



Bibliotheca Alexandrina



0128761

هذه حاشية العالم الهمام واللاوذي الامام الشيخ
ابراهيم البيجوري على مختصر العلامة المحقق
سيدنا الشيخ محمد بن يوسف السنوسي
في فن المنطق نفعنا الله بهما
وأعاد علينا من
بركاتهما
آمين

(وبهامشه شرح الامام المذكور على)
(مختصره في علم المنطق نفع الله به آمين)

(محل مبيعه)
(بمكتبة السيد محمد عبد الواحد بن الطوبى وأخيه)
(بجوار المسجد الحسيني بمصر)

(الطبعة الاولى)
(بطبعة التقدم الغلبة بدرب الدليل بمصر المحمية)
(سنة ١٣٢١ هجرية)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي ألهمنا المنطق الفصيح * والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أقام الدين بالبرهان
الصحيح * وعلى آله وأصحابه الذين اهتدوا بهديه الملمح * (أما بعد) فيقول الفقير إبراهيم
البيجوري * هذه تقييدات غرر * على شرح المختصر * تلخصها من تقرير الشيخ عطية
الاجهوري * مع زيادة من تقرير شيخنا محمد الفضالي * رحمه المولى المتعالي * وهما أنا أشعر فيما
قصدت * بعون من عليه اعتمدت * فأقول (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) يحتمل أن هذه البسملة
لتن وقدمت على خطبة الشارح والديباجة لتحصل بركتها لهما فلا يحتاج لذكرها الكل منهما ويحتمل
أنها للشارح وقدمت على الديباجة لتعود بركتها عليهما ويلزم عليه أن المتن غير مبدوء بالبسملة فيقول
المؤلف بالنسبة إليه العمل بحدِيثها وهو كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر
ويجيب بأنه اكتفى بالحمد لتجريا على طريقة من حمل المقيد وهو الحديث المذكور مع حديث الحمدلة
وهو كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أبتر على المطلق وهو كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بكلام الله فهو
أبتر ويحتمل أنها للديباجة ويلزم عليه أن كلاما من المتن والشرح غير مبدوء بالبسملة ويجيب بما ذكر
والأقرب من هذه الاحتمالات أولها وأعلم أنه ينبغي لكل شارح في أن يتكلم على البسملة بطرق مما
يناسب الفن المشروع وفيه وفاء بحق كل منهما ونحن الآن شارعون في فن المنطق فنسلكم عليها
بطرف مما يناسبه فنقول قد اشتهر أن جملة البسملة يصح أن تكون انشائية وأن تكون خبرية فعلى
الأول لا تنهي ثلاث الجملة قضية لأنه لا يسمى بها إلا الجملة الخبرية وأما على الثاني فتسمى قضية وهل هي
قضية شخصية أو كلية أو جزئية أو مهملة احتمالات لأنه ان قدر المتعلق نحو ابتداء أو أنا مبتداء أو ابتداء
وجعلت الاضافة للعهد فالأول لان القضية الشخصية ما كان الموضوع فيها مشخصا وان قدر نحو
يبتداء كل مؤمن أو ابتداء مؤمن وجعل كل من الاضافة واللام للاستغراق فالثاني لان
القضية الكلية ما كان الموضوع فيها كليا وسورت بالسور الكلية وان قدر نحو يبتداء بعض المؤمنين
أو ابتداء مؤمن وجعل كل من الاضافة واللام للجنس في ضمن بعض غير معين فالثالث لان
القضية الجزئية ما كان الموضوع فيها كليا وسورت بالسور الجزئية وان قدر ابتداء مؤمن

وجعل كل من الاضافة واللام للجنس في ضمن فرد غير مقيد بالعضية أو الكلية فالرابع لان القضية
 المهمة ما كان الموضوع فيها كليا وأهملت عن السور ولا يخفى ان بعض هذه الاحتمالات أقرب من
 بعض وكما يصح اعتبار هذه الاحتمالات باعتبار المتعلق يصح اعتبارها باعتبار اضافة لفظ اسم الى لفظ
 الجلالة كما قاله بعضهم فان جعلت للعهد فالاول وان جعلت للاستغراق فالثاني وان جعلت للجنس في
 ضمن بعض غير معين فالثالث وان جعلت له في ضمن فرد غير مقيد بالعضية أو الكلية فالرابع فان قيل
 كيف يصح هذا مع أن المدار في هذه القضايا على الموضوع لا على المحرور وأجيب بأنه موضوع في المعنى
 ولذا قال النحاة المحرور مخبر عنه في المعنى والتقدير هنا اسم الله مبدوء به بقي من أقسام القضايا القضية
 الطبيعية بأن يراد الجنس من حيث هو ولا يصح أن تكون جملة البسملة منها لا باعتبار المتعلق ولا
 باعتبار اضافة لفظ الاسم الى لفظ الجلالة اذ لا يصح أن يراد من المؤمن مثلاً الجنس من حيث هو لانه
 لا يقع منه ابتداء ولا يصح أن يراد جنس الاسم من حيث هو لانه لا يقع الا ابتداء به وسيأتي أن نسبة كل
 قضية لا بد لها من كيفية تتكيف بها وهي اما الضرورة أو الامكان أو الدوام أو الاطلاق وتسمى تلك
 الكيفية مادة وعنصر أو يسمى اللفظ الدال عليها جهة وتسمى القضية عند التصريح فيها بذلك اللفظ
 موجهة وقد قسموها باعتبار ما ذكر الى أربعة أقسام القسم الاول الضرورية السبع الضرورية
 المطلقة والمشرطة العامة والمشرطة الخاصة والوقفية المطلقة والوقفية غير الموصوفة بالاطلاق
 والمنتشرة المطلقة والمنتشرة غير الموصوفة بالاطلاق القسم الثاني الممكنتان الممكنة العامة والممكنة
 الخاصة القسم الثالث الدوام الثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة القسم الرابع
 المطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجودية الدائمة والوجودية اللا ضرورية فالجمله خمسة عشر
 وبعضهم يزيد فيها وبعضهم ينقص وبعضهم يقول لا تنصرف في عديد فالضرورية المطلقة هي التي حكم
 فيها بضرورة النسبة من غير تقييد بوصف أو وقت فنحو كل انسان حيوان بالضرورة والمشرطة
 العامة هي التي حكم فيها بضرورة النسبة بشرط دوام وصف الموضوع فنحو كل كاتب متحرك الاصابع
 بالضرورة مادام كاتباً والمشرطة الخاصة هي المشرطة العامة لكن مع زيادة قيد لا دائماً فنحو كل
 كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً والوقفية المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة
 النسبة في وقت معين فنحو كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة والوقفية غير الموصوفة
 بالاطلاق هي الوقفية المطلقة لكن مع زيادة قيد لا دائماً فنحو كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة
 وقت الكتابة لا دائماً والمنتشرة المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين فنحو كل
 انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما والمنتشرة غير الموصوفة بالاطلاق هي المنتشرة المطلقة لكن مع
 زيادة قيد لا دائماً فنحو كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما لا دائماً والممكنة العامة هي التي حكم فيها
 بسلب الضرورة عن الطرفين المختلف فنحو كل انسان حيوان بالامكان والممكنة الخاصة هي التي
 حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين أعني الموافق والمخالف فنحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص
 والدائمة المطلقة هي التي حكم فيها بدوام النسبة من غير تقييد بوصف أو نحوه فنحو كل انسان حيوان دائماً
 والعرفية العامة هي التي حكم فيها بدوام النسبة بشرط دوام وصف الموضوع فنحو كل كاتب متحرك
 الاصابع دائماً مادام كاتباً والعرفية الخاصة هي العرفية العامة لكن مع زيادة قيد لا دائماً فنحو كل
 كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً لا دائماً والمطلقة العامة هي التي حكم فيها باطلاق النسبة نحو
 كل انسان متنفس بالاطلاق والوجودية الدائمة هي المطلقة العامة لكن مع زيادة قيد لا دائماً فنحو كل
 انسان متنفس بالاطلاق لا دائماً والوجودية اللا ضرورية هي المطلقة العامة لكن مع زيادة قيد
 لا بالضرورة فنحو كل انسان متنفس بالاطلاق لا بالضرورة وكيفية نسبة جملة البسملة اما الامكان
 أو الاطلاق فيصح أن تكون ممكنة عامة كأن يقال ابتداءً كائن بسم الله الخ بالامكان العام أو ممكنة
 خاصة كأن يقال ابتداءً كائن بسم الله الخ بالامكان الخاص ويصح أن تكون مطلقة عامة كأن يقال

ابتدأ كائن بسم الله الخ بالاطلاق أو وجودية الابدائية كائن يقال ابتدأ كائن بسم الله الخ بالاطلاق لا بالضرورة ولا يصح توجيهها بجهة الضرورة لان النسبة فيها ليست بضرورة وكذا لا يصح توجيهها بجهة الدوام لان النسبة فيها ليست بدائمة فظهر ان جملة البسمة يصح ان تكون من الممكنتين وان تكون من المطلقات الثلاث ولا يصح ان تكون من الضروريات السبع ولا من الدوام الثلاث وتجويز بعضهم لذلك غير مستقيم وسيأتي ايضاح ذلك مع زيادة ان شاء الله تعالى (قوله قال الخ) هذه الديباجة يحتمل وهو الاقرب انها من وضع بعض تلامذة المؤلف مدحة لشيخه ويحتمل انها من وضع نفس المؤلف قصد به بيان اسمه ووسمه لا مدح نفسه حاشا هذا الولي الصالح من ذلك ثم ان كانت الديباجة متأخرة عن التأليف فالتعجب يقال ظاهر وان كانت متقدمة عليه فهو بمعنى المضارع على حد قوله اني امر الله (قوله الشيخ) هو في الاصل من طعن في السن بأن جاوز الأربعين وقيل الخمسين وقيل غير ذلك ثم استعمل في العرف في من بلغ رتبة أهل الفضل ولو صغيرا وذكروا في القاموس له جوا احد عشر مشهورة القياس منها ثلاثة اشياخ وشيوخ بضم الشين وشيخة على وزن عنبية كما يؤخذ من متن الالفية (قوله الامام) هو في الاصل المقدم على غيره ثم صار في العرف مراد فالشيخ فيه كما قاله الجوهرى وعليه فاحدهما كاف عن الآخر لكن الخطيب محل اطناب (قوله العارف بالله) هو من اشتغل بعبادة بحيث لا يلتفت لغيره من الخلق فليس المراد به من عرف العلم من غير عمل اذ لا يقال له في العرف عارف (قوله القطب) بضم فسكون سيد القوم وهذا هو المراد هنا ويطلق كافي القاموس على النجم الذي تعرف به القبلة وعلى الحديد التي تدور عليها الرحي وفيه على هذا الاطلاق تثلث اوله وقطب كعنق وعلم مما ذكر ان المراد هنا واحد الاقطاب وهم قوم يتخذهم الله من اوليائه كما اتخذ منهم النقباء وهم سبعون بمصر دون غيرها والخيا وهم ثلاثمائة بالمغرب والاندلس وهم عشرة بالعراق والابdal وهم اربعون بالشام كذا بخط السيوطي لكن المنقول عن طبقات الشعرا ان النقباء بالمغرب والخيا بمصر وان الله اتخذ ايضا من اوليائه الاخبار وهم سبعة سباحون في الارض والعمد وهم اربعة في زوايا الارض والغوث وهو واحد بمكة وانه اذا عرضت حاجة من امر العامة ابتهل فيها النقباء والخيا ثم الابدال ثم الاخبار ثم العمدة ثم الغوث فلا يتم الغوث مسئلته حتى تجاب دعوته اه وقد وافق النقلان على ان الابدال اربعون فقط لكن الذي في القاموس ان عدتهم سبعون اربعون بالشام وثلاثون بغيرها والله اعلم (قوله الرباني) برأيه مشددتين وألف وفون فياء النسب ينتسب بهذه النسبة من يوصف بسعة العلم والديانة كما نقله الزرقاني في شرح المواهب وقياس النسبة الربى باسقاط الالف والنون لكن زيدا المبالغة فيها (قوله العالم العلامة) كذا في بعض النسخ والاول اسم لمن اتصف بالعلم ولو بمسئلة واحدة والثاني اشتهر انه اعم للجامع بين المعقول والمنقول لانه صيغة مبالغة وهي تحقق بذلك والمتاء فيه لتأكيد المبالغة المستفادة من الصيغة (قوله المحقق) كذا في بعض النسخ ومعناه الذي يذكر الشيء على الوجه الحق وقبل الذي يذكره دليل وهذا أحد الفاظ خمسة تانيها المدقق وهو الذي يثبت الشيء على وجه فيه دقة وقبل الذي يثبت الدليل بدليل وثالثها المتق وهو الذي يأتي بالعبارة سالمة من الاعتراض النحوي ورابعها الموافق وهو الذي يأتي بها سالمة من الاعتراض الشرعي وخامسها المرقق وهو الذي يأتي بها عذبة مرافها النكات المعانيبة والبيانبة (قوله أبو عبد الله) كنية له ولا يلزم من التكني بذلك أن يكون له ولد فسمى بعبد الله وقوله محمد اسم له وقوله ابن يوسف بيان لاسم ابيه وكنيته أبو يعقوب قوله السنوسي نسبة ابني سنوس قبيلة بالمغرب وما قيل من أنه نسبة لسنوسة اسم بلدة نشأ بها الاصل له وكان رحمه الله تعالى اماما عالما ملاما من أئمة السنة والدين وتبحر في العلوم كلها وبلغ في الورع والزهد الغاية القصوى وقبره مشهور بزار نفعا لله به وبعلمه (قوله الحسيني نسبة لبني حسن) كذا قيل والصواب أنه نسبة لسيدنا الحسن بن علي كرم الله وجهه وانما نسب له

قال الشيخ الامام العارف بالله
القطب الرباني العالم العلامة
المحقق أبو عبد الله محمد بن يوسف
السنوسي

اسكون ام أبيه من اولاده فهو شريف من جهتها لكن لا يثبت الشرف عندنا الا من جهة الاب (قوله
 رحمه الله تعالى) أي انعم عليه لان المراد من الرحمة في حقه تعالى الانعام وان كان معناها الحقيقي رقة
 في القلب تقتضي الانعام فهي بالنسبة له سبحانه وتعالى مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب وارادة
 المسبب وقوله ورضي عنه أي ترك الاعتراض عليه تركا مصاحبا للانعام لان المراد من الرضى في حقه
 تبارك وتعالى ترك ذلك مع ما ذكر كما قاله ابن يعقوب وان كان معناه في الاصل صفة في القلب تقتضي ذلك
 فهو في حقه تعالى مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب وارادة المسبب كالرحمة وخرج بقولنا تركا مصاحبا
 الخ العقوفاته ترك الاعتراض من غير مصاحبة انعام (قوله الحمد لله) الكلام فيما يتعلق بالحمد شهير
 فلا نطيل بذكره كما سيقتدر بذلك المؤلف لكن لا بأس بالتعرض لطرف مما يناسب المقام وهو انه
 يحتمل أن تكون قضية الحمد شخصية أو كلية أو جزئية أو موهمة أو طبيعية فان جعلت الالعهد فالاول
 وان جعلت الاستغراق فالثاني وان جعلت للجنس في ضمن بعض الافراد فالثالث وان جعلت له في ضمن
 الافراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية فالرابع وان جعلت له بقطع النظر عن الافراد بالكلية
 فالخامس ويصح توجيه هذه القضية بالضرورة وبالامكان العام وبالدوام وبالاتفاق فتأمل (قوله
 الملك) بكسر اللام بلا ألف قبلها وهو أبلغ من مالك بابتائهما اذا الاول من الملك بضم الميم وهو التصرف
 بالامر والنهي والثاني من الملك بكسر ها وهو التصرف في الاعيان المملوكة فالاول يشعر بالسلطنة
 دون الثاني ولذا قيل أن المؤلف أشار بذلك الى أن من يجهر في هذا العلم يكون له سلطنة على سائر العلوم
 لانها تكون به طوعا وبغيره واعلم أن من القواعد المقررة أن تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعليه مامنه الاشتقاق
 فكأنه قال الحمد لله الملك ولهيبته الكثرة الخ واعترض بأن الحكم انما علق بالموصوف بالمشتق لا بالمشتق
 نفسه وأجيب بأن الموصوف وصفته كالشيء الواحد فالعلق بأحدهما كأنه معلق بالآخر (قوله
 الوهاب) أي كثر الهبة كما مرر الإشارة اليه فهو أبلغ من الوهاب كما هو ظاهر (قوله اللهم) أي
 الموقع في القلب الخير لكن يلتزم هنا التجريد بدليل قوله للصواب فاللهام ايقاع الخير في القلب وبتقييمنا
 بالخير خرج الوسواس فانه ايقاع الشر في القلب كما قررر شيخنا (قوله للصواب) أي الموافقة للواقع
 فهو ضد الخطأ وفيه براعة استهلال لانه يبحث في هذا الفن الى ما يؤدي الى الصواب وبراعة الاستهلال
 في الاصل التفوق في الابتداء وفي الاصطلاح أن يأتي المتكلم في طاعة كلامه بما يشعر بمقصوده وأما
 براعة المطلب فهي أن يقدم الثناء على المقصود وبراعة المقطع هي أن يأتي بما يشعر بالانتهاج كقولهم
 في الآخر ونسأله حسن الختام (قوله والفاغ الخ) لو أسقط العاطف لكان أنسب بما قبله لكنه نبه
 به على الاصل من أن النعوت اذا تكررت تكون بالواو وانما تركه فيما قبل اختصارا وقد يقال كان
 الانسب أن يذكره أولا تنبيه على ذلك ثم يتركه بعد لما ذكر وقوله لمنغلق الابواب اما من اضافة الصفة
 للموصوف أو من اضافة التي على معنى من وعلى كل في الكلام استعارة تصريحية وتقريرها أن تقول
 شبهت العبارات بالابواب واستعيرت الابواب للعبارات استعارة تصريحية وكل من قوله والفاغ وقوله
 منغلق ترشح اما باق على معناه أو مستعار لما يلائم المشبه فالاول مستعار للسهل والثاني للصعب وفي
 هذا براعة استهلال أيضا لان هذا الفن يسهل به سائر الفنون (قوله والصلاة) التحقيق انها من
 قبيل المشترك المعنوي كما قاله ابن هشام راد ابا ما قاله الجمهور ومن انما من قبيل المشترك اللفظي فعناها
 على الاول العطف لكن ان أضيفت الى الله ضمننت معنى الرحمة وان أضيفت الى غيره ضمننت معنى الدفا
 ومعناها على الثاني الرحمة ان كانت من الله والدعا ان كانت من غيره والصحيح انه صلى الله عليه وسلم
 ينتفع كغيره بالصلاة عليه لكن لا ينبغي للصلي أن يقصد ذلك كيف هو والواسطة العظمى في كل خير
 والى ذلك أشار بعضهم بقوله

رحمه الله ورضي عنه وأرضاه
 الحمد لله الملك الوهاب • اللهم
 للصواب • والفاغ لمنغلق
 الابواب • والصلاة

لكنه لا ينبغي التصريح • لنا بهذا القول • وذات صحيح

بقي أن ابا اسحاق الشاطبي صرح بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من العمل الذي لا يقطع ربه

لكن اعتمد بعضهم انه يقطعها (قوله والسلام) المراد منه تأمينه صلى الله عليه وسلم مما يخاف على
 أمته أو على نفسه اذا المرء كلما اشتد قربه من الله اشتد خوفه منه وقد قال صلى الله عليه وسلم اني لا خوفكم
 من الله ولم يرتض بعض المحققين هذا التفسير لانه يشعر بعظنة الخوف والنيب وانباعه لا خوف عليهم ولا
 برد الحديث السابق لانه انما ذكره صلى الله عليه وسلم في مقام اجلاله لمولاه وفسره المؤلف في شرح
 الجزارية بأن يسمع المولى نبيه كلامه القديم دالا على رفعة مقامه العظيم صلى الله عليه وسلم وتوهم
 بعضهم أن المراد بالسلام اسمه تعالى وفيه بعد (قوله على سيدنا ومولانا) انما قدم السيد على المولى
 لان من جملة معاني السيد من يفرغ اليه عند الشدائد ومن جملة معاني المولى الناصر ومعلوم أن الفرع
 قبل الناصر فلما كان معناه مقدما مناسب أن يقدم لفظه أيضا فاندفع ما يقال كان الاولى أن يقدم
 المولى على السيد لان المولى أعم من السيد فان الاول يطلق على العتيق والمعتق والثاني خاص بالمعتق
 ولذلك قالت الخنساء وان صخر المولانا وسيدنا والضمير في قوله سيدنا ومولانا لهذه الامة ففي قوله بعد سيد
 الخلق فائدة لشمول الخلق لهذه الامة وغيرها وفي كلام المؤلف إشارة لجواز اطلاق السيد عليه صلى الله
 عليه وسلم لقوله أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر وأما حديث السيد الله فمحمول على السيادة المطلقة
 (قوله محمد) يصح فيه أوجه الأعراب الثلاثة وأرجحها من حيث الأعراب الجر لانه لا يجوز الى تقدير
 ومن حيث التعظيم الرفع ليناسب الاسم المسمى فكما أن المسمى عمدة للخلق كذلك اسمه يكون عمدة
 (قوله في هذه الدار) أي دار الدنيا والجار والمجرور متعلق بقوله سيدنا ومولانا وبقوله وسيد
 الخلق (قوله وفي يوم الخ) كان الاخصر والاحسن أن يقول وفي تلك الدار أما الاول فظاهر وأما
 الثاني فلانه يكون شاملا لغير ما ذكره من اطوار الآخرة وأجيب بأنه اقتصر على ما ذكره لان الالتجاء
 اليه صلى الله عليه وسلم فيه أظهر منه في غيره وكان الاولى تقديم النشر على الحشر ليكون طبق الواقع
 من أن النشر سابق على الحشر اذ النشر هو البعث والاحياء والحشر هو سوق الناس الى الحشر واعلم
 أن الناس متفاوتون في الحشر على حسب أعمالهم فمنهم الركب ومنهم المشاي على رجليه ومنهم
 من يمشي على وجهه ومنهم من هو على صورة القردة وهم الزناة ومنهم من هو على صورة الخنازير
 وهم الذين كانوا يأكلون السمك ومنهم الاعمي وهو الجائر في الحكم ومنهم الاصم الابكم
 وهو الذي يجب بعقله ومنهم من يعض لسانه مدلى على صدره ويسيل القيح من فيه وهم الوعاظ الذين
 يخالف أفعالهم أقوالهم ومنهم المقطوع الايدي والارجل وهم الذين يؤذون الجيران ومنهم من
 يصلب على جذوع من النار وهم السعاة في الناس الى السلطان ومنهم من هو أثن من الجيف وهم
 الذين يقبلون على الشهوات واللذات ويمنعون حق الله من أموالهم ومنهم من يلبس جبة سابعة من
 قطران لاصقة بجلده وهم أهل الكبر والحجب والخيلاء كذا بخط بعض الثقات نقلا عن الثعالبي (قوله
 والهول) المراد منه المهول أي الموقع في هول فقوله والحساب من عطف الخاص على العام والحساب
 لغة العد واسطلاحا توقيف الله عبادته على أعمالهم خيرا كانت أو شرا اما بأن يكلمهم الله بكلامه
 القديم في شأن أعمالهم وكيفية ما لهم من الثواب والعقاب أو بأن يسمعهم صوتا في أذن كل واحد أو في
 محل يقرب منها وكيفية مختلفة باختلاف حال الناس فنه السر ومنه الجهر ومنه اليسير ومنه العسير
 ومنه التكريم ومنه التوبيخ ومنه الفضل ومنه العدل (قوله ورضي الله تعالى الخ) تقدم الكلام قريبا
 على الرضى وانما خالف المؤلف الشائع من الصلاة والسلام على الآل والصحب تبعاله صلى الله عليه
 وسلم ليكون آتيا بما هو المطلوب لكل على سبيل الاستقلال وهو الصلاة والسلام بالنسبة له صلى الله
 عليه وسلم والرضوان بالنسبة لكل من الآل والصحب والتحقيق أن المحكم في المراد من الآل القربنة
 فان دلت على أن المراد بهم المؤمنون ولو عصاة حل عليهم وان دلت على أن المراد بهم الأتقياء حل
 عليهم وان دلت على أن المراد بهم أقارب صلى الله عليه وسلم حل عليهم وهذا الاخير هو المراد هنا بدليل
 قوله الباذلين الخ كما قاله شيخنا اذ الظاهر أنه راجع لكل من الآل والصحب (قوله الباذلين نفوسهم الخ)

والسلام على سيدنا ومولانا
 محمد سيد الخلق في هذه الدار
 وفي يوم الحشر والنشر والهول
 والحساب ورضي الله تعالى عن
 آله ومحبيه الباذلين نفوسهم

هذا كناية عن عدم مبالاةهم بالضرر والمشاق الحاصلة لهم رضي الله عنهم لاجل محبته صلى الله عليه وسلم الخ ففي قوله في محبته بمعنى لام التعليل فيها يظهر (قوله ونصر شر يعنه) أي بالجهاد والتعليم والعمل وغير ذلك واعلم ان كلام من الشريعة والشرع والدين والملة بمعنى الاحكام التي أتى بها النبي صلى الله عليه وسلم فهذه الالفاظ الاربعة متحدة بالذات لكن باختلاف الاعتبار فالشرعية والشرع كل منهما بمعنى الاحكام باعتبار كونها شرع لنا والدين هو باعتبار كوننا ندين لها وننقاد للملة هي هي باعتبار كونها على عليتنا وعلى الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله والسالكين) أي المصممين أو الداهيين على ما يأتي ان شاء الله تعالى (قوله في اعلاء) كلفته في هنا كالتي قبلها في كونها بمعنى لام التعليل والمراد من الاعلاء الاظهار مجازا من سلام باب اطلاق الملزوم وارادة اللازم ومن كلفته كلمة الشهادة ويحتمل ان يكون المراد منها جميع الكلمات التي جاء بها النبي صلى الله عليه وسلم ثم الاقرب ان الضهير قائد النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي يقتضيه السياق قال بعضهم ويحتمل انه قائد الله ويكون فيه اشارة الى قوله تعالى وكلمة الله هي العليا اه ويلزم عليه تشتيت الضمائر (قوله ونشر ملته) النشر في الاصل ضد الطي لكن المراد به هنا لازمه وهو الاظهار فهو في الحقيقة مفهوم مما قبله لكن الخطب محل اطناب وقد تقدم انفا الكلام على الملة (قوله الطرق) يحتمل انه استعارة نصر يحية وذلك بأن يشبه المشاق بالطرق ويستعار اسم المشبه به للشبه على طريق الاستعارة التصريحية وقوله السالكين ترشح اما باق على معناه أو مستعار لما يناسب المشبه وهو التحمل ويحتمل انه باق على حقيقة وحيث يثبذ يكون اشارة الى انهم سلكوا الطرق الصعبة في الفتوحات وقوله الصعاب كان الاولى ان يقول الصعبة بالافراد كما يؤخذ من قول بعضهم

وجمع كثر لما لا يعقل • الافصح الافراد فيه باقل

وغیره فالافصح المطابقة • نحو هبات وافرات لائقه

لكنه أتى به جمعا لاجل السجع (قوله وبعد) هذه كلمة يؤتى بها للدلالة على انتقال من أسلوب الى آخر واصلاها أما بعد وهو السنة والاصل الاصيل مهما يكن من شيء بعد حذف مهما يكن من شيء بمعنى انه لم يأت بذلك من أول الامر واقعت اما مقام ذلك كذا اشتهر لكن بحث بعض المحققين انها لم تنب الا عن مهما وفي كلام ابن الحاجب ما يصرح به ثم حذف اما بالمعنى المذكور واقعت الواو مقامها تخفيفا واختلاف هل الطرف من معمولات الشرط أو الجزاء والصحيح الثاني لما وجه به بعضهم من أنه اشد امتثالا للامر بالبداية بالسمة وما بعدها وذلك لان صريحه أن الشروع في التأليف بعد ذلك اذا المعنى عليه مهما يوجد من شيء فاقول بعدما ذكر بخلاف الاول فانه لا يفيد ذلك الا لزوما واسطة كون الشرط بعد ذلك لان المعنى عليه مهما يوجد من شيء بعدما ذكر فاقول الخ تامر (قوله فهذا الخ) اسم الاشارة قائد للالفاظ الذهبية باعتبار دلالاتها على معانيها سواء كانت الخطبة متقدمة على التأليف أو لا خلافا لما اشتهر من انه ان كانت الخطبة متقدمة عليه فيكون قائدا للالفاظ الذهبية وان كانت متأخرة عنه فيكون قائدا للالفاظ الخارجية وان جرى عليه اليموسى لان الالفاظ الخارجية اعراض تنقضي بمجرد النطق بها فلا تصح الاشارة اليها فان زالت منزلة الموجوده صحت الاشارة اليها على ما فيه من البعد فان قيل اسم الاشارة موضوع لمشار اليه محسوس بحاسة البصر وما هنا ليس كذلك أجيب بانه شبه ما استحضره من الالفاظ بمشار اليه محسوس بالحاسة المذكورة واستعار له اللفظ الموضوع للشبه به استعارة نصر يحية اصلية وقيل تبعية كما هو موضع في محله (قوله تقييد) أي مقيد لهذا المختصر على جعله مصدرًا بمعنى اسم الفاعل أو مقيد به لا يتجاوز به الى غيره على جعله بمعنى اسم المفعول وهذا كله بالنظر لما قبل العلمية وأما بالنظر لما بعدها فهو علم على الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة كما هو المختار من الاحتمالات السبعة المشهورة فان قيل من المقرر انه لا بد من المطابقة بين المبتدأ والخبر وليس كذلك هنا لان اسم الاشارة قائدا للالفاظ الذهبية كما هو وهي محملة والتقييد اسم للالفاظ

في محبته ونصر شر يعنه •
والسالكين في اعلاء كلمته ونشر
ملته • الطرق الصعاب •
(وبعد) فهذا تقييد قصدي

المفصلة وأجيب بتقدير مضاف اما قبل اسم الإشارة أو بعده التقدير على الاول ففصل هذا تقييد
وعلى الثاني فهذا محمل تقييد وهذا هو الاول لان التقدير عند محل الحاجة انب (هذا) والاصوب
أنه لا اشكال حتى يحتاج الى التقدير لان التحقيق ان الذهن كما يقوم به المحمل يقوم به المفصل كما اختاره
الامام السافعي رضي الله عنه لا يقال المخبر عنه بانه تقييد انما هو الالفاظ المستحضرة في ذهن المؤلف
فيأمر على هذا أن لا يقال لغير هاذلك لان نقول لا يلزم هذا الا ان قلنا بان الشيء يتعدد بتعدد محله وهو
تدقيق فلسفي لا يعول عليه عند علماء العربية فالالفاظ التي كانت في ذهن المؤلف هي التي تكون
في ذهن غيره اذا استحضرها من أي نسخة من هذا الكتاب وهذا ان قلنا بان اسماء الكتب من قبيل
علم الشخص وأما ان قلنا بانها من قبيل علم الجنس فيجاء بتقدير مضاف أي فنوع هذا تقييد وحينئذ
فيشمل ما تقدم (قوله به) أي هذا التقييد (قوله شرح مختصر) أي كشفه وبيانها والمختصر
ما اشتمل على مسائل قليلة سواء كانت من فن أو فنون بخلاف الرسالة والكتاب لان الرسالة ما اشتمل على
مسائل قليلة من فن واحد والكتاب ما اشتمل على مسائل سواء كانت قليلة أو كثيرة من فن أو فنون
فالرسالة اخص الثلاثة والكتاب اعمها والمختصر اوسطها كذا نقل عن شرح المطالع (قوله في علم
المنطق) الاضافة للبيان واستشككت هذه الظرفية ونظائرهابا بانه لا معنى لظرفية الالفاظ المخصوصة
التي هي مدلول اسماء الكتب في معنى اسماء العلوم الذي هو القواعد المخصوصة أو الملكات أو الادراكات
على الخلاف واجيب باجوبة منها أن في الكلام استعارة تصريحية بان شبهت الملابس بين مطابق دال
ومدلول بالملابسة بين مطلق ظرف ومظروف فسمى التشبيه من الكلمات للجزئيات فاستعمل لفظ في
الموضوع للملابسة بين ظرف ومظروف خاصين للملابسة بين دال ومدلول خاصين ومنها أن في باقية على
حقيقتهما مع تقدير مضاف أي في دال علم المنطق والظرفية فيه حينئذ من ظرفية الخاص في العام ولك أن
تستغنى عن هذا المضاف وتكون الظرفية حينئذ من ظرفية الدال في المدلول نظرا الى أن المعاني
قوالب الالفاظ بالنسبة لالتكلم وان كانت الالفاظ قوالب للمعاني بالنظر للسامع (قوله بطريق الایجاز)
الاضافة للبيان والباء للملابسة متعلقة بشرح والایجاز والاختصار مترادفان لغة كما في الصحاح وكذا
اصطلاحا كما قاله (سم) فهما بمعنى وهو تقييد الالفاظ سواء قل المعنى أو كثر أو ساوى على الراجح وقيل
بشرط أن يكثر المعنى وهذا هو المنقول عن ثمة اللغة كما قاله بعضهم وقيل ليسا مترادفين بل الاختصار
اخص من الایجاز خصوصاً مطلقاً لان الاول تقييد الالفاظ مع تكثر المعنى والثاني تقييد الالفاظ
وقيل الاختصار الحذف لدليل والایجاز الحذف لغير دليل وقيل الاختصار حذف الجمل والایجاز
حذف المفردات وقيل بالعكس وقيل غير ذلك (قوله والعدول الخ) من عطف اللازم واعتراض بان ذلك
العدول يصدق بطريق التوسط فينافي قوله بطريق الایجاز واجيب بأن المراد هنا من طريق الایجاز
عدم الاكثار فلا منافاة فالاول راجع للثاني ولا مانع من العكس (قوله والاقتصار على المهم) أي الذي
هو القواعد التي يهتم بها المشتغل بهذا الفن (قوله دون الزيادة) حال من المهم أي حال كونه متجاوزا
الزيادة وهذا اظهر من جعل بعضهم له حالا من ضمير التقييد أو من فاعل قصدت أي حال كونه متجاوزا
الزيادة أو حال كوني متجاوزا الزيادة وهي حال مؤسسية بالنظر لوصف الزيادة بما ذكره وان كان
المتبادر انها مؤكدة وقوله دون الزيادة هو المشار اليه بقوله فيما يأتي وترك كلما يشوش الفكر مع قلة
جدا ووندوز استعماله من قواعد وتقريرات واراد بذلك أقسام الجزء غير التام والاختلاطات ومنه
للجزء غير التام بقولهم كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان ناطق وكلما كان ناطقا بشرا فهو متعجب ينتج كلما
كان الشيء انسانا فهو ناطق بشر متعجب (قوله أي المقاصد الشرعية) أي كقواعد التوحيد وأشار
بذلك الى أن هذا الفن ليس مقصودا بالذات بل وسيلة لغيره من سائر العلوم ولهذا يقال أنه خديم العلوم
(قوله الضرورية) أي المضطر الى معرفتها فليس المراد بالضرورة ما قابل النظرية بل المراد بها
ما ذكر لان المقاصد الشرعية لا تكون الا نظرية وفي نسخ الاخرية وهي ظاهرة (قوله وتخير العقل)

به شرح مختصر في علم المنطق
بطريق الایجاز والعدول عن
الاكثار والاقتصار على المهم
دون الزيادة التي تعطى عن
المسارعة الى المقاصد الشرعية
الضرورية • وتخير العقل

أى توقعه في الحيرة وهى عدم الثبات على حالة والذي يصير في الحقيقة انما هو النفس في كلامه تجوزا ما
 في الاسناد فيكون مجازا عقليا أو في الطرف فيكون مجازا لغويا فعلى الاول يكون العقل باقيا على
 حقيقته وهى النور والروحانى الذي تدرك به النفس العلوم الضرورية والنظرية على ما يأتى وعلى الثانى
 يكون المراد به النفس فتأمل (قول وتشتت الانتظار) كذا في نسخة وفي أخرى الافكار أى تفرقها
 بحيث لا ينتظم بعضها مع بعض والانتظار والافكار بمعنى وهو حركات النفس في المعقولات وأما في
 المحسوسات فهى التخيل ونقل الناصر اللغزى عن السيدان الفكر يطلق على ثلاث معان الاول حركة
 النفس في المعقولات أى حركة كانت وهى الذى بعد من خواص الانسان والثانى مجموع حركات
 احداها حركاتها من المطلب الذى ترد في ثبوته كمدون العالم الى مبادئه كتغير العالم والاخرى حركاتها
 من مبادئه اليه جازمة به والثالث الحركة الاولى من هاتين الحركتين وحدها وان كانت الثانية هى
 المقصودة ويستفاد من كلام (مم) فى الآيات انه يطلق أيضا على الحركة الثانية وحدها وهذا كله
 يقال فى النظر فليتأمل (قوله والله أسأل) أى واسأل الله لا غيره كما يستفاد من تقديم اللفظ الشريف
 (قوله أن ينفع به) أى بسبب مطاعته وقرائته وكان المؤلف محاب الدعوة رضى الله عنه ونفعنا به
 (قوله وباصله) المتبادر ان المراد به ما أخذ منه هذا الشرح وان قال شيخنا المراد به المتن ثم رأيت المؤلف
 صرح فيما سياتى بتسمية المتن بذلك وهذا يعين ما قاله شيخنا (قوله الغي الخ) كل واحد من هذه الاربعة
 أرق مما قبله فالغبي هو البليد جدا بحيث لا يكون عنده سرعة فهم ولا غوص فى المعنى والذكى هو من
 عنده سرعة فهم لكن ليس عنده غوص فى المعنى والضعيف هو من عنده طرف من سرعة الفهم وطرف
 من الغوص فى المعنى والقوى هو من عنده غوص تام فى المعنى لكن ليس عنده سرعة فهم أصلا وهى
 المحمود عندهم ولا يمكن أن يجتمع الغوص التام مع سرعة الفهم التامة لان البطون لو ازم الغوص
 التام وقد اشار المؤلف بما ذكر الى اصحاب الطبائع الاربعة فالاول هو البالغى أى صاحب طبيعة البالغين
 والثانى الصغرى أى صاحب طبيعة الصغرى والثالث الدموى أى صاحب طبيعة الدم والرابع
 السوداوى أى صاحب طبيعة السودا (قوله ويعصم الجميع) أى يحفظ هذه الاصناف الاربعة فالمراد
 من العصمة هنا الحفظ مع امكان الوقوع فى المحذور وان كانت تطلق على الحفظ مع عدم امكان ذلك
 وهذا هو المراد فى حق الانبياء عليهم الصلاة والسلام فى النظر الاول يجوز الدماء بالعصمة كما فعل المؤلف
 رضى الله عنه وعلى الثانى لا يجوز ولما دعى لهم المؤلف بالنفع وخاف عليهم اذا حصل لهم مما سبذ كره دعى
 لهم بالعصمة (قوله بفضلله) اشار به الى رد القول بأنه يجب عليه تعالى فعل الصلاح والاصلاح الذى
 قال به المعتزلة فجهم الله تعالى فالحق أن ذلك انما هو بطريق الفضل لا بطريق اللزوم كما يدعيه من أضله
 الله (قوله من الفضول) أى التفاضل بما لا يعنى ويحتمل كما قاله بعضهم انه جمع فضل وهو الزائد
 على ما يفتى والمعنى غير مختلف (قوله والزهو) أى التفاخر والتكبر يقال زهى كعنى ويقال أيضا
 زهى كدعى كما قاله البيهقى والاول أشهر (قوله والاعجاب) أى التعجب بالعمل ونحوه وهذا
 أظهر من تفسير بعضهم له بأنه عدم النفس عجيبة أى عظيمة (قوله وغض الحق ولحظ الغير الخ) هذا
 هو معنى الكبر المراد فى الزهو فهو مستغنى عنه به لكن الخطب محل اطناب وغض الحق بالصناد المهمة
 أو بالضاد المهمة اخفاؤه وعدم قبوله ولحظ الغير الخ كناية عن الاستقلال به (قوله بعين الاحتقار)
 المتبادر ان المراد به عين فى القلب يخلق فيها ذلك ويحتمل ما قاله بعضهم من أن المراد به الباصرة وعليه
 فاضافتها الى الاحتقار مع كونه بالقلب لكونه محمل ظهوره قالوا (قوله الحمد لله) مما يقوى أن
 المؤلف لم يبتدأ المتن بالبسملة وانما ابتدأه بالحمدلة كون البسملة غير مكتوبة بقلم الحرة وقوله بعد
 وسبب الابتداء به وان كان يمكن أن يحمل على الابتداء الاضافى (قوله الذى أنعم) أى المنعم اذ
 القاعدة أن الموصول مع صلته فى قوة المشتق كما يشير المؤلف اليه وقد تقرر أن تعليق الحكم بالمشتق
 أو ما فى قوته يؤذن بعليه ما منه الاشتقاق فكانه قال الحمد لله لانعامه الخ وهذا هو منشأ الإشارة الآتية

وتشتت الانتظار الضرورية •
 والله أسأل أن ينفع به وباصله
 الغي والذى • والضعيف
 والقوى • ويعصم الجميع بفضلله
 من الفضول والزهو والاعجاب
 • وغض الحق ولحظ الغير بعين
 الاحتقار

الحمد لله الذى أنعم

فتأمل (قوله بالعقل) فيه براعة استهلال لاشعاره بأن مقصوده المعقول (قوله والبيان) هو في الأصل مصدر بيان يبين وسيد كالمؤلف المعنى المراد منه (قوله والاصالة والسلام الخ) تقدم الكلام على ما ذكر (قوله المبعوث من المبعث) وهو في الأصل كما قاله الراغب الاثارة والتوجيه ويحتمل بمعنى الاحياء ومنه قوله تعالى فأما لله مائة عام ثم بعثه ومعنى الايقاظ من النوم ومنه قوله تعالى وكذلك بعثناهم ليقبضوا ايمنهم ويعني الارسال وهو المراد هنا (قوله بواضح البينات) الباء بمعنى مع فليست للتعدية كما قد يتوهم وازافة واضح للبينات اما بيانية او من اضافة الصفة للموصوف وهذا راجع بما يقتضيه كلام المؤلف في الشارح ويحتمل انها من الاضافة التي على معنى من فالمعنى على الاول بواضح هو البينات وعلى الثاني بالبينات الواضحة وعلى الثالث بالواضح من البينات (قوله وقواطع البرهان) الاضافة كالاضافة فيما قبله والقواطع جمع قاطع بمعنى مقطوع به ففيه مجاز لغوي ويحتمل ان يبقى على ظاهره ويكون فيه مجاز عقلي وذلك لان القطع حقه ان ينسب الى من اتى بالبرهان اذ هو الذي قطع الخصم به فاما ان يركب المجاز الاول أو الثاني وال في البرهان للجنس المتحقق في افراد كثيرة ليصح كونه بيانا للقواطع أو موصوفا لها أو كون القواطع منه على ما مر (قوله الكلام الخ) غرضه الاعتذار عن تركه لذلك وكان المناسب ان يعتذر أيضا عن تركه التكلم على ما يتعلق بالاصالة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم (قوله في معنى الحمد) يقتضي أن الالفاظ مظروفة في المعنى وقد تقدم الكلام فيه وازضافة معنى للحمد للجنس فيشمل معنييه اللغوي والاصطلاحي والاول هو الثناء بالجميل على الجميل الاختياري على جهة التعظيم والثاني فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على الخامد أو غيره (قوله وأقسامه) وهي أربعة حد قديم لقديم أو لحادث وحادث لقديم أو لقديم هذا هو المشهور وان اعتبرت انه يكون مطلقا ويكون مقيدا واذا كان مقيدا تارة يكون مقيدا بنفي ضرر او اثبات نعم زادت الأقسام على ما ذكر (قوله وسبب الابتداء به) أي وهو حديثه المار والافتداء بالقرآن ويمكن أن يركب من ذلك قياس نظمه هكذا هذا الكتاب من الامور ذوات البال وكل ما كان كذلك يطالب فيه بالابتداء بالحمد دلائل الصغرى المشاهدة ودلائل الكبرى الحديث وانما عبر بالجملة الاسمية لان القرآن الكريم ابتدأ بها والانه يدل على الثبات والدوام بخلاف الفعلية فانما يدل على التجدد والحدوث فان قيل الجملة الفعلية كقولك احمد الله تدل على أن المتكلم تولى الحمد بنفسه بخلاف الاسمية فالفعلية ترجع على الاسمية بهذا أجيب بأن الاسمية انشائية معني على الصحيح فعناها أنشئ الحمد أي الثناء على الله تعالى بضمون هذه الجملة فدللت بالنظر لعناها على ذلك فتأمل (قوله واضح) خبر عن المبتدأ الذي هو الكلام واعترض بأن الوضوح ليس من عوارض الالفاظ بل من عوارض المعنى ويجاب بأن المراد واضح من حيث معناه أو بأن الأصل واضح معناه فدخله الحذف والايصال أي حذف المضاف وايصال الضمير باسم الفاعل بمعنى استناره فيه (قوله فلا تطيل به) لا يقال كان الاولى أن يقول فلا تذكره لان ما ذكره يقتضي انه تعرض له لكنه لم يطل وليس كذلك لانا نقول هذا لا يرد الا لوقال فلا تطيل فيه فتعبيره بما ذكره صحيح لا يرد عليه ذلك لانه مساو لقوله فلا تذكره (قوله ومراده) أي صاحب المتن يعني نفسه على سبيل الخبر يدو هو انتزاعه منه شخصا آخر وهكذا يقال فيما يأتي وانما يبدأ بهذا الاحتمال لكونه هو الاظهر من غيره مما يأتي ان شاء الله تعالى وجملة ما ذكره من الاحتمالات أربعة الاول أن يراد بالعقل النور والوحاني الذي به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية وبالبيان جميع العلوم والثاني أن يراد بالعقل بعض العلوم الضرورية كما ذهب اليه امام الحرمين وبالبيان باقي العلوم والثالث أن يراد بالعقل جميع العلوم وبالبيان الكلام القصص مع المبين لها والرابع أن يراد بالعقل العلوم الضرورية وبالبيان العلوم النظرية فتأمل (قوله جميع العلوم) أي كل فرد فرد منها فجميع هنا للكل الجبهي كما هو غالب استعمالها وقد تستعمل بمعنى الكل المجموعي (قوله ضروريها الخ) نعم في العلوم والضروري هو ما لا يحتاج الى الاستدلال وان احتاج الى نحو تجريرة والكسبي هو

بالعقل والبيان * والاصالة
والسلام على سيدنا ومولانا محمد
المبعوث بواضح البينات وقواطع
البرهان ش

الكلام في معنى الحمد واقسامه
وسبب الابتداء به واضح فلا
تطيل به ومراده بالبيان جميع
العلوم ضروريها وكسبيها

وبالسمنية عطفاً على قوله بالسوفسطائية لان عندهم فيه بعض علم قليل جداً فذلك قال ويقرب الخ
 (قوله السمنية) بضم السين وفتح الميم كما قاله العكاري نسبة الى من كثر اسم صم وقال السيد في
 شرح المواقف نسبة الى سومان اسم صم كانوا يعبدونه وقيل بفتح السين وسكون الميم نسبة للسمن وهم
 طائفة من الاوائل أنكروا افادة النظر للعلم وزعموا أن طريق افادته الحواس وقال اليوسى قوم من
 الهند دهر يون قائلون بالتناسخ أى بأن الحيوانات تناسخ في الارواح لانه اذا خرجت روح حيوان
 انتقلت الى آخر سواء كان أشرف من الاول أو أدنى أو مساوياً وهكذا ولا بعث ولا جنة ولا نار كما هو
 مبسوط في علم الكلام (قوله فيجب الخ) مفرع على قوله هو المنعم بها الخ وقال بعضهم مفرع على
 قوله ويضع الخ والاول أظهر والمراد بالوجوب التأكد ان كان المراد الحمد والشكر للفظيين والابان
 كان المراد القليبين فهو على حقيقته ولذا قال في جمع الجوامع وشكر المنعم واجب (قوله اذا) أى اذا
 كان المولى هو المنعم بها الخ على ما قلناه من أن التفريع على ذلك أو اذا صح أن يخلق الله الخ على ما قاله
 بعضهم من أن التفريع على قوله ويضع الخ (قوله على كل عاقل) متعلق بقوله يجب وقوله على كل
 ما بان متعلق بكل من يحمده ويشكر وقوله من الامور أى التى هي المعلومات وهذا بيان لما (قوله
 ووجد) معطوف على قوله بان ويصح قراءته بصيغة المبني للفاعل أو للفعول (قوله من العلوم) بيان
 لما باعتبار تباطؤها على وجد (قوله ولا يحتقره) أى ما بان الخ وهذا معطوف على قوله يحمده الله أى
 لا بعده حقير بحيث لا يراه نعمة عظيمة منه تعالى بل يعده عظيماً جليلاً أنعم به الله عليه ولو لا هو لم يدرك
 أقل من ذلك فليس المراد من قوله ولا يحتقره انه يستعظمه من حيث ادراك عقله له حتى يزهر به ويجب
 كما هو واضح (قوله وان كان ضرورياً) أى سواء كان نظرياً أو ضرورياً وانما غي بذلك لانه هو الذى
 ربما يحتقره بعض الغافلين (قوله اذكم من أمثاله الخ) علة لقوله ولا يحتقره واعتراض بأنه لا حاجة
 لهذه العلة لان المفرع عليه علة في المفرع كما هو القاعدة لا كنهم قد يعللون المفرع لغرض الايضاح
 والتقوية كما يقع في عبارتهم (قوله سلب ذلك) أى لم يعطه من أول الامر فقوله ولم يعطه تفسير وفي
 نسخة سلب ذلك أولم يعطه وعليها فيجتمل أن أو بمعنى الواو ويكون العطف للتفسير ويحتمل ابقاؤها
 على بايها ويكون العطف غايراً وعلى هذا فالسلب على ظاهره وهو انتزاعه منه بعد أن أعطيه وقوله
 أصلاً أى من أصله كما هو (قوله ولا ينسب) معطوف على قوله يحمده الله كالذى قبله وقوله ما كان نظرياً
 الخ قيل كان الانسب بما قبله أن يقول ولا ينسبه وان كان نظرياً لكان المؤلف اقتصر على النظرى لانه
 هو الذى قد يتوهم انه منسوب للعقل فنسبه عليه فتامل (قوله منه) أى ما بان الخ (قوله الى عقله
 وفكرته) متعلق بينسب وأنت الفكر لانه يجوز ثانيته كما تقدم (قوله وايه علم أن ذلك الخ) هذا
 مستأنف وانما أضاف ذلك لاجل قوله وان كان سبحانه الخ ولا جل قوله فليس لذلك السبب الخ (قوله فضل
 من الله) أى متفضل به منه تعالى لا واجب عليه (قوله وحده) حال من اللفظ الشريف أى حال
 كونه متوحداً أى منفرداً وقوله بلا واسطة تاكيد لما قبله (قوله وان كان الخ) الواو للحال (قوله في
 بعض العلوم) وهو ما عدى الضرورى من العلوم (قوله انه انما يخلقها الخ) تفسير للعادة (قوله
 عند النظر) المناسب للتفريع ان يعبر بالباء التى للسببية لانه عبر بذلك فراراً عما توهمه الباء من
 التانيير فليتامل (قوله والاستدلال) تفسير (أ) (قوله فليس لذلك السبب الخ) (قوله لا بطريق
 التعليل) الاضافة للبيان وكذا ما بعده ومعنى التعليل عند القائلين به وهم الحكماء اعنيهم الله تعالى أن
 ذلك السبب علة في السبب بمعنى انه أثر فيه وأوجده مع كون الربط بينهما عقلياً فلا يتخلف المعلول عن
 علته المؤثرة فيه فان قيل أن العلة يجب مقارنتها للمعلولها زماناً مع ان النظر سابق على العلم المترتب عليه
 أجيب بان العلة المؤثرة في العلم انما هو التصديق بمجموع مقدمات الدليل وذلك التصديق مقارن للعلم
 المترتب عليه فليتامل (قوله ولا بطريق التولد) ومعناه عند القائلين به وهم المعتزلة قبحهم الله تعالى
 أن يوجب الفعل لفاعله فعلاً آخر فالسبب المذكور ينشأ عنه العلم المترتب عليه بخلق العبد كالسبب

السمنية فيجب اذا على كل عاقل
 أن يحمده الله تعالى ويشكره
 على كل ما بان له من الامور
 ووجد في قلبه من العلوم ولا
 يحتقره وان كان ضرورياً اذكم
 من أمثاله قد سلب ذلك ولم يعطه
 أصلاً ولا ينسب ما كان نظرياً
 منه الى عقله وفكرته وليعلم أن
 ذلك كله فضل من الله تعالى
 وحده بلا واسطة وان كان سبحانه
 أبهى العادة في بعض العلوم
 انه انما يخلقها عند النظر
 والاستدلال فليس لذلك السبب
 العادى أثر لا بطريق التعليل
 ولا بطريق التولد

(أ) قوله فليس لذلك السبب الخ
 فكذلك بخطه بدون زيادة اه
 صححه

مع كون الربط بينهما عاديًا فكل منهما باخلق العبد لكن السبب مباشرة والسبب تولدًا واما انقرر علم
الفرق بين التعليل والتولد وتحصل مما سبق أن الاقوال أربعة الأول أن التلازم بين النظر والعلوم
عادي من غير تولد وهذا هو الأصح والثاني أن التلازم بينهما عقلي من غير تعليل والثالث أن التلازم
بينهما عقلي مع التعليل والرابع أن التلازم بينهما عادي مع التولد فاحفظه (قوله كما يقول الخ) راجع
للمنى في كل من قوله لا بطريق التعليل وقوله ولا بطريق التولد وقوله به أى كون ذلك السبب له تأثير
بطريق التعليل أو بطريق التولد (قوله من أشرك) وصل يحتمل أن مراده أن الاشتراك بالنسبة
للأول والاضلال بالنسبة للثاني واستقر به شيخنا وهو الاظهر ويحتمل أن كلامه ما راجع لكل من
الطريقتين لكن الاشتراك والاضلال مكفران بالنسبة للأول وغير مكفرين بالنسبة للثاني (قوله وهذا
كله اذا قلنا الخ) اسم الإشارة عائد لقوله ومراده بالبيان جميع العلوم الخ أى وما ذكرته من أن المواد
بالبيان جميع العلوم ضروريها وكسبها الخ ثابت اذا قلنا الخ وقوله اذا قلنا أن العقل ليس الخ أى بان
قلنا انه نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية وقد وقع فيه مذاهب كثيرة منها
ما ذكر ومنهم مذهب امام الحرم المذكور في الشرح ومنها مذهب المعتزلة وهو انه ما يعرف به قبح
القبح وحسن الحسن وهو مبني على أصلهم الفاسد وهو اثباتهم التحسين والتقبيح العقليين ومنها انه
ما عقل به أمر الله ونهيه ورده لا مدى بانه تعريف للعقل بنفسه وبانه فاسد العكس لخروج من لم تبلغه
الدعوة منه ومنها انه هو العلم بدليل انه يقال لمن علم شيئا عقله ومنهم من جعله جوهرًا مجردًا وأصوب
ما قيل فيه كانه عليه في القاموس انه نور روحاني الخ (قوله ليس نفس العلوم) الضرورية في
الكلام مضاف محذوف والتقدير ليس نفس بعض العلوم الضرورية كما سيأتي (قوله وأما ان قلنا انه
نفس العلوم الخ) أى انه نفس بعضها واعلم انه قد وقع في هذا المذهب تقريران الأول أن المراد بذلك
البعض ادراك مفهوم وجوب الواجبات ومفهوم جواز الجائزات ومفهوم استحالة المستحيلات فالأول
عدم قبولها لا انتفاء والثاني قبولها السكل من الانتفاء والاثبات بدلا عن الآخر والثالث عدم قبولها
للتبوت الثاني أن المراد به ادراك وجوب بعض مصادقات الواجب وجواز بعض مصادقات الجائز
واستحالة بعض مصادقات المستحيل وذلك البعض في كل ما تداول بين العامة كنبوت أحد الأمرين الحركة
والسكون لا على التعيين للجزم ونبوت أحدهما على التعيين وكفره عنهما وعبارة المؤلفات محتملة
لكل منهما كما ينبغي ان شاء الله تعالى (قوله التي هي العلم بوجوب الواجبات الخ) يحتمل أن المراد
التي هي العلم بمفهوم وجوب الواجبات ومفهوم جواز الجائزات ومفهوم استحالة المستحيلات
فيكون جاريا على التقرير الأول ويحتمل أن المراد التي هي العلم بوجوب بعض الواجبات وجواز
بعض الجائزات واستحالة بعض المستحيلات وذلك البعض ما تقدم فيكون جاريا على التقرير الثاني (قوله كما
ذهب اليه امام الحرمين) يحكى أن القائل بهذا المذهب أولا هو القاضي أبو بكر ونصره امام
الحرمين واحتج له بان العقل موجودا جماعا واذا كان موجودا فهو ما قد يم أو حادث لا جائز ان يكون
قديما لانه لا قديم الا الله وصفاته واذا كان حادثا فهو ما جوهرها وحرض لا جائز أن يكون جوهر لانه
يلزم عليه قيام الجوهر بالجوهر وان يكون كل جوهر عقلا لتمام الجواهر واذا كان عرضا فهو ما
من جنس العلوم أو غيرها لا جائز أن يكون من غيرها لانه يلزم عليه أن يتصف بالعقل من لم يعلم شيئا
كالجروا اذا كان من جنس العلوم فباطل ان يكون كاهوا لا لم يتصف بالعقل من فاته شيء منها واذا
كان بعضها فهو ما من العلوم الضرورية أو النظرية والثاني باطل لتوقفها عليه ولا يلزم عليه
أن لا يتصف بالعقل من لم ينظر في شيء منها أصلا فتعين أنه من العلوم الضرورية (قوله فيكون الخ)
جواب أما (قوله فيكون الشكر) الانسب بالمتن أن يبدل الشكر بالحمد لكنه غير ذلك انراد قهها
(قوله على هذا النوع) أى الذى هو العلم بوجوب الواجبات الخ (قوله على سائر العلوم) أى باقيها
لانه من السور وهو البقية ويستعمل بمعنى جميع لكن ليس مرادها (قوله والادراكات) عطف

كما يقول به من أشرك وصل وهذا
كله اذا قلنا أن العقل ليس نفس
العلوم الضرورية وأما ان قلنا
انه نفس العلوم الضرورية الخ
هي العلم بوجوب الواجبات
وجواز الجائزات واستحالة
المستحيلات كما ذهب اليه امام
الحرمين فيكون الشكر على
هذا النوع من العلوم مأخوذا
من قوله الحمد لله الذى انعم
بالعقل والشكر على سائر العلوم
والادراكات مأخوذا من قوله
والبيان ويحتمل أن يكون
أشار بالعقل الى جميع العلوم

تفسير (قوله لانه شرط فيها) أي فقد استعمل اسم الشرط في المشر وط مجاز امر سلا لعللاقة الملايسة
(قوله الى المنطق) أي الكلام (قوله المترجم عنها) أي المفسر لها أي لمتعلقاتها وهي المعلومات اذ
لا معنى لكونه مترجما عن نفس العلوم (قوله والمبين الخ) عطفه على ما قبله عطف خاص على عام اذ
ما قبله شامل للمبين المستتر منها والمبين لغير المستتر (قوله لما استتر) أي خفي (قوله وكل ذلك) أي
جميع العلوم والمنطق المذكور (قوله جلية) أي عظيمة من الجلالة وهي العظمة (قوله ويحتمل
ان يكون الخ) انما خص الضرورى بالعقل والمكتسب بالبيان لان الاول ملازم للعقل والثاني هو
الذي يحتاج للبيان لتقدم الجهل به والفرق بين هذا الاحتمال المبني على مذهب امام الحرمين ان المراد
بالعقل هنا جميع العلوم الضرورية والمراد هناك بعضها وانما يطلق عليها هنا مجازا مع أنه غير لها
واطلاق عليها هناك حقيقة لانه عينها (قوله اذ الكل نعم الخ) لعله تعليل لمحذوف والتقدير والحمد عليها
واجب اذ الكل الخ فتأمل (قوله المعجزات) جمع معجزة وهي امر خارق للعادة مقرون بالتهدى أي
دعوى النبوة أو الرسالة لكن المراد منها هنا مطلق الامر الخارق للعادة أي وان لم يكن مقرونا بالتهدى
كاسياني وقد نظم بعضهم الامور الخارقة للعادة مع بيانها فقال

اذا ما رأيت الامر يخرق عادة • فمحنة ان من نبي لناسـدر
وان بان منه قبل وصف نبوة • فالارهاص سمع القوم في الاثر
وان جاء يوم من ولي فانه الشكرامة في التحقيق عند ذوى النظر
وان كان من بعض العوام صدوره • فكأنه حق بالامانة واشـتهر
ومن فاسق ان كان وفق مراده • يسمى بالاستدراج فيما قد استقر
والا فبمدعى بالاهانة عندهم • وقد غت الاقسام عند الذي اختبر

وقد استندرك عليه بالسحر والابتناء والاول هو ما يظهر على ايدى الفجرة من تبطابا سباب خاصة
والثاني هو ما يظهر على ايديهم فتنة لمن يريد الله ضلالة ليتبعهم (قوله على رسالة سيدنا محمد) أي على
ثبوتها صلى الله عليه وسلم (قوله وصدقه) أي وعلى صدقه فهو معطوف على قوله رسالة (قوله عن
المولى) مقتضاه ان صدقه صلى الله عليه وسلم في خبره الذي لم يأت به عن الله كقوله جاء زيد ليس مستفادا
من المعجزة وهو كذلك فليس مستفادا منها وانما هو مستفاد من دليل وجوب الامانة له صلى الله عليه
وسلم أي عدم خيانتة به بفعل محرم أو مكروه كما هو مقرر في محله (قوله ومن اجلها القرآن) هذا
يقضى أن الاجل كثير ومنه القرآن وليس كذلك فكان ينبغي حذف من كذا قال بعضهم ويمكن
توجيه كلام المؤلف بان بعض المعجزات اقوى واعظم من البعض الآخر وذلك البعض هو المراد بالاجل
وان كان متفاوتا بحيث يكون بعضه اعظم من بعض فالقرآن من الاجل ولو بالنسبة وان كان هو اجل
الجميع فليتنامل (قوله وانما كانت هذه البينات واضحة) يؤخذ منه أن قوله في المتن بواضح البينات
من اضافة الصفة لوصف كآمرات الاشارة اليه (قوله بالسحر) هو امر خارق للعادة يظهر على ايدى
الفجرة من تبطابا سباب خاصة كما تقدم (قوله والشعوذة) هي ما يظهر عند خفة اليد كافي لعب
الحواة ومثلها الشعبة كما يؤخذ من القاموس (قوله وكل ما يوجب الخ) عطف عام على خاص (قوله
للعلم الضرورى) غلة لعله فكانه قال وانما كان عدم التباسها بما ذكره للعالم الخ وقوله بيدها متعلق
بالعلم وقوله من جميع الريب متعلق بكل من قوله بعدها وقوله بعد من الخ (قوله من البراهين الخ)
بيان لما وقد اشير في كل من القرآن والسنة الى البراهين القطعية في مواضع كثيرة (قوله القطعية)
وصف كاشف لان البراهين لا تكون الا قطعية وقوله على ما يجب متعلق بالبراهين (قوله من الوجدانية
الخ) بيان لما (قوله وعلى) بكسر اللام وتشديد الياء بمعنى العظيم فاضافة لما بعده من اضافة
الصفة الى الموصوف وعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله وتنزهه عن الشركاء)
غير محتاج اليه بعد قوله من الوجدانية وانما أتى به توطئة وقوله والنقائص هو من عطف العام على

لانه شرط فيها وبالبيان الى
المنطق الفصيح المترجم عنها
والمبين لما استتر منها وكل ذلك
نعم جلية من المولى الكريم
تبارك وتعالى ويحتمل أن يكون
اشار بالعقل الى الضرورى من
العلوم وبالبيان الى المكتسب
منها اذ الكل نعم من المولى
الكريم سبحانه ومراده بواضح
البيانات المعجزات الدالة على
رسالة سيدنا ومولانا محمد صلى
الله عليه وسلم وصدقه في كل
ما أتى به عن المولى تبارك وتعالى
ومن اجلها القرآن العظيم وانما
كانت هذه البينات واضحة لعدم
الالتباس فيها بالسحر والشعوذة
وكل ما يوجب ريبا للعالم
الضرورى بيدها وبعد من
ظهرت على يديه سيدنا ونبينا
محمد صلى الله عليه وسلم من جميع
الريب ومراده بقواطع البرهان
ما جاء به صلى الله عليه وسلم في
القرآن والسنة من البراهين
القطعية على ما يجب لمولانا جل
وعلا من الوجدانية وعلى
الصفات وتنزهه عن الشركاء
والنقائص وسمات المحدثات

الخاص لان ثبوت الشكر كماله تعالى من جملة النقائص وقوله وسمات المحمدات من عطف الخاص على العام لان سمات الحوادث أى صفاتها من جملة النقائص بالنسبة له تعالى (قوله وأشار بهذا) أى المذكور من قوله بواضع البيّنات وقواطع البرهان كما يؤخذ من سياق كلامه (قوله من توحيد مولانا) لعله أراد به ما يشمل جميع ما يتعلق به تعالى من الصفات وهذا هو الذى أشار صدقه صلى الله عليه وسلم فى دعائه اليه بقوله وقواطع البرهان ويطلق التوحيد أيضا على افراده تعالى بالعبادة (قوله واخلاص العبادة له) أى بان بعض الشخص العبادة له تعالى بان لا يقصد بها غيره واعلم أن للعبادة اربع مراتب الاولى أن يشوبها اغراض دنيوية كـ **كرها** وهذه حرام الثانية أن يعبد الشخص طلبا للثواب وخوفا من العقاب وهذه نازلة جدا الثالثة أن يعبد لشرف بالنسبة له تعالى وهذه أعلى من التى قبلها الرابعة أن يعبد الله لكونه الها وهو عبده وهذه أعلاها فإداه المناوى مع زيادة (قوله قد اتضح الخ) خبر أن (قوله من جهة الخلق الخ) تفصيل لقوله من كل وجه والخلق الاول بفتح فسكون بمعنى الذات والثاني بضمين بمعنى الصفة ويحتمل العكس فان قيل قد ذكر المؤلف فيما مر أن مراده بالبيّنات الواضحة المعجزات والخلق والخلق ليسا منها اذ ليسا مقترنين بالتحدى فكيف يقول وأشار بهذا الخ ويذكرهما من جملة ذلك مع انهما ليسا من المعجزات أجيب بأن المراد بالمعجزات الامور الخارقة للعادة سواء اقترنت بالتحدى أولا فدخل فيهما فصح ذكرهما هنا مع قوله وأشار الخ (قوله والمعجز) عطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص ان لم نقيد المعجز بكونه مقرر وبأن التحدى وحيثئذ يكون عطف قوله والخلق عليه للتفسير (قوله ومن جهة شرعه) لعل المراد به القرآن والسنة (قوله للصامت والناطق) متعلق بقوله اتضح والمراد من الصامت خلاف الناطق كما يفيد عطف كالجملات (قوله ثم مع هذا) كاه أى مع كون صدق النبي صلى الله عليه وسلم قد اتضح فى غاية الوضوح ومن كل وجه للصامت والناطق وقوله من يهدى الله الخ أى فلا يلزم من كون صدقه صلى الله عليه وسلم قد اتضح الوضوح المذكور أن يهدى الشخص بنفسه بل لابد من هداية الله له فاذا هداه فلا مضل له واذا لم يرد هدايته بل أضله فلا هادى له كما يدل عليه قوله تعالى انك لا تهدى من أحببت (قوله أن يهدى لنا الهداية) لعل المراد من الهداية هنا الاهتداء وان كان معناها عند اهل السنة الدلالة على طريق شأنها أن توصل وان لم توصل بالفعل وعند المعتزلة الدلالة على طريق توصل بالفعل (قوله وحسن الخاتمة) أى ولو بالايان وقوله بفضل أى لا وجوب عليه (قوله بلا محنة) أى اختبار فهو مرادفة للابتلاء السابق (قوله ورضى الله تعالى الخ) تقدم الكلام عليه (قوله الى يوم الدين) المتبادر انه متعلق بتسبح **ليس** هناك من تبعهم واستمرت تبعيته الى يوم الدين لانها تنقطع بموته وبجواب بان المراد من تبعهم جيلا بعد جيل الى يوم الدين هذا ولا بد من تقدير مضاف أى الى قرب يوم الدين لان التبعية تنقطع حينئذ فان الله يبعث قبل يوم القيامة رجلا ينفذ بموتها كل مؤمن ومؤمنة فلا يبقى فى الارض من يقول الله الله (قوله باحسان) المراد منه مطلق العمل الصالح ولو الايمان فقط (قوله وبعد فهذه الخ) أى وبعد فهذه الالفاظ المستقصرة فى ذهنى الخ فالاشارة لما فى ذهنه (قوله كلمات) عبر بجمع القلة اشعارا بقلتها ونسبها بسهولة وانها وأطلق الكلمات على الجمل اما على سبيل الحقيقة بناء على أن الكلمة تطلق على الجملة كما يقتضيه قول صاحب الخلاصة (وكلمة بها كلام قد يؤتم) أو المجاز المرسل بناء على خلاف ذلك وقوله مختصرة أى قليلة ووربما يفهم من هذا أن لها أصلا اختصرت منه قال بعضهم **وليس كذلك** لانه لم يختصر كتابا معينا كما هو شأن غالب المؤلفين وقد يقال لا ريب فى أن لها أصلا اختصرت منه وهو كتب القوم فلهذا المؤلف أراد هذا وجرى المؤلف فى الوصف على خلاف الاقصر حيث أفرد مع أن الموصوف جمع فلهذا فان الاقصر حيثئذ المطابقة كما يؤخذ من البيهقيين السابقين (قوله تتضمن) أى تشمل وهذا من الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد وهو جاز (قوله معرفة) مفعول تتضمن وكذا قوله الا تترك فهو معطوف على هذا كما سيذكر المؤلف وأورد عليه أن

وأشار بهذا الى أن صدق نبينا
ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم فيه
دعا اليه من توحيد مولانا جل
وعلا واخلاص العبادة له قد
اتضح فى غاية الوضوح من كل وجه
من جهة الخلق والخلق والمعجز
والخلق ومن جهة شرعه
الشريف للصامت والناطق
ثم مع هذا كاه من يهدى الله
تبارك وتعالى فلا مضل له ومن
يضل فلا هادى له نسأله سبحانه
أن يهدى لنا الهداية وحسن
الخاتمة بفضل بلا محنة من

ورضى الله تعالى عن آله وصحبه
ومن تبعهم الى يوم الدين باحسان
وبعد فهذه كلمات مختصرة
تضمن معرفة

المعرفة وصف للعارف والترك وصف للترك فلا يصح تسليط تتضمن عليهم - ما لان الكلمات ليست
مشتقة عليهم - وأجيب بان المراد من كل منهما مصدر المبنى للجهول فالمعرفة حينئذ بمعنى كون
هذه الكلمات يعرف منها كذا والترك أيضا بمعنى كونها ترك منها كذا ولا شأن أن ذلك وصف لها
فصح تضمينها (قوله ما يضطر اليه) أي إلى استعماله بالنسبة لكل أحد وإلى تعلم ضوابطه واصطلاحاته
بالنسبة لغير ذي الطبع السليم كما سيصرح به المؤلف في الشارح (قوله من علم المنطق) من للبيان
المشوب بالتبعيض كما سيثبت به كلام الشارح (قوله ما يكتسب به) أي يحصل به وعلى هذا
التفسير فالتصورات والتصديقات باقية على معناها وهما الإدراكات وفسره بعضهم بيدررك به
وعليه فيلزم أن يراد من التصورات والتصديقات ومن التصديقات المصدق بها لأنه لو أبقيت على
ظواهرها لصار المعنى يدررك به الإدراكات ولا معنى له (قوله التصورات والتصديقات) اعلم أن كل
قضية لها أجزاء أربعة الأول الموضوع وهو المحكوم عليه من مبتدأ أو فاعل أو نائبه الثاني المحمول وهو
المحكوم به من خبر أو فعل مبني للفاعل أو لا فاعل الثالث النسبة الكلامية وهي ثبوت المحمول للموضوع
أي تعلقه وارتباطه به سواء كانت الجملة موجبة أو سالبة فالارتباط على وجه الثبوت في الأولى وعلى
وجه الانتفاء في الثانية الرابع النسبة الخبرية وهي وقوع ذلك الثبوت في الموجبة أو عدم وقوعه في
السالبة ولو كان ذلك بخلاف نفس الأمر لان المنظورة في هذا الفن إنما هو ما اقتضته القضية وإن
فهم حقيقة كل من الأجزاء الأول يسمى تصورا كما أشار لذلك المؤلف بقوله أي معرفة الحقائق الخ وفهم
الجزء الرابع يسمى تصديقا كما أشار لذلك المؤلف بقوله أي العلم بثبوت أمر الخ على ما يأتي فقد اتضح لك
الفرق بين التصورات والتصديقا * هذا ويطلق التصور على مطلق حصول صورة الشيء في الذهن
وعلى هذا الإطلاق فالتصور مرادف للعلم فلا يشبهه عليه الإطلاق كما وقع لبعضهم (قوله وترك كل
ما يشوش الخ) وهذا هو الزيادة التي أدخلت في علم المنطق كما سيذكره في الشرح (قوله الفكر)
المراد به حركة النفس في المعقولات كما مر ومعنى تشويشه أن يصير غير منتظم وفسر بعضهم الفكر
بالعقل وعليه فمعنى تشويشه إضعافه وإذهاب قوته (قوله مع قلة الخ) أي تشويش صاحب القلة
جدوا أي فائده (قوله وندور استعماله) أي لانه لا يحتاج اليه في غالب تصارييف العقل كما
سيذكره في الشرح (قوله من قواعد وتقريرات) بيان لما المراد بهذه القواعد أصول مسائل الجزء
غير التام والاختلاطات وهذه التقريرات أدلة تلك الأصول وإبحاث تحقيق أدلتها كما قاله ابن يعقوب
(قوله والله أسأل) أي أسأل الله لا غيره كما يؤخذ من تقديم لفظ الجلالة (قوله أن ينفع به) كان
مقننى الظاهر أن يقول بما يناسب قوله فهذه كلمات الآن يقال ذكر الضمير باعتبار كون تلك
الكلمات مؤلفا (قوله وهو حسبي) أي كافي وهذه الجملة لا تشاء معنى الكفاية وإن نقل عن حفيد
السعد أن وقوع الانشاء بالجملة الاسمية نادر وقوله ونعم الوكيل معطوف على الجملة قبله والمخصوص
بالملاح محذوف والتقدير ونعم الوكيل الله والمقصود منه إظهار المدح ومعنى الوكيل المفوض اليه في
الأمور (قوله لما كان الخ) بين أولا أن العقل يحتاج في تحصيل العلوم إلى طريقتين أحدهما المعارف
وثانيها الخلق كما سيذكره ثم بين أنه يضطر في تصحيح هذين الطريقتين إلى علم المنطق ثم بين سبب اقتضاره
على ما يضطر اليه وترك ما يشوش الفكر مع قلة جدواه فتأمل (قوله المكتسب من العلوم) المراد به
النظري كما مر وإنما اقتصر على المكتسب مع أن غيره منحصرا أيضا في هذين النوعين لانه هو الذي
يحتاج في تحصيله إلى الطريقتين الآتين بخلاف غيره فإنه لا يحتاج في تحصيله إلى ذلك كما لا يخفى (قوله
منحصرا في نوعين) أي لا يخرج عنهما لان انحصار شيء في شيء عدم خروجه عنه ثم ان الحصر اما حصر
الكلى في جزئياته واما حصر الكلى في أجزائه واما لا وضابط الاول أن يصح الاخبار بذلك الكلى عن
كل جزئى من جزئياته كحصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف اذ يصح أن تقول الاسم كلمة وهكذا
وضابط الثاني صحة انحلال ذلك الكل إلى أجزائه كحصر الحصر في السمر والحيط اذ يصح انحلاله أي

ما يضطر اليه من علم المنطق
لتفصيل ما يكتسب به
التصورات والتصديقات وترك
كل ما يشوش الفكر مع قلة جدواه
وندور استعماله من قواعد
وتقريرات والله أسأل أن ينفع
به وهو حسبي ونعم الوكيل ش

لما كان المكتسب من العلوم
منحصرا في نوعين وهما
التصورات

تفكيكه اليهما وما لم يوجد فيه كل من الضابطين المذكورين فهو من الثالث وذلك كما في قولهم
انحصرت كلمة الامير في البلد وكافي قولك انحصرت فكرتي في ذنوبي اذ ليست البلد بجزئيات ولا اجزاء
للكلمة وكذلك الذنوب ليست بجزئيات ولا اجزاء لفكرة وما هنا امامن الاول او الثالث وهو الاظهر
فتأمل (قوله أي معرفة الحقائق المفردة) أي التي هي حقيقة الموضوع وحقيقة المحمول وحقيقة
النسبة الكلامية واعترض تعبير المؤلف بالحقائق بأنه مخرج لمعرفة مفاهيم العدميات مع انها من
التصورات وانما كان مخرجا لها لان العدميات لاحقائق لها عند أهل السنة خلافا للمعتزلة القائلين بان
لها حقائق وانما كالتباب في الصندوق وأجيب بأنه اراد بالحقائق المفاهيم سواء كانت للوجودات أو
للعدميات وناقش اليوسفي في ذلك الجواب بأنه يلزم عليه ان التعريف فيه مجاز بلا قرينة وهو ممتنع وذلك
المجاز هو اطلاق الخاص على العام قال الا أن يدعى ان المؤلف وجد عرفا يسوغ اطلاق الحقائق على
ذلك (قوله وتبميزها) عطفه على المعرفة من عطف اللازم على الملزوم فيما لم من معرفتها تبميزها عن
غيرها هذا هو المتبادر في العبارة وكتب اليوسفي أنه اشار بمعرفة الحقائق الى معرفتها بالاثبات
كالجنس والفصل وتبميزها عن غيرها الى معرفتها بالعرضيات كالضاحك والكاتب (قوله والتصديقات)
معطوف على قوله التصورات (قوله أي العلم الخ) تعبيره هنا بالعلم وفيها امر بالمعرفة ربما يشعر
بجريا نه على القول بان المعرفة مختصة بالمفردات والعلم مختص بالمركبات وهو من جوح والتحقيق أن
كلا منهما غير مختص بشئ ومقتضى هذا التفسير أن التصديق بسيط وهو مذهب الحكماء وذهب
امام الحرمين الى أنه مركب من ذلك ومن تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة واعلم أن
الحكم يطلق بالاشتراك كما قاله اليوسفي على معنيين أحدهما ادراك وقوع النسبة أو عدم الوقوع
وعليه فهو مرادف للتصديق على أول القولين فيه وثانيهما نفس النسبة التي هي ثبوت شئ لشيئ (قوله
بشئ الخ) فيه حذف مضاف والتقدير بوقوع ثبوت الخ والمراد بالامر الاول المحكوم به وبالامر
الثاني المحكوم عليه وقوله أو نفيه فيه نظر من وجوه الاول أن دخول أو في التعريف ممتنع الثاني أن
النفي لا يقابل الثبوت وانما يقابل الاثبات فكان عليه أن يعبر بالانتفاء الثالث انه يقتضي أن النسبة
في القضية السالبة انتفاء أمر عن أمر وهو من جوح والتحقيق انها في كل من الموجبة والسالبة ثبوت
شيئ لشيئ الا أن هذا الثبوت في الاولى واقع وفي الثانية غير واقع والجواب عن الاول أن محصل المنع اذا
كانت للشئ بخلاف ما اذا كانت للتبويض فانه لا يمتنع دخوله في الرسوم وعن الثاني انهم كثيرا ما يعبرون
بالنفي ويريدون الانتفاء وعن الثالث أن الضمير ليس راجعا للامر حتى يقتضي ذلك بل راجع للثبوت
فتأمل (قوله احتاج العقل الخ) جواب لما (قوله أحدهما يوصله الى ما جهل من التصورات) أي
وهو التعريفات وقوله والثاني يوصله الى ما جهل من التصديقات وهو الحجج وما في الشك في واقعة على
ادراك دليل بيانها في الاول بقوله من التصورات وفي الثاني بقوله من التصديقات وسبق ما فيه
(قوله لا يؤمن عليه من) الخطا ولذلك ناقض بعض العقلاء بعضا بل الانسان قد يناقض نفسه (قوله
اذا سلك الخ) أي وقت سلوكه الخ وهو ظرف للخطا ويحتمل أن يكون طرفا لقوله لا يؤمن عليه والاول
اظهر (قوله وحده) أي من غير مرادات القواعد هذا هو المراد من قوله وحده (قوله لكثرة الخ) علة
لقوله لا يؤمن الخ وقوله التباس الباطل بالحق أي اشتباهه به (قوله احتيج الخ) جواب لما الثانية
(قوله قواعد عقلية) أي لا عقلية وقوله قطعية توضح لانه يلزم من كونها عقلية أي يقتضيها العقل انها
قطعية كذا قال بعضهم والظاهر أنه مخرج بالقطعية الظنية كقواعد المحول لانها عقلية ظنية (قوله
اولا) أي قبل سلوكه للطريقين ولو أخره عن قوله ويعرف صحتها كان أولى ليكون راجعا لهما (قوله
ضرورة) راجع لكل من قوله يعرفها العقل وقوله ويعرف صحتها وفي العبارة حذف مضاف والتقدير
شبه ضرورة لان تلك القواعد نظرية لا ضرورية (قوله ثم حيثئذ) أي حين ادعائها وعرف صحتها
ضرورة (قوله بطلب الخ) ظاهره انها طريق للتصورات والتصديقات مع انه قال فيها

أي معرفة الحقائق المفردة
وتبميزها عن غيرها والتصديقات
أي العلم بثبوت أمر لا أمر أو نفيه
عنه احتاج العقل الى طريقين
أحدهما يوصله الى ما جهل من
التصورات والثاني يوصله الى
ما جهل من التصديقات ولما
كان العقل لا يؤمن عليه من الخطا
اذا سلك هذين الطريقين وحده
لكثرة التباس الباطل بالحق
احتيج الى قواعد عقلية قطعية
يعرفها العقل أولا ويعرف
صحتها ضرورة ثم حيثئذ يطلب
بها

ما يفيدان طريق التصورات التعريفات وطريق التصديقات الحجج وأجيب بان الباعث في مع وفي الكلام حذف مضاف والتقدير كما يدل عليه كلامه بعد ثم حينئذ يطلب مع مراعاتها ما جهله الخ (قوله ما جهله من العلوم) ظاهره أن ما واقعة على علوم أخذنا من البيان وحينئذ يصير المعنى يطلب بها علومها جهلها ولا معنى لجهل العلم لأنه انما يجهل المعلوم لا العلم وأجيب بان المراد بالجهل عدم كونه عنده فكأنه قال يطلب بها ما لم يكن عنده من العلوم وبان المراد بالعلوم المعلومات فتكون ما واقعة على المعلومات لا العلوم فكأنه قال يطلب بها معلومات جهلها (قوله التصورية) أي بالنسبة للتعريفات وقوله والتصديقية أي بالنسبة للحجج (قوله هي المسماة بعلم المنطق) الاضافة للبيان واعلم ان المنطق في الاصل يطلق بالاشتراك على معان ثلاثة الاول الادراك والثاني القوة العاقلة والثالث التلطف ثم نقل الى تلك القواعد المناسبة بينها وبين المعنى الاصل وهو بالنسبة للمعنى الاول انه ما يصيب الادراك وبالنسبة للمعنى الثاني انه ما تتقوى القوة العاقلة وتكامل وبالنسبة للثالث انه ما تكون القدرة على التلطف بالعلوم (قوله فهو الخ) مفرع على قوله احتيج الى قواعد الخ وهذا رسم للمنطق لاحد لانه ليس بالذاتيات بل بالعرضيات (قوله قانون) هو لغة مقياس كل شيء كافي القاموس واصطلاحا قضية كلية يعرف منها احكام جزئياتها كقولهم السالبة الكلية تنعكس كنفسها وطريق تعرف احكام جزئياتها منها ان تأتي بالجزئية فتجعلها موضوع الصغرى وبموضوع تلك القضية فتجعلها محمول تلك الصغرى وبذلك القضية يتعامها فتجعلها كبرى فانتجها القياس حينئذ فهو حكم الجزئية وذلك كان نقول في المثال المذكور لاشئ من الانسان بفرس سالبة كلية وكل سالبة كلية تنعكس كنفسها فينتج لاشئ من الانسان بفرس تنعكس كنفسها واورد على المؤلف ان هذا العلم مجموع قوانين كثيرة لا قانون واحد كما يقتضيه كلامه ويجب بان المراد جنس القانون المتحقق في افراد عديدة فتأمل (قوله تعصم مراعاته) أي ملاحظته ولم يقل يعصم بتوفيق الله الخ اشارة الى انه ليس صاحبا بنفسه من غير ملاحظة له اذ كثيرا ما يخطئ صاحبه عند عدم مراعاته كذا اشتهر لكن استوجه بعض المحققين أن العاصم هو بشرط مراعاته وان الخطب يسير (قوله بتوفيق الله تعالى) أي والالم يصيب الشخص قط فهو تعالى الموفق للصواب فنسأله سبحانه أن يوفقنا الى يوم المآب (قوله الذهن) خرج بذلك سائر العلوم فانه انما تعصم مراعاته غيره كاللسان ما عدا علم الحساب فانه تعصم مراعاته الذهن لكن من الخطأ في المفكر فيه لافي الفكر لان الحساب لا يبحث عن الفكر نفسه وانما يبحث عن المفكر فيه فهو خارج بقوله في فكره (قوله من) الخطأ حتى صاحب القاموس فيه ثلاثة أقوال لاهل اللغة اولها انه يعصم السهو والعمد ثانياً انه يخص السهو والثبات بهما انما يخص العمد (قوله في فكره) أي الذهن وقد تقدم غير مرة أن الفكر حر كذا النفس في المعقولات وقيل هو ترتيب امرين معلومين فاكثر للتوصل الى مجهول وهذا التعريف مستلزم للعلل الاربع اعني العلة الصورية وهي هيئة الشئ وصورته المخصوصة والعلة المادية وهي ما يترتب منه ذلك الشئ والعلة الفاعلية وهي ما منه ذلك الشئ والعلة الغائية وهي ما لا جله ذلك الشئ مثلاً السرير لا بد له من علة صورية وهي هيئته وترتيب خشبه على الوجه المخصوص وعلة مادية وهي الخشب والمسامير وعلة فاعلية وهي الخبار وعلة غائية وهي الجلوس عليه مثلاً وانما كان هذا التعريف مستلزماً لهذه العلة لان الترتيب يستلزم هيئة مخصوصة وهي العلة الصورية ويستلزم أيضاً ما ترتبها العلة الفاعلية والامر ان المعلوم ان فاعلهما العلة المادية والتأدي الى مجهول هو العلة الغائية تأمل (قوله كما يعصم الخ) الكاف للتظهير مطلق العصة لكن الانسب ان يقول كما تعصم مراعاته الخ كما هو ظاهر وقوله في قوله أي اللسان (قوله فقد اضطر الخ) مفرع على التعريف وقوله اذا أي اذ كانت مراعاته تعصم الخ (قوله ما جهله) من التصورات فيه ما تقدم وكذلك قوله ما جهله من التصديقات (قوله والطريق الاول) أي الذي يكتسب به ما جهله من التصورات وقوله والطريق الثاني أي الذي يكتسب به ما جهله من التصديقات (قوله ولما ادخل)

ما جهله من العلوم التصورية والتصديقية وهذه القواعد هي المسماة بعلم المنطق فهو قانون تعصم مراعاته بتوفيق الله تعالى الذهن من الخطأ في فكره كما يعصم القوم اللسان من اللحن في قوله فقد اضطر اذ المعرفة هذا العلم يعرف العقل به صحة الطريق الذي يكتسب به ما جهله من التصورات وصحة الطريق الذي يكتسب به ما جهله من التصديقات والطريق الاول هو المسمى بالتعريفات والطريق الثاني هو المسمى بالحجج ولما ادخل في علم المنطق

بالبناء للجهول أي ولما أدخل المؤلفون في تأليفاتهم التي في علم المنطق الخ (قوله زيادات صعبة) أي
صعب فهمها وتقدم غير مرة أن المراد بتلك الزيادات أقسام الجزئ غير التام والمختلطات وأن المراد بتلك
التفريعات أدلتها ومباحث تحقيقها (قوله لا يحتاج الخ) صفة لكل من قوله زيادات وقوله
وتفريعات كما قررهم شيخنا (قوله في غالب الخ) يقتضي أنه يحتاج إليها في غير الغالب وهو كذلك
ولذلك زادها بعض المؤلفين (قوله فإرخ) جواب لما وقوله بسبب ذلك أي بسبب إدخال الزيادات
المذكورة والتعريفات المذكورة أيضا (قوله من فن المنطق) الإضافة للبيان ومن للبيان
المشوب بالتبعض (قوله وربما صرح الخ) معطوف على قوله وكان الأولى أن يقول وصرح الخ
بحذف ربما في هذا الكلام تعريض بجهل من حرم الاشتغال بهذا العلم بل فيه نصريح بذلك واعلم أن
هذا العلم قسمان أحدهما ما ليس مخلوطا بعلم الفلاسفة كالذي في هذا المختصر ونحوه وهذا ليس في
جواز الاشتغال به خلاف بل هو فرض كفاية على كل إقليم لأنه يتوقف عليه فرض الكفاية الذي هو رد
الشبهات في علم الكلام وكما توقف عليه فرض الكفاية فإنهم ما هو مخلوط بذلك
وهذا هو الذي وقع في جواز الاشتغال به خلاف على أقوال ثلاثة الأول أنه لا يجوز مطلقا قيل لا اشتغال
اليهود والنصارى به وليس بشيء إذ يلزم عليه تحريم الطب ونحوه وليس كذلك فالصواب أن يقال لأنه
يخشى على الشخص إذا خاض فيه من أن يتم كمن من قلبه بعض العقائد الزائفة الثاني أنه يجوز مطلقا
بل المنقول عن الغزالي أنه قال بنده ويؤيده قول بعضهم واستحبه الغزالي الثالث التفصيل بين أن
يكون ذي العقل عمارس القرآن والسنة فيجوز له لكونه قد حصن عقيدته فلا يخشى عليه من الخوض
في ذلك وبين أن يكون بليدا أو لم يمارس القرآن والسنة فلا يجوز لأنه لا يقدر على دفع الشبه وربما
تمكنت من قلبه ومن هنا منعوا الاشتغال ببعض كتب علم الكلام المشتملة على تخليط الفلاسفة إلا
للتبحر (قوله بتفريعه) أي بتحريم الاشتغال به في الكلام حذف مضاف (قوله من لا معرفة له
بحقيقته) أي الجاهل بها وغرضه بذلك توبيخ من صرح بحرمة وكأنه يشير بذلك إلى بعض المحدثين
القائلين بتفريعه كالنووي وابن الصلاح ويقال إن ابن الصلاح اشتغل به عشرين سنة فلم يقع عليه
بشيء فخرمه ولعلهم أرادوا ما زاد على القدر المحتاج إليه من ذلك صونا للنفس عن الاشتغال بما لا يعني
وافناء العمر فيما لا طائل تحته (قوله فذكرنا الخ) معطوف على قوله فر عطف مسبب على سبب
وكان عليه بمقتضى الظاهر أن يقول فاقصرنا في هذا المختصر الخ إذا كان الكلام انما هو في توجيه
الاقتصار بنفسه لا ذكره فقط كما هو ظاهر (قوله وتر كنامنه) يحتمل وهو الأقرب أنه معطوف على
قوله اقصرنا وعليه فالضمير راجع للاختصار ولا يخفى أن معنى ترك ذلك منه عدم الإيمان به فيه من
أول الأمر لأنه أتى به ثم تركه ويحتمل أنه معطوف على قوله ذكرنا وعليه فالضمير طائفة لافن وفيه بعد
(قوله ويشوش الفكر) المراد به هنا العقل ليناسب قوله بعد ويجبره فان التخييرا إنما يكون له (قوله
لا سيما الخ) أي خصوصاً إن كان أي صاحبه بليداً بأن كان غيباً (قوله علماء وعلماء) أي من جهة
العلم والعمل فهم ما يتميزان لأمور الآخرة (قوله فقولنا الخ) الفاهنا فصيحة لإفصاحها عن شرط
مخذوف والتقدير إذا أردت بيان أعراب قولنا وترك وبيان معنى ما الأولى والثانية وبيان متعلق
المجرور فقولنا الخ وانما اعتنى ببيان ذلك لحقائه وكان الانسب بالمتن أن يبين أولاً معنى ما في قوله ما
يضطر إليه ثم متعلق الجار والمجرور ثم معنى ما في قوله ما يكتب به ثم أعراب قوله وترك بأن يقول وما في
قولنا ما يضطر إليه واقعة على بعض علم المنطق والجار والمجرور في قولنا التصحيح بمتعلق بيضطر وما في
قولنا ما يكتب به واقعة على التعريفات والحجج وقولنا وترك منصوب بالعطف على مفعول تتضمن
وهو معرفة فتأمل (قوله منصوب بالعطف الخ) نوقش فيه بأن الترك ليس شيئا موجودا حتى تتضمنه
تلك الكلمات فلا يصح تسليط فعل تضمن عليه ولو جعله مفعولا معه لكان أظهر (قوله واقعة
على بعض الخ) أشار بذلك إلى أن من في قوله من علم المنطق للتبعض كما تقدم التبيين عليه

زيادات صعبة وتفر يعان متكما
لا يحتاج إليها في غالب تصرفات
العقل فربسبب ذلك كثير من
الناس من تعلم ما يحتاج إليه
من فن المنطق وربما صر
بتفريعه من لا معرفة له بحقيقة
فذكرنا أن هذا المختصر اقصرنا
فيه على الضروري من هذا
الفن وهو ما يحتاج إليه التصحيح
ما يكتب به التصورات وهو
التعريفات وما يكتب به
التصديقات وهو الحجج وذكرنا
منه كلما يندرج استعماله
ويشوش الفكر ويجبره لا سيما
إن كان بليدا أو متعلق القلب
جدا بأموال الآخرة علماء وعلماء
فقولنا وترك منصوب بالعطف
على مفعول تتضمن وهو معرفة
وما في قولنا ما يكتب به واقعة
على التعريفات والحجج وما في
قولنا ما يضطر إليه واقعة على
بعض

(٢) قوله على مفعول تتضمن
أي وتضمن ترك الخ والمراد من
التضمن الاستلزام أي وتستلزم
ترك كلما يشوش الخ فاندفع
ما قيل إن الترك عدم الكتاب
لا يتضمنه اه مصحح

(قوله والمجروح الخ) مقتضاه أن المتعلق في الحقيقة للمجروح وخلاف ما اشتهر من أنه للجبار والمجروح (قوله وهذا الاضطراب) أي المفهوم من الفعل وقوله لاستعمال الخ أشار بذلك إلى أن الاضطراب له جهتان احدها جهة استعمال قواعد هذا العلم والاخرى جهة تعلم اصطلاحاته وحفظ ضوابطه وأنه بالنسبة للجهة الاولى ثابت لكل أحد حتى صاحب الطبع السليم والعقل الذكي بخلافه بالنسبة للجهة الثانية فإنه ثابت الا لصاحب الطبع السليم والعقل الذكي (قوله لاستعمال معاني الخ) اضافة معاني للقواعد للبيان واطافة قواعد المنطق من اضافة المدلول للدال ويصح أن تكون للبيان أيضا ومعنا أن استعمال المعاني لا يكون الا بالاعتناء بآتي به المستعمل فلا يقال كيف يتأتى استعمال تلك المعاني (قوله في طلب العلوم) متعلق بقوله استعمال (قوله لكل أحد) أي حتى صاحب الطبع السليم والعقل الذكي كما علم (قوله لتعلم اصطلاحاته) أي الامور المصطلح عليها فيه كنسبة المسند اليه موضوعا ونسبة المسند محجولا وهكذا (قوله وحفظ ضوابطه) أي قواعد نهى غير اصطلاحاته وان كتب بعضهم انها للتفسير (قوله فليس الخ) جواب اما أي بل هو خاص بغير الطبع السليم والعقل الذكي كما يعلم من التعليل (قوله اذا الطبع السليم الخ) أي اذا صاحب الطبع السليم الخ فهو على تقدير مضاف وهذا تعليل لقوله فليس اما كما لا يخفى (قوله والعقل الذكي) أي الفطن من الذكاء وهو الفطنة (قوله الى ذلك) أي المذكور من تعلم اصطلاحاته وحفظ ضوابطه (قوله وضوابط العربية) مراد في ما قبله بناء على القول بترادف العربية والنحو واما على القول بأن العربية أعم من النحو لشمولها اتني عشر علما فالعطف من قبيل عطف العام على الخاص (قوله العربي) فاعل بقوله يحتاج وقوله الفصح صفة مخصوصة ان أردنا بالعربي مطلق منسوب للعرب وموضحة ان أردنا به خصوص التام في الفصاحة (قوله بل الغنا الخ) لما كان ما ذكره قبل يفيد مساواة علم المنطق لعلم النحو في الغنا عنه اضرب عنه فقال بل الغنا الخ (قوله لان علوم المنطق الخ) المراد بالعلوم القواعد والاضافة للبيان وهذا تعليل لقوله بل الغنا الخ ومحصله أن كثيرا من قواعد المنطق من كوز في ذهن كل عاقل حتى غير صاحب الطبع السليم السليم لا يكون عقلية محضة بخلاف النحوفان قواعد ليست من كوزة في الذهن لكونها ليست عقلية محضة فلا يعرف غير العربي الفصح شيئا منه الا بالاعلم ولا شأن حينئذ ان الغنا عن المنطق أكثر من الغنا عن النحو (قوله عقلية محضة) أي خالصة لانه لا يدخل للنقل فيه (قوله في كثير منها الخ) مفرع على قوله عقلية محضة (قوله وان لم يعبر الخ) أي فلا يلزم من عدم تعبيره عنه جهله به وعدم كونه من كوز في ذهنه وقوله عنه أي عن هذا الكثير الذي هو من علوم المنطق (قوله فانه نقلي) أي منقول عن العرب وقوله فغير العربي الخ مفرع على قوله فانه نقلي (قوله وأحكامه) عطف تفسير (قوله ومع هذا الخ) اسم الإشارة فائدته الى كون الغنا عن المنطق أكثر من الغنا عن النحو ودفع به ما قد يقال اذا كان كذلك فلا فائدة في تعلمه (قوله فن المنطق) الاضافة للبيان وقوله وحفظ قواعد عطف تفسير واطافة قواعد للتعبير للبيان على القول بجوازها وقوله وفهمها عطف تفسير أيضا (قوله وعرا لا نظار) أي الصعب منها وهو يسكون العين كما قاله بعضهم لكن رأيت في نسخة القاموس مضبوطا بكسر ها (قوله محال الفكر) أي محل جولته وهو المعلومات ويحتمل أن المراد بالمحال الجولان (قوله مع الراحة الخ) أي حال كون ما ذكره صاحب الراحة الخ (قوله في سلوك الخ) متعلق بقوله الراحة والامن وقوله مفارزا لاعتبار فيه استعارة تصريحية حيث شبهت الانظار بمعنى المفارز وهو الطرق الصعبة الشاقة واستعير لفظ المشبه به للمشبه ولفظ السلوك ترشيح والمراد بالاعتبار ما يعتبره العقل ويدركه والمعنى في سلوك الانظار المؤدية الى الاعتبار فتأمل (قوله وقد ذكر الخ) أي هذا لما فيه من الترغيب في هذا العلم والمناسبة للقيام وقوله الابي بضم الهمزة وكسر الباء المشددة ومن كلام الحسن بن سهل رحمه الله يابني تعلموا المنطق فانه يفضل الانسان

وعلم المنطق والمجروح في قولنا
في تصحيح يتعلق بضروره هذا
والاضطرار لاستعمال معاني
القواعد المنطق في طلب العلوم
المكتسبة ثابت محقق لكل
أحد وأما الاضطراب لتعلم
اصطلاحاته وحفظ ضوابطه
فليس اما لكل أحد اذا الطبع
السليم والعقل الذكي لا يحتاج
الى ذلك كما لا يحتاج الى تعلم قواعد
النحو وضوابط العربية العربي
الفصح بل الغنا عن تعلم المنطق
أكثر من الغنا عن تعلم النحو لان
علوم المنطق عقلية محضة فكثير
ها من كوز في قلب كل عاقل وان لم
يعبر عنه باصطلاحات علم المنطق
بخلاف النحو فانه نقلي محض فغير
العربي الفصح لا يصل الى
معانيه وأحكامه الا بالاعلم ومع
هذا فنعلم فن المنطق وحفظ
قواعده وفهمها سهل للعقل
وعرا لا نظار ويتسع به مجال
الفكر مع الراحة والامن من
الخطأ في سلوكه مفارزا لاعتبار
وقد ذكر الشيخ الابي في شرحه
لتصحيح مسلم عن الشيخ الامام
ابن عرفة رحمه الله تعالى

على سائر البهاشم وكلما كنتم بالمنطق احذق كنتم بالانسانية أحق (قوله على الجميع) أي من الابد
ومسلم وابن عرفة (قوله انه كان الخ) مقبول ذكر (قوله على فن المنطق) الاضافة للبيان كما تقدم
(قوله على هذا) أي المذكور من وصيته لهم (قوله أو كلاما الخ) المتبادر أن هذا من كلام
المؤلف يعني به انه ان لم يكن ذكر الكلام المذكور بعينه فقد ذكر كلاما يقرب منه (قوله لطول
العهد به) علة لقوله لم أتخذه الا آن ومعنى قوله لطول العهد به لطول الزمن الذي بعد العلم به (قوله
وبالجملة) أي وأقول كلاما ملتبساً بالاجمال (قوله فالعلوم كلها الخ) ولهاذا يسمى مفتاح العلوم
وميزان المعاني ولا يخفى أن المراد بها ما عدا هذا العلم لا ما يشمله والالم يستقم الكلام فتنبه (قوله طوع
البذل) هذا كناية عن كونه في غاية التمكن منها كالشيء الذي يكون في قبضة اليد فهو قريب من قوله
متيسرة (قوله لمن حقق المهم الخ) متعلق بقوله متيسرة وقوله طوع البذلان يسر ذلك المولى الخ
أشار بذلك الى انه ليس المراد أن العلوم تكون متيسرة لمن حقق هذا العلم مطلقاً بل بشرط تيسر الله له
(قوله بفضله) أي لا بطريق الوجوب اذ لا يجب عليه تعالى شيء (قوله وامام الحرمان الخ) مقابل
لقوله ان يسر ذلك الخ وقوله والخذلان بكسر الخاء وهو عدم التوفيق (قوله فيراق الخ) بفتح اللام
من باب فرح يقال زلق يزلق كزوح يفرح ومعناه زل وهو كناية عن كونه بخطئ في ما شأنه عدم الخطأ
اكن كان الانسب بالمقابلة أن يقول فلا تكون العلوم له كذلك فتأمل (قوله بشوبه) الباء للسببية
وكذلك في قوله ويغص ويغوت بريقه وهذا كناية عن كونه يملك بما شأنه عدم الهلاك (قوله ولا حول
ولا قوة الا بالله) هذا في قوة الاستدلال على قوله ان يسر الخ وفسر المتقدمون هذه الكلمة بقولهم أي
لا تحول عن المعصية الا بالله ولا قوة على الطاعة الا بالله واستوجه بعض المحققين التعميم بأن يقال أي
لا تحول عن شيء مطلقاً الا بالله ولا قوة على شيء مطلقاً الا بالله وهذا هو التحقيق وقوله العلي العظيم أي
العلي القدر العظيم والاسمان مترادفان (قوله وهو حسبنا ونعم الوكيل) قد تقدم الكلام على
ذلك (قوله وينحصر المقصود الخ) اعترض بان فيه حصر الشيء في نفسه لان المقصود هو عين تلك
الامور الاربع وأجيب بأن الملاحظ في المحصور الهيئته المجتمعة وفي المحصور فيه الامور المفصلة
فاختلف المحصور والمحصور فيه بالاجمال والتفصيل وعبارته تقتضي أن هناك شيئاً غير مقصود بالذات
من التاليف وهو كذلك وذلك كتقسيم العلم والدالات وبعض الاستلزامات وانما ذكر ذلك لانه يحتاج
اليه في الجملة (قوله من هذا التاليف) أي المؤلف الذي هو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني
المخصوصة (قوله في التعريفات الخ) أي في القواعد المصنوعة للتعريفات والمبينة لمبادئها
والمصنوعة للجمع والمبينة لمبادئها هذا هو المراد وان كان المتبادر خلافه وكان الاولى أن يقدم مبادئ
التعريفات عليها ومبادئ الجمع عليها كما فعل في التفصيل الا أني نظرت الى أن مبادئ كل منهما أصل
له فينبغي تقديمه الا أن يقال قد قدم هنا التعريفات على مبادئها والجمع على مبادئها اهتماماً بها
لكونها المقصودين ولم يصنع كذلك في التفصيل نظر المآذ كفتامل (قوله قد عرفت الخ) غرضه
بهمزة العبارة ببيان المحصور المقصود من علم المنطق في القواعد المتعلقة بهذه الاربعة ليبين به وجه
حصره للمقصود من تاليفه في المهم منها كما يعلم من بقية عبارته فليتأمل (قوله أن المكتسب الذي الخ)
اعترض بانه اذا كان مكتسباً لا معنى لطلب علمه لانه يلزم عليه تحصيل الحاصل وبان الفهم في قوله علمه
راجع للمكتسب وهو اسم للعلم فتصير العبارة أن العلم الذي يطلب علمه ولا معنى لذلك فلما سقط قوله الذي
يطلب علمه وقال أن المكتسب منحصر الخ اسلم عما ذكر وأجيب عن الاول بان المراد بالمكتسب ما من
شأنه أن يكتسب وعن الثاني بان المراد بعلمه تحصيله فكأنه قال أن ما من شأنه أن يكتسب الذي يطلب
تحصيله منحصر الخ اكن قد يقال لا حاجة لقوله الذي يطلب علمه للاستغناء عنه بقوله المكتسب
(قوله التصور والتصديق) يدل من النوعين (قوله لمعرفة المجهول من التصورات) من المعلوم
أن المبين هو عين البيان فالمجهول هو التصورات وحينئذ يصير التركيب لمعرفة التصورات هو غير

على الجميع انه كان **كثيراً**
ما يوصيهم على فن المنطق
ويؤكده الوصية عليهم ويقول
لهم لا بد أن أموت وترجونني
على هذا أو تذكروني أو كلاً
ما يقرب من هذا لم أتخذه الا آن
لطول العهد به وبالجملة فالعلوم
كلها متيسرة طوع البذل لمن حقق
المهم من هذا الفن ان يسر ذلك
المولى تبارك وتعالى بفضله
وامام الحرمان والخذلان فيزاة
الانسان بشوبه ويغص ويغوت
بزيقه ولا حول ولا قوة الا بالله
وهو حسبنا ونعم الوكيل

وينحصر المقصود من هذا
التاليف في التعريفات ومبادئ
الجمع ومبادئها

قد عرفت مما بسطنا في سابق
أن المكتسب الذي يطلب علمه
منحصر في نوعين التصور
والتصديق وان الطريق الموص
لمعرفة المجهول من التصورات
هي التعريفات والطريق
الموصلة

صحيح لان التصورات هي الافهام ولا معنى لمعرفتها فكان الاحسن حذف لفظ المعرفة بان يقول الموصل
 للجهول الخ وأجيب بأن المراد من التصورات المتصورات وبتقدير مضاف بان يقال لمعرفة الجهول
 من متعلق التصورات وذلك المتعلق هو المتصورات ويمكن أن يجاب أيضا بأن المراد من المعرفة
 التحصيل (قوله لمعرفة الجهول من التصديقات) يأتي فيه ما ذكرنا اعتراضا وجوبا فتأمل (قوله
 تركيب منها) يرد عليه التعريف بالفصل وحده أو بالخاصة وحدها فإنه لا تركب فيه لأن كلاً من
 الفصل والخاصة أمر واحد ويجاب بأنه جرى على مذهب المتقدمين من أن التعريف بذلك ليس برضى
 وإن وقع أوله وعلى تسليم أنه جرى على مذهب المتأخرين من جواز ذلك فيمكن أن يقال المراد تركيب ولو
 في المعنى اذ ناطق في قوة أن يقال شئ ثبت له النطق وكذلك ضاحك (قوله وهي السكيات الخمس)
 مقتضاه أنه يصح التعريف بالعرض العام وبالنوع وليس كذلك ويمكن أن يجاب بأن المراد وهي مجموع
 الكليات الخمس أي بعضها وذلك البعض هو ما عدى العرض العام والنوع من الجنس والفصل والخاصة
 (قوله لا بد لها الخ) تفسير لقوله وكذلك الحجج (قوله أيضا) مصدر آض يشيخ اذ ارجع والمراد
 كما أن السكيات الخمس مرادنا بعبادها (قوله فانه صراخ) مفرع على ما ذكره بواسطة ما هو معلوم
 من أنه لا يثبت في هذا العلم الا عن المكتسب فاذا كان كذلك وقد فرضنا أن هذا المكتسب منحصري
 نوعين وان هذين النوعين هما طريقتان فقد انحصر المقصود بالخ هذا ما ظهر (قوله في تحقيق هذه
 المطالب) أي في القواعد المحققة لهذه المطالب (قوله وبعد أن يحقق الخ) غرضه بهذا مجرد ابداء
 النصيحة لئلا يشتغل بهذا الفن عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة (قوله من هذه المطالب) أي
 من القواعد المتعلقة بهذه المطالب (قوله حفظا وفهما) أي بالحفظ والفهم فهما منصوبان على
 نزع الخافض والنصب على نزع الخافض وان كان سماعيا لكنه جرى في عبارة المؤلفين كالتقاضي
 (قوله عما لا يحتاج اليه) ونقدم أن المراد بذلك أقسام الجزء غير التام والمختلطات وتفرعها عما والمراد
 أنه لا يحتاج اليه في غالب تصرفات العقل وان كان يحتاج اليه نادرا كما مر (قوله جزأ نفيسا) اعلم ان
 كل جزء من عمر الشخص كالجوهرة النفيسة التي لا عدل لها ولا خاف لانه يمكن ان يكون به خلود الابد في
 النعيم المقيم والنظر الى وجه الله الكريم اذا علمت ذلك تعلم أن قوله نفيسا وصف كاشف (قوله من العمر)
 هو مدة حياة ذي الروح (قوله وليشتغل الخ) معطوف على قوله فليعرض الخ (قوله بعد أن احكم
 آلة العقل) أي بعد أن جعلها محكمة بحيث لا يتطرق اليها نقض ولا خدش والمراد بالآلة العقل
 القواعد المتعلقة بالمطالب الأربع وهذا الطرف مستغنى عنه بقوله وبعد أن يحقق الخ فتأمل (قوله
 بالعلوم الشرعية) متعلق بقوله وليشتغل (قوله استفادة الخ) هذه الأربع منصوبة على التمييز
 ومعلوم أن الاستفادة طلب الافادة من الغير والافادة تعليمه للغير (قوله علما) أي تعلمها وهذا هو عين
 الاستفادة أو قريب منها وقوله وهما لا هو أهم من الافادة فهي منه (قوله بنية خالصة) أي معها وهو
 متعلق بقوله وليشتغل ونقل شيخنا أن شروط الاخلاص في نية العلم أن يقصد الخروج من الجهل وأن
 يقصد نشر شريعته صلى الله عليه وسلم وأن يقصد انه اذا قدر على التعليم علم (قوله للدار الآخرة)
 متعلق بنية خالصة أي بنية خالصة لجزء الدار الآخرة فقوله والفوز الخ عطف خاص على عام وانما
 خصه لعظم شأنه كذا قال بعضهم لكن فيه عموم أيضا لانه ليس خاصا بالدار الآخرة ففيه خصوص
 من وجه وعموم من وجه فتأمل (قوله وما لا يعنى) تفسير للفضول (قوله وحب الرياسة) أي
 السيادة على القوم كما يؤخذ من كلام القاموس حيث فسر الريس ككيس بسيد القوم (قوله جهده)
 أي يقدر ما يمكنه وهو راجع اسكل من قوله وليشتغل وقوله ولجذر (قوله وليستغن الخ) أي في كل
 من الاشتغال والجذر ولما كان ذلك ليس في قدرة الشخص نفسه امره بالاستعانة (قوله فلاحول الخ)
 كالتعليل لقوله وليستغن بالمولى الخ (قوله ولاجل انحصار الخ) علة مقدمة على المعلول (قوله من
 فن المنطق) الاضافة للبيان (قوله في هذه المطالب) أي في قواعدها (قوله في المهم منها) أي

فالمعرفة الجهول من التصديقات
 فهي الحجج والتعريفات لا بد لها
 من أجزاء تركيب منها وهي
 الكليات الخمس وهو مرادنا
 بعبادها وكذلك الحجج لا بد لها
 من أجزاء تركيب منها وهي
 القضايا وهو مرادنا أيضا بعبادها
 فانحصر المقصود من هذا العلم
 في تحقيق هذه المطالب الأربعة
 وبعد أن يحقق المتعلم ما يحتاج
 اليه من هذه المطالب الأربعة
 حفظا وفهما فليعرض عما
 لا يحتاج اليه ولا يتكلف فيه
 جزء نفيسا من العمر وليشتغل
 بعد أن احكم آلة العقل بالعلوم
 الشرعية استفادة وافادة علما
 وهما بنية خالصة للدار الآخرة
 والفوز برضى المولى تبارك وتعالى
 ولجذر من الفضول وما لا يعنى
 وحب الرياسة جهده وليستغن
 بالمولى الكريم جل وعلا فلا
 حول ولا قوة الا به ولاجل انحصار
 مقصود من فن المنطق في هذه
 المطالب الأربعة حصرا فنحن
 مقصودنا من هذا المختصر في
 المهم منها

من قواعدها (قوله وبانقضائه) أي الماهم منها والجار والمجرور متعلق بمنقضي بعد والباء بمعنى مع فالمعنى وينقضي التأليف مع انقضاء هذا الماهم (قوله والى هذا) أي الى حصر المقصود من هذا المختصر في الماهم منها (قوله وبالله تعالى التوفيق) أي لا غيره كما يفيد تقديم الجار والمجرور ومعنى التوفيق في اللغة التأليف وفي الشرع خلق قدرة الطاعة في العبد ولا حاجة لزيادة وتسهيل سبيل الخير اليه لانخراج الكافر بناء على تفسير قدرة الطاعة بانها عرض يقارن الطاعة لا خراجها بقولنا قدرة الطاعة وأما على تفسيرها بانها سلامة الآلات فلا يبعد من هذه الزيادة لذلك (قوله أما مبادئ الخ) من المعلوم انه لا يحسن هذا التعبير الا لو أتى بنظير ذلك فيما يأتي بأن يقول وأما التعريفات فكذا وكذا وأما مبادئ الخ فكذا وكذا الخ مع انه لم يصنع كذلك فان قيل قوله فاعلم الخ لا يصح ان يكون جواباً لا ما في جوابها أجب بتسليم عدم صحته جواباً لها وأن جوابها محذوف وأما قوله فاعلم الخ فجواب شرط مقدروا التقدير أما مبادئ التعريفات فالكليات الخمس وإذا أردت معرفتها فاعلم الخ وكأنه حذف ذلك لظهوره وبالجملة لو قال من أول الامر واعلم أولاً ان الدلالة الخ لاسم عما ذكره وكان ظاهراً جداً (قوله أن الدلالة الخ) قد ذكر المؤلف للدلالة تعريفين أولهما للدلالة قدمين والثاني لبعض المتأخرين كما سيذكره في الشرح هذا والذي يفهم من كلام الشيخ ابن سينا في الشفاء انها تطلق على كل من منجها بالاشتراك (قوله فهم امر) أي بالفعل والمراد بالامر هنا المدلول بخلافه في قوله من امر فان المراد به الدال كما لا يخفى وسيذكر المؤلف في الشرح اعتراضين على هذا التعريف من جانب القائلين بالثاني وسيأتي الجواب عن كل منهما ان شاء الله تعالى (قوله كون امر) أي الذي هو الدال وقوله بحيث أي من حيثها بحالة وهذه الحالة هي أن يفهم الخ واعلم انهم قد أخرجوا حيث عن اصلها في مثل هذه العبارة من وجهين الأول انهم أطلقوها على الحالة مع انها في الأصل طرف مكان تزيلاً لها منزلة الثاني انهم ادخلوا عليها الجرم مع انها في الأصل لا تخرج عن النصب محلاً على الظرفية الا الى الجرم عن فهي من الظروف غير المتصرفه خلافاً لما قاله بعض النحاة من انها تنصرف قليلاً واعتراض هذا التعريف بأن الحثيثيات تجتنب في الحدود لانها لا تدل على الحصول وانما تدل على القابلية ذكره سيدي سعيد واقره وهو ممنوع على اطلاقه والمتجه التفصيل بين ان يكون المراد الحصول بالفعل فتجتنب وأن يكون المراد القابلية كما هنا على هذا القول فلا تجتنب فليتامس (قوله امر) أي وهو المدلول فالامر ان هنا على عكسهما في التعريف الأول (قوله فهم الخ) أي سواء فهم ذلك الامر بالفعل أو لم يفهم فالمدار عند القائلين بهذا التعريف على صلاحية الامر لان يفهم منه امر آخر وان لم يفهم منه بالفعل فقبل الفهم بالفعل يقال لذلك الامر دال حقيقة لا مجازاً كما سيماني (قوله والدال ينقسم الخ) هذا التقسيم ليس جارياً على احد القولين السابقين بخصوصه بل جار على كل منهما كما هو ظاهر ومن جعل المقسم هو الدال يعلم خروج الماهم وهو الذي لم يوضع لمعنى قوله كل منهما أي اللفظ وغيره (قوله تنقسم الى ثلاثة أقسام) لو اسقط الى ماضيه والحصر في هذه الثلاثة استقرأى لا عقلي كما صرح به السيد في دالة اللفظ ومثلها دالة غيره كما استظهره بعض المحققين (قوله دالة) وضعية سميت بذلك لان سببها الوضع كما يؤخذ من كلامه فيما يأتي وقوله وعقلية أي ودلالة عقلية وسميت بذلك لانها بواسطة العقل فان قلت كما أن العقل له دخل في هذا القسم له دخل في غيره من الأول والثالث فلم يسمي هذا عقلياً دونها قلت أجب بعضهم بأنه لما كان العقل وحده هو الواسطة في هذا القسم نسب اليه بخلاف غيره فانه وان كان العقل له دخل فيه لكن شاركه غيره على أن علة التسمية لا توجبها وقوله وطبيعية سميت بذلك لكونها بواسطة الطبيعة وهل المراد بالطبيعة الفاهم أو طبيعة الدال أو طبيعة من وقع منه الدال احتمالات واستظهر بعضهم الاخير والمراد بالطبيعة على كل من الأول والثالث مبدأ الادراك وهو النفس الناطقة وعلى الثاني الحقيقة وكان يطلق على ما ذكر تطلق على السجية التي جبل عليها الشخص كما في القاموس (قوله يعني الخ) غرضه هذا بيان وجه ذكر الدلالة وأقسامها هنا وبه يندفع ما قد يقال لذكر معنى الدلالة

وبانقضائه ينقضي التأليف
والى هذا أثرنا بقولنا وينحصر
المقصود من هذا التأليف في
التعريفات الى آخره وبالله تعالى
التوفيق ص

أما مبادئ التعريفات فاعلم أولاً
ان الدلالة فهم امر من امر وقيل
هي كون امر بحيث يفهم منه
امر فهم أو لم يفهم والدال ينقسم
الى لفظ وغيره ودلالة كل منها
تنقسم الى ثلاثة أقسام دالة
وضعية وعقلية وطبيعية ش
يعني أن مبادئ التعريفات

مع انه حصر المقصود من التأليف في المطالب الاربعة السابقة وحاصل الدفع انه لما كان
 لتلك المطالب الفاظ تدل عليها وبها يتصرف في ذلك احتيج الى معرفة ذلك المبحث وكان الاولى تقريره
 على هذا الوجه (قوله وان كانت الخ) الواو للحال أي والحال انها هي الكلمات الخمس ولو حذف
 هذه الجملة لكان أولى قوله لما كان الخ خبرا وقوله لها أي لتلك المبادئ فالضمير مائد على المبادئ وكذلك
 الضمير في قوله عليها (قوله وبها) أي بتلك الالفاظ لكن من حيث المعاني لا من حيث ذاتها وقوله
 يتصرف الخ أي بانضمام تلك المبادئ الى بعض وتقديم بعضها على بعض كافي قولهم في تعريف الانسان
 حيوان ناطق (قوله احتيج أولا) أي قبل معرفة تلك المبادئ كما سيذكره (قوله الى معرفة الدلالة)
 أي معرفة معناها وهو ما سبق وقوله وأقسامها أي وهي ستة وقوله وما يعتبر الخ أي وهو قسم واحد
 وهو الدلالة اللفظية الوضعية كما سيأتي وقوله منها أي من تلك الاقسام وقوله في فن المنطق متعلق بـ يعتبر
 والاضافة للبيان كما مر غير مرة وقوله وما لا يعتبر أي وهو الاقسام الخمسة الباقية كما سيعلم مما يأتي ان شاء
 الله تعالى (قوله فلهذا) أي لاجل الاحتياج الى معرفة الدلالة وما عطف عليها (قوله التي هي الخ)
 صفة للمبادئ لا للتعريفات (قوله وتفسيرنا أولا) أي لاثباتنا (قوله واعترضه) أي هذا التفسير
 وكذا قوله بأنه (قوله لوصف امر الخ) المراد بالوصف الاول الدلالة وبالامر الدال وبالوصف الثاني
 الفهم وبالعذر الشخص الفاهم (قوله بما مر الخ) ما واقعة على الفهم وقوله لغيره أي غير ذلك الامر
 (قوله فان الدلالة الخ) علة لقوله تفسير لوصف امر الخ (قوله وزعم الخ) معطوف على اعترضه
 (قوله انما هي الخيشية) أي لا الفهم بالفعل وتقدم ان المراد بالخيشية الحالة كما اشار له بقوله أي هي
 كون الخ (قوله بحيث لو اسقطه وقال هي كون امر يصح الخ) لكان أولى كذا ظهر وأقره شيخنا (قوله
 وجوابه) أي هذا الاعتراض وقوله أن هذا أي قولهم انه تفسير لوصف امر الخ (قوله من تفصيل
 المركب) أي جعل كل جزء منقطعا عن الآخر والمراد بالمركب هنا مجموع قوله فهم أمر من أمر
 فالاعتراض قد فصله حيث اعتبر كل جزء على حدة فنشأ له هذا الاعتراض وذلك لان الفهم اذا لم يقيد بالمجرور
 كان وصفا للشخص الفاهم وحيث قد فلا يصح تفسير الدلالة التي هي وصف للدال به لان تفسير وصف أمر
 بوصف آخر باطل وهو غلط نشأ من تفصيل المركب وهو مجموع قولنا فهم أمر من أمر واعلم انهم قد
 يقصدون المركب في الاغالب بأن يجعلوا الجزء صادقا فيه لا يصدق فيه الا الكل أو فيما لا يصدق فيه
 الكل ويصدق فيه الجزء فالاول نحو الرمان حلوا مض فيه يصدق هذا الكل ولا يصدق الجزء فيقال
 الرمان حلوا مض أي حل ولا يقال الرمان حلوا فقط والثاني كقولك كل عشرة زوج ولا شيء من الزوج
 بسبعة وثلاثة ينتج لا شيء من العشرة بسبعة وثلاثة فلما عرفت السبعة وحدها نشأ الغلط من تفصيل
 المركب وهو مجموع السبعة والثلاثة فيصدق هذا الجزء ولا يصدق الكل وبهذا تعلم ما في الحواشي من
 السقط (قوله فان الفهم الخ) علة لقوله أن هذا غلط نشأ الخ وتوضح هذا انه يفرق بين الفهم المطلق عن
 التقييد بالمجرور وبين الفهم المقيّد بذلك فالاول وصف للفاهم لانه مصدر المبنى للفاعل والثاني
 وصف للدال لانه مصدر المبنى للمفعول فالاعتراض فصل المركب وجعل الفهم مطلقا فنشأ له هذا الغلط
 والواقع انه مقيّد فهو وصف للدال لانه بمعنى كونه يفهم منه أمر ولا يخفاء في أن هذا وصف له فتأمل
 (قوله فهم مقيّد بالمجرور وعن) أي لا مطلق كما فهمه المعتراض بسبب تفصيل المركب فوقع في الغلط
 (قوله بمعنى أن الدلالة الخ) لعله متعلق بمحذوف والتقدير وحيث نشأ هذا التفسير المذكور بمعنى الخ أي
 وحيث نشأ كان الفهم الذي فسرت به الدلالة الفهم المقيّد بالمجرور وعن الذي هو الامر الدال فالتفسير
 المتقدم ملتبس بمعنى أن الدلالة الخ هذا ولو قال وهو بمعنى كون أمر الخ اسلم من ذلك ويكون الضمير
 حيث نشأ جعل الفهم المقيّد بالمجرور وعن تأمل (قوله هي كون أمر يفهم منه أمر) التعبير بالمضارع فيه نظر
 لان ظاهره أن المدار على صلاحية الامر لان يفهم منه أمر آخر فيصير تفسير الاقدمين مساويا لتفسير
 بعض المتأخرين وليس كذلك لان المدار في تفسير الاقدمين على كون الامر فهم منه بالفعل أمر آخر

وان كانت هي الكلمات الخمس لما
 كانت لها الفاظ تدل عليها وبها
 يتصرف في التعريفات احتيج
 أولا الى معرفة الدلالة وأقسامها
 وما يعتبر منها في فن المنطق وما لا
 يعتبر فلهذا قال فاعلم أولا أي
 قبل أن تعلم مبادئ التعريفات
 التي هي الكلمات الخمس
 وتفسيرنا أولا الدلالة بفهم أمر
 من أمر هو تفسير الاقدمين لها
 واعترضه بعض المتأخرين بأنه
 تفسير لوصف أمر بما هو وصف
 لغيره فان الدلالة وصف للامر
 الدال والفهم الذي فسرت به
 وصف لغيره وزعم أيضا أن الدلالة
 انما هي الخيشية أي هي كون
 أمر بحيث يصح أن يفهم منه
 أمر سواء فهم منه ذلك الامر
 أم لا وجوابه أن هذا غلط نشأ
 من تفصيل المركب فان
 الفهم الذي فسرت به الدلالة
 فهم مقيّد بالمجرور وعن الذي هو
 الامر الدال بمعنى أن الدلالة هي
 كون أمر يفهم منه أمر

وفي تفسير بعض المتأخرين على كون الأمر بحيث يفهم منه أمر آخر أخذ من جعله في آخر العبارة أن وصف الأمر الدال بالدلالة قبل الافهام مجازي لا حقيقي ومن بناء الشيخ ابن عرفة الخلاف الآتي في كون اللزوم الذهني شرطاً في دلالة الالتزام أو سبباً على هذين التفسيرين اذ لو رجع تفسير الاقدمين الى تفسير بعض المتأخرين لكان وصف الأمر الدال بالدلالة قبل الافهام بطريق الحقيقة فلا يصح كلام المؤلف الآتي وكان بناء الشيخ ابن عرفة ذلك الخلاف على هذين التفسيرين غير صحيح مع أن المؤلف جرى عليه فيما يأتي وقال انه حسن واضح هذا وقد نقل العلامة البيهقي عن المؤلف في شرح ايساعوجي انه رد تفسير المتقدمين الى تفسير بعض المتأخرين تبعاً للبعد في المطول بتأويل المصدر بان والفعل حيث قال فعني فهم أن يفهم وهذا معنى الحيشية والله أعلم اهـ لكن هذه الطريقة لا يتشبه كلامه هنا عليهم الماعلم فتأمل (قوله ولا شأن أن الذي الخ) كان الاظهر والانصب أن يقول ولا شأن أن هذا الفهم انما هو وصف للأمر الدال لا غيره كما قال نظير ذلك في الكلام على الشرب فليتأمل (قوله لا غيره) أي الذي هو الشخص الفاهم (قوله انما هو الفهم لا امر) أي الذي هو المطلق عن التقييد بالمجرور بمن وهو بمعنى كون الشخص فاهماً كما أشار له المؤلف بالتفسير (قوله أي كونه) أي الغير الذي هو كناية عن الشخص الفاهم وقوله أي لذلك الامر (قوله لا الفهم منه) أي لان الفهم المقيد بالمجرور بمن وصف للدال فقط لانه بمعنى كونه فهم منه كما مر (قوله بمعنى الخ) عبر أولاً بأى التفسيرية وثانياً بقوله بمعنى للتفنن واضافة معنى لما بعده للبيان (قوله اذ الشخص الخ) علة لقوله والذي اتصف به غيره الخ وقوله في هذا أي في هذا المقام واحتراز به عن غير ذلك نحو ما اذا فهمت من زيد مثلاً مسألة فانه يقال ازيد في هذا المقام مفهوم منه وكون ما ذكره علة لذلك ظاهر جلي وان كتب بعضهم أن الاولى جعله مقروفاً تامل (قوله وهذا) أي الأمر الدال فهو كالعين والفهم كالشرب والفاهم كالشارب لكنه لم يصرح بالآخرين لظهورهما (قوله بالشرب منها الخ) أي فالشرب المقيد بالمجرور بمن صفة لها بخلاف الشرب المطلق عن ذلك فانه وصف للشارب (قوله بمعنى انه شرب منها) هذا هو المناسب في التنظير بناء على أن المدار في تفسير الدلالة على الفهم من الدال بالفعل بخلاف قوله أو يشرب منها فانه لا يناسب ذلك وانما يناسب كون المدار في ذلك على صلاحية الدال لان يفهم منه الذي جرى عليه المؤلف في شرح ايساعوجي (قوله وانما هو الشرب الخ) الانصب بما تقدم أن يقول انما هو الشرب لما في كونه شارباً (قوله وأما الاعتراض الخ) مقابل المحذوف والتقدير أما هذا الاعتراض فقد علمت جوابه وأما الاعتراض الخ (قوله بوصف الخ) أي يصح أن بوصف الخ كما هو ظاهر التعبير بالمضارع ويحتمل أن المراد وصف في كلامهم بالدلالة الخ (قوله وذلك) أي وصف الدال بالدلالة قبل الفهم وقوله يقتضي الخ وحيث أنه فيلزم أن الدلالة غير الفهم فلا يصح تفسيرها به كما أشار له بقوله فكيف الخ فهو استفهام انكاري بمعنى النفي (قوله فالجواب الخ) فيه نظر لانه لا ينهض في الرد على المعارضين وذلك لانهم لا يسلون أن وصف الدال بالدلالة قبل الفهم بطريق المجاز بل بطريق الحقيقة بدليل قولهم السابق فهم أول يفهم فتخلص أن القائلين بالتفسير الاول يقولون بان وصف الدال بالدلالة قبل الفهم انما هو بطريق المجاز وأن القائلين بالثاني يقولون بان ذلك بطريق الحقيقة وحيث أنه لا اعتراض ولا جواب (قوله قبل الافهام) المناسب للاعتراض قبل الفهم (قوله بطريق المجاز) الاضافة للبيان وكذا قوله لا بطريق الحقيقة (قوله واعلم الخ) انما أتى بذلك لاجل قوله بالدلالة الخ (قوله سببها الوضع) أي ولو نوعياً كما في المشتقات (قوله وهو تعين امر الخ) أي تعين الواضع امر الخ فالمصدر مضاف لمفعوله بعد حذف الفاعل والمتبادران مراد المؤلف أن هذا التعريف عند المناطقة وعليه فالمراد بالدلالة الوضعية ما يشمل دلالة المجاز وبه صرح السعد في شرح الشمسية اسكنه ذكر في موضع آخر من هذا الشرح أن الوضع هنا تعين أمر للدلالة من غير قرينة واحتراز بقوله هنا عن اصطلاح أهل العربية والاصول فان الوضع فيه ماذكره المؤلف

ولا شأن أن الذي فهم منه امر هو الأمر الدال لا غيره والذي انصف به غيره انما هو الفهم لا امر أي كونه فاهماً لا الفهم منه بمعنى انه فهم منه امر اذ الشخص في هذا فاهم لا مفهوم منه وهذا كعين ماء تصفها بالشرب منها بمعنى انه شرب أو يشرب منها ولا شأن أن الشرب بهذا المعنى وصف لها لا للشارب منه والشرب الذي اتصف به الشارب انما هو الشرب الذي أوجب له كونه شارباً لا مشروباً منه وأما الاعتراض بان الدال بوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده وذلك يقتضي تقدم الدلالة على الفهم فكيف نفس به فالجواب أن وصف الدال بالدلالة قبل الافهام انما هو بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة واعلم أن مرادهم بالدلالة الوضعية أن تكون الدلالة سببها الوضع وهو تعين أمر للدلالة بنفسه

أى من غير قرينة إذا كانت حقيقة أو بقرينة إذا كانت مجازا فالدلالة فيها اختيارية تنعير بتفسير الوضع والدلالة الطبيعية والعقلية ليستا باختياريتين إلا أن الطبيعية يمكن تغيرها والعقلية لا يمكن فيها التغير

ص

فقال دلالة غير اللفظ وضعا دلالة الإشارة المخصوصة مثلا على معنى نعم أولا ومثال دلالة عقلية دلالة التغير مثلا على الحدوث ومثال دلالة طبعية دلالة الحجرة مثلا على الخجل ومثال دلالة اللفظ وضعا دلالة الرجل مثلا على الذكر والمرأة على الأنثى ومثال دلالة عقلية دلالة الله مثلا على جرم يقوم به لاستحالة قيام اللفظ بنفسه ومثال دلالة طبعية دلالة الصراخ الضرورى مثلا على مصيبة

ش

قوله فمثال دلالة اللفظ العقلية دلالة على جرم يقوم به لاستحالة قيام اللفظ بنفسه يعنى لان اللفظ عرض والعرض يستحيل أن يقوم بنفسه وانما يقوم بالجرم وهذه الدلالة العقلية للفظ ليست خاصة باللفظ دون لفظ بل هي مشتركة بين جميع الالفاظ بل وبين جميع الاصوات وان لم تكن الالفاظ بخلاف الدلالة الطبيعية والوضعية للالفاظ

(٧) قوله فالاول الخ المناسب فالاولى معنى نعم والثانية معنى لا ا ه

وعلى هذا فليس المراد بالدلالة الوضعية ما يشمل دلالة المجاز ولذلك قال السيد الدلالة المعتمدة في هذا الفن ما كانت كلية وأما اذا فهم المعنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة فاصحاب هذا الفن لا يحكمون بان هذا الفهم دلالة بخلاف اصحاب العربية والاصول هذا وفصل عبد الحكيم بين أن يتحقق الزوم بين القرينة ولفظ المجاز فتكون دلالة معتبرة وبين عدم تحققه فلا تعتبر كذا يؤخذ من حاشية شيخ شخنا على الملوى (قوله أى من غير قرينة) المرادنى القرينة الدالة على المعنى المجازى وحيث قد يصدق كلامه بما اذا لم تكن قرينة اصلا أو كانت قرينة معينة لاحد المعاني الحقيقية كما في المشترك كعين (قوله اذا كانت الخ) في جعله الحقيقة والمجاز صفتين للدلالة تسمح لانه مامن أوصاف الدال (قوله أو بقرينة) أى دالة على المعنى المجازى كما علمت (قوله فالدلالة الخ) مفرع على قوله سببها الوضع وقوله فيها أى فى الدلالة الوضعية فى كلامه ظرفية العام الذى هو مطلق الدلالة فى الخاص الذى هو الدلالة الوضعية ولو قال فهى اختيارية لكان أولى وأنسب بقوله بعد والدلالة الطبيعية والعقلية الخ (قوله اختيارية) انما وصفت بذلك لان سببها وهو الوضع اختيارى فان قيل هذا ظاهران قلنا ان الواضع هو الله تعالى أو البشر ولم تشترط المناسبة بين الدال والمعنى كما هو المشهور وأما ان قلنا ان الواضع البشر واشترطت المناسبة المذكورة فغير ظاهر لان الوضع حينئذ ليس باختيارى اذ ليس للواضع أن يضع شيئا الا ان وجد المناسبة بينه وبين الموضوع له أجيب بأنه اذا وجد المناسبة كان له أن يضع وان لا يضع فاذا وضع حينئذ كان باختياره فهو مختار فى الجملة على أنه قد توجد المناسبة بين معانى متعددة وحينئذ فله أن يضع لكل منها فاذا وضع لاحدها كان مختارا لذلك كذا يؤخذ من اليومى تتغير بتغير الوضع بأن وضع الواضع الشئ اشئ بعد وضعه لآخر (قوله الآن) أى لکن وقوله يمكن تغيرها المراد أنه يمكن تخلفها كان توجد الحجرة ولم يوجد الخجل فقوله لا يمكن فيها التغير أى لا يمكن تخلفها فتخلص أن الوضعية اختيارية وتغير والطبيعية غير اختيارية وتغير والعقلية غير اختيارية ولا تتغير (قوله فمثال الخ) أى اذا أردت بيان أمثلة هذه الاقسام فمثال الخ فالقاء فصيحة وجملة ما ذكره من الأمثلة ستة بعدد الاقسام ثلاثة منها الاقسام غير اللفظ وثلاثة لاقسام اللفظ وكان الانسب بما قبله أن يقدم هذه الثلاثة على الثلاثة التى قبلها (قوله وضعا) أى بالوضع فهو منصوب بنزع الخافض وكذا يقال فيما بعد (قوله الإشارة المخصوصة) وهى الإشارة بالرأس الى أسفل أو الى أعلى (٧) فالاول للمعنى نعم والثانى لمعنى لا (قوله مثلا) لا يخفى انه مستغنى عنه بقوله فمثال وحيث زاد ذلك فكان عليه أن يزيد بعد قوله معنى نعم أولا مثلا لا يكون ثم مقابلة مثلا الاولى وكذا يقال فيما بعد (قوله على معنى الخ) متعلق بدلالة واضافة معنى ما بعده من اضافة المدلول للدال (قوله يقوم به) الضمير المستتر ما تاء للعرض والبارز للجرم فالصفة جوت على غير من هى له مع عدم البارز وهو خلاف الاولى عندنا من اللبس كما هنا وممنوع عند خوفه هذا هو التحقيق وما قيل من أن الخلاف انما هو فى الوصف وأما الفعل فيجوز ذلك فيه عندنا من اللبس اتفاقا مردود بنقل غير واحد كالسيوطى الخلاف فى الفعل أيضا (قوله لاستحالة الخ) علة لكون اللفظ يدل على الجرم القائم به (قوله دلالة الصراخ) أى المتركب من الحروف كما سيذكره فى الشرح وانما احتج بذلك ليصح التمثيل بدلالته لدلالة اللفظ وقوله الضرورى أى الذى يكون عند الضرورة غالبا كما أشار اليه فى الشرح (قوله قوله) مبتدأ خبره قوله يعنى والرابط محذوف والتقدير يعنيه فى تعليله وقوله دلالة على جرم الخ مقول القول (قوله لان اللفظ الخ) تعليل للعلة وقد أشار المؤلف الى قياس من الشكل الاول نظمه هكذا اللفظ عرض وكل عرض يستحيل أن يقوم بنفسه ينتج اللفظ يستحيل أن يقوم بنفسه فذكر المقدمتين الصغرى والكبرى وحذف النتيجة لانهم كثيرا ما يقتصرون على ذكر المقدمتين كما تقول ادب فلانا لانه أهانك وكل من أهانك يؤدب أى فقلان يؤدب (قوله بل هى الخ) اضرب انتقالا لا بطلالى كما هو ظاهر (قوله مشتركة بين جميع الالفاظ) فكل لفظ ثابتة له هذه الدلالة وقوله بل وبين جميع

فانهم ما يختصان ببعض الالفاظ
دون بعض وأما أقسام دلالة غير
اللفظ فهي كلها خاصة ببعض
الامور دون بعض ومراعاة
بالصراخ الذي مثل به دلالة اللفظ
الطبيعية الصراخ الذي يتركب
من الحروف حتى يكون لفظا
وذلك موجود كثير عند غلبة
الوجع والوقوع في المصائب
وأما الصراخ العارضي عن التقطع
والحروف فليس بلفظ من

فهذه ستة أقسام المعتبر منها في
علم المنطق قسم واحد وهو دلالة
اللفظ الوضعية

لما قسم الدال الى لفظ وغير لفظ
وكان في كل منهما ثلاثة أقسام
لزم ضرورة ان يكون مجموع
الاقسام ستة خمسة منها لا تعتبر
في فن المنطق وهي أقسام دلالة
غير اللفظ الثلاثة وقسمان من
أقسام دلالة اللفظ وهما
الطبيعية والعقلية وقسم
واحد معتبر وهو دلالة اللفظ
الوضعية وانما اعتبروا هذا
القسم لانضباطه وعموم فائدته
في العقلية والنقلية
والطبيعية وغيرها والتعلم
والتعليم

وهي تنقسم الى ثلاثة أقسام
دلالة مطابقة وهي دلالة اللفظ
على المعنى الذي وضع له كدلالة
لفظ الاربعة مثلا على ضعف
الاثنين ودلالة تضمن وهي دلالة
اللفظ

(١) قوله من اضافة المصاحب
أي يفتح الحاء الى المصاحب أي
يكسرها

الاصوات كان الاحسن ان يقول بل وبين سائر الاصوات أي باقيها وهو الصوت الغفل أي الخالي عن
الحروف (قوله فانهم ما يختصان ببعض الالفاظ) أما الاولى فهي مختصة بنحو الالفاظ التي تذكر في مقام
الشائد وأما الثانية فهي مختصة بالالفاظ المستعملة (قوله وأما أقسام الخ) مفهوم التقييد في كل
من الثلاثة السابقة باللفظ (قوله فهي كلها خاصة ببعض الامور) أما الوضعية فهي مختصة بنحو
الاشارة المخصوصة وأما العقلية فهي مختصة بنحو التعبير وأما الطبيعية فهي مختصة بنحو الحرة (قوله
وذلك) أي الصراخ المذكور (قوله عن التقطع) أي خروج الحروف من مخارجها فهو اثر
التقطيع الذي هو انخارجها منها وقوله والحروف من عطف الموصوف على الصفة فقول بعضهم بأنه
عطف تفسير غير ظاهر (قوله فهذه ستة أقسام) تفريع على ما تقدم من تقسيم الدال الى لفظ وغير
وتقسيم دلالة كل ثلاثة أقسام كما بينه في الشرح (قوله قسم واحد) وأما باقي من الاقسام وهو خمسة
فليس معتبرا في علم المنطق وانما ذكره تقييما للاقسام وتمييزا المقصود من غيره (قوله لما قسم الدال الخ)
بين ذلك أن قوله فهذه الخ مفرع على التقسيم السابق لأعلى التمثيل (قوله وكان الخ) معطوف على
قوله قسم (قوله لزم الخ) جواب لما (قوله ضرورة) أي بالضرورة فهو منصوب بترفع الحافض
(قوله وهي) أي هذه الاقسام التي لا تعتبر في هذا الفن (قوله وقسم واحد معتبر) أي في فن المنطق
(قوله وانما اعتبرنا) أي نحن معاشر المناطقة (قوله لانضباطه الخ) أي بخلاف باقي الاقسام فانه
لم ينضبط مع عموم فائدته أما الطبيعية سواء كانت لفظية أولا فلاختلاف الطبائع ضرورة وأما العقلية
كذلك فلاختلاف العقول وتفاوتها في الذكاء والبلاغة ولذلك يناقض بعض العقلاء بعضا وأما الوضعية
غير اللفظية فلانها وانضبطت بالوضع لكن لا تعم فائدتها كما هو ظاهر (قوله في العقلية) أي
الامور التي ثبتت بالدلالة العقلية كقولك القدرة واجبة لله فذلك أمر عقلي استفيد من الدلالة
الوضعية لان هذا التركيب موضوع لهذا المعنى وقوله والنقلية أي الامور التي ثبتت بالدلالة النقلية
كقولك النية واجبة في الوضوء فذلك أمر نقلي استفيد من الدلالة الوضعية لما تقدم وقوله والطبيعية
أي الامور التي تقتضيها الطبيعية كقولك الحرة تدل على انجل فهذا أمر طبيعي استفيد من الدلالة
الوضعية لما مر وقوله وغيرها أي كالعاديات كقولك النار محرقة فهذا أمر مادي استفيد من الدلالة
الوضعية وقوله والتعلم أي من الغير وقوله والتعليم أي للغير (قوله وهي تنقسم الخ) هذا التقسيم من
تقسيم السككي الى جزئياته وحصرها أعني الدلالة اللفظية الوضعية في هذه الاقسام الثلاثة عقلي كما قاله
السيد لانها اما أن تكون على الموضوع له بهما أو على جزئه أو على خارجه اللازم له لزوما ذهنيا فالاولى
دلالة المطابقة والثانية دلالة التضمن والثالثة دلالة الالتزام (قوله دلالة مطابقة) سيذكر في
الشرح علة تسميتها بذلك وضافة دلالة لما بعدها من اضافة المصاحب الى المصاحب (١) لان الدلالة
بصحبها مطابقة المعنى المفهوم من اللفظ المعنى الذي وضع له كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى (قوله على
المعنى الخ) لم يقل المؤلف على تمام المعنى كما عبر به جماعة لعدم الاحتياج الى ذلك المضاف على انه قد
يقتضي اشتراط التركيب في المعنى مع انه قد يكون بسيطا (قوله الذي وضع له) الضمير المستتر للفظ
والبارز للمعنى فالصلة تربت على غير من هي له وفيه ما تقدم (قوله لفظ الاربعة) الاضافة للبيان
وقوله مثلا لا يخفى الاستغناء عنه بالكاف وكان عليه أن يزيد مثلا بعد قوله ضعف الاثنين ليكون في
مقابلة مثلا الاول (قوله على ضعف الاثنين) اعترض بأن ضعف الشيء لغة ما زاد عليه فضعف الاثنين
ما زاد عليهم ولا يخفى انه صادق بالثلاثة فكان الاولى أن يقول على الوحدات الاربع وأجيب بأن المراد
بضعف الشيء مثله كما هو المشهور (قوله ودلالة تضمن) الاضافة من اضافة المسبب للسبب وسميت
بذلك لتضمن المعنى لجزئه (قوله دلالة اللفظ الخ) استشكلوا ذلك بان فهم المركب يفهم أجزائه
فكيف يتأتى الانتقال من معنى اللفظ الى جزئه وصور ذلك بعضهم بما اذا رأيت شهابا وشككت فيه
هل هو حيوان أولا فقبل لك هو انسان ففهمت انه حيوان لانه مقصودك ولم تنتفت الى كونه ناطقا

قال فهذا مثال يظهر فيه الانتقال من معنى اللفظ الى جزئه ويبحث في هذا بانه يستلزم تقديم وجود الكل على وجود الجزء في الذهن مع اتفاقهم على تقديم الجزء على الكل في الوجودين ويستلزم أن يفهم الجزء مرتين مرة في ضمن المركب وأخرى منفردا والوجودان يكذبانه ولذلك قال بعض الفضلاء الاحسن ما ذهب اليه بعضهم من أن دلالة التضمن فهم الجزء في ضمن الكل اذ لا شك انه اذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه معه فليس فيها انتقال من المعنى الى جزئه لانهما اقترنا في فهم واحد لا انه يسمى بالنسبة الى تمام المعنى مطابقة وبالنسبة الى جزئه تضمننا **لكن** هذا مخالف لما يأتي وأجيب عن الشق الاول من البحث المذكور بأن فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم الكل منه وان كان فهمه في ذاته متقدما عليه كما قاله عبد الحكيم فانفاقهم على تقديم الجزء على الكل في الذهن انما هو في فهم الجزء في ذاته لا في فهمه من اللفظ الموضوع للكل وعن الشق الثاني منه يمنع تكذيب الوجودان فهم الجزء مرتين فتنبه (قوله على جزء مسماه) سواء كان ذلك الجزء ربعا ونصفا أو ثلاثة ارباع كما اشار له بالمثال وكان الاولى أن يعبر بالمعنى كما عبر به قبل لان المسمى هو خصوص المعنى الموضوع له الحقيقي كما سيأتي في كلامه مع أنه يجوز هنا على اعتبار دلالة المجاز وان لم يصرح بذلك الا في دلالة المطابقة فاعله أراد بالمسمى هنا مطلق المعنى فيشمل المعنى المجازي فلذلك جعل بعضهم في عبارته تفنينا فليتامل (قوله ان كان مركبا) لا يقال لا حاجة اليه بعد قوله على جزء مسماه لانا نقول لا يرد ذلك الا لو كان في مركبه والواقع انه مؤخر من تقديم لانه قيد في قوله ودلالة تضمن فاصل العبارة ودلالة تضمن ان كان مسماه مركبا وهي دلالة اللفظ الخ وهو وان كان بعيدا أولى من جعل ذلك زائدا (قوله نصفها) بدل من قوله اثنين و**كذلك** من قوله ربعها وقوله ثلاثة ارباعها (قوله ودلالة الالتزام) الاضافة من اضافة المسبب الى السبب وسميت بذلك لالتزام المعنى أي استلزامه للازمه (قوله على خارج عن مسماه) أي غير داخل فيه لانه ليس جزأ منه وقوله لازم له أي لمسماه (قوله لزوما ذهنيًا) اعترض بان اللزوم الذهني خارج عن حقيقة دلالة الالتزام لانه شرط أو سبب كما سيأتي وكل منهما خارج عن الحقيقة فكيف يذكره المؤلف في تعريفها وأجيب بانه ذكره في التعريف على انه ليس جزأ من الحقيقة بل على انه شرط أو سبب بقريته قوله فهماسيأتي وفي كون اللزوم الذهني شرط الخ وقوله بينا وصف الذهني بالبين ليس للتخصيص بل لليضاح والكشف كما سيذنبه عليه فيما يأتي بناء على الطريقة التي جرى عليها في المتن من أن اللزوم الذهني والبين بمعنى وهو ما يلزم فيه من تصور المألوم تصور اللازم وأما على الطريقة الثانية التي جرى عليها في الشرح من أن اللزوم الذهني هو ما ذكره يسمى لزوما بينا بالمعنى الاخص وان اللزوم البين هو ما يلزم من تصور المألوم واللازم الجزم باللزوم بينهما سواء يلزم من تصور المألوم تصور اللازم أم لا ويسمى لزوما بينا بالمعنى الاعم فذكر البين بعد الذهني لافائدة فـ كان الاولى على هذه الطريقة تقديم البين على الذهني على حد قولهم عالم تحرير وعلم مما قررناه أن دلالة الالتزام لا بد فيها من اللزوم الذهني على كل من الطريقتين غاية الامر أن الخلاف في **كون** اللزوم البين هو اذا فهم من الذهني أو اعم منه هذا ونقل الاجهوري في شرح التهذيب عن الامام وكثير من المتأخرين أن الاعتبار فيها هو اللزوم البين بالمعنى الاعم ونقله أيضا القنري في شرحه على ايساغوجي وبهذا يرد ما زعمه بعضهم من الاتفاق على انه لا بد فيها من اللزوم الذهني الا أن يحمل على أن المراد اتفاق الطريقتين السابقتين وسيأتي ايضا ذلك كله ان شاء الله تعالى (قوله يعني أن الدلالة الخ) أشار بذلك الى أن الضمير راجع لما ذكره من دلالة من حيث هي (قوله فيها ثلاثة أقسام) الطريقة اعتبارية وهي من طريقة الاقسام في المقسم ولوحذف الجار والمجرور وان كان أنسب بالمتن (قوله وجعلها وضعية) أي كما يفيد المتن بناء على أن دلالة التضمن والالتزام وضعيتان وهو المرجح وسيأتي تنمية الخلاف (قوله لاستناد جميعها للوضع) أي لكونها متبعية عنه (قوله الا أن الاولى الخ) أي لكن الاولى الخ وهذا استدراك على ما قبله الموهوم استواء الجميع في الاستناد للوضع (قوله بلا واسطة) بحث

على جزء مسماه ان كان مركبا
كدلالة الاربعة مثلا على
اثنين نصفها أو واحد ربعها
أو ثلاثة ثلاثة ارباعها ودلالة
التزام وهي دلالة اللفظ على خارج
عن مسماه لازماله لزوما ذهنيًا
بيننا
ش

يعني أن الدلالة اللفظية الوضعية
فيها ثلاثة أقسام دلالة مطابقة
ودلالة تضمن ودلالة التزام
وجعلها كلها وضعية لاستناد
جميعها للوضع الا أن الاولى
ستندت اليه بلا واسطة

فيه بانه لا بد من توسط حضور اللفظ بالبال ومعرفة الوضع فكيف يقول بلا واسطة وأجيب بان المراد بلا واسطة سبب آخر كما في الدلائل الأخرى فلا ينافي انه لا بد من واسطة شرط وهو ما ذكر فتأمل (قوله اذ المعنى الخ) علة لقوله بلا واسطة (قوله فيها) أي بسببها في معنى باء السببية (قوله هو عين الخ) فهم ما متحدان بالذات لكنهما مختلفان بالاعتبار فالاول هو معنى اللفظ من حيث كونه دالاعليه والثاني هو ذلك من حيث كونه موضوعا له (قوله أو المجازي) فيه ما تقدم (قوله ولهذا) أي لذلك التعليل أعني كون المعنى المفهوم من اللفظ هو عين المعنى الذي وضع له اللفظ (قوله سميت مطابقة) أي دلالة مطابقة (قوله لمطابقة الخ) اعترض بأنه كان الاولى اسقاطه لعدم الاحتياج اليه لانه قد علم ذلك بقوله ولهذا وأجيب بأنه علة للعلية أي لكون التعليل المذكور علة فكانه قال وانما كان ذلك علة لمطابقة الخ والمراد من الفهم المفهوم ومن الوضع الموضوع له فان قلت مقتضى كون المفهوم مطابقة الموضوع له انه ليس عينه ضرورة أن المطابق لشيء ليس عين ذلك الشيء مع أن المفهوم هو عين الموضوع له كما ذكره قبل قلت هو وان كان عينه نظرا لاتحادهما بالذات لكنهما مختلفان بالاعتبار كما مر وهو كاف في تغاير المتطابقين تأمل (قوله فيها) أي بسببها كما تقدم نظيره (قوله واما الدلائل الخ) مقابل للتقييد بالاولى في قوله الى أن الاولى الخ (قوله فليس الوضع الخ) كان الانسب في المقابلة أن يقول فقد استندنا اليه بواسطة ثم يعال ذلك بقوله لان الوضع الخ وانما كان الوضع ليس سببا تاما لهما لاحتياجه الى أن ينضم اليه فهم المعنى المطابق فكان سبب واحد ولذلك قال بل هو جزء سبب (قوله لان الوضع الخ) أشار بذلك الى قياس المساواة وضابطه أن يجعل متعلق بمجول الصغرى موضوعا للكبرى كما في قولهم زيد مساو لعمر و عمر ومساو لبكر ينتج زيد مساو لبكر ونظمه هنا هكذا الوضع سبب في فهم المعنى المطابق وفهم المعنى المطابق سبب في فهم جزئه فالوضع سبب في فهم جزء المعنى المطابق ضرورة أن سبب السبب سبب فقوله لان الوضع الخ في قوة الصغرى وقوله واذا حضر الخ في قوة الكبرى وحذف النتيجة لانهم كثيرا ما يقتصرون على المقدماتين كما تقدم واعتراض هذا القياس بأنه انما أنتج أن الوضع سبب لفهم الجزء مع أن المدعى انه جزء سبب ويمكن أن يجاب بان القياس انما أنتج انه سبب بواسطة وهذا هو السبب غير التام (قوله عند حضور اللفظ الخ) أفاد انه لا بد من حضوره في الذهن ولا بد أيضا من العلم بالوضع كما يؤخذ مما مر (قوله فهم معناه المطابق) أي اجمالا لان أصحاب هذه الطريقة يقولون كما ذكره السكال ابن أبي شريف بان الذي يحصل في الذهن عند اطلاق اللفظ انما هو معناه على سبيل الاجمال ثم تلتفت النفس الى أجزائه كما أشار له بقوله واذا حضر معناه الخ اذ المعنى انه اذا فهم المعنى المطابق وكان مر كبا التفتت النفس الى الجزء فتفهمه ويبحث فيه بعضهم بانه صريح في أن فهم الكل متقدم على فهم الجزء مع انهم اتفقوا على تقدم فهم الجزء على فهم الكل وعلى هذا فالجزء متقدم في الوجودين أعني الوجود الذهني والظاهري ويؤخذ من كلام عبد الحكيم دفعه بان اتفاقهم انما هو على تقدم فهم الجزء من حيث ذاته على فهم الكل وأما من حيث فهمه من اللفظ كما هنا تفهمه متأخر عن فهم الكل ونصه فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم الكل وان كان فهمه في ذاته متقدما عليه اه (قوله من حيث أن الخ) هذا الخيشية تقتضي ان فهم الجزء متقدم على فهم الكل وما قبلها يقتضي خلافه في عبارته تناقض كذا لبعضهم ويمكن دفعه بان يحمل ما اقتضته الخيشية على تقدم فهمه في ذاته على فهم الكل وما اقتضاه ما قبلها على تقدم فهم الكل من اللفظ على فهم الجزء منه كما يؤخذ مما تقدم عن عبد الحكيم ومع ذلك فكان مقتضى الظاهر أن يحذف الخيشية لانها لا تناسب ما نحن فيه وهو فهم الجزء من اللفظ اذ هي تقتضي تقدم فهم الجزء من حيث ذاته على فهم الكل وليس كلامنا فيه فليتأمل (قوله واذا نظرت الخ) أي ما ذكر من أن الوضع جزء سبب فليزوم ان فهم الكل جزء سبب ان نظرت الى الظاهر واذا نظرت الخ فهو مقابل لهذا الملاحظ (قوله وجدت السبب التام الخ) هذا صريح في أن فهم الكل متقدم على فهم الجزء في ذاته بقطع

اذا المعنى المفهوم فيها من اللفظ ه
عين المعنى الذي وضع له اللفظ أه
عين له بالوضع الحقيقي أو المجازي
ولهذا سميت مطابقة لمطابقة
الفهم فيها الوضع وأما الدلائل الخ
الاخرى ان فليس الوضع سببا تاما
لهما بل هو جزء سبب لان الوضع
يوجب عند حضور اللفظ في
الذهن فهم معناه المطابق واذا
حضر معناه المطابق وكان
مر كبا حضر في الذهن جزء ذلك
المركب من حيث أن فيه
المركب موقوف على فهم جزء
واذا نظرت الى الحقيقة وجدته
السبب التام في فهم الجزء هو فهم
الكل

النظر عن اللفظ وهو مخالف لما اتفقوا عليه من أن فهم الجزء في ذاته متقدم على فهم الكل كما علم مما
 مر عن عبد الحكيم وغيره ويؤخذ من اليوسى أن فهم الجزء متقدم على فهم الكل من حيث
 الحكم عليه بانه مركب فلا يحكم عليه بالتركيب الا بعد فهم أجزائه (قوله سواء وضع للكل لفظ أول
 موضع) علم منه أنه ليس لكل معنى لفظ موضوع له بخصوصه وذلك كأنواع الرائح والطحوم والآلام
 كما تقر في فن الاصول فاذا فهمت رائحة المسك فقد فهمت الجزء وهو رائحة أو المسك ولم يوضع للجمهور
 لفظ يخصه وهكذا ما بعد فان قلت هذا خروج عن موضوع الكلام وهو الدلالة اللفظية الوضعية
 فكان الاولى اسقاطه قلت هو وان كان كذلك لكنه أتى به لبيان أن الوضع فيما نحن فيه لا دخل له في
 فهم الجزء فكانه قال الوضع ليس سببا في فهم الجزء وليس له دخل فيه بدليل انك اذا فهمت الكل فهمت
 الجزء ولو لم يوضع لذلك المعنى لفظ يخصه (قوله الا أنه لما كان الخ) لما كان متقدما قد يوهم انه
 لا ارتباط لغير فهم الكل بفهم الجزء استدراك عليه بقوله الا أنه الخ وظاهر صنيع المؤلف أن هذا
 الاستدراك غير ما قدمه قبل قوله واذا نظرت الى الحقيقة الخ مع أنه هو عينه فكان الانسب أن يقول
 الا أنه لما كان الوضع سببا عند حضور اللفظ بالبال في فهم معناه وكان فهم معناه سببا في فهم جزئه
 كان الوضع بالنسبة الخ فتأمل (قوله كان الخ) المناسب في النتيجة أن يقول كان ذلك سببا في فهم الجزء
 كما تقدم (قوله وافهم مثل هذا الخ) يعني ان الوضع يوجب عند حضور اللفظ بالبال فهم معناه
 المطابق واذا حضر معناه المطابق وكان له لازما ذهنا حضر في الذهن ذلك اللازم واذا نظرت الى
 الحقيقة وجدت السبب التام في فهم اللازم فهم المعنى الملزوم سواء وضع لذلك المعنى لفظ أول موضع
 وسواء ذكر اللفظ الموضوع أول يذكرا الا أنه لما كان الوضع سببا عند حضور اللفظ في الذهن في فهم
 المعنى وفهم المعنى سببا في فهم لازمه كان الوضع بالنسبة الى فهم اللازم سببا السبب هذا هو المراد
 بقوله مثل هذا بعينه (قوله فان حضور اللفظ الخ) كان الانسب ان يقول فان الوضع يوجب عند
 حضور اللفظ الى آخر ما تقدم (قوله ولا يحتاج هاتين الدالتين الخ) علة مقدمة على المعول (قوله
 الى مقدمة الخ) فكل من الدالتين محتاج الى مقدمتين احدهما وضعية وهي الوضع سبب في فهم المعنى
 والاخرى عقلية وهي وفهم المعنى سبب في فهم جزئه بالنسبة لدلالة التضمن ولازمه بالنسبة لدلالة
 الالتزام اختلاف فيهما أي على ثلاثة أقوال كما سيذكره الاول انه ما وضعتان نظرا لتوقفهما على
 المقدمة الوضعية وهذا قول أكثر المناطقة كما قاله الغنيمي الثاني انه ما عقليتان نظرا لتوقفهما على
 المقدمة العقلية كما مر الثالث أن التضمنية وضعية نظرا لكون الجزء مما وضع له اللفظ والالتزامية
 عقلية نظرا لكون اللازم خارجا عن الوضع وعلى هذا القول جرى الامد وابن الحاجب وابن الهمام
 وغيرهم من المحققين والحاصل أن من أراد بالوضعية ما توقف على الوضع وان لم يكن كافيا فيها
 جعلها وضعتين ومن أراد بالوضعية ما كان الوضع كافيا فيها جعلها ما عقليتين ومن أراد بالوضعية
 ما كان المدلول فيها موضوعا له اللفظ أو داخلها فيها وضع له جعل التضمنية وضعية والالتزامية
 عقلية هذا وصرح بعضهم بأن الخلاف لفظي لانه لم يجز الا في التسمية فان من قال بوضعتين جامعا
 أو بوضعية التضمنية لا ينكر توقف ذلك على المقدمة العقلية ومن قال بعقليتين جامعا أو بعقلية
 الالتزامية لا ينكر توقف ذلك على المقدمة الوضعية تأمل (قوله هل هما وضعتان الخ) هذه
 هي الطريقة الراجحة وهناك طريقة أخرى وهي أن دلالة التضمن قبل عقلية وقبل لفظية ودلالة
 الالتزام عقلية بلا خلاف وهي طريقة مرجوحة (قوله وقولي) مبتدأ خبره قوله يؤخذ منه الخ
 وقوله دلالة اللفظ الخ منقول القول وهذا شروع في الجواب عن نقض التعاريف الثلاثة المذكورة
 اما تعريف دلالة المطابقة فقد نص بقدر من أفراد دلالة التضمن وهو فهم الجزء من اللفظ الموضوع
 له وقد وضع أيضا لكلا سبب كونه موضوعا له بل بسبب كونه جزءا للمعنى الموضوع له وذلك كافي
 لفظ ركنه فانه وضع للمجموع المركب من الركون وغيره ووضع أيضا للركن وحده فاذا فهم

سواء وضع للكل لفظ أول موضع
 سواء ذكر اللفظ الموضوع
 ولم يذكرا الا أنه لما كان
 حضور اللفظ بالبال سببا في
 فهم معناه وفهم معناه سببا في
 فهم جزئه كان حضور اللفظ
 بالبال بالنسبة الى فهم الجزء
 سببا المسبب وافهم مثل هذا
 بعينه في دلالة الالتزام فان
 حضور اللفظ بالبال لا أثر له
 مباشرة في فهم اللازم بل بواسطة
 فهم الملزوم الذي وضع له اللفظ
 ولا يحتاج هاتين الدالتين الى
 مقدمة زائدة على المقدمة
 الوضعية اختلاف فيهما هل هما
 وضعتان نظرا للمقدمة الاولى
 الوضعية أو عقليتان نظرا للمقدمة
 الثانية العقلية أو التضمنية
 وضعية لدخول الجزء فيما وضع
 له اللفظ والالتزامية عقلية
 لخروج اللازم عما وضع له اللفظ
 ثلاثة أقوال وقولي في دلالة
 المطابقة دلالة اللفظ على المعنى
 الذي وضع له يؤخذ منه

منه الى كوع من حيث كونه جزءا للمعنى فهو دلالة تضمن ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة كذا اقتصر المؤلف وقد نص أيضا بفرد من أفراد دلالة الالتزام وهو فهم اللزوم من اللفظ الموضوع له وقد وضع أيضا للزوم لا بسبب كونه موضوعا له بل بسبب كونه لازم للمعنى الموضوع له وذلك كما في لفظ شمس فانه وضع للقرص ووضع أيضا للضوء فاذا فهم منه الضوء من حيث كونه لازم للمعنى وهو القرص فهو دلالة الالتزام ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة وأما تعريف دلالة التضمن فقد نقض بفرد من أفراد دلالة المطابقة وهو فهم الجزء من اللفظ الموضوع له وقد وضع أيضا لكلاهما لا بسبب كونه جزءا للمعنى بل بسبب كونه موضوعا له وذلك كما في لفظ ركعة السابق فاذا فهم منه الى كوع من حيث كونه موضوعا له فهو دلالة مطابقة ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة التضمن كذا اقتصر المؤلف وقد نقض أيضا بفرد من أفراد دلالة الالتزام وهو فهم جزء المعنى الموضوع له اللفظ وذلك الجزء لازم لذلك المعنى لا بسبب كونه جزءا للمعنى بل بسبب كونه لازما له وذلك كما في لفظ شمس الموضوع للقرص فاذا فرض أنه أيضا موضوع للجمع من القرص والضوء فاذا فهم منه الضوء من حيث كونه لازم للمعنى فهو دلالة الالتزام ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة التضمن وأما تعريف دلالة الالتزام فقد نقض بفرد من أفراد دلالة المطابقة وهو فهم اللزوم من اللفظ الموضوع له وقد وضع أيضا للزوم لا بسبب كونه لازما له بل بسبب كونه موضوعا له وذلك كما في لفظ شمس السابق فاذا فهم منه الضوء من حيث كونه موضوعا له فهو دلالة مطابقة ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة الالتزام كذا اقتصر المؤلف وقد نقض أيضا بفرد من أفراد دلالة التضمن وهو فهم اللزوم من اللفظ وذلك اللزوم جزء من المعنى الموضوع له لا بسبب كونه لازما بل بسبب كونه جزءا للمعنى وذلك كما في لفظ شمس على القرض السابق فاذا فهم منه الضوء من حيث كونه جزءا للمعنى فهو دلالة تضمن ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة الالتزام فتخلص أن تعريف كل من الدلالات الثلاث انتقض بالاخرين وحاصل الجواب أن ربط الدلالة بالوضع المفهوم من قوله الذي وضعه في تعريف دلالة المطابقة وبالجزء في تعريف دلالة التضمن وباللزوم المفهوم من قوله لازم له الخ في تعريف دلالة الالتزام يشعربان كلاً من الوضع والجزئية واللزوم سبب وهلة في تلك الدلالة فكانه قال في تعريف دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له بسبب الوضع ولا جله وهكذا فينبذ لا برد شي عما ذكر كلاً لا يخفى (قوله أن سبب فهم المعنى الخ) لو قال أن سبب الوضع كان أقصر مسافة وقوله في دلالة المطابقة فيه ظرفية العام وهو فهم المعنى في الخاص وهو دلالة المطابقة ولا مانع منها لكن كان الاخصر ما تقدم (قوله لتعليق الخ) علة لقوله يؤخذ منه الخ وقوله فيها أي في تعريفها وقوله على هذا الوصف أي وهو قوله الذي وضع له وقوله المناسب أي لان يكون علة وذلك كما في قولك أكرم زيد العالم فكانه قيل أكرم زيدا لعلمه وانما قيد بالمناسب للاحتراز عما اذا علق شيأ بوصف غير مناسب كما اذا قلت أكرم زيد الجاهل فان تعليق ذلك به لا يقتضي أنه سبب له اذ لا يصلح أن يكون سببا لذلك لعدم مناسبة له (قوله وذلك) أي التعليق المذكور وقوله يشعربعليته أي يدل دلالة خفية على كون ذلك الوصف أي المشتق منه علة في الدلالة وانما كان ذلك مشعربا عما ذكر للقاعدة المقررة أن تعليق الحكم بالمشتق ولو تأويل لا يشعربعلية ما منه الاشتقاق وما هنا في قوة الحكم لان المصدر في قوة أن والفعل فكانه قال هي أن يدل اللفظ الخ فتأمل (قوله فيخرج الخ) مخرج على قوله يؤخذ منه أن سبب فهم المعنى الخ وقوله على هذا التقرير أي كون الوضع سببا فيما أخذ من تعليق الدلالة في التعريف على ذلك الوصف كما هو ظاهر (قوله يقتضي الخ) متعلق يخرج وقوله طرد التعريف أي اطرده أي كونه مطردا وهو أن يكون كلما وجد الحد وجد الحد وبأن لا يربد الحد على المحدود فاذا يصدق عليها ادونه فيلزم من ذلك ان يكون مانعا كما سيأتي (قوله فهم جزء الخ) وذلك كما في لفظ ركعة وقدمه ايضا في قوله الذي وضعه اللفظ صفة للجزء لا للمعنى كما لا يخفى وقوله أيضا كما وضع للجزء وقوله على سبيل الاشتراك اللفظي

أن سبب فهم المعنى في دلالة المطابقة هو الوضع ان تعليق الدلالة فيها على هذا الوصف المناسب وذلك يشعر بعليته فيخرج على هذا يقتضي طرد التعريف فهم جزء المعنى الذي وضع له اللفظ وقد وضع أيضا لكلا على سبيل الاشتراك اللفظي

متعلق بقوله وقد وضع واضافة سبيل لما بعده للبيان وضابط الاشتراك اللفظي أن يتحد اللفظ ويتعدد المعنى والوضع بخلاف الاشتراك المعنوي فإن ضابطه أن يتحد اللفظ والمعنى والوضع وتعدد الاقراء المشترك في ذلك المعنى كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله لكن انما فهم الخ) قال بعضهم صواب العبارة أن يقول لانه انما فهم الخ وأنت خير بأن التصديق ليس في محله لان المقصود بهذا الاستدراك تقييد المحترز الذي أخرجه بدليل أخذ بمقابله بقوله أما اذا فهم ذلك الجزء الخ (قوله فان هذا الفهم الخ) هذا تصريح بفقد قوله فيخرج الخ (قوله تضمن) أي دلالة تضمن وقوله لا مطابقة أي لا دلالة مطابقة (قوله لان علمته الخ) تعليل لقوله فان هذا الفهم الخ الذي هو مفاد قوله فيخرج الخ فما كتبه بعضهم من أن المناسب اسقاط هذا التعليل ليس على ما ينبغي (قوله أما اذا فهم الخ) قد علمت انه مقابل للتقييد بقوله لكن الخ (قوله أيضا) مقدمة من تأخير والاصل بسبب كون اللفظ موضوعا له أيضا (قوله فان الفهم الخ) جواب أما وقوله حينئذ أي حين اذ كان فهم الجزء بسبب كون اللفظ موضوعا له وقوله يكون مطابقة أي دلالة مطابقة (قوله لان علمته الفهم الخ) علمته لقوله فان الفهم الخ (قوله وافهم مثل هذا الخ) يعني أن قوله في دلالة التضمن دلالة اللفظ على جزء مسماه يؤخذ منه أن سميها الجزئية لتعلق الدلالة فيها على الوصف المناسب وذلك يشعر بعلمية ما اشتق منه فيخرج على هذا التقرير بمقتضى طردا لتعريف فهم الجزء بسبب الوضع له لا بسبب كونه جزءا مسماه فان هذا الفهم حينئذ دلالة مطابقة لا تضمن لان علمته الوضع لا الجزئية أما اذا فهم ذلك الجزء بسبب كونه جزءا مسماه فان الفهم حينئذ يكون تضمن لان علمته الجزئية لا الوضع وقوله في دلالة الالتزام دلالة اللفظ على خارج عن مسماه لازم له الخ يؤخذ منه أن سميها اللزوم لتعلق الدلالة فيها على الوصف المناسب وذلك يشعر بعلمية ما اشتق منه فيخرج على هذا التقرير بمقتضى طردا لتعريف فهم اللزوم بسبب الوضع له لا بسبب كونه لازما لاسمي فان هذا الفهم حينئذ دلالة مطابقة لا التزام لان علمته الوضع لا اللزوم أما اذا فهم ذلك اللزوم بسبب كونه لازما لاسمي فان الفهم حينئذ يكون التزام لان علمته اللزوم لا الوضع وهذا هو المراد من قوله مثل هذا الخ (قوله لان علمته الخ) كان الاظهر فالعلمة الخ لان المقام للتفريع (قوله في فهمهما) أي في فهم هو هاهنا الاضافة للبيان ولو قال فيهما لكان أولى (قوله لتعلق الخ) تعليل للعلمة (قوله على ذلك) ظاهره أن اسم الإشارة تائد على المذكور من الجزئية واللزوم وكان الانسب أن يقول على الجزم واللزوم (قوله فلا يفسد الخ) مفرغ على قوله لان العلمة في فهمهما الخ (قوله بفهم الجزء الخ) متعلق بيقصد وقوله بسبب الوضع متعلق بفهم (قوله وبهذا تعرف الخ) اسم الإشارة تائد على ما تقدم من انه يؤخذ من تعريف كل ما يرد الاعتراض عليه بأنه غير مانع (قوله فقال) معطوف على زاد وقوله من حيث الخ مقول القول وغرض الفخر بزيادة ذلك دفع ما يرد على تعريف كل من التضمن والالتزام من النقص السابق (قوله والزم أن يزيد الخ) غرضه بهذا التنبيه على أن كلام الفخر معترض باعتراض آخر وقوله هذا القيد أي قيد الحثية بأن يقول بعد قوله الذي وضع له من حيث الوضع فالمراد قيد الحثية من حيث هو وأنه على حذف مضاف والتقدير نظير هذا القيد والا فالقيد المذكور هو قوله من حيث هو جزؤه أو لازمه وهذا لا يناسب هنا كما لا يخفى (قوله وهذا كله) أي ما مر من انه يؤخذ من التعارض بعلمية الوضع والجزئية واللزوم وقوله انما يحتاج اليه في اللفظ المشترك الخ أي لانه هو الذي يتأتى فيه ما تقدم بخلاف غير ذلك (قوله بين السك والجزئية) أي بأن وضع الكل بوضع وجزئ بوضع آخر وكذا ما بعد (قوله أما الاول) أي اللفظ المشترك بين الكل وجزئ (قوله تستعمل الخ) هذا بيان لوجه التمثيل بها (قوله المركب) تفسير للجمع (قوله من القراءة الخ) أي وغير ذلك كالاعتدال والجلوس بين السجدين وتكبيرة الاحرام والنية والتشهد الاخير والصلاة فيه على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام (قوله من غير قراءة الخ) تفسير لقوله وحده (قوله من الاول) أي استعملها بالجمع (قوله مثني مثني) أي اثنان اثنان وهكذا (قوله

لكن انما فهم بسبب كونه جزءا من المسمى لا بسبب كونه مسمى أيضا لذلك اللفظ فان هذا الفهم تضمن لا مطابقة لان علمته الجزئية لا الوضع أما اذا فهم ذلك الجزء بسبب كون اللفظ أيضا موضوعا له فان الفهم حينئذ يكون مطابقة لان علمته الفهم حينئذ الوضع لا الجزئية وافهم مثل هذا في تعريف دلالة التضمن ودلالة الالتزام لان العلمة في فهمهما الجزئية واللزوم وتعلق الدلالة في تعريفهما على ذلك فلا يفسد طردا لتعريف فهم الجزء واللزوم بسبب الوضع لهما وبهذا تعرف أن الحاجة لما زاده الفخر في تعريف التضمن والالتزام فقال بعد ذكر الجزم واللزوم من حيث هو كذلك أي من حيث جزئته أو لازمه والزم أن يزيد هذا القيد في تعريف دلالة المطابقة وهذا كله انما احتج اليه في اللفظ المشترك بين الكل وجزئته أو بين المعنى ولازمه أما الاول فكما الركعة نستعمل للجمع والمركب من القراءة ومن الركوع ومن السجدين وتستعمل للركوع وحده من غير قراءة ولا سجدين في الاول ما رواه بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صلاة الليل مثني مثني واذا أردت

أن تنصرف فاركع ركعة
توترك ماصليت ومن الثاني
قوله صلى الله عليه وسلم من ادرك
ركعة فقد أدرك السجدة وأما
الثاني وهو المشترك بين المعنى
ولازمه فكما الشمس فانها مستعم
في القرص ومنه ما جاء في حديث
الشفاعة تدنو الشمس وتستعم
في ضوئها ومنه ما في حديث
الموطأ في بيان وقت صلاة النبي
صلى الله عليه وسلم العصر بقوله
والشمس في جرت ما قبل أن تظهر
ويمكن أن يكون منه قوله تعالى
ثم جعلنا الشمس عليه دليلا فار
الظاهر أن المراد بالشمس الض
لا القرص لان الذي يستعمل
عادة الظل ضوء الشمس لا قرص
اذ لو غاب ضوءها بسحاب أو نحو
لم يرسم في الارض لقائم ظل
وتقييدنا دلالة التضمن بكون
المسمى مركبا ودلالة الاتزام
بكون اللزوم ذهنيائنا لتعرف
بذلك أن بين كل واحد من
دلالاتي التضمن والاتزام وبين
دلالة المطابقة عمومها وخصوص
باطلاق كلما وجدت دلالة
التضمن أو الاتزام وجد
دلالة المطابقة لاستنادهما الي
على ما تقدم ولا يلزم من وجو
دلالة المطابقة وجودهما

(٢) قوله لقائم فهم مولانا
الله ان القائم مقابل القاعدة
ما قال مع أن المراد بالقائم بالنسبة
لا تسام الظل ما ارتفع سواء
قائما أو انما حجرا أو غيره فاحفظ
اه مصححه

ان تنصرف أي من الصلاة وهو كناية عن تركها (قوله فاركع) أي صل وقوله توترك ماصليت أي
نصبره وترا بعد ان كان شقعا (قوله ومن الثاني) أي استعمالها للركوع وحده (قوله من أدرك ركعة
فقد أدرك السجدة) أي من أدرك مع الامام الركوع فقد أدرك الركعة كما هو مقرر في الفقه فالمراد من
السجدة هنا الركعة فيما يظهر (قوله وهو المشترك الخ) أتى بذلك اثلا يغفل عنه اطول العهد (قوله
فانما الخ) بيان لوجه التمثيل بما كثر نظيره ولم يسلك الصنيع السابق بل سلك غيره للتفنن (قوله في
حديث الشفاعة) أي الشفاعة العظمى وقوله تدن الشمس يدل من قوله ما جاء وقد ورد ان تدنو حتى
يكون بيننا وبين الخلق قدر ميل قال العلماء والمراد به ميل المسكحة لا الميل المعروف (قوله بقوله) أي
النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في جرت أي بيت عائشة رضي الله عنها وقوله قبل أن تظهر أي ترتفع على
جدار البيت مثلا لانها تأخذ في الارتفاع في أثناء وقت العصر (قوله ويمكن أن يكون الخ) انما عبر
بالامكان لاحتمال أن يكون المراد به في الآية القرص بل هو المتبادر من عبارة بعض المفسرين لكن
قد يقال قد توجد القرص ولا يوجد الظل فكيف يكون عليه دليل لا يمكن أن يجاب بان ذلك باعتبار
الغالب وما ذكره من كنه استظهار المؤلف لذلك الاحتمال (قوله منه) أي من استعمالها في الضوء
(قوله عليه) أي الظل المذكور في الآية قبل (قوله فان الظاهر الخ) علة لقوله ويمكن الخ وقوله
هنا أي في الآية المذكورة (قوله لان الذي يستعمل الخ) علة لقوله فان الظاهر الخ (قوله عادة)
أي لا عقلا فيمكن عقلا أن يوجد ضوء الشمس ولا يوجد الظل (قوله اذ لو غاب الخ) علة لكون الذي
يستعمل الظل عادة انما هو الضوء لا القرص (قوله أو نحوه) ككسوف وقوله لم يرسم أي لم يثبت
(٢) (قوله لقائم) أي ولا اقاعد وانما خصه بالذكر لان الظل له اتم منه غيره (قوله وتقييدنا) مبتدأ
خبره قوله لتعرف بذلك الخ والرباط اسم الإشارة هذا اذ لم تنظر لتعلق فان نظرت له كان هو الخبر قوله
لتعرف بذلك) أي بذلك التقييد ووجهه انه استفيد من التقييد انه قد لا يكون للمعنى جزء فتنتفى
الدلالة التضمنية مع كون دلالة المطابقة ثابتة مطلقا لعدم تقييدها بشئ وقد لا يكون له لازم
فتنتفى الدلالة الاتزامية مع ذلك فيعلم من هذا أن بين كل منهما وبين دلالة المطابقة العموم والخصوص
باطلاق وانه قد يكون للمعنى جزء ولازم فيجتمع كل من دلالة التضمن ودلالة الاتزام مع الآخر وقد
يكون له جزء فقط فتنفرد دلالة التضمن وقد يكون له لازم فقط فتنفرد دلالة الاتزام فيعلم من هذا أن
بينهما العموم والخصوص من وجه كما سيذكره المؤلف (قوله ان بين كل واحدة الخ) حاصل ما ذكره
من النسب ثلاث الاولى بين دلالة التضمن ودلالة المطابقة وهي العموم والخصوص باطلاق الثانية
بين دلالة الاتزام ودلالة المطابقة وهي كالتى قبلها ولذلك جمعهم المؤلف الثالثة بين دلالة التضمن
ودلالة الاتزام وهي العموم والخصوص من وجه (قوله وبين) اتى بين هذه للتأكيد (قوله
عموما وخصوصا باطلاق) ضابطه كما سيأتى أن يكون بين المعقولين اجتماع واقتراح من أحد الطرفين
فقط وهو العام لا من الطرفين الآخر وهو الخاص فالعموم لاحد الطرفين والخصوص للآخر وقوله
باطلاق فاجمع لكل منهما والباء للابسة أي عمومها متلبسا بالاطلاق وخصوصا كذلك أي ليس مقيدا
بوجه دون وجه (قوله كلما وجدت الخ) توضيح لقوله عموما وخصوصا باطلاق ويؤخذ من ذلك
انما يستلزم دلالة المطابقة وذلك لانها تابعة لها والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون
متبوعه ونخرج بالحشية المذكورة التابع الاعم كالحرارة للنار فانها تابعة لها وقد توجد بدونها كأن
تكون تابعة للشمس (قوله على ما تقدم) أي من كونها جزء سبب اذ تنظر للظاهر أو سببا تاما اذا
نظر للحقيقة (قوله ولا يلزم من وجود الخ) من ثمة بيان النسبة السابقة فان قيل قد يقال دلالة
المطابقة متبوع والمتبوع من حيث انه متبوع لا يوجد دون التابع فلا يصح أن توجد دلالة المطابقة
بدون دلالة التضمن والاتزام أجيب بان ذلك لا يتم الا لو كان المراد أن دلالة المطابقة متبوع دائما وهو
ممنوع هذا وذهب الامام الى انه يلزم من وجود دلالة المطابقة وجود دلالة الاتزام مع انه لا يتخلو

ماهية عن لازم بين وأقله انها غير ما عداها وتعقب بان هذا ليس لازما بيننا بالمعنى الاخص لانا نتصور كثيرا من الحقائق ونذهل عن غيرها فضلا عن مغايرتها له وأنت خير بيان الامام بل وكثيرا من المتأخرين اكتفوا بالبين بالمعنى الاعم ولا شك ان ما ذكر كذلك فلا يتنص عليه ذلك التعقب (قوله لا مكان الخ) انما عبر بالامكان لكفايته في المقصود لانه لم يتحقق ذلك في الخارج (قوله لمعنى بسيط) أي غير مركب وذلك كالجوهر الفرد والنقطة واعدم تركب ذلك لا يحد اذا لا جنس له ولا فصل كائن عليه غير واحد لكن قال بعضهم لان سلم عدم تركبه من اجزاء ذهنية كاذرة السعد في شرح الشهية واستشكل بأنه لو كان كذلك لكان بين دلالاتي المطابقة والتضمن تلازم وهو خلاف المقرر وقوله لا لازم له بينا كان الاولى أن يقول ذهنا لان البين يصدق بالبين بالمعنى الاعم وليس مرادها انما لكانه جرى على طريقته الاتية من أن البين هو اللازم الذهني (قوله عموم وخصوص من وجه) ضابطه كما سيأتي أن يكون بين المعقولين اجتماع واقتراح من الطرفين فالعموم لكل منهما ما تنظر الا نفراده عن صاحبه والخصوص لكل منهما أيضا نظرا لعدم شموله لبعض افراد صاحبه فقوله من وجه راجع لهما فتأمل (قوله يجتمعان الخ) بيان لقوله عموم وخصوص من وجه (قوله وتنفرد دلالة التضمن الخ) كذا اشتهر وهو واحد قولين ثانيهما ما حكاه السعد عن السكاكبي انه منع انفراد دلالة التضمن عن الالتزام لان تصور الماهية المركبة يستلزم تصورا لها مركبة بخلاف تحقق الالتزام بالضرورة لكن رده السعد بأن تصورا الماهية لا يستلزم تصورا لها ماهية فضلا عن كونها مركبة (قوله والمراد بال لزوم البين الخ) كان الانسب أن يقول والمراد بال لزوم الذهني البين لانه الذي عبر به أولا لكانه نظر للطريقة التي جرى عليها من أن الذهني والبين بمعنى (قوله فهم ذهنا لازمه) المتبادر منه ومن نظيره بعد أن اذهن متعلق بالفهم وليس له حيث تستدق فائدة فالاولى أن يجعل متعلقا باللازم لكن لا يظهر ذلك فيما بعد الا بتكاف كاسيأتي (قوله سواء لازم الخ) تعميم في اللازم الذهني والحاصل أن اللازم ينقسم باعتبار الالتهن والخارج الى اقسام ثلاثة ما لز في الالتهن والخارج وما لز في الالتهن فقط وما لز في الخارج فقط وقد استوفاهما المستن وقوله في الخارج أي خارج الالتهن لا خارج الاعيان (قوله كالزوجة) هي الانقسام الى متساويين صحيحين وبحت في التمثيل بما للذهني بانه قد تتصور الاربعة مع الغفلة عن كونها زوجا فليست لازما ذهنا بل خارجا فقط قال بعضهم ويمكن دفع البحت بان يقال المراد كالزوجة المفهومة ذهنا من الاربعة بواسطة تصورها بمفهومها الذي قاله بعضهم وهو عدد ذو زوجين وقوله المفهومة ذهنا قد علمت أن تعليق ذهنا بالفهم ليس له فائدة فيجعل متعلقا بمحذوف أي حالة كونها لازمة ذهنا (قوله وهو اللازم المطلق) الضمير طائفة اللازم ذهنا وخارجا وانما سمي بذلك لانه لم يقيد بذهن ولا بخارج كما سيذكره (قوله كالصريح الخ) بحث فيه بانه جزء من معنى العمى لا لازم له لانه عدم البصر واجب بما قاله السيد من أن المضاف اليه خارج عن الاجزاء وانما الداخل المضاف فقط اذا اخذ من حيث ذاته فتكون الاضافة خارجة أيضا أو والاضافة اذا اخذ من حيث انه مضاف فالمضاف اليه خارج مطلقا والمضاف داخل مطلقا والاضافة فيها التفصيل بين أن يؤخذ المضاف من حيث ذاته فتكون خارجة وبين أن يؤخذ من حيث انه مضاف فتكون داخلية (قوله فان لازم الخ) الضمير يرجع لللازم من حيث هو لا لللازم الذهني كما لا يخفى وهذا مقابل لقوله أن يكون المسمى كليا فهم الخ لكن كان الاولى أن يقول فان لم يكن المسمى كذلك لكون اللازم في الخارج فقط كالسواد للغراب أو في الخارج والالتهن معا لكن بعد تصورك من الملزوم واللازم من غير واسطة كغايرة الانسان للفرس أو بها كالحديث للجرم ويدل لهذا قول الشارح فيما يأتي وتبيننا اللازم الخارج بسواد الغراب ليس بمتعين (قوله كالسواد للغراب) التمثيل به اللازم في الخارج فقط ظاهر لمن تصور الغراب برسمه وهو أن يقال هو طائر حاد النظر في السيف فاد قبل مشاهدته وأما بعد ما فيلزم من تصوره تصور لونه عادة أفاده ابن يعقوب (قوله لم يطلق الخ) كان الاظهر في المقابلة أن ية قول لم يكن لزومه انما بينا فلا

مكان أن يوضع اللفظ لمعنى بسيط
لا لازم له بينا وبين دلالة التضمن
والالتزام عموم وخصوص من
وجه يجتمعان اذا كان المسمى
مركبا وله لازم ذهني بين وتنفرد
دلالة التضمن اذا كان المسمى
مركبا ولا لازم له بينا وتنفرد
دلالة الالتزام اذا كان المسمى
بسيطاً وله لازم بين وبالله تعالى
التوفيق

والمراد بال لزوم البين أن يكون
المسمى كليا فهم من اللفظ فهم
ذهنا لازمه سواء لازم في الخارج
كالزوجة المفهومة ذهنا من
الاربعة وهو اللازم المطلق أو لم
يلزم كالصريح المفهوم ذهنا من
العمى فان لازم في الخارج عن
الالتهن فقط كالسواد للغراب
لم يطلق في علم المنطق على فهمه
من اللفظ الموضوع للزوم
دلالة التزام

بطابق في علم المنطق الخ لكنه اكتفى في المقابلة باللازم (قوله اعلم أن اللزوم الخ) حاصله انه قسم أولا
 اللزوم الى بين وغير بين ثم قسم الاول الذي هو البين الى ذهني وغير ذهني ثم قسم الاول الذي هو الذهني الى
 لزوم في الذهن والخارج معا ولزوم في الذهن فقط وهذه الطريقة غير ما جرى عليه في المتن من الطريقة
 الاخرى الاتية في قوله وقد ذهب كثير الخ وكان الاولى تقديم هذه على تلك لمناسبة المتن لكنه قدمها
 لتكونها هي الطريقة المشهورة (قوله في اصطلاح أهل المنطق) أي حال كونه مندرجا في المصطلح
 عليه عند أهل المنطق (قوله الى بين) أي ظاهر من بان اذا ظهر سمى بذلك لعدم احتياجه بعد تصور
 الملزوم واللازم الى شيء وقوله وغير بين أي غير ظاهر سمى بذلك لاحتياجه بعد تصور الملزوم واللازم
 الى شيء آخر (قوله فالبين الخ) أي اذا أردت بيان كل من القسمين فالبين الخ فالفاء للافصاح وقوله
 ما يلزم الخ أي لزوم يلزم من ادراك الملزوم واللازم معا الجزم به فإضافة على اللزوم والمراد من
 التصور مطلق الادراك يشمل التصديق كما قاله عبيد الحكيم وفي قوله العلم باللزوم اظهر في مقام
 الاضمار وقوله فيه ليس للاتيان به وجه ظاهر فلو قال ما يلزم من تصور الملزوم واللازم معا الجزم
 به لكان أوضح وهكذا يقال في جميع ما يأتي وهذا هو البين بالمعنى الاعم لشموله للقسمين الاتيين أما
 شهوله لغير الذهني فظاهر وأما شهوله للذهني الذي هو البين بالمعنى الاخص لكونه فردا من ذلك فلانه
 اذا لزم من تصور الملزوم العلم بلازمه لزم ضرورة انه يلزم من تصور الملزوم واللازم الجزم باللزوم
 بالاولى غاية الامر أن ذلك الجزم لا يتوقف على تصور اللازم وانما يتوقف على تصور الملزوم فقط فقد
 بان لك وجه تسمية ما ذكر بالبين بالمعنى الاعم وذلك بالبين بالمعنى الاخص لكن كثيرا ما يطلق البين بالمعنى
 الاعم ويراد به القسم الثاني المقابل للبين بالمعنى الاخص من باب ذكر المطلق وارادة المقيّد فليستأمل
 (قوله ما لا يلزم) أي لزوم لا يلزم الخ فلا يكتفي فيه تصور الملزوم واللازم معا بل يتوقف على شيء آخر
 (قوله ومثاله) أي اللزوم غير البين (قوله الاعداد باعتبار الخ) كأنه قال ما يلزم الاعداد من التمام
 الخ وما يلزم الجرم من الحدوث الخ ومعلوم أن ذلك ليس هو اللزوم بل هو اللازم فيحتاج بعد التأويل
 الى تقدير مضاف أي لزوم ما يلزم الاعداد الخ ليصح التمثيل فان الكلام في اللزوم لا في اللازم وبالجملة
 لو قال كل زوم التمام وقسميه الاعداد والحدوث للجرم ونحو ذلك لكان أوضح (قوله من التمام) هو
 أن يكون العدد اذا جمعت كسوره المنطقة كانت مساوية له وذلك كالستة فان كسورها المنطقة نصف
 وثلاث وسدس ومجموعها مساوية للعدد وقوله والزيادة هي أن يكون العدد اذا جمعت كسوره
 المذكورة كانت زائدة عليه وذلك كالاثني عشر فان كسورها المذكورة نصف وثلاث وربيع
 وسدس ومجموع ذلك خمسة عشر وقوله والنقصان هو أن يكون العدد اذا جمعت كسوره المارة كانت
 ناقصة عنه وذلك كالثمانية فان كسورها السابقة نصف وربيع وثلث ومجموعها سبعة فتلخص أن
 الاعداد ثلاثة أقسام تام وزائد وناقص (قوله ونحو ذلك مما هو كثير) أي كالتجزئة للجرم وقيام العرض
 به (قوله والبين قسمان ذهني وغير ذهني) الاول هو المسمى بالبين بالمعنى الاخص والثاني هو المسمى
 بالبين بالمعنى الاعم بل المشهور التعبير بذلك لا بالذهني وغير الذهني (قوله فالذهني الخ) الفاء فصحة
 وقوله هو الذي يلزم أي هو اللزوم الذي يلزم فيه أي بسببه من تصور الملزوم الخ فقوله الذي يلزم الخ
 صفة لموصوف محذوف وقوله فيه محتاج اليه هنا لانه لو أسقطه لم يستقيم الكلام وقوله العلم بلازمه
 قال بعضهم كان عليه أن يقول العلم باللزوم لان الكلام في تقسيم اللزوم لا في تقسيم اللازم اهـ وليس
 عليه ما ينبغي لان ما عبر به لا يناق في أن الكلام في تقسيم اللزوم كما يظهر بآدنى تأمل نعم لو عبر بذلك كان
 أنسب بما بعده واذهب بعضهم الى أن اللزوم الذهني ما ليس في الخارج فقط بأن يكون في الذهن فقط
 أعم من أن يكون بينا بقسميه أعني ما يلزم فيه من تصور الملزوم العلم بلازمه وما لا يلزم فيه ذلك أو غير
 بين وبأن يكون في الذهن والخارج كذلك فهو شامل لستة أقسام على هذا القول (قوله ومثاله)
 المتبادر من السياق أن الضمير راجع للزوم وعليه في قوله الشهادة الخ لتقدير مضاف أي

اعلم أن اللزوم في اصطلاح أهل
 المنطق ينقسم الى بين وغير بين
 فالبين ما يلزم فيه من تصور
 الملزوم واللازم معا العلم باللزوم
 وغير البين ما لا يلزم فيه من
 تصور الملزوم واللازم معا العلم
 باللزوم ومثاله الاعداد باعتبار
 ما يلزمها من التمام والزيادة
 والنقصان والجرم باعتبار ما يلزمه
 من الحدوث ونحو ذلك مما هو كثير
 والبين قسمان ذهني وغير ذهني
 فالذهني هو الذي يلزم فيه من
 تصور الملزوم العلم بلازمه ومثاله
 الشهادة للاسد

ازوم الشجاعة الخ والمراد من الشجاعة هنا الاقدام على المخاوف لا الملكة النفسانية التي تحصل صاحبها على هذا الاقدام لا اختصاصها بالعقل وبحث في التمثيل بالشجاعة للاسد بان قد تتصور الاسد مع الفيلة عن شجاعته ويحجب بان المراد انهم لازمة له ذهنا اذا تصور بتعريفه المشهور وهو حيوان مفترس (قوله والزوجة للاربعة) فيه ما تقدم وقوله الفردية لثلاثة فيه ما قيل في الزوجية (قوله هو البين الذي الخ) لا حاجة الى زيادة لفظ البين لانه المقسم فالكلام فيه لكنه ذكره لانه قد يغفل عنه (قوله من مجرد تصور) من اضافة الصفة لوصف أى من تصور الملزوم المجرد عن تصور اللازم (قوله بل حتى الخ) اضرب انتقالي لا ابطالي (قوله الى ذلك) أى الى تصور الملزوم من حيث هو لا المقيد بكونه مجردا كما هو واضح (قوله فيكفيان حينئذ) أى حين اذ ضم تصور اللازم الى تصور الملزوم (قوله ومثال ذلك) المتبادران اسم الاشارة فائد للزوم كما مر في نظيره وحينئذ فيحتاج لتقدير مضاف في قوله مغارة الخ (قوله مثلا) راجع للذين قبل ومع ذلك هو غير محتاج اليه استغناء عنه بقوله مثال ذلك كما لا يخفى (قوله فان مغارة الانسان الخ) تعليل وتوجيه للتمثيل بذلك (قوله لكن من تصور الخ) استدراك على قوله أمر لازم له وظاهر أن من اسم موصول مبتدأ خبره قوله لا يلزمه الخ (قوله بمجرد ذلك) أى بتصوره للانسان المجرد عن تصور المغارة بينه وبين الفرس (قوله بل قد يتصور الخ) اضرب انتقالي أيضا وظاهر أن الفعل مبنى للفاعل الذي هو الضمير العائد الى الموصول وقوله وهو فافل أى والحال انه فافل فالواو للعال وقوله جملة أى بجملة ما فهو منصوب على ترع الخافض (قوله فكيف الخ) أى قبل الاولى أن يكون غافلا عن مغارته اياه والضمير المتصل للانسان والمنفصل للفرس هذا هو المتبادر من سياقه (قوله نعم لو خطر بباله الخ) استدراك صوري على الاستدراك قبله وانما كان صور بالتقييد فيما تقدم بالتصور المجرد فكان الاولى أن يقول أما لو خطر بباله الخ ويكون مفهوم ذلك فتأمل (قوله لجزم الخ) أى فلا يدوم على التردد بل متى تصور المغارة بعد تصور الانسان جزم بها من غير استمرار على ذلك التردد (قوله قطعا) أى جزمها قطعا بحيث لا يحتتمل النقيض بوجه (قوله له) أى للانسان وهو متعلق بلزوم (قوله في ذلك) أى في ذلك الجزم (قوله وكذا الحال في مغارة زيد لعمره) أى فهي أمر لازم لزيد لكن الذي يتصور زيد الا يلزمه بمجرد ذلك أن يخطر بباله مغارته له - مر وبل قد يتصور زيد وهو غافل عن عمره وجملة فكيف عن مغارته اياه نعم لو خطر بباله مع تصور زيدا فهو مغارة عمره وأم لا لجزم قطعا بلزوم هذه المغارة له من غير أن يحتاج في ذلك الى واسطة (قوله أيضا) مقدمة من تاخير والاصل والذهني ينقسم أيضا (قوله كازوم الزوجية الخ) فيه ما مر (قوله في هذا) أى في هذا القسم أى اللزوم في الذهن والخارج معا (قوله وازوم في الذهن فقط) معطوف على المجزوء ربا في قوله الى لزوم في الذهن والخارج معا وقوله دون الخارج تفسير لقوله فقط (قوله كازوم بعض الاضداد) المراد بالاضداد هنا مطلق المضاف ليشمل الامر العدمي بخلاف ما لو أريد به الضد الاصطلاحي لانه خاص بالامر الوجودي وقوله لا ضدادها أى لا ضداد ذلك البعض وانما أتت الضمير مع انه راجع للبعض لانه اكتسب التانيث من المضاف اليه (قوله في الذهن) متعلق بالزوم وقوله مع منافاته أى بعض الاضداد وقوله اياها أى اضدادها فالتصل للبعض والمنفصل لا ضدادها وقوله في الخارج متعلق بالمنافاة (قوله فائنا الخ) توجيه للتمثيل (قوله لم تتصور منه الخ) الانسب والاظهر أن يقول تصور منه البصر وكذلك ما بعد وقوله الاسلوب البصر مبنى على أن التقابل بينهما من تقابل العدم والملكة وهو قول الحكماء لا على أن التقابل بينهما من تقابل الضدين الحقيقيين والافعال لم تتصور منه الامر الوجودي يقوم بالحدقة يضاد البصر (قوله انما يتصور منه سلب الحركة) هذا مبنى على الطريقة المشهورة من أن الحركة انتقال الجرم من حيز الى آخر والسكون عدم ذلك لا على الطريقة الاخرى من أن الحركة هي الحصول الاول في غير الحيز الاول والسكون هو الحصول الاول في الحيز الاول والحصول الثاني أو الثالث وهكذا مطلقا أى في

الزوجية للاربعة والفردية لثلاثة وغير الذهني هو البين الذي لا يلزم فيه من مجرد تصور الملزوم العلم بالزوم بل حتى ينضم الى ذلك تصور اللازم فيكفيان حينئذ في العلم بالزوم ومثال ذلك مغارة الانسان للفرس ومغارة زيد لعمر ومثالا فان مغارة الانسان للفرس أمر لازم للانسان لكن من تصور الانسان لا يلزمه بمجرد ذلك أن يخطر بباله مغارته للفرس بل قد يتصور الانسان وهو غافل عن الفرس جملة فكيف عن مغارته اياه نعم لو خطر بباله مع تصور الانسان أمر مغارة للفرس أم لا لجزم ذهنه قطعا بلزوم هذه المغارة له من غير أن يحتاج في ذلك الى واسطة وكذا الحال في مغارة زيد لعمره والذهني أيضا ينقسم الى لزوم في الذهن والخارج معا كالزوم الزوجية للاربعة ويسمى اللازم في هذا اللازم المطلق لعدم تقييد لزومه بذهن أو خارج ولزوم في الذهن فقط دون الخارج كالزوم بعض الاضداد لا ضدادها في الذهن مع منافاته اياها في الخارج كالزوم البصر للعمى والحركة للسكون فائنا مهما تصورت العمى لم تتصور منه الاسلوب البصر وكذلك السكون انما يتصور منه سلب الحركة

ومثل بعض المشايخ اللزوم في الذهن دون الخارج بما إذا رأيت شخصاً في سن الشباب (٣٧) أو الكهولة لا بالشوب كذا ونحو ذلك من

الصفة العارضة الزائلة ثم غاب
عنك ذلك الشخص مع حياته
أو موته السنين الكثيرة بحيث
يبيلى أن كان ميتاً أو هم أن
كان حياً فذلك بعد ذلك
كله متى تصورته لم تتصوره
الامتصاص بالصفة التي كنت
رأيتها عليها فتتصوره بشيئته
أو كهولته ونحوه الخاص الذي
كنت رأيتها به فصارت تلك
الصفة وتلك الشيا لا زمة لذلك
الشخص في ذهنك وفي ذهن من
راه رؤيتك مع أن شيئا من غير
لازم له في الخارج بل قد فارقت
وتجرد عنه وقد ذهب كثير من
أهل المنطق إلى تفسير اللزوم
العين بالذهني وهو ما يلزم فيه من
تصور اللزوم العلم بلازماً
وعلى هذا المذهب مرنا في
مختصرنا القولنا والمراد باللزوم
العين أن يكون المسمى الخ
هذا يكون وصفنا الذهني فيه
سبق بالعين ليس للتخصيص بل
لايضاحه وكشف معناه وتمثيل
اللازم الخارج بسواد الغراب
ليس بمتعين ونظيره الحدوث
للأجرام وكل لازم ذهني
على ما تقدم في تفسير الذهني قولاً
لم يطلق في علم المنطق الخ بعد
وأما في فن الأصول أو في فن البنية
فانهم لا يشترطون في دلالة الآلة
أن يكون اللزوم ذهني بل مط
اللزوم بأي وجه كان ذلك كثر
القوائد التي يستنبطونها بلا
الالتزام من الفاظ القرآن والآلة
والفاظ آفة المسلمين وبالله
التوفيق

وفي كون اللزوم الذهني شرطاً

بمعنى أنه يختلف في كون اللزوم

الجزء الأول أو غيره والاقتال اغتات تصور الحصول المقابل للحركة (قوله ومثل بعض المشايخ) أي وهو
الشيخ أبو عثمان سعيد بن محمد العقباتي وقد مثل بذلك في شرح جل الطونجي كما نقله عنه تلميذه ابن مرزوق
رحمهم الله تعالى والقصد من نقل هذا الإشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون بين اللازم والمزوم منافاة
في الخارج كما في بعض الأضداد المذكورة أولاً كافي هذا المثال (قوله بما إذا رأيت الخ) فيه
تسمح لأن ذلك ليس نفس اللزوم والمعنى باللزوم الجائز فيما إذا رأيت الخ (قوله في سن الشباب)
هو ما بعد البلوغ وقبل تمام الثلاثين ومثله سن الفتوة وأما قبل البلوغ فسن الطفولية والصبي
وبعد تمام الثلاثين وقبل تمام الأربعين فسن الكهولة وبعد تمام الأربعين فسن الشيخوخة
(قوله لثوب كذا) كناية عن ثوب قطن أو كتان مثلاً (قوله ونحو ذلك) أي ككونه لا بساكنة
كذا أو شاداً وسطه بكذا (قوله من الصفة العارضة) أي التي لم تكن ثم كانت الزائلة أي التي لا تلازم
(قوله السنين الكثيرة) ظرف لقوله غاب (قوله بحيث الخ) تصور الكثيرة باللازم لأنه يلزمها أنه
يبيلى أن كان ميتاً أو هم أن كان حياً وفي كلامه لف ونشر مشوش (قوله فأنك الخ) بيان لوجه التمثيل
(قوله وفي ذهن من رآه الخ) زائد على فرض الكلام (قوله بل قد فارقت) اضرب انتقالي (قوله
وقد ذهب كثير الخ) أي ما تقدم من تقسيم العين إلى ذهني وغيره مذهب أكثر المناطق وذهب كثير الخ
فهو مقابل لهذا الملاحظ وهذه هي الطريقة التي جرى عليها في المتن كما نبه عليه بعد (قوله إلى تفسير
اللزوم العين بالذهني) فهو مرادف له فتفسيرهم له بذلك من تفسير الشيء بمرادفه (قوله وهو) أي
الذهني (قوله بقولنا) متعلق بمرنا (قوله وعلى هذا) أي على هذا المذهب يعني وأما على المذهب
الأول فليس للايضاح والكشف بل لفائدة أنه وإن كان ظاهر العبارة أنه للتخصيص عليه (قوله بل
لايضاحه) اضرب انتقالي وقوله وكشف معناه تفسير (قوله وتمثيلنا الخ) ليس المراد أن كلامه
يؤهم التعيين في دفعه بل غرضه مجرد فائدة (قوله وكل لازم ليس ذهني) أي كالمغايرة التي بين
الإنسان والفرس أو بين زيد وعمر وقوله على ما تقدم الخ لعله يعرض بالقول بأن الذهني ما ليس في
الخارج فقط فكانه يقول وكل لازم ليس ذهني كالمغايرة بين الإنسان والفرس بناء على ما تقدم في تفسير
الذهني وأما على ذلك القول فتكون المغايرة المذكورة ونحوها من اللازم الذهني (قوله قوله لم يطلق
في علم المنطق) لا حاجة لقوله لم يطلق فكان الأولى إسقاطه (قوله فانهم) أي أهل الأصول والبيان
المعلومين من المقام (قوله بل مطلق اللزوم) أي بل يشترطون مطلق اللزوم وهو اضرب انتقالي
(قوله بأي وجه كان) لا حاجة له بعد قوله مطلق اللزوم لكنه أتى به لبيان وجه الإطلاق (قوله
وبذلك) أي بسبب عدم اشتراطهم في دلالة الالتزام أن يكون اللزوم ذهني (قوله يستنبطونها) أي
يستخرجونها وقوله بدلالة الالتزام متعلق بقوله يستنبطونها وكذا قوله من الفاظ القرآن الخ (قوله
وفي كون اللزوم الخ) ينبغي على هذا الخلاف أن اللفظ إذا كان له لازم ذهني يكون دلالة الالتزام
تارة وغيره دلالة المذكورة تارة أخرى على القول بأن اللزوم الذهني شرط لأن الشرط لا يلزم من
وجوده وجود ولا عدم فاذا سمع ذلك اللفظ وفهم منه لازمه الذهني كان دلالة اللفظ وإذا لم يسمع أول
يفهم منه ذلك لم يكن دلالة اللفظ وهذا مبني على القول بأن الدلالة هي الفهم بالفعل وأما على
القول بأن اللزوم الذهني سبب فيلزم أن يكون ذلك اللفظ دلالة اللفظ دائماً لأن السبب يلزم من
وجوده وجود المسبب وهذا مبني على القول بأن الدلالة هي كون الأمر بحيث يفهم منه أمر آخر
فتلخص أن من قال بأن الدلالة الفهم بالعقل قال بأن اللزوم الذهني شرط ومن قال بأن الدلالة الفهم
بأنه سبب وبهذا ينضح لك ما ذكره المؤلف فتأمل (قوله وابن الحباب) يضم الحاء وياء من موحدتين
بينهما ألف (قوله بناء على أن الدلالة الخ) أي حال كون هذين القولين مبنيين على القولين في تفسير
الدلالة (قوله لا كثرانه شرط) أي على أنه شرط (قوله فيلزم من عدمه الخ) انما ذكر ذلك مع كونه

في دلالة الالتزام أو سبباً قولاً لا كثران الحباب بناء على أن الدلالة الفهم أو الحبيثة
الذهني شرطاً أو سبباً على قولين لا كثرانه شرط فيلزم من عدمه عدم دلالة الالتزام

ولا يلزم من وجوده وجودها ولا عدمها (٣٨) وذهب ابن الحبيب الى انه سبب وعلمية فيلزم من وجوده وجود دلالة الالتزام

ومن عدمه عدمها وبناء الشيخ
ابن عرفة القولين على الخلاف
السابق في تفسير الدلالة فن جعلها
فهم المعنى من اللفظ كما هو رأي
الطونجي والانيروا لا قدمين لزم
ان يكون الزوم الذهني عنده
شرطا في دلالة الالتزام لان دلالة
الالتزام على هذا الرأي يكون
لعناها فهم اللازم الذهني من
اللفظ الموضوع للزوم ومن
البين ان الزوم الذهني الذي
ثبت لهذا اللازم يلزم من عدمه
عدم فهم ذلك اللازم من اللفظ
لا يلزم من وجوده وجود فهمه
لا عدمه اذ الزوم الذهني ثابت
في اللفظ قبل سماع اللفظ
وضوح الزوم ولا فهم حينئذ
لذلك لزم من اللفظ لتوقف
فهمه على سماع اللفظ الموضوع
للزوم مع المعرفة بالوضع فقد
انطبق حد الشرط على الزوم
الذهني اذ افسرنا الدلالة بالفهم
من اللفظ واما قول ابن الحبيب
فهو مبني على ان الدلالة الحشوية
اي تهية اللفظ الموضوع للمعنى
لان يدل عند سماع ذكره على
لازم معناه ووجه ذلك ان الزوم
الذهني بين المسهي وبين أي
معنى كان على هذا القول يلزم
من وجوده وجود الحشوية التي
تسببها الدلالة أي يلزم منه
ان يكون اللفظ بحيث اذا ذكر
هم منه لازم معناه كما انه يلزم
ن عدم الزوم الذهني عدم
دلالة التي فسرنا بالحشوية اذ لا
صفت للفظ حينئذ بان يكون
يث اذا ذكر فهم منه ذلك المعنى
هذا البناء من الشيخ رحمه الله
فصح حسن لم أر من تعرض له

ليس من محل الخلاف اذ محل الخلاف انما هو طرف الوجود نظرا للحقيقة الشرط من حيث هو (قوله
ولا يلزم من وجوده وجودها) هذا هو المقصود من التفريق لانه هو محل الخلاف كما مر فقوله ولا
عدمها غير مقصود كقوله فيلزم من عدمه الخ (قوله فيلزم من وجوده الخ) هذا هو المعنى من
التفريق لما تقدم فقوله ومن عدمه عدمها غير معتبر وانما ذكره نظرا للحقيقة السبب وبما تقرر علم
انه اذا كان اللفظ لازما ذهني هل يلزم ان يكون له دلالة الالتزام أولا فن قال بأنه شرط قال بالثاني ومن
قال بأنه سبب قال بالاول فتأمل (قوله وبناء الشيخ ابن عرفة الخ) اذا كان هذا البناء للشيخ ابن
عرفة فكان ينبغي ان ينسب له المتن عملا بقوله صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة وهذا منها كما نص عليه
الشيخ النووي في بستان العارفين حيث قال بعد الحديث المذكور ومن النصيحة ان تضاف الفائدة
لقائلها فن كان ذلك حاله بورك له في علمه وحاله ومن اوهم فيما اخذه من كلام غيره أنه له فهو جدير بان
لا يقتفع بعلمه ولا يبارك له في حاله ولم تزل أهل الفضل على نسبة القوائد الى قائلها نسأل الله الكريم
التوفيق لذلك دائما اه واجيب بأنه انما ترك ذلك اختصارا وانكالا على التنبيه على ذلك في الشرح
وحاشا للمؤلف من ان يوهم فيما اخذه من كلام غيره أنه كلامه نفعنا الله ببركاته في الدنيا والاخرة
(قوله فن جعلها الخ) هذا بيان للبناء المذكور (قوله الخونجي) بضم الخاء المججمة وفتح الواو وسكون
النون وكسر الجيم وقوله والاثير بوزن أمير (قوله لان دلالة الالتزام الخ) علة لقوله فن جعلها فهم
المعنى الخ وقوله على هذا الرأي أي الذي جعل الدلالة فهم المعنى من اللفظ وقوله ومن البين الخ من جملة
العله بل هو روحها (قوله قبل سماع اللفظ) أي أو بعده وقبل معرفة الوضع اخذنا بما بعده (قوله
اذ الزوم الخ) علة لقوله ولا يلزم من وجوده وجود فهمه (قوله ولا فهم حينئذ) أي حين اذا كان قبل
سماع اللفظ أي أو بعده وقبل معرفة الوضع كما علمت (قوله لتوقف الخ) علة لقوله ولا فهم حينئذ
الخ (قوله فقد انطبق الخ) مقرر على قوله ومن البين الخ وقوله حد الشرط أي تعريفه وهو ما يلزم
من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدمه على ما هو مقرر عندهم (قوله واما قول ابن
الحبيب الخ) هذا الصنيع لا يحسن الا لو قال أولا اما قول الاكثر فهو مبني على ان الدلالة فهم المعنى
من اللفظ ووجهه ان دلالة الالتزام الخ فكان الانسب بصنيعه السابق ان يقول ومن جعلها الحشوية
لزم ان يكون ذلك عنده سببا ووجه ذلك ان الزوم الذهني الخ ويمكن ان يجعل مقابلا لمخدوف تقديره
اما قول الاكثر فقد علمته تأمل (قوله أي تهية اللفظ) أي كونه مهيا فهو مصدر المبني لافعال
لا مصدر المبني للفاعل لانه ليس صفة للفظ وانما هو وصف لله فيلزم عليه تفسير صفة شئ بصفة
غيره وهو باطل كما مر (قوله للمعنى) متعلق بالموضوع وقوله لان يدل متعلق بتهية لكن كان مقتضى
الظاهر ان يقول لان يفهم لانه لا يستقيم ان يقال الدلالة هي تهية اللفظ للدلالة وانما يستقيم ان يقال
الدلالة هي تهية اللفظ للفهم كما هو ظاهر (قوله عند سماع ذكره) كان الاظهر ان يقول عند سماعه
لان الذكر لا يصح ان يراد به التلفظ لانه لا يسمع فتعين ان يكون المراد به الحروف ولا شأن لانها هي اللفظ
فلاضافة للبيان أي عند سماع ذكره هو وقوله على لازم معناه متعلق ببطل (قوله ووجه ذلك)
أي البناء المذكور (قوله وبين أي معنى كان) أي من الاوازم (قوله على هذا القول) مقدم من
تأخير وحق العبارة ان يقول ووجه ذلك ان الزوم الخ هي يلزم على هذا القول والمراد به القول بان
الدلالة بالحشوية (قوله أي يلزم الخ) تفسير لقوله يلزم من وجوده وجود الحشوية (قوله كما أنه الخ)
مرتبط بقوله يلزم من وجوده الخ وانما ذكره على هذا الصنيع لانه ليس مقصودا اذ هو ليس محل
الخلاف كما علمت (قوله اذ لا يتصف الخ) علة لقوله كما أنه يلزم من عدم الزوم الخ وقوله حينئذ أي
حين اذ عدم الزوم الذهني (قوله ذلك المعنى) أي الذي هو لازم معناه (قوله لم أر من تعرض له) أي
غير الشيخ ابن عرفة كما هو معلوم (قوله لف ونشر مرتب) أي ذواف ونشر مرتب واللف الاجمال
والنشر التفصيل ومعنى كونه مرتبا ان الاول للاول والثاني للثاني فلذلك فرع عليه قوله فالفهم
راجع الخ بخلاف اللف والنشر المشوش ومعنى كونه مشوشا ان الاول للثاني والثاني للاول وقد اختلف

لنا بناء الى آخره هو مع ما قبله لف ونشر مرتب والفهم راجع للشرط والحشوية راجعة للسبب والله تعالى التوفيق في

في الاولى منها فقول المرتب هو الاولى لما فيه من عدم طول الفصل وقيل المشوش هو الاولى لانه ليس فيه فصل الا في أحدهما (قوله ثم اللفظ الخ) ثم للترتيب الاخباري وهل ال في اللفظ للعهد والمعهود هو اللفظ الدال بالوضع أولا احتمالا كما يؤخذ من كلام المؤلف أولا وان اقتصر ثانيا على الاول (قوله وهو ما دل الخ) أي اللفظ الذي دل الخ وجملة ما اعتبره المؤلف من القيود أربعة على ما يأتي الاول قوله دل والثاني جزؤه والثالث قوله على جزء معناه والرابع قوله دلالة مقصودة وسببه على قيد خامس بقوله خالصة كما سيأتي (قوله دلالة مقصودة) يؤخذ من كلامهم في الاكيات انه لا حاجة الى هذا القيد استغناء عنه بقوله على جزء معناه لان المراد على جزء معناه من حيث انه جزء معناه فخرج بذلك نحو الحيوان الناطق علمافانه وان دل جزؤه على جزء معناه لكن لا من حيث انه جزء معناه قال بعضهم تأمله فانه لطيف لكن ماذا كره المؤلف اصرح واظهر (قوله وهو ما ليس كذلك) أي اللفظ الذي ليس كذلك بأن لم يكن له جزء كبناء الجرأوله جزء لا يدل كزيد أو يدل على جزء معناه بل على شيء آخر كعابدين أو على جزء معناه دلالة غير مقصودة كحيوان ناطق علما كما سيأتي توضيحه فدخل في تعريف المفرد أربعة أقسام وعلى ما سيذكر المؤلف يدخل فيه أيضا قسم خامس وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة غير خالصة بل مشوبة بالعلية نحو حجة الاسلام علما اذا قصد الواضع المعنى التركيبي الذي في معناه (قوله باعتبار دلالاته الخ) أي لا باعتبار دلالاته على المعنى مطابقة أو تضمنا أو التزاما ولا بالاعتبار الاعراب والبناء وغير ذلك (قوله فذكرانه الخ) بيان للتقسيم المذكور (قوله بأنه اللفظ الذي الخ) فيه إشارة الى أن ما سمع موصول بمعنى الذي وهو صفة لموصوف محذوف وهو اللفظ (قوله والمفرد الخ) أي وعرف المفرد بأنه الخ (قوله وهو اللفظ الخ) المتبادر أن الضمير راجع لما ليس كذلك وعلى هذا فقول بعد وهو معنى قولنا الخ لا حاجة اليه بعد ذلك ولهذا استظهر شيخنا أن الضمير في قوله وهو اللفظ الخ عائد للمفرد وفيه بعد (قوله فثال الاول) أي الذي هو المركب والفاء للافصاح (قوله مثالا) لا حاجة اليه بعد قوله فثال (قوله فان جملة الخ) علة وتوجيه للتشبي (قوله حصل له القيام أو يحصل) أشار بذلك الى أن الخبر الذي هو قائم وان كان حقيقة في المتلبس بالفعل في الحال لكنه محتمل هنا للحال والاستقبال والمضى فاشار الى الاولين بالمضارع والى الثالث بالماضي فقوله في الماضي راجع لحصل وقوله في الحال أو في المستقبل راجع لحصل هذا هو المتبادر وان كتب بعضهم هنا احتمالا آخر وهو أن قوله في الماضي أو الحال الخ راجع لكل من قوله حصل أو يحصل (لكن قوله في الماضي بالنسبة لحصل باعتبار الفعل وقوله أو الحال أو المستقبل بالنسبة له باعتبار القوة وأما بالنسبة ليحصل فعلى العكس وفيه بعد لا يخفى (قوله وهو زيد مثالا) أي أوقام وكان عليه أن يزيد مثالا بعد قوله الذي هو ذات زيد ليكون في مقابلة مثالا الاول (قوله الذي هو ذات زيد) صفة للجزء لا لعنه في كما هو ظاهر وإضافة ذات زيد من إضافة المدلول للدال (قوله وكذا قولنا عبد زيد ونحوه) قال بعضهم هذا مبني على القول بأنه لا يشترط في المركب ان يكون له جزآن ماديا أي من المادة وهي جوهر اللفظ بل يكفي بجزء مادي وجزء صوري وهو هيئة اللفظ وأما على القول بأنه يشترط فيه ما ذكر فلا يكون ذلك من كماله لانه ليس له الجزء مادي وجزء صوري أخذنا مما تقدم عن السيد من أن المضاف اليه خارج عن التركيب لكن نص المولى في شرحه الكبير على السلام أن ذلك أعني قولنا عبد زيد ونحوه محال يقصده به العلمية من كتب على القولين لتركيبه من جزئين ماديين المضاف والمضاف اليه قال ولا يعارضه ما ذكره السيد لانه مفروض فيما اذا اقتصرنا على معنى المضاف فقط وهنا المقصود معنى المضاف والمضاف اليه لان بذلك يحصل التركيب لكن ينبغي أن لا يطلق على المضاف اليه في نحو عبد الله أنه جزء تأديا اه وما يؤيده قول كثير كالقطب بعد غشيه للمركب برأى الحجاز فان الراعي مقصود الدلالة على ذات نسب اليها الرعي والحجارة مقصود الدلالة على الجسم المعين ومجموع المعنيين أي مع الهيئة التركيبية الإضافية معنى راعي الحجارة (قوله على مطلق عبد) أي على عبد

ص ثم اللفظ ينقسم الى مركب وهو ما دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة والى مفرد وهو ما ليس كذلك ش

هذا انقسم اللفظ باعتبار دلالاته التركيبية والا فردية فذكرانه ينقسم الى مركب ومفرد وعرف المركب بأنه اللفظ الذي دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة والمفرد بأنه ما ليس كذلك وهو اللفظ الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة وهو معنى ما ليس كذلك فثال الاول قولنا منسلا زيد قائم فان جملة هذا اللفظ تدل على معنى تركيبي وهو كون زيد حصل له القيام أو يحصل له في الماضي أو الحال أو المستقبل وجزء هذا اللفظ وهو زيد مثلا يدل على جزء هذا المعنى الذي هو ذات زيد وكذا قولنا عبد زيد ونحوه محال يقصده به العلمية فان جزء هذا اللفظ وهو عبد مثلا يدل على مطلق عبد غير مقيد بإضافة الى زيد ولا غيره

مطلق فهو من اضافة الصفة للوصف وقوله غير مقيد بالخ تفسير لقوله مطلق (قوله وذلك) أي العبد المطلق (قوله الذي هو عبد الخ) هذا بما يؤيد ما مر عن بعضهم من أن ذلك ليس له الأجزاء مادي وصوري فليتنا مل (قوله ومثال المفرد) كان الأنسب بأول سياقه أن يقول ومثال الثاني (قوله مثلا) لا حاجة اليه (قوله فانه الخ) قبحه للتشبيك وقوله على ذات زيد أي على ذات هي مدلول زيد فالإضافة فيه من اضافة المدلول للدال (قوله ولا جزء فيه) أي له والنفي منصب على قوله يدل الخ فلا ينافي أن له جزء لا يدل على جزء معناه (قوله نقولنا في هذا المركب الخ) يحتمل أن الفاء تفريعية لصفة تفريع ذلك على قوله وعرف المركب بأنه اللفظ لكن هذا لا يظهر في جميع ما يأتي فالاحتمال الثاني وهو انه فصيحة لا فصاحها عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان ما تقدم من تعريف المركب والمفرد فقوله الخ والقول مبتدأ خبره لفظه ما واقعة الخ والرابطة محذوف والتقدير لفظه ما فيه أو منه واقعة الخ وأما قوله مادل فهو مقول القول (قوله وهو) أي اللفظ وقوله جنس أي لانه كأي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فانه يقال على المستعمل والمهمل والمركب والمفرد (قوله وقولنا دل توطئة الخ) أي بناء على جعل ال في اللفظ للعهد والمعهود اللفظ الدال فتكون ما واقعة على ذلك فيكون المهمل خارجا عن الجنس من أول الامر فلا حاجة الى الاحتراز عنه بقوله دل فيكون توطئة لما بعده وقوله ويمكن أن يحتز به الخ أي بناء على جعل ال في ذلك لغیر العهد فتكون ما واقعة على مطلق اللفظ فيكون المهمل داخل في الجنس على رأي من يسميه لفظا فينتد يحتاج للاحتراز عنه بذلك وما تقرر علم أن المهمل خارج على كل من الاحتمالين فلا يوصف بتركيب كما لا يوصف بافراد لانه لا يوصف بكل منهما الا اللفظ الدال كما سيصرح به المؤلف (قوله مع ذلك) أي مع كونه توطئة فان قيل كونه توطئة ينافي الاحتراز به لان كونه توطئة يقتضي انه غير مقصود لذاته والاحتراز به يقتضي انه مقصود لذاته فكيف يقول مع ذلك أوجب بان كونه توطئة لا يقتضي الا كونه مقصودا غيره من حيث تعلقه به وتوقفه عليه وهذا لا ينافي كونه مقصودا لذاته أيضا من جهة الاحتراز به فتأمل (قوله على رأي من يسميه لفظا) أي وهو الصحيح الذي قال به الجمهور أما على رأي من لا يسميه لفظا فلا حاجة للاحتراز عنه بذلك لخروجه من الجنس الذي هو اللفظ الواقع عليه ما وعليه يكون قوله دل توطئة فقط (قوله وقولنا جزء الخ) أي مع ملاحظة الفعل الماسط عليه ليصح الانحراج به لقوله وماله جزء لكن لا دلالة الخ (قوله كداء الجر ولا مه) أي كسمما هما وهوب في قولك زيد دل في قولك ان زيد فذلك هو الذي لا جزء له أصلا وليس المراد لفظ باء الجر ولا مه حتى يعترض بان لكل منهما جزء فان قيل الكلام في اللفظ الدال لا في المسمى لانه مدلول لا دال أوجب بانه وان كان مدلول لا لفظ باء الجر ولا مه لكنه لفظ دال أيضا لان لفظ ب موضوع لمعنى وهو التقوية ولفظ ل موضوع لمعنى وهو الملك كما هو مشهور (قوله لكن لا على جزء الخ) أي بل على معنى آخر (قوله الذي تركب منه) أي من ذلك الجزء أي ومن الجزء الآخر (قوله نحو ابكم) أي كإنسان وهذا يقتضي أن ابكم مركب من أب الدال على ذات لها أبوة ومن كم الدال على السؤال عن العدد أو الاخبار بالكثرة كما يصرح به قوله فان جزئه الخ وان انسان مركب من أن الشرطية وسان الذي هو فعل ماض بمعنى تحرك وليس كذلك فانه ما لان الأول اسم مأخوذ من ابكم والثاني اسم مأخوذ من الانس أو من النسيان فتأذكره المؤلف غير ظاهر الا أن يكون على التثنية وقرض انه مركب من ذلك ويرد عليه أن لفظ رجل كذلك لان جزئه الأول وهو رفعه أمر من الرؤية والثاني وهو جل فعل أمر من الجولان فيكون من القسم الثالث مع أن المصنف جعله من القسم الثاني فهذا محض تخيل كما يؤخذ من كلام بعضهم (قوله وكذلك جزؤه الآخر) التشبيه في مطلق الدلالة وان كان الجزء الأول دالا على ذات متصفة بالأبوة والثاني على السؤال عن العدد أو الاخبار عن الكثرة كما أشار به بقوله يدل الخ (قوله على سؤال عن عدد) أي ان جعلت كم استغفها مية وقوله على اخبار بكثرة أي ان جعلت خبرية (قوله من هذين المدلولين)

وذلك جزء من المعنى المركب الذي هو عبد مقيد بإضافة الى زيد ومثال المفرد لفظ زيد مثلا فانه يدل على ذات زيد ولا جزء فيه يدل على جزء من ذات زيد فقولنا في هذا المركب مادل لفظه ما واقعة على اللفظ وهو جنس في الحد وقولنا دل توطئة لما بعده ويمكن أن يحتز به مع ذلك من اللفظ المهمل كدبر ونحوه على رأي من يسميه لفظا وقولنا بجزؤه يخرج ما لا جزء له أصلا كبناء الجر ولا مه وماله جزء لكن لا دلالة لشي من أجزائه نحو زيد دل وقولنا على جزء معناه يخرج ماله جزء وجزؤه دلالة لكن لا على جزء معنى اللفظ الذي تركب منه نحو ابكم فان جزؤه وهو أب يدل على ذات متصفة بالأبوة وكذلك جزؤه الآخر وهو كم يدل على سؤال عن عدد أو على اخبار بكثرة لكن لا واحد من هذين المدلولين يجوز من معنى ابكم

أي الذين هما الذات المتصفة بالابوة والسؤال عن العدد أو الاخبار بالكثرة وقوله بجزء من معنى أيكم
 أي الذي هو ذات متصفة باليكم (قوله ويخرج أيضا) أي كما أخرج ماله جزء وجزءه دلالة على غير
 جزء معناه (قوله فان كل واحد منهما له جزء على جزء معناه) اعترض عليه بان معنى عبد الله
 وأمرئ القيس عليهما الذات المنشخصة في الخارج وهي مركبة من الحيوانية والناطقة مع الشخص
 فليس مطلق العبودية ولا مطلق الرجولية جزءا من معناه ما اللهم إلا أن يقال إنها كالجزء من حيث
 إنها ملازمة للمعنى فتأمل (قوله لكن دلالة غير مقصودة) أي للواضع لأنه لم يقصد الدلالة
 على المعنى الذي وضع ذلك له (قوله أما عبد الله الخ) غرضه الخ بهذين قوليه فان كل واحد
 منهما ماله جزء يدل على جزء معناه (قوله على مطلق العبودية) كان الأولى أن يقول على مطلق عبد
 وقوله وهو أي مطلق العبودية على مقتضى عبارته (قوله حادث) يقتضي أن القديم يقال له شخص
 وهو كذلك بمعنى أنه معين ولذلك يقولون أن اللفظ الشريف أعني لفظ الجلالة علم شخصي على
 التحقيق لكن لا يجوز أن يقال ذلك إلا في مقام التعليم (قوله فان كل شخص) أي حادث كما قيده
 قبل وهذا تعليل لقوله وهو جزء حاصل الخ (قوله هذا الجزء المادي) أي المنسوب للمادة وهي جوهر
 اللفظ كما هو (قوله وأما جزؤه الصوري) أي الذي هو الصورة وهي الهيئة كما هو أيضا (قوله
 إلى المكتوبة) أي إلى الألفاظ المكتوبة يعني المكتوبة ودوالها وهي النقوش وأعمالها يقال إلى الله لئلا
 يتوهم أن المراد إلى ذات الله (قوله أعني اسم الله الأعظم) جرى في ذلك على ما قاله المحققون من أن لفظ
 الجلالة هو الاسم الأعظم وعدم الإجابة عند الدماء به لفقد الشروط التي أعظمها أكل الحلال واختار
 النووي تبع الجماعة أن الاسم الأعظم هو الحى القيوم وقيل غير ذلك (قوله في بدل الخ) جواب أما
 (قوله وذلك) أي تقييد العبودية بهذه الإضافة جزئيا ثابت لكل حادث وقوله أيضا أي كما أن الجزء
 الأول ثابت لذلك فأيضاً مقدمة من تأخير (قوله فقد دل الخ) مفرع على قوله فيدل أيضا (قوله
 هذا) أي كونه يحتاج إلى إخراج نحو عبد الله من حيث جزئيه على مقتضى كلام المؤلف وسيأتي
 ما فيه (قوله ان قلنا بعدم اشتراط الخ) وعلى هذا القول يكون كل من الفعل الماضي والأمر بقطع
 النظر عن الفاعل مركبا لأنه يدل على الحدث بحدته وعلى الزمن بصورته فهما مركبان لوجود جزئين
 لكل منهما وان كان أحدهما ماديا وهو الدال على الحدث والآخر صوريا وهو الدال على الزمن الماضي
 أو الحال بخلافه على القول الآخر فإنه يكون مفردا لأنه ليس له أجزاء مادية وأما المضارع فهو مركب
 على كل من القولين لأن له جزئين ماديين أحدهما حرف المضارعة والثاني مادة الفعل كذا قيل ونظر
 فيه بان حرف المضارعة لا يدل وحده على معنى وإنما الدال المجموع منه ومن الفعل بقى الحرف والمتبادر
 أنه مفرد على كل من القولين نعم الحرف الذي ليس له معنى لا يوصف بتركيب ولا أفراد (قوله فانه انما
 يحتاج الخ) أفاد أنه لا بد من قولنا دلالة مقصودة على كل من القولين غاية الأمر أنه على القول الأول
 يحتاج إليه للهرز عن نحو عبد الله من حيث كل من جزئيه المادي والصوري وعلى القول الثاني انما
 يحتاج إليه للهرز عن ذلك من حيث الجزء المادي لصدق التعريف عليه قبل هذا القيد وأما من
 حيث الجزء الصوري فلا يحتاج للهرز عنه بذلك لعدم صدق التعريف عليه إذا ليس هذا الجزء مرادا
 هنا وبحت بعضهم أنه على هذا القول لا يحتاج لذلك القيد أصلا لان نحو عبد الله علم خارج عما خرج به
 زيد ونحوه إذا الجزء الصوري كعدمه فكانه لم يوجد اللفظ عبد وعليه فكان على المؤلف أن يقول
 وأما ان اشتراطناه فلا يحتاج للهرز عن ذلك أصلا تأمل (قوله فقط) تا كيد لما استغيد من الحصر
 (قوله وأما أمرئ القيس الخ) معطوف على قوله أما عبد الله الخ (قوله على مطلق الرجولية) كان
 الأولى أن يقول على مطلق رجل وقوله وهو أي مطلق الرجولية على ما يقتضيه كلامه (قوله المسمى
 ببادل الخ) أي المسمى بأمرئ القيس الدال على رجولية الخ ولم يقل هنا هذا الجزء المادي الخ لعله لعله
 بالمقايسة (قوله وقد يعترض الخ) قد التحقيق ومحصل هذا الاعتراض أن تعريف المركب غير مانع

ويخرج أيضا نحو عبد الله مركب
 من الأعلام تركيب مخرج وقولنا
 دلالة مقصودة يخرج نحو عبد
 الله وأمرئ القيس عليهما فان كل
 واحد منهما له جزء يدل على جزء
 معناه لكن دلالة غير مقصودة
 أما عبد الله فيدل عليه منه على
 مطلق العبودية وهو جزء حاصل
 لكل شخص حادث فان كل شخص
 فهو عبد الله هذا الجزء المادي
 لهذا اللفظ وأما جزؤه الصوري
 وهو الإضافة إلى المكتوبة أعني
 اسم الله الأعظم فيدل أيضا على
 تقييد العبودية بالإضافة إلى
 الله سبحانه وذلك أيضا جزئيا ثابت
 لكل حادث فقد دل أيضا هذا
 الجزء من لفظ عبد الله على جزء
 معناه هذا ان قلنا بعدم اشتراط
 كون الأجزاء في المركب مادية
 وأما ان اشتراطناه فانه انما يحتاج
 إلى التحرز من الجزء الأول المادي
 فقط وأما أمرئ القيس فجزؤه
 وهو أمر. يدل على مطلق
 الرجولية وهي جزء حاصل للرجل
 المسمى ببادل على رجولية له
 مقيد بالإضافة إلى القيس وقد
 يعترض بمثل هذه الأعلام
 الإضافية

والاعلام الغيبية والكنى على طرد حد المر ك ب حيث يقصد واضعها مع العلمية دلالة اجزائها على معنى تركيبى وجسد فى مسماها كان
يسمى انه عبد الله لكونه عبد المولى تبارك (٤٢) وتعالى ويسمى رجلا بآبى محمد لان له ولدا اسمه محمد ويسمى به نور الدين أو شمس الدين
أو جهة الاسلام لكونه من أئمة

المسلمين المهندى بهم فلوزيد فى
حد المر ك ب بعد قولهم دلالة
مقصودة الوصف بخالصة
فيقولون ما دل جزؤه على جزء
معناه دلالة مقصودة خالصة
أى لم تشبه العلمية لصح طرد حد
المر ك ب وعكس حد المفرد فتأمل
ذلك والله الموفق واذا عرفت حد
المر ك ب وما أخرج كل جزء من
أجزائه عرفت منه حد المفرد
يما دخل فيه من الاقسام ومجموع
ما دخل فيه أربعة أقسام اللفظ
الذى لا جزؤه أصلا كماء البحر
ولامه وماله جزؤه ولا دلالة له أصلا
كزيد وماله جزؤه دلالة على غير
معنى ذلك اللفظ كابكم وإنسان
وبعلبك وماله جزؤه دلالة فى
ذلك المعنى بغير قصد كحيوان
طبق مجموعه علم على شخص وعلى
ما ظهر لنا من الزيادة فى حد
المر ك ب يدخل فى المفرد قسم
خامس وهو ما دل جزؤه على جزء
معناه دلالة مقصودة لكن
ليست خالصة بل مضافة الى
العلمية كعبد الله علمًا ووجه
الاسلام علمًا على أبى حامد
الغزالي رضى الله تعالى عنه
فالاقسام كلها على الزيادة التى
زدها فى حد المر ك ب ستة واحد
منها ك ب وخمسة مفردة وبدون
تلك الزيادة خمسة واحد مر ك ب
وأربعة مفردة وأورد على
طرد حد المفرد الماهل بناء
على أنه يسمى لفظ فانه يصدق

قطرده فاسد وتعريف المفرد غير جامع فعكسه فاسد وذلك أن مجموع عبد الله ونور الدين وأبى محمد قد يقصد
واضعها مع العلمية دلالة اجزائها على المعنى التركيبى الموجود فى الموضوع له كأن يلاحظ فى عبد الله
دلالة جزئية على كونه عبد الله تعالى وفى نور الدين دلالة جزئية على كونه من نور الدين أى اهله وفى أبى
محمد دلالة جزئية على كونه له ولا يسمى محمداً فيصدق على ذلك تعريف المر ك ب دون تعريف المفرد مع
أن الواقع انه مفرد كذا يؤخذ من كلام المؤلف لكن منعه المولى فى الشرح الصغير على السلم والتميز انه
مر ك ب وعليه فلا اعتراض واختار بعض المحققين انه مر ك ب باعتبار المعنى التركيبى ومفرد
باعتبار المعنى العلمى (قوله والاعلام الغيبية والكنى) من عطف الخاص على العام لشمول الاعلام
الاضافية لذلك (قوله على طرد الخ) متعلق بقوله يعترض وكذا قوله حيث يقصد واضعها الخ وفى كلامه
اكتفاء لان الاصل على طرد حد المر ك ب وعلى عكس حد المفرد أخذ من آخر العبارة (قوله وجسد فى
مسماها) اشار بذلك الى أن الواضع لا يقصد ذلك الا ان كان موجودا فى مسماها (قوله لكونه عبداً
الخ) أى ويقصد الدلالة على ذلك وكذا ما بعد (قوله ويسمى رجلا الخ) انما قال رجلا لانه يكون نصا
فى وجود المعنى التركيبى كما هو الفرض (قوله لكونه من أئمة المسلمين) راجع لكل من الثلاثة قبله
(قوله فلوزيد الخ) قد يقال على تسليم انه مفرد يستغنى عن هذه الزيادة بقوله دلالة مقصودة لان
المتبادران هما مقصودة بالذات لا بالتبع كما فى تلك الاعلام ثم رأيت اليومى صرح بذلك (قوله الوصف)
نائب الفاعل (قوله فيقولون الخ) بيان لجهة التعريف مع الزيادة (قوله لصح طرد الخ) جواب لو
(قوله فتأمل) يؤتى بذلك اذا كان فى المقام دقة وقد يؤتى بلفظ فليتأمل وهو مساو لذل وقول بعضهم
يؤتى بذلك اذا كان يمكن الخدش فى الكلام وبه اذا كان فيه دقة لا يظهر فى مثل ما هنا (قوله
والله الموفق) فيه اشارة الى أن عدم زيادتهم لذلك لعدم توفيق الله تعالى لهم اليها (قوله واذا عرفت
حد المر ك ب الخ) كان الاول ان يقول واذا عرفت ما خرج بكل من اجزاء حد المر ك ب عرفت ما دخل فى
حد المفرد من الاقسام لان ما ذكره لا يحسن الاول لم يذكر حد المفرد فيما مر (قوله من الاقسام) بيان
لما (قوله كابكم وإنسان) تقدم ما فيه (قوله وعلى ما ظهر الخ) جار ومجرور متعلق بما بعده (قوله
فالاقسام الخ) مفرع على مجموع ما تقدم (قوله ستة) لو اعتبر انقسام المر ك ب الى ما يحسن السكون
عليه كقولك زيد قائم والى ما لا يحسن السكون عليه كقولك راى الحجارة لسكانت الاقسام سبعة
(قوله وأورد على طرد حد المفرد الخ) لما كان من البين أن هذا لا يرد على حد المر ك ب قيد بالمفرد
وحاصل هذا الايراد أن تعريف المفرد يصدق بالمهمل بناء على الصحيح من أنه يسمى لفظا مع انه لا
يسمى مفردا فهو غير مانع (قوله بناء على انه الخ) أى وأما على انه لا يسمى لفظا فلا يرد لانه خارج عن
الجنس (قوله فانه يصدق عليه الخ) أى وان كان قد يتبادران ذلك خاص بماله معنى ونظير ذلك ان
يقال ليس لزيد مثلاً ولا صالح مع انه ليس له ولدا أصلاً فاللهمل لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة
مقصودة مع انه ليس له معنى أصلاً (قوله وقد يجاب عنه) أى عن هذا الايراد وقد للتحقيق (قوله
فيقدر الدال الخ) ظاهراً اتنا لا توقع ما عليه بل نقدره ونلاحظه زائداً على معناها والظاهر خلافه
(قوله فى تعريف كل الخ) لكن تقديره فى تعريف المر ك ب غير محتاج اليه لان الحاجة انما دعت
الى تقديره فى تعريف المفرد (قوله وانما قدمنا الخ) غرضه بذلك بيان وجه تقديم تعريف المر ك ب
على تعريف المفرد مع أن المناسب العكس (قوله بالايجاب) أى بالموجب الذى هو قوله ما دل جزؤه
الخ (قوله بسلبه) أى سلب ذلك الايجاب (قوله ولا يعقل الخ) هو روح العلة ووجه ذلك أن السلب

عليه انه لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة مع انه لا يسمى مفردا وقد يجاب عنه بأن الالف واللام فى اللفظ المقسم الى حكم
مر ك ب ومفرد للهد والمعهود اللفظ الدال بالوضع فيصدق الدال فى تعريف كل من القسمين وانما قدمنا تعريف المر ك ب على تعريف
المفرد لكون تعريف المر ك ب بالايجاب وتعريف المفرد بسلبه ولا يعقل سلب امر الا بعد تعقل ذلك الامر المستلزم

حكم والحكم على الشيء فرع عن تصوره واعتراض بان تعقل سلب الامر انما يتوقف على تعقل ذلك الامر ولو بوجه لا على ادراك حقيقته وحينئذ فلا يتج التعليل المعطل وهو تقديم تعريف المركب على تعريف المفرد واجيب بانه انما يكفي تعقل المساوب بوجه اذا كان المقصود سلب ذلك الامر بجملة له وأما اذا كان المقصود سلبه لا بجملة له بل باجزاء حقيقته مفصلة كما هنا فلا يكفي ذلك بل لابد من ادراك حقيقته وحينئذ فلا بد من تقديم تعريف المركب حتى يتعقل سلب اجزائه مفصلة (قوله فان قيل المفرد الخ) وارد على ما قبله المقتضى ان فهم المفرد متوقف على فهم المركب ومحصلة انه يلزم على ذلك الدوراد من المعلوم ان المفرد جزء المركب وفهم الجزء سابق على فهم الكل ففهم المركب متوقف على فهم المفرد مع ان فهم المفرد متوقف على فهم المركب كما يقتضيه كلامكم فقد انطبق على ذلك حد الدور وهو توقف شيء على شيء توقف عليه (قوله فلوانعكس الامر) أي بأن كان فهم المفرد متوقفا على فهم المركب (قوله كما ذكرتم) أي حيث قالوا لا يعقل سلب امر الا بعد تعقل ذلك الامر (قوله لم الدور) أي لانه آتال الامر الى ان فهم المفرد متوقف على فهم المركب وفهم المركب متوقف على فهم المفرد فقد توقف كل منهما على الآخر (قوله فالجواب ان المفرد الخ) محصلة ان الجهة مختلفة لان فهم المركب انما يتوقف على فهم المفرد من حيث كونه في ذاته جزءا منه لا من حيث كونه مفردا وفهم المفرد انما يتوقف على فهم المركب من حيث كونه مفردا لا من تلك الجهة وحينئذ فلا يضر الدور (قوله عن وصف الافراد) الاضافة للبيان (قوله فالامر بالعكس) أي فيلزم ان يسبق على تعقل المفرد تعقل المركب كما أشار لذلك بقوله انما يتعقل الخ (قوله واعلم ان من أهل المنطق الخ) قال المؤلف في شرح ايساغوجي انه لا ينبغي على هذا الخلاف شيء لانه خلاف في الاصطلاح (قوله من يسمى اللفظ الخ) ومعلوم ان غير هذين القسمين هو المفرد ولذلك فرع على ما ذكره قوله فتكون الاقسام الخ (قوله والذي عنده اكثر المتأخرين الخ) وهذا هو الذي جرى عليه المؤلف (قوله الفاظ مترادفة) أي في اصطلاح أهل المنطق كما هو الفرض فلا يرد ان القول في اصطلاح النحاة اسم لكل ما تلفظ به (قوله وقد نص على ذلك) أي على ان القسمة ثنائية (قوله ابن سينا) بكسر السين المهملة وبياء مشددة تحتية فتكون ألف مقصورة وهو الامام الماهر المعروف بالشيخ عند الاطلاق (قوله وهو الخ) الضمير يرجع لا قرب مذكور وهو المفرد كما ذكره الشارح وهذا يقتضي ان المركب لا ينقسم الى ذلك لانه لا يدخله اشتراك وهو مذهب الاكثرين وذهب بعضهم الى ان هذا التقسيم يجري فيه أيضا ومثال المشترك فحوي بطهت البكرة فان له معنيين الاول ضربتها بالعصى بناء على ان المراد بالبكرة بكرة الابل الثاني جعلها عريضة بناء على ان المراد بها بكرة البئر وقد مثل له بعض شراح الجمل بنحو اراقدمي لانه محتمل لان يكون المتكلم اخبار بانه رأى قدسه ولان يكون اخبار بان بعض الناس اوراق دمه ورده ابن عمر زوق مع الله بان المشترك مادة واحدة تعدد معانيها والمذكور باعتبار المعنى الاول مادة مخصوصة وباعتبار المعنى الثاني مادة أخرى قال ولو مثل بنحو عسس الليل لان له معنيين الاول أقبل والثاني ادبر لكان أولى ثم قال وفيه بعد ذلك نظر أي لان الاشتراك انما هو في الفعل وحده فلم يكن في المركب بل في المفرد وانت خبير بانه ان قلنا باشتراط كون اجزاء المركب مادية اتجه المنظر وان قلنا بعدم اشتراطه فلا وجه له (قوله مشترك) أي فيه فدخله الحذف والايصال والمراد بالمشترك هنا خصوص المشترك اللفظي وضابطه كما ذكره المؤلف أن يتحد اللفظ ويتعدد المعنى والوضع وأما المشترك المعنوي فضابطه أن يتعدد اللفظ والمعنى والوضع وتعدد الافراد وهذا هو المراد بالمفرد وانما نسب الاول للفظ والثاني للمعنى لان الاول قد اشتركت معانيه في لفظه فلم يكن الاشتراك فيه في المعنى حتى ينسب اليه بخلاف الثاني فانه قد اشتركت افراده في معناه فالاشتراك فيه في المعنى فنسب اليه ولم ينسب للفظ مع ان الاشتراك واقع فيه أيضا لان المعنى هو المنظور اليه والمعول عليه (قوله ومنفرد) سمي بذلك لان افراد معناه واتحاده (قوله كانسان ورجل) كرا المثال هنادون ما قبله اعتناء بهذا دون ذلك لانه ليس مقصودا وانما المقصود ههنا (قوله

فان قيل المفرد جزء المركب وفهم الجزء سابق على فهم المركب منه فلوانعكس الامر كما ذكرتم لزم الدور فالجواب ان المفرد جزء المركب من حيث ذاته لا من حيث كونه مفردا فيلزم ان يسبق على تعقل المركب تعقل ذات كل جزء من اجزائه عارية عن وصف الافراد وأما تعقله من حيث اتصافه بالافراد فالامر بالعكس وانما يتعقل هذا المعنى فيه بعد تعقل معنى المركب واعلم ان من أهل المنطق من يسمى اللفظ الذي يدل جزؤه على معنى ليس جزؤه معناه بالمركب كعالمين ويسمى اللفظ الذي يدل جزؤه على جزء معناه فحوزيد قائم بالمؤلف والقول فتكون الاقسام عنده ثلاثة مفرد ومركب ومؤلف والذي عنده اكثر المتأخرين ان القسمة ثنائية وان المركب والمؤلف والقول الفاظ مترادفة وقد نص على ذلك ابن سينا والله تعالى التوفيق

وهو مشترك ان تعدد معناه
كعين ومنفرد ان اتحد كانسان
ورجل

يعني أن اللفظ المفرد الذي
هرفته حده فمما سبق ينقسم إلى
مشتراك وهو اللفظ الذي تعدد
مسماه أي له معان اثنان فأكثر
سهي به كل واحد منها إلى منفرد
وهو اللفظ الذي اتحد مسماه
أي لم يوضع إلا معنى واحد مثال
الاول العين فانها وضعت لمعان
متعددة كالعين الباصرة والعين
الجارية وعين الذهب وعين
الفضة ومثال الثاني لفظ انسان
ولفظ رجل فان الانسان وضع
لمعنى واحد وهو معنى الحيوان
الناطق والرجل وضع لمعنى الذكر
من جنس العقلاء فان قيل قد
تعدد ما يطلق عليه انسان
ورجل فانهما يطلقان على زيد
وعمر وخال وغيرهم كما تعدد
ما يطلق عليه عين من الجارية
والباصرة وغيرهما وقد حكموا
بان عين اللفظ مشترك والانسان
والرجل لفظان مفردان فما
الفرق فالجواب أن لفظ انسان
ولفظ رجل لم يتعدد مسماهما
وانما تعدد افراد مسماهما ولم
يتعدد مسماهما اذ هو واحد
ولم يوضع لزيد بخصوصه ثم لعمر
بخصوصه ثم لخال بخصوصه
وانما وضع للمعنى واحد الآن
ذلك المعنى لما كان كلياً يوجد
في افراد كثيرة اطلاقاً على تلك
الافراد من حيث وجد في كل
واحد منها المعنى الذي وضعه
وسمي به ما لا من حيث أن تلك
الافراد وضعوا لخصوص كل واحد
منها ولفظ العين انما يطلق على
الجارية والباصرة وغيرهما
لوضعه لكل واحد من تلك الاشياء
بخصوصه ولم يوضع لمعنى واحد

يعني أن اللفظ المفرد) أشار بذلك إلى أن الضمير ليس فائد إلى اللفظ المقسم إلى مركب ومفرد بل إلى
المفرد (قوله وهو اللفظ الذي تعدد داخل) أي اللفظ المفرد ليخرج المركب بناء على ظاهر كلامه من
أنه لا يدخله هذا التقسيم لا يقال هذه عناية في الحدود هي فيه ممنوعة لا نأقول لا نجعل ذلك بالعناية بل
نجعل اللفظ المفرد المعهود اللفظ المفرد المذكور قبل وهكذا يقال في تعريف المنفرد ولا يخفى أن اللفظ
جنس والذي تعدد مسماه فضل خرج به المنفرد (قوله أي له معان) أي حقيقة أخذها يأتي وقد أشار
إليه الشارح بقوله سهي به كل واحد منها (قوله اثنان فأكثر) أشار به إلى أن المراد بالجمع ما فوق
الواحد فيشمل الاثنين والاكتر (قوله وهو اللفظ الذي اتحد مسماه) لا يخفى أن اللفظ جنس والذي
اتحد مسماه فضل خرج به المشترك (قوله أي لم يوضع إلا معنى واحد) هذا بيان لسبب اتحاد المسمى
لأنفس الاتحاد (قوله مثال الاول الخ) الفاء فصحة وقوله فانها الخ توجيه للتمثيل بها (قوله لمعان
متعددة) بلغها بعضهم لسبعين معنى صرح المؤلف منها بأربعة وأشار إلى الباقي بالكاف فن ذلك
الانسان والجاسوس والسيد وخيار الشيء والشمس وطائر والعيب ومطر أيام لا يقطع والجماعة وأهل
الدار وذات الشيء والاصابة بالعين أو في العين والربى والسحاب من جهة القبلة (قوله كالعين الباصرة الخ)
كان الاولى كالباصرة والجارية الخ فان الانسان الخ توجيه للتمثيل (قوله معنى الحيوان الناطق)
الاضافة للبيان وكذا ما بعد (قوله لمعنى الذكر من العقلاء) أي ولو صيغ بناء على اطلاقه على ما قابل
الانثى وبشرط ان يكون بالغابناء على الاطلاق المشهور والمراد لمعنى الذكر من جنس العقلاء فدخل
المجنون وشمل ذلك الذكر من الجن فقطضاء انه يقال له رجل وليس كذلك وأما قوله تعالى وانه كان رجال
من الانس يعوذون برجال من الجن فاطلاق الرجال فيه على الذكر من الجن لكثرة وجوبه عن هذا
بأن ال في الذكر المعهود الذكر الذي يؤنس به وهو خاص بالانس دون الجن (قوله فان قيل قد تعدد
الخ) محصله أن كلام من لفظ انسان ولفظ رجل كالعين في التعدد لما يطلق عليه في الفرق بينهما حيث
جعلوا لفظ عين مشتركاً وكلام من ذلك منفرداً (قوله فانهما يطلقان الخ) تعليل لقوله قد تعدد داخل
(قوله فالجواب أن لفظ انسان الخ) حاصله أن الفرق بينهما أن كلام من لفظ انسان ولفظ رجل لم يصدق
عليه حد المشترك لعدم تعدد مسماه اذ هو واحد وهو الحيوان الناطق والذكر من العقلاء على ما مر
وانما تعددت افراده كزيد وعمر وبكر وانما أطلق على تلك الافراد لكون المعنى الكلّي الموضوع له
وجد فيها بخلاف لفظ العين فانه يصدق عليه حد المشترك لتعدد مسماه اذ لم يوضع لمعنى واحد مشترك
بين جميع الافراد بل وضع لكل واحد من معانيه بخصوصه (قوله لم يتعدد مسماهما) أي وقد اعتبر
في حد المشترك تعدده (قوله ولم يتعدد مسماهما) أعاده مع ذكره قبل لاجل التعليل (قوله ولم
يوضع الخ) كالتعليل لقوله اذ هو واحد (قوله بخصوصه) أي حال كونه ملتبساً بما يخصه من
المتخصصات (قوله يوجد في افراد كثيرة) مبني على أن الكلّي له تحقيق في افراد وهو خلاف التحقيق
من انه لا وجود له إلا في الذهن فكان الاولى أن يقول الا ان ذلك المعنى لما كانت له افراد كثيرة أطلقا
عليها ليكون جارياً على التحقيق (قوله وسمي بهما) توضيح لما قبله (قوله لا من حيث أن تلك الافراد
وضعوا لخصوص كل واحد منها) الضمير في وضع ارجع للفظ انسان ولفظ رجل والضمير في منها ارجع
للافراد ولا يخفى ما في هذه العبارة من الحزاة فلو قال لا من حيث انما اوضع لخصوص كل واحد منها
لكان أسهل (قوله ولفظ العين الخ) من تمة الجواب لاستأنف كما لا يخفى (قوله كما في لفظ انسان)
ورجل راجع للمعنى لا للنفي (قوله فان قلت لفظ أسد قد تعدد داخل) هذا السؤال ناشئ من الجواب
قبله فيما يظن وحاصله أن مقتضى هذا الكلام ان المدار في حد المشترك على كون اللفظ لم يوضع لمعنى
واحد يكون قد رام مشتركاً بين افراد كثيرة بل وضع لكل من معانيه بوضع يخصه وفي حد المنفرد على كونه
قد وضع لمعنى واحد وهو قد رام مشتركاً بين افراد السكينة وكل من هذين منقوض الاول طرداً والثاني
عكساً لان لفظ الاسد قد تعدد وضعه وليس موضوعاً للمعنى واحد فقط ومع ذلك ليس مشتركاً بل منفرداً

وهذا انما يرد على القول بوضع المجاز وأما على القول بأنه ليس بموضوع فلا يرد كما هو ظاهر وكذلك ان
نظر لكون الكلام في المسمى لا في الموضوع لكن لما كان قد يتوهم انهما هما أو رد ذلك السؤال نظرا
لذلك الوهم (قوله فانه موضوع الخ) لكن وضعه للثاني وضعه انما هو بيان لنا بوضع المجاز وهو التحقيق
(قوله وليس موضوعا للقدرا المشترك) أي بل هو موضوع لكل منهما على حدته لكن الثاني بالانواع
كما علمت (قوله ومع ذلك) أي ومع كونه قد تعدد وضعه الخ وقوله لا يسمونه مشتركا أي بل يسمونه
منفردا (قوله فعلى هذا) أي على أنه لفظ الاسد قد تعدد وضعه الخ (قوله فالجواب أن المسمى الخ)
محصله أن لفظ اسد وان تعدد وضعه لكن لم يتعدد مسماء اذ هو واحد وهو الحيوان المقترس مع ان
المدار في حد المشترك على تعدده لا على تعدد الوضع وفي حد المنفرد على كونه واحدا وان تعدد الوضع
وبذلك تعلم أن محل الجواب قوله فاذا الذي تعدد الخ وما ذكره قبل بوطئة له (قوله مغاير للمعنى) ليس المراد
أنه مغاير له من كل وجه أخذاهما بعد (قوله لا يحتاج الخ) لازم لما قبله والمراد الى قرينة مانعة
من المعنى الحقيقي فيصدق النفي بما اذا احتسب لقرينة معينة لاحد معاني المشترك (قوله ما يعنيه
المتكلم باللفظ) أي ما يفصده به (قوله كان مسمى له الخ) فكل مسمى معنى ولا عكس وقوله وبينه
وبين مسماء الخ تعميم في المعنى أيضا لكن بالنسبة لغیر المسمى لانه لا يتأتى فيه كما هو واضح (قوله أولا
علاقة) أي ملحوظة (قوله وهو الغلط) كما في قولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب فالكتاب معنى
للفرس ولا علاقة بينه وبين مسماء فان قيل كيف يجعل المؤلف الغلط من المعنى مع أنه غير مقصود
والمعنى خاص بالمقصود لانه ما يعنيه المتكلم باللفظ أجب بأن غير المقصود انما هو اللفظ وأما المعنى
وهو الكتاب فهو مقصود البتة ولا شأن له هو المراد (قوله فاذا) بالتنوين أي فاذا كان المسمى
عندهم مغاير للمعنى الخ (قوله لعلاقة) متعلق بقوله يستعمل ويصح ان يكون متعلقا بقوله يصح
(قوله والمفرد الخ) ظاهره أن المركب لا ينقسم الى هذا التقسيم وليس كذلك بل ينقسم اليه فمثال
الكلى قولك الحيوان الناطق ومثال الجزئي قولك رأس زيد ولهذا قال بعضهم تخصيص المفرد بالذكري ليس
للاحتراز بل لان الكلام هنا بوطئة للكلمات الخمس وهي مفردات وظاهره أيضا دخول الفعل والحرف
لانهم ما مفردان على ما مر والذي صرح به السيد في حاشية القطب اختصاص الكلية والجزئية بالاسم
دون الفعل والحرف لاستقلاله بالمفهومية دونهما وعن المؤلف أن الفعل كأي أبادون الحرف لوقوع
الفعل محولا ولا يحمل الا الكلى اه (قوله اما كلى) نسبة للكل الذي هو جزئية قوله واما جزئي
نسبة للجزء الذي هو كليه وذلك لان زيدا مثلا مركب من انسانية وتشخص فهو كل للانسان لتركبه
منه ومن غيره والانسان جزء له لذلك ومن هذا قالوا كل كلى فهو جزء لجزئية وكل جزئي فهو كل لأكليته
وظاهر كلام المؤلف أن الكلية والجزئية وصفان للفظ وليس كذلك بل هما وصفان للمعنى نعم يوصف
بهما اللفظ مجازا من وصف الدال بما للدلول كما أن التركيب والافراد وصفان للفظ لا للمعنى لكن يوصف
بهما المعنى مجازا من وصف المدلول بما للدلال فاللفظ من حيث هو لا يصح وصفه بالكلية والجزئية له
وصفه باراء كل معنى وانما يصح وصفه بما باعتبار المعنى كما نبه عليه الشرح بقوله الخ يعني أن المفرد
ينقسم باعتبار تشخص مسماه وعدم تشخصه وقد راين يعقوب في مثل هذه العبارة مضافا محاولة الجزريان
على كون التقسيم للمعنى فقال ومعنى المفرد اما كلى الخ والمراد من المعنى لما صدق لانه هو الذي يكون
اما كليا واما جزئيا لا المفهوم الذي هو قولهم ما لا يدل جزؤه الخ اذ هو كلى أي كما قاله الغنيمي في حاشيته
على شرح ايساغوجي وانما قدم المناطقة الكلام على الكلى مع أنه ذو السلب عن الكلام على
الجزئي مع أنه ذو الايجاب والقاعدة تقديم الثاني على الاول لشدة عنايتهم به اذ هو المقصود في علم
المنطق لانه مادة الحدود والبراهين بخلاف الجزئي فانه لا يحسب به ولا يبرهن به واما ما قاله ابن مرزوق في
شرح الجمل من أن الكلى هو ذو الايجاب والجزئي هو ذو السلب لان الكلى هو الذي لا يمنع الخ والمنع
يتضمن النفي لانه يستلزم أنه لا يمكن صدقه على كثيرين ونفي النفي اثبات فكانه قيل ما يمكن مع تصوره

فانه موضوع للحيوان المقترس
وللرجل الشجاع وليس موضوعا
للقدرا المشترك بينهما ومع ذلك لا
يسمونه مشتركا فعلى هذا يفسد
طرد حكم لا مشترك وعكس حكم
للمفرد فالجواب أن المسمى
عندهم مغاير للمعنى فان مسمى
اللفظ ما وضع له اللفظ وضعه حقيقة
لا يحتاج الى قرينة ومعنى اللفظ
ما يعنيه المتكلم باللفظ كان
مسمى له وهو المعنى الحقيقي أو
غير مسمى له وبينه وبين مسماه
علاقة وهو المعنى المجازي أولا
علاقة وهو الغلط فاذا الذي تعدد
في الاسد المعنى لا المسمى اذ مسماه
واحد وهو الحيوان المقترس
والرجل الشجاع ليس مسمى له
وانما هو معنى يصح أن يستعمل
فيه لفظ الاسد لعلاقة بينه وبين
مسماه وبالله تعالى التوفيق

ص والمفرد اما كلى

صدق الخ والجزئي هو الذي يمنع الخ ومعناه لا يمكن فكانه قيل لا يمكن مع تصوره صدقه الخ فلا يخفى ما فيه
 من التعسف الذي لا حاجة اليه (قوله ان لم يمنع نفس تصوره الخ) أقحم لفظ نفس للاشعار بأن منع
 التصور من الصدق على كثيرين باعتبار الدليل لا اعتبار به وانما الاعتبار بمنعه من ذلك باعتبار ما فيه
 نفسه كما يؤخذ مما يأتي (قوله من صدقه على كثيرين) أي صحة صدقه أي حمله عليها حمل موافقة كما
 سيأتي اذا الصدق في المفردات بمعنى جل المواطنة (قوله وهو متواطى) أي متوافق سمي بذلك لتوافقه
 في افراده وعدم اختلافه فيها بقوة أو ضعف فاسم الفاعل على ظاهره كما يقتضيه قوله ان استوى الخ
 وكلامه الاتي في الشرح ويصح ان يكون بمعنى اسم المفعول أي متواطى فيه لاستواء افراده فيه ويبحث
 في الاحتمال الاول بأن التواطى لا يكون الا بين متعدد ومعلوم أن الكل أي واحد فكيف تصح نسبة
 التواطى اليه وأجيب بأن المراد بالتواطى على هذا الاحتمال كونه على حالة واحدة في الافراد من غير
 اختلاف وتفاوت فيها (قوله ان استوى في افراده) أي بأن لم يختلف فيها بالقوة والضعف أو نحوهما
 كالأولية وعدمها كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى والعبارة على ظاهرها على الاحتمال الاول وهو المتبادر
 من كلامه وأما على الاحتمال الثاني ففيها قلب والاصل ان استوت فيه افراده تامل (قوله كالمثالين)
 أي المذكورين (قوله ومشكك) أي غير متوافق في افراده سمي بذلك لتشكيكه على التامل فيه أهو
 مشترك أو متواطى لانه ان نظرا لاختلافه ظنه مشترك وان نظرا لامتلاكه ظنه متواطيا كذا يؤخذ من شرح
 القطب هذا وقال ابن يعقوب الحق انه لا حقيقة للمشكك لان ما به التفاوت ان كان معتبرا في المسمى ازم
 انه مشترك لتعدد المسمى حيث أنه وان كان غير معتبر فيه بل كان المعتبر هو أصل ذلك ازم انه متواطى
 لتوافقه في افراده حيث أنه اذا زاد غير منظور اليه ومثله لابن التماساني وأجاب عنه القرافي كما نقل شيخ
 الاسلام في حاشيته على جمع الجوامع بما لم يخصه انا فنحن ارا الشق الثاني ونعني كونه متواطيا لاختصاص
 المتواطى بما اذا كان به التفاوت من غير جنس المسمى بخلاف ما اذا كان من جنسه فانه ليس بمتواطى
 بل متشكك وبذلك اندفع أيضا البحث بأن المتواطى قد يكون في بعض الافرادا كمال منه في البعض
 الآخر كالانسان اذ بعض افراده كنبينا صلى الله عليه وسلم اكمل في الخواص الانسانية كالادراك
 من غيره ووجه اندفاعه أن تلك الخواص ليست من جنس المسمى والحاصل أن كلاما من المتواطى
 والمشكك موضوع للقدر المشترك بين الافراد الا أن ما به التفاوت ان كان من غير جنس المسمى كالعلم
 والجهل فهو المتواطى وان كان من جنسه فهو المشكك تأمل (قوله ان اختلاف فيها) أي بقوة أو ضعف
 أو نحوهما (قوله واما جزئي) مقابل لقوله اما كلى وقوله ان منع أي تصوره من صدقه على كثيرين
 (قوله باعتبار شخص الخ) أي لا باعتبار غير ذلك كدلالته التركيبية والافرازية أو دلالة على المعنى
 أو جزئه أو لازمه والمراد بالمسمى هنا المعنى وان لم يكن حقيقة كما يشير اليه حيث فسر بالمطلوب وهو
 أعم من المسمى وكان الاولى أن يعبر به لاسم ذلك أن هذا التقسيم لا يجري في الجاز (قوله جزئي وكلى)
 الانسب بالمتن كلى وجزئي (قوله فهو اللفظ الخ) لا يخفى أن اللفظ جنس والمفرد فصل أول يخرج المركب
 على ما اقتضاه كلامه والذي لا يمنع تصوره الخ فصل ثان يخرج الجزئي (قوله جل مواطنة) ضابطه أن
 يصح جل المحكوم به على المحكوم عليه من غير توقف على اشتقاق منه أو اضافة ويعبرون عنه بحمل
 هو هو وقوله لا حل اشتقاق أي أو اضافة أخذ مما يأتي وضابطه أن لا يصح ذلك الا بالاشتقاق منه أو
 الاضافة مالم تقصد المبالغة ويعبرون عنه بحمل هو ذو هو (قوله على افراد كثيرة) متعلق بالمصدر في
 قوله من جل (قوله لعدم الشخص الخ) علة لقوله لا يمنع تصوره مسماه الخ (قوله ومثاله) أي الكل وقوله
 فدلل الخ مفرع على التمثيل (قوله حتى يمنع الخ) مفرع على المنق لا على النفي (قوله بل الاول الخ)
 اضرب انتقالي وقوله لمطلق حقيقة الحيوان الناطق أي للحقيقة المطلقة التي هي الحيوان الناطق
 فاضافة لمطلق لما بعده من اضافة الصفة للوصف واضافة حقيقة لما بعده للبيان ومعنى كونها مطلقة
 انها غير مقيدة بالشخص (قوله من حيث مجرد تعقلها) أي من حيث تعقلها المجرد عما يمنع من صدقها

ان لم يمنع تصوره من صدقه على
 كثيرين كالنسان وحيوان وهو
 متواطى ان استوى في افراده
 كالمثالين ومشكك ان اختلف
 فيها كالبياض والنور واما جزئي
 ان منع كزيد وعمر و ش

يعنى أن المفرد ينقسم باعتبار
 شخص مسماه وعدم تشخصه
 الى قسمين جزئي وكلى أما الكلى
 فهو اللفظ المفرد الذي لا يمنع
 تصوره مسماه من صدقه على افراد
 كثيرة أي لا يمنع تعقل مدلوله
 من حمله حمل مواطنة لا حمل
 اشتقاق على افراد كثيرة لعدم
 التشخص في ذلك المدلول ومثاله
 انسان وحيوان فان مدلول كل
 واحد منهما لا اختصاص له بذات
 معينة حتى يمنع صدقه على غيرها
 بل الاول وهو الانسان وضع
 لمطلق حقيقة الحيوان الناطق
 ولا شأن أن هذه الحقيقة من
 حيث مجرد تعقلها

لا يمنع أن توجد في أفراد كثيرة يصح أن يحمل لفظ الانسان عليهم اجل مواطنة أن يحمل عليهم انفسه من غير أن يحتاج الى اشتقاق منه ولا
إضافة فتقول زيد انسان وعمر وانسان وخالد انسان وهكذا في كل فرد وجد فيه مدلوله وافهم مثل هذا في الحيوان سواء بسواء واحترزنا
بحمل المواطنة من مثل العلم والبياض فان العلم لا يمنع تصور حقيقته من وجودها (٤٧) في أشخاص كثيرة كالك والشافعي

ونحوهما ومع ذلك لا يصح أن
يحمل العلم بنفسه على ذلك
الأفراد فلا يقال مالك بن أنس
علم ولا الشافعي علم بل اغايتوصلا
الى جملة على ذلك الأفراد
بالاشتقاق منه أو الاضافة فيقال
مالك عالم أو مالك ذو علم فإذا ليس
العلم كليا بالنسبة الى الأشخاص
المتصفين بالعلم لعدم صدقه
عليها أي حمله عليها اجل مواطنة
أي حمله عليها بنفسه من غير
اشتقاق ولا اضافة وانما هو
كلى بالنسبة الى علم الفقه
والنحو والبيان والكلام ونحوها
لانه يحمل على كل واحد
منها اجل مواطنة فيقال الفقه
علم والنحو علم والبيان علم
والكلام علم وافهم مثل هذا في
البياض فانه كلى بالنسبة الى
بياض الشمس والقمر والنجم
والثلج والعاج ونحوها حمله عليها
اجل مواطنة وليس كليا بالنسبة
الى الذوات التي وجد فيها البياض
لانه لا يحمل عليها الا حيل
اشتقاق أو اضافة ولهذا لما كان
الجل مشتركا بين جل المواطنة
والاشتقاق عدلوا في حد الكلى
عنه الى لفظ المصدق الذي هو
خاص بحمل المواطنة واذا عرفت
أن معنى الكلى هو الذي لا يمنع
مدلوله مجرد نفسه من صدق
على كثيرين ولم يشترطوا فيه
وجود الما يصدق عليه ولا

على أفراد كثيرة وقوله لا يمنع أن توجد الخ لو قال لا يمنع أن لها أفراد كثيرة يصح الخ بل يرى على التحقيق
السابق من أن الكلى لا وجود له الا في الذهن (قوله لفظ الانسان) من المعلوم انه ليس المحمول لفظ
الانسان بقطع النظر عن المدلول بل باعتبار ملاحظته (قوله أن يحمل عليهم الخ) من ذلك يعرف
ضابط حمل المواطنة وقوله من غير احتياج الخ توضيح لقوله بنفسه (قوله في كل فرد وجد فيه الخ) فيه
ما تقدم (قوله وافهم مثل هذا الخ) أي انه وضع لفظ حقيقة الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة
ولاشك أن هذه الحقيقة من حيث تعقلها المجرد عما ذكر لا يمنع أن توجد في أفراد كثيرة يصح أن يحمل
لفظ الحيوان عليهم اجل مواطنة فتقول زيد حيوان وعمر وحيوان وخالد حيوان وهكذا في كل فرد
وجد فيه مدلوله (قوله سواء بسواء) أي حال كون ما ذكر وما تفهمه مقسارين أي لا يزيد ولا ينقص
أحدهما عن الآخر (قوله واحترزنا بحمل المواطنة) أي في تفسير المصدق (قوله فان العلم لا يمنع
الخ) توجيه للاحتراز لكون روجه قوله ومع ذلك لا يصح أن يحمل الخ وقوله لا يمنع حقيقته أي لا يمنع
تصورها كما في بعض النسخ (قوله ومع ذلك) أي مع كون تصور حقيقته لا يمنع من وجودها الخ
وقوله لا يصح أن يحمل الخ أي ما لم تقصد المبالغة والاضح الخ (قوله بل اغايتوصلا الخ) اضرب
انتقالا عن قوله لا يصح أن يحمل الخ (قوله فإذا ليس الخ) أي فإذا كان لا يصح أن يحمل العلم بنفسه
الخ (قوله وانما هو كلى بالنسبة الخ) منه يعلم انه قد يكون الشيء كليا بالنسبة الى شيء وليس كليا
بالنسبة الى شيء آخر (قوله لانه يحمل الخ) على لكونه كليا بالنسبة الى علم الفقه والنحو الخ لا للحصر
لانه لا ينتج (قوله فانه كلى الخ) كان الانسب بما قبله أن يقدم قوله ليس كليا بالنسبة الى الذوات الخ
على هذا (قوله ولهذا لما كان الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول ولهذا عدلوا الخ أو يقول ولما كان
الجل مشتركا لجمعه بينهما فيه نظر (قوله عنه) أي عن الجل أي عن التعبير به (قوله واذا
عرفت أن معنى الكلى الخ) قصد بذلك بيان انقسامه الى أقسام ستة (قوله لا يمنع مدلوله الخ)
الاولى والانسب أن يقول لا يمنع مجرد تعقل مدلوله وان كان المعنى متقاربا (قوله ولم يشترطوا فيه
الخ) هذا هو المقصود من سياق العبارة فكأنه قال واذا عرفت انهم لا يشترطون في معنى الكلى
وجود الخ وقوله وجود الما يصدق عليه لم يأت بمقابله بان يقول ولا عدم ذلك كما قال بعد ولا كثرة
ولا قلة لعدم توهم اشتراطه وكذا يقال في قوله ولا امكانا (قوله ولا كثرة ولا قلة) كان غلبه أن يقول
ولا تنافيا ولا عدمه ليظهر قوله عرفت انه يصح الخ والمراد بالقلة هنا الفرد الواحد وبالكثر ما زاد
عليه وان كان كل منهما يصدق بخلاف ذلك فلو قال ولا كونه فردا واحدا ولا أكثر لكان أولى وذلك لان
ما يصح به في التقسيم أن المصادق الموجود اما مفرد واحد أو أكثر (قوله بحسب التقسيم العقلي)
أي لا بحسب التقسيم الخارجي كما أشار له بقوله وان كان بعض الاقسام الخ فاندفع قول بعضهم لا حاجة
لهذه الغاية (قوله وان كان بعض الاقسام لا يتصور فيه الوجود) وذلك كالجمع بين الضدين والمراد
لا يتصور في ماصدقه وكذا ما بعد وقوله أولا يتصور فيه التعدد وذلك كلاله وانما الخ الى آخر ما يأتي
ويبحث فيه بأن العقل قد يتصور المستحيل فكان الاولى أن يقول لا يمكن بدل لا يتصور وأجيب بأن
المراد بالتصور هنا التصديق بمعنى الاذعان على ان هذا لا يراد الا ان جعلنا الفعل مبنيا للفعل وأما
ان جعلناه مبنيا للفاعل فلا يراد لانه مع النقي بمعنى لا يمكن (قوله على مذهب أهل الحق) راجع
للقائل أي لا على مذهب أهل الضلال القائلين بخلاف ذلك (قوله الا أن المانع الخ) كان الاظهر

ولا كثرة ولا قلة عرفت انه يصدق على أقسام ستة بحسب التقسيم العقلي وان كان بعض الاقسام
يتصور فيه التعدد على مذهب أهل الحق الا أن المانع من تصور وجوده أو تعدده ليس تعقل مدلول الكلى وانما هو
برهان آخر

ولا يمنع إطلاق الكلي الأعلى ما كان فيه مجرد تصور مدلوله وحده هو المانع من التعدد كما في زيد وعمر و ونحوهما ووجه انقسام الكلي إلى هذه الأقسام الستة أن الكلي إما أن لا يوجد من أفراد شئ أو يوجد منها واحد فقط أو يوجد منها كثير وكل واحد من هذه الأقسام الثلاثة فيه (٤٨)

أن يقول لأن المانع الخ فتأمل وقوله من تصور وجوده أي وجود ما صدقه وكذا قوله أو تعدده كما علمت (قوله ولا يمنع الخ) مرتبط بقوله إلا أن المانع الخ وتعبيره ظاهر وإن قال بعضهم كان عليه أن يأتي بقاء التفرع (قوله وحده) لاجابة اليه (قوله هو المانع من التعدد) كان مقتضى الظاهر أن يقول هو المانع من الوجود أو التعدد ليناسب ما قبله ولعل النكتة في اقتضائه على ذلك أن كون مجرد تصور مدلول الشئ وحده هو المانع من وجوده لا يتأتى (قوله أن الكلي الخ) فيه اظهار في مقام الاضمار ولعل النكتة أنه لو أضمر لتوهم أنه ضمير الحال والشأن وليس كذلك (قوله إما أن لا يوجد الخ) تقسيم الكلي إلى هذه الأقسام الثلاثة للتقدمين من المناطق فباء المتأخرون منهم وقسمه لكل واحد من هذه الثلاثة إلى قسمين كما أشار له بقوله وكل واحد من هذه الأقسام الخ (قوله كبر من زئبق) بكسر الزاي وسكون الهمزة وكسر الباء وفهها كما في القاموس ويبحث في التمثيل بذلك وبالجمع بين الضدين بأن موضوع الكلام المفرد وهما مركبان ويحجبان التمثيل به ما ينبغي على أنهما مفردان على القول باشتراط أن تكون أجزاء المركب مادية إذ ليس لكل منهما إلا جزء مادي وجزء صوري لأن الأول مجرد مفيد بكونه من زئبق والثاني جمع مفيد بكونه بين ضدين (قوله كالجـع بين الضدين) إنما كان ذلك غير ممكن لأنه لو أمكن لا يمكن اجتماع النقيضين مع أنه محال ضرورة وذلك لأن البياض مثلاً يستلزم لاسوداد وهو نقيض سواد فلو اجتمع البياض والسواد لزم اجتماع السواد لاسوداد كذا يؤخذ من كلام بعضهم وهو يقتضي أن استحالة الجمع بين الضدين غير ضرورية قال بعض المحققين وفيه نظر لا ينبغي (قوله إلى ما يمكن فيه التعدد) أي إلى ما يمكن التعدد في ماصدقه فالجار والمجرور متعلق بالتعدد والكلام على تقدير مضاف (قوله حتى تشعشع الآفاق) أي غملى شعاعاً والآفاق جمع أفق وهو ناحية السماء (قوله عقلاً ونقل) أي من جهة العقل والنقل أو حال كونه عقلياً ونقلياً (قوله وأنه جل وعلا هو المنفرد الخ) مستغنى عنه بما قبله (قوله لهذه المعاني) أي لما صدقها (قوله من جهة مجرد تعقلها) أي من جهة هي تعقلها المجرد عن اعتبار البرهان القائم عليها فإضافة مجرد لما بعده من إضافة الصفة للوصف وإضافة جهة لما بعده للبيان (قوله من برهان آخر) لاجابة إلى الوصف بآخر فلو قال من البرهان كان أولى (قوله وقد تعقلت الخ) كالاستدلال على التعليل قبله (قوله والتعدد) من عطف الملزوم على اللازم (قوله حين ضلوا) ظرف لقوله ولم يمنعهم ويحتمل أنه ظرف لا اعتقادهم الشركة (قوله وحده) لاجابة اليه (قوله إلى ما تنهايت أفراد) أي إلى ما وجدت له أفراد متناهية وقد اندرج في هذا القسم ثلاثة أقسام الأول ما لا يوجد له إلا تلك الأفراد المتناهية التي وجدت بالفعل كالسكوك وما يوجد له أفراد آخر غير متناهية بمعنى أنها تتجدد شيئاً فشيئاً أبداً كنعمه الله تعالى وما يوجد له أفراد آخر متناهية كالإنسان والحيوان ونحوهما كالأسد وهذا التحقيق تعلم رد مناقشة بعضهم في التمثيل بالإنسان والحيوان ونحوهما بأن المراد أن الكلي له أفراد كلها موجودة متناهية وهذا لم يوجد في ذلك إذ لو سلم أن المراد ذلك فقط لزم أن التقسيم غير حاصر لخروج القسمين الآخرين (قوله وإلى ما لم تنه) أي وإلى ما وجدت له أفراد لم تنه لكونها لا أول لها وهي قديمة بالنوع عندهم (قوله كالزمان والحركة) يقتضي أن الحركة غير الزمان وقد جرى في ذلك خلاف طويل مذكور في كتب التوحيد وجعل بعضهم العطف في ذلك للتفسير وقد جرت عادة

كبر من زئبق وإلى ما لا يمكن كالجمع بين الضدين والذي وجد من أفراد فرد واحد فقط ينقسم إلى ما يمكن فيه التعدد كالشمس فإنها كلى وضعت للجرم السماوي المضي بالنهار ولم يوجد من أفراد هذه الحقيقة إلا فرد واحد مع إمكان أن يكون ثلثه سبحانه من أفراد هذه الحقيقة مثل ما كثر من أفراد النجم حتى تشعشع الآفاق بكثرة ضوء الشمس تشعشعاً لا يستطيع معه التصرف مادة ويحترق معه كل شئ مادة فسبحان المولى الطيف الخبير الرؤف الرحمن الرحيم وإلى ما لا يمكن فيه التعدد أصلاً كالألوه والخالق والرازق والمحي والمميت ونحوها فإنها الفاظ كلية لا يمنع مجرد تعقل مدلولاتها من التعدد إلا أنه قام البرهان القطعي عقلاً ونقل على استحالة وجود مدلولاتها غير مولانا تبارك وتعالى وأنه جل وعلا بالمتفرد بعصايتها وحده وهذه الوحدة الواجبة عقلاً ونقل لهذه المعاني لا تقدر في إطلاق الكلي عليها لأن الوحدة لم تعرف من جهة مجرد تعقلها وإنما عرفت من برهان آخر وقد تعقلت جاهلية العرب والمبتدعة هذه المعاني ولم يمنعهم تعقلها من اعتقاد الشركة والتعدد فيها

المناطق

حين ضلوا عن برهان استحالة الشركة فيها والتعدد وبالجملة انما يقدر في إطلاق الكلي أن

يكون مجرد تعقل المدلول وحده مانعاً من التعدد كما في زيد وعمر و أما إذا كان المانع غيره فلا وأما الكلي الذي وجد من أفراد كثير فهو ينقسم إلى ما تنهايت أفراد كالإنسان والحيوان ونحوهما عند أهل الحق وإلى ما لم تنه كالزمان والحركة وغيرهما عند الفلاسفة القائمين بحدوث لا أول لها

وهذا القسم باطل باجماع أهل

الحق ومن اعتقده فهو كافرا لكن
المانع من صحته ليس مجرد تعقل
مدلول الزمان أو الحركة
ونحوهما بل المانع من صحته
البراهين القطعية التي دلت
على استحالة حوادث لا أول لها
فهذه أقسام الكلبي بحسب
التقسيم العقلي وإذا عرفت أن
معنى الكلبي هو الذي لا يمنع مجرد
تعقل مدلوله من صدقه على
كثيرين عرفت أن الجزئي
مقابله وهو الذي يمنع مجرد
تصور مدلوله من صدقه على
كثيرين كزيد وعمر ونحوهما
من الاعلام الموضوعات لمتشخص
لا يقبل التعدد ثم الكلبي ينقسم
أيضا إلى قسمين متواطي
ومشكك والمتواطي هو الكلبي
الذي استوى في إفراذه ولم
يتفاوت فيها بقوة ولا ضعف
كالإنسان والحيوان فإن
أفرادهما لا يزيد بعضها على
بعض في حقيقة إنسانية
ولا حيوانية وما يقع بين أفرادهما
من التفاوت في أمر خارج عن
حقيقتهم والمشكك هو الكلبي
الذي اختلف في إفراذه بالقوة
والضعف كالبياض والسواد
ونحوهما فإن بياض الشمس
أقوى من بياض السراج ونحوه
وسواد الغراب أقوى من سواد
الثوب ونحوه وأما الجزئي فينبغي
إلى قسمين ما وضع لمتشخص في
الخارج عن الذهن كزيد ونحوه
ويسمى علم شخص وما وضع
لحقيقة باعتبار تشخصها في
الذهن كاسامة ويسمى علم جنس
وقد مررنا في تقسيمنا الجزئي إلى
هذين على اختصاص الجزئي

المناطق بالتمثيل بذلك على مذهب الفلاسفة فأخذ من ذلك بعضهم أن هذا القسم لا تحقق له عند أهل
الحق ولذلك قال المؤلف هذا القسم الخ ومثل له الشيخ الملو في شرح السلم بصفته تعالى الوجودية قال
فقد دل الدليل على أن لها أفرادا موجودة ولا نهاية لها واستحالة وجودها لانها لا تثبت في حق
الحوادث ولم نجد هذا التمثيل لاحد اه وهو تمثيل صحيح وأما تمثيل شيخ الاسلام في شرح ايساغوجي
بنعمة الله تعالى ففيه نظر لان الكلام في ما وجد له بالفعل افراد لانها لا نهاية لها ونعمة الله ليست كذلك
اذ ما وجد منها بالفعل متناه قطعاً وقولهم نعمة الله لا تنهاى ليس بذلك المعنى بل بمعنى انه كلما وجد
منها افراد تجددت افراد الى ما لا نهاية له كما تقدم (قوله وهذا القسم باطل الخ) قد عرفت أن هذا
الكلام نشأ من اقتصار جميع المناطق على التمثيل بما مثل به المؤلف وقد ظهر أن القسم نفسه ليس
بباطل وانما الباطل الممثل به المبني على كلام الفلاسفة (قوله بل المانع من صحته البراهين القطعية)
قد تكفلت بتقريرها وبيانها كتب التوحيد (قوله فهذه أقسام الكلبي الخ) لو حذف ما ضربه (قوله
عرفت أن الجزئي مقابله) أي لانه لا ثالث غيرهما بل القسم ثنائية وإذا كان كذلك ففي علم أن احد
القسمين كذا وكذا علم أن الآخر مقابله (قوله وهو) أي ذلك المقابل (قوله مجرد تصور مدلوله) أي
تصور مدلوله المجرد عن ملاحظة دليل (قوله من الاعلام) احتراز بذلك عن الضمائر ونحوها فإنها كليات
على ما يأتي ودخل في الاعلام العلم بالغلبة فان قيل المانع من صدقه على كثيرين لم يجز من مجرد تصويره
بل من الاشتهار أجيب بأن الاشتهار منزل منزلة الوضع فالمنع من ذلك بعد الاشتهار لم يجز الا من مجرد
تصوره كما أن المنع منه في العلم بالوضع لم يجز الا من مجرد تصور (قوله لا يقبل التعدد) صفة لبيان
الواقع (قوله ينقسم أيضا) أي كما انقسم الى الاقسام الستة المذكورة (قوله ولم يتفاوت الخ) عطف
تفسير (قوله بقوة ولا ضعف) أي ولا ينفوهما كالاولوية وعدمهما والاقدمية كما يأتي بيانه (قوله فان
افرادهما الخ) الانسب بما قبله أن يقول فانهما مستويان في افرادهما ولم يتفاوتا فيهما بقوة ولا ضعف
لكنه استغنى عن ذلك باللازم (قوله في حقيقة انسانية ولا حيوانية) الاضافة للبيان (قوله وما يقع بين
افرادهما الخ) غرضه به دفع ما قد يقال كيف يصح التمثيل بهما للمتواطي مع انه يقع بين افرادهما
تفاوت بغلاظ ورقة وحسن وقع وعلم وجهل الى غير ذلك وحاصل الدفع أن هذا التفاوت ليس في المسمى
وانما هو في أمر خارج عنه ولا يضر الا لو كان في المسمى (قوله بالقوة والضعف) أي أو بالاولوية وعدمهما
أو بالاقدمية وعدمهما وقد مثل المؤلف للتحالف بالقوة والضعف ومثال الاختلاف بالاولوية وعدمهما
الوجود فانه في واجب الوجود أولى منه في الممكن ومثال المختلف بالاقدمية وعدمهما الوجود أيضا فانه
في واجب الوجود أقدم منه في الممكن لا يقال حقيقة الانسان في آدم أقدم منها في غيره فيلزم أن يكون
من المشكك لا نأقول هذه الاقدمية بالزمان وهي غير معتبرة في التشكيك كذا يؤخذ من القطب
مع زيادة من عبد الحكيم (قوله وأما الجزئي الخ) مقابل لقوله في صدر العبارة أما الكلبي فهو اللفظ
المفرد الخ ولو أخر ما تقدم من الكلام على معنى الجزئي الى هنا وقال وأما الجزئي فهو اللفظ المفرد الذي
يمنع الخ وينقسم الى قسمين الخ لكان أنسب بالمقابلة ويمكن أن يجعل مقابل لمحدوف والتقدير أما الكلبي
فقد عرفت أنه ينقسم الى ما تقدم فتأمل (قوله باعتبار تشخصها) خرج به اسم الجنس كاسد فانه
وضع للحقيقة من غير اعتبار ذلك بقرائن دلت على ذلك وقيل انه وضع للفرد المنتشر فيكون هو النكرة
وهل اعتبار التشخص في علم الجنس على سبيل أنه قيد أو جزء تردد في ذلك الشيخ سم في الآيات وقوله في
الذهن يقتضي ان استعمال علم الشخص في الفرد مجاز لانه وضع للحقيقة باعتبار تشخصها في الذهن وهذا
فرد متشخص في الخارج (قوله وأن الضمائر الخ) عطف لازم على ما روم وقد جرى المؤلف في ذلك
بالنسبة للضمائر والموصولات وأسماء الاشارات على ما قاله السعد من انها كليات وضعها جزئيات
استعمالا وهو خلاف التحقيق وهو أنها جزئيات وضعها استعمالا كما هو مقرر في محله (قوله ونحوها)
اعلم المشتقات فانها كليات وضعها جزئيات استعمالا (قوله في أصل وضعها) أي في أصل هو وضعها

ويسمى هذا جزئيا حقيقيا وهو
اما علم شخص ان شخص سماه
خارجا كزيد واما علم جنس ان
شخص ذهنا كاسامة ويطلق
الجزئي ايضا على كل ما ندرج
تحت كلى ويسمى هذا جزئيا
اضافيا وهو اعم مطلقا من
الجزئي الحقيقي ش

يعنى أن هذا الجزئي وهو الذى
يمنع تصور سمائه من صدقه
على كثيرين يسمى فى اصطلاحهم
الجزئي الحقيقي وانه ينقسم الى
علم شخص وعلم جنس وقد سبق
بيانهما فى شرح النص الذى
قبل هذا وان الجزئي يطلق ايضا
على كل مفهوم مندرج تحت
كلى سواء كان فى نفسه جزئيا
حقيقيا او كليا فيصدق على
الانسان بهذا الاعتبار الثانى
انه جزئي لانه يندرج تحت كلى
بل تحت كليات كثيرة فيندرج
تحت الحيوان وتحت الجسم
وتحت الجوهر وتحت الموجود
وتحت المعلوم وتحت الممكن وغير
ذلك فهو جزئي بهذا الاعتبار
الثانى وليس جزئيا حقيقيا لانه
لا يمنع تصور معناه من صدقه
على كثيرين والجزئي بالاعتبار
الثانى يسمى الجزئي الاضافى
وهو اعم مطلقا من الجزئي الحقيقي
اى الجزئي الحقيقي فود من
أفراده لانه يصدق عليه وعلى
السكلى الذى اندرج تحت كلى
فيلزم على هذا أن كل جزئي
حقيقي فهو جزئي اضافى لانه
لا بد أن يندرج تحت كلى لانه
لا يخلو اما أن يكون موجودا

فلاضافة للبيان (قوله عقلا) اى بالعقل (قوله بواسطة أمور صاحبها) اى كالأشارة الحسية فى
اسم الإشارة (قوله ويسمى هذا) اى الجزئي المتقدم وهو ما يمنع تصوره من صدقه على كثيرين
وقوله جزئيا تقدم أنه نسبة للجزء وهو السكلى وقوله حقيقيا نسبة للحقيقة لانه ليس بالنسبة لغيره بل
بالنظر لحقيقته وذاته ويقابله السكلى الحقيقي وهو ما كانت كايته بالنظر الى حقيقته (قوله وهو)
اى ذلك الجزئي قول ويطلق الجزئي ايضا اى كايطلق على الذى يمنع تصوره من صدقه على كثيرين وكان
عليه أن يزيد قد لا يفيد أن هذا الاطلاق قليل (قوله على كل ما ندرج الخ) اى ولو كان فى نفسه كليا
كما سيصرح به (قوله ويسمى هذا) اى الذى اندرج تحت كلى وقوله اضافيا اى بالاضافة الى غيره
ويقابله السكلى الاضافى وهو ما اندرج تحت غيره معنى بذلك لان كايته بالاضافة لما اندرج تحته (قوله
وهو) اى هذا الجزئي وقوا اعم مطلقا اى عموميا مطلقا فيجتمع معان فى محوز يدوين فغرد الاضافى فى نحو
الانسان كما يؤخذ من كلامه بعد (قوله يعنى أن هذا الجزئي الخ) لما اشتمل كلامه على ثلاثة
أشياء تسمية ذلك الجزئي جزئيا حقيقيا وتقسيمه الى علم شخص وعلم جنس واطلاق الجزئي على كل ما
اندرج تحت كلى بين ذلك بقوله يعنى الخ وان اعتبر بقوله ويسمى هذا جزئيا اضافيا وقوله وهو اعم
مطلقا الخ كانت خمسة لكنه لم يجعل ذلك مما تسلطت عليه العناية (قوله فى شرح النص) اى
المتنصوص وهو كلامه فى المتن (قوله سواء كان) اى ذلك المفهوم المندرج (قوله فيصدق الخ) مفرع
على قوله ويطلق على كل مفهوم الخ بواسطة التعميم (قوله بهذا الاعتبار الثانى) اى الذى هو اطلاقه
على كل مفهوم اندرج تحت كلى (قوله لانه يندرج الخ) أتى به للتوضيح لئلا يظن ان القاعدة أن
المفرع عليه علة فى التفريع ويحتمل وهو الاظهر انه علة لتفريعه على ما قبله (قوله بل تحت كليات)
اضراب انتقالي والمراد بهذه الكليات ما يشمل الاجناس والاعراض العامة فالثلاثة الاول اجناس وما
بعدها اعراض عامة ولذلك يعبرون عن الجوهر بانه اعلى الاجناس (قوله فيندرج تحت الحيوان
الخ) تفريع على قوله بل تحت كليات ولم يأت بها على الترتيب بل قدم بعضها على بعض اذ لو كان
مراعى للترتيب لقدم الممكن على المعلوم وكذا قوله وغير ذلك لان المعلوم هو اعلمها (قوله وغير ذلك) اى
كالشيء والمحدث والمذكور (قوله فهو جزئي بهذا الاعتبار الثانى) أتى به مع التصریح به قبل لاجل
ما بعده (قوله لانه لا يمنع الخ) تعليل لقوله وليس جزئيا حقيقيا (قوله اى الجزئي الحقيقي الخ) تفسير
باللازم والا فكان مقتضى الظاهر أن يقول اى يطلق عليه وعلى السكلى الذى اندرج تحت كلى فوجه
(قوله لانه) اى الجزئي الاضافى وقوله عليه اى على الجزئي الحقيقي (قوله فيلزم على هذا) اى على كون
الجزئي الاضافى اعم مطلقا من الجزئي الحقيقي (قوله لانه) اى الجزئي الحقيقي وقوله لانه لا يخلو اى عن
احدى الحالتين المفصلتين بقوله اما ان يكون الخ (قوله وليس كل جزئي الخ) مر تبط بقوله فيلزم على
هذا أن كل جزئي الخ فهو من تمة التفريع فلا حاجة لقوله لما عرفت الخ الا أن يقال أتى به للتوضيح أو
تعليل للعلة (قوله فائدة) المراد منها هنا الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة وهى فى اللغة
ما استفدته من علم أو مال أو غيرهما وفى العرف المصطلحة المترتبة على الفعل من حيث انها ثمرته ونتيجته
وخرج بهذه الحشية ثلاثة أمور الغاية والغرض والعلة الباعثة فان الاولى هى تلك المصطلحة من حيث
انها فى طرف الفعل والثانية هى من حيث انها مطلوبة للفاعل من الفعل والثالثة هى من حيث
انها باعثة للفاعل على الفعل وبذلك تعلم أن الاربعة مفعلة بالذات مختلفة بالاعتبار لاسكن الاولين اعم
مطلقا من الآخرين لانفرادهما قيا هو غرض الفعل وفى طرفه وليس مطلوبا ولا باعنا ككثرة وجوده من
حفر بئر الماء (قوله اعلم ان بين كل معقولين) اى سواء كانا كايين أو جزئيين أو احياء كاياء والآخر جزئيا
أما السكيات فيجرب بينهما كل من النسب الاربع وأما الجزئيان فلا يكون بينهما الا التباين وكذا بين

أو معدوما فان كان موجودا اندرج تحت السكلى الذى هو الموجود وان كان معدوما اندرج تحت السكلى الذى هو المعدوم السكلى
وليس كل جزئي اضافى جزئيا حقيقيا لما عرفت قبل هذا فى الانسان (فائدة) اعلم أن كل معقولين لا بد أن يكون بينهما احدى

نسب أربع وهي التباين والمساواة والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص (٥١) من وجهة وبرهان المحصر أن المعقولين

الكل والجزئي ان لم يكن جزئيا لذلك الكل والاكاف بينهما ما العموم والخصوص المطلق (قوله نسب أربع) اعترض بان النسب ست بزيادة التناقض والترادف واجيب بانه سكت عن التناقض لانه عقده باباسياني واما الترادف فادخله في المساواة لانه ارادهم اما يشمله فان قيل كلامه في المعقولين والترادف ليس فيه الا معقول واحد اجيب بان المعقول من احدى المترادفين غير نفسه باعتبار كونه معقولا من الاخر فهو وان اتحد بالذات لكنه مختلف بالاعتبار (قوله وهي التباين) وضابطه ان يختلفا مفهومهما واما صدق ذلك لا يجتمع معان البتة وقوله والمساواة وضابطها ان يتحد اما صدق قاع اختلافهما مفهومهما ولذلك لا يفترقان البتة وقوله والعموم والخصوص المطلق وضابطه ان يجتمعا ويفترقا من طرف واحد وقوله والعموم والخصوص من وجه وضابطه ان يجتمعا ويفترقا من الطرفين وقد تكفل المؤلف ببيان ذلك بالا مثله فغوا الله خيرا (قوله المطلق) أي غير المقيد بوجه وتقدم انه راجع للعموم الذي هو صفة احدى الطرفين والخصوص الذي هو صفة الاخر وقوله من وجه أي دون وجه آخر وتقدم ايضا انه راجع لكل منهما (قوله وبرهان المحصر) أي في هذه النسب الأربع وقوله ان المعقولين الخ ذكر لهم ثلاثة احوال اكن الثلاثة تصديق بحالين فلذلك صح اخذ النسب الاربع مما ذكر (قوله البتة) أي قطعا والافصح فيه قطع الهمزة وقفا ووصلا (قوله فهم المتساويان) أي كمالا ثبت احدى ما في ذات ثبت فيها الاخر كما يؤخذ مما مر ومن تفسيره المتباينين بما يأتي (قوله من احدى الطرفين) أي وهو العام (قوله ولا يوجد الا خردونه) تفسير لقوله فقط (قوله كالانسان والاسود) أي لانهم ما يجتمع معان في نحو العبد الاسود وينفرد الانسان في نحو العبد الابيض وينفرد الاسود في نحو الفهم (قوله ومثاله الحيوان مع الانسان) أي لانهم ما يجتمع معان في نحو زيد وينفرد الحيوان في نحو الفرس ولا ينفرد الانسان في شيء (قوله ان المتساويين الخ) وذلك كالانسان والناطق فنقيض الاول لا انسان والثاني لا ناطق ولا شأن أن هذين النقيضين متساويان اذ كل ما ثبت احدى ما لذات ثبت لها الاخر وذلك لانه كمالا ثبت لا انسان ارتفع انسان وكما ارتفع انسان ارتفع ناطق وكما ارتفع ناطق ثبت لا ناطق فينتج انه كمالا ثبت لا انسان ثبت لا ناطق ولا نه كمالا ثبت لا ناطق ارتفع ناطق وكما ارتفع ناطق ارتفع انسان وكما ارتفع انسان ثبت لا انسان فينتج انه كمالا ثبت لا ناطق ثبت لا انسان (قوله لا يكونان متساويين) أي لانهم لو كانا متساويين لكان المتباينان نفسيهما متساويين كما يعلم مما مر مع أن الفرض انهما متباينان هذا خلف وقوله ولا بينهما عموم وخصوص مطلق أي لانه لو كان بينهما ما ذلك لكان المتباينان نفسيهما بينهما ما ذلك على التعاكس كما يعلم مما يأتي مع أن الفرض انهما متباينان هذا خلف ايضا وحيفت فتعين ان يكون بينهما اما التباين أو العموم والخصوص من وجه كما اشار له بقوله وانما يكون الخ (قوله كالانسان والناطق) هذا تمثيل للتباينين الاصيلين فنقيض الاول لا انسان والثاني ناطق ومعلوم أن بين هذين النقيضين التباين وقوله كالانسان والحيوان هو تمثيل للتباينين الاصيلين ونقيض الاول لا انسان والثاني حيوان وظاهر ان هذين النقيضين بينهما عموم وخصوص من وجه لانهم ما يجتمع معان في نحو الفرس وينفرد الاول في نحو الجحر والثاني في نحو زيد (قوله وكذلك اللذان بينهما الخ) أي نقيضا هما لا يكونان متساويين لانه لو كان نقيضا هما متساويين لكانا نفسهما كذلك كما يعلم مما مر ولا يكون بينهما العموم والخصوص المطلق لانه لو كان بين نقيضيهما ذلك لكان بينهما نفسهما ما ذلك على التعاكس كما يعلم مما يأتي فتعين ان يكون بينهما اما التباين أو العموم والخصوص من وجه كما اشار له بقوله لا يكون نقيضا هما الخ (قوله كحيوان ولا انسان) هو تمثيل للذين بينهما عموم وخصوص من وجه ونقيض الاول لا حيوان والثاني انسان ولا ريب أن بين هذين النقيضين التباين وقوله كالانسان والاسود هو تمثيل للذين بينهما العموم والخصوص من وجه الاصيلين ونقيض الاول لا انسان والثاني لا اسود ولا خفاء أن بينهما العموم والخصوص من وجه كاصليهما لانهم ما يجتمع معان في نحو الورق واليباض وينفرد الاول في نحو الفهم

ان لا يفترقا البتة أولا يجتمع البتة أو يجتمع ما تارة ويفترقا اخرى فان لم يفترقا البتة فهم المتساويان كالانسان والناطق وان لم يجتمعا البتة فهم المتباينان كالانسان والجحر كمالا يوجد احدى ما في ذات انتزعا عنها الاخر وان كان يجتمعا تارة ويفترقا اخرى فاما لا يفترقان من الطرفين أعني لا يفارق كل واحد منهما الا الآخر أو يفترقان من احدى الطرفين فقط أي يوجد احدى ما دون الآخر ولا يوجد الاخر دونه فان افترقا من الطرفين فهم اللذان بينهما العموم والخصوص من وجه كالانسان والاسود وان افترقا من احدى الطرفين دون الاخر فهم اللذان بينهما العموم والخصوص المطلق فالذي يفارق منهما صاحبه أعم مطلقا لانه يوجد مع صاحبه ومع غيره فصار يزيد على صاحبه بتلك الافراد التي يوجد فيها بدون صاحبه والذي لا يفارق صاحبه أخص مطلقا لانه لا يوجد الا مع صاحبه فلا أفراد له يزيد على صاحبه بل هو فرد من أفراد صاحبه ومثاله الحيوان مع الانسان واما أن المتساويين نقيضا هما متساويان ابدًا والمتباينان نقيضا هما لا يكونان متساويين ولا بينهما عموم وخصوص مطلق وانما يكون بينهما ابد التباين كالانسان والناطق أو العموم والخصوص من وجه كالانسان ولا حيوان وكذلك اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه لا يكون نقيضا هما الا متباينين كحيوان

ولا انسان أو بينهما عموم وخصوص من وجه كالانسان والاسود واما المفهومان اللذان بينهما عموم

والثاني في نحو العبد الأبيض (قوله فيلزم ان يكون الخ) أي لانه لو كان بين نقيضيهما المساواة لكان بينهما نفسهما المساواة أيضا كما يعلم مما مر ولو كان بين نقيضيهما التباين أو العموم والخصوص من وجه لكان بينهما نفسهما في كل منهما التباين أو العموم والخصوص من وجه أيضا فلزم ما ذكره المؤلف وقوله كذلك أي كاصليهما وقوله لكن على التعاكس أي التخالف فالذي كان هو الأعم نقيضه هو الأخص والذي كان هو الأخص نقيضه هو الأعم كما أشار به بقوله فنقيض الأعم الخ ومثال الذين بينهما عموم وخصوص الأسليين الحيوان والإنسان فالأول أعم والثاني أخص مطلقا فيهما ونقيض الأول لا حيوان والثاني لا إنسان وظاهر أن بين هذين النقيضين العموم والخصوص المطلق كاصليهما لكن على التعاكس فالأول هو الأخص مع أنه نقيض الأعم والثاني هو الأعم مع أنه نقيض الأخص فيجتمعا في نحو الحجر وينفردا لا إنسان في نحو الجار ولا يمكن أن ينفردا الطرف الآخر وهو لا حيوان اذ كل ما ثبت لا حيوان ثبت لا إنسان بخلاف العكس (قوله والسلكى ينقسم الخ) من المعلوم أن المراد بالسلكى خصوص المفرد وان قلنا أن المركب ينقسم إلى كل واحد جزئ لانه هو الذي ينقسم إلى هذه الأقسام قال في السلكى للعهد والمعهود هو السلكى المفرد (قوله هي مبادئ التعريفات) أي التي تبدأ ومنها التعريفات وتركيب باعتبار مجموعها لا جميعها فلا يرد النوع والعرض العام كما مر (قوله ان السلكى) فيه اظهاري في مقام الأضمار وقوله اما ان يكون الخ محصاه أنه ينقسم إلى قسمين خارج عن الماهية وغير خارج عنها والثاني ينقسم إلى قسمين ماهوعن الماهية بتمامها وما هو جزء منها والثاني ينقسم إلى قسمين مساو للماهية وأعم منها والقسم الأول اعني الخارج عن الماهية ينقسم إلى قسمين مختص بافراد تحت حقيقة واحدة وغير مختص بها فهذه خمسة أقسام فتأمل (قوله عن ماهية أفراد) اعلم ان الماهية لها اعتباران ثلاثة أحدها أن تعتبر مصحوبة بالشخص وتسمى الماهية المخلوطة والماهية بشرط شيء ثانيها أن تعتبر غير مصحوبة بذلك وتسمى الماهية المجردة والماهية بشرط لا شيء ثالثها أن تعتبر لا بشرط شيء وتسمى الماهية المطلقة والماهية لا بشرط شيء وهي أعم من الأولىين (قوله تمام ماهيتها) أي ماهيتها بتمامها وكذا يقال فيما بعد والضمير عائدا للأفراد وقوله بحيث الخ تصوير باللازم وقوله لا يكون في حقيقة كل واحد الخ قد يقال حقيقة كل واحد من الأفراد فيجزئها زائد وهو الشخص فلا يصح كون ذلك تمامها ويجب بان المراد الحقيقة النوعية لا الشخصية وقوله منها أي من تلك الأفراد (قوله بحيث الخ) تصوير بالملزوم أو باللازم (قوله ثم هو) أي السلكى الذي يكون جزء من حقيقة أفراد وقوله اما مساو لها أي متعامدا معها ما صدق مع مخالفتها لها مفهومها وقوله واما أعم أي مطلقا (قوله فهذه ثلاثة أقسام) تفريع على ما تقدم من قوله والثاني اما ان يكون الخ وقوله يسمى الأول أي الذي هو غير الخارج مع كونه تمام الماهية وقوله والثاني أي الذي هو غير الخارج مع كونه جزء الماهية ومساو لها وقوله والثالث أي الذي هو غير الخارج مع كونه جزء الماهية وأعم منها (قوله بحيث حقيقة واحدة) أي بالأفراد التي تحت حقيقة الخ (قوله فهو الخاصة) تسميته بذلك انما هي بالنظر لمجموع الأفراد واما بالنظر لكل فرد فيسمى عرضا اما فالضاحك مثلا خاصة للإنسان عرض عام لزيد وعمر وهكذا (قوله فهذه خمسة أقسام) مفرع على مجموع ما تقدم (قوله فالجنس الخ) الفاء قصصية لافصاحها عن شرط تقديره اذا أردت بيان كل واحد من هذه الخمسة فالجنس الخ وقوله ما صدق الخ أي كل صلح لان يحمل حمل موافاة وقوله على كثيرين في جواب ما هو الخ كل من الجارين متعلق بقوله صدق وانما أفراد الضمير في قوله ما هو مع انه لا يجاب به الا عن السؤال عن اثنين أو أكثر إشارة إلى جواز أن يقال في السؤال ما هو على التأويل بالمد كور وقوله على كثيرين انما كان بالبلاء والنون مع أن المصدوق عليه قد يكون غير ما قل تغليب العاقل لشرفه وأورد على التعبير بكثيرين انه يقتضي انه يشترط أن يصدق على ستة أنواع أو تسعة فأكثر لان كثيرين جمع كثير وأقل السكرة ثلاثة وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة وذلك غير مراد وأجيب بان التعبير بذلك من

زم أن يكون بين نقيضيهما
م مطابق كذلك لكن على
عكس فنقيض الأعم أخص
للقار ونقيض الأخص أعم
للقار والله تعالى التوفيق

كل ينقسم إلى خمسة أقسام
من النوع والفصل والخاصة
عرض العام

لغة السلكيات الخمس التي هي
مبادئ التعريفات ووجه
في قسم السلكى اليها أن السلكى
فإن يكون خارجا عن ماهية
أراد أول والثاني اما أن يكون
أعم ماهيتها بحيث لا يكون في
حقيقة كل واحد منها جزء زائد
عن حقيقة ذلك السلكى واما
لا يكون ذلك السلكى جزءا من
حقيقة أفراد بحيث تكون
هية كل فرد منها مركبة من
للك السلكى ومن شيء آخر هو
بامساو لها واما أعم فهذه ثلاثة
أقسام يسمى الأول منها النوع
الحقيقي والثاني الفصل والثالث
الجنس واما القسم الأول وهو
السلكى الخارج عن ماهية أفراد
اما أن يختص بماتحت حقيقة
واحدة أو لا فان اخص فهو
الخاصة والا فهو العرض العام
فهذه خمسة أقسام وهي السلكيات
الخمس والله تعالى التوفيق

فالجنس ما صدق في جواب
ما هو على كثيرين

مسامحات المصنفين التي مقتضاها غير مراد وقوله مختلفين بالحقيقة أي فيها أو بسبب اختلاف الحقيقة
فالباء بمعنى في أو سببية (قوله كميون) تمثيل لما يصدق في جواب ما هو الخ (قوله لشرح الكلام)
أي كلامه في المتن (قوله مقدمة) اعلم انه في الأصل صفة بالاتزان اما من قدم اللازم الذي بمعنى تقدم
فتكون بكسر الدال لا غير بمعنى متقدمة أو من قدم المتعدي فيجوز فيها فتح الدال وكسرها لكن ذكر
ابن عبد الحق أن الفتح قليل ثم اختلف فقبل نقلت الى الطائفة المتقدمة امام الجيش ثم الى أول كل شيء
وقيل نقلت الى أول كل شيء من أول الامر وقد اشتهر عندهم مقدمة العلم ومقدمة الكتاب والاولى
عبارة عن معان مخصوصة بها يكون الشروع في ذلك العلم على بصيرة كالتعريف والموضوع والغاية
والثانية عبارة عن ألفاظ مخصوصة قدمت امام المقصود لارتباطها بها وافتتاحها فيه كذا اشتهر
وبحث فيه بان فيه تحكما ولذلك ذهب بعضهم الى أن كلامهم عبارة عن المعاني وأجيب بان العلم اسم
للمعاني فناسب أن تكون مقدمته كذلك والكتاب اسم للألفاظ فناسب أن تكون مقدمته كذلك
فلا تحكم وظاهرا انه ليس المراد هنا مقدمة العلم وانما المراد مقدمة الكتاب (قوله أن السائل) أي
سؤالا معتبرا عند المناطقة وهو ما يكون بما وأي دون ما يكون بمعنى وأين وكيف وكم (قوله عن امر)
المراد به الجنس فيسهل الواحد والمتعدد مع كونه شاملا لكلى والجزئى وبهذا التقرير يظهر دخول
الاقسام التي ذكرها بعد (قوله عن غيره الخ) الضمير ما ندلا من المصدر بمعنى اسم الفاعل أي غيره
ولو عبر به لكان أوضح (قوله واللفظ الموضوع الخ) هذا انما هو بالنظر لاصطلاح أهل هذا الفن
والا فبالنظر للغة يجوز السؤال عما عن المميز وبأي عن الحقيقة وذ ك السكا كى أن ما يسأل بها عن
شرح الاسم أي تبين مفهومه فحوما العنقاء أي ما مفهومها وعن الوصف فحوما ما يد أي ما وصفه أكرم
أم بخيل مثلا وهذا لا يعترض به على المناطقة لانهم انما أرادوا بيان أصلها وحقيقتها عندهم وهو
السؤال عن تمام الحقيقة ولذا أنكر فرعون لعنه الله على سيدنا موسى جوابه بالصفات حيث قال رب
السموات والارض الخ بعد قول فرعون له وما رب العالمين حتى نسبته الى الجنون لكونه يعلم أن ما
موضوعه للسؤال عن الحقيقة ولم يفهم نكتة عدول سيدنا موسى عن الحقيقة الى الصفات وهي الإشارة
الى أنه لا يسأل عن حقيقة المولى وانما يسأل عن صفاته حتى أشار الى جنونه بم بقوله رب المشرق
والمغرب وما بينهما ان كنتم تعلمون وهذا كله ظاهر في الوجود وأما المعلوم فيسأل عنه بما يطلب
معرفة مفهومه لا حقيقته لان المعلوم لا حقيقة له (قوله ثم السائل عن تمام الحقيقة الخ) أي وأما
السائل عن المميز فقد يسأل عن المميز الذاتي وقد يسأل عن المميز العرضي فالسؤال عن المميز منحصر
في هذين القسمين واعلم أن المراد بتمام الحقيقة ما يعم تمام حقيقة المفرد وتمام حقيقة المشتركين اثنين
فصاعدا ليكون كلامه شاملا للاقسام كلها (قوله عليها) جار ومجرور متعلق بما بعده وكذا الجار
والمجرور بعده (قوله ما بقي من الاقسام) أي كالسؤال عن حقيقة متشخص وكلى أو كليين أو أكثر
أو متشخص وكلى أو كليين أو أكثر أو متشخصات كذلك وقوله الممكنة لعله احتراز بذلك عن السؤال
عن شخص وكلى متفقى الحقيقة كريدوالانسان فان ذلك لا يمكن لان الجواب عن الشخص بالاجمال
وعن الكلوى بالتفصيل (قوله ما هو زيد) ما اسم استفهام مبتدأ وهو ضمير منفصل خبره والجملة خبر
مقدم وزيد مبتدأ مؤخر هذا هو الاظهر في الاعراب والمعنى عليه زيد أي شيء حقيقته ومثل ذلك يقال
فيما بعد (قوله مثلا) لا يخفى انه لا يعنى عنه قوله مثال لاختلاف مورد هما فامل (قوله وأما جواب
هذه الاسئلة) مقابل لمخدوف ملاحظ تقديره هذا بيان الاسئلة (قوله المسئول عنها) انما أتى بذلك
للاشارة بأن العلة في هذا الاشتراط هي السؤال عن الحقيقة أخذ من القاعدة الشهيرة من أن تعليق
الحكم بعشيق يؤذن بعالية مأمنه الاشتقاق ويدل لذلك قوله فيما بعد اذن عن الحقيقة تسأل (قوله أما
اجمالا أو تفصيلا) التخصيص فيهما بتزج الخافض والمعنى اما بالاجمال أو بالتفصيل ويدل لذلك قوله فيما
بعد وأما الجواب بالتفصيل (قوله فالاجمال الخ) القاء فصحية وحاصله أن الاجمال في ثلاثة أقسام

مختلفين بالحقيقة كميون

ينبغي أن تقدم قبل التعرض
لشرح الكلام مقدمة اعلم أن
السائل عن امر تارة يسأل عن
تمام حقيقته وتارة يسأل عن
تميزه عن شيء التمس به واللفظ
الموضوع للسؤال عن تمام الحقيقة
لفظ ما والموضوع للسؤال عن
التميز لفظ أي ثم السائل عن
تمام الحقيقة قد يسأل عن حقيقة
متشخص وقد يسأل عن حقيقة
كلى وعلى كلا التقديرين فاما
يسأل عن واحد أو عن متعدد
فهذه أربعة أقسام عليها تكا
أصحاب هذا العلم ومنها يفهم
ما بقي من الاقسام الممكنة مثا
السؤال عن حقيقة شخص واحد
ما هو زيد وعن حقيقة شخص
ما هو زيد ومجمر وعن حقيقة
كلى واحد ما هو الانسان وعن
حقيقة كلى متعدد ما هو الانس
والفرس وأما جواب هـ
الاسئلة فلا بد أن يكون ببيان
الحقيقة المسئول عنها اما اجمالا
أو تفصيلا فالاجمال اذا كان
السؤال

عن شخص أو أشخاص أو عن
 شخص أو عن شخص وكلى
 لا ينفذ - ويكون الجواب أعم
 من السؤال عنه فإن السائل إذا
 سأل ما هو زيد مثلاً فإجابته
 نوع الذى هو حقيقة - هذا
 شخص اذ عن الحقيقة سأل ولا
 سأل أن النوع أعم منه فقد
 ارت حقيقته زيد أعم من ذاته
 هكذا حقيقة كل شخص أعم
 من ذاته فإن ذاته انما تشخص
 بموارض تعرض لحقيقته زائدة
 عليها ويقع الجواب أيضاً أعم
 من السؤال اذا كان السؤال عن
 متعدد وان لم يكن عن متشخص
 هو قوله ما الانسان والفرس فان
 لسائل هاهنا انما سأل عن تمام
 الحقيقة المشتركة بينهما فاذا
 اجيب بتلك الحقيقة بان يقال
 هما الحيوان فقد اجيب بما هو
 أعم من كل واحد منهما ولا يجاب
 في ذلك أبداً الا بالجنس الاقرب
 اليهما وأما الجواب بالتفصيل
 فانما يكون اذا وقع السؤال عن
 كلى واحد فهو ما الانسان
 فيجاب بتفصيل أجزائه
 مطابقة أو تضمناً حتى لا يبقى
 منها شئ فيقال هو الحيوان
 الناطق وهذا الجواب هو الحد
 التام وانما ينفصلوا في أجوبة
 غير هذا السؤال كالسؤال عن
 شخص أو الأشخاص لانه كما
 احتمل عندهم أن يكون السائل
 قصد الى السؤال عن تفصيل
 حقائقها احتمل أيضاً أن يكون
 قصد الى السؤال

والتفصيل في قسم (قوله عن شخص الخ) أى أو نحو ذلك كما اذا كان عن كليات أو عن شخص وكليات
 الى غير ذلك (قوله أو أشخاص) المراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله وحينئذ) أى وحين اذا كان
 الجواب بالاجمال (قوله قد يكون الخ) قد فيه التحقيق ولو قال وحينئذ فالجواب أعم الخ لكان أولى
 (قوله فان السائل الخ) تعليل لكون الجواب أعم من السؤال عنه (قوله فانما يجاب الخ) مقتضاه
 انه لا يصح الجواب بالحقيقة المشخصة بأن يقال حيوان ناطق مشخص وهو كذلك على ما نقل عن
 الشيخ المولى لان الجزئ لا يحد قال بعض المحققين ولله في مجال وهو كما قال (قوله الذى هو حقيقة الخ)
 أى حقيقة النوعية لا الشخصية لزيادة على ذلك بالتشخص (قوله اذ عن الحقيقة الخ) تعليل لقوله
 فانما يجاب الخ (قوله ولا شأن النوع الخ) مرتب بقوله فانما يجاب الخ وانما أظهر للفصل وقوله
 منه أى من هذا الشخص (قوله فقد صارت الخ) مفرع على ما قبله وكان الاظهر أن يفرعه على قوله
 بعد فان ذاته الخ وكان الاولى أن يقول فقد ظهر ان حقيقة زيد الخ (قوله أعم أبدأ من ذاته) تفسير
 للتشبيه (قوله فان ذاته الخ) تعليل لقوله وهو كذلك الخ وقوله بعوارض أى كالطول والقصر والسواد
 والبياض الى غير ذلك (قوله زائدة عليها) أى على تلك الحقيقة (قوله ويقع الجواب الخ) كان مقتضى
 الظاهر أن يقول عطف على ما تقدم واذا قال ما هو الانسان والفرس فانه يجاب بتمام الحقيقة المشتركة
 بينهما ولا شأن انه أعم منهما اذ عنه سأل فاذا اجيب بذلك بأن يقال الخ لان ما ذكره فيه تكرر وقوله أيضاً
 مقدمة من تأخير (قوله وان لم يكن الخ) غاية في السؤال فالضمير طائفة والمعنى سواء كان هذا السؤال
 عن كلى أو عن متشخص ولو قال وان لم يكن متشخصاً باسقاط الجار ويكون غاية في المتعدد لكان أظهر
 (قوله نحو قوله الخ) تمثيل للسؤال عن المتعدد الكلى المأخوذ غاية (قوله هاهنا) أى في هذا المثال (قوله
 بتلك الحقيقة) أى التى هي المشتركة بينهما ما وقوله بأن يقال الخ تصوير للجواب (قوله بما هو أعم من كل
 واحد منهما) كان الانسب أن يقول بما هو أعم منهما لان الكلام فيما هو أعم من السؤال لا فيما هو أعم
 من كل من جزئيه (قوله ولا يجاب في ذلك) أى في السؤال عن متعدد وقوله الا بالجنس الاقرب اليهما أى
 الذى هو تمام الحقيقة المشتركة بينهما كالحيوان بالنسبة للانسان والفرس والجسم بالنسبة للانسان
 والجحر فالمراد الاقرب اليهما معاً كما في المثال الاول أو الى مجموعهما كما في المثال الثانى لان الجسم ليس
 الاقرب للانسان اذا اقرب اليه الحيوان كما لا يخفى (قوله وأما الجواب بالتفصيل الخ) مقابل لقوله فيما
 مر فالاجمال الخ وكان الانسب به أن يقول وأما التفصيل الخ (قوله مطابقة) أى بأن يقال هو جسم
 نامى حساس متحرك بالارادة متفكر بالقوة (قوله أو تضمناً) أى بأن يقال هو حيوان ناطق كما أشار له
 بقوله فيقال الخ فهو قاصر على التفصيل التضمنى ولم يقل أو التزم بأن يقال هو ناطق لكون ذلك
 مهجوراً عندهم في الجواب (قوله حتى لا يبقى الخ) غاية في قوله بتفصيل أجزائه (قوله فيقال الخ)
 معطوف على قوله فيجاب بتفصيل الخ ولو قال فيقال هو الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة المتفكر
 بالقوة أو يقال هو الحيوان الناطق لوفى بالمراد فتأمل (قوله وهذا الجواب) أى الذى هو الجواب
 بالتفصيل (قوله وانما ينفصلوا الخ) غرضه أن يجيب عن ما قد يقال لم أجابوا في أجوبة الاسئلة
 المارة وفصلوا في جواب هذا السؤال وحاصل الجواب انه لما احتمل في تلك الاسئلة أن السائل قصد
 السؤال عن الحقيقة المفصلة وانه قصد السؤال عنها مجتمعة وكان من عادتهم انهم يقتصرون على أقل
 الاحتمالين تكلفاً اقتصر على الاجمال بخلاف هذا السؤال فانه لا يحتمل فيه الا أنه قصد عن
 الحقيقة المفصلة فلذلك أتوا بجوابه مفصلاً (قوله لانه كما احتمل الخ) يؤخذ منه انه اذا قام متفكرينة
 على انه قصد السؤال عن تفصيل الحقيقة أجب بالتفصيل ولا مانع منه (قوله عندهم) أى عند علماء
 هذا الفن (قوله الى السؤال) انما عدى الفعل المذكور بالى لانه ضمنه معنى توجه وقوله عن تفصيل
 حقائقها أى حقائق تلك الأشخاص ولو قال عن تفصيل الحقيقة لكان أشمل فتأمل (قوله أيضاً) أى
 كما احتمل انه قصد الى السؤال عن تفصيلها وكان الاولى حذفه لانه يعنى عن تعبيره بالكاف في قوله كما

احتمل الخ لكنه قد يؤول به تارة كيدا (قوله عما ينفع له الحقيقة الخ) أي عما يميزه الله عن غيرها وكان مقتضى الظاهر أن يقول عن أجماله أي عنها مجملة وهم أبدأ الخ ليكون على كل من الاحتمالين السؤال عن الحقيقة فيوافق ما جزم به فيما سبق من أن السؤال عن الحقيقة حيث قال اذعن الحقيقة سأل ووافق أيضا ما مر من أن ما موضوعه السؤال عن الحقيقة لا عن المميز كما يقتضيه كلامه فيخالف ما قدمه (قوله عما خالطها) أي عما لا يسهلها وبين ما بقوله من العوارض أي كالشيء والا كل إلى غير ذلك مما لم يختص بشخص دون شخص (قوله ولها) أي جعلها ملتبسة عليه بغيرها (قوله وتكون الخ) في قوة التعليل للاحتمال الثاني فكانت له قال وإنما احتمل أنه قصد السؤال عما ينفعها له عن ذلك لكونها عنده معلومة الخ (قوله وهم أبدأ الخ) أي بذلك دفع ما ردد على ما ذكره من أنه لما احتمل السؤال هذين الاحتمالين كان الأولى أن يجاب بالتفصيل لأنه أوفى وأشنى (قوله في هذا الباب) أي الذي هو باب الجواب وقوله يقتضرون الخ أي طلبا للاختصار ولو قال يقتضرون على أقل الاحتمالين تكلفا لكان أظهر كما تقدمت الإشارة إليه (قوله والضرورة) أي بل الضرورة فهو ترفي عما قبله وذلك لأن الضرورة أخص من الحاجة أذهي الحاجة الشديدة (قوله فإذا أجيب الخ) أي على الاحتمال بأنه قصد السؤال عن تفصيل الحقيقة يعني أنه إذا أجيب في السؤال عن زيد مثلا بالإنسان وهو مجهول حقيقة لم يضره أن يسأل عما ثانياً بأن يقول ما للإنسان ويجاب عنه بأن يقال هو حيوان ناطق أو هو جسم نام الخ (قوله عن ذلك) أي عن المذكور من الحقيقة أو عن السؤال المفهوم من الفعل والحاصل أي الذي تحصل مما سبق (قوله في ثلاثة أقسام) الأول الجواب بالحد والثاني الجواب بالجنس والثالث الجواب بالنوع لا يقال الجواب بالحد كالحَيوان الناطق يرجع للجواب بالنوع كالإنسان لأنه حده فكان ينبغي أن يقول في قسمين لا نأقول لما تغاير بالاجمال والتفصيل لم يتداخل فيهما التعدد باعتبار ذلك (قوله عن واحد كلى) نحو أن يقال ما هو الإنسان (قوله ولا يكون حالة التعدد) هذا مستغنى عنه بما قبله وإنما أتى به للتوضيح (قوله وهو الجواب بالحد) نحو أن يقال هو حيوان ناطق (قوله من كلىين) بدل مما قبله وقوله مختلفي الحقيقة نحو أن يقال ما هو الإنسان والفرس فيقال في الجواب حيوان (قوله أو شخصين) نحو أن يقال ما هو زيد وهذا الجواب فيقال في الجواب حيوان (قوله أو شخص وكلى) نحو أن يقال ما هو زيد والفرس فيقال في الجواب حيوان (قوله كذلك) أي مختلفي الحقيقة وهو راجع لكل من قوله أو شخصين وقوله أو شخص وكلى (قوله ولا يكون عن مفرد) مستغنى عنه بما قبله أيضا (قوله وهو الجواب بالجنس) أي كالحَيوان في الجواب عن الأسئلة السابقة كما مر (قوله عن مفرد شخصي) نحو أن يقال ما هو زيد (قوله أو شخص خاص) أراد بالجمع ما فوق الواحد وكذا ما به. وذلك نحو أن يقال ما هو زيد وعمرو وما هو زيد وعمرو وبكر (قوله أو صنف) نحو أن يقال ما هو الزنجي وقوله أو أصناف نحو أن يقال ما هو الزنجي والتركي والجرجي فيقال في جواب ذلك كله إنسان (قوله كذلك) أي متعددة الحقيقة (قوله وحدها الخ) ظاهره أن التعميم راجع للأصناف فقط مع أن الأسهل أنه يجعل راجعا للصنف أيضا (قوله أو مع الشخص) نحو أن يقال ما هو الزنجي وزيد وقوله أو الأشخاص أي أو مع الأشخاص نحو أن يقال ما هو الزنجي وزيد وعمرو وبكر (قوله فقولنا الخ) لوقال علمت أن قولنا الخ أو نحو ذلك لكان أظهر (قوله ما صدق جنس) فيه تسميح لأن الجنس أغاه وما فقط وأما صدق فهو توطئة لما بعده لكن لما كان الموصول وصلته كالشيء الواحد جعلها جنسا (قوله يخرج الخ) أما الفصل والخاصة فلأنهما لا يصدقان في جواب ما هو وإنما يصدقان في جواب ما هو كاسميائي وأما العرض العام فلأنه لا يصدق في الجواب أصلا أي عن السؤال عما أو أي الذي الكلام فيه فلا ينافي أنه يقع في جواب كيف نحو أن يقال كيف زيد فتقول صحيح مثلا لكن هذا غير معتبر عند المناطقة كما مر (قوله الفصل مطلقا) أي سواء كان قريبا كالناطق للإنسان أو بعيدا كالخمس له وقوله والخاصة مطلقا أي سواء كانت خاصة جنس كالماشي للحيوان أو خاصة نوع كالضاحك

عما ينفع له الحقيقة عما خالطها من العوارض ولها عليه وتكون الحقيقة عنده معلومة لو جردت عما خالطها من العوارض وهم أبدأ في هذا الباب يقتضرون في الجواب على قدر الحاجة والضرورة فإذا أجيب السائل بشيء مجهول حقيقة لم يضره أن يسأل عن حقيقة ثانياً ويجاب عن ذلك والحاصل أن الأسئلة بما هو وان كثرت فجوابعها مضمرة في ثلاثة أقسام جواب لا يكون إلا إذا كان السؤال عن واحد كلى ولا يكون حالة التعدد وهو الجواب بالحد وجواب لا يكون إلا عند السؤال عن متعدد عن كلىين مختلفي الحقيقة أو شخصين أو شخص وكلى كذلك ولا يكون عن مفرد وهو الجواب بالجنس وجواب يكون عن السؤال عن مفرد شخصي أو أشخاص متعددة الحقيقة أو صنف أو أصناف كذلك وحدها أو مع الشخص أو الأشخاص المتفق جميعها في حقيقة واحدة وهو الجواب بالنوع الحقيقي وإذا فهمت هذه المقدمة فقولنا في حد الجنس ما صدق جنس وقولنا في جواب ما هو يخرج الفصل مطلقا والخاصة مطلقا والعرض العام وقولنا على كثيرين

يخرج الحدود واولا مختلفين بالحقيقة يخرج النوع (٥٦) الحقيقي (تنبيه) من الالفاظ المتداولة في هذا الموضع عند أهل المنطق قولهم

للإنسان وسواء كانت لازمة كالضاحك بالقوة أو مفارقة كالضاحك بالفعل وقوله والعرض العام لم يقل مطلقا كالذي قبله مع كونه ينقسم إلى شامل وغير شامل كما سيأتي لعدم الاعتناء به لانه لا يقع في الجواب على مامر (قوله يخرج الحد) اعترض بان الكلام في المفرد والحد ليس كذلك ولهذا جعل ذلك بعضهم قوطنة لقوله مختلفين (قوله يخرج النوع الحقيقي) أي لانه ما صدق على كثيرين متفقين بالحقيقة كما سيأتي (قوله تنبيه) المراد به الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة كسائر أسماء التراجيم وهو في الأصل مصدر نبه اذا أيقظ وفي الاصطلاح عنوان البحث اللاحق المفهوم من الكلام السابق اجمالا (قوله المتداولة) أي التي تداولت واشتهرت وقوله في هذا الموضوع أي في مقام الكلام على الجنس والنوع ونحوهما وهو متعلق بالمتداولة وقوله عند أهل المنطق طرف له (قوله قولهم المقول الخ) جملة ما ذكره ثلاثة ألفاظ الأول المقول في جواب ما هو ومعناه المحمول والخبر به في ذلك الثاني المقول في طريق ما هو ومعناه المذكور في طريق بيان حقيقة ما هو الثالث الداخل في جواب ما هو ومعناه مالم يصرح به في الحد من أجزاء الحدود وانما دخلت بالتضمن كما سيأتي (قوله مترادفان) أي على معنى واحد وهو الخبر به في ذلك الجواب (قوله كل واحد) أي كالحَيوان وكالناطق كما مثل به (قوله أجزاء الحدود) أي كلامها (قوله بل دخلت الخ) اضربا تنكيلا (قوله لكن صرح الخ) استدراك صوري (قوله على ذكر ك) بضم الذال بمعنى التذكروا العلم وأما بكسرها فالنلفظ وهو غير مراد هنا بدليل قوله معاني (قوله فهي الخ) أي لانها متداولة الخ فهي في قوة التعليل لقوله فليكن على ذكر ك الخ (قوله والنوع ما صدق الخ) يأتي هنا ما تقدم لك في تعريف الجنس فلا تغفل (قوله على كثيرين) أي ولو مقدرين قيد دخل فيه ما تعددت أفرادها خارجا ومالم تتعدد بان لم يوجد منها الا واحد كالشمس أو لم يوجد شيء أصلا كالعنقاء ومثل هذا يأتي في الجنس أيضا (قوله متفقين الخ) ان قلت هذا التعريف صادق بالجنس لانه يصدق في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة مع مخالف نحو أن يقال زيد وعمر وخالده وهذا الغرض ما هو فيقال هو حيوان قلت المراد متفقين فقط فخرج حينئذ الجنس لانه لا يصدق على متفقين فقط ويبحث فيه بأن الحيوان قد صدق في المثال المذكور على أربعة وكل ما صدق على أربعة صدق على ثلاثة منها وحينئذ يكون الحيوان داخلا في التعريف المذكور لانه يصدق على ثلاثة منها وأجيب بمنع ذلك اذ قوله وكل ما صدق الخ غير مسلم اذا كان انضمام الرابع الى تلك الثلاثة شرط في الحمل كما في المثال المذكور وهذا غلط نشأ من تفصيل المركب (قوله قوله) أي حمل تفسير لصدق وقوله واخبر به بتفسير الحمل (قوله وهو) ظاهره أن الضمير مائد على ما صدق وفيه مامر (قوله يخرج الفصل الخ) تقدم وجهه في تعريف الجنس وقوله يخرج الحد فيه ما علمته فيها مامر (قوله والمراد بكونه مقولا الخ) لو قال ولا فرق في صدقه على كثيرين بين أن تكون جمعت في السؤال أو أفرد بعضها الخ لكان أخصروا ولي كما لا يخفى (قوله جمعت في السؤال) أي كان يقال زيد وعمر وخالدها هو وقوله أو أفرد بعضها أي كان يقال زيد ما هو وحينئذ فالمراد على كثيرين ولو غير مجمعة بأن يسأل عن واحد وحده ويجاب عنه على حدته وفي هذه الحالة يقال انه صدق على كثيرين بالقوة لانه حيث صدق على هذا الفرد مع كونه متعلقا مع غيره من الافراد في الحقيقة كان كأنه صادق على بقية الافراد وهذا يدفع قول بعضهم انه يقتضي انه صادق على كثيرين حالة افراد بعضها بالسؤال وهو فاسد اه ووجه اندفاعه انه صادق على كثيرين في هذه الحالة بالقوة كما علمت (قوله وقرينة ذلك) أي التهميم المذكور وقوله كونها أي الكثيرين (قوله وما انما الخ) هو في المعنى من تمة القرينة (قوله انما يسأل بها عن تمام حقيقة المسؤل عنه) أي عند المناطقة فلا ينافي انها يسأل بها عن غير ذلك كما مر (قوله وهي) أي الحقيقة التامة وان شئت فسرت به تمام الحقيقة وعليه فتانيت الضمير لا كتساب المرجع له من

المقول في جواب ما هو وقولهم المقول في طريق ما هو وقولهم الداخل في جواب ما هو اما قولهم المقول في جواب ما هو فعناه المحمول في جواب ما هو فلفظ المحمول والمقول مترادفان في اصطلاح أهل الفن وأما المقول في طريق ما هو فيريدون به كل واحد من أجزاء الحدود المصريح باسمائها في حده نحو الحيوان أو الناطق من قولنا في تحدد الإنسان هو الحيوان الناطق فالحيوان جزء من المحدود الذي هو الإنسان وقد صرح باسمه في الحد ومثله الناطق وأما الداخل في جواب ما هو فيريدون به أجزاء الحدود التي لم يدل عليها في الحد بالمطابقة بل دخلت فيه بدلالة التضمن كالجسم والناهي والمحصول بالارادة فان كل واحد من هذه جزء من الإنسان ولم يصرح به مطابقة في حده السابق لكن صرح فيه بالحيوان وهذه الأجزاء داخلة فيه بالتضمن فليكن على ذكر ك معاني هذه الاصطلاحات فهي متداولة بينهم كثيرا وبالله تعالى التوفيق ص

والنوع ما صدق في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة كإنسان ش

قوله ما صدق أي حمل واخبر به وهو جنس في الحد وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل والخاصة والعرض العام وقوله على كثيرين يخرج الحد وقوله متفقين بالحقيقة يخرج الجنس فانه لا يقال الا على كثيرين مختلفين بالحقيقة والمراد بكونه

مقولا أي صادقا على كثيرين انه صادق ومقول عليهم اجمعت في السؤال أو أفرد بعضها وقرينة ذلك كونها موصوفة بالانفاق المضاف في الحقيقة وما انما يسأل بها عن تمام حقيقة المسؤل عنه وهي (تنبيه في بيان قول المناطقة المقول أو الداخل في جواب أو طريق ما هو)

فلا يكون تمام حقيقة بعضها
والأباين غيرها فلا يكون
مشاركين حقيقتين وهذا خلف
واذا لم يكن تمام حقيقة كل فرد
من أفرادها على الانفراد تعيين
أنه لا يجاب به في السؤال بما هو
الاعن متعدد ومختلف بالحقيقة
وهذا ظاهر وبالله تعالى التوفيق

وهذا هو النوع الحقيقي
وأما النوع الإضافي فهو الكلي
المقول على كثير في جواب ما هو
المندرج تحت جنس وبينه وبين
النوع الحقيقي عموم وخصوص
من وجه يجتمعان في النوع
السافل وينفرد النوع الحقيقي
في النوع البسيط وينفرد النوع
الإضافي في الجنس السافل
والمتوسط

يعني أن النوع الحقيقي هو
المعروف بما سبق وأما النوع
الإضافي فله ما ذكرنا فقوانا
الكلي احترازا من الشبه
فليس بنوع وقولنا المقول على
كثير احترازا من الحد فلا يقال
فيه في الاصطلاح نوع وقولنا
في جواب ما هو احترازا عن الفصل
والخاصة والعرض العام والصنف
كالنحبي مثلا فإنه كلي مقول
على أفراد كثيرة لكن لا في
جواب ما هو إذ لو سئل عن بعض
أفراده بما هو لا يجيب بالنوع
الذي هو الإنسان لا بصنفه الذي
هو النحبي وقولنا المندرج تحت
جنس

لكن مع ضمنية كون ما انما يسال بها عن تمام حقيقة المسؤل عنه فاندفع ما قيل من أن هذا يقتضي
أن مجرد كونه مقولا على مختلفين بالحقيقة يدل على أنه تمام المشترك وليس كذلك لأنه قد يكون مقولا
على ذلك وليس تمام المشترك كأن يقال الإنسان والفرس جسم تام (قوله فلا يكون الخ) مفرع على
كونه تمام المشترك بين تلك الحقائق المختلفة (قوله والأباين الخ) أشار بذلك إلى دليل الخلف وهو
اثبات المدعى بإبطال نقيضه فالمدعى هنا عدم كونه تمام حقيقة بعضها ونقيضه كونه تمام ما ذكر
اللازم له مباينته لغيرها اللازم لها كونه ليس مشتركين حقيقتين كما أشار لذلك بقوله والأباين الخ (قوله
وهذا خلف) بضم الخاء بمعنى الكذب والباطل وبفتحها بمعنى أنه يستحق أن يرى خلف الظهر واسم
الإشارة ما ندعاه عدم كونه مشتركين حقيقتين وإذا بطل ذلك بطل ما أدى إليه وهو مباينته لغيرها
وإذا بطل ما ذكر بطل ما أدى إليه وهو كونه تمام حقيقة بعضها وإذا بطل هذا ثبت المدعى لأنه نقيضه
(قوله وإذا لم يكن الخ) أي كما ثبت بما ذكر وقوله وهذا أي كونه لا يجاب به في السؤال الخ (قوله وهذا
هو النوع الخ) الظاهر ما ندعاه على ما صدق في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة (قوله وأما
النوع الخ) مقابل لما قبله فكانه قال أما النوع الحقيقي فهو المعروف بما سبق (قوله فهو الكلي الخ)
يخالف النوع الحقيقي من وجهين الأول عدم تقييده بكونه مقولا على متفقين بالحقيقة الثاني تقييده
بكونه مندرجا تحت جنس آخر والأول هو وجه كون النوع الإضافي تاما والثاني هو وجه كونه خاصا
وعلى عكس ذلك النوع الحقيقي (قوله وبينه الخ) كان الأنسب في بينه الخ بفناء التفرع أخذا من
كلامه في الشارح (قوله يجتمعان الخ) بيان لقوله وبينه وبين النوع الحقيقي الخ وقوله في النوع
السافل أي كالإنسان سمي بذلك لأنه سافل عما فوقه من الأنواع ووجه اجتماعهما فيه أنه يصدق
عليه تعريف كل منهما فإنه يصدق عليه أنه يصدق في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة
ويصدق عليه أيضا أنه كلي مقول على كثيرين في جواب ما هو وقد اندرج تحت جنس (قوله
في النوع البسيط) أي كالنقطة سمي بذلك لبساطته وعدم تركيبه ووجه انفراد النوع الحقيقي فيه
أنه يصدق عليه تعريفه دون تعريف النوع الإضافي فإنه يصدق عليه أنه يصدق في جواب ما هو
على كثيرين متفقين بالحقيقة ولا يصدق عليه أنه كلي مقول على كثيرين في جواب ما هو وقد
اندرج تحت جنس لأنه لا جنس له والا كان مركبا وهو خلاف الفرض كما سيأتي في الشارح (قوله
في الجنس السافل) أي كالحبوان سمي بذلك لأنه سافل عما فوقه من الأجناس وقوله والمتوسط أي
كالجسم سمي بذلك لمتوسطه بين العالي والسافل ووجه انفراد النوع الإضافي فيه ما أنه يصدق
عليه ما تعريفه دون تعريف النوع الحقيقي فإنه يصدق على كل منهما أنه كلي مقول على كثيرين
في جواب ما هو ولا يصدق عليه أنه يصدق على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو (قوله
فقولنا الخ) ألقاها لإفصاح لا للتفريع وقوله احترازا في بعض النسخ بالرفع وهو ظاهر وفي بعضها
بالنصب على أنه مفعول مطلق محذوف هو الخبر والتقدير احترازا نابه احترازا الخ ويبحث فيه بان
الأجناس لا يؤثر بها للاحتراز وانما يؤثر في الدخال وأجيب بان الجنس محذوف والتقدير اللفظ
الكلي الخ لكن يرد أنه لا حاجة للاحتراز عن ذلك لأن سياق الكلام في الكلي وبعضهم يريد بالخروج
بالجنس الخروج عنه بمعنى عدم دخوله فيه لكنه تسهيج في العبارة (قوله فليس بنوع) تفرع على
ما قبله (قوله احترازا من الحد) فيه ما مر من أن الكلام في المفرد وهو مركب فلم يدخل حتى يحتاج
للاحتراز عنه (قوله فلا يقال الخ) أي وإن كان مساويا للنوع وهو تفرع على ما قبله (قوله عن
الفصل والخاصة) والعرض العام تقدم وجه ذلك (قوله والصنف) قد يقال لا حاجة لإخراج
الصنف بذلك لخروجه بقوله المندرج تحت جنس فإنه يندرج تحت النوع إلا أن يقال هو مندرج
تحت الجنس بواسطة اندراجه تحت النوع المندرج تحت الجنس وقد يقال لا يعترض بالمنأخر على
المقدم (قوله مثلا) مستغنى عنه بالكاف كما لا يخفى (قوله فإنه كلي الخ) توجيه للاحتراز عنه
لكن محطه قوله لكن لا في جواب الخ (قوله إذ لو سئل الخ) تعليل لقوله لكن لا في جواب الخ يعني أنه

اذا سئل عن بعض افراد الزنجى كان قيل زيد ما هو اجيب بالنوع لا بالصنف كان يقال هو انسان
 ولا ية ال هو زنجى (قوله يخرج الجنس العالى) أى لانه لم يندرج تحت جنس اذ ليس فوقه شئ كما
 ذكره بقوله وهو الذى لا جنس فوقه (قوله كالجوهر) أى بناء على جنسيته وأما على القول بأنه عرض
 عام لما تحتنه وهو مذهب الفلاسفة كما نقله سيدى سعيد عن نسج الحلل فالجنس انما هو الهيولى والصوره
 فان قيل يرد على جعله جنسا عاليا أن فوقه ما هو أعلى منه كالشئ والحادث والمذكور اجيب بان هذه
 لما لم تجعل أجزاء لماهية من الماهيات لم تكن من الجنس الذى الكلام فيه وأدخل بالكاف العرض
 فانه جنس على لانه لا جنس فوقه ونحوه الاجناس التى هى المقولات التسع الا تى يبينها ان شاء الله
 تعالى (قوله ويخرج الجنس المنفرد) أى لانه لم يندرج تحت جنس اذ ليس فوقه شئ كما ذكره بقوله
 وهو ما ليس الخ (قوله كالعقل) الكافى استقصائية وقوله عند بعضهم أى وهو من يقول بانه
 جنس لأنواع مختلفة بفصول لانعلمها وبأن كلام من الجوهر والعرض ليس جنسالة لانه ليس بجوهر
 ولا عرض بل هو مجرد بناء على أن العالم أقسام ثلاثة جوهر وعرض ومجرد وتلك الانواع هى العقول
 العشرة التى أثبتتها الحكماء وبيان مذهبهم فيما يقولون ان المولى تبارك وتعالى علة فى وجود العالم
 وانه تعالى لكونه واحدا لا تكثر فيه بوجه لم ينشأ عنه الا معلوم واحد وهو العقل الاول ثم أحدث هذا
 العقل هيولى الفلك الاطلس أى الخالى عن الكواكب وهو المسمى فى لسان الشرع بالعرش وأحدث
 أيضا صورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل هيولى فلك الثوابت أى الكواكب التى لا تستر وهو
 المسمى فى لسان الشرع بالكرمى وأحدث أيضا صورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل هيولى فلك
 زحل وصورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل هيولى فلك المشتري وصورته ونفسه وعقله ثم أحدث
 هذا العقل هيولى فلك المريخ وصورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل هيولى فلك الشمس وصورته
 ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل هيولى فلك الزهرة وصورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل
 هيولى فلك عطارد وصورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل هيولى فلك القمر وصورته ونفسه
 وعقله ثم أحدث هذا العقل العناصر الاربعه أعنى الماء والنار والهواء والتراب فاختلطت وتمايزت
 لقبول الصور المختلفة وهذا هو العقل الفياض المسمى المدبر للعالم بالكون والفساد والمراد بالثاني خلج
 العنصر صورته وبالأول الباسه صورته عنصر آخر خلج عنصر النار عن صورته النارية والباسه
 الصورة الترابية فان قيل اذا كان مذهبهم ان الواحد الذى لا تكثر فيه لا ينشأ عنه الا معلول واحد
 فكيف ينشأ عن كل من العقول المذكورة الامور الاربعه السابقة مع كونه واحدا اجيب بانه وان
 كان واحدا بالذات لكنه متعدد بالاعتبار فان له اعتبارات اربعة الاول اعتبارا مكانه لذاته والثاني
 اعتبارا علمه بهذا المكان والثالث اعتبارا كونه واجبا لغيره والرابع اعتبارا علمه بهذا الوجوب ولا يخفى
 بطلان هذه المقالات وما فيها من النقولات وأشار بقوله عند بعضهم الى أن فيه اضطرابا فقابل ذلك
 أنه نوع تحتها اشخاص مختلفة بالخواص المشخصة لها وعليه فمثال الجنس المنفرد متعدد كما يشهد اليه
 فيما يأتى (قوله ويخرج أيضا النوع البسيط) أى لانه لم يندرج تحت جنس اذ لا جنس فوقه والا
 كان مركبا وهو خلاف الغرض (قوله وهو) أى النوع البسيط (قوله كالنقطة) هى ثم اية الخط
 وهو كم لا يقبل القسمة الا طولا بخلاف كل من السطح والجسم التعليمى فان الاول يقبلها طولا وعرضا
 والثاني يقبلها طولا وعرضا وعمقا وبيان ذلك انك اذا وضعت جوهر افراد بلصق جوهر فرد آخر قام
 بهما امتداد وهو المسمى بالخط فاذا وضعت جوهرين آخرين بلصقها قام بالجمع امتداد وهو
 المسمى بالسطح فاذا وضعت فوق هذه الجواهر اربعة جواهر أخرى قام بالجمع امتداد وهو المسمى بالجسم
 التعليمى وأما الجسم الطبيعى فهو اسم لجهة تلك الجواهر وهذا كله كما قاله شيخنا عند الحكماء وأما
 عند المتكلمين فالنقطة اسم للجوهر الفرد والخط والسطح والجسم من الجوهر المركب وأدخل بالكاف
 الوحدة وهى نهاية الواحد خطأ أو غيره (قوله واذا عرفت حد النوع الاضافى) أى وحد النوع

يخرج الجنس العالى وهو الذى
 لا جنس فوقه وتحتنه الاجناس
 كالجوهر ويخرج الجنس المنفرد
 وهو ما ليس فوقه ولا تحتنه
 جنس كالعقل عند بعضهم
 ويخرج أيضا النوع البسيط
 وهو الذى لا جنس فوقه وهو
 مقول على افراد متفقة بالماهية
 كالنقطة واذا عرفت حد النوع
 الاضافى عرفت أن بينه وبين
 النوع الحقيقى عموم وخصوصا
 من وجه

كاذكراه فيجتمعان في النوع السافل المسمى بنوع الانواع وهو الذي لا نوع تحته وفوقه الانواع الاضافيه كالانسان فانه نوع حقيقي لا يقال الاعلى افراد متفقه بالمساهيه وليس تحته نوع (٦٠) وانما تحته الانخاص كزيد وعمر ونحوهما والاصناف كالزنجي والصقلي ونحوهما

الحقيقي وكان الاولى التصريح بذلك لان معرفة النسبة بينهما انما ترتب على معرفة حد كل منهما (قوله كاذكراه) أي في المتن (قوله فيجتمعان الخ) بيان لقوله ان بينه وبين النوع الخ (قوله بنوع الانواع) سمي بذلك لانه نوع لكل من الانواع التي فوقه مع كونه لا نوع تحته (قوله كالانسان) تمثيل للنوع السافل وقوله فانه نوع الخ توجيها للتمثيل به لذلك (قوله والاصناف) معطوف على الانخاص (قوله ويقال الخ) مر تبط بقوله فانه نوع حقيقي وقوله فيه أي له وقوله أيضا أي كما قيل له نوع حقيقي (قوله لاندراجة الخ) علة لقوله ويقال الخ (قوله جنس الحيوان) الاضافة للبيان وقوله وغيره أي كالجسم النامي ومطلق الجسم (قوله فانه ليس الخ) تعليل لقوله وينفرد الخ والضمير عائد للنوع البسيط وقوله لعدم اندراجة الخ علة للتعليل (قوله والالزم الخ) أي والابان كان مندرجات تحت جنس لزم تركبه من ذلك الجنس ومن شئ يميزه وقد أشار بذلك لدليل الخلف وهو اثبات المدعي بابطال نقيضه كما مر فالمدعي هنا عدم اندراجة تحت جنس ونقيضه اندراجة تحت الالزم له تركبه كما ذكره بقوله والالزم الخ (قوله هذا خاف) اسم الاشارة فائدته تركبه واذا بطل ذلك بطل ما أدى اليه وهو اندراجة تحت جنس واذا بطل ذلك ثبت المدعي لانه نقيضه (قوله فانه نوع الخ) تعليل للتمثيل بالحيوان الذي انفرده فيه النوع الاضافي وقوله لاندراجة الخ تعليل للعلية (قوله جنس الجسم) الاضافة للبيان وقوله وليس بنوع الخ مر تبط بقوله فانه نوع اضافي وقوله لانه ليس الخ تعليل لقوله وليس الخ (قوله وينفرد أيضا) أي كما انفرده في الجنس السافل (قوله وهو ما فوقه جنس وتحته جنس) المراد بالجنس في الشقين ما يشمل المتعدد لا خصوص جنس واحد فالذي فوقه متعدد كالنمي فان فوقه الجسم والجوهر والذي تحته متعدد كطلق الجسم فان تحته النامي والحيوان (قوله فانه الخ) توجيها للتمثيل به لما انفرده فيه النوع الاضافي وقوله لاندراجة الخ علة للتعليل (قوله لانه جنس الخ) تعليل لقوله وليس الخ (قوله من بيان ذكرنا) الاضافة للبيان ولوقال من ذكرنا باسقاط بيان لكان أولى (قوله تعدد مراتب الخ) أما وجه معرفته ذلك في الجنس فظاهر وأما وجه معرفته في النوع الاضافي فهو أن قوله السافل يشعر بأن هناك نوعا غيره وعلم من كلامه أن النوع الحقيقي لأمراتب له لاستحالة أن يكون النوع الحقيقي فوقه نوع حقيقي آخر والالزم أن يكون النوع الحقيقي جنسا وهو باطل (قوله ولا شأنهما) أي مراتب الجنس والنوع الاضافي وقوله كذلك أي متعددة وبحت فيه بأنه لا فائدة لذلك بعد قوله قد عرفت لان المعرفة لا تكون الا مطابقة للواقع وأجيب بان المعرفة عند أهل هذا الفن مطلق الأثران ولو خالف الواقع وجبته فيكون لذلك فائدة وهي أنها كذلك في الواقع (قوله ويسمى أيضا) أي كما يسمى بالجنس العالي وقوله جنس الاجناس سمي بذلك لانه جنس لكل ما كان تحته من الاجناس مع كونه لا جنس فوقه (قوله والجنس المتوسط) معطوف على قوله الجنس العالي (قوله وهو ما فوقه الخ) تقدم أن المراد بالجنس في الشقين ما يشمل المتعدد فلا تغفل (قوله فان فوقه الخ) ظاهره عدم اعتبار النامي مع أنه سيأتي يذكر فكان الانسب بما سيأتي أن يقول وتحته جنس النامي والحيوان (قوله والجنس السافل) معطوف على قوله الجنس العالي (قوله فانه ليس الخ) توجيها للتمثيل بالحيوان للجنس السافل (قوله وفوقه الاجناس) معطوف على قوله وانما تحته الانواع (قوله والجنس المنفرد) معطوف على قوله الجنس العالي (قوله ومثاله متعذر) أي على التحقيق فلا ينافي قوله بعد وقد مثل الخ لانه خلاف التحقيق (قوله اذا الاجناس الخ) تعليل لقوله ومثاله متعذر والمراد بالاجناس التي ليس فوقها جنس كما هو ظاهر (قوله عشرة) أي التي هي

ويقال فيه أيضا نوع اضافي لا اندراجة تحت جنس الحيوان وغيره وينفرد النوع الحقيقي في النوع البسيط كالنقطة فانه ليس باضافي لعدم اندراجة تحت جنس كما تقدم والالزم تركبه والغرض به بسط هذا خلف وينفرد النوع الاضافي في الجنس السافل وهو ما لا جنس تحته وفوقه الاجناس كالحيوان فانه نوع اضافي لا اندراجة تحت جنس الجسم الجوهر وليس بنوع حقيقي لانه ليس مقولا على افراد متفقه المساهيه في جواب ما هو وينفرد أيضا النوع الاضافي في الجنس المتوسط وهو ما فوقه جنس وتحته جنس كالجسم فانه نوع اضافي لا اندراجة تحت الجوهر وليس نوعا حقيقيا لانه جنس لما تحته (فائدة) قد عرفت من بيان ذكرنا النوع السافل والجنس المتوسط والسافل تعدد مراتب الجنس والنوع الاضافي ولا شأن لهما كذلك أما مراتب الجنس اربعة الجنس العالي ويسمى أيضا جنس الاجناس وهو ما لا جنس فوقه وتحته الاجناس كالجوهر والجنس المتوسط وهو ما فوقه جنس وتحته جنس كالجسم فان فوقه جنس الجوهر وتحته جنس الحيوان والجنس السافل وهو ما لا جنس تحته وفوقه الاجناس كالحيوان فانه ليس تحته جنس وانما تحته الانواع الحقيقية المقولة على

افراد متفقه بالمساهيه كالانسان والغرس ونحوهما وفوقه الاجناس كالجسم والجوهر والجنس المنفرد وهو ما لا جنس فوقه ولا جنس تحته ومثاله متعذر اذا الاجناس التي ظفرت بعرفتها القلاسة عشرة

المقولات

المقولات العشرة المنظومة في قول بعضهم

الجوهر الكم كيف والمضاف متى • أين ووضع له أن يفعل فعلا

فالجوهر هو المفعول على كل ما قام بنفسه بسيطا كان أو مركبا والكم هو المفعول على كل عرض يقتضي القسمة في جهة فقط وهو الخط أو في جهتين وهو السطح أو في ثلاث وهو الجسم التعلمي والكيف هو المفعول على كل عرض لا يتوقف تعقله على تعقل غيره ولا يقتضي القسمة ولا عدمه لذاته ونخرج بالقييد الأول ما يتوقف تعقله على تعقل غيره كالابوة والقييد الثاني ما يقتضي القسمة وهو الكم وما يقتضي عدمه وهو النقطة والوحدة ودخل بالقييد الأخير العلم فانه وإن اقتضى القسمة ان تعلق بالمركب نحو زيد قائم وعدمه ان تعلق بالسيطر نحو زيد لكن لا يقتضي ذلك لذاته بل باعتبار المعلوم والاضافة هي المقولة على كل نسبة لا تعقل إلا بالنسبة إلى نسبة أخرى معقولة بالنسبة إليها كالأبوة والبنوة والمشي هو المفعول على حصول الشيء في الزمان سمي بذلك لانه يستل عنه متى والابن هو المفعول على حصوله في المكان سمي بذلك لانه يستل عنه باين والوضع هو المفعول على الهيئة التي تعرض له بسبب حصول النسبة بين بعض أجزائه مع بعض وبسبب حصولها بين أجزائه والأمور الخارجية وهي جهة فوق وتحت مثلا كالانكسار والعود والملك هو المفعول على كون الشيء محاطا بشئ آخر ينتقل بانتقاله كالنقص والتعظيم والفعل هو المفعول على تأثير الشيء في غيره مادام يؤثر فيه كالسخن والتبريد والانفعال هو المفعول على تأثير الشيء عن غيره مادام يتأثر كالسخن والتبريد وقد أشار بعضهم لهذه المقولات بالتمثيل لها في قوله

زيد الطويل الأزرق ابن مالك • في بيته بالأمس كان متعبا

بيده عصي لواء فالتوى • فهذه عشرة مقولات سوى

وهذه الأمور قد أفردت بالتأليف فن أراد من زيد الكلام عليها فليست نظرها (قوله وكلاهما تحت الجنس) أي وحينئذ فلا يصح ان تكون منفردة (قوله ولا عدمه) غير محتاج اليه هنا (قوله بناء على جنسيته) أي بناء على القول بانه جنس وأن الجوهر ليس جنس له كما هو وقوله واختلاف الخ عطف على معلول (قوله وأما مراتب الخ) مقابل لقوله أما مراتب الجنس الخ (قوله كافي الجنس) تفسير لقوله أيضا (قوله ويسمى) أي النوع السافل وتقدم وجه تسميته بذلك (قوله فالنوع الخ) الغاء فصحته (قوله مثلا) مستغنى عنه بالسكاف (قوله فانه ليس الخ) توجيه للتمثيل (قوله وهو) أي الجنس العالي وقوله وليس نوما أي ذلك الجوهر وقوله اذ لا جنس فوقه لتعليل لقوله وليس الخ (قوله والفرس) كان الأولى اسقاطه لان الكلام في الأنواع المترتبة وما ذكر مع الانسان في مرتبة واحدة (قوله فانها) أي هذه الثلاثة وفي نسخة فانهما بضمير التثنية وعليها فالانسان والفرس قسم ونحوهما قسم (قوله المتفقة الخ) راجع للذين قبله (قوله وهو الذي فوقه نوع وتحت نوع) المراد بالأنواع في الشقين ما يشتمل المتعدد كما ينظر في الجنس (قوله فان كل واحد منهما فوقه أنواع) غير ظاهر بالنسبة للجسم النامي اذ ليس فوقه الأنواع واحد وهو مطلق الجسم وقوله وتحت أنواع غير ظاهر أيضا بالنسبة للحيوان اذ ليس تحتها الأنواع السافل وهو الانسان والفرس ونحوهما وأما قوله فتحت الحيوان الانسان الخ ففيه نظر لما مر من أن الكلام في الأنواع المترتبة (قوله فانه) أي الجسم النامي (قوله وكذا الجسم الخ) لا حاجة لذلك لتصر به قبل فلو قال وتحت الجسم النامي الحيوان الخ لكان أولى (قوله ومثاله الخ) أي على التحقيق كما تقدم في نظره وقوله أيضا مقدمة من تأخير (قوله وقدم مثل له أيضا) أي كما مثل به للجنس المنفرد (قوله واعلم أن كلما يتقوم الخ) محصله أن كل جزء دخل في قوام الجنس الأعلى كالجوهر أو في قوام النوع الأعلى كالجسم دخل في قوام تحتها لان الأعلى مقوم لما تحتها ومقوم المقوم مقوم وليس كل جزء دخل في قوام الأسفل دخل في قوام الأعلى لان الأسفل ليس جزء من الأعلى نعم بعض أجزاء الأسفل تدخل في قوام الأعلى وكل قسم انقسم اليه الأسفل كالحیوان ينقسم إلى ناطق وصاهل ونحوهما انقسم اليه الأعلى كالجسم لان الأسفل فرد من

وكلاهما تحتها جنس وغيرهما لم يقم دليل على وجوده ولا عدمه وقد مثل لهذا الجنس المنفرد العقل بناء على جنسيته واختلاف أفراده بالفصول لا بالخواص وأما مراتب النوع الاضافي فاربعة أيضا كافي الجنس وهي النوع العالي والسافل ويسمى نوع الأنواع والمتوسط والمنفرد فالنوع العالي هو الذي لا نوع فوقه وتحت الأنواع كالجسم مثلا فانه ليس فوقه إلا الجنس العالي وهو الجوهر وليس نوما لشيء اذ لا جنس فوقه وتحت الأنواع كالجسم النامي والحيوان والانسان والفرس ونحوها والنوع السافل هو الذي لا نوع تحتها وفوقه الأنواع كالانسان والفرس ونحوهما فانها لا نوع تحتها بل الاضافي والاصناف المتفقة في الماهية وفوقها الأنواع الاضافية كالحیوان والجسم النامي والجسم باطلاق والنوع المتوسط وهو الذي فوقه نوع وتحت نوع كالحیوان والجسم النامي فان كل واحد منهما فوقه أنواع وتحت أنواع فتحت الحيوان نوع الانسان والفرس وغيرهما وفوقه الجسم النامي فانه نوع من مطلق الجسم ومطلق الجسم نوع من الجوهر وكذا الجسم النامي نوع متوسط لان تحتها الحيوان وأنواعه وفوقه الجسم المطلق الذي هو نوع من الجوهر والنوع المنفرد الذي لا نوع فوقه ولا نوع تحتها ومثاله أيضا متعذر وقدم مثل له أيضا بالعقل على مذهب من يرى اختلاف أفراده بالخواص لا بالفصول واعلم أن كل ما يتقوم به الأعلى

الاعلى والقاعدة أن أقسام الفرد من شئ أقسام من ذلك الشئ وليس كل قسم انقسم اليه الاعلى كالجسم
ينقسم الى نام وغيره ينقسم اليه الاسفل كالحيوان لان الاعلى ليس فردا من الاسفل حتى تكون أقسامه
أقساماً منه نعم بعض أقسام الاعلى ينقسم اليه الاسفل تأمل (قوله جنسا كان أو نوعا) نعم في
الاعلى (قوله من غير عكس) أى كلى فلا ينافى انه ينقسم جزئيا كما علمته مما مر (قوله لان الاعلى الخ)
عله لقوله ان كلما يقوم به الاعلى الخ وذلك كالحيوان فانه جزء من الانسان اتركبه من الحيوان والناطق
(قوله بلا عكس) أى مطلقا لا كليا ولا جزئيا فلا يكون الاسفل جزء من الاعلى أبدا والالزم تحققة بدونه
لان الجزء يتحقق بدون الكل (قوله من غير عكس) أى كلى فلا ينافى انه ينقسم جزئيا كما يعلم مما سبق
(قوله بلا عكس) أى ليس الاعلى فردا من الاسفل وليس كل قسم انقسم اليه الاعلى انقسم اليه الاسفل
بل بعض ما انقسم اليه الاعلى ينقسم اليه الاسفل كما يؤخذ مما نقله شيخ شيوخنا عن شرح الشريعة (قوله
والفصل الخ) عرفه بتعريفه لعله لان كلامهم ما قد قالته المناطقة وكذا يقال في الخاصة (قوله في
جواب أى ماهو) زاد غيره في ذاته وفائدته تعيين أن السؤال عن المميز الذاتي بخلافه قبل هذه الزيادة
فانه كان محتملا لان يكون عن المميز الذاتي وان يكون عن المميز العرضي ولذلك قال الغزالي السؤال
بأى شئ هو ان قيد بى ذاته فعن المميز الذاتي وان أطلق فعن المميز المطلق وان قيد بى عرضه فعن المميز
العرضي (قوله كالناطق باعتبار الخ) أى فانه جزؤها الصادق عليها في جواب أى ماهو فان قيل ماهية
الانسان حيوان ناطق ولا معنى لصدق الناطق عليها اذ يصح للمعنى الحيوان الناطق ناطق وهو اخبار
بمعلوم أجيب بان فرض الكلام أنه صادق عليها في جواب السائل وهو لا يعلم أنه ناطق وانما يعلم أنه
حيوان فصم الصدق نظر لذلك لانه حينئذ ليس اخبارا بمعلوم ولا نظرا لكون الماهية شاملة لكل منهما
واعلم أن الناطق غير الانسان مما شاركه في الجنس اتفاقا وعن غيره بناء على القول بانه لا يكون مقولا
على ذلك الغير وأما على القول بانه يكون مقولا عليه فلا يميزه عنه وذلك كالملائكة قائم اليست حيوانا
لانها لا تنموا ولكنها ناطقة أفاده الغنمى (قوله قولاً) هو مفعول مطلق للقول وقوله ذاتيا يحتمل
أنه نسبة للذاتي لتعلقه به كفى قولهم الشافعى نسبة للشافعى ويحتمل أنه نسبة للذات لتعلقه بها بواسطة
تعلقه بالذاتي (قوله ما ذكرنا) أى من كل من التعريفين (قوله فقوله الخ) الفاء للافصاح
وقوله يخرج النوع الخ بحث فيه بما تقدم من أن الجنس لا يخرج به وانما يخرج عنه كما يشير اليه
وأجيب بما مر من أن الجنس محذوف والتقدير كلى جزء الماهية الخ ووجه اخرج ذلك أن النوع غمام
الماهية لاجزؤها وكلام من الخاصة والعرض العام خارج منها لاجزؤها (قوله يخرج الجزء المادى)
فيه أن الكلام في الكلوى وحينئذ فلا حاجة لاجزاء ذلك فكان الاولى أن يجعل قوله الصادق عليها
نوطنة لما بعده اسكن المؤلف نظر لمطلق الجزء فلما كان صادقا بالجزء المادى نظر لذلك أخرجه بقوله
الصادق الخ (قوله فانه) أى السقف وقوله جزء منه أى من البيت وقوله لا يصدق عليه أى ولا يصدق
السقف على البيت فالضهير المستر للسقف والبارز للبيت فلا يصح ان يقال البيت سقف (قوله فلا
يسمى الخ) نتيجة ما قبله (قوله فانه جزء من الماهية صادق عليها) ان قلت كون الجنس جزء لالاهية مع
كونه مقولا عليها غير معقول لان الجزء متقدم على الكل في الوجودين اعنى الذهبى والخارجى والمحمول
لا بد أن يكون متحدا مع الموضوع في الوجود الخارجى قلت اجاب عن ذلك السعد بانه ليس المراد أنه
جزء من الماهية وصادق عليها من حيثية واحدة بل المراد أنه جزء منها من حيث اشتراط أن لا يدخل
فيه الفصل ولا شأن أنه متقدم عليها من هذه الحيثية وصادق عليها من حيث أنه لا يشترط فيه ذلك فهو
جزء منها باعتبار وصادق عليها باعتبار آخر مثلا الحيوان ان أخذ بشرط أن لا يدخل فيه الناطق فهو
جزء من ماهية الانسان وان أخذ لا هذا الشرط فهو صادق عليها وانظر هل باقى مثل هذا الاشكال
والجواب في الفصل أيضا (قوله لاسكن لا يحمل الخ) هو محط التوجيه (قوله بل في جواب الخ)
اضراب اتفق الى (قوله عند الشرح الخ) ظرف لقوله بل في جواب الخ (قوله في السؤال) متعلق بالشركة

جنسا كان أو نوعا يقوم به ما تحتها
من غير عكس لان الاعلى جزء
مما تحتها بلا عكس وكل ما ينقسم
اليه الاسفل ينقسم اليه الاعلى
من غير عكس لان الاسفل
وأقسامه أفراد لما فوقه بلا
عكس وبالله تعالى التوفيق ص

والفصل جزء الماهية الصادق
عليها في جواب أى ما هو كالناطق
باعتبار ماهية الانسان وان
شئت قلت هو الكل المقول
على الماهية في جواب أى ماهو
قولا ذاتيا

هذا القسم الثالث من الكلمات
الخمس وهو الفصل وحقيقته
ما ذكرنا في الاصل فقوله لاجزء
الماهية يخرج النوع والخاصة
والعرض العام وقوله الصادق
عليها يخرج الجزء المادى كالسقف
مثلا للبيت فانه جزء منه ولا يصدق
عليه فلا يسمى فصلا وقوله في
جواب أى ماهو يخرج الجنس
فانه جزء من الماهية صادق عليها
لكن لا يحمل عليها في جواب
أى ماهو بل في جواب ماهو عند
الشركة بينها وبين ماهية أخرى
في السؤال

وأما قولي وإن شئت قلت هو الكل الخ فنعني به أن كل من هذين التعريفين وموداهما واحدا وان اختلفت عبارتهما فقولنا أيضا في هذا التعريف الكل يخرج عنه الشخص فلا يكون فصلا أبدا وقولنا المقول على الماهية يخرج الجزء المادي وقولنا في جواب أي ماهو يخرج النوع والجنس والعرض العام وقولنا قولنا ذاتيا يخرج الخاصة فانها كل مقول على الماهية في جواب أي ماهو ولكن قولنا عرضيا لا ذاتيا (تقييده) اعلم أن كل واحد من الجنس والفصل قد (٦٣) يكون قريبا لما هو جنس وفصل له وقد يكون بعيدا أما الجنس فقد علمت

أنه الجزء الذي هو عام المشترك بين الماهية وماهية أخرى فإن كان تمام المشترك بين الماهية وبين كل ماهية تشاركها فيه فهو جنس قريب لتلك الماهية وإن كان تمام المشترك بين الماهية وبين بعض ما يشاركها فيه دون بعض آخر فهو جنس بعيد أما مرتبة واحدة أن لم يكن تحتها تمام مشترك أخص منه إلا واحد وأما أكثر من مرتبة واحدة أن تعدد ما تحتها من تمام المشترك الأخص وبقدرة تعدده تزداد مرتبة ذلك الجنس في البعد مثال الجنس القريب الحيوان بالنسبة إلى الإنسان ونحوه فإنه تمام المشترك بين الإنسان والفرس مثلا لا تجد شيئا يشارك الإنسان في الحيوانية إلا وجدت الحيوان هو تمام المشترك بينهما وبين الإنسان وكذا الجسم بالنسبة إلى الحجر مثلا فإنه تمام المشترك بينهما وبين الماء ثم لا تجد شيئا يشارك الحجر في الجسمية إلا وجدت الجسم الجزء الذي هو تمام المشترك بينهما وبين الحجر فهو جنس قريبا قريبا ومثال الجنس البعيد الجسم بالنسبة إلى الإنسان فإنه تمام المشترك بينهما وبين الحجر فهو جنس ههما

(قوله وأما قولي الخ) مقابل لمحذوف تقديره أما قولنا جزء الماهية الخ فنعني به ما تقدم (قوله وإن اختلفت) الأوائل حال (قوله فهو قولنا الخ) الفاء لا فصاح وقوله أيضا مقدمة من تأخير وقوله يخرج الشخص فيه ما تقدم غير مرة وقوله فلا يكون الخ مفرع على ما قبله وقوله يخرج الجزء المادي فيه ما علمته (قوله يخرج النوع الخ) وجهه أن كلاما من النوع والجنس لا يصدقان في جواب أي ماهو وإنما يصدقان في جواب ماهو وإن العرض العام لا يصدق في ذلك بل ولا يقع في الجواب أصلا على ما مر (قوله فأنه الخ) محط التعليق قوله ولا يكن الخ (قوله اعلم أن كل واحد الخ) لو تقدم الكلام على الجنس فيهما لمكان أولى لكنه نظر إلى المناسبة بينه وبين الفصل في ذلك فجمعهما معا (قوله قد يكون) أي كل وقوله لما هو الخ أي نوع هو أي كل منهما جنس وفصل له أي لما وقوله وقد يكون أي كل وقوله بعيدا أي عما هو جنس وفصل له ففيه حذف من الثاني دلالة الأول وشمل قوله وقد يكون بعيدا ما هو بعيد مرتبة وما هو بعيدا كثر كما سيوضح أن شاء الله تعالى (قوله أما الجنس الخ) أي أما بيان ذلك في الجنس فقد علمت الخ ومحط البيان قوله فإن كان الخ ومحصلة أن الجنس تارة يكون تمام المشترك بين الماهية وبين كل ما يشاركها فيه من الماهيات كافي الحيوان بالنسبة إلى نحو الإنسان فإنه تمام المشترك بينهما وبين كل ما يشاركه فيه فلا تجد شيئا يشارك الإنسان في الحيوانية إلا وجدت الحيوان تمام المشترك بينهما وبين ذلك هو الجنس القريب وتارة يكون تمام المشترك بين الماهية وبين بعض ما يشاركها فيه من الماهيات دون بعض كافي الجسم بالنسبة إلى نحو الإنسان فإنه تمام المشترك بينهما وبين بعض ما يشاركه فيه وهو الحجر وليس تمام المشترك بينهما وبين بعض آخر كالفرس وذلك هو الجنس البعيد ثم هو تارة يكون تحت تمام مشترك آخر أخص منه فقط كافي الجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان فإنه تحت تمام مشترك آخر أخص منه فقط وهو الحيوان وذلك هو البعيد مرتبة واحدة وتارة يكون تحت أكثر من واحد كافي الجسم المطلق بالنسبة لذلك فإنه تحت أكثر من واحد إذ تحته الجسم النامي وهو تمام المشترك بينهما وبين الشجر وتحت أيضا الحيوان وهو تمام المشترك بينهما وبين الفرس مثلا وذلك هو البعيد باكثر من مرتبة فتأمل (قوله تشاركها) المتبادر أن الضمير المستتر عائذ للماهية الثانية والبارز عائذ للدلالة وقوله فيه أي في ذلك الجنس (قوله وبين بعض ما يشاركها فيه) أي من الماهيات (قوله وبقدر) جار ومجرور متعلق بما بعده (قوله ونحوه) أي كالفرس (قوله فإنه تمام الخ) تعليل لجعل ما ذكره مثلا للجنس القريب (قوله مثلا) أي والحمار ونحوه (قوله وكذلك الجسم الخ) أي أنه جنس قريب بالنسبة لذلك (قوله مثلا) أي أو الحديد أو نحوه (قوله فإنه تمام الخ) تعليل لقوله وكذلك الجسم الخ (قوله فإنه الخ) تعليل لجعل الجسم بتلك النسبة هو المثال (قوله قريب) للعجز لا حاجة لذلك هنا (قوله وأما الفصل الخ) أي وأما بيان ذلك في الفصل فإن كان الخ ومحصلة مع إيضاح أن الفصل تارة يكون مساويا للماهية بأن كانا هذين ما صدق مع اختلافهما مفهوما وتارة لا يكون كذلك بل يكون أعظم منها وإذا كان مساويا لها فتارة يكون تمام الجزء المميز لها وذلك كالناطق بالنسبة للماهية الإنسان فإنه مع كونه مساويا لها تمام الجزء المميز لها إذا احتاج إلى شيء آخر معه في تمييزها وذلك هو الفصل القريب لها وتارة لا يكون تمام الجزء المميز لها وإذا

بينهما لأنهما يشتركان في أجزاء أخرى ككونهما حاسنين ومتحركين بالارادة فالجسم جنس بعيد للإنسان ونحوه كالفرس وقريب للشجر ثم إذا نظرت وجدت للإنسان تمام مشترك آخر تحت الجسم أخص منه بينهما وبين ماهية أخرى كالنمي فإنه تمام المشترك بينهما وبين الشجر تجد تحت تمام مشترك آخر كالحيوان بينهما وبين الفرس وهو أخص من النامي فالجسم بعيد من الإنسان بمرتبتين والنمي بمرتبة واحدة وهكذا

فانظر في الإجناس وبعبارة وأما الفصل

كان كذلك فتارة يكون تمام المميز لذلك المميز كالقوة التي هي جزء من ماهية الناطق التي هي متفكر بالقوة فانه ليست تمام المميز لماهية الانسان بل جزء منه وذلك الجزء تمام المميز لذلك المميز الذي هو الناطق وهذا هو الفصل البعيد بالنسبة للماهية والفصل القريب بالنسبة للمميزها وتارة يكون ليس تمام المميز لذلك المميز كراسخة التي هي جزء من ماهية القوة التي هي كيفية راسخة في الذهن فانه ليست تمام المميز لذلك المميز بل جزء منه وهذا هو الفصل البعيد بالنسبة للماهية بل وبالنسبة للمميزها الا أنه بعيد بالنسبة الاولى بمرتبتين وبالنسبة الثانية بمرتبة والفصل القريب بالنسبة للمميز والمميز وعلى هذا القياس لكن لا بد أن ينهي المعرف ذلك الفصل الى امر بسيط لتلايل التمسك اذ لو كان مركبا واعتبر جزءه وذلك الجزء يكون مركبا أيضا ويعتبر جزءه وهكذا للزم ما ذكرنا اذا كان فصل الماهية ليس مساويا لها بل أعم منها فهو فصل بعيد بالنسبة لها وان كان قريبا بالنسبة لبعض اجناسها ثم هو تارة يكون تحت فصل فقط وذلك كالحساس بالنسبة للانسان فانه ليس مساويا للماهية وتحت فصل وهو الناطق وهذا فصل بعيد بمرتبة واحدة وتارة يكون تحت أكثر من فصل وذلك كالنار بالنسبة للانسان فانه ليس مساويا للماهية وتحت أكثر من فصل فان تحت الحساس والناطق وهذا فصل بعيدا أكثر من مرتبة فليتم امل (قوله فان كان مساويا للماهية الخ) قد عرفت أن المراد بالمساواة هنا الاتحاد في المصادق مع الاختلاف في مفهومها وان وهم فيه بعضهم حيث فهم أن المراد بالمساواة في المفهوم (قوله فهو فصل قريب) تقدم أنه كالناطق ونحوه (قوله فهو جزء من تمام المميز) ثم هو تارة يكون تمام المميز لذلك المميز وتارة يكون جزءا من المميز كما يشير اليه بقوله فان كان تمام الخ (قوله ومساو له) أي تمام المميز وقوله لانها معا أي لان تمام المميز وجزءه يساويان الماهية أي ومعلوم أن كلا من المساويين شيء مساو لا تنفر فاذا فرضت أن زيدا وعمرا يساويان بكذا لزم ضرورة أن كلا منهما مساو لا آخر (قوله فهو أيضا الخ) مفرع على قوله فهو جزء من تمام المميز وأيضا مقدمة من تأخير والاصل فهو فصل تمام المميز أيضا أي كما أنه فصل للماهية (قوله فان كان تمام الخ) قد علمت أن هذا تقسيم لجزء المميز الى قسمين الاول ما يكون تمام المميز لتمام المميز كالقوة فانه تمام المميز لتمام الماهية الذي هو الناطق اذ تعريفه متفكر بالقوة والثاني ما ليس كذلك بل هو جزء من تمام المميز لتمام المميز كالراسخة فانه جزء من تمام المميز لتمام الماهية الذي هو الناطق اذ تعريفه متفكر بالقوة كما علمت وتعرف بالقوة التي هي تمام المميز له كيفية راسخة في الذهن (قوله للمميزه) الضمير عائدا على تمام المميز (قوله فهو) أي ذلك الفصل الذي هو تمام المميز لتمام الماهية وقوله فصله القريب أي فصل تمام المميز القريب له (قوله والافهوا الخ) أي والا يكن تمام المميز لتمام المميز فهو جزء الخ وقوله من تمام المميز أي لتمام المميز (قوله ولا بد أن ينهي الخ) كان الاولى أن يقول ولا بد أن ينهي الى امر بسيط لتلايل التمسك ويلزم الخ كما أشرت اليه فيما مر لان ما ذكره لا يستلزم انتفاء التسلسل كما يقتضيه صريحه لاحتمال أن يكون هذا الفصل مركبا من جنس وفصل مساو لبعض الفصول وتمام المميز له وذلك مركب من جنس وفصل مساو لبعض الفصول وتمام المميز له وهكذا فيما في التسلسل (قوله ويلزم تركب الخ) عطف لازم على ما قبله (قوله فهذا الفصل) أي الذي انتهى بعض الفصول وكان تمام المميز لها وقوله لذلك الفصل أي الذي ساواه هذا الفصل وكان تمام المميز له وقوله وفصل للماهية أي ولو بوسائط كما أشار له بقوله فهو فصل بعيد لها بمرتبة أو أكثر (قوله هذا كله الخ) لو قال من أول الامر وان كان أعم منها فهو فصل بعيد لها بمرتبة أيضا أو أكثر كالحساس والمحرك بالارادة للانسان بعيد بمرتبة أيضا أو أكثر الا أن هذا الفصل الذي لا يكون مساويا للماهية لا يصلح تمييزها التمييز التام

فان كان مساويا للماهية وكان هو تمام الجزء المميز لها فهو فصل قريب لها وان كان مساويا لها ولم يكن تمام المميز فهو جزء من تمام المميز ومساو له لانها معا يساويان الماهية فهو أيضا فصل لتمام المميز فان كان تمام المميزه فهو فصله القريب والا فهو جزء من تمام المميز لا ومساو له ولا بد أن ينهي الى أن يكون جزء مساويا لبعض الفصول وتمام المميز له لتلايل التمسك ويلزم تركب الماهية محالا يتناهي فهذا الفصل قريب لذلك الفصل الذي هو تمام المميزه وفصل للماهية الاولى فهو فصل بعيد لها بمرتبة أو أكثر هذا كله ان كان الفصل مساويا للماهية وان كان أعم منها والفرض أنه فصل فهو فصل لبعض اجناسها كالحساس مثلا والمحرك بالارادة للانسان بعيد بمرتبة أيضا أو أكثر الا أن هذا الفصل الذي لا يكون مساويا للماهية لا يصلح تمييزها التمييز التام

(قوله لكنه قد يميزها الخ) استدراك على قوله إلا أن الخ وهو استدراك صوري (قوله بهذا الاعتبار) أي كونه يميزها لا يشاركها فيه (قوله وإن كان أعم) الواو للحال (قوله يلزم عليها الخ) بيان لوجه ضعفها وقوله أن يسمى الجنس فصلا أي لأن الحيوان مثلا يميز بالإنسان عما لا يشاركه في الحيوانية كالجر والشجر والمراد بالجنس غير العالي إذ لا يتأتى ذلك الاعتبار فيه وأجيب بفتح هذا اللزوم المذكور وذلك لانا اعتبرنا في حد الجنس كونه في جواب ما هو وفي حد الفصل كونه في جواب أي ما هو وحينئذ إذا وقع الحيوان في جواب ما هو كان جنسا وإذا وقع في جواب أي ما هو كان فصلا فهو في حالة وقوعه جنسا غير فصل وفي حالة وقوعه فصلا غير جنس وتعقب هذا الجواب بأنه يخالف اعتبارهم في الفصل أن لا يكون تمام المشترك ورد بأن الاعتبار فيه ذلك إنما هو الفصل القريب لا مطلق الفصل (قوله والخاصة الكلّي الخ) سميت بذلك لأنها تخص الماهية دون غيرها (قوله كالمضاحك للأنسان) كذا في بعض النسخ وفي بعض ما كالمضاحك الخ والاول هو الاول لأن الكلام في الكلّي المحمول على مواطاة لاجل اشتقاق وليس الفصل كذلك وأورد على التمثيل بالمضاحك للخاصة أنه حكى أن الناس يصفون ما ينبغي منه أو رأه وأنه وقع الفصل من الجن والملائكة كما في بعض الآثار وأجيب بأن ذلك ليس باقتضاء الطبع له بل هو أمر اتفاقي بخلافه في الأنسان قال الغنيمي ومن يجعل ذلك باقتضاء الطبع أيضا عليه أن لا يجعل المضاحك من خواص الأنسان أي لأنه من العرض العام على هذا الرأي (قوله في جواب أي ما هو) كان الاول أخذنا من أن يزيد على ذلك في عرضه ليتبين أن السؤال عن العرضي ولو زاد ذلك لاستغنى عن قوله قولا عرضيا (قوله قولا عرضيا) نسبة للعرض لتعلقه به بواسطة تعلقه بالعرضي أو نسبة للعرضي من أول الأمر كما مر نظيره في الثاني (قوله تخرج عنه الأشخاص) جرى هنا على التحقيق من أن الجنس لا يخرج به وإنما يخرج عنه (قوله يخرج الجنس الخ) أي لأنها ليست خارجة عنها إذ كل من الجنس والفصل جزؤها والنوع تمامها (قوله وقوله في الحد الثاني الكلّي الخ) ظاهره أن مجموع كل من الكلّي والمقول جنس وليس كذلك بل الجنس هو الكلّي فقط والمقول توطئة لما بعده (قوله يخرج الجنس الخ) وجهه أن كلامها لا يقال في جواب أي ما هو بل العرض العام لا يقع في الجواب أصلا على ما تقدم (قوله والعرض العام الخ) سمي بذلك لأنه يعم الماهية وغيرها وإن لم يكن شاملا لجميع أفرادها أخذنا من التقسيم الآتي (قوله كالمحرك للأنسان) كذا في نسخ وفي بعض النسخ كالمحرك للأنسان وفيه ما تقدم (قوله وكل من الخاصة الخ) شمل كلامه بحسب ظاهره اثنين وثلاثين صورة ست عشرة منها للخاصة ومثلها للعرض العام لأن كلامها شامل أو غير شامل وكل منهما إما لازم أو مفارق فهذه أربعة ثم إن المفارق بقسميه ينقسم إلى بطئ المفارقة أو سريعها وكل منهما إلى سهلها أو صعبها فهذه ثمانية واللازم بقسميه ينقسم إلى لازم للوجود والماهية وكل منهما إلى ما بواسطة أو بغيرها فهذه ثمانية أيضا فتكون الجملة ستة عشر لكل من الخاصة والعرض العام وحينئذ في المجموع ما ذكر وسيدكر في الشرح المفارق الدائم وهو إما شامل أو غير شامل وكل منهما يجري في الخاصة والعرض العام وبضم ذلك إلى ما ذكر يكون المجموع ستة وثلاثين هذا وجعل بعضهم الصور ستا وعشرين وذلك لأن اللازم لا يكون الاشاملا واللازم للوجود لا يكون الا بواسطة وحينئذ فيسقط عشر إبطان كون اللازم غير شامل سواء كان لازما للوجود أو للماهية بواسطة أو بغيرها وسواء كان خاصة أو عرضا عاما وكونه شاملا لازما للوجود بلا واسطة سواء كان خاصة أو عرضا عاما وإذا سقط عشر من ست وثلاثين كان الباقي ستا وعشرين فعليين باستخراجها (قوله أما شامل) أي لجميع أفراد الماهية وقوله أو غير شامل أي لذلك (قوله وكل منهما الخ) ظاهره أن الضمير مائد للشامل وغير الشامل فيقتضي أن غير الشامل ينقسم إلى لازم ومفارق مع أنه لا يكون إلا مفارقا كما يؤخذ مما مر ويحتمل أن الضمير مائد للخاصة والعرض باعتبار أحدهما القسمين وهو الشامل (قوله أما لازم) أي عقلي وهو الذي يستحيل في العقل اتفاقا كما سيذكره وقوله

لكنه قد يميزها لا يشاركها فيه كتمييز الأنسان بالاحساس مثلا عن الشجر والجر ونحوهما لا عن الفرس والظير ونحوهما فسموه بهذا الاعتبار فصلا وإن كان أعم وهي تسمية ضعيفة يلزم عليها أن يسمى الجنس فصلا لوجود مثل هذا التمييز فيه وبالله تعالى التوفيق

والخاصة الكلّي الخارج عن الماهية الخاص بها كالمضاحك للأنسان وإن شئت قلت هو الكلّي المقول على الماهية في جواب أي ما هو قولا عرضيا ثم

قوله في الحد الاول الكلّي جنس في الحد تخرج عنه الأشخاص وقوله الخارج عن الماهية يخرج الجنس والنوع والفصل وقوله الخاص بها يخرج العرض العام وقوله في الحد الثاني الكلّي المقول على الماهية جنس وقوله في جواب أي ما هو يخرج الجنس والنوع والعرض العام وقوله قولا عرضيا يخرج الفصل

والعرض العام الكلّي الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها كالمحرك للأنسان وكل من الخاصة والعرض العام أما شامل أو غير شامل وكل منهما إما لازم أو مفارق

والمفارق اما بطئ المفارقة أو سريعها وكل منهما إما بسهولة أو صعوبة واللازم اما للوجود أو للماهية اما بوسط ان افتقر العلم بالضرورة الى ثالث واما بغير وسط ان لم يفتقر ش قوله الكلي جنس وقوله الخارج عن الماهية فصل يخرج الجنس والنوع والفصل وقوله الصادق عليها وعلى غيرها يخرج الخاصة واعلم (٦٦) أن الخاصة والعرض العام ينقسم كل واحد منهما الى أربعة أقسام الاول ان يكون كل واحد

منهما شاملا للجميع الا افراد التي هي خاصة وعرض عام لها أي يحمل على كل واحد منهما ويكون ممكن المفارقة لها كالتنفس بالفعل للحيوان ذي الرثة وللإنسان الثاني أن يكون كل واحد منهما شاملا لازما للماهية أفرادا كالضفد والتنفس أفرادا بالقبول للإنسان الثالث أن يكون كل واحد منهما شاملا لازما للوجود أفرادا للماهية كالخلقية للمكنات وللحيوان فلا يمكن ولا حيوان موجودا وهو مخلوق لقيام البرهان على ذلك ثم لا يلزمهما هذا اللازم الا عند وجودهما اما قبل وجودهما في الخارج فلا ينصفان بالخلقية الرابع أن يكون كل واحد منهما غير شامل لأفراد الماهية كالقابض بالفعل والاسود بالفعل للإنسان ثم اللازم ينقسم الى لازم بوسط هو ما افتقر العلم بلزومه الى العلم بثالث غير اللازم والملزوم والى لازم بغير وسط وهو ما ليس كذلك وهو اللازم البين المنقسم الى ذهني وغير ذهني وقدمت في شرحهما في دلالة الالتزام وغير اللازم من العرضين أعني الخاصة والعرض العام ينقسم الى دائم لا يزول والى زائل مفارق فالدائم كالوان بعض الحيوانات التي لا تفارقها منذ وجدت الى أن

أو مفارق أي غير لازم عقلي وهو الذي لا يستحيل في العقل انفكاكه ولو اتفق دوامه كما سيأتي وان لم يشمل ذلك قوله والمفارق اما بطئ المفارقة الخ (قوله والمفارق الخ) أي سواء كان شاملا أو غير شاملا كان قوله وكل منهما الخ خاصا بالشامل على ماهر وقوله اما بطئ المفارقة أي بحيث لا يزول الا بعد طول وقوله أو سريعها أي بحيث يزول من غير بطئ وقوله وكل منهما أي من بطئ المفارقة وسريعها وقوله اما بسهولة أو صعوبة أي مفارقتها بسهولة الخ (قوله اما لازم للوجود) أي لوجود الافراد وقوله أو للماهية أي وان لم توجد أفرادها وقوله اما بواسطة أي بسبب واسطة وقوله واما بغير وسط أي مع غير واسطة وجعل بعضهم الباء بمعنى مع فيها وهذا التعميم خاص بقوله أو للماهية دون ما قبله فانه لا يكون الا بوسط على ماهر (قوله يخرج الجنس الخ) تقدم وجهه وقوله يخرج الخاصة أي لانها لا تصدق الا على الماهية (قوله واعلم أن الخاصة والعرض العام الخ) هذا تقسيم أولي وسيأتي تقسيم ثانوي لبعض الأقسام (قوله التي هي الخ) أئذ التمهيد مع أن المناسب تذكرة لكونه تائدا للكل واحد نظرا للغير وفي بعض النسخ التي هو بضمير التذكرة وهو ظاهر (قوله أي يحمل الخ) هذا تفسير باللازم لقوله شاملا للجميع الافراد (قوله ويكون الخ) معطوف على مدخول أن في قوله ان يكون الخ (قوله كالتنفس الخ) مثال للخاصة بالنسبة للحيوان وللعرض العام بالنسبة للإنسان وكان الاولى ان يقول كالتنفس لماهر وهكذا يقال فيما يأتي (قوله ذي الرثة) احتراز بذلك عن السمك لانه لارثته له وهي لمة تروح على القلب لولاها لاحترق من حر المعدة (قوله كالضفد الخ) المثال الاول للخاصة والثاني للعرض العام (قوله كالخلقية) مثال للخاصة بالنسبة للمكنات وللعرض العام بالنسبة للحيوان (قوله فلا يمكن الخ) مفرع على التمثيل بالخلقية لما ذكر (قوله لقيام البرهان الخ) تعليل للمفرع والمفرع عليه فلا يقال لا حاجة الى ذلك لما هو القاصد من أن المفرع علة في التفريع ويعلم من ذلك أن اللازم لوجود الافراد لا يكون الا بوسط كما مر (قوله ثم لا يلزمهما الخ) ولذلك قيد بالموجود في قوله فلا يمكن ولا حيوان موجود (قوله كالقابض الخ) المثال الاول للخاصة والثاني للعرض العام (قوله ثم اللازم) أي للماهية لماهر من أن اللازم للوجود لا يكون الا بواسطة وقوله الى لازم بوسط أي سواء كان ذلك الوسط برهانا أو حذسا أو تجربة وان قصره بعضهم على الاول فقال قوله الى لازم بوسط أي وسط برهاني كالحديث للعالم فانه لازم بوسط برهاني وهو التغير بأن يقال العالم متغير وكل متغير حادث وقوله والى لازم بغير وسط أي برهاني بأن لا يكون هناك وسط أصلا أو كان هناك وسط غير برهاني وهو الحدس والتجربة (قوله وغير اللازم) هو المعبر عنه فيما مر بالمفارق سواء كان شاملا أولا (قوله لا يزول) تفسير لقوله دائم وكذا قوله مفارق تفسير لقوله زائل (قوله في العقل) أي بسببه (قوله ليست بهذه المثابة) أي بكونها يستحيل في العقل أن تفارق (قوله اذا ما من لون الخ) تعليل لقوله ليست بهذه المثابة (قوله واما المفارق الخ) مقابل لقوله فالدائم الخ وقوله فاربعة أقسام وكل منها يجري في الخاصة والعرض العام وعلى كل اما شامل أو غير شامل كما مر فلا تغفل (قوله كالشباب) مثال للخاصة بطئ المفارقة عسيرها ومثال العرض العام بطئ المفارقة عسيرها وسواد الشعر بالنسبة للإنسان ولم يمتثل له في الشرح وقوله ككمرة النخل مثال للخاصة السريعة السهلة ومثال العرض العام السريع السهل الحركة بالنسبة للإنسان وترك مثاله في الشرح وقوله كبعض الامراض أي الخاصة

فقدت اذ تلك الالوان غير لازمة اذ اللازم (٢) نعتي به هنا ما لا يجوز في العقل أن يفارق كالأروحية للأربعة بالإنسان والوان الحيوانات وغيرها ليست بهذه المثابة اذ ما من لون الا وهو جائز في العقل أن يفارق واما المفارق فاربعة أقسام بطئ المفارقة وسريعها وعسيرها وسهلها الاول بطئ عسير كالشباب الثاني مقابله سريع سهل ككمرة النخل الثالث بطئ سهل كبعض الامراض المتطاولة (٣) قوله نعتي به هنا ما لا يجوز في العقل أن يفارق وفي نسخة ما يستحيل في العقل أن يفارق اه

بالإنسان مادة أو العامة له وغيره من الحيوانات فهو مثال للخاصة والعرض العام وهكذا يقال فيها بعد (قوله غير الحادة) بالحاء المهملة بعدها ألف ودال مهملة مشددة أى غير الصعبة (قوله المعانة) أى المعالجة

(فصل) هو فى الأصل الحائز بين الشئين وفى الأصل اللفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة كسائر أسماء التراجيم كما مر (قوله المعروف الخ) لا يخفى أن فيه مجازا فى الاستناد من باب استناد الشئ إلى آتية لأنه معروف به وكذلك فى قوله: القول الشارح فانه مجاز من باب الاستناد إلى الدلالة لأنه مشروح به وأما إطلاق التعريف على ذلك فجازم من باب إطلاق اسم الشئ على آتية ثم إن أريد بشرح الماهية أيضا حبا هذا تياتم كان القول الشارح اسما للحد التام فقط فيكون إطلاقه على مطلق المعروف مجازا من سلام من تسمية الشئ باسم بعض أفرادها وإن أريد به تمييزها عن غيرها بأى وجه كان اسما لكل من أقسام المعروف الآتية فيكون إطلاقه على ذلك حقيقة وهذا كله بقطع النظر عن جعل تلك اللفاظ أعلاما ولا تعين انما حقيقة (قوله للحقيقة) فيه أن كلامه قاصر على معرف الموجودات اذ هى التى لها الحقائق دون المعادومات كما مر ويحاجب بأنه أراد بالحقيقة مطلق المفهوم فلا قصور وأجاب بعضهم بأن مقتصر على ذلك لكونه هو المحقق (قوله مامعرفة الخ) أورد عليه أنه غير مانع لدخول الملزومات بالنسبة إلى لوازمها البينة كالعمى بالنسبة إلى البصر ولدخول كل من المتضايقين بالنسبة إلى الآخر كالأبوة بالنسبة إلى البنوة وبالعكس ويحاجب بأن المراد مامعرفة سبب الخ على وجه خاص بأن يحمل عليه كما سببه عليه فى الشرح وأجاب بعضهم بأن المراد بالمعرفة الأولى الخطور بالبال وبالمعرفة الثانية الحصول على جهل كما سببه ذكره فى الشرح وما ذكر ليس كذلك لأن المراد بالمعرفة تبيين فيه شئ واحد فان قلت اذا كان المراد هنا بالمعرفة الأولى الخطور بالبال وبالمعرفة الثانية الحصول على جهل كان استعماله فى التعريف معترضا لانه اما من باب الحقيقة والجحازان كان أحدهما حقيقة والآخر مجازا واما من باب المشترك ان كان كل منهما حقيقة فاجيب بما أفاده ابن يعقوب من أنه لا محذور فى ذلك لعدم اللبس للعلم بأن المجهول لا يعرف به والمعلوم لا يعرف به ما تى لذلك تسمية ان شاء الله تعالى (قوله فلا بد أن يكون الخ) فرع على التعريف المذكور فربعات أربعة كما يظهر للناظر فيه (قوله ان يكون غيرها) أى باعتبار الاجمال والتفصيل فى الحد والاسم وباعتبار الظهور والخفاء فى التعريف اللفظى وقوله وسابقا فى المعرفة عليها أى لا معها ولا بعدها (قوله وأجلى منها) أى عند السامع لا غيره لان بعض اللفاظ يكون أشهر من غيره عند قوم ويكون مساويا أو أخفى منه عند آخرين والتعبير بأفعال التفضيل فيه نظر لانه يقتضى أن فيها أصل الفعل وليس كذلك فكان الأولى أن يقول وظاهرا عنها كما عبر به بعضهم لا يقال انه على غير بابيه لانه يمنع من ذلك اقترانه بمن كانص عليه بعض المحققين وهذا وقال بعضهم لا حاجة إلى قوله وأجلى منها للاستغناء عنه بقوله قبل وسابقا فى المعرفة عليها لانه يلزم منه أنه أجلى منها اه وقوله ومساويا لها أى متحداهما ماصدا قارنهما لهما مفهوما كما مر فيلزم من ذلك أنه مطرد منعكس وقوله لا أعم ولا أخص تفهيم ما قبله باللازم والمراد لا أعم مطلقا أو من وجه وكذا قوله ولا أخص وفهم بالأولى انه لا يكون مباينا كما سببه ذكره فى الشرح (قوله والا كان الخ) أى والا يكن مساويا لا أعم ولا أخص بان كان أعم مطلقا أو بوجه أو أخص كذلك كان غير مطرد بمعنى أنه لا يلزم من وجوده وجود المحدود وذلك اذا كان أعم أو غير منعكس بمعنى أنه لا يلزم من انتفائه انتفاء المحدود وذلك اذا كان أخص فعملت من هذا أن فيه مع ما قبله لقا ونشرا مرتبا (قوله على المفرد) أى على مفهومه وتقسيمه وقوله على ما يتركب منه أى من أفرادها (قوله ثم المركب الخ) توطئة لبيان سبب تقديم الكلام على التعريفات قبل الكلام على القضايا (قوله فى قوة المفرد) أى مؤول بالمفرد (قوله لا يؤول بالمفرد) تفهيم لقوله محض (قوله فالذى فى قوة المفرد الخ) الفاء لافصاح (قوله هو المفرد المقيد الخ) فهذا

غير الحادة فانه اسهل المعانة للزوا
لا عسر على الطبيب فيه السكن
يطول مكثها الرابع مقابلة سر
عسر كعسر الامراض الحاد
التي لا تطول بل تجمل برؤا أو اهلا
ومعاناتها للزالة من أعسر
الاشياء وبالله تعالى التوفيق
ص

(فصل) المعروف للحقيقة
مامعرفة سبب المعرفة تلك
الحقيقة فلا بد أن يكون غير
وسابقا فى المعرفة عليها واجلى
منها ومساويا لها لا أعسر منه
ولا أخص والا كان غير مطرد
أو غير منعكس

لما فرغ من الكلام على المفرد
شرع فى الكلام على ما يتركب
منه ثم المركب قسمان قسم فى
قوة المفرد وقسم فى كسب محض
لا يؤول بالمفرد فالذى فى قوة
المفرد هو المفرد المقيد بصفة
أو صفات يقوم مقام ذلك كـ
مفرد واحد

نقولنا الجسم الناهي المخرك بالارادة الناطق فهذا المركب كله يقوم مقامه لفظ واحد وهو قوله الانسان والتعريفات من هذا قسم والمركب الذي ليس في قوة (٦٨) المفرد فهو قولك زيد قائم ولما كان المفرد قبل المركب طبعاً ووضعاً كان

هو المركب التقييدي فهو قولك الحيوان الناطق بخلاف الثاني فهو المركب الخبري فهو زيد كاتب (قوله كفولنا الخ) انما مثل للقيدي بصفات ولم يمثل للقيدي بصفة نظهوره ومثاله أن تقول الحيوان الناطق فيقوم مقام ذلك مفرد واحد وهو الانسان (قوله والمركب الذي الخ) لو أسقط لفظ المركب وقال والذي الخ لكان أنسب بما قبله (قوله قبل المركب طبعاً ووضعاً) اعلم أن أقسام التقديم خمسة تقدم بالزمان كتقدم الاب على الابن وتقدم بالمكان كتقدم الامام على المأموم ومن ذلك التقدم بالوضع وتقدم بالشرف كتقدم العالم على الجاهل وتقدم بالعلو كتقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم والمراد بتقدمها عليها تقدمها عليها في التعقل لافي الوجود الخارجي والافهام متقارنان فيه والمراد بكونها علو فيها انها مازومة لها مع كونها غير مؤثرة فيها كما هو مذهب أهل السنة وتقدم بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين وضابطه أن يكون الثاني متوقفاً على الاول وليس معاولاً له (قوله كان الابتداء في المركب) أي في الكلام على المركب وقوله بما هو أقرب الخ أي بمركب هو أقرب الخ وهو الذي في قوة المفرد ومؤول به (قوله فلذلك) أي لاجل كون الابتداء في المركب بما هو أقرب الى المفرد وأولى من الابتداء بالمركب المحض (قوله لاسمياً) أي خصوصاً (قوله اذا كان الخ) كان الاظهر ان يقول وهما الحد بالفصل وحده الخ وذلك كان تقول في تعريف الانسان هو ناطق فهذا الحد بالفصل وحده فهو حد ناقص أو ضاحك فهذا رسم بالخاصة وحدها فهو رسم ناقص (قوله أعني الخ) انما أتى بذلك لاجل قوله لاسمياً الخ فليس المراد تقييد الحد والرسم الناقصين بكون الفصل والخاصة مفردين اذ لا يشترط فيهما ذلك (قوله المفردين) أي كافي المثالين السابقين وقوله لا المركبين وذلك كان تقول في تعريف الجوهر هو الاخذ بقدر من الفراغ فهذا الحد بالفصل المركب أو تقول في تعريف الانسان هو الماشي بالقدمين العريض الاظفار البادي البشرية المستقيم القائمة فهذا رسم بالخاصة المركبة من عوارض جلتها بالمعرف لا كل منها وجوده في غيره (قوله على أن الخ) هذا استدراك على قوله لاسمياً الخ الموهوم أنه متفق على ذلك فعلى أن يعنى لكن وقوله من يمنع الخ وتقدم انهم الاقدمون من المناطق (قوله بالفصل والخاصة) المفردين يقتضي انه يصح عنده التعريف بالفصل والخاصة المركبين وهو كذلك (قوله لكن الخ) استدراك على الاستدراك قبله (٢) لانه قد يوهم أن المانعين هم الجمهور وهذا رسماً أشعر به قوله على أن من أهل المنطق الخ (قوله على أن ذلك) أي المفرد وكان الانسب أن يقول لكن جمهورهم لا يمنعون ذلك (قوله وأيضاً قدموا الخ) هذا بيان لسبب آخر لتقديم التعريفات لكن من حيث مفادها (قوله على الحجج) كان المناسب لما قبله التفسير بالقضايا بدل الحجج (قوله والتصورات سابقة الخ) لان التصديق متوقف على التصور وهذا هو المراد بقولهم الحكم على الشيء أو به فرع عن تصوره (قوله فتقولنا الخ) الغاء فصيح لا فصاحها على شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان ما ذكرناه فقولنا الخ (قوله وهي) أي المقدمة وفي بعض النسخ وهو بالتذكير مراعاة للخبر وقوله أن تعلم الخ أي متعلق أن تعلم الخ وهو الاغلاظ فهو على تقدير مضاف والاقتضى أن المقدمة هي العلم بما ذكره وليس كذلك (قوله للعقل) أي للنفس بسبب العقل ففيه تسميح (قوله كن يرى الخبر الخ) أي كالاتصاح الذي يحصل لمن يرى الخ ومثله ذلك يقال في قوله بعد كن عرف الخ بأن يقال كالحطو الذي يحصل لمن عرف الخ (قوله فيجهل الخ) كان الانسب وهو يجهل الخ وقوله ثم يتركب أي من أي شيء يتركب أي يجهل جواب ذلك (قوله فهذه) أي المعرفة المفهومة من قوله عرف وقوله بمعنى حصول الخ الاضافة للبيان وعبر هنا بالحصول وفيما قبله بالاتصاح للنفسين (قوله عند العقل) أي عند النفس أي لها وكذا يقال فيما يأتي (قوله

ابتداء في المركب بما هو أقرب المفرد أولى من الابتداء لمركب المحض فلذلك يقدمون المركبات التعريفات على بعضها لاسمياً ومن التعريفات هو مفرد محض كالحد والرسم ناقصين اذا كان الحد بالفصل وحده والرسم بالخاصة وحدها في الفصل والخاصة المفردين المركبين على أن من أهل المنطق من يمنع كون المعرفة مفرداً فلا يصلح عنده التعريف بفصل والخاصة المفردين كن جمهورهم على أن ذلك عرف وأيضاً قدموا التعريفات لي الحجج لان المفاد بالتعريفات في التصورات والمفاد بالحجج في التصديقات والتصورات ابقية على التصديقات فالابتداء بتبديدها أولى من الابتداء بتبديدها عند التعريفات فقولنا يعرف الحقيقة ما يعرفته سبب معرفة ذلك الحقيقة انما يتبين منها بتقديم مقدمة وهي أن تعلم أن لفظ المعرفة يطلق على اثنين أحدهما ايضاح أمر عقل بعد ان كان مجهولاً له كن يرى الخبر فيجهل ثم يتركب ذابن له حتى علمه حسن أن قال عرف الخبر فهذه معرفة معنى حصول شيء كان قبل ذلك لعرفه مجهولاً عند العقل

(٣) قوله لانه قد يوهم ان

لا تعلم

لما بين هم الجمهور الذي في نسخة المؤلف لانه قد يوهم وما بعد منظموس بالمداد فقرر المقام فان ظهر صحة مذاقها والانبه على صحته توجب ان المقام ما ظهر لي منه شيء اه

لا تعلم حقيقة الشيء الثاني خطورة الأمر للعقل يعرف حقيقة إلا أنه قد ذهل عنه كمن عرف حقيقة الخبز ثم غفل عنه حتى لم يبق على ذكره من شيء فإنه إذا سمع قائلا يقول الخبز تحصلت معرفته لكن هذه المعرفة ليست معرفة (٦٩) شيء كان مجهولا عنده وإنما هو خطورة بالبال

شيء كان العقل ذاهلا عنه لا جاهلا به فكل واحد من هذين المعنيين يسهى معرفة فإذا عرف هذا فقولنا المعروف الخ قد ذكرنا فيه لفظ المعرفة ثلاث مرات أحدها قوله المعروف فإنه مشتق من لفظ المعرفة الثاني قوله ما معرفته الثالث قوله سبب المعرفة فقولنا أول المعرفة يعني بالمحصل لما كان مجهولا عند العقل وليس يعني به المخطئ بالبال لما كان معلوما إلا أن العقل قد غفل عنه فإن مثل هذا لا يحدث للغافل عنه نعم إذا احتيج إلى إخطاره بياله ذكره اسمه كما هو مخاطبات الناس في محاوراتهم ومبايعاتهم وغيرها فإن كل واحد منهم يخطر ببال صاحبه بذكر الاسم ما كان معروفا عنده و يمكن حاضرا بذكره وقوله ما معرفته يعني ما خطوره بالبال فإن المعروف إذا ذكره السامع ليس المقصود تعريف أجزائه للسامع بل تعريف أجزائه بالبال والمعنى الأول والا كان تعريف الجاهل بالمجهول وإنما المقصود أن أجزاء المعرفة التي كانت معلومة عند السامع تذكر له ليعرف بياله ويؤتي بها محاولة على المعرفة فيحصل له بسبب ذلك ما كان مجهولا عنده وهو كون تلك العقولات التي كانت معلومة عنده وأخطرت الآن ببال جلتها هي حقيقة المعرفة التي كانت مجهولة عنده فلفظ المعرفة المذكورة في طرفي قولنا المجهول إلى آخره بمعنى حصول المجهول و

لا تعلم حقيقة) تفسير قوله مجهولا (قوله قد ذهل) بكسر الثاني كعلم (قوله على ذكره) بضم أوله كما تقدم (قوله فقولنا الخ) أي فاقول أن قولنا الخ ليصح أن يكون جواب الشرط إذا بدأ بكون الجواب مترتبا على فعل الشرط (قوله قد تكرر فيه لفظ المعرفة الخ) أي ولولا بالقوة ليدخل الأول (قوله فإنه مشتق الخ) علة لجمع له من الثلاث المذكورة (قوله ما معرفته) فيه تسميح وكان الأولى إسقاط ما (قوله سبب المعرفة) فيه تسميح أيضا (قوله فقولنا الخ) الفاء فصحية (قوله إلا أن الخ) مرتبطة بقوله لما كان معلوما (قوله فإن مثل هذا الخ) تعليل لقوله وليس نعتي الخ واسم الإشارة ما ندلما كان معلوما إلا أن العقل قد غفل عنه وقوله لا يحدث للغافل عنه أي وأما اللانامي فيجده لأن معرفته السابقة كانت لم تكن فاندفع ما عترض به هنا (قوله نعم إذا احتيج الخ) استدراك صوري (قوله كافي مخاطبات الناس) أي بكلمات بعضهم لبعض وقوله في محاوراتهم أي أمورهم التي يتهاورون فيها ويشتملون بها فعطف قوله ومبايعاتهم عليه من عطف الخاص على العام وإن كان ظاهر قوله وغيرهما خلافا (قوله فإن كل واحد الخ) تعليل لقوله كافي مخاطبات الناس الخ وقوله ببال صاحبه أي عليه وقوله بذكر الاسم أي بسببه (قوله بالمعنى الأول) أي الذي هو انضاح الأمر للنفس بعد أن كان مجهولا (قوله والا كان الخ) أي والا يكن ليس المقصود ما ذكر بأن كان المقصود ذلك مع كون الغرض أنه انما ذكر المعروف من غير أن يأتي بشيء يعرفه كان تعريف المجهول بالمجهول وهو لا يصح ويقولنا مع كون الغرض الخ اندفع اعتراض بعضهم على المواقف بأنه لا يرتب على ما ذكره تعريف المجهول بالمجهول وإنما يرتب عليه لزوم التسلسل لأنه لا يرد ذلك إلا لو كان المراد أنه أتى بما يعرف المعروف ثم بما يعرف ذلك وهكذا على أنه لا يارزم التسلسل حينئذ إلا إذا لم ينته الأمر إلى معرف ضروري ومن ذلك يؤخذ أن قصر هذه المعرفة على المعنى الثاني ليس على ما ينبغي والأولى أن لا يقصرها على ذلك بل يجعلها بمعنى التصور مطلقا يشمل المعنى الثاني إذا انتهى الأمر إلى المعرفة الضرورية تأمل (قوله ويؤتي بها الخ) أي كان يقال في تعريف الإنسان مثلا هو حيوان ناطق وأشار بذلك إلى أن المراد بقوله ما معرفته الخ أن يكون ذلك على وجه مخصوص كما مر (قوله بسبب ذلك) أي بسبب خطورها بالبال مع كونها محاولة على المعرفة (قوله فلفظ المعرفة الخ) تفرع على مجموع ما تقدم وكان الأولى أن يقول قبل ذلك وقولنا سبب معرفتها نعتي به أنه سبب لا تضاعفها للعقل بعد أن كانت محاولة ليناسب صنيعه السابق ولعله لم يصرح بذلك للعلم به وقوله المذكورة أي ولولا بالقوة كما مر (قوله بمعنى حصول الخ) الإضافة للبيان وكذا ما بعد (قوله يشمل الحد الخ) محصل ما ذكره أنه يشمل أربعة أقسام على ما يأتي وهي الحد والرسم بقسميهما والتعريف بالمثال والتعريف باللفظ المرادف ويشمل أيضا التعريف بالتقسيم كقولهم العلم ينقسم إلى تصور وتصديق وهذا التحقيق أنه لا حاجة لزيادة التعريف بالمثال وما بعده لدخول ذلك في الرسم كما يشير إليه المواقف لأنه تعريف بالخاصة إذا تعريف بالمثال في قوة أن يقال هو مثل كذا والتعريف باللفظ المرادف في قوة أن يقال هو معنى كذا والتعريف بالتقسيم في قوة أن يقال هو منقسم إلى كذا ولا شأنان كلاهما ذكر تعريف بالخاصة (قوله بالمثال) المراد به ما يعبر المشبه به لا خصوص الجزئي الذي يذكرون السككي أخذ من تمثيلهم لذلك بقولهم العلم كالنور والجهل كالظلمة بل يصرح بذلك قول المواقف وهو التعريف بالمشبه لكن فيه قصور لأنه لا يشمل التعريف بالمثال الحقيقي (قوله وذلك المشبه الخ) يشير به وينظيره بعد إلى ما ذكرنا فتنبيه (قوله فهو) أي التعريف المذكور (قوله يعني لوجوب الخ) أي يعني في تعليله وقوله تغاير السبب والمسبب

وسطه يعني الخطورة بالبال لما كان معلوما وقوله ما معرفته سبب يشمل الحد والرسم تأمين وناقصين ويشمل التعريف بالمثال وهو التعريف بالمشبه وذلك المشبه خاصة من خواص المسئول عنه المعروف فهو من التعريف بالخاصة ويشمل التعريف باللفظ المرادف له لأنه تعريف بكونه مسمى بهذا اللفظ وذلك في الحقيقة خاصة من خواصه قوله فلا بد أن يكون غيرا بمعنى لو حو به تغاير السبب والمسبب

الشيء لا يعرف نفسه واللازم أن يكون معلوما (٧٠) مجهولا وقوله وسابقا في المعرفة عليها يعني لأنه سبب في معرفتها والسبب يجب تقدمه

مقتضاه أن السبب هو المعرفة والسبب هو الحقيقة مع أنه في المتن جعل السبب هو معرفة المعرفة
والمسبب معرفة الحقيقة ولا مانع من صحة ذلك أيضا (قوله والشيء الخ) في قوة تعليل ثان فسكانه
قال ولأن الشيء لا يعرف الخ وقوله واللازم الخ أي لا يمكن لا يعرف نفسه بأن كان يعرف نفسه لزم الخ
وذلك لأن مقتضى كونه معرفا بكسر الراء أنه معلوم ومقتضى كونه معرفا بفقهائه أنه مجهول فيلزم أن
يكون معلوما مجهولا وهو باطل (قوله واجلي منها) فلا يصح التعريف بالمساوي في الحقا لا بما هو أخفى
وتقدم ما فيه (قوله من معرفة المعرفة) لوقال من المعرفة لكان أولى (قوله أو مباين) فهم من
كلامه بالأولى كما سيأتي (قوله بالانحصار ظاهر) أي عما تقدم في الفائدة المارة فإن قيل بقي الترادف
والتناقض فلا انحصار أجيب بأنه أدخل الأول في المساواة والثاني في التباين (قوله ولا شيء من هذه)
أي المذكورات أي التي هي أعم بقسميه والأخص كذلك والمباين (قوله أما الأعم الخ) أي أما كون
الأعم سببا للمعرفة الحقيقة فباطل وكذا ما بعد والمراد الأعم مطلقا وكذا قوله والأخص أخذ مما يأتي
(قوله لأنه يفهم الخ) مثلا إذا قيل في تعريف الإنسان هو الحيوان فلا شك أنه يفهم منه أن غير أفراد
المحدود كالأفراد الجار والفرس من جملة أفراد المحدود (قوله لأنه يفهم الخ) مثلا إذا قيل في تعريف
الحيوان هو الإنسان فلا شك أنه يفهم أن بعض أفراد المحدود كالأفراد الفرس ليست منه فيوقع في الجهل
المركب وإنما حذف ذلك من الثاني لدلالة الأول (قوله فالأعم الخ) مفرع على مجموع الأمرين
السابقين وقوله فاسد الطرد أي لأنه لا يلزم من وجود الحد وجود المحدود فهو غيبي مانع وقوله فاسد
العكس أي لأنه لا يلزم من انتفاء الحد انتفاء المحدود فهو غير جامع (قوله اذ معنى الطرد الخ) فهو
اللازم في الثبوت من جهة الحد وقوله كلما وجد الحد وجد المحدود فلا يزيد الأول على الثاني بأفراد
يصدق فيها دونه فيلزم أن يكون مانعا (قوله وما هو أعم) أي وهو في مثالنا الحيوان وقوله من
المحدود وهو في مثالنا الإنسان وقوله لا يلزم من وجوده وجود المحدود أي لأن الحيوان يوجد في الجار
ونحوه ولا يوجد فيه الإنسان فدخل في الحد ما ليس من أفراد المحدود فكان غير مانع (قوله ومعنى
العكس الخ) فهو التلازم في الانتفاء من جهة الحد أيضا وقوله كلما انتفى الحد انتفى المحدود فلا يزيد
الثاني على الأول بأفراد ينتفي فيها الأول دونه فيلزم أن يكون جامعًا وقوله وما هو أخص أي وهو في مثالنا
الإنسان وقوله من المحدود وهو في مثالنا الحيوان وقوله لا يلزم من انتفائه انتفاء المحدود أي لأن
الإنسان ينتفي في الجار ونحوه ويوجد فيه الحيوان يخرج من الحد بعض أفراد المحدود فهو غير جامع
وما ذكر من أن معنى الطرد والعكس ذلك هو الجاري على السنة الفقهاء ويؤخذ من كلام القرافي تفسير
الطرد بالتلازم في الانتفاء ويلزم منه الجمع وتفسير العكس بالتلازم في الثبوت ويلزم منه المنع فهو
بعكس المشهور (قوله وبهذا) أي بالمذكور من معنى الطرد ومعنى العكس وقوله إن الطرد يستلزم
الخ فتفسير الغزالي وابن الحاجب المطرد بالمانع والمنعكس بالجامع تفسير باللازم لا بالحقيقة (قوله
في دخله من الفساد الخ) مثلا إذا قيل في تعريف الإنسان هو الأسود فلا شك أنه فاسد الطرد والعكس
أما الأول فلا يدخل فيه ما ليس من أفراد المعرفة كالفهم وأما الثاني فلا يخرج منه بعض أفراد
المحدود كالعبدا لابيض وهذا هو الذي أشار به بقوله لا يدخل الخ (قوله فليس بطرد الخ) فيه نشر
على ترتيب اللفظ (قوله فقيه الخ) مثلا إذا قيل في تعريف الإنسان هو الفرس فلا شك أنه غير مطرد
أذ ليس كلما وجد الحد وجد المحدود وغير منعكس إذ ليس كلما انتفى الحد انتفى المحدود ولا شك أنه لم
يتناول شيئا من أفراد المحدود (قوله فقولنا الخ) تفريع على ما تقدم وقوله يدخل فيه أي المنفي منه
والأفليس ذلك داخل في النفي (قوله بفهم آخر) أي بفهم أولى لأنه إذا لم يصح التعريف بالأعم
والأخص مع أنهم لا يباينان المعرفة من كل وجه بل قد يجتمعان معهما لم يصح بالمباين من باب أولى
(قوله نشر) أي تفصيل وقوله بعد لفظ أي أجال والمراد نشر على سبيل الترتيب كما أشار به بالتفريع

نفسه ومعرفة كل واحد منهما
قد تقدم شرحها قوله واجلي منها
بني أن يكون أوضح وأيسر عند
العقل من معرفة المعرفة قوله
يساويها لا أعم منها ولا أخص
معنى لأنه إن لم يساوها فهو إما
أعم منه أو أخص مطلقا أو من
وجه أو مباين ووجه الانحصار
الظاهر ولا شيء من هذه يصلح
أن يكون سببا لمعرفة الحقيقة
أما الأعم فباطل لأنه يفهم أن
أفراد المحدود هي من جملة أفراد
المحدود فيوقع في الجهل المركب
الأخص باطل لأنه يفهم أن بعض
أفراد المحدود ليست منه فالأعم
اسد الطرد والأخص فاسد
لكر اذ معنى الطرد أنه كلما
وجد الحد وجد المحدود وما هو
أعم من المحدود لا يلزم من
وجوده وجود المحدود فلا يلزم
من وجود الأعم وجود الأخص
ومعنى العكس كلما انتفى الحد
انتفى المحدود وما هو أخص من
المحدود لا يلزم من انتفائه
انتفاء المحدود فلا يلزم من نفي
الأخص نفي الأعم وبهذا تعرف
أن الطرد يستلزم المنع والعكس
يستلزم الجمع وأما الأعم من
وجه في دخله من الفساد
بجهان السابقان معا لأنه
دخل فيه ما ليس من أفراد
المحدود ويخرج منه بعض أفراد
المحدود فليس بطرد ولا منعكس
بالمباين فقيه ما في هذا من
م الطرد والعكس ويزيد بانه
تناول شيئا من أفراد المحدود
ولنا لا أعم منها ولا أخص
دخل فيه الأعم والأخص مطلقا
أعم والأخص من وجهه
دخل في معناه المباين بفهم

ي وقولنا والا كان غير مطرد أو غير منعكس بنشر من تب بعد لفظ فيرجع غير منعكس إلى الأخص (قوله

(قوله وينقسم) أي المعروف من حيث هو (قوله الى أربعة أقسام) أي لانه اما أن يكون بالجنس والفصل القريبين وذلك هو الحد التام واما أن يكون بالفصل وحده أو مع الجنس البعيد وذلك هو الحد الناقص واما أن يكون بالخاصة مع جنس قريب أي ولو بعيدا على ما يأتي من الخلاف وذلك هو الرسم التام واما أن يكون بالخاصة وحدها أو مع الجنس البعيد على ما فيه وذلك هو الرسم الناقص ولما كان العرض العام ساقطا عن الاعتبار اقدم أفادته لشرح الماهية وتميزها عن غيرها لم ينظر لترتيبها مع كل من الجنس والفصل والخاصة وكذلك تركيب الخاصة مع الفصل ساقط عن الاعتبار اقدم فاندتها معه وبذلك سقط ايراد بعضهم لذلك (قوله حد تام) سمي حدا لمنعه من دخول أفراد غير المحدود والحد لغة المنع وتام ما يذكر أجزاء الماهية فيه بتمامها وقوله وحد ناقص سمي حدا لما ذكر وناقصا لنقصه عن التام لحذف بعض الأجزاء منه وقوله ورسم تام سمي رسما لكونه أثرا وعلامة على الماهية والرسم لغة اسم لذلك وتام ما شبهه بالحد التام من حيث أنه ذكر فيه الجنس مقيدا بعبارة وكالفصل من الخواص وقوله ورسم ناقص سمي رسما لما ذكر وناقصا لنقصه عن التام بحذف بعض أجزائه منه فان قيل لم يسمى الرسم حدا مع وجود علة التسمية فيه وهو المنع أجيب بأن ذلك في الحد لكونه بالذاتيات أقوى منه في الرسم لكونه بالعرضيات مع كون ما ذكر أعني تسميته رسما انسب به ذلك أن تجيب بأن علة التسمية لا توجبها (قوله فالحد الخ) الفاء فصحية (قوله القريبين) احتراز من الجنس البعيد والفصل كذلك لكن فيه أن الفصل البعيد ساقط عن الاعتبار فلا حاجة للاحتراز عنه ولذلك جعل بعضهم التقييد بالترتيب ليبيان الواقع بالنسبة للفصل ويؤيده عدم التقييد به فيما بعد (قوله في تعريف الانسان) أي في مقام تبين حقيقة الانسان (قوله من الجنس القريب والخاصة) انما قيد بالقريب جريا على القول بأن المركب من الجنس البعيد والخاصة يسمى رسما ناقصا كما ذكره بعد واما على القول بأنه يسمى رسما تاما فلا تقييد (قوله وكل منهما الخ) كان عليه أن يقول وكل منهما اما وحده أو مع الجنس الخ ليناسب صنيعة بعد (قوله أو مع ذكر أجزائه بالمطابقة) أي كأن يقال الانسان جسم تام حساس متحرك بالارادة ناطق (قوله ومنهم من شرط في تمامه الخ) مقابل لما يفهم من اطلاقه فيما مر من أنه لا يشترط ذلك (قوله بذكر الأجزاء الخ) أي كأن يقال في تعريف الانسان حيوان ناطق وقوله فان عكس الخ أي كأن يقال في ذلك ناطق حيوان وقوله لم يسمى عند هؤلاء الخ أي لان الأعم لفائدة له حيثئذ فكان التعريف انما وقع بالاختصاص فقط واصل القائلين بأنه يسمى بذلك ينظرون لذكر أجزاء الماهية فيه وان لم يكن لادعاهم فائدة (قوله بل ناقصا) أي بل يسمى حدا ناقصا (قوله ومنهم من شرط التركيب الخ) مقابل أيضا لاطلاقه فيما مر

(فصل) قوله القضية هي ماخوذة من القضاء بمعنى الحكم وانما أخذت منه لانها انتهت من الحكم الذي هو النسبة بين الطرفين وهي اما فعلية بمعنى مفعولة أي مقضى فيها أو بمعنى فاعلة أي قاضية على الاسناد المجازي واعلم أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى كما قاله في التلويح من حيث اشتد له على القضاء بمعنى الحكم قضية ومن حيث احتماله للصدق والكذب خبرا ومن حيث افادته الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزء من الدلائل مقدمة ومن حيث كونه يطلب بالدلائل مطلوب با ومن حيث كونه يحصل من الدلائل نتيجة ومن حيث كونه يسئل عنه مسئلة ومن حيث كونه يقتصر الى دليل دعوى ومن حيث كونه محلا للبحث مجتافا لذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات (قوله اللفظ المركب الخ) بحث فيه بأنه غير جامع لخروج القضية المعقولة كما لو تعقلت زيد قائم ولم تلفظ بشئ والمركبة من معقول وغيره نحو أقوم فالضمير المستتر معقول وأقوم لفظ واجب بأن المراد اللفظ ولو بالقوة قد دخل ما ذكر والمراد بالمركب هنا المركب الاسنادي فقط لا ما يشمل المركب التقييدي وقد اشتمل هذا التعريف على ثلاثة قيود اثنين منها الانحراج وواحد للدخال وهو قوله بالنظر الى ذاته كما هو شأن قيد القيد (قوله بالنظر الخ) أي وان لم يحتمل ذلك بالنظر للخبر أو بالنظر للعقل أو بالنظر للواقع

وبالله تعالى التوفيق
من
وينقسم الى أربعة أقسام حد تام وحد ناقص (٧١) ورسم تام ورسم ناقص
من جنس الحقيقة وفصلها
القريبين كالحيوان الناطق في
تعريف الانسان والحد الناقص
ما كان التعريف فيه بالفصل
وحده أو بالفصل مع الجنس
البعيد كتعريف الانسان
بالجسم الناطق والرسم التام هو
المركب من الجنس القريب
والخاصة الشاملة اللازمة
كتعريف الانسان بالحيوان
الضاحك والرسم الناقص
ما كان التعريف فيه بالخاصة
وحدها أو بالخاصة مع الجنس
البعيد كتعريف الانسان
بالجسم الضاحك

لاشأن من المعروف ينقسم الى
أربعة أقسام الان المميز فيه
اما خاصة واما فصل وكل منهما
اما مع الجنس القريب أو البعيد
الاول التعريف بالخاصة وحدها
يسمى في الاصطلاح رسما ناقصا
الثاني التعريف بالخاصة مع
جنس من الاجناس يسمى رسما
تاما قريبا كان ذلك الجنس أو
بعيدا وقيل ان التعريف
بالخاصة مع الجنس البعيد يسمى
رسما ناقصا وعلى هذا المذهب
مررنا في الاصل الثالث التعريف
بالفصل وحده أو مع الجنس
البعيد يسمى حدا ناقصا الرابع
التعريف بالفصل مع الجنس
القريب أو مع ذكر أجزائه
بالمطابقة يسمى حدا تاما ومنهم
من شرط في تمامه الترتيب بذكر
الجزء الا أهم مقدما على ذكر الجزء
الاخص فان عكس هذا الترتيب
لم يسمى عند هؤلاء حدا تاما بل
ناقصا ومنهم من شرط التركيب
في المعروف مطلقا فالتعريف عند

أو بالنظر لدليل شرعي فلا يقال إن أخباره تعالى وأخبار رسوله وما علم بالضرورة صدقه أو كذبه بل الخبر مطلقاً وأخبار مسيلة في دعواه النبوة غير محتملة للصدق والكذب لأن أخباره تعالى وأخبار رسوله وما علم بالضرورة صدقه فهو السماء فوقنا لا تحتمل الكذب بل هي صادقة قطعاً وما علم كذبه بالضرورة فهو السماء تحتنا وأخبار مسيلة فيما ذكر لا تحتمل الصدق بل هي كاذبة قطعاً والخبر مطلقاً من حيث مطابقته للواقع لا يحتمل الكذب ومن حيث عدمه لا يحتمل الصدق فإشار المصنف إلى دفع ذلك بقوله بالنظر إلخ لأنه لا شذو أن ذلك كله بالنظر لذاته وقطع النظر عن غيره محتمل للصدق والكذب (قوله فقط) هو إيمان الواقع اذ لم يخرج به شيء (قوله الصدق والكذب) اعترض بأن أخذهما في التعريف بوجوب الدور لأن الصدق معناه مطابقة الخبر للواقع والكذب عدمها فإخذ الخبر في تعريفهما هو ممر ادق للقضية فإذا أخذنا في تعريفها الزم الدور وأجيب بأنه لما لم يحتاجا للتعريف اشهرتهما في المحاورات لم يوجب أخذهما في التعريف الدور فتأمل (قوله فعرف القضية) معطوف على قوله شرع (قوله فقولنا اللفظ إلخ) الفاء للإفصاح وقوله المفرد المراد به ما ليس مركباً تركيباً اسناداً فيشمل المركب التقيدي وقوله ولا يعترض أي على قوله اخرج المفرد ويحتمل أن المراد ولا يعترض على التعريف والاول أقرب وقوله بل فقط نعم الاضافة للبيان وكذا ما بعد (قوله فأنهما إلخ) تعليل لقوله ولا يعترض إلخ وقوله وحدهما يقتضي أن المجموع من كل منهما جامع ما قدر بعده هو القضية فيكون له دخل في القضية وهو خلاف ما يقتضيه قوله وإنما القضية مقدرة بعدهما من أنه لا دخل له فيها فلو حذف وحدهما لكان أولى (قوله عند المحققين) يشير إلى خلاف من قال بأنهما محالة وهو مذهب ابن طلحة وابن عصفور من النحويين فأنهم لا يشترطون التركيب تحقيقاً في الكلام والصحيح خلافه (قوله وإنما القضية مقدرة بعدهما) التحقيق أن كلامهما قائم مقام القضية وليست مقدرة بعده (قوله كلاً وأمر إلخ) ادخل بالكاف بقيمة أفراد الانشاء كالعرض والتخصيص وقوله فأنهما لا تحتمل إلخ توجيهه للإخراج (قوله فبدلالة الالتزام) مثلاً اسقني يلزمه أنا عشتان ونحو ذلك مما هو كثير (قوله يدخل أيضاً) أي كما يدخل نحو قولك زيد قائم كذا قال بعضهم وفيه بعد فلو حذف المواقف ذلك لكان أولى (قوله أخبار الله) بفتح الهمزة وكذا قوله وأخبار رسوله وأما قوله والاعتبار بما إلخ فيكسر الهمزة لتعليق الخبر والمجور وربه ويحتمل أنه بفتحها أيضاً ويكون البناء للملابسة وعلى الاول فيحتاج لتقدير مضاف لأن الاخبار بكسر هاء ليس قضية والتقدير ومعلق الاخبار إلخ وذلك المتعلق هو الخبر (قوله فإن هذه إلخ) تعليل لادخال هذه المذكورات ومحط التعليل قوله لكن إلخ (قوله والقضية) عطف على ما قبله من عطف المرادف لأنهما متحدان بالذات وإن اختلفا بالاعتبار كما يؤخذ مما مر (قوله بل أمر إلخ) اضرب انتقالي (قوله من جهة الخبر) أي وهو الله ورسوله فإنه يجب له تعالى ورسوله الصدق وقوله أو الخبر به أي كقولنا الواحد نصف الاثنين فإنه يعلم صدقه ضرورة (قوله ويدخل فيه) أي في التعريف المذكور ولو أسقط قوله فيه لكان أولى (قوله مسيلة) بكسر اللام ومن فقها فهو كذب منه كذا اشتهر وهو من باب المبالغة (قوله والخبر) معطوف على قوله الاخبار (قوله من أمر خارج إلخ) أي الذي هو قوله تعالى وخاتم النبيين بالنسبة لاخبار مسيلة والعقل بالنسبة لما علم كذبه ضرورة ونحو ذلك (قوله وتنقسم إلى حلية وشرطية) هذا تقسيم أولى للقضية من حيث هي وسيأتي تقسيم ثانوي لكل من الحلية والشرطية وسهيت الاولى بالحلية لما فيها من حل المحكوم به على المحكوم عليه وسهيت الثانية بالشرطية لاقتنائها بأداة الشرط لفظاً أو تقديرًا فدخل نحو قولنا ما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً لأنه في قوة أن يقال إن كان العدد زوجاً لم يكن فرداً وإن كان فرداً لم يكن زوجاً فان قيل لم قدم الحلية على الشرطية هنا وعكس فيما يأتي أجيب بأنه قد مرها هنا الكون بالنسبة للشرطية كالمفرد بالنسبة للمركب وعكس فيما يأتي أطول الكلام عاينها بسبب كثرة تقاسمها وأبحاثها (قوله فالحلية إلخ) الفاء فصحية (قوله ما تركبت من مفردين

لما فرغ من التفريعات ومبادئها شرع هنا في مبادئ الحجج وهي القضايا فعرف القضية بأن اللفظ إلخ فقولنا اللفظ ينس في الحد وقولنا المركب فصّل أخرج المفرد ولا يعترض فقط نعم ولا بلفظة لا فأنهما وحدهما ليسا بقضية عند المحققين وإنما القضية مقدرة بعدهما دل عليها كلام السائل وقولنا المحتمل بالنظر إلى ذاته فقط الصدق والكذب أخرج الانشاء كلاً وأمر والنواهي والنداء والاستفهام والتمني فأنهما لا تحتمل صدقاً ولا كذباً لذاتهما وإن احتملت شيئاً منهما فبدلالة الالتزام وتقييد الاحتمال للصدق والكذب بالذات يدخل أيضاً أخبار الله تعالى وأخبار رسوله والأخبار بما علم صدقه ضرورة كقولنا الواحد نصف الاثنين فإن هذه كلها لا تحتمل الكذب لكن عدم احتمالها ليس موجباً حقيقة الخبر والقضية بل أمر خارجي من جهة الخبر أو الخبر به ويدخل فيه أيضاً الاخبار التي قطع بكذبها تكبر مسيلة للكذب في دعواه النبوة والخبر بما علم كذبه ضرورة كقولنا الواحد ربع الاثنين فإن هذه الاخبار أيضاً تحتمل الصدق والكذب من جهة النظر إلى حقيقة الخبر وإنما اتنى احتمالها الصدق من أمر خارج عن ذات الخبر من

تنقسم إلى حلية وشرطية بالحلية ما تركبت من مفردين أو ما في قوتها كقولك زيد قائم بتمام أمره والشرطية ما تركبت

من قضيتين ش

يعني ان كل قضية لا بد فيها من حصول ربط بين طرفيها وبذلك الربط كانت قضية فان كان طرفاه مفردين أو ما في قوتها سميت في اصطلاح أهل المنطق جملة وان تركبت من قضيتين سميت شرطية مثال الجملة التي تركبت من مفردين قولك مثلاً زيد قائم وعمر وضاحك وقام زيد وضاحك وعمر ومثال الجملة التي تركبت مما في قوة المفردين قولك زيد قام أبوه فإنه في قوة قولك زيد قائم الأب أو قام أبوه زيد والمراد هنا بالمراد ما يضاد الجملة لا ما يضاد المركب والا كان قائم الأب وقام أبوه زيد غير مفردين بل مركبين لأن جزئيهما يدل على جزئيهما معاً لكنهما لما كانا غير جملتين صح أن يسميا مفردين في اصطلاح الصوريين ويصح أن يكون المراد بالمفرد ما يقابل القضية بدليل ذكرها في الشرطية التي هي مقابل الجملة وبضدها تقيين الأشياء ومثال الشرطية قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وأما أن تكون الشمس طالعة وأما أن لا يكون النهار موجوداً فالأولى تركبت من قولنا الشمس طالعة وقولنا النهار موجود وهو ما قضيتان قبل ربطهما بالشرط ولا يخفى ما تركبت منه الثانية من

وهي تنقسم إلى شرطية متصلة وشرطية منفصلة ش

لما كانت القضيتان اللتان تركبت منهما الشرطية تارة يحكم بينهما

الخ اعلم أن الأقسام أربعة الأول أن تتركب من مفردين بالفعل الثاني أن تتركب من مفرد بالفعل هو الموضوع ومفرد بالقوة هو المجهول وقد مثل المؤلف هذين القسمين الثالث أن تتركب من عكس ذلك كقولك زيد قائم قضية الرابع أن تتركب من مفردين بالقوة كقولك زيد قائم نقيضه ليس زيد بقائم فإشار إلى القسم الأول بقوله ما تركبت من مفردين وإلى ما عداه من الأقسام الثلاثة بقوله أو ما في قوتها وان كان المتبادر منه القسم الأخير وأورد عليه أن الشرطية مؤلفة من مفردين بالقوة إذ المتصلة في قوة أن يقال هذا ملزوم لذلك والمنفصلة في قوة أن يقال هذا معاند لذلك فهي داخلية في تعريف الجملة فلوقال فالجملة ما حكم فيها باسناد شئ لشيء أو رفعه عنه والشرطية ما حكم فيها بتعليق شئ على شئ أو رفعه عنه أو معاندة شئ لشيء أو رفعها عنه وسكت عن الأفراد والتركيب لكان أسلم وأجيب بأن القضيتين في الشرطية ليسا في قوة المفردين حال قيام التركيب ووجود أداة الشرط بخلاف القضيتين في الجملة فانهما في قوة المفردين حال قيام التركيب ووجود الاسناد الرابط بين الطرفين وفيه نظر لانهما في قوة المفردين فيهما حال التركيب فالعرق محض تحكم (قوله من قضيتين) تسميتهما بذلك انما هو بالنظر لما قبل تركيبهما وجعلهما ما شرطية كما سيأتي وأما بالنظر لحال تركيبهما فلا يساق قضيتان لخروج الحكم الذي اشتمل عليه كل واحدة منهما عن التمام بحيث يحسن السكوت عليه بسبب طر ومانع وهو أداة الشرط وكذا بالنظر لحال انحلالهما بعد التركيب على ما ذهب إليه بعضهم لانهما اذا لم يكونا عند التركيب قضيتين لم يكونا عند الانحلال أيضاً قضيتين والا كانا غير حرق الشرطية وهو خلاف الغرض وذهب بعضهم إلى انهما ليس هما حينئذ قضيتين وهو الأقرب لأن خروجهما عن كونهما قضيتين حال التركيب انما هو لما نفع فاذا زال لم يبقه عدم تسميتهما بذلك (قوله يعني ان كل قضية الخ) أي يعني ذلك بقوله وتنقسم الخ لأنه يلزم منه أن بين طرفيها بطاذا لا تكون قضية الا حينئذ كما أشار له بقوله وبذلك الربط الخ (قوله وان تركبت الخ) كان الانسب بسابقه أن يقول وان كان طرفاهما قضيتين الخ لسكنه عدل عن ذلك لانهما لا يسميان قضيتين حال التركيب كما يوهمه ذلك تأمل (قوله مثلاً) لا حاجة إليه كما لا يخفى (قوله أو قام أبو زيد) بحث فيه بأنه يقتضي أن المقصود من قولنا زيد قام أبوه نسبة القيام إلى أبي زيد وليس كذلك بل المقصود نسبة قيام الأب إلى زيد كافي نظائره (قوله هنا) أي في باب القضايا بخلافه فيما تقدم (قوله ما يضاد الجملة) فهو هنا ما ليس بجملة ولو لم يكن بيان دل جزؤه على جزئه معناه وقوله لا ما يضاد المركب أي وهو ما لا يدل جزؤه على جزئه معناه الخ ما تقدم (قوله لكنهما الخ) استدرجنا على قوله غير مفردين بل مركبين وغرضه به دفع ما قد يقال اذا كانا مركبين على هذا الغرض فكيف يسميان في اصطلاح الصوريين مفردين وحاصل الدفع انهما وان كانا مركبين لكنهما غير جملتين فصح أن يسميا مفردين ومع ذلك ففيه خفاء فكان الأولى استقامته (قوله ويصح أن يكون الخ) هذا هو الأقرب والمفرد بهذا المعنى أعم من المفرد بالمعنى الذي قبله إذ القضية أخص من الجملة لان المركب الاسنادي التام بخلاف الجملة فانها المركب الاسنادي وان لم يكن تاماً حينئذ فيلزم أن ما قابل القضية أعم مما قابل الجملة لشموله نحو أن قام زيد دونه (قوله وبضدها الخ) هذا في قوة التعليق لقوله بدليل الخ فكانه قال انما كان ذلك دليلاً على ما ذكرناه بضدها الخ (قوله قولنا كلما كانت الخ) هذا مثال للشرطية المتصلة وقوله وأما أن تكون الشمس الخ هو مثال للشرطية المنفصلة وهذا هو نكتة تكرار المثال (قوله فالأولى) أي التي هي قولك كلما كانت الشمس طالعة الخ وقوله من قولنا الخ أشار بذلك إلى أن كلما ونحوه ليس من القضية (قوله قبل ربطهما) أي بخلافهما حال الربط وكذا بعده على ما مر (قوله بالشرط) أي التعليق أو أداته (قوله الثانية) أي التي هي قولك انما أن تكون الشمس الخ (قوله وهي) أي الشرطية من حيث هي (قوله إلى شرطية متصلة) سميت بذلك لان اتصال طرفيها وقوله وشرطية منفصلة سميت بذلك لان انفصال طرفيها (قوله لما كانت الخ) غرضه بذلك بيان وجه انقسامها إلى هذين

القسمين الا ان فيه قصور لعدم شموله للسواب فحق قولك ليس كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وقولك ليس الانسان اما ناطق او كاتب فلو قال لما كانت القضيةتان اللتان تركبت منهما الشرطية تارة يحكم بينهما بالصحة او رفعها وتارة يحكم بينهما بالعناد او رفعه اما في الثبوت الخ لسان اولي لشموله لذلك لكنه اقتصر على الموجبات وترك السواب اتكالا على ماسياتي (قوله بالصحة) أي بصاحبة الثانية للدولى أخذ من قوله بمعنى أنه الخ (قوله متى صدقت الاولى الخ) أي متى تحققت الاولى تحققت الثانية فالمراد من الصدق هنا التحقق والثبوت لا المطابقة لما في نفس الامر (قوله بالعناد) أي المعاندة وعدم الصحة (قوله اما في الثبوت الخ) مر تبط بالعناد وهو اشارة الى اقسام المنفصلة الثلاثة مانعة الجمع ومانعة الخلو ومانعة ماوسياتي توضيح ذلك في قوله والمنفصلة الخ (قوله لذلك) أي لكون القضيتين اللتين تركبت منهما تارة يحكم بينهما بالصحة وتارة يحكم بينهما بالعناد وهذا مستغنى عنه للعلم بأن الجواب مقسبب عن الشرط لكنه أتى به للتوضيح (قوله بالمنفصلة الخ) الغاء للافصاح (قوله ما حكم فيها) أي ولو كان الواقع بخلافه فدخلت الكاذبة فحق قولك كلما كانت الشمس طالعة فالليل موجود وقد عرفت أنه قصر كلامه على الموجبات وترك السواب اتكالا على ماسياتي والا لقال ما حكم فيها بالصحة احدى القضيتين للآخرى أو رفعها (قوله احدى القضيتين) أي التي هي الثانية وقوله للآخرى أي التي هي الاولى هذا هو المراد وان كان كلامه محتملا وتسميتهما قضيتين انما هي باعتبار ما كان والا فقد تقدم انهما لا يسميان بذلك حال التركيب (قوله وتسمى لزومية الخ) يعني أن الشرطية المتصلة تنقسم الى لزومية والى اتفاقية فاللزومية ما كانت الصحة فيها للموجب والاتفاقية ما كانت الصحة فيها للموجب كاسياتي (قوله ككون احدى القضيتين) أي التي هي الاولى وقوله للآخرى أي التي هي الثانية هذا هو المراد ولو عبر به لسان اولي (قوله سياتي الخ) ذكر من أنواع الموجب ثلاثة السببية والمسببية والاشترائية في سبب واحد وبقي عليه التضايف فحق قولك ان كان زيد أبا لعمرو وفعمر وبن له (قوله أو اشتركتا الخ) لو قال أو مشتركة معها الخ لكان اولي (قوله كقولك ان كانت الخ) أي بثلاثة أمثلة وهي مع ما قبلها ألف ونشر مرتب فالمثال الاول للدول والثاني للثاني وهكذا (قوله وان كانت الصحة الخ) كان الانسب بسابقه أن يقول وتسمى اتفاقية ان كانت الصحة الخ واعلم أن لهم اتفاقية عامة واتفاقية خاصة فالاولى هي التي صدق تاليها ولا ينفي صدقه صدق المقدم سواء صدق المقدم أو لم يصدق فالاول فحق قولك ان كان الانسان ناطقا كان الحمار ناطقا والثاني فحق قولك ان كان الانسان حمارا كان الحيوان مخركا وانما كانت هذه أعم لانها تصدق فيما اذا صدق التالي والمقدم وفيما اذا صدق التالي فقط بخلاف الخاصة وخرج بقولنا ولا ينفي الخ فحق قولك ان لم يكن الانسان ناطقا فهو ناطق فلا تصدق الاتفاقية حينئذ والثانية هي التي حكم فيها بالصحة بين طرفيها في الصدق اذا علمت ذلك علمت أن المؤلف رحمه الله تعالى اقتصر على الاتفاقية الخاصة ولو حذف قوله في الصدق لكان أعم (قوله كقولك ان كانت الشمس طالعة كان الانسان الخ) فالصحة بين هاتين القضيتين لغير موجب اقتضاها والمراد كان الانسان ناطقا بالقوة لا بالفعل (قوله ويسمى الشرط الخ) أي لتقدمه لفظا وحكما في نحو ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أو لفظا وان تأخر حكما في نحو هذا حيوان ان كان انسانا وقوله والجزء تاليا أي لتأوله الاول لفظا وحكما أو حكما فقط وما قبل من ان الجزء في نحو هذا حيوان ان كان انسانا محذوف والمذكور أولا دليلا انما هو اصطلاح للنهضة هكذا قال السعد وهو ان كان قد علمه من اصطلاح المناطق وجب المصير اليه والاعتين ما قاله النجاة كاذب اليه بعضهم (قوله بحيث يتعذر الخ) أي اقتضاء ملتبس بما جاله هي أنه يتعذر الخ وقوله المستصعب بكسر الحاء وهو المقدم وقوله عن صاحبه وهو التالي وقوله سميت أي تلك القضية (قوله لان الحيوان الخ) تعليل للتعميل (قوله والكل يستحيل أن ينفلت عن جزئه) أي لان الكل عبارة عن الاجزاء كلها فلوزال أحد أجزائه زال المركب ضرورة أن المركب لا يوجد الا بوجود جميع أجزائه والكل في المثال المذكور هو

بالصحة يعني انه متى صدقت الاولى منهما صدقت الثانية وتارة يحكم بينهما بالعناد اما في الثبوت واما في النفي واما قيمهما انقسمت الشرطية لذلك الى منفصلة والى منفصلة ص

فالمنفصلة ما حكم فيها بالصحة احدى القضيتين للآخرى وتسمى لزومية ان كانت الصحة للموجب ككون احدى القضيتين سببا للآخرى أو مسببة عنها أو اشتركتا في سبب واحد كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعكسه وكقولك ان كان النهار موجودا فالنهار كسب خفية وان كانت الصحة بين القضيتين في الصدق بغير موجب سميت اتفاقية كقولك ان كانت الشمس طالعة كان الانسان ناطقا ويسمى الشرط فيها مقدماتا والجزء تاليا

يعني ان الصحة التي حكم بها في المتصلة ان كانت اسباب اقتضاها بحيث يتعذر انفكاك المستصعب عن صاحبه سميت لزومية سواء كان السبب في الصحة عقليا كقولنا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لان الحيوان جزؤ من حقيقة الانسان والكل يستحيل أن ينفلت عن جزئه أو كان السبب شرعيا كقولنا كلما زالت الشمس دخل وقت الظهر أو كان ماديا كقولنا كلما لم يكن ماء لم يكن نبات

ومن ذلك الامثلة التي ذكرناها في الاصل فان الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار وهو الزمان الذي ينتشر في ذلك الضوء الخاص
مادية لانه يمكن ان يخلق المولى تبارك وتعالى (٧٥) ذلك الزمان بضوئه المتسع المخصوص من غير طلوع شمس بل ولا وجودها

اصلا ويمكن ان يطلع سبحانه
الشمس فوق الافق على هيئة
النجوم بالنهار وكذا الملازمة
بين وجود النهار وخفاء الكواكب
انما هي مادية اذ يمكن ان يخلق
الله سبحانه الابصار لها مع وجود
النهار بضوئه المخصوص وان
كانت الصحبة بين القضيتين
في المتصلة لا بسبب اقتضاها
بل اتفق ان صدقت احدهما
مع صدق الاخرى سميت اتفاقية
كقولنا ان كانت الشمس طالعة
كان الانسان ناطقا فهذه المتصلة
حكمت بالصحبة بين هاتين
القضيتين بمعنى انهما اتفق في
الوجود ان صدقنا معالا بمعنى
انهما اقتضت احدهما الاخرى
عقلا او شرعا او مادة اذ علاقة
بينهما اصلا قال بعض الشيوخ
المقصود بهذه الاتفاقية رفع
ما يحصل في الوهم من المناقاة بين
قضيتين كما اذا فرض ان شخصا
جفاك مثلا ففقد عليه وتغضب
فيغرم على ان يحسن اليك
ويستغفر عما صنع رجاء ان
ترضى عنه فيحصل في الوهم انه
اذا فعل ذلك لم يبق غضبك عليه
وانه لا يجتمع ذلك الاحسان منه
مع بقاء غضبك عليه بل يتناقضان
فتقول لمن يتوهم ذلك لو احسن
الى فلان وضاعف الاحسان لما
زال من صدرى ما اجد عليه ومثا
هذا موجود كثيرا كقوله تعالى
قل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين
كتب عليهم القتل الى
مضاجعهم وكقوله عليه الصلاة
والسلام في صهيبي رضي الله

الانسان والجزء هو الحيوان لتركيب الانسان من حيوان وناطق (قوله ومن ذلك الامثلة الخ) أى
من المتصلة التي سبب الصحبة فيها مادية (قوله فان الملازمة الخ) هذه لقوله ومن ذلك الامثلة الخ
لكن بالنسبة للثالثين الاولين وسياق تعليله بالنسبة للثالث في قوله وكذلك الملازمة الخ (قوله وهو)
أى النهار وقوله الضوء الخاص فليس المراد أى ضوء كان ولو ضوء الفتيلة بل المراد الضوء الخاص بكونه
عاما لجميع الآفاق (قوله لانه يمكن ان يخلق الخ) علة لقوله فان الملازمة الخ لكن صدره بالنسبة للثالث
الثاني وعجزه بالنسبة للثالث الاول (قوله على هيئة النجوم) أى في كونها خالية عن ضوئها المخصوص
(قوله انما هي مادية) تفسير لقوله وكذلك (قوله اذ يمكن الخ) علة لقوله وكذلك الملازمة الخ وقوله
ان يخلق الخ كان الانسب أن يقول ان يظهرها مع وجود النهار كنه كنى بالسرور اذ يلزم من
ابصارها ظهورها (قوله وان كانت الصحبة الخ) مقابل لقوله ان كانت لسبب الخ (قوله بل اتفق
الخ) قد علم مما مر أنه لم يذ كر الا الاتفاقية الخاصة ولذلك قال ان صدقت الخ وأن مخففة من الثقيلة
واسمها ضمير الشأن محذوف والتقدير انه صدقت الخ وحينئذ فان بالثقل كائن عليه ابن هشام فما
يقع من قراءتها بالتخفيف مع النصريح بالضمير خطأ (قوله حكمت بالصحبة الخ) أى حكم فيها فقيه
تجوز في الاسناد (قوله لا بمعنى أنهما الخ) فيه قصور فكان الاولى أن يقول لا بمعنى أنه اقتضى الصحبة
بينهما سبب وموجب كما يرشد الى ذلك التعليل بقوله اذ علاقة بينهما اصلا (قوله قال بعض الشيوخ
المقصود بهذه الاتفاقية الخ) اسم الإشارة في كلام بعض الشيوخ راجع للاتفاقية العامة كما يؤخذ
من الامثلة التي ذكرت بعد اذ لم يتفق مقدمها وتاليها في الصدق وانما المتحقق التالى فقط وان كان ظاهر
سياق المؤلف أنه راجع للاتفاقية الخاصة (قوله مثلا) أى أو ضربك أو نحو ذلك (قوله وتغضب)
تفسير لما قبله (قوله رجاء أن ترضى عنه) علة لقوله أن يحسن اليك ويستغفر عما صنع (قوله في الوهم)
أى في وهم شخص آخر (قوله ذلك) أى المذكور من الاحسان والاستغفار (قوله وأنه لا يجتمع الخ)
توضيح لما قبله والافهم مستغنى عنه به وقوله ذلك الاحسان أى مع الاستغفار (قوله لمن يتوهم ذلك)
أى أنه ان فعل ذلك لم يبق غضبك عليه (قوله وضاعف الاحسان) هذه زيادة عما يقتضيه
الكلام للبلاغة في دفع الوهم المذكور (قوله ومثل هذا) أى هذا المثال (قوله قل لو كنتم في
بيوتكم الخ) والقصد دفع ما كانوا يتوهمونه من المناقاة بين المقدم والتالى والمعنى لو فرض انكم كنتم
في بيوتكم والحال ان فيكم من كتب عليه القتل لخرجوا الى مصارعهم ولم ينفعهم ذلك اذ لا قرار من
قضاء من لا معقب لحكمه (قوله وكقوله عليه الصلاة والسلام الخ) صريح في انه من كلام النبي
صلى الله عليه وسلم قال بعضهم وهو وهم وانما الذى من كلامه صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو نعيم في
الحلية انه صلى الله عليه وسلم قال في حق سالم مولى أبي حذيفة انه شدد الحب لله لو كان لا يخاف الله
ما عصاه اه وما ذكر المؤلف انما هو من كلام عمر رضي الله عنه (قوله لو لم يخف الله الخ) صدره نعم
المرء صهيبي لو لم يخف الله الخ والقصد بذلك دفع توهم المناقاة بين المقدم والتالى فترتب عدم العصيان
على عدم الخوف يدل على عدم المناقاة بينهما لانه عند عدم الخوف قد يوجد سبب آخر لعدم العصيان
كالخشبة فيحقق عدم العصيان عند عدم الخوف واذا تحقق عند عدم الخوف فيحقق عند الخوف من
باب أولى لان لو قد تستعمل ربط الشئ مع أبعد النقيضين ليدل على ثبوته مع أقربهما بالاولى (قوله
وهو) أى مثل المثال السابق (قوله لانه طالب للجزاء متتابع له) أى ولا شك أن الطالب المتتابع
مقدم على مطلوبه وما استتبعه (قوله لانه مطلوب تابع) أى ولا شك أن المطلوب التابع جزء

تعالى عنه لو لم يخف الله لم يعصه وهو كثير في كتاب الله العزيز وفي الكلام في مخاطبة الناس قوله ويسمى الشرط فيهما مقدما والجزاء تاليا بمعنى
يسمى الشرط في المتصلة لازمية والمتصلة الاتفاقية مقدما لانه طالب للجزاء مستتبع له ويسمى الجزء فيهما تاليا لانه مطلوب تابع

اطالبه ومستقبه (قوله والمنفصلة ما حكم الخ) أي ولو بخلاف ما في نفس الامر فتصدق بالكاذبة كما
 إذا حكم بالتناقض بين الشئ ومساويه نحو ما أن يكون هذا انسانا وما أن يكون ناطقا أو الاعم منه
 أو الاخص منه مطلقا نحو ما أن يكون هذا حيوانا وما أن يكون انسانا أو من وجهه نحو ما أن يكون هذا
 انسانا وما أن يكون اسود ومن ذلك يعلم أن قول المؤلف في كل قسم من الاقسام الثلاثة وهي مركبة من
 كذا وكذا مخصوص بالصادق وقد علمت فيما مر أنه قصر كلامه على الموجبات وترك السوالب والاقال
 ما حكم فيها بالتناقض بين قضيتين أو برفعه ولم يتعرض المؤلف رحمه الله تعالى الى تقسيم المنفصلة الى
 لزومية واتفاقية كما صنع في المتصلة مع انها منقسمة اليهما أيضا فاللزومية هي التي يكون التناقض بين
 طرفيها لذاتهما كما في أمثلة المؤلف والاتفاقية هي التي يكون التناقض بين طرفيها مجرد اتفاق المعاندة
 بينهما ما في الوجود وتنقسم الى الاقسام الثلاثة المذكورة للزومية والاتفاقية كقولنا في شخص اسود
 كاتب اما ان يكون هذا ابيض أو كاتبا إذا لا يجتمع البياض والكتابة ولا يرتفعان في ذلك لكون القرض
 أنه اسود كاتب وممانعة الجمع كقولنا في الشخص المذكور اما ان يكون هذا ابيض أو كاتبا إذا لا يجتمع
 فيها البياض وعدم الكتابة مع صحة ارتفاعهما للقرض المذكور وممانعة الخلو كقولنا في ذلك الشخص
 اما ان يكون هذا ابيض أو كاتبا إذا لا يصح ارتفاعهما مع صحة اجتماعهما للقرض المذكور ولم يتعرض
 أيضا للتسمية أول جزئي المنفصلة مقدما ونائبها تاليا فظاهر صنيعة أن كلامهما لا يسمى بذلك وقد
 صرح بذلك في شرحه على ايساغوجي وذلك لأن الترتيب فيهما انما هو في مجرد اللفظ بخلافه في المتصلة
 فان الترتيب فيهما طبيعي لان الأول مستقب للثاني وطالب له والثاني تابع ومطلوب فحسن أن يسمى
 كل واحد بما اقتضته رتبته من التقدم والتأخر لكن مقتضى كلام بعضهم ان كلامهما يسمى بذلك بل
 صرح به بعض شراح ايساغوجي والسيد الشريف في شرح الخوارجي والقطب (قوله فيها) متعلق
 بحكم كذا قوله بالتناقض وأما قوله بين قضيتين فظرف للتناظر (قوله فان كان الخ) الفاء فصحية
 أولا لاستئناف والضمير في كان للتناظر وجملة ما ذكره ثلاثة أقسام وليس المراد أن كلما كان فيه أداة
 الانفصال يجب أن يكون أحدها هذه الاقسام كما قاله السعد في شرح الشمسية لما صرح به في الاشارات
 من أن هناك أصنافا أخرى نحو رأيت اما زيدا واما عمرا والعالم اما أن يعبد الله واما أن ينفع الناس اه
 وناقش بعضهم في المثال الأول (قوله في الصدق) أي التحقق والنبوت وقوله والكذب أي الارتفاع
 والاتقاء كسبأتي (قوله سميت منفصلة حقيقية) أي لان التناظر فيها أقوى منه في غيرها اذ هو
 فيها بالنظر للجهتين بخلافه في غيرها فانه بالنظر لجهة واحدة كالأجنح (قوله من النقيضين) أي
 القضيتين اللتين اشتملت احدهما على ثبوت أمر والاخرى على عدمه كما في مثال المؤلف وهل يقع
 التناقض في المفردين نحو زيد لا زيد أو لا وقع في ذلك خلاف بينهم (قوله أو مما يساوي الخ) كان الاظهر
 ان يقول أو من قضية والمساوي لنقيضها كما سيعبر بذلك في الشرح لكنه نظر الى أن كلامهم عام مساو
 لنقيض الاخرى وذلك ان نقيض كونه قديما كونه ليس بقديم وهو مساويه كونه حادثا ونقيضه كونه
 ليس بحادث وهو مساويه كونه قديما فصدق عليها ما حثوا من مساويها للنقيضين فتأمل (قوله
 في الصدق فقط) أي دون الكذب (قوله سميت مانعة جمع) أي لدلائلها على امتناع الجمع بين
 طرفيها (قوله من قضية والاخص من نقيضها) بيان ذلك في المثال الذي ذكره ان كون الجسم ابيض
 نقيضه كونه ليس ابيض وهو اعم من كونه اسودا ويشمل كونه اخضر أو احمر أو نحو ذلك فكونه
 اسودا اخص من ذلك النقيض واعتراض بان في قوله والاخص من نقيضها قرن أفعال التفضيل المحلى بال
 من مع أنه غير سائغ وكذا يقال في قوله بعد والاعم من نقيضها وأجيب بان ال زائدة أو ان
 الجار والمجرور متعلق بمحذوف دل عليه المذكور (قوله في الكذب فقط) أي دون الصدق (قوله
 سميت مانعة خلو) أي لدلائلها على امتناع خلو الامر عن أحد طرفيها (قوله من قضية والاعم من
 نقيضها) بيانه في المثال الذي ذكره ان كون الجسم غير ابيض نقيضه كونه ابيض واعم منه كونه
 غير اسودا ويشمل الاحمر ونحوه تأمل (قوله قد عرفت الخ) أي في شرح قوله وهي تنقسم الى شرطية

وبالله تعالى التوفيق ص

والمنفصلة ما حكم فيها بالتناقض
 بين قضيتين فان كان في الصدق
 والكذب معا سميت منفصلة
 حقيقية وهي مركبة من
 النقيضين كقولك اما ان يكون
 الموجود قديما واما ان يكون
 ليس قديما أو مما يساوي النقيضين
 كقولك اما ان يكون الموجود
 قديما واما ان يكون حادثا وان
 كان التناقض بين القضيتين في
 الصدق فقط سميت مانعة جمع
 وهي مركبة من قضية والاخص
 من نقيضها كقولك اما ان
 يكون الجسم ابيض واما ان
 يكون اسود وان كان التناقض
 في الكذب فقط سميت مانعة
 خلو وهي مركبة من قضية
 والاعم من نقيضها كقولك
 اما ان يكون الجسم غير ابيض
 واما ان يكون غير اسود

قد عرفت

منصلة وشرطية منفصلة لانه قال هنالك وتارة يحكم بينهما بالعناد اما في الثبوت واما في النفي واما فيهما
 (قوله في الثبوت فقط) أي عناد في الثبوت فقط وكذا ما بعد دلي صرح جعل ذلك بدلا من ثلاثة أقسام
 وقوله في النفي أي الانتفاء ولو عبر به لكان أظهر (قوله والثبوت هو الذي عبر عنه هنا بالصدق) أي
 فالمراد من الصدق الثبوت والتحقق وقوله والنفي هو الذي عبر عنه هنا بالكذب أي فالمراد من الكذب
 الانتفاء والارتفاع كما مر (قوله فالمنفصلة الخ) الفاء فصحية (قوله بمعنى انه الخ) أي حال كون
 التناقض المذكور ملتبساً بمعنى الخ (قوله ولا يصح أن معا) من عطف اللازم على المألوم (قوله
 بمعنى الخ) الباء للإبادة كالذي قبله (قوله ولا يكذبان معا) من عطف اللازم أيضا (قوله ثم ذكرنا
 الخ) ظاهره أنه بعد أن سرد الأقسام الثلاثة في المتن ذكر ما يتركب منه كل واحدة وليس مراد بالمراد
 أنه بعد أن ذكر كل قسم ذكر ما يتركب منه بل صفة كما يعلم من المتن فالترتيب باعتبار كل قسم وما يتركب منه
 (قوله فذكرنا الخ) هذا تفصيل لما قبله (قوله أن الحقيقة انما تتركب الخ) فيه أنه لم يذكر في المتن ما يفيد
 هذا الحصر وكذا يقال في نظيره بعد اللهم إلا أن يقال أنه قد استنفدت من الاقتصار على ما ذكرنا
 الاقتصار على الشيء في مقام البيان يفيد الحصر (قوله جلي) أي ظاهر فلا يحتاج إلى دليل (قوله
 لانه كلما صدقت الخ) أشار بذلك إلى قياس اقتراني فذكر صغراه بقوله كلما صدقت الخ وعلاها بقوله
 للمساواة وذكر كبراه بقوله وكلما صدق الخ وظهورهما لم يذكر صغراه وذكر النتيجة بقوله فكلما صدق الخ
 وتوضيح ذلك أنه لو صدقت القضية الاولى في قولنا هذا العدد اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا
 صدق نقيض الثانية وهو كونه ليس فردا واذا صدق ذلك كذبت نفس الثانية فلزم من صدق الاولى
 كذب الثانية وانه لو صدقت الثانية في ذلك صدق نقيض الاولى وهو كونه ليس زوجا واذا صدق ذلك
 كذبت نفس الاولى فلزم من صدق الثانية كذب الاولى تأمل (قوله فلانه كلما كذبت الخ) أشار
 بذلك إلى قياس اقتراني أيضا فذكر الصغرى بقوله كلما كذبت الخ وذكر علاتها بقوله للمساواة وذكر الكبرى
 بقوله وكلما كذب الخ ولم يعللها بالظهور وها هو ذكر النتيجة بقوله فكلما كذبت الخ وتوضيحه أنه لو كذبت
 القضية الاولى في المثال السابق كذب نقيض الثانية وهو كونه ليس فردا واذا كذب ذلك صدقت
 الثانية نفسها فلزم من كذب الاولى صدق الثانية وانه لو كذبت الثانية في ذلك كذب نقيض الاولى
 وهو كونه ليس زوجا واذا كذب ذلك صدقت الاولى نفسها فلزم من كذب الثانية صدق الاولى تأمل
 (قوله ولا يخفى علينا الخ) أي فلا يحتاج إلى الاستدلال عليه وقوله الامن هذين النوعين أي اللذين
 هما النقيضان والقضيتان المساوية أحدهما النقيض الاخرى (قوله لانها اذا تراكبت الخ) علة
 لكونها مانعة جع وقوله من ذلك أي من القضية والاخص من نقيضها (قوله لزم أن لا يجتمع الخ)
 أي وأمكن أن يجتمعا على الكذب أخذ من باقي كلامه (قوله والالزم الخ) أشار بذلك إلى قياس
 استثنائي نظمه هكذا لو أمكن اجتماع الطرفين على الصدق لزم اجتماع النقيضين عليه لكان التالي
 باطل بالضرورة واذا بطل التالي بطل المقدم فإشارته إلى القضية الاولى بقوله والالزم الخ وحذف الثانية
 التي هي الاستثنائية ثم عدل الملازمة بين طرفي الاولى بقوله لانه لما كان الخ وتوضيح ذلك أنه لو صدق
 الطرفان في قولنا هذا الجسم اما ان يكون أبيض واما ان يكون اسود لزم صدق النقيضين وهما بالانسية
 للطرف الاول كونه أبيض وكونه ليس بأبيض وبالنسبة للثاني كونه اسود وكونه غير اسود وذلك لأن
 كونه أبيض أخص من نقيض كونه اسود وهو كونه غير اسود وكونه اسود أخص من نقيض كونه
 أبيض وهو كونه غير أبيض والقاعدة أنه يلزم من ثبوت الأخص ثبوت الأعم فيلزم من ثبوت كونه
 أبيض ثبوت كونه غير اسود ويلزم من ثبوت كونه اسود ثبوت كونه غير أبيض فلزم من هذا اجتماع
 كونه أبيض وكونه غير أبيض واجتماع كونه اسود وكونه غير اسود فتأمل (قوله فيلزم من صدق الخ)

هنا بالصدق والنفي هو الذي
 عبر عنه هنا بالكذب فالمنفصلة
 ان حكم فيها بالتناقض بين
 القضيتين في الصدق والكذب
 معاهيت حقيقة وان حكم
 فيها بالتناقض بين القضيتين
 في الصدق فقط بمعنى انه مهما
 صدقت إحدى القضيتين
 كذبت الاخرى ولا يصح أن
 معاهيت مانعة جع وان حكم
 فيها بالتناقض بين القضيتين في
 الكذب فقط بمعنى انه مهما
 كذبت احدهما صدقت
 الاخرى ولا يكذبان معا معاهيت
 مانعة جع ولو ذكرنا في الاصل
 ما يتركب منه كل واحدة من
 هذه المنفصلات الثلاث فذكرنا
 ان الحقيقة انما تتركب من
 النقيضين او ما يساويهما اما
 النقيضان فتناقضهما في
 الصدق والكذب معاهي واما
 القضيتان المساوية احدهما
 لنقيض الاخرى فتناقضهما في
 الصدق لانه كلما صدقت
 احدهما صدق نقيض الاخرى
 للمساواة وكلما صدق نقيض
 الاخرى كذبت الاخرى فكلما
 صدقت احدهما كذبت الاخرى
 واما تناقضهما في الكذب فلانه
 كلما كذبت احدهما كذب
 نقيض الاخرى للمساواة وكلما
 كذب ذلك النقيض صدقت
 الاخرى فكلما كذبت احدهما
 صدقت الاخرى ولا يخفى عليه
 أن الحقيقة لا تتركب الا من
 هذين النوعين واما مانعة الج
 فذكرنا انها انما تتركب من القضي
 والاخص من نقيضها لانها اذا

تركت من ذلك لزم أن لا يجتمع طرفاهما على الصدق والالزم أن يجتمع النقيضان على الصدق لانه لما كان كل واحد من الطرفين أخص من
 نقيض الآخر فيلزم من صدق كل واحد منهما صدق نقيض الآخر فلو صدق أحدهما صدق نقيضه

أي لان القاعدة أنه يلزم من ثبوت الاخص ثبوت الاعم كما علمت أي واذا لم ذلك فقد اجتمع النقيضان
 على فرض صدق الطرفين معا كما أشار به بقوله فلو صدق ما عالج (قوله وأيضا كلما صدق الخ) أشار
 بذلك الى قياس اقتراي فذكر صغرا بقوله كلما صدق أحدهما الخ وعللها بقوله لانه آخص منه وذكر
 كبرا بقوله وكلما صدق نقيض الآخر الخ وذكر النتيجة بقوله فكلما صدق أحدهما الخ وتوضيحه أنه
 لو صدق الطرف الاول في المثال المذكور صدق نقيض الثاني وهو كونه غير أسود واذا صدق ذلك كذب
 الثاني نفسه فلزم من صدق الاول كذب الثاني وأنه لو صدق الطرف الثاني في ذلك صدق نقيض الاول
 وهو كونه غير أبيض واذا صدق ذلك كذب الاول نفسه فلزم من صدق الثاني كذب الاول تأمل (قوله
 لانه) أي أحدهما وقوله آخص منه أي من نقيض الآخر أي والقاعدة أنه يلزم من ثبوت الاخص
 ثبوت الاعم كما تقدم (قوله فلا يجتمعان الخ) نتيجة الدليلين المذكورين وهي عين الدعوى كما هو
 القاعدة (قوله وأيضا لا يلزم الخ) أشار بذلك الى قياس اقتراي نظمه هكذا كلما كذب أحد الطرفين
 صح صدق نقيض الآخر وكلما صح صدق نقيض الآخر صح كذب ذلك الآخر ينتج أنه كلما كذب أحد
 الطرفين صح كذب الآخر فاشار الى الصغرى بقوله لا يلزم من كذب أحد الطرفين الخ وعللها بقوله
 اذا لم يلزم الخ وحذف الكبرى وأشار الى النتيجة بقوله فلا يلزم اذا الخ وتوضيحه ذلك أنه اذا كذب
 الطرف الاول في المثال السابق لم يلزم كذب نقيض الطرف الثاني وهو كونه غير أسود بل يصح صدقه
 لان الطرف الاول آخص من نقيض الطرف الثاني والقاعدة أنه لا يلزم من كذب الاخص كذب
 الاعم واذا لم يلزم ذلك لم يلزم صدق الثاني بل يصح كذبه فلم يلزم من كذب الطرف الاول صدق الطرف
 الثاني وأنه اذا كذب الطرف الثاني في ذلك لم يلزم كذب نقيض الطرف الاول وهو كونه غير أبيض لان
 الطرف الثاني آخص من نقيض الطرف الاول والقاعدة أنه لا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم كما
 علمت واذا لم يلزم ذلك لم يلزم صدق الاول بل يصح كذبه فلم يلزم من كذب الطرف الثاني صدق الطرف
 الاول تأمل واعترض صنيع المؤلف بأنه يوهم أن هذا دليل على امتناع اجتماع الطرفين في الصدق
 كالدليلين قبله وليس كذلك وانما هو دليل على امكان اجتماعهما في الكذب كما هو ظاهر (قوله فلا يلزم
 اذا) أي اذا كان لا يلزم من كذب أحد الطرفين كذب نقيض الآخر مع ضمنية قولنا واذا لم يلزم
 ذلك لم يلزم صدق الآخر فتأمل (قوله والا لزم الخ) قد علمت أن قوله فلا يلزم اذا الخ نتيجة للقياس
 المذكور وحينئذ فلا يحتاج لقوله والا لزم الخ لكنه أتى به للتوضيح وأشار به الى قياس استثنائى نظمه
 هكذا لو لم من كذب أحد الطرفين صدق الآخر لزم من كذب كل واحد منهما كذب نقيض الآخر
 لكن التالي باطل لانه يؤدي الى أن كذب الاخص مستلزم لكذب الاعم وهو باطل ومؤدي الى
 الباطل باطل واذا بطل التالي بطل المقدم فاشار الى القضية الاولى بقوله والا لزم الخ وحذف الاستثنائية
 ثم فرغ على المقدمة الاولى قوله فيكون كذب الاخص الخ وتوضيحه أنه اذا لزم من كذب الطرف
 الاول في ذلك المثال وهو كونه أبيض صدق الطرف الثاني فيه وهو كونه أسود لزم من كذب الطرف
 الاول كذب نقيض الطرف الثاني وهو كونه غير أسود واذا لزم من كذب الطرف الثاني في ذلك
 صدق الطرف الاول فيه لزم من كذب الطرف الثاني كذب نقيض الطرف الاول وهو كونه غير
 أبيض فيكون كذب الاخص مستلزم لكذب الاعم وهو باطل فليتأمل (قوله وهو) أي كون
 كذب الاخص مستلزم لكذب الاعم (قوله فيصح اذا) أي اذا كان لا يلزم من كذب أحدهما صدق
 الآخر (قوله لانها اذا تركبت الخ) عللها بكونها حادثة مانعة خلو وقوله من ذلك أي من القضية
 والاعم من نقيضها (قوله لم يمكن كذب الخ) أي ويمكن اجتماعهما على الصدق أخذا من باقى
 كلامه (قوله لما يلزم عليه الخ) بيانه أنه لو فرض كذب الطرفين في قولنا هذا الجسم اما أن يكون
 غير أبيض واما أن يكون غير أسود لزم كذب كونه غير أبيض مع نقيضه وهو كونه أبيض وكذب
 كونه غير أسود مع نقيضه وهو كونه أسود لانه يلزم من كذب كونه غير أسود كذب كونه أبيض

وأيضا كلما صدق أحدهما
 صدق نقيض الآخر لانه آخص
 منه وكلما صدق نقيض الآخر
 كذب ذلك الآخر فكلما صدق
 أحدهما كذب الآخر فلا
 يجتمعان اذا على الصدق وأيضا
 لا يلزم من كذب أحد الطرفين
 كذب نقيض الآخر اذا لا يلزم
 من كذب الاخص كذب الاعم
 فلا يلزم اذا من كذب أحدهما
 صدق الآخر والا لزم من كذب
 كل واحد منهما كذب نقيض
 الآخر فيكون كذب الاخص
 مستلزم لكذب الاعم وهو
 باطل فيصح اذا أن يكذب طرفا
 مانعة الجمع معا وهو المطلوب
 واما مانعة الخلو فقد ذكرنا انها
 لما تركبت من القضية والاعم
 من نقيضها لانها اذا تركبت من
 ذلك لم يمكن كذب طرفيها معا
 با يلزم عليه

الذي هو نقيض الطرف الثاني ويلزم من كذب كونه غير أبيض كذب كونه أسود الذي هو نقيض
 الطرف الأول اذ يلزم من كذب الأعم كذب الأخص ولاشك أن كونه غير أسود أعم من كونه
 أبيض وإن كونه غير أبيض أعم من كونه أسود فظهر من هذا كذب كل واحد مع نقيضه وهو باطل
 فتأمل (قوله من كذب كل واحد الخ) بيان لما (قوله لانه يلزم الخ) علة للعلة (قوله لانه) أي
 كل واحد منهما وقوله أعم منه أي من نقيض الآخر وهذا تعليل لعلة العلة لكن محط التعليل قوله
 وكذب الأعم الخ (قوله فيلزم من كذبها الخ) مفرع على ما قبله لكن ليس المراد أنه يلزم من
 كذب كل منهما كذب نقيضه هو بل المراد أنه يلزم من كذب كل منهما ٣ نقيض الآخر كما صرح
 به قبل (قوله فيكذب الخ) مفرع على التفريع قبله (قوله وهو) أي كذب كل واحد منهما مع
 نقيضه (قوله وإن شئت قلت كلما كذب الخ) أشار بذلك إلى أنه يصح أن يستدل على ذلك بقياس
 اقتراني فذكر الصغرى بقوله كلما كذب أحد الطرفين الخ ثم عللها بقوله لانه أعم الخ وذكر الكبرى
 بقوله وكلما كذب نقيض الآخر وذكر النتيجة بقوله فكما كذب الخ وتوضيحه أنه إذا كذب الطرف
 الأول في المثال المذكور كذب نقيض الطرف الثاني فيه وهو كونه أسود لانه أعم منه وكذا الأعم
 يستلزم كذب الأخص وإذا كذب ذلك صدق الطرف الثاني نفسه وإذا كذب الطرف الثاني في ذلك
 كذب نقيض الطرف الأول وهو كونه أبيض لانه أعم منه وكذب الأعم يستلزم كذب الأخص كما علمت
 وإذا كذب ذلك صدق الطرف الأول نفسه فكما كذب أحد الطرفين صدق الآخر فتأمل (قوله
 لانه) أي أحد الطرفين وقوله أعم الخ أي وكذب الأعم يستلزم كذب الأخص (قوله فلا يجتمعان
 إذا) أي إذا كان كلما كذب أحد الطرفين صدق الآخر (قوله وأما صحة اجتماعهما الخ) أي أما
 امتناع اجتماعهما على الكذب فقد علمت دليله وأما صحة اجتماعهما الخ فهو مقابل لهذا المقدور
 (قوله فلا لانه لا يلزم الخ) أشار بذلك إلى قياس اقتراني نظمه هكذا كلما صدق أحدهما صدق كذب
 نقيض الآخر وكلما صدق كذب نقيض الآخر صدق ذلك الآخر ينتج أنه كلما صدق أحدهما صدق
 صدق الآخر فإشار إلى الصغرى بقوله لا يلزم من صدق أحدهما الخ ثم عللها بقوله لانه لا يلزم الخ وأشار
 إلى الكبرى بقوله وكلما لم يلزم الخ وأشار إلى النتيجة بقوله فلا يلزم إذا الخ وتوضيحه أنه إذا صدق الطرف
 الأول في المثال السابق لم يلزم صدق نقيض الطرف الثاني وهو كونه أسود بل يصح كذبه لانه لا يلزم
 من صدق الأعم صدق الأخص وإذا لم يلزم ذلك لم يلزم كذب الطرف الثاني وإذا صدق الطرف الثاني فيه
 لم يلزم صدق نقيض الطرف الأول وهو كونه أبيض بل يصح كذبه لذلك وإذا لم يلزم ذلك لم يلزم كذب
 الطرف الأول فلم يلزم من صدق أحدهما كذب الآخر تأمل (قوله فلا يلزم إذا) أي إذا كان لا يلزم
 من صدق أحدهما صدق نقيض الآخر الخ (قوله فيصح إذا) أي إذا كان لا يلزم من صدق أحدهما
 كذب الآخر (قوله فائدة الحقيقة الخ) غرضه بهذه الفائدة بيان أن ما استفيد من قوله في المنفصلة
 الحقيقية وهي مكية من النقيضين أو مما يساوي النقيضين من انهما مكية من جزئين قيد لا بد منه
 بخلاف ما استفيد من تفسيره بعد في مانعة الجمع ومانعة الخلو فانه ليس بقيد وانما اقتصر وأعليه لانه إذا
 علم الحكم بين الطرفين علم بين الاكثر وناقش السعد في ذلك حيث قال والحق أنا إذا اعتبرنا الظاهر
 فالحقيقة أيضا قد تتركب من أكثر من جزئين كقولنا الكلمة اما اسم أو فعل أو أداة وإن رجعنا إلى
 التحقيق فالمنفصلة مطلقا لا تتركب الا من جزئين إذا النسبة الواحدة لا تكون الا بين شيئين فعند زيادة
 الاجزاء تتعدا المنفصلات فاذا قلنا الكلمة اما اسم أو فعل أو أداة كان ذلك منفصلتين حقيقتين لأن
 المعنى الكلمة اما اسم أو غيره وهذا الغير ما فعل أو غيره وإذا قلنا هذا الشيء اما أن يكون شجرا أو حجرا
 أو إنسانا كان ذلك ثلاث منفصلات مانعات للجمع وإذا قلنا هذا الشيء اما أن يكون لا شجرا أو لا حجرا
 أو لا إنسانا كان ذلك ثلاث منفصلات مانعات للجمع باعتبار الانفصال بين كل جزئين اه ونظر فيه
 اليسرى بانه إذا نظر للتقدير الذي قدره أو لازم أن كلاً من مانعة الجمع ومانعة الخلو من الحقيقة ألا ترى

من كذب كل واحد منهما مع
 نقيضه لانه يلزم من كذب
 كل واحد منهما كذب
 نقيض الآخر لانه أعم منه
 وكذب الأعم يستلزم كذب
 الأخص فيلزم من كذبهما معا
 كذب نقيضهما معا فيكذب كل
 واحد منهما مع نقيضه وهو محال
 وإن شئت قلت كلما كذب أحد
 الطرفين كذب نقيض الآخر
 لانه أعم من ذلك النقيض وكلما
 كذب نقيض الآخر صدق ذلك
 الآخر فكلمهما كذب أحد
 الطرفين صدق الآخر فلا
 يجتمعان إذا على الكذب وهو
 المطلوب وأما صحة اجتماعهما
 على الصدق فلا لانه لا يلزم من
 صدق أحدهما صدق نقيض
 الآخر لانه لا يلزم من صدق
 الأعم صدق الأخص وكلما لم يلزم
 صدق نقيض الآخر لم يلزم كذب
 الآخر فلا يلزم إذا من صدق
 أحدهما كذب الآخر فيصح
 إذا أن يجتمع مع الطرفان على
 الصدق وهو المطلوب (فائدة)
 الحقيقة لا تتركب من أكثر من
 جزئين

قوله نقيض الآخر هكذا
 المؤلف في مسوده واسكن في
 هامشه بعد علامة أي كذب
 نقيض الآخر تأمل وحذر

اذلا واسطة بين النقيضين وبين مساويهما واما مانعة الجمع فيصح أن تتركب من أجزاء كثيرة كالنوع الجنس الواحد فان كل واحد منها اخص من نقيض الاخر فتقول على سبيل منع الجمع (٨٠) اما أن يكون هذا الشيء انسانا واما أن يكون فرسا واما أن يكون حمارا وهكذا الى تمام

أن المثال الذي جعله من مانعات الجمع معناه هذا الشيء اما أن يكون شجرة أو غيره وهذا الغير اما أن يكون حجرا أو غيره وهذا الغير اما أن يكون انسانا أو غيره اه (قوله اذلا واسطة) أي حتى تكون جزءا ثالثا (قوله فيصح أن تتركب من أجزاء كثيرة) أي كما يصح أن تتركب من جزئين واعلم انها لا تكون الا قبالة ثلاثة اجزاء فاكثرت لانها مركبة من الشيء والاخص من نقيضه ومعلوم أن هذا النقيض لا بد أن ينفرد في محل آخر تحقيقا لعدمه لكن يصح الاقتصار بارة على جزئين كما هو ظاهر (قوله فان كل واحد الخ) توجيه التمثيل وقوله منها أي من أنواع الجنس الواحد (قوله هذا الشيء) المراد به شيء يصدق عليه الحيوان بقريته محل أنواع الحيوان عليه (قوله وهكذا الى تمام أنواع الحيوان) اعترض بأن القضية تكون حقيقية حينئذ لانها حينئذ مانعة جمع وممانعة خلو واجيب بأن المراد الى تمام أنواع الحيوان الموجودة وهي ترتفع بالانواع المقدرة فهي مانعة جمع فقط وفيه بعد ويمكن أن يجاب بان الغاية خارجة كما هو الغالب في المعنى بالي بخلاف المعنى بحيث كافي النظم المشهور وحينئذ فهي مانعة جمع فقط (قوله فيصح أيضا) أي كما صح تركب مانعة الجمع من ذلك (وقوله أن تتركب الخ) أي كأن تقول اما أن يكون هذا الشيء غير انسان واما أن يكون غير فرس واما أن يكون غير حمار وهكذا الى تمام نقائص أنواع الحيوان (قوله لان كل جزء من أجزاء مانعة الجمع الخ) أي كافي قولنا اما أن يكون هذا الشيء انسانا واما أن يكون فرسا واما أن يكون حمارا وهكذا فكل جزء من هذه الأجزاء لا يصح اجتماعه مع شيء من الأجزاء الباقية فلا يجتمع الانسان مع الفرس أو مع الحمار أو غير ذلك ولا يجتمع الفرس مع الحمار أو غيره وهكذا وحينئذ فنقائص تلك الأجزاء لا بد أن يتحقق منها اثنان فاكثرت تركب منها مانعة الخلو كما في المثال المذكور ولوقال لانها أبدام مركبة من نقائص أجزاء مانعة الجمع وقدم أنها تتركب من أجزاء كثيرة فلنستكن هي أيضا كذلك اسكان أوضح (قوله لا يصح اجتماعه الخ) فلا يصح اجتماع الانسان مع الفرس أو غيره وهكذا حتى ثبت جزء منها لم يثبت معه غيره من باقي الأجزاء بل يثبت معه نقائص ذلك (قوله اثنان) أي فاكثرت (قوله اذلا واسطة) أي بذلك للتوضيح لان المخرج عليه علة في التفرع وأشار به الى دليل الخلف وقد تقدم أنه اثبات المدعى بإبطال نقيضه فالمدعى هنا لزوم أن لا ينتفي اثنان منها من الوجود ونقيضه هو عدم لزوم ذلك المعبر عنه بقوله اذ لو خلى الخ لازم له وجود نقيضيهما من أجزاء مانعة الجمع وقد ابطال ذلك بقوله هذا خلف واذا بطل هذا بطل ما أدى اليه وهو خلو الوجود عن نقيضين منها معا واذا بطل ذلك ثبت نقيضه وهو لزوم أن لا ينتفي اثنان منها من الوجود (قوله هذا) أي وجود نقيضيهما من أجزاء مانعة الجمع (قوله فاذا) أي فاذا كان لو خلى الوجود عن نقيضين معهما لوجد نقيضا هما الخ (قوله أن ينعدم) فيه ان المطاوعة لا تكون الا قبالة علاج كالكسر ولذلك قال بعضهم هو لن يجري على السنة المتكلمين وقوله اثنان أي فاكثرت (قوله وذلك) أي وجود اثنين فاكثرت منها (قوله حيث ينعدم اثنان) أي فاكثرت (قوله فقد صح اذا) أي اذا جاز أن يوجد اثنان فاكثرت منها أي من نقائص أجزاء مانعة الجمع (قوله وقد تفسر الخ) أشار بقوله الى قلة هذا التفسير لان المتبادر انما للتقليل لا للتصديق (قوله أعم) أي عموما مطلقا كما سيوضحه في الشرح (قوله بالعكس) أي وهو ما لا يجتمع طرفاهما على الكذب اجتماع طرفاهما على الصدق أم لا (قوله فتصدق الخ) تفرع على مجموع التفسيرين المذكورين (قوله بهذا التفسير الأعم) الباء للابتن وكذا ما بعد (قوله وتباينهما فيما بينهما) فيه ظرفية الخاص في العام والمعنى وتباينهما في النسبة التي بينهما فتأمل (قوله وذلك) أي ووجه ذلك (قوله كلمة فقط) الاضافة للبيان (قوله في الصدق) متعلق بالتناظر وقوله في تفسيره متعلق بزيادة (قوله اذ ليس الخ) علة لقوله

أنواع الحيوان ما تكاثرت واما مانعة الخلو فيصح أيضا أن تتركب من أكثر من جزئين لان كل جزء من أجزاء مانعة الجمع المتكاثرة الأجزاء لا يصح اجتماعه مع شيء من الأجزاء الباقية فتقارض تلك الأجزاء يلزم أن لا ينتفي اثنان منها عن الوجود اذ لو خلا الوجود عن نقيضين معهما لوجد نقيضا هما معا وهما من أجزاء مانعة الجمع كيف وممانعة الجمع لا يوجد اثنان معهما أجزاء الالبته هذا خلف فاذا نقائص مانعة الجمع الكثيرة الأجزاء لا يمكن أن ينعدم اثنان معهما ويجوز أن يوجد اثنان معا فاكثرت منها وذلك حيث ينعدم اثنان من أجزاء مانعة الجمع فقد صح اذا أن تتركب مانعة الخلو من أجزاء كثيرة وهي نقائص أجزاء مانعة الجمع الكثيرة الأجزاء وبالله تعالى التوفيق ص

أو قد تفسر مانعة الجمع وممانعة الخلو بتفسير أعم مما ذكر وهو ان مانعة الجمع هي التي لا يجتمع طرفاهما على الصدق اجتماع طرفاهما على الكذب أم لا وممانعة الخلو بالعكس فتصدق كل واحدة منهما بما هذا التفسير الأعم على الحقيقة وهي منافيان لها بالتفسير الاخص

يعني ان مانعة الجمع والخلو لكل واحدة منهما تفسيران أحدهما سمى به فيما سبق وهو التفسير الاخص الذي يوجب مباينتهما حقيقية وتباينهما فيما بينهما

ذلك ان زيادة كلمة فقط بعد ذكر التناظر في الصدق في تفسير مانعة الجمع وبعد ذكر التناظر في الكذب في تفسير مانعة الخلو يوجب ان تراجع الحقيقة من حد كل واحدة منهما اذ ليس التناظر بين طرفيهما في الصدق فقط ولا في الكذب فقط

بل في الصدق والكذب معا
وتوجب أيضا تلك الزيادة انراج
كل واحدة منهما من حد الاخرى
لان تلك الزيادة في مانعة الجمع
تقتضي أن لا تنافر بين طرفيها في
الكذب وذلك ينا في مانعة الخلو
لثبوت التنافر بين طرفيها في
الكذب وكذا تلك الزيادة
في مانعة الخلو تقتضي أن لا تنافر
بين طرفيها في الصدق وذلك
ينافي مانعة الجمع لثبوت
التنافر بين طرفيها في الصدق
والتفسير الثاني لكل واحدة
من مانعتي الجمع والخلو أن
تحدف كلمة فقط من حد كل
واحدة منهما فتقسم كل واحدة
منهما في هذا التفسير اعم من
الحقيقية وتصبح الحقيقية
حينئذ قد قسمنا كل واحدة
منهما فتقسم مانعة الجمع على
هذا التفسير الى حقيقية وإلى
ما حكم فيها بمنع الجمع فقط ومانعة
الخلو تنقسم الى حقيقية وإلى
ما حكم فيها بمنع الخلو فقط وبين
مانعة الجمع ومانعة الخلو على
هذا التفسير عموم وخصوص
من وجه يجتمعان في الحقيقية
وتنفرد مانعة الجمع بما اذا كان
بين طرفيها منع الجمع فقط ومانعة
الخلو بما اذا كان بين طرفيها منع
الخلو فقط وبين مانعة الجمع في
هذا التفسير الثاني ومانعة الجمع
في التفسير الاول عموم وخصوص
باطلاق وكذا بين مانعتي الخلو في
التفسيرين والتفسير الاول
لكل واحدة منهما هو الاخص
مطلقا والثاني هو الاعم مطلقا
والقضية الجلية لا بد فيها من
محكوم عليه ويسمى موضوعا
ومن محكوم به ويسمى محمولا ولا
بد من نسبة بينهما يسمى اللفظ

توجب اخراج الخ (قوله بل في الصدق والكذب معا) اضرب انتقالي (قوله وتوجب أيضا) أي كما
أوجبت ما ذكر (قوله لان تلك الزيادة الخ) علة لقوله وتوجب أيضا الخ (قوله وذلك) أي هذا المقتضى
وهو عدم التنافر بين طرفيها في الكذب (قوله تقتضي الخ) تفسير لقوله وكذلك (قوله وذلك) أي
هذا المقتضى وهو عدم التنافر بين طرفيها في الصدق (قوله والتفسير الثاني) كان الانسب أن يقول
وثانيهما كما لا يخفى (قوله أن تحذف الخ) فيه تسميح لان التفسير الثاني ليس عين الحدف بل ما بقى بعده
فالمعنى على ذلك (قوله كلمة فقط) الاضافة للبيان كما مر (قوله اعم من الحقيقية) أي هو ما مطلقا
فكل حقيقية مانعة خلو ومانعة جمع ولا عكس فيهما (قوله وتصبح الحقيقية الخ) من عطف الا لازم
على ما قبله (قوله حينئذ) أي حين اذ حذفت كلمة فقط من حد كل واحدة منهما (قوله فتقسم الخ)
مفرع على قوله فتصير الخ وقوله الى حقيقية كتولنا العدد اما زوج أو فرد وقوله الى ما حكم فيها بمنع
الجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما أن يكون أبيض واما أن يكون اسود وقوله الى حقيقية كالمثال
الذكر وقوله الى ما حكم فيها بمنع الخلو فقط كقولنا هذا الشيء اما أن يكون غير أبيض واما أن يكون
غير اسود كما هو ظاهر (قوله وبين مانعة الجمع ومانعة الخلو الخ) هذا اذا تدلى على ما صرح به في المتن وان كان
مفهوما منه فتأمل (قوله يجتمعان الخ) بيان للعموم والخصوص من وجه وقوله في الحقيقية
كقولنا العدد اما زوج أو فرد (قوله بما اذا كان بين طرفيها منع الجمع فقط) كقولنا هذا الشيء اما أن
يكون أبيض واما أن يكون اسود وقوله بما اذا كان بين طرفيها منع الخلو فقط كقولنا هذا الشيء اما أن
يكون غير أبيض واما أن يكون غير اسود كما لا يخفى (قوله وبين مانعة الجمع الخ) فكل مانعة جمع
في التفسير الاول مانعة جمع في التفسير الثاني لاجتماعهما فيما يمنع الجمع فقط ولا عكس لانفراد
التفسير الثاني فيما يمنع الجمع والخلو بما وقوله وكذا بين مانعتي الخلو الخ فكل مانعة خلو في التفسير
الاول مانعة خلو في التفسير الثاني لاجتماعهما فيما يمنع الخلو فقط ولا عكس لما تقدم ولا يخفى عليه
الامثلة (قوله والتفسير الاول) مبتدأ خبره قوله هو الاخص وكذا قوله والثاني هو الاعم (قوله والقضية
الجلية الخ) ظاهره أن اجزاءها ثلاثة فقط موضوع ومحمول ونسبة بينهما والمصرح به في كلامهم انها
اربعة بزيادة النسبة الخارجية وهي وقوع النسبة الخارجية أولا ووقوعها كاتقدم وجعل الفترة الجزئية
الرابع الايقاع والانتزاع ورده ملا أحد بان ذلك معناه ادراك الوقوع أو عدم الوقوع وليس ذلك جزأ
للقضية فالحقيق ما ذكرنا ويحجب عن المؤلف بأن المراد بالنسبة في كلامه ما يعبر عنه النسبة الخبرية
والخارجية وانما جعلها المؤلف جزأ واحد لانها يفهمان من لفظ واحد وهو الرابطة لكنه يدل على
النسبة الخارجية مطابقة وعلى النسبة الخبرية التزاما فلما كان اللفظ الدال عليهما واحدا جعلهما
المصنف جزأ واحد اطلب للاختصار (هذا) وقال بعضهم جعل اجزائها اربعة انما هو عند النجيم واما
عند العرب فهي ثلاثة فقط فالمؤلف جار على اصطلاح العرب لكن لم يوافق على ذلك بعض العلماء
(قوله ويسمى موضوعا انما يسمى بذلك) كما قاله ابن يعقوب لانه يتخيل فيه أنه كشيء وضع ونصب ليجعل
عليه غيره وقوله ويسمى محمولا انما يسمى بذلك كما قاله ابن يعقوب أيضا لانه يتخيل فيه أنه كشيء جعل
على غيره وسبب التخيل المذكور أن المعارض وهو المحكوم عليه أصله أن يكون ذاتا وهي أحق بأن
تكون حاملا والمعارض وهو المحكوم به أصله أن يكون وصفا وهو أحق بأن يكون محمولا (قوله ولا بد
من نسبة بينهما) ظاهره أن المراد منه النسبة الخبرية وقد عرفت ما قبله (قوله ويسمى اللفظ الخ)
أي لانه دل على النسبة الرابطة بين المحكوم عليه والمحكوم به قسميته بذلك من باب تسمية الدال باسم
المدلول واعلم أن هذا اللفظ اداة دلالة على معنى غير مستقل وهي النسبة بين الطرفين اكنه تارة
يكون في قالب الاسم بأن يكون على صورة الضمير سواء كان للتكلم أو للخطاب أو للغائب ويسمى حينئذ
رابطة غير زمانية وتارة يكون في قالب الفعل بأن يكون على صورة فعل من الافعال الناقصة لافرق
بين أن يكون لفظ كان أو غيره الا ما يكون الكلام معه انشاء كعسى ويسمى حينئذ رابطة زمانية فهو

قسمان واشتكل السعد الاول بان لفظ هو متلافي قولنا زيد هو قائم ضمير مائد على زيد فهو دال عليه ولا دلالة له على النسبة أصلا عند أهل العربية فان أرادوا به ما يسمى ضمير الفصل فهو لا يكون الا بين جزئي ابتداء معرفتين أو كلمتين في امتناع لحوق ال فلا يكون في مثل ذلك وعلى فرض أن يكون فلا دلالة له على النسبة وانما يدل على التاكيد والحصر وتحقيقه أن ما بعده خبر لا نعت واجاب عنه الشيخ أبو نصر الفارابي بأن المراد أن أهل هذا الفن نقلوا ذلك للدلالة على النسبة وليس المراد أنه موضوع لها في اللغة العربية واختار بعضهم أن المراد ضمير الفصل قال وقوله لا يكون الخ يمكن التخلص منه بأن يقال انما قصره النحاة على ذلك لان المقصود الا هم به عندهم الفرق بين الخبر والتابع فلا حاجة الى ذكره اذا كان المحكوم به لا يلتبس بالتابع على أن بعض النحاة يجوز الفصل بين النكرات مطلقا وأما المنطقة فلا يبعد أن يلتزمه في كل موضع ولو نية لان مقصودهم به ازيد من ذلك وهو الربط أيضا فلهي به خبر يدا هتاهم وقوله وعلى فرض الخ غير مسلم لتصر يحه بأنه يحقق أن ما بعده خبر لا نعت وهذا يستلزم ربط ما بعده بالموضوع اذ كل ما أفاد أن هذا الشيء خبر أفاد أنه مسند للموضوع واستشكل الثاني أبو عبد الله الشريف من وجهين الاول أنهم قد تجتمع مع ضمير الرابطة كما في قوله تعالى كنت أنت الرقيب عليهم وهذا يمنع كونها رابطة الثاني انها وضعت لمعنى آخر غير الربط كالدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمن الموافق لصيغتها واجاب ابن مرزوق عن الاول بأنهم لم يقولوا بانها في كل مكان للربط بل يصح الربط بها كما أن الضمائر كذلك ولك أن تجعل كلهما للربط تاكيدا فكما أن كل واحد من الطرفين يجوز تاكيده كذلك ما يدل على النسبة وعن الثاني بأن كونها وضعت لمعنى آخر غير الربط لا ينافي كونها رابطة وأيضا انما سميت ناقصة لانها لا تكفي بالموضوع بل تطلب معه المحمول وهذا شأن النسب فانها تستلزم المنقسين اهـ ملخصا من حاشية شيخنا على الملوى بتصرف وزيادة (قوله الدال عليها) أي على النسبة وهذا يقتضي بناء على ظاهره أن اللفظ المسمى رابطة دال على النسبة نفسها مع أنه دال على وقوعها أولا ووقوعها أو ما على ما مر من أن المراد بالنسبة ما يشمل الخبرية والخارجية فظاهر لان المراد الدال عليها بطريق الاتزام بالنظر الاول وبطريق المطابقة بالنظر الثانية كما صرح به السعد في شرح الشهسية (قوله ويسمى الثاني الخ) أي في اصطلاح أهل المنطق وكذا ما بعده كما ذكره في الاول فغيره حذف من غير الاول لدالاته (قوله فلو قلت الخ) مفرع على ما قبله على ترتيب اللف والنشر (قوله قدمته) أو آخرته توضيح لما علم من تكرير المثال قبله وكذلك قوله تقدم أو تأخر (قوله لانه المحكوم عليه) أي وقد تقدم أن المحكوم عليه هو الموضوع وقوله لانه المحكوم به أي وقد تقدم أن المحكوم به هو المحمول (قوله ولو قلت كل انسان الخ) غرضه بذلك دفع ما قد يتوهم من ظاهر التركيب أن لفظ كل أو بعض هو الموضوع كما هو ظاهر (قوله اذ عليهم الخ) أي لا على لفظ كل أو بعض ولما استشعر سؤالا صورته واذا كان كذلك فلم أتى بلفظ كل أو بعض قال أما لفظ كل الخ (قوله أما لفظ كل وبعض) الاضافة فيهما للبيان كما هو واضح (قوله لانه لا معنى لها الخ) هذا صريح في أن المراد أنه دال على النسبة الخبرية فقط الا أنها مقيدة بالايجاب أو السلب وفيه ما مر (قوله بالايجاب) الباء للإبسية متعلقة بمحذوف حال من النسبة أي حال كون تلك النسبة ملتبسة بالايجاب الخ والمراد من الايجاب والسلب هنا وقوع النسبة ولا وقوعها الا يقع والاتزاع اللذين هما ادراك الوقوع وادراك اللا وقوع (قوله الا أن هذه الخ) أي لكن هذه الخ وهو استدراك على ما يفهم مما سبق أنه مصرح به دائما كالموضوع والمحمول (قوله في اللغة العربية) أي بخلاف غيرها من اللغات لانه قيل ان لغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها ولغة العجم لا تستعمل القضية خالية عنها واعتراض على المؤلف بان كلامه يقتضي أن العرب قد تستعمل هذا الضمير للربط مع أنه ليس كذلك كما مر وأجيب بان المراد اللغة العربية التي عربوا بها هذا الفن لا اللغة التي ينطق بها العرب وذلك أن أهل هذا الفن كانوا وضعوه باللغة الفارسية واليونانية وكانوا يعبرون عن الربط بما يوافق لغتهم كهست في

الدال عليها رابطة ش

يعنى أن القضية الخالية تتركب من ثلاثة امور محكوم عليه ومحكوم به ونسبة بينهما ويسمى الاول في اصطلاح أهل المنطق موضوعا ويسمى الثاني محمولا ويسمى اللفظ الدال على النسبة بينهما رابطة فلو قلت زيد قائم أو قلت قائم زيد فزيد هو الموضوع قدمته أو آخرته لانه المحكوم عليه وقائم هو المحمول تقدم أو تأخر لانه المحكوم به ولو قلت كل انسان حيوان أو بعض الحيوان انسان فان الانسان في المثال الاول والحيوان في المثال الثاني هما الموضوع اذ عليهما وقع الحكم أما لفظ كل واغظ بعض وما في معناهما فافاجى بهما لبيان الافراد المحكوم عليها هل هي جميع افراد الموضوع أو بعضها واذا قلت زيد هو قائم فلفظة هو تسمى رابطة لانه لا معنى لها الا الدلالة على نسبة المحمول الى الموضوع بالايجاب أو السلب الا أن هذه الرابطة كثيرا ما تحذف في اللغة العربية اكتفاء عنها بالاعراب

اللغة الفارسية ثم انهم عربوه فغير واعنه بلغة العرب وهي المرادة بقوله في اللغة العربية فتأمل (قوله والربط اللفظي) عطف مسبب على سبب وجعله بعضهم من عطف المراتف وانما كان ذلك رابطة لانه لو قلنا زيد عالم وزيد قائم على سبيل التعداد بلا اعراب وربط لفظي لم يفهم منه اسناد ولا ربط فاذا قيل زيد عالم وزيد قائم بالا اعراب والربط اللفظي فهم ذلك فتأمل (قوله وتسمى الجملة عند حذف الرابطة) أي كان قيل زيد قائم أو قام زيد وقوله ثنائية أي لانها لم يصرح فيها بالايجزئين (قوله وعند التصريح بها) أي كان يقال زيد هو قائم وقوله ثنائية أي لانها صرح فيها بثلاثة أجزاء (قوله وعند التصريح معها) أي مع الرابطة وقوله بالجهة وذلك كان يقال الله هو موجود بالضرورة وقوله رباعية أي لانها صرح فيها بأربعة أشياء وان لم يكن الرابع جزءا (قوله مع ذلك) أي المذكور من الرابطة والجهة وقوله بالسور أي كان يقال كل انسان هو حيوان بالضرورة (قوله اذ ليس معنى الخ) علة لقوله ولا تسمى الخ وقوله بدليل أن الشخصية الخ استدلال على العلة قبله واعلم أن القضية الشخصية ما كان موضوعها مشخصا معيننا كقولك زيد قائم أو ليس زيد بقائم كما تقدم بيان ذلك مع بيان باقي أقسام القضية الجملة في الكلام على البسملة (قوله معنى الكسور) أي الذي هو الاحاطة بكل الافراد أو بعضها (قوله بخلاف معنى الجهة ومعنى الرابطة) يعني أن كل قضية لا بد لها من النسبة التي هي معنى الرابطة ولا بد لتلك النسبة من الصفة التي هي معنى الجهة وتلك الصفة هي اما الوجوب أو الاستحالة أو الجواز كما سيأتي توضيحه ان شاء الله تعالى (قوله فانهما لازمان الخ) هذا تصريح بفاد قوله بخلاف الخ وقوله كموضوعها الخ تنظير في لزوم (قوله تنبيهات) أي ثلاثة (قوله اختلفوا الخ) أي على أقوال ثلاثة الاول أن كيفية صدق الموضوع على افراده المحكوم عليها الامكان الثاني انها الفعل الثالث انها تابعة لكيفية صدق المحمول فان كانت الامكان فهي هو وان كانت الفعل فهي هو مثلا اذا قلنا كل كاتب انسان فالموضوع فيه يصدق على افراد أي يحمل عليها بمعنى أنه يخبر به عنها وكيفية صدقه عليها الامكان على القول الاول بان يقال زيد كاتب بالامكان وعمر و كاتب بالامكان وخالد كاتب بالامكان وهكذا والفعل على القول الثاني بان يقال زيد كاتب بالفعل وعمر و كاتب بالفعل وخالد كاتب بالفعل وهكذا وأما على القول الثالث فان أريد أنه انسان بالامكان فكيفية صدق الموضوع على افراد الامكان وان أريد أنه انسان بالفعل فكيفية ذلك الفعل فتأمل (قوله في كيفية صدق الخ) أي في صفة حمله عليها بمعنى الاخبار به عنها هل هي الامكان أو الفعل أو تابعة لكيفية صدق المحمول كما علمت (قوله عند الاطلاق) ظرف لقوله صدق الموضوع أي وأما عند التقييد بالامكان كان يقال كل كاتب بالامكان انسان أو بالفعل كان يقال كل كاتب بالفعل انسان فلا خلاف فيها حينئذ بل هي الامكان في الاول اتفاقا والفعل في الثاني كذلك (قوله فقبل الخ) هذا مع ما يأتي تفصيلا للخلاف وقوله يحمل أي صدق الموضوع على افراد المذكورة (قوله بالامكان) أي الذي هو أعم من الفعل لانه يشمل ويشمل القوة كما أشار به بقوله صدق عليها الخ وبشير اليه في الكلام على القول الثاني أيضا فالمراد به ما قابل الامتناع لا ما قابل الفعل (قوله فقولك الخ) مفرع على قوله يحمل الخ وقوله كل كاتب انسان قال بعضهم هذا المثال لا يصح الا على مذهب الفلاسفة الناقبين للجن والملك اه وهو مبنى على أن الانسان ماخوذ من الانس فيكون خاصا ببني آدم وأما على أنه ماخوذ من ناس اذا تحرك فيكون عاما لانواع العقلاء الثلاثة فالمثال صحيح على مذهب المسلمين المتيقنين لذلك (قوله كلما يصدق الخ) أي كل فرد فرد يصدق الخ كما مر (قوله كتب بالفعل الخ) هذا تصريح بمقداد الامكان (قوله عند الاطلاق) لا حاجة له لانه فرض الكلام كما هو ظاهر (قوله من غير تقييد الخ) هذا تفسير لقوله المطلق (قوله ولا غيرهما من سائر الجهات) نظريه بان الفعل من الجهات فيقتضي ذلك أنه ليس مقيدا به وأجيب بان المراد نفي غيره لانه هو الفرض فلا يتوهم نفيه (قوله فقولك الخ) مفرع على قوله وقبل يحمل الخ (قوله على هذا) أي على هذا القول (قوله الذي هو أعم من الفعل) والفعل

والربط اللفظي وتسمى الجملة عند حذف الرابطة ثنائية وعند التصريح بها ثلاثية وعند التصريح معها بالجهة رباعية ولا تسمى عند التصريح مع ذلك بالسور رباعية اذ ليس معنى السور لازما في القضايا بدليل أن الشخصية لا تقبل معنى السور بخلاف معنى الجهة ومعنى الرابطة فانهما لازمان لكل قضية كموضوعها ومحمولها (تنبيهات) الاول اختلفوا في كيفية صدق الموضوع على افراد المحكوم عليها عند الاطلاق فقبل يحمل على صدقه عليها بالامكان صدق عليها بالفعل أم لا فقولك مثلا كل كاتب انسان معناه كلما يصدق عليه انه كاتب بالامكان كتب بالفعل أم لا فهو انسان وهذا القول مذهب الغارابي وقيل يحمل عند الاطلاق على صدقه عليها بالفعل المطلق من غير تقييد بدوام ولا ضرورة ولا غيرهما من سائر الجهات فقولنا كل كاتب متحرك الاصابع معناه على هذا كلما ثبت له الكتابة بالفعل لا بالامكان الذي هو أعم من الفعل فهو متحرك الاصابع والى هذا القول ذهب ابن سينا وتبعه عليه المتأخرون وعليه حمل الاسكندر

أخص من الامكان وكذلك القوة فهو أعم منهما وهما متباينان (قوله كلام المعلم الاول) أي
المدون لهذا الفن أو لا وقوله ارسطاطاليس يفتح الهمزة وضم الراء وسكون السين وبطائين مهملتين
بينهما وبعدهما ألف وبلام مكسورة فياء ساكنة فسين مهملة وقد يختصر فيقال ارسطو بكسر
الهمزة وفتحين بعدها فهو مختصر منه بخلاف من توهم انهما اسمان لشخصين مختلفين وتغير الشكل
لا يقتضي ذلك وكان كل من الاسكندر والمعلم الاول قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
وهو) أي هذا القول الثاني وقوله الذي يدل عليه الخ وجه الدلالة انه لا يصح أن يحمل صدق
الموضوع على افراد المحكوم عليها في الايتين المذكورتين ونحوهما على الصدق بالامكان لانه يصير
المعنى في الآية الاولى وكل فرد يصدق عليه السارق والسارقة بالامكان سواء سرق بالفعل أم لا
فاقطعوا أيديهم ما في الآية الثانية وكل فرد يصدق عليه الزاني والزانية بالامكان سواء زنى بالفعل
أم لا فاجلدوهما وهذا ليس بصحيح اتفاقا فتعين أن يحمل على الصدق بالفعل تأمل (قوله ونحو ذلك)
أي المذكور من الايتين (قوله لجهة صدق الخ) كان الاظهر أن يقول لصدق المحمول في جهته
كما لا يخفى على المتأمل (قوله للحفيد الخ) ذكر البوسى انه ليس منفردا به لانه مذهب قوم آخرين وهو
من علماء المالكية (قوله الموضوع يحتمل الخ) هذا قد يخالف جزمه في صدر التنبيه الاول بان
الافراد محكوم عليهم واعلمه مبني على الاحتمال الرابع لانه هو المراد من الموضوع على ما صطلح عليه
اهل المنطق على ما فيه كما سيأتي أو مبني على الاحتمال الثاني وهذا هو الاظهر فليحذر (قوله ذاته
وحقيقته) العطف للتفسير فالذات والحقيقة بمعنى هذا هو المتعارف لكن الذي في شروح الشمسية
ان ذات الموضوع عند المناطقة افراده وأما حقيقته فهي مفهومه ويسمى عندهم وصف الموضوع
وعنوانه وعليه فكان على المؤلف أن يحذف الذات ويقتصر على الحقيقة لكنه قد جرى على المتعارف
كما علمته (قوله الثاني افراده) سيأتي ان هذا هو القريب للتحقيق فتنبه (قوله الثالث الموصوف به)
أي بالموصوف أي بمفهوميته وحقيقته والمراد به معنى كل موجود في الذهن وان كان في الخارج هو
الافراد فتحصل ان الموضوع ثلاثة أمور الحقيقة والافراد والموصوف به مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان
فالموضوع الانسان وهو محتمل لان يراد به ذاته وحقيقته التي هي الحيوان الناطق ولان يراد به افراده
كزيد وعمر وهكذا ولان يراد به الموصوف بالانسانية أي الشيء المتصف بها أي بهذا المعنى الكلي
المعقول في الذهن وان كان في الخارج هو الافراد المذكورة (قوله ما صدق) أي الموضوع فالصلة تجرت
على غير من هي له ولم يبرز لا من اللبس والضمير في قوله عليه لما وكذا الضمير في قوله الى كونه وأما الضمائر
الثلاثة التي بعد فهي للموضوع (قوله حتى يدخل) أي فيدخل حتى تغريعية على قوله من غير التفات
الخ (قوله اذ هو صادق الخ) علة لقوله حتى يدخل الخ وفيه ان المقعر عليه علة في التفريع كما مر غير
مرة ويحاجب بعمام أيضا من أنه قد يأتي بذلك للتوضيح وانه علة للعلية (قوله وهذا الاحتمال الرابع
هو المراد الخ) اعترض بانه يقتضي ان هذا متفق عليه عند اهل المنطق مع انه انما هو طريقة لبعضهم
جرى عليهم في الجدل وقال بعضهم ان كان المحكوم عليه نوعا أو ما يساويه من الفصل أو الخاصة فالحكم على
الافراد الشخصية فقط فنحو كل انسان أو كل ناطق أو كل ضاحك حيوان وان كان المحكوم عليه جنسا أو
عرضا أو ما فالحكم على كل من الافراد الشخصية والحقائق النوعية من الانسان والفرس ونحوهما
فحوا أن يقال كل حيوان جسم أو كل ماش جسم ومن الافاضل كما قاله القطب من قصر الحكم على الافراد
الشخصية مطلقا قال وهو قريب الى التحقيق لان اتصاف الحقيقة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال
بل لا تصاف شخص من أشخاصها به وأجيب بان المراد باهل المنطق اهل تلك الطريقة فقط لا جميع
اهل هذا الفن (قوله وعلى هذا) أي الاحتمال الرابع وهو كون المراد من الموضوع في اصطلاح اهل
المنطق ما يشمل الحقيقة والافراد (قوله لانه يدخل الخ) علة لقوله فلا يصح (قوله بل هي الخ) اضرب

كلام المعلم الاول
ارسطاطاليس وهو الذي يدل
عليه القرآن كقوله تعالى
والسارق والسارقة فاقطعوا
أيديهما وقوله جل وعلا الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة ونحو ذلك في القرآن
والسنة كثير وقيل ان صدق
الموضوع على افراده تابع
لجهة صدق المحمول وهذا القول
للحفيد بن رشد زعم انه مراد
المعلم الاول (الثاني) الموضوع
فيحتمل المراد منه اربع مفهومات
الاول ذاته وحقيقته الثاني
افراد لا حقيقته الثالث
الموصوف به الرابع ما صدق عليه
من غير التفات الى كونه حقيقة
له أو افراد له أو موصوف به حتى
يدخل تحت الحكم عليه حقيقته
وأفراده وموصوفاته اذ هو صادق
على جميعها وهذا الاحتمال
الرابع هو المراد من الموضوع
على ما صطلح عليه اهل المنطق
وعلى هذا فلا يصح قولك كل
انسان شخص جزئي لانه يدخل
تحت هذا الحكم حقيقة الانسان
وليس شخصيا جزئيا بل هي كلى
ولا يصدق عليه

انتقالى (قوله أيضا) أى كما لا يصدق قولك كل انسان شخص جزئى (قوله لان الافراد الخ) علة
لقوله ولا يصدق أيضا (قوله وهذا المثال في موجب الكذب الخ) وذلك لان سبب الكذب في المثال
الاول الحكم على الحقيقة بمحكم الاشخاص وفي المثال الثانى الحكم على الافراد بمحكم الحقيقة (قوله
وهما قولنا الخ) فيه مع ما قبله لف وتشر مرتب فالاول للاول والثانى للثانى (قوله وانما منعوا أن
يراد الخ) هذا شروع في بيان وجه منعهم لارادة غير الاحتمال الرابع لكنه لم يبين ذلك في الاحتمال
الثانى وكأنه ترك ذلك فيه لكونه غير مسلم (قوله لان ذلك) أى كونه المراد من الموضوع ذاته وحقيقته
وقوله يمنع الخ أى قد يمنع الخ أخذ من قوله لجواز الخ وقوله في القياس الخ نظمه هكذا كل انسان حيوان
والحيوان فرس فالاصغر الذى هو موضوع الصغرى لم يندرج في الاوسط الذى هو موضوع الكبرى
لان المراد به حقيقة مخصوصة وهى الحيوان الصاهل بدليل الاخبار عن ذلك بالفرس (قوله فلا يتعدى
الخ) مفرع على منع اندراج الاصغر تحت الاوسط وقوله منه اليه كل منهما متعلق بمتعدى والضمير
الاول للاوسط والثانى للاصغر أى فلا يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر (قوله لجواز الخ) قيل
ان هذا لا يصلح علة لذلك وانما علة عدم الاندراج وفيه نظرا لانه منشأ عدم الاندراج فهو علة له
ظاهرة كما قاله شيخنا (قوله باحدى الحقيقتين) أى التى هى حقيقة الاوسط وقوله دون الاخرى أى
التى هى حقيقة الاصغر (قوله كقولنا ما حقيقة الخ) هذا اشارة الى القياس المذكور ببيان المراد
منه ولو اورد القياس على نظمه الاصلى اكان أوضح وأخصر وما هم موصول مبتدأ وحقيقة خبر مبتدأ
محدرف والجملة صلتها وحيوان خبرها فى القضية الاولى وفرس خبرها أيضا فى الثانية والمعنى الذى هو
حقيقة الانسان حيوان والذى هو حقيقة الحيوان فرس والكبرى مشكلة لحل الاخص فيها على
الاعم ويحجب بأن المراد بالحيوان فيها الصاهل لكن القياس يكون حينئذ فاسدا لعمدة لعدم كلية
الكبرى تأمل (قوله أن يراد به) أى بالموضوع (قوله عليه) أى على كونه المراد بالموضوع
موصوفه (قوله ان يكون لكل موضوع موضوع الى غير نهاية) بيان ذلك أنه اذا قيل مثلا كل انسان
حيوان فالموضوع فيه انسان فلأراده منه موصوفه اكان موضوعا وهذا الموضوع يراد منه موصوفه
فيكون موضوعا وهذا الموضوع يراد منه موصوفه فيكون موضوعا فيتسلسل فتأمل (قوله قد يقصد
الخ) غرضه بذلك بيان القضية الخارجية والحقيقية كما لا يخفى لكن لا حاجة لذلك هنا لانه
سيذكره فى المتن فيما يأتى (قوله فى نفس الامر) المراد به علم الله تعالى وارادته كما يؤخذ مما بعده (قوله
وقد أوضح الخ) أى حيث ذكر ما يرتب على كل منهما (قوله الكشف) بدل مما قبله
(قوله وانعكس الصدق والكذب الخ) أى فيصدق بهذا الاعتبار ما كان قد كذب بالاعتبار الاول
وهو قولك كل بياض لون ويكذب بهذا الاعتبار ما كان قد صدق بالاعتبار الاول وهو قولك كل لون
سواد (قوله وذلك) أى الفرق الذى أوضحه الخونجى (قوله وتسمى الخ) هذه التسمية اصطلاحية
والافادة الشئ ما تر كب منه ذلك الشئ وكيفية النسبة ليست كذلك كما تسمى بذلك تسمى عنصر
القضية وأصل القضية كما قاله الغنيمى وقد فرض المؤلف كلامه كما ترى فى الجملة ولم يذكر ذلك فى
الشرطية مع أنها تكون موجهة أيضا اذا ذكر اللفظ الدال على كيفية تعلق نالهم بصدقها من اللزوم
أو الاتفاق فى المتصلة كأن يقال كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا وما أوكلا كان الانسان ناطقا
كان الحمار ناطقا اتفاقا أو على كيفية العناد بين طرفيهما من كونه عقليا واتفاقيا كأن يقال العدد
اما زوج أو فرد عقلا أو يقال فى شخص اسود كاتب اما أن يكون هذا أبيض أو كاتباً اتفاقاً أو اده الملوى فى
موجهاته (قوله بالضرورة الخ) الباء للتصوير وكذا ما بعده والمراد من الضرورة الوجوب العقلى
كما يشير اليه فى الشرح واعلم أن الضرورة أخص من الدوام وهو أخص من الاطلاق وهو أخص من

الانسان لا افراده وهذا المثال
فى موجب الكذب عكس ما قبله
واذا كذبت الكلمتان فى هذين
المثالين وجب صدق جزئيهما
وهما قولنا بعض الانسان شخص
جزئى وقولنا بعض الانسان نوع
وانما منعوا أن يراد بالموضوع
ذاته وحقيقته لان ذلك يمنع فى
القياس اندراج الاصغر تحت
الاوسط فلا يتعدى الحكم منه
اليه لجواز أن يكون الحكم خاصا
باحدى الحقيقتين دون الاخرى
كقولنا ما حقيقة الانسان
حيوان وما حقيقة الحيوان فرس
وانما منعوا أن يراد به موصوفه
لانه يلزم عليه أن يكون لكل
موضوع موضوع الى غير نهاية
(الثالث) قد يقصد فى الجملة
أن ما وجد من أفراد الموضوع
أو يوجد ثبت له المحمول كقولنا
كل مؤمن فهو مختار فى الجنة أى
كل من وجد من افراد المؤمنين
أو يوجد فهو مختار فى الجنة
وقد يقصد فيها أن الافراد التى
لو قدر وجودها فكانت من
أفراد الموضوع لكان المحمول
ثابتا لها وان كانت تلك الافراد
أو بعضها لم توجد ولا توجد فى
نفس الامر كما اذا أردنا فى قولنا
كل مؤمن فهو مختار فى الجنة كل
من لو قدر وجوده فكان مؤمنا
جرى فى علم الله وارادته أن يوجد
أو لا يوجد فهو مختار فى الجنة
وتسمى القضية الاولى فى
اصطلاحهم خارجية والثانية
حقيقية وقد أوضح الخونجى
فى كتابه الكشف الفرق بينهما
باناله لو فرضنا أنه لم يوجد ولا

يوجد من الالوان الا السواد لصدق بالاعتبار الخارجى كل لون سواد ولم يصدق بالاعتبار الخارجى كل بياض لون وانعكس الصدق والكذب
بالاعتبار الحقيقى وذلك ظاهر وبالله تعالى التوفيق

الامكان فهو أعمها وقد جعل تحت كل من هذه الأربعة قسمين مطابق ومقيد فتكون الجملة ثمانية وقد دخل تحت الضرورة مطلقة ومقيدة سبع قضايا الضرورية المطلقة والمشرطة العامة والمشرطة الخاصة والوقفية المطلقة والوقفية غير الموصوفة بالاطلاق والمنتشرة المطلقة والمنتشرة غير الموصوفة بالاطلاق ودخل تحت الدوام مطلقا ومقيدا ثلاث قضايا الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة ودخل تحت الامكان مطلقا ومقيدا خمس قضايا الممكنة العامة والممكنة الخاصة والممكنة الوقفية والممكنة الدائمة والممكنة الحشوية ودخل تحت الاطلاق مطلقا ومقيدا أربع قضايا المطلقة العامة والوجودية الدائمة والوجودية اللا ضرورية والحشوية المطلقة فالجموع تسع عشرة كما سيذكره في الشرح مفصلا وهي غير منحصرة في ذلك اذ لا تنحصر في عدد كما قاله القطب (قوله بغير المحمول) أي كوصف الموضوع وكوقته المعين أو المبهم كما سيجي إن شاء الله تعالى (قوله أو بمقابليهما) فمقابل الضرورة الامكان ومقابل الدوام الاطلاق كما سيأتي وقوله كذلك أي مطلقين أو مقيدتين بغير المحمول وقوله مادة مفعول ثان للسمى (قوله ويسمى اللفظ الخ) هذا ظاهر في القضية الملقوفة أما في المعقولة فالجهة اسم لحكم العقل بنكيف النسبة بالكيفية كما في القطب ولك أن تحمل اللفظ على ما يعبر الملقوف به حقيقة أو حكما فيكون ظاهرا فيهما (قوله ويدخل الخ) هذه العبارة من هنا إلى أول كلام الشرح أعني قوله قد عرفته الخ ليست في أكثر النسخ ومقتضاها أنه ليست من أصل التأليف بل ملحقة وهو كذلك فيما يظهر لأنها تخالف كلامه الآتي في الشرح حيث جعل الجهات تسع عشرة بجعل الممكنات خمساً وهي ليس فيها الاست عشرة بجعلها ثنتين فتأمل (قوله فيما ذكر) أي في متعلق ما ذكر لأن ما ذكره هو كيفية النسبة المصورة بالضرورة الخ ولا يخفى أن ما سيذكره لا يدخل في ذلك وإنما يدخل في متعلقه وهو القضية ويصح أن يقدر فيما بعده بان يقال ويدخل فيما ذكره كيفية نسبة الضرورية الخ وكذا ما يأتي لكن الأول أقل تكلفاً (قوله الضرورية المطلقة) سميت ضرورية لأن صفة نسبتها الضرورية ومطلقة لعدم التقيد فيها بوصف أو وقت ولا فرق فيها بين أن يكون موضوعها أزلياً أو لا كما قاله الجمهور فالأولى فحق قولك الله عالم بالضرورة والثانية فحق قولك الإنسان حيوان بالضرورة وعند ابن سينا على ما قيل إنما إذا أطلقت فهي خصوص الأولى وأما الثانية فتقيد بدوام ذات الموضوع وكلام المصنف يعبر إليه وهي بسيطة لعدم تركها من جزئين كما سيأتي (قوله وهي ما يجب الخ) أي قضية يجب الخ أي ثبوتاً أو نفيّاً كافي قولك لا شيء من الكائنات بساكن الا صابغ بالضرورة لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة (قوله والمشرطة العامة) أي ويدخل فيه المشرطة العامة سميت مشرطة لما فيها من اشتراط دوام وصف الموضوع وعامة لأنها أعم من المشرطة الخاصة وإنما لم تقيد بما ينبغي احتمال دوام الوصف وهو قولنا لا دائماً وهي بسيطة كالتى قبلها (قوله وهي ما يجب الخ) أي ثبوتاً كافي المثال الذى ذكره أو نفيّاً كافي قولك لا شيء من الكائنات بساكن الا صابغ بالضرورة مادام كاتباً وقوله بالوصف الذى الخ أي الذى هو فى المثال كاتب وقوله عبر به أى بالوصف وقوله عنه أى عن الموضوع وقوله من غير تقييد الخ احتراز به من المشرطة الخاصة كما سيوضح إن شاء الله تعالى وأعلم أن المشرطة العامة تطلق على معنيين أحدهما ما حكم فيه بالضرورة النسبة بشرط دوام الوصف الذى لولاه لم تكن الضرورة كالمثال الذى ذكره المصنف فإن تحرك الاصابغ مشروط بدوام الكتابة ولولا ذلك لم تكن الضرورة وثانيهما ما حكم فيه بالضرورة النسبة ما دام الوصف سواء توقفت الضرورة على ذلك الوصف أم لا فالأول كافي المثال المذكور والثاني كقولك كل كاتب إنسان بالضرورة مادام كاتباً فإن الإنسانية ثابتة مادامت الكتابة بل وفي غير وقت دوامها ولا تتوقف الضرورة عليها وهذا هو المتبادر من كلام المصنف وإن لم يمتثل إلا لما توقفت الضرورة فيها على الوصف فتأمل (قوله والمشرطة الخاصة) أي ويدخل فيه المشرطة الخاصة سميت مشرطة لما من وخاصة لأنها أخص من المشرطة العامة فإنها مقيدة بما ينبغي احتمال دوام الوصف وهو قولنا لا دائماً وهي مركبة فان

بغير المحمول أو بمقابليهما كذلك مادة ويسمى اللفظ الدال عليها جهة ويدخل فيما ذكر الضرورية المطلقة وهي ما يجب محمولها لموضوعها مادامت ذاته كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة والمشرطة العامة وهي ما يجب محمولها الموضوعها مادام موضوعاً بالوصف الذى عبر به عنه من غير تقييد بدنى الدوام كقولنا كل كاتب مقدر الا صابغ بالضرورة مادام كاتباً والمشرطة الخاصة

كانت موجبة كافي المثال الذي ذكره المصنف كانت مركبة من مشروطة عامة موجبة فطلقة عامة
سالبة فالأولى هي الجزء الأول أعني قولك مثلاً كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً
والثانية هي الجزء الثاني أعني قولك لا دائماً فإنه في قوة أن يقال لا شيء من الكتابات متحرك الاصابع
بالاطلاق العام أي بالفعل في بعض الاوقات وذلك عند التجرد عن الكتابة كما يشير إليه الشرح وإنما
كان ذلك في قوة ما ذكرنا لان ايجاب المحمول للوضوع اذا لم يكن دائماً كان السلب متحققاً في الجملة وهذا هو
معنى السالبة المطلقة العامة وان كانت سالبة كافي قولك لا شيء من الكتابات بساكن الاصابع بالضرورة
مادام كاتباً لا دائماً كانت مركبة من مشروطة عامة سالبة وهي المصدر فوجبة مطلقة عامة وهي
الجزء لانه في قوة أن يقال كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام أي بالفعل في بعض الاوقات وذلك
عند التجرد عن الكتابة كما علمت وإنما كان في قوته لان سلب المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دائماً كان
الايجاب متحققاً في الجملة وهذا هو معنى الموجبة المطلقة العامة (قوله وهي مثل المشروطة العامة)
أي في تعريفها السابق ولما كان ذلك يوهم أنه يعتبر فيها عدم التقييد بنفي الدوام استدل عليه بقوله
لكن مع التقييد بالخ (قوله بحسب ذات الموضوع) متعلق بنفي الدوام أي لا بحسب الوصف الذي
اتصف به الموضوع وقوله عند تجرد الخ طرف لنفي الدوام فنفي الدوام انما هو بالنظر لذلك (قوله
والوقتيه المطلقة) أي ويدخل فيه الوقيته المطلقة سميت وقتيه للتقييد فيها بالوقت ومطلقة
لاطلاقها عند التقييد بقولنا لا دائماً وهي بسيطة لعدم تركها مثل ما هي (قوله وهي ما يجب الخ) أي
بشئنا كافي مثال المصنف أو نقياً كافي قولك لا شيء من الانسان بساكن الاصابع وقت الكتابة بالضرورة
وقوله في وقت معين أي كقولنا وقت الكتابة في المثال المذكور (قوله باعتبار ذات الموضوع) أي لا
باعتبار الوقت المعين المقيد به وقوله عند مفارقة الخ طرف لعدم الدوام (قوله سميت وقتيه غير موصوفة
بالاطلاق) انما سميت وقتيه لما هي وغير موصوفة الخ لانها مقيدة بقولنا لا دائماً وهي مركبة فان كانت
موجبة كافي قولك كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دائماً كانت مركبة من وقتيه
مطلقة موجبة وهي المصدر فطلقة عامة سالبة وهي الجزل لانه في قوة أن يقال لا شيء من الانسان متحرك
الاصابع بالاطلاق العام وإنما كان في قوته لما هي من أن ايجاب المحمول للوضوع اذا لم يكن دائماً كان
السلب متحققاً في الجملة وان كانت سالبة كافي قولك لا شيء من الانسان بساكن الاصابع بالضرورة وقت
الكتابة لا دائماً كانت مركبة من وقتيه مطلقة سالبة وهي المصدر فطلقة عامة موجبة وهي الجزل لانه
في قوة أن يقال كل انسان ساكن الاصابع بالاطلاق العام وإنما كان في قوته لما هي من أن سلب المحمول عن
الموضوع اذا لم يكن دائماً كان الايجاب متحققاً في الجملة (قوله والمنشرة موصوفة الخ) أي ويدخل
المنشرة الخ سميت منشرة لانتشار وقتها وعدم تعيينه وقوله موصوفة بالاطلاق أي لعدم تقييدها
بقولنا لا دائماً هذه بسيطة لا مركبة وقوله وغير موصوفة به أي لانها مقيدة بقولنا لا دائماً وهي مركبة
فان كانت موجبة كافي مثال المصنف كانت مركبة من منشرة مطلقة موجبة وهي المصدر فطلقة
عامة سالبة وهي الجزل لانه في قوة أن يقال لا شيء من الممكن معدوم بالاطلاق العام أي بالفعل في بعض
الاوقات وذلك في حال وجوده لما هي وان كانت سالبة كافي قولك لا شيء من الممكن معدوم وقتاً ما بالضرورة
لا دائماً كانت مركبة من منشرة مطلقة سالبة وهي المصدر فطلقة عامة موجبة وهي الجزل لانه في قوة
أن يقال كل ممكن معدوم بالاطلاق العام لما تقدم (قوله وهي كالوقتيه) أي في التعريف ولما كان يتوهم
من ذلك اعتبار أن الوقت معين استدل عليه بقوله إلا أن الوقت الخ فالمنشرة المطابقة ما يجب مجموعها
لموضوعها في وقت غير معين من غير تقييد بعدم الدوام ٢ والتظاهر أن المراد ما يجب مجموعها
بشئنا كافي مثال المصنف أو نقياً كافي قولك لا شيء من الممكن معدوم وقتاً ما بالضرورة والمنشرة غير
المطلقة ما يجب مجموعها لموضوعها في وقت غير معين مع التقييد بقولنا لا دائماً المراد ما يجب مجموعها
لموضوعها بشئنا أو نقياً كما يعلم مما هي (قوله والدائمة المطلقة) أي ويدخل تحته الدائمة المطلقة سميت

وهي مثل المشروطة العامة
لكن مع التقييد بنفي الدوام
بحسب ذات الموضوع عند
تجرده من الوصف الذي قيدت
به بالضرورة كقولنا كل كاتب
متحرك الاصابع بالضرورة مادام
كاتباً لا دائماً والوقتيه المطلقة
وهي ما يجب مجموعها لموضوعها
في وقت معين من غير تقييد بعدم
الدوام كقولنا كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة وقت الكتابة
فان قيدت بعدم الدوام باعتبار
ذات الموضوع عند مفارقة
الوقت المعين سميت وقتيه غير
موصوفة بالاطلاق والمنشرة
موصوفة بالاطلاق وغير موصوفة
به وهي كالوقتيه إلا أن الوقت
فيها غير معين كقولك كل ممكن
معدوم بالضرورة وقتاً ما أو
وقتاً ما لا دائماً والدائمة المطلقة

دائمة لان صفة نسبتها للدوام ومطلقة لعدم التقييد فيها بوصف أو وقت وهي بسيطة لا مركبة (قوله
وهي ما يدوم مجهولها الخ) أي ثبوتها كما في مثال المصنف أو نفيها كما في قولك لاشئ من الانسان بمجرد دائماً
(قوله بحسب ذاته) أي لا بحسب الوصف الذي عبر به عن الموضوع (قوله فان دام المحمول الخ) هذا
مقابل لقوله بحسب ذاته كما هو ظاهر (قوله بدوام الوصف الذي عبر به الخ) أي كالكتاب في المثال
الآتي وقوله بحسب الذات متعلق بنفي الدوام (قوله سميت عرفية عامة) انما سميت عرفية لان فهم
التقييد فيها بدوام الوصف عرفاً ولولم يصرح به وعامة لانها أعم من العرفية الخاصة فانها لم تقيد بما ينفي
احتمال الدوام وهو قولنا لا دائماً بخلافها فانها مقيدة به كما سيأتي وهي بسيطة لا مركبة ويؤخذ مما ذكر
أن العرفية العامة ما يدوم فيها المحمول للموضوع بدوام الوصف الذي عبر به عنه من غير تقييد بنفي
الدوام بحسب الذات ومعلوم أن المراد ما يدوم المحمول للموضوع ثبوتاً أو نفيّاً فالاول كما في قولك كل كاتب
متحرك الا صابع دائماً مادام كاتباً والثاني كما في قولك لاشئ من الكتاب بساكن الا صابع دائماً مادام
كاتباً (قوله وان قيدت به) أي بنفي الدوام بحسب الذات وهذا مقابل لقوله من غير تقييد بنفي الدوام
وقوله سميت عرفية خاصة وجهه معلوم مما تقدم وهي مركبة فان كانت موجبة كما في قولك كل كاتب
متحرك الا صابع مادام كاتباً لا دائماً كانت مركبة من عرفية عامة موجبة وهي الجزء الاول فطابقة
عامة سالبة وهي الجزء الثاني لانه في قوة أن يقال لاشئ من الكتاب بمتحرك الا صابع بالاطلاق العام
أي بالفعل في بعض الاوقات وذلك عند التجرد عن الكتابة كما مر وان كانت سالبة كما في قولك لاشئ من
الكتاب بساكن الا صابع مادام كاتباً لا دائماً كانت مركبة من عرفية عامة سالبة وهي الجزء الاول
فطابقة عامة موجبة وهي الجزء الثاني لانه في قوة أن يقال كل كاتب ساكن الا صابع بالاطلاق العام
أي بالفعل في بعض الاوقات وذلك عند التجرد عن الكتابة كما علمت (قوله ومثلهما أبداً كالشرطتين)
وقد تقدم التمثيل لهما قبل ولما كان ذلك موهما أنه يؤتى فيه بإفظ الضرورة استدراك عليه بقوله
اكن الخ (قوله والمطلقة العامة) أي ويدخل فيه المطلقة العامة سميت مطلقة مع أن المطلقة في
الاصل مالم تقيّد بجهة من الجهات لان صفة نسبتها بالاطلاق أي الفعل وعامة لانها أعم من الوجوديتين
الذاتيتين بعد عدم تقييد هابنفي الدوام أو نفي الضرورة بخلافهما وهي بسيطة لا مركبة وقوله
فيها أي فيما ثبتت مجهولها بالفعل لموضوعها أو ينتفي وقوله لا كثر من ذلك أي كالتقييد بنفي الدوام
أو نفي الضرورة واسم الإشارة فائد لثبوت المحمول بالفعل للموضوع أو انتفاء عنه (قوله كقولنا كل
انسان الخ) هذا تمثيل للشق الاول ومثال الشق الثاني نحو قولك لاشئ من الانسان يمت بالاطلاق
العام أي بالفعل وذلك في حال حياته (قوله فان قيدت فيها) أي فيما ثبتت مجهولها بالفعل لموضوعها
أو ينتفي عنه وهذا مقابل لقوله من غير تعرض فيها لا كثر من ذلك وقوله الثبوت الفعلي أي أو الانتفاء
لتكون شاملة لكل من الموجبة والسالبة وقوله سميت وجودية لا دائمة انما سميت وجودية لوجود
نسبتها أو سلمها بالفعل ولا دائمة لتقييد هابقولنا لا دائماً وهي مركبة فان كانت موجبة كما في مثال
المصنف كانت مركبة من مطلقة عامة موجبة وهي المصدر فطابقة عامة سالبة وهي الجزء لانه في قوة
أن يقال لاشئ من الانسان يمت بالاطلاق العام أي بالفعل ودفن حال حياته وان كانت سالبة كما في
قولك لاشئ من الانسان يمت بالاطلاق لا دائماً كانت مركبة من مطابقة عامة سالبة وهي المصدر
فطابقة عامة موجبة وهي الجزء لانه في قوة أن يقال كل انسان يمت بالاطلاق العام لمسبق (قوله
وان قيد) أي الثبوت الفعلي أو الانتفاء كما مر في مثال الاول ما ذكره المصنف ومثال الثاني قولك لاشئ
من الانسان يمت بالاطلاق لا ضرورة (قوله سميت وجودية لا ضرورة) انما سميت وجودية
لما هو لا ضرورة لتقييد هابقولنا لا ضرورة وهي مركبة فان كانت موجبة كانت مركبة من
مطلقة عامة موجبة فممكنة عامة سالبة فالاولى هي المصدر والثانية هي الجزء لانه في قوة أن يقال لاشئ
من الانسان يمت بالامكان العام وان كانت سالبة كانت مركبة من مطلقة عامة سالبة فممكنة عامة

وهي ما يدوم مجهولها الموضوعها
بحسب ذاته كقولنا من جوزي
يدخل الجنة فهو منعم دائماً فان
دام المحمول بدوام الوصف الذي
عبر به عن الموضوع من غير تقييد
بنفي الدوام بحسب الذات سميت
عرفية عامة وان قيدت به سميت
عرفية خاصة ومثلهما أبداً
كالشرطتين لكن بحذف
الضرورة والمطلقة العامة
وهي ما ثبتت مجهولها بالفعل
لموضوعها أو ينتفي عنه من غير
تعرض فيها لا كثر من ذلك كقولنا
كل انسان يمت بالاطلاق العام
فان قيد فيها الثبوت الفعلي
بنفي الدوام سميت وجودية
لا دائمة كقولنا في هذا المثال
كل انسان يمت لا دائماً وان
قيد بنفي الضرورة سميت
وجودية لا ضرورة كقولنا
كل انسان يمت لا بالضرورة

موجبة فالاولى هي المصدر والثانية هي المجزلة لان في قوة ان يقال كل انسان ميت بالامكان العام (قوله والحقيقة المطلقة) أي ويدخل فيه الحقيقة المطلقة سميت حقيقة لما فيها من التقييد بحين وصف الموضوع ومطلقة لان صفة نسبتها الاطلاق وهي بسيطة لامركبة (قوله وهي التي قيدت نسبتها الخ) أي على وجه الاثبات كما في المثال الذي ذكره المصنف أو على وجه النفي كما في قولك لاشئ من الكائن بساكن الا صابع بالاطلاق حين الكتابة وقوله بحين وصف الموضوع قال بعضهم الفرق بين الحين والوقت في هذا المقام انا اذا قلنا وقت الكتابة مثلا فالمراد جميع أوقاتها واذا قلنا حين الكتابة فالمراد وقت من أوقاتها اه وفيه تحكم (قوله والممكنة العامة) أي ويدخل فيه الممكنة العامة سميت ممكنة لان صفة نسبتها الامكان وقامة لانها أعم من الممكنة الخاصة فانها تصدق بها بالضرورة وهي بسيطة لامركبة (قوله وهي التي حكم فيها الخ) وان شئت قلت هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف لما نطق به كما اشتهر ومثالها موجبة ما ذكره المصنف ومثالها سالبة لاشئ من الانسان بجبر بالامكان العام (قوله كقولنا كل انسان حيوان الخ) تمثيل للتي نسبتها واجبة وقوله وكقولنا كل انسان كاتب الخ تمثيل للتي نسبتها جائزة ففيه مع ما قبله لف ونشر مرتب (قوله والممكنة الخاصة) أي ويدخل فيه الممكنة الخاصة سميت ممكنة لما هو وخاصة لانها اخص من الممكنة العامة وقد مثل المصنف لها موجبة ومثالها سالبة لاشئ من الانسان بمكلف بالامكان الخاص وهي مركبة سواء كانت موجبة أو سالبة من ممكنتين ممتنيتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لان قولنا كل انسان مكلف بالامكان الخاص في قوة ان يقال كل انسان مكلف بالامكان العام وأن يقال لاشئ من الانسان بمكلف بالامكان العام وكذا يقال في مثال السالبة وبذلك تعلم أنه ليس المراد أنها مركبة لقطابل المراد أنها في قوة قضيتين فتأمل (قوله وهي التي نسبتها الخ) وان شئت قلت هي سلب الضرورة عن كل من الطرفين المخالف والطرف الموافق (قوله لا واجبة ولا مستحيلة) تفسير لقوله جائزة (قوله وهذه الموجهات) أي الست عشرة المذكورة وقوله فنقسم الخ وقد أشار بعضهم لذلك بقوله

وما حوى من القضايا لا كذا • أو خاص امكان مركبا خذا

وما خلا عن ذين فالبسيط • فادع لمن ألف بيان شريط

(قوله وهي ما ليس في آخرها الخ) ووجه ذلك تسع الضرورية المطلقة والمشرطة العامة والوقعية المطلقة والمنشئة المطلقة والدائمة المطلقة والعرفية العامة والمطلقة العامة والحقيقية المطلقة والممكنة العامة وقوله وهي ما فيها التقييد الخ ووجه ذلك سبع المشرطة الخاصة والوقعية غير الموصوفة بالاطلاق والمنشئة كذلك والعرفية الخاصة والوجودية لا دائمة والوجودية لا ضرورية والممكنة الخاصة (قوله ونفي الدوام يدل الخ) أي لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائما كان السلب متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة العامة السالبة وسلبه عنه اذا لم يكن دائما كان الايجاب متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة العامة الموجبة كما تقدم (قوله ونفي الضرورة يدل الخ) أي لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن بالضرورة كانت النسبة في الطرفين الاخر ليست بمسحولة وهو معنى الممكنة العامة الموجبة تأمل (قوله والامكان الخاص يدل الخ) أي لانه يدل على ان النسبة الطرف المنطوق به ليست مسحولة وهو معنى الممكنة العامة وعلى ان نسبة الطرف الثاني كذلك وهو معنى الممكنة العامة الاخرى فتأمل (قوله فكل مركبة الخ) مفرع على ما قبله وقد تقدم توضيحه مفصلا (قوله في الكم) أي السلبية مثلا وقوله في الكيف أي في الايجاب أو السلب (قوله قد عرفت ان القضية الخ) أي من قوله فيما مر والقضية الجملة لا بد فيها الخ (قوله ايجابية أو سلبية) أي واقعة أو غير واقعة هذا هو المراد وهو من نسبة المتعلق بالكسر للتعليق بالفتح (قوله وانما لا تتم الخ) أي كما يفيد قوله لا بد فيها الخ والضمير في قوله وانما للقصصه والشأن ويصح أن يكون للقضية

والحقيقة المطلقة وهي التي قيدت نسبتها الفعلية بحين وصف الموضوع كقولنا كل كاتب مقهور الا صابع بالاطلاق حين هو كاتب والممكنة العامة وهي التي نسبتها ليست مسحولة سواء كانت واجبة أو جائزة كقولنا كل انسان حيوان بالامكان العام وكقولنا كل انسان كاتب بالامكان العام والممكنة الخاصة وهي التي نسبتها جائزة لا واجبة ولا مستحيلة كقولنا كل انسان مكلف بالامكان الخاص وهناك موجهات فريدة تظهر في فصل التناقض وهذه الموجهات تنقسم الى بسيطة وهي ما ليس في آخرها التقييد بنفي الدوام أو نفي الضرورة أو خصوص الامكان والى مركبة وهي ما فيها التقييد باحد اثلاثة ونفي الدوام يدل على مطلقة عامة ونفي الضرورة يدل على ممكنة عامة والامكان الخاص يدل على ممكنتين ممتنيتين فكل مركبة فيها موجهتان متفقتان في الكم مختلفتان في الكيف (ش)

قد عرفت أن القضية الجملة تتركب من موضوع ومحمول ونسبة بينهما ايجابية أو سلبية وانما لا تتم قضية الا بذلك

حينئذ ان النسبة لا يد لها في نفس الامر من (٩٠) كيفية تشكيكها بالضرورة أي وجوب بحيث يحيل العقل خلافها كنبوت

الزوجية للاربعة وسلب الفردية
عنها مثلا واما غير ضرورة أي
تكون النسبة غير واجبة يجوز
العقل خلافها كنبوت الكتابة
للانسان ونقيضها عنه مثلا وهذه
النسبة انما تعتبر عند الجمهور في
نسبة المحمول الى الموضوع لاني
عكسه وعكس الامام في المخلص
وذهب في شرح الاشارات الى
ما عليه الجمهور وهو الحق فان
نفس الحاكم في الغالب ذاهلة
عن نسبة الموضوع الى المحمول
فضلا عن كقيمتها ولا شك ان
بين الكيفيتين اعني كيفية
نسبة المحمول الى الموضوع وكيفية
نسبة الموضوع الى المحمول عموما
وخصوصا من وجه فتتفق
الكيفيتان فيما اذا قلنا مثلا
الكاتب ضاحك فان نسبة
الضحك الى ماصدق عليه الكاتب
أمر ممكن غير ضروري كما ان
نسبة الكتابة الى ماصدق عليه
الضاحك كذلك وكقولنا الانسان
ناطق فان نسبته متفقة أيضا
بالضرورة فيهما ومثله الانسان
حيوان وقد تختلف الكيفيتان
كقولنا الانسان كاتب فان نسبة
الكتابة الى الانسان أمر ممكن
غير ضروري ونسبة الانسانية
الى الكاتب أمر ضروري وعكسه
الكاتب انسان فنسبة المحمول
الى الموضوع أمر ضروري
ونسبة الموضوع الى المحمول أمر
غير ضروري بعكس الذي قبله
وأما في السلب فقد يكون السلب
ممكنا في نسبة المحمول الى الموضوع
ممتنعان في نسبة الموضوع الى
المحمول كقولنا الانسان ليس
كاتب بالامكان ويمتنع ان تقول
ليكن كاتب ليس بانسان (واعلم)

ويكون في قوله لا تتم قضية اظهار في مقام الاضمار لكن الاول أظهر وقوله الا بذلك أي المذكور من
الموضوع والمحمول والنسبة بينهما (قوله فبين هنا الخ) لوقال وقدين الخ اكان أظهر لان ذلك لا يتسبب
عما قبله (قوله تشكيكها) أي تتصف بها (قوله اما ضرورة الخ) هذا تفصيل للكيفية (قوله
بحيث يحيل الخ) افاد بذلك أن الوجوب ليس عاديا بل عقلي (قوله كنبوت الزوجية للاربعة)
مثال للنسبة المتكيفة بالضرورة وقوله وسلب الفردية عنها عطف لازم على ملزوم (قوله مثلا)
لا حاجة اليه مع الاثبات بالكاف وانما أتى به للتوضيح (قوله واما غير ضرورة) دخل تحت ذلك
الدوام والاطلاق والامكان (قوله ان تكون النسبة الخ) لوقال أي غير واجبة بحيث يجوز العقل
الخ اكان أحسن (قوله مثلا) لا حاجة اليه (قوله وهذه النسبة الخ) كان مقتضى الظاهر ان يقول
وهذه الكيفية الخ وقوله انما تعتبر الخ محصلة أنه اذا قلنا مثلا الكاتب ضاحك كان فيه نسبتان نسبة
مفهوم المحمول الى افراد الموضوع ونسبة مفهوم الموضوع الى افراد المحمول لكن الكيفية انما تعتبر
في النسبة الاولى لاني الثانية خلافا للامام في المخلص حيث قال بعكس ذلك لكنه ذهب في شرح
الاشارات الى الاول فتأمل (قوله لاني عكسه) أي لاني نسبة الموضوع الى المحمول (قوله وعكس
الامام) أي حيث قال بأنها انما تعتبر في نسبة الموضوع الى المحمول لاني عكسه (قوله فان نفس الحاكم
الخ) علة لما قبله (قوله فضلا) عن كقيمتها اعلم انه يؤتى بلفظ فضلا للدلالة على اولوية ما بعدها
بالحكم عما قبلها كما في قولهم زيد لا يملك درهما فضلا عن دينار وهو منصوب بفعل محذوف والتقدير فضل
هذا الحكم فضلا أي زادا زيادة بالنسبة لما بعده (قوله ولا شك ان بين الخ) هذا مجرد فائدة ليس من
محل الخلاف في شيء به على أن كيفية نسبة الموضوع الى المحمول وان لم تكن ملاحظة قد توافق
كيفية نسبة المحمول الى الموضوع وقد تختلفا (قوله فيتفق الخ) مفرع على جعله بينهما عموما
وخصوصا من وجه (قوله فيما اذا قلنا مثلا الكاتب ضاحك) أي واردنا الكاتب بالفعل والضاحك
كذلك حتى يصح جعل النسبة غير ضرورية اذ لو اردنا الكاتب والضاحك ولو بالقوة كانت ضرورية
(قوله فان نسبة الضحك الخ) تعليل لقوله فتتفق الخ (قوله وقولنا الخ) معطوف على مدخول في
من قوله فيما اذا قلنا الخ أي وتتفق الكيفيتان في قولنا الخ (قوله فان نسبته الخ) أي فان جنس
نسبته المتحقق في الفردين فلا يرد أن الاتفاق لا يكون الا بين اثنين والنسبة أمر واحد ولوقال فان
نسبته متفقتان الخ اكان أظهر ولا يخفى أن محل ذلك اذا اردنا الناطق ولو بالقوة وأما اذا اردنا الناطق
بالفعل فليس متفقتين لان نسبة المحمول الى الموضوع غير ضرورية بخلاف نسبة الموضوع الى
المحمول فانها ضرورية وقوله أيضا أي كما انها متفقة في ذلك المثال (قوله ومثله الانسان حيوان)
أي فان نسبته متفقتان في الضرورة ونظرفيه بأن نسبة انسان الى الحيوان ليست بالضرورة بل
بالامكان ونسبة الحيوان الى الانسان بالضرورة فهما مختلفتان لا متفقتان وأجيب بأن قولك
الحيوان انسان في قوة الجزئية اعني بعض الحيوان انسان وهو ضروري فنسبة الانسان الى الحيوان
أي بعضه ضرورية (قوله وقد تختلف الخ) معطوف على قوله فتتفق الخ (قوله كقولنا الانسان الخ)
هذا تعليل لما اختلف فيه الكيفيتان للاختلاف فيهما كما هو ظاهر تعبيره فلو قال كما في قولنا الخ اكان
أولى (قوله فنسبة المحمول الخ) تفسير لقوله وعكسه الخ وقوله بعكس الخ مستغنى عنه (قوله واما في
السلب فقد يكون الخ) هذا مقابل محذوف والتقدير والايجاب لا يكون ممكنا في أحدهما ممتنعان في
الاخر وأما في السلب فقد يكون الخ وكان الاولى أن يقول وأما السلب فقد يكون ممكنا الخ كما لا يخفى
(قوله فقد يكون السلب الخ) أي وقد يكون ممكنا فيهما كما في قولك الكاتب ليس بضاحك وقد يكون
ممتنعان فيهما كما في قولك الانسان ليس بناطق اذا كان المراد الناطق بالقوة (قوله كقولنا الخ) الاولى
كما في قولنا الخ (قوله ويمتنع أن تقول الخ) في قوة التعليل للتعليل فكانت قال انما يصح التعليل بذلك
لما فيه السلب ممكن في نسبة المحمول الى الموضوع ممتنعان في نسبة الموضوع الى المحمول لانه يمتنع أن تقول

وتسمى هذه في الاصطلاح وقتية مطلقة (٩٢) والخامسة منها الكن مع التعرض لنفي الدوام عند مفارقة ذلك الوقت المعين كقولنا كل

كاتب متحرك الا صابغ بالضرورة وقت الكتابة لا دائما وتسمى هذه في الاصطلاح وقتية من غير ان توصف بالاطلاق السادسة والسابعة مثل هاتين الا ان الوقت فيهما غير معين كقولنا كل انسان ميت بالضرورة وقتا وبقولنا كل انسان ميت بالضرورة وقتا لا دائما وتسمى الاولى من هاتين في الاصطلاح منتشرة مطلقة والثانية منتشرة ويحذف منها الوصف بالاطلاق واما الدوام مطلقا ومقيدها فيدخل فيها ثلاث قضايا الاولى الدائمة التي لم يقيد دوامها بقيد زائد على ذات الموضوع كقولنا كل كافر فهو معذب في الآخرة دائما وكقولنا كل فلان فهو متحرك دائما وتسمى هذه في الاصطلاح دائمة مطلقة الثانية ان يقيد دوامها بوصف الموضوع من غير تعرض فيها لنفي دوام المحمول له عند مفارقة الوصف كقولنا كل آكل فهو متحرك الفهم مادام آكل لا دائما وتسمى هذه في الاصطلاح عرفية خاصة واما الممكنات التي هي مقابلة الضروريات فيدخل فيها مطلقة ومقيدة خمس قضايا الاولى الممكنة التي اريد بها ان نسبتها غير ممنوعة اعم من ان تكون نسبتها ضرورية او دائمة او غيرهما

وقوله بوقت معين أي كوقت الكتابة في المثال المذكور (قوله وتسمى هذه) أي التي قيدت ضرورتها بوقت معين من غير تعرض لنفي دوام المحمول للموضوع (قوله الخامسة) مثلها وقد مثل لها موجبة ومثاله سالب قولك لاشئ من الانسان بساكن الا صابغ وقت الكتابة بالضرورة (قوله اسكن الخ) استدراك على قوله مثلها الموهوم انه لا يتعرض فيها لذلك (قوله وتسمى ٣ هذي) أي التي قيدت ضرورتها بوقت معين مع التعرض فيها لنفي الدوام عند مفارقة ذلك الوقت المعين (قوله السادسة والسابعة) مثل هاتين ٣ وقد مثل كلا منهما موجبة ومثال الاولى سالب قولك لاشئ من الممكن بعدم وقتا بالضرورة لا دائما (قوله الا ان الخ) استدراك على قوله مثل هاتين لايامه ان الوقت فيهما معين (قوله وتسمى الاولى) أي وهي التي قيدت ضرورتها بوقت غير معين من غير تعرض فيها لنفي دوام المحمول للموضوع وقوله والثانية أي وهي التي قيدت ضرورتها بوقت غير معين مع التعرض فيها لذلك (قوله ويحذف منها الخ) ظاهره انهم يقولون منتشرة ولا يزيدون على ذلك وقد يقولون منتشرة غير موصوفة بالاطلاق (قوله واما الدوام الخ) مقابل لقوله اما الضروريات الخ (قوله فيدخل فيها ثلاث قضايا) وجه كونها ثلاثة ان الدوام اما ان يكون لذات الموضوع واما ان يكون لوصفه من غير تقييد لا دائما او معه تأمل قوله الاولى التي لم تقيد الخ) وقد مثل لها موجبة ومثاله سالب قولك لاشئ من السكاكر بمنع في الآخرة دائما ولا شئ من الفاكهة بساكن دائما (قوله كقولنا الخ) انما كرر المثال اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون معنى المحمول سيحصل في المستقبل او حاصل بالفعل (قوله وتسمى هذه) أي الدائمة التي لم يقيد دوامها بقيد زائد على ذات الموضوع (قوله الثانية ان يقيد الخ) وقد مثل لها موجبة ومثاله سالب قولك لاشئ من الاكل بساكن الفهم مادام آكل (قوله وتسمى هذه) أي التي قيدت فيها الدوام بوصف الموضوع من غير تعرض فيها لنفي دوام المحمول (قوله الثالثة) مثلها وقد مثل لها موجبة ومثاله سالب قولك لاشئ من الاكل بساكن الفهم مادام آكل لا دائما (قوله اسكن مع التعرض الخ) استدراك على قوله مثلها لايامه انه لا يتعرض فيها لذلك (قوله وتسمى هذه) أي التي قيدت دوامها بوصف الموضوع مع التعرض فيها لنفي دوام المحمول للموضوع (قوله التي هي مقابلة الضروريات) بحث فيه بان غير الممكنة الخاصة بشمل الضروريات فلا تصح المقابلة ويحجب بانها مقابلة اصطلاحية للناطق ولعلمهم نظر والى ان الامكان في الجملة مقابل للضرورة واما ما اجابوا به من ان المقابلة بناء على تفسير غير الموافق للامكان العام بانه سلب الضرورة عن الطرفين المخالف فغير سديد لانه لم يزل البحث باقيا بحاله فان الشمول المذكور لم يزل كما لا يخفى على المتأمل (قوله فيدخل فيها مطلقة ومقيدة خمس قضايا) زاد غيره كالخوارج في الجملتين اثنتين اثنتين وهما الممكنة الانحصارية والممكنة الاستقبالية اما الاولى فهي التي سلب فيها الضرورة عن الطرفين في الحال باعتبار كل من ذات الموضوع ووصفه ووقته المعين او غيره فحوال انسان كاتب بالامكان الاخص والمعنى ان ثبوت الكتابة للانسان وعدمه كل منهما ليس بالضرورة في الحال لا باعتبار ذات الموضوع ولا وصفه ولا وقته المعين او غير المعين واما الثانية فهي التي سلب فيها الضرورة عن الطرفين في الاستقبال باعتبار ذلك فحوال انسان كاتب بالامكان الاستقبالي والمعنى ان ثبوت الكتابة للانسان وعدمه كل منهما ليس بالضرورة في الاستقبال لا باعتبار ذات الموضوع ولا وصفه ولا وقته المعين او غيره وانما سكت المصنف عنهما تبعا للناطق فانهم اهلوا الكلام عليهما كما قاله ابن مرزوق (قوله الممكنة التي اريد الخ) أي ولم يقيد امكانها بوقت معين ولا بالدوام ولا بحين وصف الموضوع لتقابل ما يأتي من سائر الممكنات (قوله اعم من ان تكون الخ) أي لان كون نسبتها غير ممنوعة انما يصح تحتها هو وصادق بذلك وقوله

(٩٢) قوله هذي هكذا بخطه والمناسب هذه حكاية لما في الشرح

(٩٣) قوله قد مثل هكذا بخطه والمناسب وقد مثل السكاكر اه (٩٤) قوله بالضم وروية هكذا بخطه والمناسب بالضم وروية اه

وأعم أيضا من أن يكون نقيض نسبتها ممكنا أو دائما أو ممتنعاً ولا يكون ضرورياً ولا كانت نسبتها هي ممتنعة فلا تكون ممكنة فتنى الضرورة
إذا في نقيض نسبتها لازم لها كقولنا كل إنسان كاتب بالامكان العام أولاً شئ من الإنسان (٩٣) بكاتب بالامكان العام وكقولنا كل

إنسان حيوان بالامكان العام
وتسمى هذه في الاصطلاح ممكنة
عامة . الثانية الممكنة التي
أريد بها أن نسبتها غير ممتنعة
ونقيض نسبتها أيضاً غير ممتنع
فلا ضرورة فيها معاً بل كالأ
النسبتين امر يمكن ثبوته ونفيه
كقولنا كل إنسان كاتب بالامكان
الخاص وتسمى هذه في الاصطلاح
ممكنة خاصة . الثالثة الممكنة
التي قيدت مكانها بوقت معين
كقولنا كل إنسان فهو حي
بالامكان العام وقت مفارقة
الروح له أي لا يمتنع عقلاً أن
يمده الله تعالى بالحياة وان ذهبت
عنه الروح اذ ليس لمشابهة
الروح أثر في حياته وانما جرت
مادت المولى جل وعلا بخلق
الحياة في الجسوم عند مشابهة
الارواح لها وخلق الموت فيها
عند مفارقة الارواح ولو اراد
جل وعلا خلاف ذلك لكان وقد
أمسك تبارك وتعالى الارواح
بالحياة بعد مفارقتها الابدان
من غير مشابهة الارواح لها
وخلق جلا وعلا الحياة في كثير
من الجادات مجردة أو كرامة من
غير ثبوت ارواح لها وتسمى
هذه القضية في الاصطلاح
ممكنة وقتية . الرابعة الممكنة
التي قيدت مكانها بالدوام كقولنا
كل جرم فهو معدوم بالامكان
دائماً وتسمى هذه في الاصطلاح
ممكنة دائمة . الخامسة الممكنة
التي قيدت مكانها بحين وصف
الموضوع كقولنا كل آكل
للقنات له عادة فهو جائع بالامكان

أن تكون النسبة ضرورية سيأتي التمثيل له بقولنا كل إنسان حيوان بالامكان العام ويصح أيضاً
أن يكون ممثلاً لقوله أو دائمة وقوله أو غيرهما أي غير الضرورية وغير الدائمة وقدمثل له المصنف بقوله
كقولنا كل إنسان كاتب بالامكان العام أولاً شئ الخ (قوله وأعم - م أيضاً) أي كما هي أعم من أن
تكون نسبتها ضرورية الخ وقوله أن يكون نقيض نسبتها ممكناً أي كما مثل لها أعني الممكنة التي يكون
نقيض نسبتها ممكناً بقوله كقولنا كل إنسان كاتب الخ وقوله أو دائماً ممثلاً للممكنة التي يكون نقيضها
كذلك ممثلاً لشيء من الفلك بقوله بالامكان العام وقوله أو ممتنعاً أي كما مثل لها أعني الممكنة التي
يكون نقيض نسبتها ممتنعاً بقوله وكقولنا كل إنسان حيوان الخ (قوله والا كانت الخ) أشار بذلك إلى
دليل الخلف وهو إثبات المدعى بإبطال نقيضه كما مر فالمدعى أن لا يكون النقيض ضرورياً ونقيضه
كونه ضرورياً اللازم له كون النسبة ممتنعة اللازم له كونها ليست ممكنة وقوله فلا تكون
ممكنة أي وهو خلاف الفرض فيكون باطلاً وإذا بطل هو بطل ما أدى اليه وهو كون نسبتها ممتنعة
وإذا بطل ذلك بطل ما أدى اليه وهو كون نقيضها ضرورياً فثبت نقيضه وهو المطلوب (قوله فتنى
الضرورة إذا) أي إذا كان يلزم من كونه ضرورياً انتفاء كونها ممكنة وهذا تفريع على قوله
والا كانت الخ (قوله كقولنا كل إنسان كاتب الخ) قد علمت مما مر أن هذا التمثيل للممكنة التي نسبتها
غير ضرورية وغير دائمة والممكنة التي يكون نقيض نسبتها ممكناً وقوله أولاً شئ الخ أتى بذلك ليجمع
بين مثالي الموجبة والسالبة وقوله وكقولنا كل إنسان حيوان الخ تقدم أن هذا المثال يصح أن يكون
مثلاً للممكنة التي نسبتها ضرورية ويصح أن يكون مثلاً للممكنة التي نسبتها دائمة ومع ذلك فهو
مثلاً للممكنة التي يكون نقيضها ممتنعاً فتامر (قوله تسمى هذه) أي الممكنة التي أريد فيها أن
نسبتها غير ممتنعة أي ولم يقيد مكانها بوقت معين ولا بالدوام ولا بحين وصف الموضوع كما مر (قوله التي
أريد بها أن نسبتها الخ) اعلم أن كل مادة صلح فيها بالامكان الخاص بأن كان كل من الطرفين غير ممتنع صلح
فيها بالامكان العام ولا عكس لا نفراده فيما إذا كانت النسبة غير ممتنعة ونقيضها ممتنع كما لا يخفى وبهذا
يظهر وجه العموم والخصوص (قوله فلا ضرورة فيها معاً) مفرع على كون النسبة غير ممتنعة وكون
نقيضها غير ممتنع ووجه التفريع أنه يلزم من كون النسبة غير ممتنعة أنه لا ضرورة في نقيضها ويلزم
من كون النقيض غير ممتنع أنه لا ضرورة في النسبة (قوله بل كلنا النسبتين الخ) اضرب انتقالي
(قوله وتسمى هذه) أي الممكنة التي أريد بها أن نسبتها غير ممتنعة ونقيض نسبتها غير ممتنع (قوله بوقت
معين) أي كوقت مفارقة الروح في المثال المذكور (قوله أي لا يمتنع الخ) تفسير لقوله فهو حي الخ
(قوله اذ ليس الخ) علة لقوله أي لا يمتنع الخ وقوله لمشابهة الروح أي مخالفتها للبدن وكأنه يشير بذلك إلى
قول بعضهم أن الارواح اجسام لطيفة تشبه بالاجسام الكثيفة اشبه الماء بالعود الأخضر وهو
أصح الاقوال عندهم تكلم عليها (قوله وخلق الموت) معطوف على خلق الحياة (قوله خلاف ذلك)
أي المذكور من خلق الحياة في الجسوم عند مشابهة الارواح لها ومن خلق الموت فيها عند مفارقتها
وقوله لكان أي وجد فهي تامة لا ناقصة (قوله وقد أمدا الله الخ) هذا كالأستدلال على قوله ولو اراد
جل وعلا الخ (قوله وتسمى هذه القضية) أي التي قيدت مكانها بوقت معين وقوله وتسمى هذه أي التي
قيدت مكانها بالدوام (قوله له) متعلق بالمقتات وقوله عادة أي في العادة فهو ظرف للقنات (قوله وتسمى
هذه) أي التي قيدت مكانها بحين وصف الموضوع (قوله التي هي مقابلة الدوام) يأتي فيه مثل ما تقدم
بحنا وجواباً فانظره (قوله مجرد كون الخ من اضافة الصفة لوصف والمراد بكون النسبة فعلية أنها
متحققة بالفعل ولو في المستقبل (قوله من غير تعرض الخ) هذا كالتفسير لقوله مجرد كون نسبتها الخ

حين هو كل وتسمى هذه في الاصطلاح ممكنة حينية (وأما المطلقات التي هي مقابلة الدوام فيدخل فيها أربع قضايا) الاولى المطلقة
التي أريد بها مجرد كون نسبتها فعلية من غير تعرض لضرورة ولا دوام ولا لاسمها كقولنا كل إنسان فهو ميت بالاطلاق العام

الثانية مثلها في ارادة أن النسبة فعلية مع التعرض لنفي دوامها كقولنا في هذا المثال بعينه كل انسان فهو ميت لا دائما ونسعى هذه في الاصطلاح وجودية اللادائمة الثالثة مثلها ايضا مع التعرض لكون النسبة غير ضرورية أي غير واجبة عقلا كقولنا في هذا المثال أيضا كل انسان فهو ميت لا بالضرورة (٩٤) وتسمى هذه في الاصطلاح وجودية اللا ضرورية الرابعة المطلقة التي قيد إطلاقها أي

فسيتم الفعالية بحسب وصف الموضوع كقولنا كل كاتب فهو متحرك الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب وتسمى هذه في الاصطلاح جينية مطلقة في مجموع القضايا الموجهة تسعة عشر وكلها مستعملة فيحتاج اليها الا انها لا تسمى في الاصطلاح موجهة الا عند التصريح باللفظ الدال على كيفية النسبة ويسمى ذلك اللفظ الدال على كيفية النسبة جهة وهو قد يكون موافقا لمادة القضية وهي كفيية نسبتهما في نفس الامر فتكون القضية الموجهة صادقة كقولنا الله تعالى عالم بالضرورة وقد يكون مخالفا للمادتها فتكون القضية كاذبة كقولنا المؤمن يخلف في الجنة بالضرورة فان مادة هذه القضية الامكان الخاص لان تخليد المؤمن وعدم تخليده كل واحد منهما أمر ممكن بالضرورة فيه ولا امتناع اذ لاحق لاحد باعباده وطاعته على المولى الغنى تبارك وتعالى وانما التخليد للمؤمن من الجائزات الممكنة التي تفضل بها المولى الكريم جل وعلا بلا استحقاق عليه ولا وجوب وانما يقول بصدق هذه الموجهة المعتزلة ذلهم الله تعالى لا اعتقادهم استحقاق العقلي بالايان والطاعة على المولى تبارك وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا وقولنا في

(قوله مع التعرض الخ) ليس من جهة وجه الشبه بل هو مرتبط بقوله مثلها فكانه قال الثانية مثلها مع التعرض ولو قال لكان مع التعرض الخ لكان أصح (قوله وتسمى هذه) أي التي أريد فيها أن النسبة فعلية مع التعرض لنفي الدوام (قوله أيضا) أي كأن الثانية مثلها (قوله مع التعرض) كان الاصرح أن يقول لكان مع التعرض الخ فظهر ما في (قوله غير واجبة عقلا) أي وان كانت واجبة شرعا (قوله وتسمى هذه) أي التي أريد فيها أن النسبة فعلية مع التعرض لنفي الضرورة (قوله وتسمى هذه) أي التي قيد إطلاقها بحسب وصف الموضوع (قوله في مجموع القضايا الموجهة الخ) وعلى زيادة الممكنة الاختصية والممكنة الاستقبالية يكون المجموع احدى وعشرين (قوله الا انها لا تسمى الخ) كان الاظهر ولا تسمى الخ بدون استدرالك لا يخفى (قوله وهو قد يكون موافقا الخ) لا يخفى أن موافقته لمادة القضية ومخالفته لها باعتبار مدلوله وهو الكيفية التي دل عليها بالا باعتبار ذاته فالموافقة والمخالفة في الحقيقة بين الكيفية الدال عليها والكيفية التي في نفس الامر (قوله فان مادة هذه القضية الخ) توجيه للتمثيل بذلك وقوله لان تخليد المؤمن الخ علة لهذا التوجيه (قوله ممكن) لو حذفه لكان أولى (قوله ولا امتناع) هذا لازم لما قبله لانه يلزم من كونه لا ضرورة في كل من الطرفين أنه لا امتناع فيه كما في (قوله اذ لاحق لاحد الخ) تعليل للعلة بالنسبة لانتفاء الضرورة عن تخليد المؤمن اللازم له انتفاء امتناع نقيضه وهو عدم التخليد (قوله وانما يقول بصدق هذه الموجهة لمعتزلة) أي لأهل السنة (قوله وقولنا في الاصل ان الجهة الخ) أي ضمنا اذ لم يصرح فيه بذلك وانما يفهم من قوله مطلقين أو مقيدين بغیر المحمول وكان الاولى ان يقول ان الكيفية ليناسب كالم في الاصل (قوله الى أن الضرورة الخ) انما خص الضرورة ولم يقل الى أن الكيفية الخ لانها هي الحقيقة من جهة المحمول بخلاف غيرها وقوله اللاحقة من جهة المحمول أي التي لحقتها وجاءت باعتبار قيد المحمول كما يظهر بالمثال المذكور (قوله لان هذا الخ) علة لقوله غير معتبرة وقوله وان كان حقا الواو فيه الحال (قوله اذ الشئ الخ) تعليل للعلة وايضا ذلك أن معنى قولنا العالم موجود بالضرورة مادام موجودا مثلا العالم موجود ولا يجوز عدمه مادام موجودا وهذا كما ترى اخبار معلوم اذ لا يجتمع العدم مع الوجود في كان موجودا امتنع عدمه أي امتنع مع كونه موجودا أن يعرض له العدم مع دوام وجوده فتأمل (قوله وايضا فيوهم الخ) وجه ذلك أن المتبادر من قولنا العالم موجود بالضرورة مادام موجودا أن وجوده واجب وجوبا ذاتيا مادام موجودا ومتى كان وجوده كذلك انتفى عنه الجواز الذاتي لانه مقابل للوجوب الذاتي كما سيذكره وقوله هذا القيد المراد منه قولنا بالضرورة مادام موجودا (قوله في بعض الاحوال) أي كدوام الوجود في المثال المذكور (قوله كيف) هذا استفهام انكاري فكانه قال وليس كذلك وقوله وجواز العدم الخ أي لان جواز العدم الخ قالوا وللتعليل ويصح أن تكون الحال (قوله مثلا) أي أو الوجود وقوله ولو في أزمنة وجودها أي سواء كان في أزمنة عدمها أو في أزمنة وجودها (قوله بمعنى الخ) أي حال كون ذلك متلبا بمعنى الخ وقوله لم يلزم منه محال أي لذاته أخذ ما بعد فلا يرد أنه اذا تعلق علمه تعالى بوجود الممكنات في وقت معين لم يلزم من تقدير عدمها فيه بدلا عن وجودها فيه محال وهو كون علمه تعالى متعلقا بخلاف الواقع وهو جهل لا علم ووجه دفع الايراد أن لزوم المحال من ذلك ليس لذاته وانما هو بالنظر لتعلق العلم (قوله وهذا معنى الخ)

أشار

الاصل ان الجهة لا تقيد بالمحمول اشارة الى أن الضرورة اللاحقة من جهة المحمول غير معتبرة كقولنا العالم

موجود بالضرورة مادام موجودا لان هذا وان كان حقا الا انه معلوم أن الشئ لا يجتمع مع نقيضه وايضا فيوهم هذا التقييد أن الجواز الذاتي قد يفارق الممكن في بعض الاحوال كيف وجواز العدم مثلا لا يفارق الممكنات ولو في أزمنة وجودها بمعنى انه لو قدر عدمها لكان محال وجودها لم يلزم منه محال وهذا معنى الجواز العقلي

أشار بذلك إلى أن الجواز الذاتي هو عين الجواز العقلي وأورد عليه أن المشار إليه أخص من معنى الجواز العقلي لأن اسم الإشارة مائدة لقوله أنه لو قدر الخ ومعنى الجواز العقلي أنه لو قدر العدم بدلا عن الوجود أو الوجود بدلا عن العدم لم يلزم منه محال وأجيب بأن المراد هو هذا معنى الجواز العقلي باعتبار أحد شقيه وهو جواز العدم (قوله وانما يقابل الخ) لما استشعر من جانب الخصم ما قد يقال كيف تقولون بأن الجواز العقلي لا يفارق الممكنات ولو في أزمنة وجودها مع أن وجودها فيها واجب ووجوب الوجود لا يجتمع الجواز العقلي لانه مقابلة دفع ذلك بقوله وانما يقابل الخ فكانه قال وما رزعه الخصم من أن الجواز العقلي يقابل وجوب الوجود ليس مسلم على إطلاقه وانما يقابل الخ فتأمل (قوله وهو) أي الوجوب الذاتي (قوله لذاته) أي لا غيره ولذلك سمي ذاتيا واحترز بذلك عن الوجوب العرضي فانه كون الشيء بحيث لو قدر عدمه بدلا عن وجوده لزم المحال عقلا بالنظر لغيره لذاته وذلك كوجوب وجود الممكنات في وقت علم الله وجودها فيه كما يؤخذ مما تقدم (قوله وذلك) أي الشيء الذي يكون بحيث لو قدر الخ ويحتمل أن الإشارة مائدة للوجوب الذاتي وعليه فلا بد من تقدير مضاف بأن يقال وذلك كوجوب وجود مولانا الخ والاول أولى (قوله كوجود مولانا) كان الاظهر أن يقول كذات مولانا تأمل (قوله ويقابل أيضا الخ) منه يؤخذ أن الخصم في قوله وانما الخ اضافي أي بالنسبة للوجوب العرضي وقوله الامتناع الذاتي أي لا الامتناع العرضي وهو أن يكون الامر بحيث لو قدر وجوده بدلا عن عدمه لزم منه المحال لذاته بل لغيره وذلك كامتناع وجود الممكن في الوقت الذي علم الله عدمه فيه (قوله وهو) أي الامتناع الذاتي وقوله ان يكون الامر الخ انما قال هنا الامر وفيما قبله الشيء لأن الشيء خاص بالوجود عند أهل السنة والفرض هنا أن الامر معدوم (قوله لذاته) احتريزه عن الامتناع العرضي وقد تقدم (قوله كوجود الشريك) تمثيل للامر الذي يكون بحيث لو قدر الخ ويحتمل أنه تمثيل للامتناع الذاتي وعليه فلا بد من تقدير مضاف بأن يقال كامتناع وجود الشريك الخ والاول أولى وقوله في الوهية متعلق بالشريك (قوله وانما يعتبر هذا الوجوب الخ) أي لأهل الاسلام فلا يعتبرون ذلك وانما يعتبرون الوجوب الذاتي والامتناع الذاتي والظاهر أن السوفسطائية لا يصفون الوجوب بالعرضي ولا الاستحالة بالعرضية وان أوهمنه العبارة ليصح الجواب الآتي (قوله بذلك) أي باعتبارهم الوجوب العرضي والاستحالة العرضية (قوله لأنها عندهم الخ) هذا إشارة إلى قياس نظمه هكذا العوالم اما مستحيلة الوجود أو واجبه وكل ما كان كذلك غني عن الفاعل المختار ينتج أن العوالم غنية عن الفاعل المختار فإشارته إلى الصغرى بقوله لأنها عندهم الخ وإلى الكبرى بقوله والمستحيل والواجب الخ وحذف النتيجة كما هو الغالب للعلم بها ومنشأ الصغرى انهم فهموا أن الجواز العقلي أن يمكن وجوده مع استمرار عدمه أو يمكن عدمه مع استمرار وجوده وهذا مستحيل وإذا استحال هذا فقد انحصرت العوالم فيما ذكر (قوله اما مستحيلة الوجود حال عدمها) أي لان استحالة الوجود عندهم بمعنى أن يكون الشيء بحيث لا يمكن وجوده مع استمرار عدمه وقوله أو واجبه الوجود أي لان وجوب الوجود عندهم بمعنى أن يكون الشيء بحيث لا يمكن عدمه مع استمرار وجوده (قوله وجوابهم أن يقال الخ) هذا جواب بمنع الصغرى وإبطال منشآت منه وسيأتي جواب بمنع الكبرى على تقدير تسليم الصغرى فتأمل (قوله لانه يمكن الوجود الخ) وحينئذ يطل استحالة الوجود حال العدم وقوله وهو أيضا يمكن العدم الخ وحينئذ يطل وجوب وجوده حال الوجود (قوله وليس معنى الجواز الخ) هذا إبطال لمنشأ الصغرى (قوله وهو ما لو قدر الخ) فيه تسع اذ ليس الجواز العقلي هو نفس ما لو قدر اجتماع الخ فكان الاولى أن يقول وهو أن يكون الشيء بحيث يمكن اجتماع وجوده مع عدمه إذا كان معدوما أو اجتماع عدمه مع وجوده إذا كان موجودا (قوله لا امتناع فيه) تفسير لما قبله (قوله فقد قلبتم الخ) مفرع على ما تقدم اما بالنظر لمعنى الجواز العقلي فظاهر واما بالنظر لمعنى الوجوب والاستحالة فلا يفتهم من قوله فيما من لانها عندهم اما مستحيلة

وانما يقابل الوجود الذاتي وهو أن يكون الشيء بحيث لو قدر عدمه بدلا عن وجوده لزم المحال عقلا لذاته وذلك كوجود مولانا جل وعز وصفاته ويقابل أيضا الامتناع الذاتي وهو أن يكون الامر بحيث لو قدر وجوده بدلا عن عدمه لزم منه المحال عقلا لذاته كوجود الشريك لمولانا جل وعلا في الألوهية وانما يعتبر هذا الوجوب العرضي والاستحالة العرضية السوفسطائية الموهمة بذلك غنى العوالم عن الفاعل المختار لانها عندهم اما مستحيلة الوجود حال عدمها أو واجبه الوجود حال وجودها والمستحيل والواجب كلاهما لا تتعلق بهما القدرة وجوابهم أن يقال لهم كذبت فيما أثبتتم من الاستحالة والوجوب للعالم لانه يمكن الوجود في حال عدمه بمعنى انه لو زال عدمه وانصرفت بالوجود لم يكن في ذلك امتناع عقلي وهو أيضا يمكن العدم في حال وجوده اذ لو قدر عدمه بدلا عن وجوده لم يكن فيه أيضا امتناع عقلي وليس معنى الجواز العقلي ما فهمتم وهو ما لو قدر اجتماع وجوده مع عدمه إذا كان معدوما أو اجتماع عدمه مع وجوده إذا كان موجودا كان موجودا كان ممكنا لا امتناع فيه فقد قلبتم معنى الجواز والوجوب والاستحالة

الوجود الخ ان الاستحالة عندهم بمعنى أن يكون الشيء بحيث لا يمكن وجوده مع استمرار عدمه
وأن الوجوب عندهم بمعنى أن يكون الشيء بحيث لا يمكن عدمه مع استمرار وجوده كما مر (قوله
وغير قوها الخ) تفسير لقوله فقد قلبتم الخ والحاصل أن مدلولاتها عند أهل الاسلام أن يكون
الشيء بحيث لو قدر وجوده بدلا عن عدمه أو عدمه بدلا عن وجوده لم يلزم محال في الأول وهو الجواز
العقلي وأن يكون الشيء بحيث لو قدر عدمه بدلا عن وجوده لم يلزم المحال لذاته في الثاني وهو الوجوب
وأن يكون الشيء بحيث لو قدر وجوده بدلا عن عدمه لم يلزم المحال لذاته في الثالث وهو الاستحالة فغير
السوفسطائية هذه المدلولات وفسروا الأول بأنه أن يكون الشيء بحيث يمكن اجتماع وجوده مع
عدمه إذا كان معدوما أو اجتماع عدمه مع وجوده إذا كان موجودا والثاني بأنه أن يكون الشيء
بحيث لا يمكن عدمه مع استمرار وجوده والثالث بأنه أن يكون الشيء بحيث لا يمكن وجوده مع
استمرار عدمه فتأمل (قوله وعلى تقدير أن نسلم لكم الخ) هذا شروع في إبطال الكبرى على فرض
تسليم الصغرى ومحصلة عدم تسليم أن كل واجب وكل مستحيل غني عن الفاعل ولا تتعلق به القدرة بل
ذلك خاص بالواجب الذاتي والمستحيل الذاتي وليس العالم واحد منهما مالان وجوبه حالة استمرار وجوده
عرضي واستحالته حالة استمرار عدمه عرضية وكل منهما ليس منافيا للافتقار للفاعل (قوله فهو
لا ينافي الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول فكل منهما ليس لا ينافي الخ ويكون الضمير مائدا للوجوب
والاستحالة وقد يقال أفرد الضمير على تأويل أنه لكل منهما وكذا يقال في قوله لأنه لا يمكن أن يراجع
للإطلاق أو لمحتته وتذكر الضمير على هذا لاكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه (قوله
عرضي لاحق) الثاني تفسير الأول وقوله مقيد أي بوصف المحمول (قوله هو المحقق) بصيغة اسم
المفعول (قوله دائما) تأكيد لقوله ضروريا (قوله أن مواد القضايا) أي كبرياتها التي هي
الضرورة والامكان والدوام والإطلاق مطلقة ومقيدة بغير المحمول والامتناع وإن لم يذكر فيما تقدم
للاقتصار على غير الممتنع (قوله وجوب الوجود) أي كافي قولنا كل إنسان حيوان وقوله وامتناعه
أي كافي قولنا كل إنسان حجر وقوله وامكان خاص أي كافي قولنا كل إنسان كاتب (قوله وهذه الثلاثة)
أي التي هي وجوب الوجود وامتناعه والامكان الخاص وقوله هي أقسام الحكم العقلي أي أقسام
كيفية متعلق الحكم العقلي وإنما احتيج لتقدير هذين المضافين لأن الحكم العقلي إدراك أن النسبة
واجبة كافي الأول أو أنها ممتنعة كافي الثاني أو ممكنة كافي الثالث فليس عين الوجوب والامتناع
والامكان وإنما هو متعلق بالنسبة المتكيفة بالوجوب أو بالامتناع أو بالامكان فهي أقسام لكيفية
متعلقة لاه فتأمل (قوله والجهات) أي التي هي الألفاظ الدالة على المواد فعطفه على ما قبله من
عطف الدال على المدلول ولو أسقطه ماضره (قوله متفرعة عن هذه الثلاثة) لا يقال يلزم على ذلك
تفرع الشيء على نفسه لانا نقول المراد المواد التي هي الجزئيات المفصلة كالضرورة المطلقة والضرورة
المقيدة بذات الموضوع والمقيدة بوصفه إلى غير ذلك فتفرعها على ذلك من تفرع الجزئيات على
كبرياتها (قوله أما وجوب الوجود الخ) ليس الغرض من ذلك تفصيل قوله والمواد كلها والجهات متفرعة
الخ كما قد يتوهم وإنما الغرض منه إتمام الكلام على كل من الثلاثة أنواع التي أجملها أولا كما لا يخفى
ومحصلة أنه ذكر لطيفة وجوب الوجود ثلاثة مفاهيم متلازمة متعاكسة فيلزم من وجوب الوجود
امتناع العدم وبالعكس ويلزم من كل منهما سلب الامكان العام عن العدم وبالعكس وبالطريقة
امتناع الوجود ثلاثة كذلك فيلزم من امتناع الوجود وجوب العدم وبالعكس ويلزم من كل منهما
سلب الامكان العام عن الوجود وبالعكس وبالطريقة الامكان الخاص اثنين كذلك فيلزم من كونه
ممكنا وجوده كونه ممكنا عدمه وبالعكس (قوله لزوما متعاكسا) ظاهره أن لزوم امتناع
العدم لوجوب الوجود يسمى لزوما متعاكسا وليس هو إذا لا يسمى بذلك إلا اللزوم بينهما من
حيث هو بقطع النظر عن نسبتته لحدسهما بعينه قلنا فيلزمه امتناع العدم وبالعكس لكان

وغير قوها بغير مدلولاتها وعلى
تقدير أن يسلم لكم صحة إطلاق
الوجوب والاستحالة على ما ذكرتم
فهو لا ينافي الافتقار إلى الفاعل
لأنه عرضي لاحق مقيد وإنما
ينافي الوجوب الذاتي المطلق
والاستحالة الذاتية المطلقة
ويحققه الامكان الذاتي ولا شئ
أن هذا الثالث هو المحقق
للعوالم والوجوب والاستحالة
الذاتيان منفيان عنه فوجب
افتقاره إلى الفاعل افتقارا
ضروريا دائما وبالله التوفيق
(قائدة) أعلم أن مواد القضايا
كلها منحصرة في ثلاثة أنواع
وجوب وجود وامتناعه وهو
الاستحالة وامكان خاص وهو
الجواز العقلي وهذه الثلاثة هي
أقسام الحكم العقلي والمواد
كلها والجهات متفرعة عن هذه
الثلاثة أما وجوب الوجود
فيلزمه امتناع العدم لزوما
متعاكسا

و يلزم أيضا كل واحد منهما لزوم
متعا كسا سلب الامكان العام
عن العدم أي لا يمكن العدم فيهما
بوجه فقد صار في طبقة وجوب
الوجود ثلاث مفهومات متغايرة
متعا كسة التلازم وجوب
الوجود وامتناع العدم وسلب
الامكان العام عن العدم وافهم
مثل ذلك أيضا في طبقة العدم
فانها امتناع وجود وجوب
عدم وسلب الامكان العام عن
الوجود واما طبقة الامكان
الخاص فليس فيها الا مفهومان
متلازمان متعا كسان وهما
كونه يمكننا وجوده ويمكننا عدمه
فقد صار لهذه الطبقات الثلاث
ثلاث مفهومات واصل واحد منها
مفهوم يناقضه فجميعها ستة
عشر مفهوما وقد وضعوا لها
لوحا مشكلا كما ترى وهذه
صورته

أولى تأمل وكذا يقال في نظيره بعد (قوله أيضا) أي كالزم من وجوب الوجود امتناع العدم لزوما
متعا كسا (قوله كل واحد) لا يخفى انه مفعول مقدم وقوله سلب الامكان الخ فاعسل مؤخر وقوله
منهما أي من وجوب الوجود وامتناع العدم (قوله سلب الامكان العام عن العدم) أي سلب أن
ثبوت العدم غير ممتنع ولا يخفى أن مفاد ذلك أنه ممتنع فهو يرجع في الحقيقة الى امتناع العدم وهذا
تعلم أن ما يفهم من كلام المؤلف انهما متغايران انما هو بحسب الظاهر والافهام شيء واحد (قوله
أي لا يمكن الخ) تفسيره لزوم سلب الامكان العام عن العدم لكل من وجوب الوجود وامتناع العدم
وقوله فيهما أي معهما وقوله بوجه متعلق يمكن المنفي والمعنى أي لا يمكن بوجه من أوجه الامكان التي
هي الضرورة والدوام والجواز العدم معهما (قوله فقد صار الخ) مفرع على قوله أما وجوب الوجود
فيلزمه الخ وقوله في طبقة وجوب الوجود أي في مرتبته (قوله متعا كسة التلازم) أي متعا كس
تلازمها (قوله وجوب الوجود الخ) بدل من قوله ثلاث مفهومات (قوله مثل ذلك) أي المذكور من
الثلاثة فافهم قوله في طبقة العدم لو قال في طبقة امتناع الوجود لكان أنسب بصدور كلامه (قوله فانها
امتناع الخ) الأنسب بصنيعه السابق فان فيها امتناع الخ (قوله وسلب الامكان العام عن الوجود)
أي سلب أن ثبوته غير ممتنع ومفاد ذلك أنه ممتنع فهو راجع في الحقيقة الى امتناع الوجود فالتغاير
بينهما انما هو بحسب الظاهر نظير ما تقدم (قوله فقد صار هذه الطبقات الخ) مفرع على مجموع
ما تقدم (قوله واصل واحد منها) أي من الثمان مفهومات (قوله وقد وضعوا) أي أهل هذا الفن
(قوله لوحا مشكلا) بضم الميم وفتح الشين المججمة وتشديد الكاف مفتوحة أي مصورا بشكلا أي
صورة وقوله كما ترى أي كالشكل الذي تراه ومحصله أنه ست طبقات ثلاثة يمانية وهي التي تكون جهة
يمين الناظر وثلاثة يسارية وهي التي تكون جهة يساره فالطبقة الاولى من اليمانية هي طبقة وجوب
الوجود والطبقة التي بازائها من اليسارية هي طبقة نقيض وجوب الوجود والطبقة الثانية من
اليمانية هي طبقة امتناع الوجود والطبقة التي بازائها من اليسارية هي طبقة نقيض امتناع
الوجود والطبقة الثالثة من اليمانية هي طبقة الامكان الخاص والطبقة التي بازائها من اليسارية
هي طبقة نقيض الامكان الخاص (قوله وهذه صورته)

وكيفية قراءته أن تأتي بالمفهوم الاول من الطبقة الاولى من
الطبقات اليمانية ثم بنقيضه من الطبقة الاولى من الطبقات
اليسارية وبالثاني من تلك الطبقة من الطبقات اليمانية ثم
بنقيضه من تلك الطبقة من الطبقات اليسارية وهكذا (قوله
لوح طبقات المواد) هذه ترجمة لمجموع ما ذكره بعد واما قوله
طبقة الوجوب فهو ترجمة للثلاثة مفاهيم التي ذكرها بعد واما كذا
قوله طبقة نقيض الوجوب وقوله طبقة الامتناع وقوله طبقة
نقيض الامتناع وهكذا كما لا يخفى (قوله معهما أخذت مفهوما
الخ) فاذا أخذت الاول من الطبقة الاولى من الطبقات
اليمانية وهو واجب أن يوجد وأخذت معه الاول من الطبقة
الثانية من تلك الطبقات وهو واجب أن لا يوجد ووجدتم ما
لا يجتمعان على الصدق اذ لا يتأتى أن يكون الشيء الواحد
واجب الوجود وواجب العدم وقد يجتمعان على الكذب
بسبب صدق الطبقة الثالثة من تلك الطبقات فالحكم ليس

يسارية	يمانية	(لوح طبقات المواد)
طبقة نقيض وجوب الوجود	طبقة وجوب الوجود	
ليس بواجب أن يوجد	واجب أن يوجد	
ليس بممتنع أن لا يوجد	ممتنع أن لا يوجد	
يمكن عام أن لا يوجد	ليس يمكن عام أن لا يوجد	
طبقة نقيض امتناع الوجود	طبقة امتناع الوجود	
ليس بواجب أن لا يوجد	واجب أن لا يوجد	
ليس بممتنع أن يوجد	ممتنع أن يوجد	
يمكن عام أن يوجد	ليس يمكن عام أن يوجد	
طبقة نقيض الامكان الخاص	طبقة الامكان الخاص	
ليس يمكن خاص أن يوجد	يمكن خاص أن يوجد	
ليس يمكن خاص أن لا يوجد	يمكن خاص أن لا يوجد	

واعلم انك معهما أخذت مفهوما من طبقة من الطبقات اليمانية وتأخذ
مفهوما آخرا من طبقة أخرى من الطبقات

بواجب الوجود ولا واجب العدم وقد لا يجتمعان عليه بأن يصدق أحدهما ويكذب الآخر كافي
 المولى تبارك وتعالى فإنه واجب أن يوجد وليس واجب أن لا يوجد وكافي الشر بذلك فإنه ليس بواجب
 أن يوجد وواجب أن لا يوجد وإذا أخذت الأول من الطبقة الأولى من تلك الطبقات وأخذت معه
 الأول من الطبقة الثالثة من تلك الطبقات وهو ممكن خاص أن يوجد وجب وجدهما كذلك فلا يجتمعان
 على الصدق إذ لا يتأتى أن يكون الشيء الواحد واجب الوجود وممكنه امكانا خاصا وقد يجتمعان
 على الكذب بسبب صدق الطبقة الثانية كافي الشر بذلك فإنه ليس بواجب أن يوجد وليس بممكن خاص
 أن يوجد بل هو أنه واجب أن لا يوجد وقد لا يجتمعان عليه بأن يصدق أحدهما ويكذب الآخر كما
 في المولى تبارك وتعالى فإنه واجب أن يوجد وليس بممكن خاص أن يوجد وكافي الممكن فإنه ليس بواجب
 أن يوجد ويمكن الخاص أن يوجد وإذا أخذت الأول من الطبقة الثانية من تلك الطبقات وأخذت
 معه الأول من الطبقة الثالثة من تلك الطبقات وجدهما كذلك أيضا فلا يجتمعان على الصدق إذ
 لا يتأتى أن يكون الشيء الواحد واجب العدم وممكن الوجود امكانا خاصا وقد يجتمعان على الكذب
 بسبب صدق الطبقة الأولى كافي المولى تبارك وتعالى فإنه ليس بواجب أن لا يوجد وليس بممكن خاص أن
 يوجد بل هو واجب أن لا يوجد وقد لا يجتمعان عليه بأن يصدق أحدهما ويكذب الآخر كافي الشر بذلك
 فإنه واجب أن لا يوجد وليس بممكن خاص أن يوجد وكافي الممكن فإنه ليس بواجب أن لا يوجد ويمكن
 خاص أن يوجد وعلى هذا القياس (قوله الجمانية) نسبة للجمان لغة في الجني كما أن اليسارية نسبة
 لليسار لغة في اليسرى (قوله وجدهما لا يجتمعان على الصدق) أي لانهما متنافيان وقوله وقد
 يجتمعان على الكذب أي وقد لا يجتمعان عليه كما تقدم ايضاحه (قوله وذلك) أي اجتماعهما على
 الكذب وقوله يصدق الخ أي بسبب ذلك فالبا سيبيبة كما مرّت الاشارة اليه (قوله وإذا ازم هذا) أي
 أنهما لا يجتمعان على الصدق وقد يجتمعان على الكذب وقد لا يجتمعان عليه وقوله ازم عكسه أي
 وهو أنه مهما أخذت مفهوما من طبقة من تلك الطبقات وأخذت معه مفهوما من طبقة أخرى من تلك
 الطبقات وجدهما لا يجتمعان على الكذب وقد يجتمعان على الصدق وقد لا يجتمعان عليه فإذا
 أخذت الأول من الطبقة الأولى من الطبقات اليسارية وهو ليس بواجب أن يوجد وأخذت معه الأول
 من الطبقة الثانية من تلك الطبقات وهو ليس بواجب أن لا يوجد وجدهما لا يجتمعان على الكذب
 البتة إذ لا يتأتى أن يكون الشيء واجب الوجود واجب العدم كما علمت فيما مر وقد يجتمعان على
 الصدق بسبب كذب الطبقة الثالثة من تلك الطبقات فالممكن ليس بواجب أن يوجد وليس بواجب
 أن لا يوجد بل ممكن خاص أن يوجد وقد لا يجتمعان عليه بأن يصدق أحدهما ويكذب الآخر كما
 في الشر بذلك فإنه يصدق فيه الأول ويكذب فيه الثاني وكافي المولى تبارك وتعالى فإنه يكذب فيه الأول
 ويصدق فيه الثاني وإذا أخذت الأول من الطبقة الأولى من تلك الطبقات وأخذت معه الأول من
 الطبقة الثالثة من تلك الطبقات وهو ليس بممكن خاص أن يوجد وجدهما كذلك فلا يجتمعان على
 الكذب البتة إذ لا يتأتى أن يكون الشيء واجب الوجود وممكنه امكانا خاصا كما تقدم وقد يجتمعان على
 الصدق بسبب كذب الطبقة الثانية من تلك الطبقات كافي الشر بذلك فإنه ليس بواجب أن يوجد وليس
 بممكن خاص أن يوجد بل هو واجب أن لا يوجد وقد لا يجتمعان عليه بأن يصدق أحدهما ويكذب
 الآخر كافي الممكن فإنه يصدق فيه الأول ويكذب فيه الثاني وكافي المولى تبارك وتعالى فإنه يكذب فيه
 الأول ويصدق فيه الثاني وإذا أخذت الأول من الطبقة الثانية من تلك الطبقات وأخذت معه الأول
 من الطبقة الثالثة من تلك الطبقات وجدهما كذلك فلا يجتمعان على الكذب البتة إذ لا يتأتى أن
 يكون الشيء واجب العدم وممكن الوجود امكانا خاصا كما مر وقد يجتمعان على الصدق بسبب كذب
 الطبقة الأولى من تلك الطبقات كافي المولى تبارك وتعالى فإنه ليس بواجب أن لا يوجد وليس بممكن
 خاص أن يوجد بل هو واجب أن يوجد وقد لا يجتمعان عليه بأن يصدق أحدهما ويكذب الآخر

الجمانية وجدهما لا يجتمعان
 على الصدق وقد يجتمعان على
 الكذب وذلك بصدق الطبقة
 الأخرى التي لم تأخذ منها شيئا
 أعنى الطبقة الباقية من
 الطبقات الجمانية وإذا ازم هذا
 في الطبقات الجمانية لزم عكسه
 في اليسارية

كافي الممكن فانه يصدق فيه الاول ويكذب فيه الثاني وكافي الشريد فانه يكذب فيه الاول ويصدق فيه الثاني وعلى هذا القياس (قوله اذهى نقائضها) أي واذا كانت نقائضها ثبت لها نقائص ما ثبت لك (قوله ففهما أخذت الخ) مفرع على قوله لزم عكسه وقد تقدم لك ابضا حه (قوله أقيمتما) أي وجدتهما (قوله وقد يجتمعان الخ) أي وقد لا يجتمعان عليه كما علم بحاصر (قوله وذلك) أي اجتماعهما على الصدق (قوله بكذب الخ) أي بسبب كذب الخ كما تقدم (قوله ومهما أخذت أيضا الخ) فإذا أخذت الاول من الطبقة الاولى من الطبقات اليمانية وهو واجب أن يوجد وقابلت بينه وبين الاول من الطبقة الثانية من الطبقات اليسارية وهو ليس بواجب أن لا يوجد وجدت المفهوم اليماني أخص من المفهوم اليساري لانه يشمل واجب الوجود وجازء بخلاف ذلك فانه خاص بالاول فيبينهما العموم والخصوص باطلاق فيجتمعان في المولى تبارك وتعالى فانه يصدق عليه أنه واجب أن يوجد وأنه ليس بواجب أن لا يوجد وينفرد اليساري في الممكن فانه يصدق عليه أنه ليس بواجب أن لا يوجد ولا يصدق عليه أنه واجب أن يوجد وإذا أخذت الاول من الطبقة الاولى من الطبقات اليمانية وهو واجب أن يوجد وقابلت بينه وبين الاول من الطبقة الثالثة من الطبقات اليسارية وهو ليس بممكن خاص أن يوجد وجدت المفهوم اليماني كذلك لان المفهوم اليساري يشمل واجب الوجود وواجب العدم بخلاف ذلك فانه خاص بالاول فيبينهما مامر من النسبة فيجتمعان في المولى الكريم تبارك وتعالى فانه يصدق عليه أنه واجب أن يوجد ويصدق عليه أنه ليس بممكن خاص أن يوجد وينفرد اليساري في الشريد فانه يصدق عليه أنه ليس بممكن خاص أن يوجد ولا يصدق عليه أنه واجب أن يوجد وإذا أخذت الاول من الطبقة الثانية من الطبقات اليمانية وقابلت بينه وبين الاول من الطبقة الاولى من الطبقات اليسارية وجدت المفهوم اليماني أيضا كذلك لان المفهوم اليساري يشمل واجب العدم وجازء الوجود بخلاف ذلك فانه خاص بالاول فيبينهما ما تقدم من النسبة فيجتمعان في الشريد فانه يصدق عليه أنه واجب أن لا يوجد ويصدق عليه أنه ليس بواجب أن لا يوجد وينفرد اليساري في الممكن فانه يصدق عليه أنه ليس بواجب أن لا يوجد ولا يصدق عليه أنه واجب أن لا يوجد وإذا أخذت الاول من الطبقة الثالثة من الطبقات اليسارية وهو ليس بممكن خاص أن يوجد وقابلت بينه وبين الاول من الطبقة الاولى من الطبقات اليمانية وهو واجب أن لا يوجد وجدت المفهوم اليماني كذلك أيضا لان المفهوم اليساري يشمل واجب العدم وواجب الوجود كما علمت بخلاف ذلك فانه خاص بالاول فيبينهما ما علمت من النسبة فيجتمعان في واجب العدم فانه يصدق عليه أنه واجب أن لا يوجد ويصدق عليه أنه ليس بممكن خاص أن يوجد وينفرد اليساري في واجب الوجود فانه يصدق عليه أنه ليس بممكن خاص أن يوجد ولا يصدق عليه أنه واجب أن لا يوجد وإذا أخذت الاول من الطبقة الثالثة من الطبقات اليمانية وهو ممكن خاص أن يوجد وقابلت بينه وبين الاول من الطبقة الثانية من الطبقات اليسارية وهو ليس بواجب أن لا يوجد وجدت المفهوم اليماني كذلك أيضا لان المفهوم اليساري يشمل واجب الوجود والممكن بخلاف ذلك فانه خاص بالثاني فيبينهما ما ذكر من النسبة فيجتمعان في الممكن فانه يصدق عليه أنه ممكن خاص أن يوجد وأنه ليس بواجب أن لا يوجد وينفرد اليساري في واجب الوجود فانه يصدق عليه أنه ليس بواجب أن لا يوجد ولا يصدق عليه أنه ممكن خاص أن يوجد وعلى هذا القياس

أذهى نقائضها ففهما أخذت
من طبقتين منها مفهومي
واحد من كل واحدة أقيمتما
لا يجتمعان على الكذب
البنية وقد يجتمعان على الصدق
وذلك بكذب الطبقة الباقية
اليسارية ومهما أخذت أيضا
مفهوما من طبقة يمانية وعرضته
مع مفهوم من طبقة يسارية

(قوله ليست تقيضا للخ) وأما إذا كانت تلك الطبقة تقيضا للطبقة التي أخذت منها فلا يكون المفهوم اليמאני أخص من المفهوم اليساري لانه تقيضه أو لازم تقيضه فإذا أخذت الأولى من الطبقة الأولى من الطبقات اليمانية وهو واجب أن يوجد وقابلت بينه وبين الأولى من الطبقة الأولى من الطبقات اليسارية وهو ليس بواجب أن يوجد لم تجد اليماني أخص من اليساري لانه تقيضه وان قابلت بينه وبين الثاني أو الثالث من تلك الطبقة لم تجد اليماني كذلك لان اليساري لازم تقيضه وهكذا يقال في الباقي فتأمل (قوله ثم القضية الخ) لا يخفى أن الترتيب اخباري (قوله ان كان موضوعها جزئيا الخ) ان قيل ان كان المراد أنه جزئي باعتبار الوضع ورد أن نحو هذا كاتب وأنا قائم يسمى قضية شخصية مع أن الموضوع في ذلك ليس جزئيا باعتبار الوضع لانه انما وضع لمعنى كلى وان كان لا يستعمل الا في معنى جزئي وان كان المراد أنه جزئي باعتبار ما صدق عليه في الاستعمال ورد أن نحو كل انسان حيوان لا يسمى بذلك مع أن الموضوع في ذلك جزئي باعتبار ما صدق عليه في الاستعمال لدلالته على كل فرد أجيب باننا نختار الثاني ولا يرد ما ذكر لان المراد أنه يكون بحيث يفهم منه جزئي معين كذا يؤخذ من كلام السعد وأنت خبير بان ما أوردته على الشق الاول انما يرد على ما ذهب اليه من أن كلا من اسم الإشارة والضمير ونحوهما كلى وضما جزئي استعمالا واماعلى التحقيق من أنه جزئي وضما واستعمالا فلا يرد كما لا يخفى (قوله سميت شخصية ومخصوصة) انما سميت شخصية لان موضوعها شخصي ومخصوصة لانه شئ مخصوص ونص المولى في شرح السلم الكبير على أنه يمتنع اطلاق الشخصية على نحو قولك الله تعالى قادر لانه وان أريد به معنى صحيح وهو أن المنسوب اليه معين يوهم الشخص الجسماني (قوله موجبة) بفتح الجيم على أنه دخله الحذف والايصال والاصل موجب فيها وبكسرهما على أنه من باب الاسناد المجازي وهذا هو المناسب للقبالة بالسالبة (قوله كقولك الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب (قوله بما يدل على تعميم الحكم) أي وهو السور الكلى وسيأتى بيانه في كلام المصنف والاضافة في قوله تعميم الحكم من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل والاصل على تعميم المتكلم الحكم أو نحو ذلك ويحتمل أن المراد بالتعميم العموم وعليه فالاضافة من اضافة المصدر لفاعله وقوله أو تبعيضة أي تخصيصه وفيه الاحتمال المذكوران (قوله سميت مسورة ومخصوصة) انما سميت بذلك لاشتغالها على السور وحصر الافراد المحكوم عليها به وظاهر انما تسمى كلية ان كان السور يدل على تعميم الحكم وجزئية ان كان يدل على تبعيضة (قوله موجبة كانت الخ) فتأمل الموجبة بالنسبة للكلية فنحو قولك كل انسان حيوان وبالنسبة للجزئية بعض الحيوان انسان ومثال السالبة بالنسبة للكلية فنحو قولك ليس كل انسان بحجر وبالنسبة للجزئية ليس بعض الحيوان بحجر وقوله فيهما أي في الشقين المذكورين (قوله وان لم يقتزن موضوعها الخ) دخل في ذلك القضية الطبيعية وهي ما حكم فيها على الطبيعة فنحو قولك الانسان نوع والحيوان جنس فهي قسم من المهملات وقيل انما قسم من الشخصية لان الحكم فيها على شئ معين في الذهن وقيل انما قسم برأسها فليست من المهملات ولا من الشخصية (قوله سميت مهملات) انما سميت بذلك لاهمالها في الاستعمال وقيل لاهمال السور فيها وعليه فهو من باب الحذف والايصال والاصل مهمل فيها (قوله أيضا) أي كما ان كلامنا القضايا السابقة موجبة وسالبة وقوله موجبة أو سالبة فتأمل الاولى فنحو قول الانسان حيوان ومثال الثانية فنحو قول ليس الانسان بحجر يجعل ال في الموضوع في المثالين للحقيقة في ذهن الافراد لا بقيد كلها ولا بقيد بعضهم فلا يقال انما ان جعلت استغرافية فالقضية كلية أو عهديه عهدا خارجيا فشخصية أو ذهنية جزئية أو جنسية بأن جعلت للحقيقة من حيث هي فطبيعية كذا لبعضهم واعترض بانهم لم يذكروا من أقسام ال ما ذكره اولابل حصرها فيما ذكر بعده وأجيب بأنه قد ذكر ذلك حفيد السعد في حواشي المطول والمختصر حيث قال قد يعتبر في المعرف بلام الجنس وجود الحقيقة في ذهن الفرد غير مقيد بالشخصية أو الكلية كافي المهملات اه (قوله حاصلة) أي محصل قوله ثم القضية الجمالية الخ قوله اذا

ليست تقيضا للطبقة التي أخذت
منها فان لم تجد المفهوم اليماني
أخص من المفهوم اليساري
شوب الله تعالى التوفيق (ص)

ثم القضية الجمالية ان كان موضوعها
كجزئيا سميت شخصية ومخصوصة
فموجبة كانت أو سالبة كقولك
كذلك قائم وعمر وليس بضاحك
وان كان موضوعها كليا وقرن
بما يدل على تعميم الحكم أو
تبعيضة سميت مسورة
ومخصوصة موجبة كانت فيهما
أو سالبة وان لم يقرن موضوعها
بما يدل على التعميم أو التبعيض
سميت مهملات وهي أيضا موجبة
أو سالبة (ش)

لم يعتبر فيها عدول الخ اعلم أن العدول أن تجعل اداة السلب جزأ من المحمول وقد يطلق على جعلها جزأ من الموضوع وعلى جعلها جزأ منها ما عاونته القضية في الاول معدولة المحمول وهي المرادة عند الاطلاق وفي الثاني معدولة الموضوع وفي الثالث معدولته - ما فاقسامها ثلاثة واما التحصيل فهو أن لا تجعل اداة السلب جزأ من ذلك فتسمى القضية في الاول محصلة المحمول وفي الثاني محصلة الموضوع وفي الثالث محصلتها فاقسامها ثلاثة أيضا وانما قيد بقوله اذا لم يعتبر فيها الخ لانه ان اعتبر فيها ذلك بان اعتبر فيها اقسام العدول والتحصيل وهي ستة كما علمت والجهات السابقة وهي تسع عشرة جهة أو إحدى وعشرين على ما تقدم زاد العدد كثيرا فليتم امل (قوله لانها) أي القضية الجلية وان كان المتبادر انه راجع للجمع ليظهر قوله اما شخصية الخ (قوله وحكم فيها بالتعميم) ظاهره ان الباء للتعدية وليس مراد اوانما هي للابسة وكذا يقال فيما بعد (قوله وان قرن السور بالمحمول أو بالجزئي الخ) دخل في ذلك جميع ما تصور من القضايا المنخرقة وهي مائة واثناعشرة قضية كما سيأتي لان قرن السور بالمحمول يشمل ستا وتسعين وقرنه بالجزئي يشمل ست عشرة اما الاول فلان المحمول اما كلي أو جزئي وعلى كل اما أن يكون السور كليا أو جزئيا فهذه أربعة وعلى كل منها اما أن يكون الموضوع كليا أو جزئيا وعلى كل منهما اما أن يكون مسورا بالسور الكلي أو بالجزئي أو مهملا فهذه أربعة وعشرون قائمة من ضرب ستة في أربعة وعلى كل منها اما أن يقتن الطرفان بحرف السلب أولا يقتنا أو يقتن الموضوع فقط أو المحمول فقط فهذه ستة وتسعون قائمة من ضرب أربعة في أربعة وعشرين واما الثاني فلان الجزئي والمراد به خصوص الموضوع أخذ من العطف اما أن يكون مسورا بالسور الكلي أو بالجزئي وعلى كل اما أن يكون المحمول ولا يكون الامهلا لئلا يتكرر مع ما سبق كليا أو جزئيا فهذه أربعة قائمة من ضرب اثنين في اثنين وعلى كل منها اما أن يقتن الطرفان بحرف السلب أولا يقتنا أو يقتن الموضوع فقط أو المحمول فقط فهذه ستة عشر قائمة من ضرب أربعة في أربعة ولك تقرير آخر في المتن وهو أن تحمل المحمول فيه على خصوص الكلي وتعمم في قوله أو بالجزئي فتجعله أعم من أن يكون هذا الجزئي محمولا أو موضوعا وتدخل في كلامه الصور المذكورة على هذا التقدير أيضا ويؤيد التقدير الاول قوله في الشرح لان القضية المنخرقة أن تدخل السور الخ ويؤيد الثاني قوله فيه أيضا فاذا دخل السور على ماله افراد الخ فتأمل (قوله سميت منخرقة) انما سميت بذلك لانحراف السور فيها عن موضعه اللاتقي به كما يؤخذ من كلامه بعد فهو من باب الخذف والايصال والاصل منصرف فيها (قوله وتكذب الخ) أي حيث كانت موجبة أو في قوتها كما سيذكره وقوله مهما أثبت للجزئي افراد أي كأن قيل كل زيد عمر أو زيد كل عمر وقد أثبت للموضوع في الاول وللمحمول في الثانية افرادا وقوله أو حكمت باجتماع افراد في فرد واحد أي كأن يقال زيد كل انسان فقد حكمت بان افراد الانسان اجتمعت في زيد وهو فرد واحد وقوله والا فكغيرها أي في أنها تصدق تارة كأن يقال زيد بعض الانسان وتكذب أخرى كأن يقال زيد بعض الحجر فتأمل (قوله اعلم أن السور لما كان الخ) لما كان بيان انحراف السور متوقفا على بيان موضعه اللاتقي به ذكره مبينا حكمة ذلك بقوله اعلم أن السور الخ (قوله على كمية الافراد) أي على صفته المنسوبة للككم وهو العدد والمراد بصفتها شمولها أو عدم شمولها (قوله وكان المقصود الخ) معطوف على قوله كان هو اللفظ الخ (قوله من متعدد أو متحد) بيان لما صدق عليه الموضوع وظاهر أن الاول اذا كان الموضوع كليا والثاني اذا كان جزئيا (قوله لا أن يحكم الخ) أي لان الافراد لا يصح الحكم بها (قوله كان الواجب الخ) جواب لما (قوله على ماله افراد الخ) أي ولو ذهنية (قوله وهو الموضوع الكلي) أي لا المحمول جزئيا كان أو سلبيا ولا الموضوع الجزئي (قوله فاذا دخل الخ) مفرع على قوله كان الواجب في السور الخ (قوله وهو) أي ماله افراد غير مقصودة في الحكم (قوله فقد انحراف الخ) جواب اذا وقوله عن موضعه اللاتقي به أي الذي هو الموضوع الكلي (قوله ووجب أن تسمى الخ) معطوف على قوله انحراف الخ (قوله وعدد ما يتصور في ذلك) أي في

حاصله أن القضايا الجلية اذا لم تعتبر فيها عدول ولا تحصيل ولا جهة عدداتها ثمانية لانها اما شخصية وهي ما موضوعها جزئي واما كلية وهي ما موضوعها كلي وحكم فيها بالتعميم واما جزئية وهي ما موضوعها كلي وحكم فيها بالتبعض واما مهملة وهي ما موضوعها كلي وفيها بتعميم ولا تبعض فهذه أربعة وكل واحدة منها اما موجبة واما سالبة فالمجموع ثمانية (ص)

وان قرن السور بالمحمول أو بالجزئي سميت منخرقة وتكذب مهما أثبت للجزئي افرادا أو حكمت باجتماع افراد في فرد واحد والا فكغيرها (ش)

اعلم أن السور لما كان هو اللفظ الدال على كمية الافراد وكان المقصود من القضية الجلية أن يحكم بحقيقة مجموعها على ما صدق عليه موضوعها من متعدد أو متحد لا أن يحكم بافراد المحمول على الموضوع كان الواجب في السور أن يدخل على ماله افراد يصح أن تكون مقصودة بالحكم وهو الموضوع الكلي فاذا دخل السور على ماله افراد الا انها غير مقصودة في الحكم وهو المحمول الكلي أو دخل على ماله افراد له أصل وهو الجزئي موضوعا كان أو محمولا فقد انحراف السور عن موضعه اللاتقي به ووجب أن تسمى القضية التي انحراف السور فيها عن محله منخرقة وعدد ما يتصور في ذلك من القضايا مائة واثناعشرة قضية

عليها ستة عشر أخرى من أجل أن الانحراف قد يكون بسبب دخول السور على الموضوع الجزئي فقط ولا يدخل على المحمول أصلا
فحينئذ إما أن يكون السور الداخلة على الموضوع الجزئي كليا أو جزئيا (١٠٣)

فهذه حالتان في الموضوع
والمحمول مع كل واحدة منهما
أما كليا أو جزئيا فهذه أربع
من ضرب اثنين في اثنين وكل
واحدة من هذه الأربع إما أن
يقترن الطرفان فيها بحرف السلب
أو لا يقترنا أو يقترن الموضوع
فقط أو المحمول فقط فهذه ستة
عشر من ضرب أربعة في أربعة
ضمها إلى ستة وتسعين فيجتمع مائة
واثنتا عشرة فمجموع المنحرفات
على ما مر بنا عليه في الأصل مائة
واثنتا عشرة قضية ولما كان
انحراف السور عن موضعه
أوجب الكذب في بعض هذا
العدد ولم يوجب في بعضه ذكرنا
في الأصل ضابطا يعرف به الكاذب
من هذا العدد بسبب الانحراف
والصادق الذي لم يضره الانحراف
وتركنا التخليط بذلك موجب
الكذب غير الانحراف كما ذكره
الطوفحي في الجمل فزاد كون
المادة ممتنعة وما يوافقها من
الممكنات في عدم الوقوع وذلك
تخليط على المتعلم لا شك فيه إذ
كل قضية موجبة تكذب
بوجود هذه الأسباب منفرقة
كانت أو غير منفرقة إذ لو قلت في
المادة الممتنعة من غير تحريف
السور زيد حمار أو بعض
الحمار زيد لكانت كاذبة كما
لو قلت مع تحريفه زيد بعض
الحمار وكذلك إذا قلت في زيد
الأي من غير تحريف للسور زيد
كاتب بالفعل لا بالامكان أو الكاتب
زيد أو بعض الكاتب زيد لكانت
كاذبة كما لو قلت مع التحريف
للسور زيد بعض الكاتب بالفعل وهذه من الممكنات التي توافق المادة الممتنعة في عدم الوقوع فقد ظهر لك أن ما طول به صاحب الجمل وغيره
من ذكر هذه الأسباب في المنحرفات تخليط موهم لا فائدة له بل هو مضمحل لتعلم لما يوهمه أن الكذب

الإنسان فهذه الأمثلة الستة لما اقترن فيها الطرفان بحرف السلب وباقي الأمثلة واضحة لك مما مر وقوله
وأربعة وعشرون منها في حمل الجزئي على الكلي وهي مثل ما مر إلا أن المحمول جزئي والموضوع كلي
وأمثلة ذلك أن تقول ليس كل إنسان ليس كل زيد ليس بعض الإنسان ليس كل زيد ليس كل إنسان ليس بعض الإنسان ليس بعض زيد
فهذه الأمثلة الستة لما اقترن فيه الطرفان بحرف السلب وواضح مما تقدم باقي الأمثلة فتأمل (قوله
عليها) أي على الستة والتسعين (قوله من أجل أن الانحراف الخ) علة لقوله ويجب أن يزاد الخ
(قوله فقط) أي دون المحمول فقوله ولا يدخل الخ تفسير لذلك (قوله فحينئذ) أي حينئذ كان السور
داخلا على الموضوع الجزئي فقط وقوله إما أن يكون الخ محصاه أن المحمول له حالتان والموضوع له حالتان
فاذا ضربت اثنين في اثنين تحصل أربعة ثم ان لهما أربع أحوال فاذا ضربت أربعة في أربعة تحصل
سنة عشر وأمثلة أن تقول ليس كل زيد ليس بإنسان ليس بعض زيد ليس بإنسان ليس كل زيد ليس
بعمرو وليس بعض زيد ليس بعمرو فهذه الأمثلة الأربع لما اقترن فيه الطرفان بحرف السلب وبقي
الأمثلة ظاهرة لك مما مر (قوله ولما كان انحراف السور الخ) غرضه الدخول على شرح قوله
وتكذب مهما أثبتت الخ مع بيان النكتة في ذلك في المتن لكن في عبارته بعض حرازة فلو قال ولما
أوجب انحراف السور عن موضعه الكذب الخ لكان أولى (قوله ضابطا) أي الذي هو قوله وتكذب
مهما أثبتت الخ (قوله بسبب الانحراف) أي وإما الكاذب بغير هذا السبب ككون المادة ممتنعة
فلا حاجة لنا بذكره في المنحرفات بخصوصها بل هو مضمحل كما سيذكره (قوله والصادق الذي الخ) فيه
أن الضابط الذي ذكره إنما يفيد أن المنحرقة إذا دخلت على السببين المذكورين كانت كغيرها في
الصدق نارة والكذب أخرى كما مر لا أنها حينئذ صادقة ولا بد فكان الأولى أن يقول بدل ذلك وغير
الكاذب بسبب الانحراف اللهم إلا أن يقال أراد بالصادق ما لا يلزم كذبه بالسبب المذكور ولولم
يصدق لسبب آخر كما يشعر بذلك قوله الذي لم يضره الانحراف (قوله وتركنا الخ) ظاهره أنه مرتب
أيضا على قوله ولما كان الخ وفي ترتيبه على ذلك شيء لا يخفى (قوله كما ذكره الطوفحي في الجمل) أي بالقوة
لأنه إنما يؤخذ ذلك من كلامه بطريق المفهوم لا بطريق التصريح كما يعلم بالوقوف على عبارته (قوله
فزاد الخ) معطوف على قوله ذكره وقوله كون المادة أي كبقية النسبة وقوله ممتنعة كان مقتضى
الظاهر أن يقول الامتناع ليناسب قوله المادة إذ هي امتناع النسبة لا ممتنعة اللهم إلا أن يقال أراد
بالمادة النسبة فيمنع الوصف بممتنعة (قوله وما يوافقها الخ) كان الانسب أن يقول وكون
غيرها من الممكنات موافقا لها في عدم الوقوع كما لا يخفى (قوله وذلك) أي المذكور من زيادة كون
المادة ممتنعة وما يوافقها الخ وقوله إذ كل قضية الخ علة لقوله وذلك تخليط على المتعلم (قوله بوجد
هذه الأسباب) أراد بالجمع ما فوق الواحد لأنه لم يذكر الأسباب (وقوله إذ لو قلت الخ) تعليل للعلة
(قوله زيد حمار أو بعض الحمار زيد) إنما كرر المثال إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الموضوع
جزئيا أو كليا مسورا أو لا وكذا يقال فيما بعد (قوله الإي) هو الذي لا يقرأ ولا يكتب سمي بذلك لأنه
كيوم ولدته أمه نسبة للإم لذلك (قوله لا بالامكان) ذكر المتكلم بهذه القضية لذلك غير متعين
للاستغناء عنه بقوله بالفعل (قوله لكانت كاذبة) كان الأولى إسقاطه كما هو واضح (قوله فقد ظهر
الخ) أي من قوله إذ كل قضية الخ (قوله من ذكر الخ) بيان لما (قوله موهم) أي لأنه يوهم أن
الكذب لم يجز من هذه الأسباب وحدها وإنما هو بواسطة انضمامها إلى الانحراف كما سيذكره (قوله
بل هو مضمحل الخ) لا فائدة لهذا الاضراب بعد قوله موهم لأنه قد فهم منه الآن يقال ذكره وإن كان

للسور زيد بعض الكاتب بالفعل وهذه من الممكنات التي توافق المادة الممتنعة في عدم الوقوع فقد ظهر لك أن ما طول به صاحب الجمل وغيره
من ذكر هذه الأسباب في المنحرفات تخليط موهم لا فائدة له بل هو مضمحل لتعلم لما يوهمه أن الكذب

انضمامها الى انحراف القضية
وبهذا تعرف ان صاحب الجدل
ومن تبعه قد زاد في المنحرفات
ما لا حاجة اليه ونقصوا ما به
الحاجة وهو اقسام ما اذا دخل
السور على الموضوع الجزئي ولم
يدخل على المحمول أصلا فان هذا
تحريف بلاشك للسور عن
موضعه اللائق به اذ موضعه
اللائق به انما هو الموضوع الكلي
لا مطلق الموضوع فقد انحازوا
بسبب اهمالهم هذا القسم بست
عشرة قضية من المنحرفات
فلاجل هذا انحلال والتخليط
الذين رأيناها في الجدل ونحوه
ذكرنا في الاصل ما أدخلناه في
المنحرفات هذه الستة عشر
قضية وتركتنا التخليط بذكر ما لم
يكن موجب الكذب فيه انحراف
السور والحاصل ان ضابط
معرفة الكذب من هذه المنحرفات
بسبب انحراف السور عن موضعه
ان كل قضية أثبتت افرادا
للجزئي موضوعا كان أو محمولا
فهى كاذبة كقولنا كل زيد عمرو
أو زيد كل عمرو أو كل زيد انسان
ونحوها فان هذه القضايا تبدل
على ان زيد الجزئي أو عمرو الجزئي
لها افراد وقد عرفت ان الجزئي
لا يثبت فيه وكذلك تكذب
المنحرفة مهما دلت على اجتماع
افراد في فرد واحد كقولك زيد كل
انسان وانما كانت كاذبة لاستحالة
اجتماع الجزئيات في جزئي واحد
واعلم ان هذين السببين الموجبين
لكذب القضية المنحرفة انما
يكونان حيث تكون المنحرفة
موجبة كهذه الامثلة السابقة
لاقتضاء الموجبة وجود
موضوعها وجملة محمولها
عليه والسببان المذكوران

مفهوما من ذلك لبيان ما أوهمه بقوله لما يوهمه ان الكذب الخ (قوله انما جاء الخ) أي لم يجئ منها
لذا تم اوجدها بل لا تضامها مع الانحراف أي والواقع ان الكذب جاء منها لذاتها وحدها بدليل أنه
لو كان شئ منها في القضية كانت كاذبة وان لم يكن فيها انحراف كما تقدم (قوله وبهذا تعرف الخ) اسم
الاشارة فائدتها تقدم من قوله ويجب ان يزاد عليها ستة عشر أخرى الى هنا حتى يتم قوله تعرف الخ
(قوله ما لا حاجة اليه) أي الذي هو الاسباب المتقدمة (قوله فان هذا تحريف الخ) نعليل لكون
ما ذكره وما به الحاجة وقوله اذ موضعه الخ علة لهذا التعليل (قوله فقد انحازوا الخ) في هذا التفريع
خفاء فكان مقتضى الظاهر ان يعبر بالواو (قوله هذا القسم) كان الانسب بقوله وهو اقسام الخ ان
يقول هذه الاقسام (قوله فلاجل هذا انحلال الخ) لا يخفى أن هذا علة مقدمة على معلولها وهو قوله
ذكرنا في الاصل الخ وفيه ان العلة لا تنتج المفعول الا ان يقال ان المعنى أنه لاجل ذلك لم نصنع مثل
صنيعهم ولم نجعل على غطهم بل ذكرنا في الاصل (قوله ونحوه) كان مقتضى الظاهر ان يقول ونحوها
بضمير التأنيت وأجيب بانه ذكر الضمير باعتبار كون الجدل كتابا (قوله والحاصل الخ) أي حاصل معنى
كلام المتن فليس المراد حاصل الكلام السابق كما قد يتوهم ببادئ الرأي (قوله كقولنا الخ) مثل
للقضية التي أثبتت للموضوع الجزئي افراد بمثلين وللقضية التي أثبتت للمحمول الجزئي افراد بمثل وانما
ذكر الاولين مثالين اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون المحمول جزئيا أو كلياً وقوله ونحوها لا حاجة اليه بعد
التعبير بالكاف كما لا يخفى (قوله فان هذه القضايا الخ) علة للتشليل بما ذكره وقوله وقد عرفت الخ من
جمله التعليل بل هو روحه (قوله كقولك زيد كل انسان) أي فان هذه القضية دلت على أن افراد
الانسان اجتمعت في فرد واحد وهو زيد (قوله واعلم ان هذين السببين الخ) محصله أن كون القضية
ثبتت للجزئي افراداً او كونها تدل على اجتماع افراد في فرد واحد لا يكون كل منهما ولا يتحقق الا اذا كانت
القضية المنحرفة موجبة بأن لم يدخل على كل من طرفيها حرف سلب كما في قولنا كل زيد عمرو وزيد
كل عمرو وكقولنا زيد كل انسان أو في قوة الموجبة بأن دخل حرف السلب على كل من طرفيها ولم
يُجعل مدولة كقولك ليس كل زيد ليس كل عمر بخلاف ما لو لم تكن القضية المنحرفة موجبة أو في
قوتها بان كانت سالبة لفظاً ومعنى وذلك حيث يكون حرف السلب داخل على أحد طرفيها فقط والفرق
بين الموجبة والسالبة أن الموجبة تقتضي وجود موضوعها خارجاً وجملة محمولها على موضوعها
والسلب الاول يمنع من وجود موضوعها في المثال الاول ومن صحة الجدل في المثال الثاني والسلب الآخر
يمنع من صحة الجدل فقط فلا تكون مع واحد منهما صادقة بخلاف السالبة فانها لا تقتضي وجود موضوعها
خارجاً لان المدار فيها على انتفاء المحمول وعدم انصاف الموضوع به ولا شك أن هذا صاق مع انتفاء
الموضوع مثلاً اذا قلت ليس كل زيد انسان أو كل زيد ليس انسان فالمعنى انتفت الانسانية عن
افراد زيد ولا خفاء ان هذا صادق مع انتفاء تلك الافراد وهذا ظاهر فيها اذا كانت القضية مثبتة
للجزئي افراداً قبل السلب وأما اذا كانت تدل على اجتماع افراد في فرد قبل ذلك فنحو أن تقول ليس زيد
كل انسان أو زيد ليس كل انسان فلان السلب قد سلب ذلك فيها ولا شك انه اذا انتفى سبب كذبها
صدق فتأمل (قوله تكون حيث المنحرفة موجبة) أي أو في قوتها أخذنا بما بعد (قوله لاقتضاء
الموجبة الخ) علة لكون السببين المذكورين يوجبان الكذب في المنحرفة الموجبة وما يقبدر
من صنيعه من أن ذلك علة للحصر فغير ظاهر وقوله وجود موضوعها أي خارجاً في أحد الزمنا
الثلاثة والمراد وجود موضوعها ولو تقديراً كما في قولهم ~~كل~~ عنقاء طائر فان معناه ان العنقا
لو وجدت يكون كل فرد منها طائراً وانما قيدت بقولي أي خارجاً لان وجود الموضوع الخلال ربحي هو الذي
اختصت باقتضاءه الموجبة وأما وجوده الذهني فلا يختص باقتضاءه بل كل قضية تقتضي وجود
موضوعها ذهناً حال ايقاع النسبة بين الطرفين ضرورة أن لا تحسم على الشئ بحكم إيجاب
أو سلب الا بعد استحضاره في ذهنك فقوله السالبة لا تقتضي وجود الموضوع أي خارجاً كما لا يخفى

فترجع الى الموجبة لان سلب السلب ايجاب كقولك ليس كل زيد ليس كل عمر ومثلا لانه يرجع في المعنى الى قولك كل زيد كل عمر وهو كاذب قطعاً فكذا ما في قوته وكذلك لو قلت ليس زيد ليس كل انسان لكان كاذباً لانه في قوة قولك زيد كل انسان فالولم تكن المنحرفة موجبة ولا في قوة الموجبة لكانت صادقة وذلك حيث تكون سالبة لفظاً ومعنى بأن يقتزن حرف السلب باحد طرفيها كما اذا قلت مثلاً ليس كل زيد انساناً أو كل زيد ليس انساناً أو تقول ليس زيد كل انسان أو زيد ليس كل انسان أما وجه صدق السالبة في المثالين الاولين فلانه لما استحال أن يكون زيد الجزئي افراد صدق ان تلك الافراد المستحيلة ليست بانسان اذا لا يكون انساناً الا الغرد الممكن الموجود في الخارج واذا كانت السالبة تصدق عند عدم موضوعها الممكن فمع عدم موضوعها المستحيل أخرى وهذا افرقت السالبة من الموجبة فان الموجبة تقتضي وجود موضوعها ليصح اتصافه بمحمولها لانها تثبت اتصاف الموضوع بالمحمول فحيث كان الموضوع معدوماً وأخرى اذا كان مستحيلاً بطل الاتصاف الذي أثبتته فكانت كاذبة وأما السالبة فلا تقتضي وجود موضوعها لانها انما تنفي اتصاف موضوعها بمحمولها فحيث كان موضوعها معدوماً وأخرى اذا كان مستحيلاً تحقق عدم الاتصاف لان المعدوم لا يتصف بصفة ثبوتية فان قلت

(قوله يمنعان من ذلك) أي المذكور من وجود موضوعها وصحة حمل محمولها عليه وقد علمت أن السلب الاول يمنع من الاول والثاني وأن السلب الآخر لا يمنع الا من الثاني فلا تغفل (قوله فلا تكون الموجبة الخ) مفرع على قوله والسببان المذكوران يمنعان من ذلك (قوله فترجع الخ) في قوة التعليل لقوله وفي حكم الموجبة الخ ولو قال لان القضية حينئذ ترجع الى الموجبة لكان أوضح وقوله لان سلب السلب الخ لتعليل لقوله فترجع الى الموجبة (قوله مثلاً) لأحاجة اليه (قوله لانه يرجع الخ) علة للتشديد بذلك (قوله لكان كاذباً) الاولى اسقاطه كما مر تطهيره وقوله لانه في قوة الخ علة لقوله وكذلك لو قلت الخ (قوله فالولم تكن المنحرفة الخ) محتمل زقوله فيما تقدم حيث تكون المنحرفة موجبة مع قوله وفي حكم الموجبة الخ وقوله لكانت صادقة كان مقتضى الظاهر في المقابلة أن يقول لم يتحقق هـ هـ ان السببان وأيضاً فلا يستلزام الصدق بل هي كغير المنحرفة في كونها قد تصدق وقد تكذب كما يؤخذ من المتن (قوله وذلك) أي انتهاء كون المنحرفة موجبة أو في قوتها (قوله بان يقتزن الخ) تصوير لكون المنحرفة سالبة لفظاً ومعنى (قوله كما اذا قلت الخ) المثالان الاولان للقضية التي تثبت للجزء افراداً قبل السلب والمثالان الآخران للقضية التي تدل على اجتماع افراد في فرد قبل ذلك (قوله مثلاً) لأحاجة اليه (قوله لما استحال الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول فهو انه لما استحال الخ (قوله اذا لا يكون الخ) علة لقوله صدق ان تلك الافراد الخ (قوله واذا كانت السالبة الخ) هو في قوة تعليل ثان لقوله صدق ان تلك الافراد الخ فكانه قال ولانه اذا كانت الخ وقوله عند عدم موضوعها الممكن أي نحو قولك لا شيء من العقلاء بطائر (قوله وبهذا) أي بكونها تصدق عند عدم موضوعها الممكن دون صدقها عند عدم موضوعها المستحيل أخرى (قوله فان الموجبة الخ) بيان لوجه الافتراق (قوله ليصح الخ) متعلق بقوله وجود موضوعها وقوله لانها تثبت الخ علة لقوله فان الموجبة تقتضي وجود موضوعها (قوله فحيث كان الخ) تفريع على قوله فان الموجبة الخ وقوله فكانت كاذبة تفريع على قوله بطل الاتصاف الخ (قوله وأما السالبة فلا تقتضي وجود موضوعها) أي خارجاً والافهـي تقتضي وجوده ذهناً كما مر (قوله لانها انما تنفي الخ) علة لقوله فلا تقتضي وجود موضوعها (قوله فحيث كان موضوعها الخ) مفرع على قوله لانها انما تنفي الخ (قوله لان المعدوم الخ) لتعليل لقوله تحقق عدم الاتصاف وان كان مقتضى كونه مفرداً على ما قبله عدم الاحتياج الى ذلك لما تقدم من انهم قد يعملون ذلك للنوضيح (قوله فان قلت الخ) محصل هذا السؤال انه يلزم على ما قلنا من أن السالبة صادقة فيما ذكر لانها لا تقتضي وجود موضوعها ان المنحرفة التي اقترن فيها حرف السلب بالطرفين نحو ليس زيد ليس كل انسان صادقة لقياس نظمه هكذا هذه سالبة معدولة صادقة ينتج ان هذه صادقة كذا يؤخذ من كلام المؤلف ولا يخفى انه يفهم من قوله التي اقترن فيها حرف السلب بالطرفين أن حرف السلب ليس جزءاً من طرفيها وحينئذ لا تكون معدولة وهذا ينافي قوله بعد هذه سالبة لانها معدولة على ان هذا لا يرد بعد قوله فيما تقدم لان سلب السلب ايجاب لانه علم منه انه ليست معدولة اذ المعدولة ليس فيها سلب سلب وانما فيها سلب ايجاب كما سيشرح اليه ولهذا قال بعضهم لا ورود لهذا الاشكال حتى يحتاج للجواب عنه بعد قوله فيما تقدم لان سلب السلب الخ اهـ وبالجملة لا يخلو هذا السؤال عن شيء فليتأمل (قوله على هذا) أي ما ذكر من كون السالبة لا تقتضي وجود الموضوع ولو حذف ذلك لكان أولى ليس بمتقيم قوله بعد بعد لما ذكرتم الخ في الجمع بينهم ما سارزة ولذلك قال بعضهم لو قال أي على ما ذكرتم الخ لكان أولى ويكون تفسيراً لقوله على هذا (قوله لوجود السلب الخ) هذا يقتضي انه متى وجد السلب في محمولها كانت معدولة وليس كذلك لما تقدم من انها لا تكون معدولة الا ان جعل السلب جزءاً من المحمول (قوله وذلك) أي كونها سالبة معدولة وقوله لما تقرر أي عند

الموجبة المحضة فالجواب ان هذه ليست سالبة معدولة لان السالبة المعدولة ليس فيها سلب سلب وانما فيها سلب محمول على حقيقة فالسلب دخل فيها على موجبة الا انها معدولة واما هذه السالبة التي فيها سلب السلب فقد دخل فيها السلب على قضية سالبة لا على موجبة معدولة فنفي هذا السلب الثاني ما كان فيها قبل من الحكم السلي وبضرورة ان سلب الحكم السلي ايجاب فقف على هذا الفرق الحسن اللطيف فانه قد تحير بعدم التنبية له كثير واما وجه صدق السالبة في المثالين الاخيرين فظاهر لان موجب الكذب في موجبتهم ما جعل الفرد الواحد افرادا وذلك مستحيل فاذا دخل (١٠٦) هذا السلب نفي هذا المستحيل ونفي المستحيل صدق وانما الكذب اثباته وايضا

فوجب الكذب في هذا الموجبة ما اوجب فيها من المحمول الكلي فاذا دخل السلب زال ذلك ورجع الى السلب الجزئي والتعليل الاول اقرب وأوضح والى ضابط الكذب والصدق في المنحرفات اشرنا بقولنا في الاصل ونكذب أي المنحرفة مهما أثبتت للجزئي افرادا يعني حيث يدخل السور الكلي أو الجزئي على الشخص الموضوع أو المحمول وتكون المنحرفة موجبة لانها التي تقتضي ثبوت تلك الافراد المستحيلة في الخارج وذلك ككذب ضرورة وقولنا أو حكمت باجماع افراد في فرد واحد أي حيث يكون المحمول كليا ويدخل عليه السور الكلي وذلك لا يكون الا في القضية الموجبة وما في حكمها كقولك زيد كل انسان وقولك ليس زيد ليس كل انسان لانها في قوة الاولى وهو معنى قولهم ان يكون المحمول ايجابيا كليا وقولنا ولا فكثيرها أي وان لم يوجد واحد من السبعين في القضية المنحرفة كانت كثيرها من القضايا التي لا انحراف اسورها أي لا تكذب حيث بسبب انحراف سورها وانما تكذب ان كذبت بسبب كذب مادتها كقولك زيد بعض

المناطق وبيان ذلك أنه لو قلت مثلاً زيد هو قائم كانت موجبة محصلة وهي خاصة لانه لا بد أن يكون موضوعها موجودا ولو قلت ليس زيد هو لا قائم كانت سالبة معدولة وهي أعم من تلك لانها تختمل ان يكون موضوعها موجودا ولا فقد اتضح لك ان السالبة المعدولة ليست في حكم الموجبة المحصلة (قوله فالجواب الخ) هذا جواب يمنع صغرى القياس المأروى وقوله ان هذه أي التي اقترن فيها حرف السلب بالطرفين (قوله فنفي هذا السلب الثاني) المراد به الداخل على الطرف الاول فالمراد الثاني في الاتيان وان كان هو الاول في الذكر بالقضية (قوله فقف على هذا الفرق) محصلة ان السلب في المعدولة انما سلب ايجابا وهذا لا يجعل القضية في حكم الموجبة بخلافه في هذه القضية فانه قد سلب السلب الذي كان فيها قبل وهذا يجعلها في حكم الموجبة (قوله واما وجه الصدق الخ) مقابل لقوله فيما مضى واما وجه صدق السالبة في المثالين الاولين الخ (قوله لان موجب الكذب الخ) أي لان سبب الكذب في موجبتهم ما قبل دخول السلب (قوله وذلك) أي الجعل المذكور (قوله ونفي المستحيل صدق) أي والخبر الذي افادني المستحيل صدق لما هو معلوم من أن الصدق انما هو من أوصاف الخبر كما أن الكذب كذلك وبهذا تعلم أن قوله وانما الكذب اثباته معناه وانما الكذب الخبر المفيد اثباته (قوله فوجب الكذب الخ) وانما كان ذلك موجبا للكذب لانه يستلزم اجتماع الافراد في فرد واحد وذلك باطل بالضرورة ولما كان في هذا التعليل خفاء قال والتعليل الاول اقرب وأوضح (قوله زال ذلك) أي الايجاب الكلي وقوله ورجع الخ أي لان القاعدة انه اذا انتفى الايجاب الكلي يرجع الى السلب الجزئي فالاجاب في المثالين المذكورين زيد كل انسان فاذا انتفى هذا جمل على السلب الجزئي فهو في قوة أن يقال ليس زيد بعض الانسان وهل هو البعض الآخر أو لا شيء مسكوت عنه (قوله والى ضابط الكذب والصدق الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول والى ضابط الكذب بسبب الانحراف وهدم الكذب بسببه الخ ولعل مراده ما ذكر فتأمل (قوله اشرنا بقولنا الخ) سيما أني أنه يعطف عليه قوله بعد وقولنا أو حكمت الخ وقولنا والاف كثيرها كما لا يخفى (قوله وتكون المنحرفة الخ) معطوف على قوله يدخل السور الخ (قوله موجبة) أي حقيقة أو حكما لتدخل سالبة الطرفين (قوله وذلك) أي ثبوت تلك الافراد (قوله ويدخل عليه الخ) معطوف على قوله يكون الخ (قوله وذلك) أي الحكم باجماع افراد في فرد واحد (قوله وهو معنى الخ) الضمير مائد لقوله أو حكمت باجماع الخ (قوله ان كذبت) اشارة بذلك الى أنها ليست بلازمة الكذب (قوله فانهم الخ) فوجبه للتخيل بذلك (قوله فاهذا) أي لكون كذبهم ليس من أجل انحراف السور بل من أجل المادة (قوله لكأن صادقة) كان الاولى اسقاطه كنظيره السابق (قوله جامع) أي لصور المنحرفات وقوله مانع أي لغيرها (قوله فيشمل الخ) تقريع على قوله جامع وترك التقريع على قوله مانع (قوله وما اعتبر الخ) أي والقضية التي اعتبر الخ فواقعة على القضية ومعنى اعتبار لو حظ على سبيل الاشتراك وهذا شروع في تقسيم القضية الى خارجية وحقيقية مع بيان ضابط كل منهما وسنذكر فيما يأتي قصبا

الجارأوزيد الاي بعض الكاتب فلهما كاذبتان لامن أجل انحراف السور بل من أجل المادة فلهذا تكذبان وان لم يعرف فيهما السور عن موضعه كما لو قلت بعض الجار زيد أو بعض الكاتب زيد الاي أولم يدخل فيهما السور أصلا كقولك زيد جار زيد الاي كاتب فلو لم تكذب المادة وقلت مثلاً زيد بعض الانسان لكأن صادقة وان وجد فيها انحراف السور وكذلك لو دخل السلب على الموجبات الكاذبة بسبب الانحراف لكأن صادقة اذ لم تثبت الخيال بل بنفيه فحق صدقها وهذا الضابط الذي ذكرناه جامع مانع يشمل جميع المائة والاثنى عشر هذا المنحرفات وبالله تعالى التوفيق (من) وما اعتد

آخر زاده الاثر وهو القضية الذهنية وعليه فالقضية ثلاثية وكثير من المناطق لا يعتبرون تلك الزيادة لعدم استعمالها في العلوم فيجعلون القضية ثنائية مع اعترافهم بان القضية غير حاصرة وقد اعتبر بعضهم ضابطا يجمع ما ذكرنا نقله السعد وهو ان كلما صدق عليه (ج) في الخارج محققا او مقدرا او في الذهن فهو (ب) (قوله في صدق عنوانها) كتب بعضهم ان المراد بالصدق في كلامه الصدق التوصيفي الذي اقتضاه الموضوع وبالعنوان مفهوم الموضوع لانه عنوان على الافراد وعامة عليه فقولته عنوانها أي عنوان موضوعها والمعنى في صدق مفهوم موضوعها على افراد صدقات توصيفها والذي يظهر ان الاضافة في قوله عنوانها للبيان فالمعنى في صدق عنوان هو هو ولو قال في صدقها المكان أوضح (قوله وجود موضوعها) أي خارجا (قوله في أحد الأزمنة الثلاثة) أي التي هي الزمن الحال والماضي والمستقبل سواء كان ذلك الاحد معيننا كقولك كل كاتب انسان على معنى كل كاتب في الماضي فقط أو في الحال فقط أو في المستقبل فقط فهو انسان أو مبهم كما لو لاحظت في المثال المذكور وجود الكاتب في أحد الأزمنة الثلاثة مبهم وهذا اقتصر على أقل ما تحقق به الخارج جسية والافتقار يكون وجود موضوعها معتبرا في اثنين منها أو في جميعها (قوله تسمى قضية خارجية) سميت بذلك لانه قد اعتبر فيها الوجود الخارجي (قوله وما اعتبر فيها) كان الانسب بسابقه أن يقول وما اعتبر في صدق عنوانها لكن الخطب يسير وقوله تقدير وجوده الخ أي بشرط أن يكون ممكنا بالامكان العام كما سيصرح به في شرح قوله وقد تؤخذ القضية باعتبار الوجود الذهني الخ التلايشم الممتنع كقولك شريك الباري معدوم فان هذه قضية ذهنية وهي قسم ثالث غير الخارجية والحقيقية كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله وان لم يوجد الخ) أي سواء وجد في زمن من تلك الأزمنة أو لم يوجد في ذلك فليس خاصا بما لم يوجد كما قد يتوهم وقوله في زمن الخ يرجع لكل من المصدر والفعل قبله (قوله تسمى قضية حقيقية) سميت بذلك لانه قد اعتبر فيها الحقيقة من غير نظر للوجود الخارجي فلذلك نسبت للحقيقة كما سيشرح الى ذلك في الشرح بقوله وقد تعتبر بحسب الحقيقة ولو قال وما اعتبر فيها الحقيقة بقطع النظر عن الوجود الخارجي لكان أنسب (قوله مثلا) أي أو قولنا أو كل (د) (ط) أو نحو ذلك وانما جرت عادتهم بالتعبير بما ذكرنا لئلا يختصار ودفعوا التوهم القصور على مادة مخصوصة لكن لا يخلو عن خفاء بالنسبة لبعض القاصرين فن أراد البيان مثل بالمواد لوضوحها (قوله كل ج ب) أي كل انسان حيوان مثلا فالخرف الاول كناية عن الموضوع والثاني كناية عن المحمول (قوله قد يعتبر بحسب الخ) أي قد يعتبر الصدق فيه وكذا يقال في قوله بعد وقد يعتبر الخ وهذا يؤيد ما قدمته من أن الاضافة في عنوانها للبيان (قوله بحسب الحقيقة) أي المجردة عن اعتبار الوجود الخارجي (قوله أما الاول) أي الذي اعتبر فيه الصدق بحسب الوجود الخارجي وقوله وأما الثاني أي الذي اعتبر فيه الصدق بحسب الحقيقة بقطع النظر عن الوجود الخارجي وانما فسرنا بذلك وان كان المنبأ أن المراد اما الاعتبار الاول واما الاعتبار الثاني ليس تقسيم قوله في الاول فعناء الخ وقوله في الثاني فليس المراد الخ ويحتمل أن يبقى على ظاهره ولا يخلو حيث نذكر التسامح (قوله ما صدق) أي أو يصدق لبشمل الحال والمستقبل ويحتمل أنه استعمال الفعل فيما يعم ذلك فيكون مستعملا في حقيقته ومجازا (قوله ويشترط الخ) المقام للتفريع كالا يخفى (قوله والبائية) لا حاجة اليه لان الحديث عنه انما هو وجود الموضوع لكن المحمول تابع له وقوله المصدر والحق أي التي وقع الصدق عليها في القضية وقوله في الخارج متعلق بقوله صدق الجسمية وقوله سواء كان أي صدق الجسمية في الخارج (قوله بل المراد الخ) اضرب انتقالي وقوله كلما وجد الخ اشتملت هذه العبارة على شرطين وقعت الاولى في موضع الموضوع والثانية في موضع المحمول والمعنى كل ما لو قدر وجوده اتصف بوصف الموضوع ثبتت له هذه الجسمية على ما يأتي (قوله فهو بحيث لو وجد الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول فهو (ب) للاستغناء عن تلك الجسمية كما هو واضح (قوله أو ممتنع) كان عليه أن يسقط ذلك لانه ان كان مراده به الممتنع

في صدق عنوانها وجود موضوعها
في أحد الأزمنة الثلاثة
تسمى قضية خارجية وما اعتبر
فيها تقدير وجوده وان لم يوجد
في زمن من الأزمنة الثلاثة
تسمى قضية حقيقية (ش)

يعني ان قوائما مثلا كل (ج)
(ب) قد يعتبر بحسب الوجود
الخارجي تارة وقد يعتبر بحسب
الحقيقة تارة أخرى أما الاول
فعناء أن كل ما صدق عليه انه
(ج) في الخارج فهو (ب)
ويشترط فيه صدق الجسمية
والبائية على تلك الافراد
المصدق عليها في الخارج سواء
كان في الحال أو في الماضي أو في
الاستقبال وأما الثاني فليس
المراد منه كل ماله دخول في
الوجود في الخارج بل المراد كل
ماله وجوده كان (ج) فهو بحيث
لو وجد كان (ب) سواء كان
موجودا في الخارج أو لم يكن
وسواء كان واجبا أو ممكنا
أو ممتنعا والفرق بين الاعتبارين
ظاهر

قائلو قدرنا انحصار الالوان الخارجية في السواد صدق بالاعتبار الثاني كل بياض لون لان معناه كل مالو وجد كان بياضا فهو بحيث لو وجد كان لونافه وصادق وان لم يكن للبياض وجود في الخارج وكذب به هذا الاعتبار كل لون سواد لان معناه كل مالو وجد كان لونافه وصادق بحيث لو وجد كان سوادا وذلك باطل واما بالاعتبار الاول فبالعكس من ذلك لانه يكذب قولنا كل بياض لون لان معناه كل ما هو بياض في الخارج فهو لون في الخارج وان لم يكن للبياض وجود في الخارج كان كاذبا ويصدق قولنا كل لون سواد لان معناه كل لون في الخارج فهو سواد في الخارج وصادقه ظاهر وقد يجتمع (١٠٨) صدق الحقيقة والخارجية كافي قولنا كل انسان حيوان فظهر بهذا ان بين

الموجبتين الكليتين اذا كانت احدهما حقيقة والاخرى خارجية وعموما وخصوصا من وجهه الى هذا اشرنا بقولنا (ص)

وبينها وبين الخارجية عموم وخصوص من وجهه اذا كانتا موجبتين كليتين أو جزئيتين سالتين (ش)

أما وجه العموم والخصوص من وجهه في الكليتين الموجبتين فهو ان الكلية الحقيقية الموجبة تصدق بدون الخارجية حيث لا يكون الموضوع موجودا أصلا كقولنا كل عنقاء طائر وقولنا كل بياض لون في المثال السابق وتصدق الخارجية دون الحقيقة حيث يكون الموضوع موجودا ويصدق الحكم على جميع الافراد الموجودة منه دون المقدرة كقولنا يوجد مثلا من الاشكال الا المثلث فانه يصدق كل شكل مثلث باعتبار الخارج دون اعتبار الحقيقة ومنه كل لون سواد في المثال السابق وتصدق الحقيقة والخارجية معا حيث يكون الموضوع موجودا والحكم صادق على جميع افراد الموجودة والمقدرة كقولنا كل انسان حيوان وأما وجه العموم والخصوص من وجهه في الجزئيتين

عقلا كما هو المتبادر فلا يصح لانه يشترط في الحقيقة ان يكون موضوعها ممكنا بالامكان العام كما مر وان كان مراده الممتنع عادة فهو بعيد جدا مع كونه مستغنى عنه حينئذ بما قبله فتأمل (قوله فانا لو قدرنا الخ) علة لسكون الفرق المذكور ظاهرا (قوله بالاعتبار الثاني) أي وهو ان يعتبر الصدق في القضية بحسب الحقيقة من غير اعتبار الوجود الخارجي (قوله فهو بحيث الخ) قد علمت انه لا حاجة الى هذه الحيزية وقوله وان لم يكن الخ الواو للعال كما يقتضيه الفرض السابق (قوله وكذب الخ) معطوف على قوله صدق الخ (قوله لانه يكذب الخ) تعليل لقوله فبالعكس (قوله كان كاذبا) أي لان القضية الموجبة تقتضي وجود الموضوع قوله وقد يجتمع الخ معطوف على محذوف معلوم مما تقدم والتقدير فقد انفراد صدق كل منهما وقد يجتمع الخ (قوله فظهر الخ) تفريع على ما تقدم وقوله به هذا أي بقوله وقد يجتمع الخ مع ملاحظة ما تقدم (قوله الى هذا اشرنا بقولنا) ليس من المشار به قوله أو جزئيتين الخ كما لا يخفى (قوله وبينها وبين الخارجية الخ) اعلم ان الحقيقة اما ان تكون موجبة أو سالبة وعلى كل اما كلية أو جزئية فهذه أربعة في الحقيقة ويجري مثلها في الخارجية فاذا ضربت أربعة في مثلها تحصل ستة عشر والموافق قد تكلم على ما اذا تساوى في الكم والكيف أولا ودخل تحت ذلك أربعة وهي ان يكونا موجبتين كليتين أو جزئيتين سالتين والنسبة بينهما في هاتين الصورتين العموم والخصوص من وجهه أو يكونا موجبتين جزئيتين أو سالتين كليتين والنسبة بينهما في هاتين الصورتين العموم والخصوص باطلاق الالوان في أولاهما الحقيقية أعم وفي ثانيتهما الخارجية أعم وتكلم على ما اذا اختلفا في الكم والكيف أو في أحدهما ثانيا ودخل تحت ذلك اثنا عشر كما سيأتي (قوله كقولنا كل عنقاء طائر) هذا المثال انما ينشئ على قول من أنكر وجودها وانما يضرب بها المثل للامر الجيب لا على قول من أثبتته وذكر أن العنقاء كانت طائرا في بني اسرائيل وكان منها الذكر والانثى وكانت من أحسن الحيوانات خلقا فانتقل نسلها الى بلاد قيس غيلان ثم آذى الصبيان فشكوا ذلك الى خالد بن سنان وكان من أهل الفترة وقيل بنموته فدعا الله أن يقطع نسل العنقاء فقطع (قوله ومنه) أي مما يكون الموضوع فيه موجودا ويصدق الحكم فيه على جميع الافراد الموجودة منه دون المقدرة (قوله فلانها ما نقض السالبتين الخ) فنقض الموجبة الكلية الحقيقية السالبة الجزئية الحقيقية ونقض الموجبة الكلية الخارجية السالبة الجزئية الخارجية (قوله ليستا متباينتين) أي لانهما قد يتصادقان في بعض المواد كما سيذكره والمتباينتان لا يتصادقان ويؤخذ من ذلك قياس نظمه هكذا الجزئيتان السالبتان يتصادقان ولا شيء من المتباينتين يتصادقان ينتج لاشئ من الجزئيتين السالبتين متباينتين (قوله فتصدقان معا) أي حيث كان الموضوع موجودا والحكم مساوب عن بعض افراده الموجودة والمقدرة كافي المثال الذي ذكره وهو قوله بعض الحيوان ليس بفرس ووجه صدقهما معا في هذا المثال انه يصح أن نقول بعض افراد الحيوان في الخارج ليس بفرس وبعض افراده المقدرة بحيث لو وجد وكان حيوانا فهو ليس بفرس وقوله وتصدق الحقيقة دون الخارجية أي حيث لا يصح سلب الحكم الا عن الافراد المقدرة

السالتين فلانها نقضا الكليتين الموجبتين السالبتين اللتين ثبت بينهما العموم من وجهه ونقيضا الاعين من وجهه كما لا يكونان الامتباينين أو بينهما عموم من وجهه وهاتان السالبتان ليستا متباينتين فبين ان بينهما عموم ما من وجهه فتصدقان معا في قولنا مثلا بعض الحيوان ليس بفرس وتصدق الحقيقة دون الخارجية في المثال السابق حيث تقدر انحصار الالوان الخارجية في السواد بعض اللون ليس بسواد وتصدق الخارجية دون الحقيقة اذا قلنا على تقدير هذا الانحصار السابق بعض البياض ليس بلون وبالله تعالى التوفيق (ص) فان كانتا موجبتين جزئيتين

في هاتين الجزئيتين أعم مطلقا من
الخارجية لأنه متى صدق الحكم
على بعض الافراد الخارجية
صدق على بعض الافراد المقدرة
من غير عكس وبالله تعالى
التوفيق (ص)

وان كانتا سالتين كائنتين
فالخارجية أعم مطلقا من
الحقيقة (ش)

انما كانت الخارجية هنا أعم
مطلقا من الحقيقة لما ثبت ان
نقيض الاخص أعم مطلقا من
نقيض الاعم والسالبة السالبة
الخارجية هي نقيض الجزئية
الموجبة الخارجية التي هي أخص
من الجزئية الموجبة الحقيقية
فتكون أعم من السالبة السالبة
الحقيقية التي هي نقيض الموجبة
الجزئية الحقيقية ولأنه متى
صدق السلب على جميع الافراد
المقدرة صدق على جميع الافراد
الخارجية ولا ينعكس لان صدق
السلب الحقيقي اما لا انتفاء
الموضوع محققا كان أو مقدرا
واما لعدم ثبوت المحمول للموضوع
فانهما لو انتفعا معا صدق
الايجاب وأيا ما كان يلزم صدق
السلب الخارجي بخلافه هو فان
صدقه ربما كان لا انتفاء للموضوع
محققا ولا يلزم منه صدق السلب
الحقيقي أي بحسب تقدير وجود
الموضوع وبالله تعالى التوفيق (ص)

هذا حكم الاتحاد بينهما في
الكيف والسك (ش)

يعني أن هذا الذي تقدم عرف
منه ما بين القضية الحقيقية
والقضية الخارجية اذا كانتا
متحدتين في الكيف وهو السلب

كما في المثال الذي ذكره وهو قوله بعض اللون ليس بسواد فانه لا يصح سلب السواد عن بعض الافراد
الموجودة ويصح سلبه عن الافراد المقدرة وقوله تصدق الخارجية دون الحقيقة أي حيث لا يصح
سلب الحكم الا باعتبار الخارج كما في المثال الذي ذكره وهو قوله بعض البياض ليس بلون فانه لا يصح
سلب اللون عن البياض الا باعتبار الافراد في الخارج لا باعتبار الافراد في التقدير (قوله فالحقيقة
أعم مطلقا من الخارجية) فيصدقان معا حيث كان الموضوع موجودا والحكم ثابتا للافراد الموجودة
والمقدرة كما في نحو قولنا بعض الحيوان انسان وتنفرد الحقيقة حيث كان الموضوع معدوما والحكم
ثابتا لافراد المقدرة كما في نحو قولنا بعض العنقاء طائر (قوله من غير عكس) أي فلا يقال متى صدق
الحكم على بعض الافراد المقدرة صدق على بعض الافراد الخارجية اذ قد يحكم على بعض الافراد
المقدرة دون بعض الافراد الخارجية لعدم وجودها كما في العنقاء (قوله فالحقيقة أعم مطلقا من
الحقيقة) فيصدقان معا حيث كان الموضوع موجودا والحكم مسلوبا عن كل من الافراد الموجودة
والمقدرة فنحوقولنا لا شيء من الانسان يحجر وتنفرد الخارجية حيث لا يصح سلب الحكم الا باعتبار
الخارج كما في نحو قولنا لا شيء من العنقاء بطائر (قوله لما ثبت الخ) قد تقدم بيان ذلك فتنبه له (قوله
لان صدق الخ) علة لقوله ولأنه متى صدق الخ (قوله اما لا انتفاء الموضوع الخ) أي كما في نحو قولنا لا شيء
من شريد الباري موجود وقوله محققا كان أو مقدرا أي المحقق والمقدر ولو أتى بذلك اسكان أروضه وقوله
واما لعدم ثبوت المحمول الخ أي كما في نحو قولنا لا شيء من الحيوان يحجر (قوله فانما لو انتفعا الخ)
أي بأن يوجد الموضوع ويثبت له المحمول وهذا تعليل للعصر المستفاد من قوله لان صدق السلب
الحقيقي اما لا انتفاء الخ والضمير راجع لا انتفاء الموضوع المحقق والمقدر وعدم ثبوت المحمول للموضوع
وقوله صدق الايجاب أي كما في نحو قولنا كل انسان حيوان (قوله واما ما كان الخ) أي ولا شيء شيء وجد من
هذين التقديرين أعني انتفاء الموضوع وعدم ثبوت المحمول للموضوع يلزم الخ قالوا وادخله على قوله يلزم
الخ واما منصوب بنزع الخافض وكان تاما لا ناقصة وان أوهمته عبارة بعضهم (قوله بخلافه هو) أي
فانه ليس اما لا انتفاء الموضوع المحقق والمقدر واما لعدم ثبوت المحمول للموضوع كما أروضه ذلك بقوله
فان صدقه الخ فهو في المعنى تعليل لقوله ولا ينعكس فنقول بعضهم انه عين قوله ولا ينعكس اعاده
نوطئة لقوله فان صدقه الخ فيه نظر (قوله هذا) أي ما تقدم من قوله وبينها وبين الخارجية الخ
وقوله حكم الاتحاد أي يعرف منه ذلك كانه عليه في الشرح اذا لفظا المذكورة ليست نفس حكم
الاتحاد وانما يعرف منها والمراد بالحكم الانظار السابقة والاضافة في قوله حكم الاتحاد لادنى ملازمة
اذا المراد حكم القضيتين عند الاتحاد وقوله بينهما أي بين القضية الحقيقية والقضية الخارجية
وقوله في السكيف أي السلب أو الايجاب وقوله والسك أي السالبة أو الجزئية كما فسره في الشرح (قوله
وذلك) أي كونهما متحدتين في الكيف والسك وقوله وهي أي القضايا المذكورة التي هي الكائنان
موجبتين أو سالتين والجزئيتين موجبتين أو سالتين (قوله فهذه) أي المحصورات الاربع
من الحقيقة مع المحصورات الاربع امثالها من الخارجية وقوله أربعة انظار أي محل أربعة
انظار فهو على تقدير مضاف لان القضايا المذكورة ليست نفس الانظار بل هي محلها ولوقال في
هذه أربعة انظار لكان أوضح وانسب بما بعده (قوله فان اختلفنا في الكيف والسك معا) وذلك بأن
نأخذ السالبة الموجبة الحقيقية مع الجزئية السالبة الخارجية أو نأخذ الجزئية السالبة الحقيقية
مع السالبة الموجبة الخارجية أو نأخذ السالبة السالبة الحقيقية مع الموجبة الجزئية الخارجية
أو نأخذ الجزئية الموجبة الحقيقية مع السالبة السالبة الخارجية فهذه أربعة داخل تحت قوله فان
اختلفنا في الكيف والسك معا واما الثمانية الباقية فهي داخل تحت قوله أو في أحدهما أي أو اختلفنا

والايجاب وفي السك وهو السالبة والجزئية وذلك بأن تكونا كائنتين موجبتين أو سالتين وهي المحصورات
الاربعة من الحقيقة مع المحصورات الاربع امثالها من الخارجية فهذه أربعة انظار فان اختلفنا في الكيف والسك معا أو في أحدهما في ذلك

في أحدهما وذلك بأن نأخذ الكلية الموجبة الحقيقية مع الكلية السالبة الخارجية أو مع الجزئية الموجبة الخارجية أو نأخذ الجزئية السالبة الحقيقية مع الجزئية الموجبة الخارجية أو مع الكلية السالبة الخارجية أو نأخذ الكلية السالبة الحقيقية مع الموجبة الكلية الخارجية أو مع السالبة الجزئية الخارجية أو نأخذ الجزئية الموجبة الحقيقية مع الجزئية السالبة الخارجية أو مع الكلية الموجبة الخارجية أو مجموع ما ذكرنا عشر كما ذكره بقوله في ذلك الخ وإذا ضم إلى ذلك الأربعة السابقة عند الاتحاد كان المجموع ستة عشر كما مر فلا تغفل (قوله من ضرب الخ) أي حاصلة من ضرب الخ فإن الحاصل من ضرب أربعة في ثلاثة اثناعشر وقوله المحصورات الأربع الحقيقية أي التي هي الموجبة الكلية الحقيقية والموجبة الجزئية الحقيقية والسالبة الكلية الحقيقية والسالبة الجزئية الحقيقية فإذا أخذنا الموجبة الكلية الحقيقية مع مالا يمثلها من الخارجية وهو ما عدا الموجبة الكلية الخارجية من الموجبة الجزئية الخارجية والسالبين الخارجيين حصل ثلاث وإذا أخذنا الموجبة الجزئية الحقيقية مع مالا يمثلها من الخارجية وهو ما عدا الموجبة الجزئية الخارجية من الموجبة الكلية الخارجية والسالبين الخارجيين حصل ثلاث أيضا وإذا أخذنا السالبة الكلية الحقيقية مع مالا يمثلها من الخارجية وهو ما عدا السالبة الكلية الخارجية من السالبة الجزئية الخارجية والسالبين الخارجيين حصل ثلاث أيضا وإذا أخذنا السالبة الجزئية الحقيقية مع مالا يمثلها من الخارجية وهو ما عدا السالبة الجزئية الخارجية من السالبة الكلية الخارجية والسالبين الخارجيين حصل ثلاث أيضا ومجموع ذلك اثناعشر كما ذكره المؤلف (قوله فيما لا يمثلها) أي في الكيف والكم معا وفي أحدهما فقط كما اتضح لك وقوله وهي أي مالا يمثلها من المحصورات الخارجية (قوله فالكلية الموجبة الحقيقية الخ) لا ينبغي أن جواب الشرط بمجموع ذلك مع بعده إلى قوله وقد تأخذ القضية الخ (قوله من سائر المحصورات الخارجية) أي باقيها وهو ما عدا الموجبة الكلية الخارجية من الجزئية السالبة الخارجية والكلية السالبة الخارجية والجزئية الموجبة الخارجية وان شئت قلت وهو الأسهل الموجبة الجزئية الخارجية والسالبين الخارجيين (قوله ومثلها الجزئية الخ) أي في كونها أعم من وجه من سائر المحصورات الخارجية أي باقيها وهو ما عدا السالبة الخارجية من الكلية الموجبة الخارجية والجزئية الموجبة الخارجية والكلية السالبة الخارجية (قوله فهما الخ) تفريع على قوله فالكلية الموجبة الحقيقية أعم من وجه من سائر المحصورات الخارجية ومثلها الجزئية السالبة الحقيقية مع ملاحظة ما سبق من أن كلا منهما أعم من وجه مما يمثلها كما سنبينه عليه في الشرح وقوله إذا أي إذا كانتا أعم من وجه من سائر المحصورات مع أنه تقدم أنهما أعم كذلك مما يمثلها وقوله من جميع المحصورات الخارجية أي الممثلة والمخالفة (قوله أما وجهه كون الخ) محصله أنه بين أولاه وجه كون الكلية الموجبة الحقيقية أعم من وجه من المحصورات الثلاثة الخارجية المخالفة لها مقدما بيان وجه كونها كذلك من الموجبة الجزئية الخارجية مع أنه كان الانسب بصنيعه في المتن أن يقدم بيان وجه كونها كذلك من السالبة الجزئية الخارجية لكونها هي التي خالفت في الكيف والكم معا كما لا ينبغي ولعله إنما صنع هكذا لتفان السالبين في الوجه ثم بين وجه كون السالبة الجزئية الحقيقية أعم من سائر المحصورات الخارجية فتأمل (قوله فهو ما مر) أي نظير ما مر كما هو ظاهر ومحصله أن الكلية الموجبة الحقيقية تصدق بدون الموجبة الجزئية الخارجية حيث كان الموضوع غير موجود في الخارج وذلك كأن يقال كل عتقاء طائر في هذا المثال قد صدقت الموجبة الكلية الحقيقية لأن المعنى أن كل فرد من أفراد العتقاء المقدرة طائر دون الموجبة الجزئية الخارجية إذ لا يصح أن يقال بعض العتقاء في الخارج طائر لعدم وجوده وإن الموجبة الجزئية الخارجية تصدق بدون الموجبة الكلية الحقيقية حيث يكون الموضوع موجودا في الخارج ولا يصح الحكم الأعلى الأفراد الموجودة منه دون المقدرة وذلك كأن يقال بعض الشكل مثلث بناء على

أثنى عشر من ضرب المحصورات الأربع الحقيقية فيما لا يمثلها من المحصورات الخارجية وهي ثلاث وإلى هذا النظر مع الاختلاف أشرنا بقولنا (ص)

فإن اختلفتا فيهما أو في أحدهما فالكلية الموجبة الحقيقية أعم من وجه من سائر المحصورات الخارجية ومثلها الجزئية السالبة الحقيقية فهما إذا أعم من جميع المحصورات الخارجية من وجه (ش)

أما وجه كون الكلية الموجبة الحقيقية أعم من وجه من الموجبة الجزئية الخارجية فهو ما مر في السكيتين الموجبتين وأما كونها أعم من وجه

الفرض السابق في هذا المثال قد صدقت الموجبة الجزئية الخارجية لأن المعنى بعض أفراد الشكل الموجودة في الخارج مثلث دون الموجبة الكلية الحقيقية إذ لا يصح أن يقال كل فرد من أفراد الشكل المقدرة مثلث لأن منها غير المثلث كالربع والخمس والستة وانهما باصداقاً معاً حيث يكون الموضوع موجوداً في الخارج ويكون الحكم به صحيحاً على الأفراد الموجودة والمقدرة وذلك كافي مادة الإنسان حيوان كأن يقال كل إنسان حيوان في هذا قد صدقت الكلية الموجبة الحقيقية أو يقال بعض الإنسان حيوان في هذا قد صدقت الموجبة الجزئية الخارجية فليتنامل (قوله من السالبتين الخارجيتين) أي الكلية والجزئية (قوله فلتصادق الجميع عند انتفاء الموضوع) وذلك كافي مادة العنقاء طائر كأن يقال كل عنقاء أي في التقدير طائر في هذا قد صدقت الموجبة الكلية الحقيقية أو يقال لا شيء من العنقاء أي في الخارج بطائر في هذا قد صدقت السالبة الكلية الخارجية أو يقال بعض العنقاء أي في الخارج ليس بطائر في هذا قد صدقت السالبة الجزئية الخارجية وقوله وصدقها بدون السالبتين عند وجود الخ وذلك كافي مادة الإنسان حيوان كأن يقال كل إنسان أي في التقدير وهو صادق بالوجود بالفعل حيوان في هذا قد صدقت الموجبة الكلية الحقيقية بدون السالبتين الخارجيتين وقد مثل لقوله وبالعكس الخ فتأمل (قوله وبالعكس) أي الذي هو صادق السالبتين بدون الكلية الموجبة الحقيقية وقوله كقولنا لا شيء من الممتنع الخ أي وكقولنا بعض الممتنع ليس بوجوده فهو قد ذكر مثلاً للسالبة الكلية الخارجية وترك التمثيل للسالبة الجزئية الخارجية وقوله أو حيث لم تثبت الخ معطوف على قوله حيث لا يكون للموضوع الخ وقوله وكقولنا لا شيء من الحيوان الخ تمثيل للسالبة الكلية الخارجية وقد ترك التمثيل للسالبة الجزئية الخارجية وذلك كان يقال بعض الحيوان ليس بحجر (قوله وأما كون السالبة الخ) معطوف على قوله أما وجه كون الكلية الموجبة الخ وقوله فلتحقق العموم الخ فيه أنه قد يتحقق العموم من وجه بين ذلك ويكون بين تقيضيهما التباين كما يعلم مما سبق في القائدة التي قدمها المصنف فيما هو واجب بان في الكلام حذفاً والتقدير فلتحقق العموم في نقائضها مع انتفاء التباين بين الأصول لمشاهدة اجتماعها ولا شك أنه يكون بينهما حينئذ العموم من وجه وقوله بين نقائضها أي السالبة الجزئية الحقيقية والخارجيات المخالفة لها ونقائضها هي التي تقررت في صدر هذه العبارة كما يظهر بالتأمل (قوله فإذا أخذنا السالبة الخ) هذا بيان وتفصيل لما قبله وقوله فالنسبة بينهما العموم من وجه فيجتمعان في مادة نحو اللون سواد على الفرض المار كان يقال بعض اللون أي في التقدير ليس بسواد في هذا قد صدقت السالبة الجزئية الحقيقية أو يقال كل لون أي في الخارج سواد في هذا قد صدقت الموجبة الكلية الخارجية وتنفرد السالبة الجزئية الحقيقية في نحو مادة الإنسان حجر كأن يقال بعض الإنسان أي في التقدير ليس بحجر فقد صدقت في هذا السالبة الجزئية الحقيقية دون الموجبة الكلية الخارجية وتنفرد الموجبة الكلية الخارجية في نحو مادة الإنسان ناطق كأن يقال كل إنسان أي في الخارج ناطق فقد صدقت في هذا الموجبة الكلية الخارجية دون السالبة الجزئية الحقيقية (قوله لأن بين تقيضيهما) وهما الموجبة الكلية الحقيقية والسالبة الجزئية الخارجية هي من وجه قد علمت انهما باصداقاً (قوله في مادة العنقاء طائر) كأن يقال كل عنقاء أي في التقدير طائر فقد صدقت في هذا الموجبة الكلية الحقيقية أو يقال في بعض العنقاء أي في الخارج ليس بطائر فقد صدقت في هذا السالبة الجزئية الخارجية وتصدق الموجبة الكلية الحقيقية دون السالبة الجزئية الخارجية (قوله في مادة الإنسان حيوان) كأن يقال كل إنسان حيوان فقد صدقت في هذا الموجبة الكلية الحقيقية دون السالبة الجزئية الخارجية والعكس كافي قولنا بعض الممتنع ليس بوجوده فقد صدقت في هذا السالبة الجزئية الخارجية دون الموجبة الكلية الحقيقية (قوله وكذا إذا أخذنا هاهنا الموجبة الجزئية الخارجية) اعلم أن مادة الاجتماع والأفراد هنا كلمة الاجتماع والأفراد بين السالبة

من السالبتين الخارجيتين
فلتصادق الجميع عند انتفاء
الموضوع في الخارج مع صحة
ثبوت المحمول له بتقدير الوجود
وصدقها بدون السالبتين
عند وجود الموضوع وثبوت
الحكم لجميع الأفراد الموجودة
والمقدرة وبالعكس حيث لا يكون
للموضوع فرد لا يحقق ولا مقدار
كقولنا لا شيء من الممتنع موجود
أر حيث لم تثبت المحمول للموضوع
في نفس الأمر كقولنا لا شيء من
الحيوان بحجر وأما كون
السالبة الجزئية الحقيقية أعم
من وجه من كل واحدة من
الخارجيات المخالفة لها فلتحقق
العموم من وجه بين نقائضها
فإذا أخذنا السالبة الجزئية
الحقيقية مع الموجبة الكلية
الخارجية فالنسبة بينهما العموم
من وجه لأن بين تقيضيهما وجه
الموجبة الكلية الحقيقية
والسالبة الجزئية الخارجية
عموماً من وجه

وكذلك إذا أخذنا مع
الموجبة الجزئية الخارجية
فالنسبة أيضا بينهما كذلك لأن
بين نقيضيهما وهما الموجبة
الكليّة الحقيقية والسالبة
الكليّة الخارجية عموما من
وجه كاهم وكذا إذا أخذنا
مع السالبة الكليّة الخارجية
فبينهما أيضا عموم من وجه
لأن بين نقيضيهما وهما الموجبة
الكليّة الحقيقية والموجبة
الجزئية الخارجية عموما من
وجه كاهم وإذا كانت الكليّة
الموجبة الحقيقية والجزئية
السالبة الحقيقية كل واحدة
منهما أهم من وجه من كل
ما يخالفهما من الخارجيات
وقد سبق أنهما أيضا أهم من وجه
مما يخالفهما من الخارجيات
لزم أن يكونا أهم من وجه من
جميع المحصورات الخارجية
وبالله تعالى التوفيق (ص)

والسالبة الكليّة الحقيقية
أخص من السالبة الجزئية
الخارجية لأنها أخص من
سالبها الكليّة وهي مباينة
للموجبتين الخارجيتين (ش)

يعنى أن السالبة الكليّة
الحقيقية لما كانت أخص من
السالبة الكليّة الخارجية

الجزئية الحقيقية والموجبة الكليّة الخارجية فيتصادق السالبة الجزئية الحقيقية والموجبة
الجزئية الخارجية في نحو مادة اللون سواد على الفرض السابق كان يقال بعض اللون أى فى التقدير
ليس بسواد فقد صدق فى هذا السالبة الجزئية الحقيقية أو يقال بعض اللون أى فى الخارج سواد فقد
صدق فى هذا الموجبة الجزئية الخارجية وتنفرّد السالبة الجزئية الحقيقية فى نحو مادة الانسان حجر
كان يقال بعض الانسان أى فى التقدير ليس بحجر فقد صدق فى هذا السالبة الجزئية الحقيقية دون
الموجبة الجزئية الخارجية وتنفرّد الموجبة الجزئية الخارجية فى نحو مادة الانسان ناطق كان يقال
بعض الانسان أى فى الخارج ناطق فقد صدق فى هذا الموجبة الجزئية الخارجية دون السالبة الجزئية
الحقيقية فتنبه (قوله فالنسبة الخ) مفرع على قوله وكذا إذا أخذنا الخ وقوله أيضا الجمع بينه
وبين قوله كذلك للتوكيد كما هو واضح (قوله لأن بين نقيضيهما) وهما الموجبة الكليّة الحقيقية
والسالبة الكليّة الخارجية عموما من وجه قد عرفت فها هو وهو معلوم أيضا مما ذكرناه لك قبل
فيتصادقان فى نحو مادة العنقاء طائر كان يقال كل عنقاء أى فى التقدير طائر فقد صدق فى هذا الموجبة
الكليّة الحقيقية أو يقال لا شئ من العنقاء أى فى الخارج بطائر فقد صدق فى هذا السالبة الكليّة
الخارجية وتصدق الكليّة الحقيقية دون السالبة الكليّة الخارجية كفى مادة الانسان حيوان كان
يقال كل انسان أى فى التقدير حيوان فقد صدق فى هذا الكليّة الحقيقية دون السالبة الكليّة
الخارجية والعكس كفى قولنا لا شئ من الممتنع بوجود فقد صدق فى هذا السالبة الكليّة الخارجية
دون الموجبة الكليّة الحقيقية (قوله وكذا لو أخذنا مع السالبة الكليّة الخارجية) فيجتمعان
فى نحو مادة الانسان حجر كان يقال بعض الانسان أى فى التقدير ليس بحجر فقد صدق فى هذا السالبة
الجزئية الحقيقية أو يقال لا شئ من الانسان أى فى الخارج بحجر فقد صدق فى هذا السالبة الكليّة
الخارجية وتنفرّد السالبة الجزئية الحقيقية فى نحو مادة الحيوان فرس كان يقال بعض الحيوان أى
فى التقدير ليس بفرس فقد صدق فى هذا السالبة الجزئية الحقيقية دون السالبة الكليّة الخارجية
وتنفرد السالبة الكليّة الخارجية فى نحو مادة البياض لون كان يقال لا شئ من البياض أى فى الخارج
بلون فقد صدق فى هذا السالبة الكليّة الخارجية دون السالبة الجزئية الحقيقية فتأمل (قوله
فبينهما الخ) مفرع على قوله وكذا الخ وقوله أيضا أى كما ان بين ما تقدم عموما من وجه (قوله لأن
بين نقيضيهما) وهما الموجبة الكليّة الحقيقية والموجبة الجزئية الخارجية عموما من وجه كاهم
أى فى صدر عبارة الشرح فانظر ما قدمناه هناك (قوله وإذا كانت الموجبة الخ) هذا بيان لقوله فى
المتن فهما إذا الخ (قوله والسالبة الكليّة الحقيقية أخص من السالبة الجزئية الخارجية) أى
مطلقا فيجتمعان فى نحو مادة الانسان حجر كان يقال لا شئ من الانسان أى فى التقدير بحجر فقد صدق
فى هذا السالبة الكليّة الحقيقية أو يقال بعض الانسان أى فى الخارج ليس بحجر فقد صدق فى هذا
السالبة الجزئية الخارجية وتنفرّد السالبة الجزئية الخارجية فى نحو مادة الحيوان انسان كان يقال
بعض الحيوان أى فى الخارج ليس بانسان فقد صدق فى هذا السالبة الجزئية الخارجية دون السالبة
الكليّة الحقيقية وقوله لأنها أى السالبة الكليّة الحقيقية وقوله أخص الخ أى كما تقدم فى النظر عند
الاتحاد بين السالبتين الكليتين ومعلوم أن السالبة الكليّة الخارجية أخص من السالبة الجزئية
الخارجية والقاعدة أن الأخص من الأخص من شئ أخص من ذلك الشئ وقوله من سالبها أى
الخارجية وقوله وهى أى السالبة الكليّة الحقيقية وقوله للموجبتين الخارجيتين أى الكليّة والجزئية
(قوله يعنى أن السالبة الكليّة الحقيقية لما كانت الخ) أشار بذلك الى قياس المساواة وتنظمه هكذا
السالبة الكليّة الحقيقية أخص من السالبة الكليّة الخارجية والسالبة الكليّة الخارجية أخص
من السالبة الجزئية الخارجية ينتج السالبة الكليّة الحقيقية أخص من السالبة الجزئية الخارجية
ولما كان قياس المساواة يتوقف صدقه على صدق مقدمه غريبة أشار إليها بقوله لأن الأخص من

الاخص من شئ الخ (قوله التي هي اخص من سالبها الجزئية) أي لان كل قضية كلية اخص من جزئيتها وقوله لان الاخص الخ الاخص الاول هنا هو السالبة الكلية الحقيقية والاخص الثاني هنا هو السالبة الكلية الخارجية والشئ هنا هو السالبة الجزئية الخارجية وقد انطبق هذا التعليل على ما هنا لان السالبة الكلية الحقيقية اخص من السالبة الكلية الخارجية وهي اخص من السالبة الجزئية الخارجية فتكون السالبة الكلية الحقيقية اخص منها فقد صدق عليها انها اخص من الاخص من شئ فتكون اخص من ذلك الشئ فتفطن (قوله وايضا) أي وارجع الى تعليل ذلك رجوعا بقولي فلان الموجبة الخ وقوله اعم مطلقا الخ فيجتمعا ان كاسياتي في نحو مادة الانسان حيوان كان يقال كل انسان أي في الخارج حيوان فقد صدق في هذا الموجبة الكلية الخارجية أو يقال بعض الانسان أي في التقدير حيوان فقد صدق في هذا الموجبة الجزئية الحقيقية وتنفردا الجزئية الموجبة الحقيقية في نحو مادة العنقاء طائر كان يقال بعض العنقاء أي في التقدير طائر فقد صدق في هذا الموجبة الجزئية الحقيقية دون الموجبة الكلية الخارجية ولا تنفردها كاسياتي وقوله ونقيض الاعم الخ النقيض الاول هنا هو السالبة الكلية الحقيقية والاعم هنا هو الموجبة الجزئية الحقيقية والنقيض الثاني هنا هو السالبة الجزئية الخارجية والاخص هنا هو الموجبة الكلية الخارجية فالسالبة الكلية الحقيقية نقيض الموجبة الجزئية الحقيقية التي هي اعم من الموجبة الكلية الخارجية فتكون السالبة الكلية الحقيقية اخص من نقيض الموجبة الكلية الخارجية وهو السالبة الجزئية الخارجية فقد صدق على السالبة الكلية الحقيقية انها نقيض الاعم فتكون اخص من نقيض الاخص كما هو القاعدة كما تقدم توضيحه سابقا فتفطن (قوله فلان صدق كل واحدة منهما الخ) مثلا اذا قلنا كل انسان أي في الخارج حيوان أو بعض الانسان أي في الخارج حيوان فقد صدق في هذا كل واحدة من الموجبة الكلية الخارجية والموجبة الجزئية الخارجية ويلزم من ذلك صدق قضية قائلة بعض الانسان حيوان باعتبار الافراد المقدرة وهي الموجبة الجزئية الحقيقية ومتى صدقت هذه ارفع نقيضها وهو السالبة الكلية الحقيقية ويؤخذ من ذلك قياس من الشكل الاول نظمه هكذا كلما صدق واحدة من الموجبتين الخارجيتين صدقت الموجبة الجزئية الحقيقية وكلما صدقت الموجبة الجزئية الحقيقية ارفعت السالبة الكلية الحقيقية ينتج انه كلما صدقت واحدة من الموجبتين الخارجيتين ارفعت السالبة الكلية الحقيقية وهذا القياس كما نرى انما أثبت المبينة من أحده الطرفين ونظم القياس على ثبوتها من الطرفين الآخر ان تقول كلما ارفعت السالبة الكلية الحقيقية صدقت الموجبة الجزئية الحقيقية وكلما صدقت الموجبة الجزئية الحقيقية صدقت كل واحدة من الموجبتين الخارجيتين ينتج انه كلما ارفعت السالبة الكلية الحقيقية صدقت كل واحدة من الموجبتين الخارجيتين فتأمل (قوله يستلزم صدق الموجبة الخ) أما في صدق الموجبة الجزئية الخارجية فلما تقدم في النظر عند الاتحاد بين الموجبتين الجزئيتين من أنها اخص من الموجبة الجزئية الحقيقية ومعلوم أن صدق الاخص يستلزم صدق الاعم وأما في صدق الموجبة الكلية الخارجية فلانه يستلزم صدق الموجبة الجزئية الخارجية المستلزم صدق الموجبة الجزئية الحقيقية فتبين من هذا أن قوله يستلزم صدق الموجبة الخ أي من غير واسطة بالنظر لصدق الموجبة الجزئية الخارجية ومع واسطة بالنظر لصدق الموجبة الكلية الخارجية (قوله فيكون الخ) مفرع على قوله يستلزم الخ وقوله نقيضها أي وهو السالبة الكلية الحقيقية وقوله لان نقيض اللازم الخ عمله لقوله فيكون نقيضها الخ وان كان مفرعا على ما قبله لما تقدم غير مرة ووجه انطباق هذا التعليل على ما هنا أن السالبة الكلية الحقيقية نقيض للموجبة الجزئية الحقيقية وهي لازمة لكل من الموجبتين الخارجيتين فهما ملزمان لها فقد صدق على السالبة الكلية انها نقيض اللازم فتكون مبينة للزوم فتنبه (قوله والجزئية الموجبة الحقيقية اعم الخ) محصلا أن بينهما وبين السالبتين الخارجيتين

التي هي اخص من سالبها الجزئية ازم أن تكون السالبة الكلية الحقيقية اخص من السالبة الجزئية الخارجية لان الاخص من الاخص من شئ اخص من ذلك الشئ ضرورة وأيضا فلان الموجبة الجزئية الحقيقية على ما يأتي اعم مطلقا من الموجبة الكلية الخارجية ونقيض الاعم اخص من نقيض الاخص وأما وجه كون السالبة الكلية الحقيقية مبينة للموجبتين الخارجيتين فلان صدق كل واحدة منهما يستلزم صدق الموجبة الجزئية الحقيقية فيكون نقيضها مبينا للموجبتين الخارجيتين لان نقيض اللازم مبين للزوم ضرورة وبالله تعالى التوفيق (ص)

والجزئية الموجبة الحقيقية اعم من مخالفتها الخارجية من وجه الاكلية الموجبة الخارجية فهي اعم منها مطلقا (ش)

أما كون الجزئية الموجبة الحقيقية اعم مطلقا من الموجبة الكلية الخارجية فلان الحكم على جميع الافراد الخارجية حكم على بعض الافراد المقدرة

عموماً من وجه في تصديق الجميع في نحو مادة العنقاء طائر اذ يصدق أن يقال بعض العنقاء أي في التقدير طائر وان يقال لا شيء من العنقاء أي في الخارج بطائر وان يقال بعض العنقاء أي في الخارج ليس بطائر فقد صدق في هذه المادة الموجبة الجزئية الحقيقية والسالبة الكلية الخارجية والسالبة الجزئية الخارجية وتصديق الموجبة الجزئية الحقيقية بدون السالبة الخارجية في نحو مادة الانسان حيوان اذ يصدق أن يقال بعض الانسان أي في التقدير حيوان ولا يصدق كل من السالبتين الخارجيتين كما لا يخفى ويصدق كل منهما بدونها في نحو أن يقال لا شيء من الممتنع بوجود أو بعض الممتنع ليس بوجود وأن بينهما وبين الموجبة الكلية الخارجية عموم باطلاق في تصديق أن في نحو مادة الانسان حيوان اذ يصدق أن يقال بعض الانسان أي في التقدير حيوان وأن يقال كل انسان أي في الخارج حيوان فقد صدق في هذه المادة كل من الموجبة الجزئية الحقيقية والموجبة الكلية الخارجية وتصديق الموجبة الجزئية الحقيقية بدون الموجبة الكلية الخارجية في نحو مادة الحيوان انسان اذ يصدق أن يقال بعض الحيوان أي في التقدير انسان دون أن يقال كل حيوان انسان ولا تنفرد الموجبة الكلية الخارجية لما سبذ كره المؤلف فلا تغفل (قوله بخلاف العكس) أي أنه ليس الحكم على بعض الافراد المقدرة حكماً على الافراد الخارجية (قوله فلما سبق تقريره) يعني قوله فيما مر فاتصاف الجميع عند انتفاء الموضوع الخ (قوله وقد تؤخذ القضية الخ) لوقال وما اعتبر في صدق عنوانها وجود موضوعها ذهناً تسمى قضية ذهنية لكان أوضح وأنسب بصنيعه السابق ولعله أشار بذلك الى قلنا العدم استعمالها في العلوم وقوله باعتبار الوجود الذهني أي فقط فلا ينافي أن الذي تقدم فيه اعتبار الوجود الذهني أيضاً والبناء للابسة أي حال كونها متلبسة باعتبار الخ والمراد الوجود الذهني لموضوعها كما لا يخفى (قوله كقولنا الخ) هذا تمثيل للقضية المأخوذة باعتبار الوجود الذهني (قوله فهي قسم ثالث) مفرع على قوله وقد تؤخذ القضية الخ وقوله ليست بحقيقية الخ توضيح والافهم مستغنى عنه بقوله فهي قسم ثالث (قوله هذه القضية زائدة الاثر) على القسمين السابقين اللذين ذكرهما الجمهور فالقسم عند ثلاثية وعند ثنائية ومع ذلك لا ينكرون تلك الزيادة بل يعترفون بها ويقولون بأن القسم غير حاصره (قوله لان ضابط الخ) تعليل لقوله زاده لا يخفى أن هذا التعليل له شقان وقد عالج المصنف كلاهما فعمل الاول بقوله لعدم وجود الخ والثاني بقوله لان الافراد الخ (قوله لعدم وجود افراد هذه في الخارج) أي لعدم وجود افراد موضوع هذه في الخارج يعني وضابط الخارجية أن يعتبر وجود افراد موضوعها في الخارج كما يعلم مما مر (قوله وضابط الحقيقية الخ) من تمة التعليل لزيادة هذه القضية كما علمت وقوله أيضاً أي كأن ضابط الخارجية لا يتناولها (قوله في موضوع الحقيقية) أي لموضوعها في معنى اللام وان شئت قلت المندرجة في موضوع الخ فتكون في على بابها (قوله بالامكان العام) انما قيد بالعام لتشمل كلام من الافراد الجائزة والافراد الواجبة وقوله وأفراد هذه القضية الخ من تمة تعليل الشق الثاني من تعليل زيادة هذه القضية وفي الكلام مضاف محذوف والتقدير وافراد موضوع هذه القضية الخ (قوله فوجب أن تزداد الخ) هذه نتيجة تعليل زيادة القضية المذكورة وقوله لان تقسيم الخ علة لتفريع قوله فوجب الخ على التعليل المشار وكان الاولى أن يبدل الجمع أعني قوله القضايا بالمفرد وهو القضية لان التقسيم له لا للجمع (قوله وانما قيد الاثر الخ) أي حيث قال الحقيقية هي التي قدر وجود افراد موضوعها الممكنة الحصول بالامكان العام واعتراض بأنه لا حاجة لذلك التقييد بعد قولنا التي قدر وجود الخ لان التقدير يعني الامكان وأجيب بأن المراد بالتقدير الفرض وهو لا يستلزم الامكان وقوله ممكنة الحصول أي بالامكان العام كما علمت (قوله لانه لا ذلك) أي لولا هذا التقييد وقوله لما صدقت الخ أي لصدق نقيضها حيث نذره بالنسبة للسالبة القائلة لا شيء من الحيوان يجر على الفرض الا في بعض الحيوان يجر بالنسبة للموجبة القائلة كل انسان حيوان على الفرض

بخلاف العكس وأما كونها أعم من وجبه من السالبتين الخارجيتين فلما سبق تقريره في الكلية الموجبة الحقيقية معها وأبأنه تعالى التوفيق (ص)

وقد تؤخذ القضية باعتبار الوجود الذهني كقولنا شريك الاله ممتنع فهي قسم ثالث ليست بحقيقية ولا خارجية (ش)

هذه القضية زائدة الاثر لان ضابط الخارجية لا يتناولها لعدم وجود افراد هذه في الخارج وضابط الحقيقية لا يتناولها أيضاً لان الافراد المقدرة في موضوع الحقيقة لا بد أن تكون افراداً ممكنة الحصول بالامكان العام وافراد هذه القضية المزيدة مستحيلة الحصول في الخارج فوجب أن تزداد في تقسيم القضايا لان تقسيم القضايا الى الخارجية والحقيقية غير حاصر وانما قيد الاثر الحقيقية بأن تكون افرادها ممكنة الحصول لانه لولا ذلك لما صدقت كلية حقيقية سالبة كانت أو موجبة

أما السالبة فإذا قلنا بالاعتبار الحقيقي مثلا لا شيء من الحيوان بحجر وفرضنا أنه يدخل في أفراد الحيوان المستثناة الفرد المستثني وهو الذي يكون منها حجرا مثلافه يلزم أن تكون هذه الكلية السالبة كاذبة لأن هذا الفرد (١١٥) المستثني إذا صح تقديره في موضوع هذه

السالبة الكلية فإنه يلزم أن لا يوجد لكان حيوانا حجرا فيصدا
إذا بالاعتبار الحقيقي بعض
الحيوان حجرا وزيد البعض ذلك
الفرد المستثني وهو الذي يكون
من أفراد الحيوان حجرا وذلك
نقيض الكلية السالبة وأما
الموجبة فإذا قلنا بالاعتبار الحقيقي
مثلا كل انسان حيوان وفرضنا أنه
يدخل في أفراد الانسان المقدر
الفرد المستثني ونفرضه الفرد
الذي يكون انسانا وليس بحيوان
فيلزم أن يصدق بالاعتبار الحقيقي
بعض الانسان ليس بحيوان ونز
بالبعض ذلك الفرد المستثني
وهو الذي ليس بحيوان وإذا
صدق هذه الجزئية السالبة
لزم كذب نقيضها وهي الكلية
الموجبة فالحق إذا أراد في
التقسيم قضية أخرى تؤخذ
باعتبار الذهن لا باعتبار الخارج
ولا باعتبار التقدير الممكن
كقولنا مثله لا شيء من الاله الحق
ممتنع وقولنا مثله كل ممتنع معدود
والمعنى في ذلك ان كل ما صدق عليه
في الذهن انه شيء من الاله الحق
صدق عليه في الذهن انه ممتنع
وقس عليه وبالله تعالى التوفيق

ص

وسور الكلية الموجبة في الجميع
كل وجميع وما في معناهما كقولنا
كل جرم متغير وجميع المتغيرات
وسور السلب السكلي لا شيء ولا
واحد وما في معناهما كقولنا
لا شيء من الجرم بقديم ولا واحد

الا شيء بعض الانسان ليس بحيوان ومتى صدق نقيض شيء كذب ذلك الشيء فيلزم من صدق النقيضين
الذي كور بن عدم صدق تلك القضية كما يستفصل كما سيذكره فتفطن (قوله أما السالبة الخ) أي
وأما وجه عدم صدق السالبة حينئذ فهو أنه إذا قلنا الخ ومثل ذلك يقال في قوله الا شيء وأما الموجبة الخ
(قوله مثلا) راجع لقوله قلنا لا لقوله بالاعتبار الحقيقي كما قد يتوهم (قوله وهو) أي ذلك الفرد
المستثني وقوله مثلا أي أو شجرا أو نحو ذلك (قوله فإنه يلزم الخ) جواب الشرط وقوله لأن هذا الفرد
الخ تعليل لذلك الجواب وقوله في موضوع الخ أي مندرج في موضوع الخ وقوله فإنه يلزم الخ جواب
الشرط الثاني (قوله في صدق الخ) مفرع على قوله فإنه يلزم أنه لو وجد الخ وقوله إذا أي إذا لم يكن له
وجد كان حيوانا حجرا (قوله وهو) أي ذلك الفرد المستثني (قوله وذلك) أي قولنا البعض الحيوان
حجر (قوله وأما الموجبة الخ) معطوف على قوله أما السالبة الخ وقد عرفت أن المعنى وأما وجه عدم
صدق الموجبة حينئذ فهو أنه إذا قلنا الخ (قوله مثلا) راجع لقوله قلنا كما مر نظيره (قوله فيلزم أن
يصدق الخ) جواب الشرط (قوله وهو) أي الفرد المستثني (قوله فالحق إذا الخ) هذا مفرع
على تعليل الزيادة فيما يظهر لا على ما قبله والاقوال فالحق إذا أن تفيد الحقيقة بأن تكون أفرادها
ممكنة الحصول بالامكان العام (قوله والمعنى في ذلك) أي في المثال الاول أعني قولنا شيء من الاله
الحق ممتنع (قوله وسور الكلية الخ) هذا شروع في بيان سور الكلية وسيأتي بيان سور الشرطية
فتنبه (قوله في الجميع) أي الخارجية والحقيقية والذهنية كما سيذكره (قوله وما في معناهما) أي
من كل ما دل على الاحاطة بجميع الافراد في الايجاب وذلك كعمامة وطراوقاطبه وكافة وال الاستغراقية
(قوله كقولك كل جرم الخ) المثال الاول للقضية المسورة بلفظ كل والثاني للقضية المسورة بلفظ
جميع وقد انتظم منهما ما قياس من الشكل الاول كما سيأتي التنبه على ذلك (قوله وسور السلب الخ)
لو قال وسور الكلية السالبة لكان أنسب بما قبله وكذا يقال فيما بعد (قوله وما في معناهما) أي
من كل ما يدل على الاحاطة بجميع الافراد في السلب كالا انسان أو لاديار أو لارجل وسائر النكرات في
سياق الشيء على ما أطلقه أهل هذا الفن وان كان عند أهل العربية التفصيل بين أن تكون مختصة
بالنبي كاحد ديار أو مع من ولو مقدرة فتكون نصافي العموم وبين أن تكون ليست كذلك فتكون
ظاهرة فيه لانصاوحينئذ يتعين المراد بالقرائن (قوله كقولك لا شيء من الجرم الخ) المثال الاول
للقضية المسورة بلا شيء والثاني للمسورة بلا واحد (قوله ونحوه) أي نحو قولك المذكور وقوله
لا شخص غير من الله سيأتي أن المراد بالغير المثبتة في ذلك الله تعالى لازمها وهو سورة ارتكاب المحرمات
وشدة العقوبة دنيا وأخرى لمن ارتكبها الآن المعنى الاضلي وهو التغير والانحراف على الفاعل مستثني
عليه تعالى وسيأتي أيضا أنه لا يؤخذ من هذا الحديث جواز اطلاق الشخص عليه تعالى خلافا
للزركشي فتنبه (قوله بعض وواحد) أي وما في معناهما مما دل على الاحاطة ببعض الافراد في
الايجاب كاثني وثلاثة (قوله كقولك بعض الذات الخ) المثال الاول للقضية المسورة بلفظ بعض
والثاني للمسورة بلفظ واحد (قوله ليس كل وبعض ليس وليس بعض) الفرق بين ليس كل وما بعده أن
ليس كل يدل على رفع الايجاب السكلي مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاما وما بعده بالعكس أما الاول
فلانا إذا قلنا ليس كل حيوان بفرس كان معناه ليست القرسية ثابتة لكل فرد من أفراد الحيوان فهذا
مدلوله المطابق وهو محتمل لأن لا تكون القرسية ثابتة لشيء من تلك الافراد فيكون سلبا كليا ولأن
لا تكون ثابتة لبعضها مع ثبوتها لبعض البعض الاخر فيكون سلبا جزئيا لكان السلب الجزئي متحققا

من الجائز بغنى عن الفاعل ونحوه ما في الحديث لا شخص غير من الله وسور الايجاب الجزئي بعض وواحد كقولك بعض الذات جرم وواحد

من الصفات عرض وسور السلب الجزئي ليس كل وبعض ليس وليس بعض

حتى على الاحتمال الاول لانه اذا انسلب الحكم عن الجميع فقد انسلب عن البعض جملوه عليه اخذا
 بالمحقق وتركوا للشكوك فيه واما الثاني فلانه لما تسلط النقي فيه على البعض دل صريح على سلب الحكم
 عن البعض الذي هو السلب الجزئي والتزاما على أن الحكم ليس ثابتا لكل فرد لانه اذا انتفى عن بعض
 الافراد صدق أنه لم يثبت لكل الافراد فيكذب الايجاب السلكي والفرق بين بعض ليس وليس بعض من
 وجهين أحدهما أن الاول لا يستعمل للسلب السلكي أصلا بخلاف الثاني فانه قد يستعمل له كما
 سيذكره المصنف لان لفظ بعض من النكرات فاذا وقع بعد النقي صح أن يعم بخلاف ما اذا وقع قبله
 ثانيهما ان الاول قد يستعمل للايجاب الجزئي فتكون القضية موجبة معدولة كأن يقال بعض
 الانسان ليس بجحر على ان اداة السلب جزء من المحمول فيكون قد ووصف الانسان باللاجرة بخلاف
 الثاني فانه لا يكون الا للسلب بقى ان القضية المسورة بلفظ ليس كل اذا كانت محتملة للسلب السلكي
 والسلب الجزئي لم يكن فرق بينهما وبين المهمة لعدم وضوح المراد منها مثلها لا يقال هذه يتحقق فيها
 السلب الجزئي فملوه على لانه نقول تلك أيضا كذلك ولذلك كانت في قوة الجزئية كذا البعضهم
 وأجاب بعضهم بما لا يجدي (قوله كفولك ليس كل حيوان الخ) المثال الاول للقضية المسورة بلفظ
 ليس كل والثاني المسورة بلفظ بعض ليس والثالث المسورة بليس بعض (قوله وقد يستعمل هذا
 الاخبار الخ) أي لما تقدم من أن لفظ بعض نكرة وهي بعد النقي يصح أن تعم (قوله من ابعاضه)
 أي من أفراد (قوله فهذه) أي المسورات المذكورة التي هي المسورة بالسور السلكي أو الجزئي
 ايجابا أو سلبا وعلى كل اما أن تكون القضية خارجية او حقيقية فصح قوله قضايائمانية وكان مقتضى
 صدر كلامه أن يعتبر بالذهنية أيضا ويجعل القضايا اثنتي عشرة ~~كك~~ كنه لم يعتبر بالذهنية هنا لقله
 استعمالها وإعمالها وقيل ان المراد فهذه ثمانية بزيادة المهمة والشخصية موجبتين وسالبتين وفيه
 بعد لا يخفى (قوله الدال على التعميم) أي في الايجاب أو السلب وقوله أو التبعية أي في الايجاب
 أو السلب فدخلت أقسام السور الاربعة (قوله فهو مجاز لغوي) أي باعتبار الاصل وقوله وحقيقة
 عرفية أي باعتبار الاصل سلاخ الاثن (قوله والعلاقة فيه الاحاطة) فيه تسميح لان العلاقة انما هي
 المشتملة في الاحاطة لانفس الاحاطة (قوله واعلم أن الكل الخ) ظاهره أن لفظ كل هو الذي يطلق
 على هذه المفاهيم الثلاثة وليس مرادوا وانما المراد أن مدخول ذلك هو الذي يطلق عليها ولذلك قال
 بعضهم في العبارة حذف والاصل أن مدخول لفظ كل الخ والمراد ما شأنه أن يكون مدخولا لذلك ولو في
 الجملة فلا يراد أن الاطلاق الاول لا يصح معه أن يكون اللفظ مدخول كل لان مفهومه حينئذ شيء واحد
 ومحصلة أن مدخول كل ولو باعتبار الشأن يطلق بحسب الاشتراك على مفاهيم ثلاثة والمعتبر منها في
 مدخول كل المستعمل في أسوار القضايا المعنى الثالث وهو الكمية دون المعنيين الاولين وهما السلكي
 الطبيعي والكل المجموعي لانه لو اعتبر أحدهما لزم عدم الانتاج في الاقيسة لعدم تعدى الحكم من الحد
 الاوسط وهو موضوع الكبرى الى الحد الاصغر وهو موضوع الصغرى بخلاف ما لو اعتبر المعنى الثالث
 فان الانتاج حاصل حينئذ لتعدى الحكم من الحد الاوسط الى الحد الاصغر فتأمل (قوله المستعمل في
 أسوار القضايا) أي المستعمل في معناه حال كونه مندرجا في أسوار القضايا فليس الجار والمجرور صلة
 للمستعمل كما قد يتوهم وكذا يقال في نظيره بعد وقوله عندهم أي عند أهل هذا الفن وقوله بحسب
 الاشتراك أي لا بحسب الحقيقة والمجاز (قوله السلكي) بدل من قوله ثلاثة واعلم أن السلكي ثلاثة
 أقسام كل منطقي وهو الذي ذكره المناطقة أعني ما لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة
 فيه ~~وك~~ كل طبيعي وهو ما صدق ذلك من غير اعتبار انه لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه
 كحقيقة الانسان وحقيقة الحيوان من غير ذلك الاعتبار وكلي عقلي وهو كالذي قبله لكن مع اعتبار
 أنه لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه والمراد هنا الثاني اذا علمت ذلك علمت أن قوله وهو ما لا

قوله ليس كل حيوان انسانا
 وبعض الحيوان ليس انسانا
 ليس بعض الحيوان انسانا
 وقد يستعمل هذا الأخير للسلب
 سلكي كفولك ليس بعض
 الحيوان جحرا أي لاشئ من
 ابعاضه بجحر فهذه قضايائمانية
 (ش)

ع اده بالجميع القضية الخارجية
 القضية الحقيقية والقضية
 الذهنية وانما هي اللفظ الدال
 على التعميم أو التبعية سور
 احاطته بجميع الافراد أو
 بعضها كاحاطة السور الحسي
 بكل المدينية أو ببعضها فانه
 أيضا يسمى سور وان لم يحط
 بجميعها فهو مجاز لغوي والعلاقة
 فيه الاحاطة وحقيقة عرفية
 واعلم أن الكل المستعمل في
 أسوار القضايا يطلق عندهم
 بحسب الاشتراك على مفاهيم
 ثلاثة السلكي وهو ما لا يمنع نفس
 تصور مفهومه من وقوع الشركة
 فيه كحقيقة الانسان

بمنع الخ على حذف مضاف والتقدير وهو ما صدق ما لا يمنع الخ ويؤيد ذلك التمثيل بقوله كحقيقة الانسان
وهذا التقدير اندفع مالم يعضه - ههنا من الاشكال (قوله وهي كونه الخ) كان مقتضى الظاهر ان
يقول وهي حيوان ناطق اذ حقيقة الانسان هي ذلك لا كونه كذلك في عبارته تسمح (قوله والكل
المجموعي) وهو الافراد بقيد الاجتماع وقوله والكل هي الافراد لا بذلك القيد (قوله في معنى كل) أي
في معنى مدخول كل كما علم ولو اسقط معنى لكان أوضح (قوله والعلوم) يحتمل أن المراد به العلوم
الحكمية وهي التي يبحث فيها عن أحوال الموجودات قديما وحديثا ويحتمل أن المراد بها النتائج
التي تنتجها الأقيسة والأقرب الأول (قوله فضلا عن غيره) راجع لقوله لزم أن لا ينتج الشكل الأول
وقوله لانه لا يتعدى الحكم الخ علة لقوله لزم أن لا ينتج الخ (قوله حينئذ) أي حين إذا كان الاعتبار أحد
المعنيين الأولين (قوله أما إذا عني بناه الخ) أي أما عدم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر إذا عني بنا
به الكل فنثبت للتغايير الخ والضمير في به عائدا للكل أي لمدخله (قوله والحكم على أحد المتغاييرين
الخ) من ثمة التعليل بل هو روجه أو قوله لا يتضمن الحكم الخ أي ولو اتفق اتحادهما في الحكم في نفس
الامر كافي قولنا الانسان حيوان والحيوان جسم فان الحكم على الحيوان بأنه جسم على ذلك الاحتمال
لا يتضمن الحكم على الانسان بذلك وان كان حكمه كذلك في نفس الامر (قوله كقولنا الانسان حيوان)
أي حقيقة الانسان حيوان وقوله والحيوان جنس طبيعي أو عقلي أي وحقيقة الحيوان الخ واعلم أن
للجنس ثلاثة أقسام كالاقسام المذكورة في الكل جنس منطقي وهو الذي ذكره المنطقة أعني المقول
على كثيرين مختلفين بالحقيقة وجنس طبيعي وهو ما صدق ذلك من غير اعتبار أنه مقول على كثيرين
مختلفين بالحقيقة كحقيقة الحيوان وحقيقة الجسم وجنس عقلي وهو كالذي قبله إلا أنه مع اعتبار أنه
مقول على كثيرين الخ والمراد هنا أحد المعنيين الأخيرين كما أشار لذلك بقوله جنس طبيعي أو عقلي
ويجوز نظير تلك الأقسام في النوع والفصل والخاصة (قوله ولا تلزم النتيجة) كان الانسب التفريع
كافي بعض النسخ (قوله وأما إذا عني بناه الخ) أي وأما عدم تعدى الحكم إذا عني بناه المجموعي فنثبت
لجواز الخ (قوله والحكم الخ) من ثمة التعليل بل هو روجه وقوله لا يجب الخ أشار بذلك التعبير الى
أنه قد يكون الحكم على مجموع أفراد الأعم حكما على مجموع أفراد الأخص كافي قولنا مجموع الانسان
حيوان ومجموع الحيوان جسم (قوله فأنك إذا قلت الخ) تعليل لقوله فلجواز أن يكون الخ وقوله
مجموع الانسان حيوان ومجموع الحيوان فرس وجار وغيرهما هذا بيان المراد من نظم القياس لانه
بعينه إذا أصل القياس الانسان حيوان والحيوان فرس وجار وغيرهما وفي ذلك مانع آخر وهو عدم
صدق الصغرى اذ المجموع ليس الحيوان وانما الحيوان كل فرد فتأمل (قوله كذلك) أي فرس وجار
وغيرهما (قوله وأما لو اعتبرنا الخ) قال بعضهم لو قال فتعين اعتبار المعنى الثالث في مدخول كل لكان
أظهر وهو كذلك لكن في صنيعه حسن وله وجه أيضا كما لا يخفى (قوله ليكون الا صغرا الخ) قال
بعضهم لو قال ليكون الحكم على جميع أفراد الاوسط ومن جملتها أفراد الاصغر لكان على ما ينبغي وهو
بمعنى ما ذكره كما لا يخفى أيضا وقوله حينئذ أي حين إذا كان الاعتبار المعنى الثالث (قوله على بعض الخ)
أي على ما يتعلق ببعض الخ (قوله لكنه مما يجب الخ) استدراك على قوله بما هو أجنبي الخ الموهوم
أن المتعلم لا يرغب فيه وفي بعض النسخ لكونه مما يجب الخ وعليه فهو تعليل للتنبيه على ذلك (قوله
فقولنا في مثال الخ) أي إذا أردت ذلك فقولنا الخ فالقاء فصحة (قوله أي كماله الخ) هذا تفسير
لكل من جزئي القضية وقوله فراقا تسميته بذلك انما هي باعتبار وهم الشخص والافهوه بالهوى في
نفس الامر لكن للطائفة اجزائه ينضم بعضها الى بعض اذا اجتمعا فيه جرم آخر هذا مذهب أهل السنة
وزهاب الحكماء الى أنه فراغ محقق (قوله أما بالحصول) أي الثبوت والتحقق وقوله والمشاهدة المراد
بها ما يشمل المشاهدة بالحواس الطاهرة والمشاهدة بالحواس الباطنة أخذنا من قوله كتغير بعض

وهو كونه حيوانا ناطقا والكل
المجموعي والكلية والمعتبر من
هذه المعاني الثلاثة في معنى كل
المستعمل في سور القضايا المع
الثالث وهو الكلية - ستة دون
المعنيين الأولين وهما الكل
والكل المجموعي والمعنى في ذلك
أن المعنى في القياسات والعلوم
هو المعنى الثالث لانه لو كان
المعنى أحد المعنيين الأولين لزم
أن لا ينتج الشكل الأول الذي
هو أبين الاشكال فضلا عن غيره
لانه لا يتعدى الحكم من الاوسط
الى الاصغر حينئذ أما إذا عني بناه
الكل فالمتغايير بين الكلين الا
والاوسط والحكم على أحد المتغايير
لا يتضمن الحكم على الآخر والكل
كقولنا الانسان حيوان
والحيوان جنس طبيعي أو عقلي
ولا تلزم النتيجة وأما إذا عني بناه
الكل المجموعي فلجواز أن
يكون الاوسط أعم من الاصغر
والحكم على مجموع افراد
الأعم لا يجب أن يكون حكما على
مجموع افراد الأخص فأنك إذا
قلت مجموع الانسان حيوان
ومجموع الحيوان فرس وجار
وغيرهما لم يصح أن يكون
مجموع الانسان كذلك وأما
لو اعتبرنا في معناه المعنى الثالث
لزم أن يتعدى الحكم من الاوسط
الى الاصغر لكون الاوسط من
أفراد الاوسط حينئذ وباقي
كلامنا واضح لا يحتاج الى شرح
سوى التطوع بالتنبيه على بعض
ما ذكرناه من الامثلة بما هو
أجنبي عن فن المنطق لكنه مما
يجب المتعلم فقولنا في مثال
الكلية الموجبة كل جرم متغير
أي كل ماله مقدار يشغل فراغا
فهو متغير يعني أما بالحصول
والمشاهدة كتغير بعض

لأجرام من نقطة إلى علقه ومن
نقطة إلى مضغة ثم كذلك وتغيرها
من حركة إلى سكون وعكسه ومن
نقطة إلى جهل وعكسه إلى غير ذلك
من التغيرات التي لا تحصر وأما
الحصول من غير مشاهدة
لبعض الجبال والأرضين
والأفلاك فإن التغير حاصل فيها
على القطع لانعدام مقامها من
عروض الاجتماع والألوان
وغيرهما في كل لحظة لمقام عليه
فإنه برهان من عدم بقاء الأعراض
فالأنا لا نشاهد ذلك بأبصارنا
وأياضا فهي تقبل من التغيرات
الحسية ما شوهد في أمثالها فكل
أجرم إذا فهو متغير بالحصول
وبالقبول وقولنا جميع المتغير
أحداث هذا المثال مع ما قبله انتظم
منهما قياس من الضرب الأول
من الشكل الأول فينتج أن كل
أجرم فهو حادث ودليل الكبرى
أن كل جرم لما كان ملازما
للصفات التي تقبل الوجود
أو لعدم دليل مشاهدة ذلك فيها
وكل ما يقبل الوجود والعدم فهو
جائز متغير في وجوده إلى مرج
يرجح على ما يساويه في القبول
فلا يكون الأحاديات تلك الصفات
التي لازمت الأجرام لا يمكن إذا
أن تكون قديمة فتعين إذا أن
تكون حادثا والأجرام ملازمة
لما لا تفارقها فتعين أن تكون
حادثا مثلها وإذا علم الحادث

الأجرام الخ) فإن بعض ذلك مشاهد بالحواس الظاهرة وبعضه مشاهد بالحواس الباطنة فتأمل (قوله
ثم كذلك) أي ثم من مضغة إلى صورة مخلقة (قوله وتغيرها) معطوف على مدخول الكاف في قوله
كتغير بعض الأجرام والضمير ما عائد للأجرام وعليه فتأنيده ظاهر وأما لبعض الأجرام وعليه
فتأنيده لا كتساب المضاف التانيث من المضاف إليه (قوله إلى غير ذلك) أي وإنته إلى غير ذلك
(قوله وأما بالحصول من غير مشاهدة) معطوف على قوله وأما بالحصول والمشاهدة (قوله كبعض
الجبال) كان الأولى والانساب سابقه أن يقول كتغير بعض الجبال وقوله فإن التغير الخ تعليل للتشبه
(قوله على القطع) أي بالقطع فعلى معنى الباء فيما يظهر (قوله لانعدام الخ) علة لقوله فإن التغير
الخ وقوله من أعراض الاجتماع الخ بيان لما والاضافة لليمان أي من أعراض هي الاجتماع أي اجتماع
بعض أجزائها البعض والألوان وغيرها وجعله الاجتماع من الأعراض انما يتشبه على مذهب الحكماء
القائلين بعدم اشتراط كون العرض أمرا وجوديا دون مذهب أهل السنة القائلين باشتراط ذلك
وعليه فالاجتماع أمر اعتباري لا عرض وقوله في كل لحظة متعلق بقوله لانعدام الخ وقوله لمقام عليه الخ
تعليل لقوله لانعدام الخ وقد جرى المؤان في ذلك على قول الأشعري وهو أحد قولين في المسألة ثانيهما وهو
التحقيق انما تبقى زمانين فأكثرا فالاول خلاف التحقيق بل قال بعضهم انه نزعة من نزعات الفلاسفة وعليه
فالصحيح أن الله تعالى يخلق عند انعدامها أمثالها خالفا لمن قال يجب دها باعيانها (قوله الا أنا
لأنشاهد الخ) استدرأ على قوله فالتغير الخ وقوله ذلك أي التغير وقوله بأبصارنا أي ولا يغيرها من
الحواس الباطنة والظاهرة وانما أثبتناه لقيام البرهان عليه (قوله وأياضا فهي الخ) كان الأولى أن
يقول عطف على ما تقدم وأما بالقبول كبعض الجبال والأرضين فانه قابل لما شوهد في غيره من التغيرات
الحسية (قوله فكل جرم الخ) قال بعضهم هذا التفرع عن ما قبله فلو أسقطه لكان أولى لانه يلزم
على ذكره تفرع الشيء على نفسه اه وقد يقال يكفي الاختلاف بين التفرع والمفرع عليه بالأجمال
والنفصيل وقوله إذا أي اذ عيننا ما ذكر فقوله فهو متغير بالحصول أي مع المشاهدة أو مع غير مشاهدة
كما علم (قوله انتظم منهما) أي تركب من المثالين المذكورين وقوله من الضرب الأول الخ أي الذي
هو أن يكون كل من الصغرى والكبرى كلياً (قوله فينتج أن) أي المثالان ولو قال فينتج لكان أولى
وعليه فالضمير راجع للقياس المنتظم منهما (قوله ودليل الكبرى الخ) هذا الدليل يتضمن قياسين
أحدهما ينتج حدوث الأجرام وثانيهما ينتج حدوث صفاتها ونظم الثاني هكذا الصفات القائمة بالأجرام
تقبل الوجود والعدم وكلما كان كذلك فهو حادث ينتج أن هذه الصفات حادثه فإشار إلى الصغرى بقوله
التي تقبل الوجود والعدم وإلى الكبرى بقوله وكلما يقبل الخ على ما يأتي وإلى النتيجة بقوله فتلك الصفات
الخ ونظم الأول هكذا الأجرام ملازمة للصفات الحادثة وكلما كان كذلك فهو حادث ينتج أن الأجرام
حادثه فإشار إلى الكبرى بقوله والأجرام الخ وحذف الكبرى وإشار إلى النتيجة بقوله فتعين الخ على ما يأتي
ولما كان القياس الأول متوقفا على القياس الثاني أخره عنه فتأمل (قوله مشاهدة ذلك) أي
الوجود والعدم وفيه أن الوجود والعدم لا يشاهد كل منهما وقد يجب بأن المراد بالمشاهدة المشاهدة
بالحواس الباطنية (قوله فهو جائز الخ) كان الأولى أن يقول فهو حادث كما يؤخذ مما تقدم ولذلك قال
بعضهم أن قوله فهو جائز الخ في قوة التعليل للكبرى أي ومحجولها قوله فلا يكون الأحاديات ولا يخفى ما فيه
من البعد والتكلف (قوله يرجح) أي الوجود وقوله على ما يساويه الخ جرى في ذلك على القول بأن
المعذور الممكن يستوي نسبتا الوجود والعدم اليه وهو المشهور وقيل نسبة العدم أرجح لاسبقيته
فالأصل بقاءه (قوله فلا يكون الخ) مفرع على قوله فهو جائز الخ أن جعل ذلك هو محمول الكبرى وهو
الذي يظهر وأما أن جعل تعليلها مقدما كما قاله بعضهم على ما فيه فيكون قوله فلا يكون الخ هو محمول
الكبرى (قوله لا يمكن إذا) أي إذا كانت تقبل الوجود والعدم (قوله والأجرام الخ) قد عرفت
أنه إشارة لصغرى القياس الأول لكن قد يقال لا حاجة لهذا بعد قوله أن كل جرم لما كان ملازما الخ

جميعها واجب افتقارها الى من

يحدثها ويرجع ماشاء فيها من
الجائزات على ما يقابله ويجب أن
يكون تعالى واجب الوجود
مخالفا لجميع الحوادث عام
القدرة والارادة والعلم واحدا
غنيا منزها عن جميع النقائص
والالزم عجزه وعدم صلاحيته
للا لوهية وقولنا في مثال السالبة
الكلية لاشئ من الجرم بقديم
يعني لو كان قديما لكان مجردا
عن كل ما يقتضيه الفاعل وهو
المقدار المخصوص والحيز
المخصوص والصفة المخصوصة
من حركة وسكون وغيرها وذلك
لا يعقل وقولنا ولا واحد من
الجائز يعني عن الفاعل لانه
لو استغنى جائز من الجائزات عن
الفاعل لزم ترجيح أحد
الجائزين الذين يقابلها من غير
تفاوت على مساوية بلا مرجح
وذلك لا يعقل وقولنا ونحوه ما في
الحديث لا نخص غير من الله
لا شأن أن هذه سالبة كلية والمراد
بالغبرة التي افترضت هذه السالبة
ثبوتها للمولى تبارك وتعالى لازمه
من تحريم التسور على المحارم
بغير إذن من المولى تبارك وتعالى
وشدة العقوبة دنيا وأخرى لمن
انتهاكها بغير إذن وأما الغبرة
بمعنى الانفة والانحراف والتغير
في الذات بسبب انتهاك أمر يعز
انتهاكه على الغائر فتشبهة على
المولى تبارك وتعالى ولا يؤخذ
من هذا الحديث إطلاق الشخص
على الله تعالى كما أخذه الزركشي
رحمه الله وهي غفلة سببها الاغترار
بقول الصوفيين أن الموصوف
بافعال التفضيل لا بد وأن يكون
بعض ما يضاف اليه وذلك

وقوله فتعين الخ جعله بعضهم جواب لما وكان حقه حينئذ أن لا يقتصر بالفاء فعله أشار للنتيجة ويكون
المصنف قد حذف الجواب للعلم به من ذلك وبالجملة فلا يخفى ما في هذه العبارة من الرككة (قوله جميعها)
أي جميع الاجرام ورجع بعضهم الضمير للاجرام والصفات والاول أظهر لما يناسب ما بعده (قوله
ماشاء فيها من الجائزات الخ) وهذه هي الممكنات المتقابلات المنظومة في قوله بعضهم

الممكنات المتقابلات * وجودنا والعدم الصفات

أزمنة أمكنة جهات * كذا المقادير روى الثقات

(قوله ويجب الخ) معطوف على قوله وجب افتقارها الخ وقوله واجب الوجود أي وجودا ذاتيا مطلقا
فليس وجوب وجوده تعالى غيره ولا لذاته مقيدا والحاصل أن واجب الوجود له ثلاثة أقسام واجب
الوجود وجودا ذاتيا مطلقا وذلك كقولنا تبارك وتعالى واجب الوجود وجوبيا عرضيا وذلك كمن
تعلق علمه تعالى بوجوده من الممكنات واجب الوجود وجودا ذاتيا مقيدا كالنهي للجرم فانه واجب
الثبوت مادام الجرم موجودا (قوله عام القدرة والارادة) أي لجميع الممكنات وقوله والعلم أي عام
العلم لجميع الامور ممكنها وغيره وموجودها وغيره وكلها وغيره وقوله واحدا أي ذاتا صفة وفاعلا كما هو
موضح في محله وقوله غنيا أي غنى مطلقا وهو انتفاء الحاجات كلها بخلاف غيره تعالى فانه غنى غنى مقيدا
وهو انتفاء بعض الحاجات فنحصل لك أن الغنى قسمان مطلق ولا يكون الا لله ومقيد وهو الثابت لغيره
تعالى كما صرح به شارح القاموس (قوله والالزم الخ) أي والايكن تعالى واجب الوجود الخ لزم الخ
(قوله يعني لو كان الخ) لو قال يعني لانه لو كان لكان أولى وأشار بذلك الى قياس مركب من شرطية
وجملية نظمه هكذا لو كان قديما لكان مجردا عن كل ما يقتضيه الفاعل وكونه مجردا عن ذلك لا يعقل
ينتهي ان كونه قديما لا يعقل فتعين حينئذ أن يكون حادثا فإشارا الى الشرطية بقوله لو كان الخ والى
الجملة بقوله وذلك لا يعقل وحذف النتيجة ويحتمل أنه مركب من شرطية واستثنائية نظمه هكذا
لو كان قديما لكان مجردا عن ذلك لكن كونه مجردا عن ذلك باطل فيكون ما أدى اليه وهو كونه قديما
باطلا واذا بطل ذلك ثبت كونه حادثا وهو المطلوب فتأمل (قوله وهو) أي ما يقتضيه الفاعل وقوله
المقدار المخصوص أي كالطول أو القصر وقوله الحيز المخصوص أي مكان التحيز المخصوص وهو أخذ
الجرم قدرا من الفراغ وقوله وغيرهما أي كالبياض والأسود وقوله وذلك أي تجرده عن كل ما يقتضيه الفاعل
الفاعل (قوله لانه لو استغنى الخ) ما تقدم في قوله لو كان قديما الخ من الاحتمالين المذكورين يأتي
هنا فنظمه على الاول لو استغنى جاز عن الفاعل لزم ترجيح أحد الامرين الجائزين المتساويين على
مساوية من غير مرجح وترجحه من غير مرجح لا يعقل ونظمه على الثاني هكذا لو استغنى جاز عن
الفاعل لزم ترجيح أحد المتساويين من غير مرجح لكن ترجيح ذلك باطل واذا بطل ذلك بطل ما أدى اليه وهو
استغناؤه عن الفاعل واذا بطل ذلك ثبت نقيضه وهو المطلوب (قوله لزم ترجيح) هكذا بصيغة التفعّل
لا بصيغة التفعّل وقوله وذلك أي ترجيح أحد الجائزين الخ (قوله وقولنا ونحوه ما في الحديث الخ) لو
قال وقوله في الحديث لا شخص الخ لكان أنسب بقوله لا شأن أن هذه سالبة الخ فتأمل (قوله من تحريم
الخ) بيان للآزم وقوله التسور أي الاقحام والارتكاب وقوله على المحارم أي المحرمات وقوله بغير إذن
هو بيان للواقع كالذي بعده (قوله وشدة العقوبة) معطوف على قوله تحريم التسور الخ وقوله لمن
انتهاكها أي ارتكبها (قوله بمعنى الانفة الخ) الاضافة للبيان والانفة معناها الاستنكاف والاستعظام
وقوله والتغير عطف تفسير وقوله في الذات أي لها وقوله يعز أي يشق (قوله وهي) أي أخذ ذلك وأنت
الضمير مراعاة للنهي (قوله سببها الاغترار الخ) كيف يتأتى ذلك مع قولهم بعض ما يضاف اليه اللهم الا
أن يكون الزركشي حمل الاضافة على المعنى اللغوي وهو مطلق النسبة واليه يشير قول المؤلف وذلك
خاص الخ (قوله وذلك) أي كونه لا بد أن يكون الموصوف بافعال التفضيل بعض ما يضاف اليه

خاص بأفعل التفضيل حيث يكون مضافا أما إذا لم يكن مضافا وذكر بعده المفضل عليه مجرورا بمن لم يلزم حينئذ أن يكون المفضل من جنس المفضل عليه ولهذا تقول زيد أجرى من الخيل ولا يجوز أن تقول يوسف أحسن أخوته لأن إضافة أخوته إليه تستلزم خروجهم منهم فليس هو بعضهم ولو قلت يوسف أحسن

(١٢٠)

وقوله خاص الخ أي كما يقتضيه قولهم بعض ما يضاف إليه (قوله لم يلزم حينئذ) أي حين إذا لم يكن مضافا وذكر بعده الخ (قوله ولهذا) أي لما تقدم من أنه لا بد أن يكون الموصوف بأفعل التفضيل إذا كان مضافا بعض ما يضاف إليه وأما إذا لم يكن مضافا لم يلزم ذلك تأمل (قوله تستلزم خروجه منهم) أي ضرورة أن المضاف غير المضاف إليه (قوله يعني أن الذات الخ) أي بطريق المفهوم وتظهر فيه بان مفهوم الإيجاب الجزئي الذي هو السلب الجزئي غير لازم تحققه إذ قد يصدق الجزئي مع صدق الكل كما في قولنا بعض الإنسان حيوان وعلى فرض لزوم تحققه فهو غير معتبر عندهم (قوله عند أهل الحق) أي بخلافه عند غيرهم من يأتي (قوله على الذات الحادثة) أي على الذوات الحادثة فاللجنس المنفرد في الجمع أخذ من قوله وهي الأجرام (قوله فأنها ذات الخ) تعاميل لقوله وعلى الذات العلية (قوله والا) أي بان كانت جرما وقوله ولا صفة معطوف على قوله وليست جرما والأي بان كانت صفة (قوله لاستحالة قيام الصفة بالصفة) المراد لاستحالة قيام الصفة التي هي أحد المعاني أو المعنوية وأما التي هي أحد الصفات النفسية كالوجود والسلبية كالعدم فلا شأن في صحة قيام ذلك بها فلا محذور فيه وإنما استحالة قيام صفة من صفات المعاني أو المعنوية بالصفة لأنه يلزم عليه قيام المعنى بالمعنى أما في الأولى فوافق وأما في الثانية فلأنهم ملازمة لصفة المعنى فيلزم من قيامها قيام صفة المعنى بها وأيضا يلزم عليه نبوت الحكم لها بكونها قادرة أو مالة أو متكاملة إلى غير ذلك أما في الثانية فظاهر وأما في الأولى فلأنهم ملازمة للصفة المعنوية وهذا كله يذهب البطلان (قوله وفيه) أي في قولنا بعض الذات بجرم باعتبار مفهومه وقد علمت ما فيه (قوله فكل ذات الخ) مفرع على قول القائلين بمرادفة الخ (قوله فذلك) أي لقولهم بمرادفة الذات للجرم (قوله وفساد مذهب الخ) معطوف على مدخول على في قوله على فساد مذهب المشوية (قوله في مرادفة الخ) لعل الأولى أي مرادفة الخ وقوله إلا أنهم ظهروا الخ استدراك على قول القائلين بمثل الخ (قوله بانها صفة) ومع ذلك صرحوا بان معبودهم جوهر فقيل لهم كيف وأنتم تقولون بأنه صفة فقالوا امرادنا بالجواهر الشيء النفس (قوله يعني أن الصفة الخ) فيه ما تقدم من النظر السابق عند قوله يعني أن الذات الخ (قوله لأنه لا بقاء لها الخ) الملاحظ في التعليل والمعلول عليه انما هو قوله فتعرض للجرم وعلى هذا يشكك قوله واقرب انصرام الدنيا الخ لكن الشارح لاحظ أن الدنيا أشبهت العرض في عدم البقاء وسرعة الزوال (قوله ائثر) أي عقب فهو بكسر الهمزة وسكون المثناة (قوله وسرعة زوالها) عطف تفسير (قوله فقال الخ) معطوف على قوله سماها الخ وقوله والله يريد ألا تخره أي بذلك لتقيم الآية فقط كما لا يخفى (قوله وكل واحدة منها) أي من القضايا الثمانية كما أشار له في الشرح وقوله أما محصلة أو معدولة قد تقدم أن كلاما من المحصلة والمعدولة ثلاثة أقسام والمصنف لم يعتبر ذلك وإنما اعتبر محصلة المحمول ومعدولته وانما اقتصر عليها لانها الاعتبار عندهم حتى أنه متى أطلق لفظ المحصلة والمعدولة انصرف إليهما (قوله فالجميع الخ) مفرع على قوله وكل واحدة الخ وقوله ستة عشر قضية وهي قائمة من ضرب ثمانية في اثنين كما ذكره في الشرح (قوله وحقيقة التخصيل) أي للمعمل كما علمت وكذلك قوله والمعدول وقوله بعد الرابطة أي الملقوطة أو المقدرة وقوله ليس سلبيا أي ليس هدميا بل ثبوتيا سواء كان هناك سلب قبل الرابطة أولا أخذ من عدد المثال في الشرح (قوله والمعدول) أي وحقيقة المعدول وقوله ان يكون سلبيا أي ان

الأخوة من غير إضافة الأخوة إليه لجاز لأنه بعض الأخوة والمحدث وقع فيه أفعل التفضيل غير مضاف فلا يقتضي المجانسة بين موصوفه وبين المجرور من قولنا في مثال الموجبة الجزئية بعض الذات بجرم يعني أن الذات عند أهل الحق أهم من الجرم لأنها صادقة على الذوات الحادثة وهي الأجرام وعلى الذات العلية القديمة وهي ذات مولانا تبارك وتعالى فانها ذات موصوفة بالصفات وليست جرما ولا يلزم أن تكون حادثة ولا صفة ولا يلزم أن لا تتصف بصفات المعاني من القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام لاستحالة قيام الصفة بالصفة وفيه تنبيه على فساد مذهب المشوية القائلين بمرادفة الذات للجرم فكل ذات عندهم بجرم وبالعكس فذلك حكموا بالتجسيم في حق الذات العلية تعالى الله عن قولهم وفساد مذهب الباطنية والنصارى القائلين بمثل قول المشوية في مرادفة الذات للجرم إلا أنهم ظهروا حدوث جميع الأجرام بفكرهم وعلى الذات العلية بانها صفة من الصفات تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وقولنا واحد من الصفات عرض يعني أن الصفة صادقة على الصفة القديمة وهي صفات مولانا تبارك

وعز تبارك وتعالى وعلى الصفة الحادثة التي يستحيل عليها البقاء وهي العرض وسميت عرضا لأنه لا بقاء لها فتعرض للجرم ثم تنعدم أثر وجودها واقرب انصرام الدنيا وسرعة زوالها سماها مولانا تبارك وتعالى تريدون عرض الدنيا والله يريد ألا تخره وبالله تعالى التوفيق (ص) وكل واحدة منها أما محصلة أو معدولة فالجميع ستة عشر قضية وحقيقة التخصيل أن يكون المحمول وهو ما بعد الرابطة ليس سلبيا والمعدول أن يكون سلبيا (ش) يعني أن كل واحدة من القضايا الثمانية

يكون المحمول وهو ما بعد الرابطة عدم مساواة كان هناك سلب قبل الرابطة أولا أخذنا من تعداد المثال أيضا فتأمل (قوله اما أن يكون فيها) أي في كل واحدة وانما أنت الضمير مراعاة للعنى وقوله مع ما أضيف اليه أي حال كونه مع ما نسب اليه فهو حال من الضمير في قوله بنسبته والمراد الاضافة للغوية وهي مطلق النسبة وقوله ايجابا أو سلبا أي سواء كانت النسبة على سبيل الايجاب أو على سبيل السلب وقوله الى الموضوع متعلق بقوله بنسبته (قوله كقولك زيد هو الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب فتنبه (قوله وتسمى هذه الخ) انما سميت بذلك لانه عدل فيها باداة السلب عن أصل وضعها و هو رفع النسبة فهو من باب الحذف والايصال والأصل معدول فيها (قوله واما أن لا يكون الخ) معطوف على قوله اما أن يكون الخ وقوله فيها أي في كل واحدة وأنت الضمير لما هو وقوله ذلك أي السلب الذي حكم بنسبته مع ما أضيف اليه الخ وحيث أنه قد صدق النبي بان لا يكون فيها سلب أصلا أو فيها سلب لم يحكم بنسبته مع ما أضيف اليه الى الموضوع وقد مثل لكل من ذلك (قوله وتسمى هذه الخ) انما سميت بذلك لانه محل المحمول فيها محصلا لا أي ليس سلبا بل ثبوتيا فهو من باب الحذف والايصال والأصل محصلا فيها كما هو نظيره (قوله والجمهور ان كل قضية الخ) أي على أن كل قضية الخ وهذا شروع في الخلاف في العدول وهو على أقوال ستة كما يعلم من استقصاء كلامه وقوله سواء كان الخ أي وسواء كانا مشتركين في النوع السافل أولا وسواء انصف الموضوع بالمحمول يوما أولا وسواء كان الموضوع قابلا للا تصاف بالمحمول أولا أخذنا من باقي كلامه (قوله فعلى هذا) أي على هذا القول وهو ان كل قضية كان السالب الخ وقوله فتكون أي قولك الجوهر الخ وأنت الضمير مراعاة للخبر (قوله وان لم يشترك الخ) أي والحال انه لم يشترك الخ قالوا والحال كما هو ظاهر (قوله ان يكون الموضوع والمحمول داخلين تحت جنس الخ) نخرج بذلك نحو ان يقال الجوهر هو ليس بعرض فلا عدول فيه على هذا وقوله ولو كان أعلى الاجناس أي كافي قولنا المركب هو لا جوهر فرد (قوله فيه) أي العدول وكذا ما بعد وقوله دخولهما تحت الجنس السافل أي نحو قولنا الانسان هو لا فرس فان الموضوع والمحمول في هذا المثال قد دخلا تحت الجنس السافل القريب وهو الحيوان ونخرج بذلك ما لم يدخل تحت الجنس السافل ولودخلا تحت ما فوقه فنحو ان يقال الانسان هو لا سحرة (قوله دخولهما تحت النوع السافل) أي نحو ان يقال الرجل هو لا امرأة فان الموضوع والمحمول في هذا المثال قد دخلا تحت النوع السافل وهو الانسان ونخرج بذلك ما لم يدخل تحت ما ذكره ولودخلا تحت الجنس السافل فنقول الانسان هو لا فرس (قوله انصاف الموضوع الخ) أي بالفعل نظيره ما بعده وقوله يوما ما أي أي يوم كان ولو غير زمن الحال وذلك نحو ان يقال زيد هو لا ميت وزيد هو لا قائم الى غير ذلك ونخرج بما ذكرنا اذ لم ينصف الموضوع بالمحمول يوما ما كافي قولنا زيد هو لا أعشى اذ لم ينصف بالعمى أبدا (قوله الاحتمال يكون الخ) أي نحو قولك زيد هو لا أعشى ونخرج بذلك ما اذ لم يكن الموضوع قابلا للا تصاف بالمحمول كافي قولك زيد هو لا حائض وقوله قابلا للا تصاف الخ أي وان لم ينصف بالفعل وقد علمت مثاله والمراد قابلا حال الحال فخرج ما لم يكن كذلك في هذه الحالة وان كان يصير قابلا لذلك بعد ما ذكرنا كافي قولك هندية لا حائض في حالة كونها بنت سنتين مثلا (قوله وهذا الخلاف) أي المذكور في قوله والجمهور الخ وقوله في هذه الاقوال فيه ظرفية الشئ في نفسه الا أن يقال بتغاير المظروف والطرف بالاجمال في الاول والتفصيل في الثاني وبالجملة لو حذف ما ضره وقوله خلاف في الاصطلاح فقول الجمهور اصطلاح لهم وهكذا (قوله وليخاطب مع كل الخ) أي فاذا جريت على كلام الجمهور في كلامك فأت فيه بمعدولة على كلامهم واذا جريت على كلام من بعدهم فيه فأت فيه بالمعدولة على كلامه وهكذا (قوله والموجبة سواء كانت الخ) ان قلت كان المناسب أن يذكر في المتن ما هو الحق عنده ولم يذكر ما قالوه فيه قلت لما كان ذلك انما هو أمر ظاهري ولم يأخذه من القواعد المقررة عندهم ذكر ما ذكره ثم اعترضه بما ظهر له وقد سبقه الى هذا الاعتراض العلامة العقباني في شرح الجمل والمحقق سعد الدين التفتازاني لا يقال كان الاولى له حيث أن ينسبه لهما الا اننا

اما أن يكون فيها سلب حكم بنسبته مع ما أضيف اليه ايجابا أو سلبا الى الموضوع كقولك زيد هو لا قائم وزيد ليس هو لا قائم وتسمى هذه في الاصطلاح معدولة واما أن لا يكون فيها ذلك كقولك زيد هو عالم وزيد ليس هو عالم وتسمى هذه في الاصطلاح محصلة فتراجع القضايا الثابتة باعتبار العدول والتحصيل في مجولاتها الى ستة عشر من ضرب ثمانية في اثنين والجمهور ان كل قضية كان السلب جزأ من مجولاتها فهي معدولة سواء كان موضوعها ومجولاتها مشتركين في جنس أم لا فعلى هذا يصح قولك الجوهر هو ليس بعرض فتكون معدولة وان لم يشترك الجوهر والعرض في جنس قريب ولا بعيد ومنهم من شرط في العدول أن يكون الموضوع والمحمول داخلين تحت جنس ولو كان أعلى الاجناس ومنهم من شرط فيه دخولهما تحت الجنس السافل القريب ومنهم من شرط فيه دخولهما تحت النوع السافل ومنهم من شرط فيه انصاف الموضوع بالمحمول يوما ما ومنهم من قال لا يصح العدول الا حيث يكون الموضوع قابلا للا تصاف بالمحمول المنفي وهذا الخلاف في هذه الاقوال خلاف في الاصطلاح وليخاطب مع كل باصطلاحهم وبالله تعالى التوفيق (ص)

والموجبة سواء كانت محصلة أو معدولة

في الكيف وتوافقنا في التحصيل
أو العدول تناقضتا وبالعكس
تعاندنا في الصدق موجبتين وفي
الكذب سالبتين وان اختلفتا
فيهما كانت الموجبة أخص من
السالبة (ش)

لا شك أن الذي اشتهر بين المتأخرين
على سبيل الإطلاق من غير
تقييد أن الموجبة محصلة
كانت أو معدولة تقتضي وجود
الموضوع وإذا أرادوا في مجالس
الاقراء أن يفرقوا بين الموجبة
المعدولة والسالبة المحصلة في
قولنا لا زيد هو لا عالم وقولنا
زيد ليس هو بعالم يقولون معنى
الأولى التي هي موجبة معدولة
زيد وجد بصفة غير العلم ومعنى
الثانية التي هي سالبة محصلة
زيد لم يوجد بصفة العلم ولا شك
أن هذا التفسير يقتضي وجود
الموضوع في الموجبة المعدولة
وصحوة لا وجود والمعدوم في
السالبة المحصلة وهذا التفسير
أن فهموه من الأقدمين وحصل
به إجماع فالسمع والطاعة والافاذلي
يتبادر إلى الذهن أن معنى العدول
في قولنا زيد هو لا عالم مثلاً أن
زيداً يتصف بكونه لا عالم ومعنى
السلب في قولنا زيد ليس هو بعالم
أن زيداً لا يتصف بكونه عالماً
فإذا كان هذا معنى المعدولة
والسالبة فليس في قولنا في
المعدولة أن زيداً متصف
بكونه لا عالماً يقتضي أن زيداً
لا بد أن يكون موجوداً فإن
المحمول إذا كان عدمياً أو مشتركاً
بين الموجود والمعدوم صح أن

نقول له لم يطلع على قولهما به وانما وافق كلامه كلامهما (قوله تقتضي وجود الموضوع) أي خارجاً
في أحد الأزمنة الثلاثة وانما قيدت بذلك لأن الوجود الخارجي هو الذي اختصت الموجبة باقتضائه
وأما الوجود الذهني فلا تختص باقتضائه بل كل قضية تقتضيه ضرورة أنه لا يصح الحكم على الشيء
الابعد استحضاره ذهنار لذلك يقولون الحكم على الشيء فرع عن تصوره كما تقدم (قوله والسالبة فيهما)
أي في المحصلة والمعدولة وقوله لا تقتضيه أي لا تقتضي وجود الموضوع (قوله ومن ثم كانت الخ) أي
من أجل أن الموجبة تقتضي وجود الموضوع والسالبة لا تقتضيه كانت الشخصيتان الخ وهذا
التعليل لا يظهر بالنسبة لبعض ما سيذكره فتأمل ومحصلة أن في هذا المقام ستة انظار وهي التي وضعوا
لها اللوح الآتي النظر الأول بين المختلفتين في الكيف بأن كانت احدهما موجبة والاخرى سالبة
المتفقتين في التحصيل وذلك نحو أن يقال زيد هو عالم زيد ليس هو بعالم وهذا هو النظر الأول من اللوح
النظر الثاني بين المختلفتين في الكيف أيضاً المتفقتين في العدول وذلك نحو أن يقال زيد هو لا عالم زيد
ليس هو لا عالم وهذا هو النظر الثاني من اللوح وقد أشار إلى هذين النظيرين هنا بقوله اذا اختلفتا في
الكيف وتوافقنا في التحصيل أو العدول تناقضتا النظر الثالث بين المتفقتين في الكيف بأن كانتا
موجبتين المختلفتين في العدول والتحصيل وذلك نحو أن يقال زيد هو عالم زيد هو لا عالم وهذا هو النظر
الثالث من اللوح النظر الرابع بين المتفقتين في الكيف بأن كانتا سالبتين المختلفتين في العدول
والتحصيل أيضاً وذلك نحو أن يقال زيد ليس هو بعالم زيد ليس هو لا عالم وهذا هو النظر الرابع من
اللوحة وقد أشار هذين النظيرين هنا بقوله وبالعكس تعاندنا في الصدق موجبتين وفي الكذب سالبتين
النظر الخامس بين المختلفتين فيهما بأن كانت احدهما موجبة محصلة والاخرى سالبة معدولة وذلك
نحو أن يقال زيد هو عالم زيد ليس هو لا عالم وهذا هو النظر الخامس من اللوح النظر السادس بين
المتفقتين فيهما بأن كانت احدهما موجبة معدولة والاخرى سالبة محصلة وذلك نحو أن يقال زيد هو
لا عالم زيد ليس هو بعالم وهذا هو النظر السادس من اللوح وقد أشار هذين النظيرين هنا بقوله وان
اختلفتا فيهما كانت الموجبة أخص من السالبة فتأمل (قوله تناقضتا) أي لم يجتمعا على صدق
ولا كذب كما سيذكره في الشرح (قوله في الصدق) أي دون الكذب وقوله وفي الكذب أي دون
الصدق (قوله فيهما) أي في الكيف والعدول أو التحصيل وقوله كانت الموجبة أي سواء كانت محصلة
أو معدولة وقوله أخص من السالبة أي سواء كانت معدولة أو محصلة (قوله من غير تقييد) تفسير لما
قبله والمراد من غير تقييد بكون القضية تقتضي قيام صفة وجودية بالموضوع أخذاً بما يأتي وأتى
بذلك للإشارة إلى الاعتراض وسيصرح به فيما بعد (قوله وإذا أرادوا في مجالس الاقراء) أي في مجالس
التدريس للطلبة (قوله أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة الخ) وانما احتيج للفرق
بينهما من الاشتباه ظاهراً لما بينهما فانه قد يتوهم اتحادهما في المعنى كما لا يخفى (قوله أن هذا التفسير)
أي الذي ذكره إذا أرادوا في مجالس الاقراء أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة (قوله
وحصل به) أي عليه وقوله فالسمع والطاعة أي لازماً لي مثلاً فهم ما مبتدأ وانظر محذوف وقوله والا
فالذي يتبادر الخ أي والا يكونوا فهموه من الأقدمين وحصل به الإجماع فلا نسلم وذلك لأن الذي يتبادر
الخ (قوله أن معنى العدول الخ) هذا هو محل المخالفة لتفسيرهم وأما قوله ومعنى السلب الخ فلا
مخالفة فيه لذلك فليتنامل (قوله فان المحمول الخ) تعليل لقوله فليس في قولنا الخ وقوله اذا كان
عدمياً أي كما هنا وقوله أو مشتركاً الخ أي كأن يكون من مادة الامكان كما يؤخذ مما بعد (قوله ولهذا)
أي لهذا التعليل وقوله من الصفات العدمية أي كغير واجب الوجود وغير مستحيل وقوله والمتعلقة
هكذا بتقديم القاف على اللام وما في بعض النسخ من تقديم اللام على القاف بخلاف المتبادر وتلك

بل قد يكون المحمول في بعض القضايا الموجبة لا يتصف به إلا المعلوم نحو قولنا المستحيل معدوم وغير موجود وقولنا بحر من زئبق
 يمكن معدوم وهذا كله مما يدل على خلاف ما ذكره وأن الموجبة لا تقتضي وجود الموضوع كالسالبة والحق التفصيل في القضايا بأن يقال
 كل قضية اقتضت قيام صفة وجودية بالموضوع وجب أن يكون موضوعها موجودا لاستحالة قيام الصفة الوجودية بالمعدوم كقوله
 زيد قائم أو جالس أو عالم أو أبيض أو أسود أو متحرك أو ساكن وكل قضية لا تقتضي ذلك لم يجب لموضوعها أن يكون موجودا كقولك زيد مكر
 أو معلوم أو مذكور أو زائد غير واجب الوجود أو غير مستحيل ونحو هذا مما هو كثير (١٢٣) فقولنا ومن ثم أي ومن أجل اقتضاء الموجبة
 مطلقة وجود الموضوع والسالبة

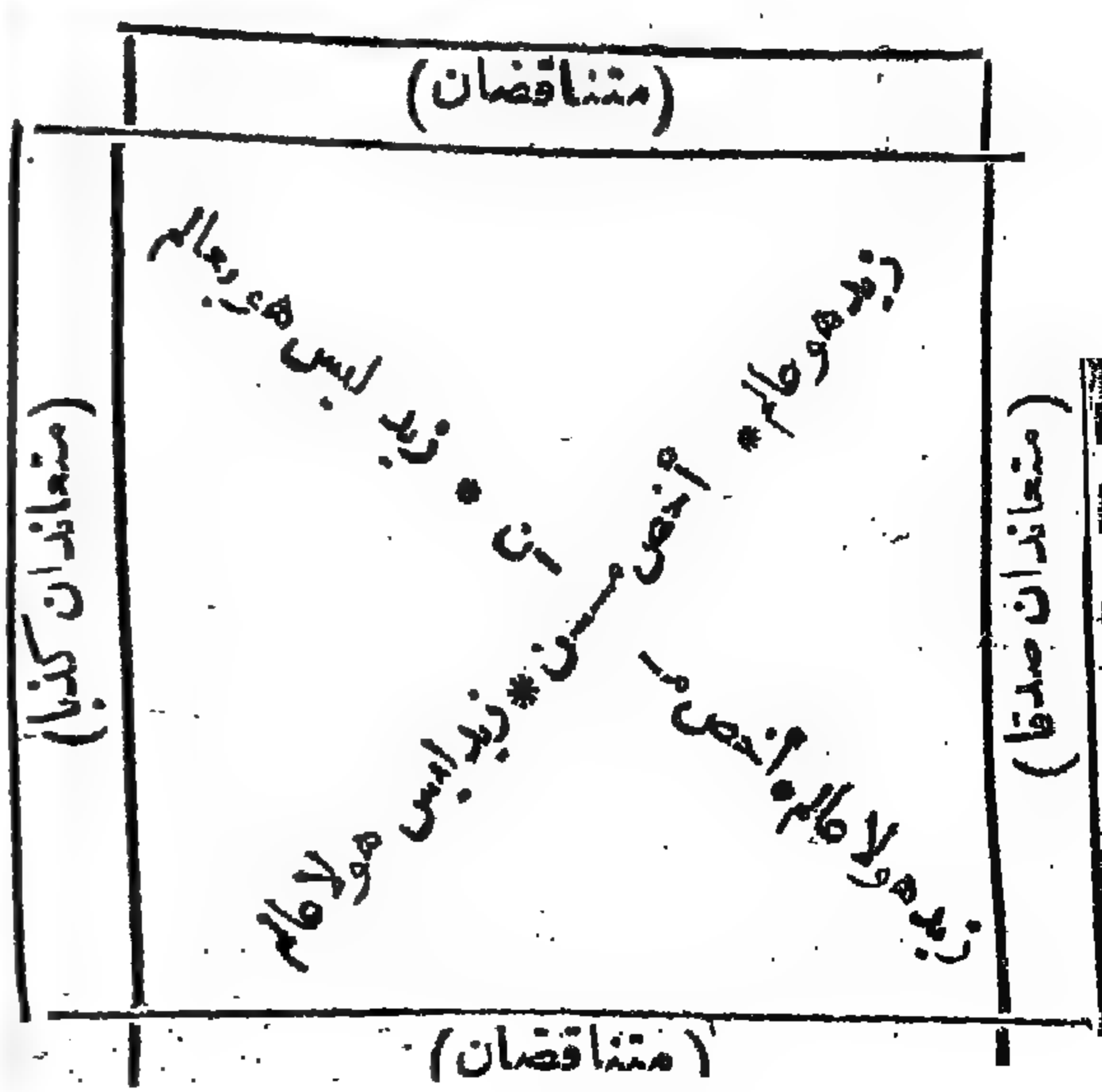
لا تقتضيه كاذب الشخصيتان أو
 القضيتان اللتان موضوعهما
 جزئي إذا اختلفتا في الكيف أي
 في الإيجاب والسلب وتوافقتا في
 التحصيل أي في كون محمولهما
 ليس سلبيا أو العدمي أي في
 كون محمولهما سلبيا تناقضتا أي
 لا يجتمعان على صدق ولا كذب
 مثال المتفقتين في التحصيل
 المختلفتين في الكيف قولنا زيد
 هو عالم زيد ليس هو بعالم ومثال
 المتفقتين في العدم والمختلفتين في
 الكيف قولنا زيد هو لا عالم زيد
 ليس هو لا عالم ولا يخفى عليه
 التناقض في هذين المثالين أن صدق
 ما ذكره من اقتضاء الموجبة
 وجود الموضوع وعدم اقتضاء
 السالبة لوجوده وقولنا وبالعكس
 وهو أن تتفق الشخصيتان في
 الكيف وتختلف في التحصيل
 والعدول وقولنا تعاندتا في
 الصدق موجبتين متاهلتهما
 الشخصيتان والأوليان من
 المثالين السابقين وهما زيد هو
 عالم زيد هو لا عالم وانما تعاندتا في
 الصدق لأنهان وجد زيد فهما
 لا يجتمعان في الصدق وإن كان
 معدوما فكذلك بل هما حينئذ

الصفات فمعلوم والمذكور (قوله بل قد يكون الخ) هذا اضرب انتقالا عن قوله فان المحمول
 إذا كان عدميا الخ وهذا كله أي قولنا فان المحمول الخ وقوله وأن الموجبة الخ عطف تفسير على قوله
 خلاف ما ذكره (قوله بأن يقال الخ) تصوير للتفصيل (قوله فقولنا الخ) الفاء للإفصاح
 لا للتفريع وهذا رجوع لشرح كلام المتن الذي جرى فيه على ما قالوه (قوله مطلقا) أي سواء كانت
 محصلة أو معدولة (قوله والسالبة لا تقتضيه) أي ومن أجل كون السالبة لا تقتضيه لكن في هذا
 العطف تسمح لا يخفى (قوله أي لا يجتمعان الخ) أي بل متى صدقت احدهما كذبت الأخرى ومتى
 كذبت احدهما صدقت الأخرى وبيان ذلك أنهان وجد زيد متصفا بالعلم صدق قولنا زيد هو عالم
 وكذب قولنا زيد ليس هو بعالم وإن وجد متصفا بغير العلم أولم يوجد أصلا فالعكس وهذا بالنظر للمثال
 الأول وأما بالنظر للمثال الثاني فإن وجد متصفا بغير العلم صدق قولنا زيد هو لا عالم وكذب قولنا زيد ليس
 هو لا عالم وإن وجد متصفا بالعلم أولم يوجد أصلا فالعكس بناء على ما ذكره من أن الموجبة مطلقا
 تقتضي وجود موضوعها وأما لو بني على ما اختاره المؤلف فيجتمعان على الصدق فيما إذا كان زيد
 معدوما فتأمل (قوله ان صح ما ذكره الخ) هذا التقييد غير ظاهر في المثال الأول لأن بين القضيتين
 فيه التناقض اتفاقا حتى على ما اختاره المؤلف وأما في المثال الثاني فظاهر كما تقدمت الإشارة إليه
 فليتأمل (قوله في التحصيل أو العدم) أو بمعنى الواو إذا لم يمكن اختلافهما في أحد الشئيين دون
 الآخر (قوله الأوليان من المثالين الخ) فالأولى من المثال الأول قولنا زيد هو عالم والأولى من المثال
 الثاني قولنا زيد هو لا عالم كما يعلم من قوله وهما الخ (قوله لأنهان وجد الخ) وجه ذلك أنهان وجد
 بصفة العلم صدق قولنا زيد هو عالم دون قولنا زيد هو لا عالم وإن وجد بغير صفة العلم فالعكس وقوله وإن
 كان معدوما الخ وجهه أن كلاما من معنى قولنا زيد هو عالم وهو أنه وجد متصفا بالعلم ومعنى قولنا زيد هو
 لا عالم وهو أنه وجد متصفا بغير العلم بناء على ما ذكره لم يتحقق لأن الفرض أنه معدوم فقد صدق
 حينئذ انهما لم يجتمعا على الصدق بل اجتمعا على الكذب وأما لو بني على ما اختاره المؤلف فلم يجتمعا
 على الكذب أيضا لصدق قولنا على هذا زيد هو لا عالم وإن كان معدوما فلا تغفل وقوله فكذلك
 أي لا يجتمعان على الصدق وقوله بل هما الخ اضرب انتقالا عن قوله فكذلك وقوله حينئذ أي حين
 إذا كان معدوما وقوله لانهما الخ تغليل لذلك الاضراب وقوله فهما لا يصدقان الا عند الخ أي بناء على
 ما ذكره كما علمت (قوله الأخيرتان من المثالين الخ) فالأخيرة من المثال الأول قولنا زيد ليس هو
 بعالم والأخيرة من المثال الثاني قولنا زيد ليس هو لا عالم كما أوضح ذلك بقوله وهما الخ (قوله لأن زيدان
 كان موجودا الخ) وجه ذلك أنهان كان موجودا بصفة غير العلم صدق قولنا زيد ليس هو بعالم دون
 قولنا زيد ليس هو لا عالم وإن كان موجودا بصفة العلم فالعكس فلم يجتمعا على الكذب حينئذ وقوله
 وإن كان معدوما الخ وجهه أن كلاما من معنى قولنا زيد ليس هو عالم وهو أنه لم يتصف بالعلم ومعنى قولنا زيد

كاذبتان معالان هما كاذبتان موجبتين فهما لا يصدقان الا عند وجود موضوعهما فإذا فرض عدمه كذبتا معا وقولنا وفي الكذب
 سلبتين أي وتعاندتا في الكذب أي لا يجتمعان على الكذب في حال كونهما سالبتين ومثالهما الشخصيتان الأخيرتان من المثالين
 السابقين وهما قولنا زيد ليس هو بعالم زيد ليس هو لا عالم وانما تعاندتا في الكذب لان زيدان كان موجودا فهما لا يجتمعان على
 الكذب بل لا بد من صدق احدهما وإن كان معدوما فلم يجتمعا أيضا على الكذب بل هما حينئذ صادقان لأن السالبة لما كانت
 لا تقتضي وجود الموضوع مع صدقها عند عدم موضوعها وانما صدقتا عند عدم زيد لأن معنى السالبة المحصلة أن زيد لم يوجد بصفة

ابقين وهما قولنا زيد هو عالم مع
 ازيد ليس هو لا عالمنا وقولنا
 هو لا عالم مع قولنا زيد ليس هو
 الم وقولنا كانت الموجبة أخص
 من السالبة يعنى كانت الموجبة
 مصلة أخص من السالبة
 دولة والموجبة المعدولة أخص
 من السالبة المحصلة وانما كانت
 من السالبة لانها كلما
 دقت صدقت معها السالبة
 تصدق الموجبة الاولى الا
 حيث وجد زيد عالم والثانية
 حيث وجد زيد غير عالم ولا
 الثاني وجوب صدق السالبة
 اولى عند وجود زيد عالم وفي
 اوجب صدق السالبة الثانية
 عند وجود زيد غير عالم وتزيد
 السالبتان على الموجبتين
 صدقهما حال عدم زيد لما سبق
 بانه وجرت عادتهم بوضع هذه
 شخصيات في لوح مشكل على
 يسيل التقريب وهى التى
 برحناها الآن وهذه صورته
 ينظر فيه طولاً وعرضاً وقطراً
 واحد فيه قسمان فمجموع
 لا تظار فيه ستة

ليس هو لا عالم وهو انه لم يتصف بعدم العلم متحقق حينئذ فصدق انه عالم بجمعه على الكذب بل
 اجتماع على الصدق كما اوضحه المؤلف وقوله أيضاً أى كالم بجمعه عليه ان كان موجوداً وقوله بل هما
 الخ اضراب انتقالى عن قوله فلم بجمعه الخ وقوله حينئذ أى حين اذ كان معدوماً وقوله لان السالبة الخ
 تعليل لذلك الاضراب (قوله وفي التخصيل) أو العدول أو بمعنى الواو نظير ما مر (قوله الشخصية
 الاولى مع الشخصية الاخيرة الخ) هذا صادق بالشخصية الاولى من المثال الاول والشخصية الاخيرة من
 المثال الثانى وبالشخصية الاولى من المثال الثانى مع الشخصية الاخيرة من المثال الاول والشخصية
 الاولى من المثال الاول قولنا زيد هو عالم والشخصية الاخيرة من المثال الثانى قولنا زيد ليس هو لا عالم كما
 اوضح ذلك بقوله وهما قولنا الخ والشخصية الاولى من المثال الثانى قولنا زيد هو لا عالم والشخصية
 الاخيرة من المثال الاول قولنا زيد ليس هو بعالم كما اوضح ذلك بقوله وقولنا زيد الخ فتأمل (قوله وانما
 كانت) أى الموجبة من حيث هى اعم من أن تكون محصلة أو معدولة وقوله أخص من السالبة أى من
 حيث هى اعم من أن تكون معدولة أو محصلة وقوله ولا تصدق الموجبة الاولى أى التى هى المحصلة
 وقوله الا حيث وجد الخ أى لانها تقتضى وجود الموضوع وقوله والثانية أى ولا تصدق الموجبة الثانية
 التى هى المعدولة وقوله الا حيث وجد الخ أى لانها تقتضى وجود الموضوع بناء على ما ذكره فلو بنينا
 على ما ذكره المؤلف لصدق وان كان معدوماً فتأمل (قوله في لوح مشكل) أى مصور بمذاق الشكل
 وقوله على سبيل التقريب متعلق بوضع وكذا قوله لينظر وقوله طولاً أى من جهة الميمنة الى جهة
 الميسرة من أعلى وأسفل والقسمان اللذين فيه النظر بين المختلفتين في الكيف المتفقتين في التخصيل
 وذلك كما في قولنا زيد هو عالم زيد ليس هو بعالم وهذا هو الذى في الجانب الاعلى من الطول والنظر بين
 المختلفتين في الكيف أيضاً المتفقتين في العدول وذلك كما في قولنا زيد هو لا عالم زيد ليس هو لا عالم وهذا
 هو الذى في الجانب الاسفل من الطول وقوله وعرضاً أى من جهة الاعلى الى الاسفل من الجانب
 الايمن والايسر والقسمان اللذين فيه النظر بين المتفقتين في الكيف وهو الايجاب المختلفتين في
 التخصيل والعدول وذلك كما في قولنا زيد هو عالم زيد هو لا عالم وهذا هو الذى في الجانب الايمن من
 العرض والنظر بين المتفقتين في الكيف وهو السلب المختلفتين في التخصيل والعدول وذلك كما في قولنا
 زيد ليس هو بعالم زيد ليس هو لا عالم وهذا هو الذى في الجانب الايسر من العرض وقوله وقطراً بضم
 القاف وسكون الطاء أى ناحية من جهة الميمنة العليا مع جهة الميسرة السفلى وبالعكس والقسمان
 اللذين فيه النظر بين المختلفتين في الكيف والعدول والتخصيل بأن كانت الموجبة محصلة والسالبة
 معدولة وذلك كما في قولنا زيد هو عالم زيد ليس هو لا عالم وهذا هو الذى في جهة الميمنة العليا مع الجهة
 الميسرة السفلى من القطر والنظر بين المختلفتين كذلك بان كانت الموجبة
 معدولة والسالبة محصلة وذلك كما في قولنا زيد هو لا عالم زيد ليس هو بعالم
 وهذا هو الذى في الجهة الميمنة السفلى مع الجهة الميسرة العليا وبهذا
 التقرير اتضح لك قوله كل واحد الخ وقوله فمجموع الخ مفرع على ما قبله
 (قوله وهذه صورته) قد علمت مما سبق انه على الترتيب المذكور في
 المتن والشرح فكيفية قراءته أن تقول متناقضان الذى هو مكتوب في
 الطاقة العليا ثم تمثل لذلك بما تحتها أعنى قولنا زيد هو عالم زيد ليس هو
 بعالم ثم تقول متناقضان الذى هو مكتوب في الطاقة السفلى بقبال تلك
 الطاقة ثم تمثل لذلك بما فوقه أعنى قولنا زيد هو لا عالم زيد ليس هو لا عالم
 ثم تقول متعاندان صدق الذى هو مكتوب في الطاقة التى في الجهة الميمنة
 ثم تمثل لذلك بما قبلها في تلك الجهة من الاعلى والاسفل أعنى قولنا زيد هو
 عالم زيد هو لا عالم ثم تقول متعاندان كذب الذى هو مكتوب في الطاقة التى



وأما الشرطيات فهي كالحليات
تكون مخصوصة وهي أن يخص
فيها اللزوم أو العناد بحالة معينة
أو زمن معين كقولنا إن جئتني
اليوم ماشيا أو راكبا أو متسلا
وكقولنا أما أن تكون إذا كنت
حيا عالما أو جاهلا وغير مخصوص
وهي مالم يخص فيها اللزوم ولا
العناد بذلك وتكون مهمة
ومسورة كلية وجزئية موجبات
بإثبات اللزوم أو العناد وسالبات
برفعهما (ش)

بغنى أن الشرطية أقسامها
كأقسام الحلية فتكون مخصوصة
كما تكون الحلية مخصوصة إلا أن
خصوص الحلية يكون موضوعها
جزئية وخصوص الشرطية بأن
يخص اللزوم في المتصلة أو العناد
في المنفصلة بحالة معينة أو زمن
معين مثال المتصلة المخصوصة
قولنا كليات شخص وهو كافر
فهو مخلص في النار ومثله أن تقول
كليات شخص وهو مؤمن فاسق
لم يثبت من فسقه فهو في مشيئة الله
يستحق العقوبة شرعا إلا أن يعفو
المولى الكريم تبارك وتعالى عنه
بفضله ومثال المنفصلة المخصوصة
قولنا مثلا أما أن يكون الإنسان
وهو مكلف مطيعا وأما أن يكون
عاصيا ومن أجل مفارقة خصوص
الشرطية لخصوص الحلية في
أن خصوصها لا يرجع إلى
شخص مقدمها قبلت المخصوصة
الشرطية سنة أحوال وهي الكلية
والجزئية والاهمال مع الإيجاب
في كل واحدة من هذه الثلاث
أو السلب فقولنا في الأصل
وتكون مهمة الخ راجع إلى
الشرطية كانت مخصوصة أو غير

في الجهة المبسرة بقبال تلك الطاقة ثم تمثل لذلك بما قابله في تلك الجهة من الأعلى والأسفل أعني قولنا
زيد ليس هو بعالم زيد ليس هو لا عالم ثم تقول زيد هو عالم أخص من زيد ليس هو لا عالم الذي هو مكتوب
في الجهة المهيمنة العليا مع الجهة المبسرة السفلى ثم تقول زيد هو لا عالم أخص من زيد ليس هو بعالم
فليتأمل (قوله وأما الشرطيات الخ) هذا مقابل لقوله فيما سبق والحلية تكون شخصية الخ لكن ليس
المقام للقبالة بدليل قوله فهي كالحليات فكان الأولى أن يقول والشرطيات كالحليات فتأمل (قوله
تكون مخصوصة الخ) محصله أنها تارة تكون مخصوصة وتارة تكون غير مخصوصة وعلى كل منهما أما أن
تكون مهمة أو مسورة بالسور الكلي أو مسورة بالسور الجزئي فالجمله ستة قائمة من ضرب اثنين في
ثلاثة وعلى كل منهما أما أن تكون موجبة أو سالبة فالجموع اثنا عشر كما سيذكره في الشرح فإن اعتبر
مع ذلك أنها تارة تكون متصلة أو منفصلة كان المجموع أربعة وعشرين وإن زدنا على ذلك أنها أما أن
تكون مركبة من طرفين موجبين أو سالبين أو الأول موجب والثاني سالب أو بالعكس كانت الجمله
ستة وتسعين قائمة من ضرب أربعة في أربعة وعشرين وإن اعتبرنا مع ذلك كون طرفيها أما أن يكونا
صافين أو كاذبين أو الأول صادق والثاني كاذب أو بالعكس زادت الصور كثيرا فتفقه وهذا أعني قوله
تكون مخصوصة الخ كالتفسير لقوله فهي كالحليات لكن المخصوص هنا ليس كالمخصوص ثم كما بيوضه
في الشرح (قوله وهي أن يخص الخ) أي ذات أن يخص الخ ففيه تساهل ولو قال وهي ما يخص الخ لكان
أولى وأنسب بما بعده أعني قوله وهي مالم يخص الخ وقوله اللزوم أي في المنفصلة وقوله أو العناد أي في
المنفصلة وقوله بحالة معينة أو زمن معين أو مانعة خلو فتجوز الجمع كافي قولك إن جئتني راكبا اليوم
أو متسلا (قوله أ كقولك إن جئتني الخ) هذا تمثيل لقوله أن يخص فيها اللزوم بحالة معينة أو زمن معين
وقوله اليوم وراكبا فيه مع ما قبله أعني قوله بحالة معينة أو زمن معين لف ونشر مشوش وقوله وكقولك
أما أن تكون الخ هذا تمثيل لقوله أو العناد الخ لكن لم يمثل إلا التي خص العناد فيها بزمن معين ولم يمثل للتي
خص العناد فيها بحالة معينة ومثاله الخو أن يقال أما أن تكون وأنت حي عالما أو جاهلا (قوله وغير
مخصوصة) معطوف على قوله مخصوصة (قوله مالم يخص فيها اللزوم) أي في المتصلة وقوله ولا العناد أي
في المنفصلة وقوله بذلك أي الحالة المعينة أو الزمن المعين (قوله وتكون) أي الشرطية سواء كانت
مخصوصة أو غير مخصوصة كما سيذكره (قوله كلية وجزئية) تعميم في المسورة فقط كما لا يخفى وقوله
موجبات أي هذه الثلاثة التي هي المهمة والمسورة السالبة والجزئية وقوله بإثبات اللزوم أي في
المتصلة وقوله أو العناد أي في المنفصلة وكذا قوله وسالبات برفعهما فلا تغفل (قوله فتكون مخصوصة
الخ) أي وتكون غير مخصوصة وتكون مهمة ومسورة الخ وإنما حذف ذلك للعلم به (قوله إلا أن
خصوص الخ) استدرأ على قوله كما تكون الحلية مخصوصة الموهوم أن المخصوص فيها معين (قوله
مثال المتصلة المخصوصة) أي بحالة معينة وقوله ومثله أن تقول الخ أي مثله في أنه مثال للمتصلة
المخصوصة بصفة كما علمت (قوله لم يثبت من فسقه) قد يقال لأحاجة ذلك بعد قوله فاسق إلا أن يقال
أنه لا دفع توهم أن يراد فاسق ولو فيما مضى (قوله الآن يعفو المولى الخ) استثناء من محذوف
والتقدير ويعاقب على فسقه إلا أن يعفو الخ (قوله ومثال المنفصلة المخصوصة) أي بحالة معينة
الخ (قوله في أن خصوصها) كان الأولى أن يقول في أنه فالمقام للاضمار وفي سببية أي بسبب أنه
الخ (قوله أو السلب) أي في كل واحدة من هذه الثلاثة أخذ مما قبله ففيه الحذف من الثاني دلالة
الأول (قوله فقولنا في الأصل الخ) مفرع على قوله قبلت المخصوصة الخ مع ما هو معلوم من أن غير
المخصوصة تقبل تلك الأحوال بالأولى وقوله فتكون الخ مفرع على هذا التفريع وقوله فالجموع
الخ مفرع على هذا التفريع وقوله اثنا عشر ست مخصوصة وست غير مخصوصة وإن اعتبرنا الاتصال
والانفصال كانت أربعة وعشرين إلى آخر ما مر فلا تغفل (قوله ومعنى كلية الشرطية) أي سواء
كانت مخصوصة أو غير مخصوصة فإن قلت كونها مخصوصة يناقض كليتها أي التعميم المذكور قلت

لا منافاة لان المراد بالكلية حيث تدعم الاحوال الممكنة مع تلك الحالة التي وقع التخصيص بها أو مع ذلك
الزمن الذي وقع التخصيص به (قوله تعميم لزومها) أي في المتصلة وقوله أو عنادها أي في المنفصلة
وقوله في جميع متعلق بتعميم وقوله الاحوال الممكنة أي الممكنة الاجتماع مع المقدم مثلا اذا قلنا كلما
كان زيد انسانا كان حيوانا فعناه أن لزوم حيوانية زيد لا انسانية ثابت مع كل الاحوال الممكنة
الاجتماع مع الانسانية من كونه قائما أو قاعدا أو ضاحكا أو كاتبا الى غير ذلك واذا قلنا دائما ما أن يكون
العدد زوجا أو فردا فعناه أن العناد بين الزوجية والفردية ثابت مع كل الاحوال الممكنة الاجتماع مع
الزوجية وعلى هذا القياس والحاصل أن الاحوال في الشرطية كالأفراد في الجملة فتعميم الأفراد في
الجملة تكون كلية وبتبعضها تكون جزئية وباطلاقها تكون مهيولة وكذلك الاحوال في الشرطية
فتعميمها تكون كلية وبتبعضها تكون جزئية وباطلاقها تكون مهيولة وانما قيد بالممكنة لانه لو اريد
الاحوال ولو غير ممكنة لم تصدق شرطية كلية لا متصلة ولا منفصلة اما الأولى فلا نالوا اعتبارنا في قولنا
مثلا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا فتعميم الاحوال المستحيلة حتى تشمل كون زيد جادا لم يصح استلزام
المقدم للتالي حيث نثبت لا يجتمع كونه حيوانا مع كونه جادا واذا لم يصح استلزامه لم تصدق تلك الكلية
لكذب لزومها واما الثانية فلا نالوا اعتبارنا في نحو قولنا ما أن يكون هذا الشيء انسانا واما أن يكون
فرسا تلك الاحوال حتى كونه صاهلا لم يصح العناد بين المقدم والتالي حيث نثبت لا تعاديين كونه صاهلا
وكونه فرسا واذا لم يصح العناد بينهما لم تصدق تلك الكلية لكذب عنادها فليتامر (قوله اثبات
لزومها أو عنادها) أي ان كانت موجبة وقوله أو سلبها أي ان كانت سالبة وقوله في بعض الاحوال
راجع لكل من قوله اثبات لزومها الخ وقوله أو سلبها وقوله من غير تعيين أي لذلك البعض (قوله على
وجه الخ) راجع لكل من قوله اثبات الخ وقوله أو سلبها (قوله ولا عبرة بطرفي الشرطية) أي بل
العبرة بآثار الزوم أو العناد وسلبها ففهما بمنزلة النسبة الحكمية في الجملة (قوله موجبين كانا) أي
كافي فنحو قولنا ليس كلما كان الشيء حيوانا كان حجرا فان طرفي هذه القضية موجبان وقوله أو سالبين
أي كافي فنحو قولنا كلما لم يكن الشيء ناسيا لم يكن حيوانا فان طرفي هذه القضية سالبان وقوله أو مختلفين
أي بأن كان الاول موجبا والاخر سالبا أو بالعكس فالاول كافي فنحو قولنا كلما كان الشيء حيوانا لم يكن
جادا فان الطرف الاول من هذه القضية موجب والاخر منها سالب والثاني كافي فنحو قولنا كلما
لم يكن الشيء حيوانا كان جادا فان الطرف الاول من هذه القضية سالب والاخر منها موجب (قوله
وكذلك صدق الشرطية) أي مثل ما ذكر من الايجاب والسلب في اعتبار الزوم والعناد لان كلا منهما
هو المحكوم به في الشرطية (قوله انما هو الخ) هو تفسير لقوله كذلك وقوله بصدق المعنى الخ أي فان
كان مطابقا للواقع كانت صادقة ولو كان الطرفان واحدهما كاذبا (قوله على العموم أو الخصوص)
راجع لجميع ما قبله قال بعضهم كان عليه أن يزيد أو على وجه يستعمل العموم والخصوص ليشمل
المهملة اهـ ولك أن تقول المراد على العموم أو الخصوص على سبيل التعيين أو الاحتمال فلا حاجة الى ذلك
الزيادة (قوله ولا عبرة في ذلك الخ) أي ولا عبرة في صدق الشرطية بصدق أجزاءها أي لانها قد تتركب من
جزئين كاذبين أو من جزء كاذب وجزء صادق ومع ذلك تكون صادقة وذلك كافي قولنا في المتصلة الموجبة
ان كان زيد فرسا كان صاهلا أو ان كان زيد حجرا كان حيوانا وفي المتصلة السالبة ليس ان كان زيد حجرا
كان حجرا أو ليس ان كان زيد حيوانا كان حجرا وفي المنفصلة زيدا ما أن يكون حجرا أو شجرا أو زيدا ما
أن يكون انسانا أو حجرا فان قلت كيف توصف أجزاء الشرطية بالصدق والكذب مع أنه لا توصف
بهما الا القضية قالت المراد وصفها بما عند الانحلال لا عند التركيب ولا شأنها عند الانحلال
تكون قضايا كإثباته عليه الصدق وقوله أو كذبها لا حاجة اليه لعدم توهم أن يعتبر في صدق الشرطية
كذب أجزاءها (قوله ولهذا كانت الشرطية الخ) أي ولا جل كون صدق الشرطية انما هو بصدق
المعنى الذي دللت عليه لا بصدق أجزاءها كانت الخ (قوله قطعية الصدق) هذا ما ذهب اليه الجمهور

تعميم لزومها أو عنادها في جميع
الاحوال الممكنة ان كانت
موجبة وتعميم سلب لزومها
أو عنادها في جميع تلك الاحوال
ان كانت سالبة ومعنى جزئيتها
اثبات لزومها أو عنادها
أو سلبها في بعض الاحوال من
غير تعيين أصلا ومعنى أهمالها
اثبات لزومها أو عنادها
أو سلبها على وجه يحتمل
التعميم في جميع الاحوال الممكنة
أو التخصيص ببعضها ومعنى
إيجابها اثبات الزوم أو العناد
ومعنى سلبها رفع الزوم أو العناد
لا عبرة بطرفي الشرطية موجبين
كانا أو سلبين أو مختلفين وكذلك
صدق الشرطية انما هو بصدق
المعنى الذي دللت عليه من اثبات
لزوم أو عناد أو تفهيم - معا على
العموم أو الخصوص ولا عبرة
في ذلك بصدق أجزاءها أو كذبها
ولهذا كانت الشرطية في قوله
تبارك وتعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لقد تافطعية الصدق

لأن الذي دلت عليه من لزوم الفساد في السموات والأرضين عند تعدد الأله حق وقول صدق وطرفا هذه السطرية وهما بعدد الأله وقدر السموات والأرضين ليست ثابتين وبالله تعالى التوفيق (ص) وسور الإيجاب الكلي في المتصلة كلما ومهما وفي المنفصلة دائما وسور السلب الكلي فيهما ليس ألبته وسور الإيجاب الجزئي قد يكون وسور السلب الجزئي ليس كلما وليس دائما وقد لا يكون والاهمال باطلاق ان ولو واذا في المتصلة ولفظة اما في المنفصلة كقولك في الموجبة المتصلة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وفي السالبة ليس اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقولك في الموجبة المنفصلة اما ان يكون الشيء حيوانا واما ان لا يكون انسانا وفي السالبة ليس اما ان يكون الشيء حيوانا واما ان لا يكون انسانا (ش) مثال الموجبة الكلية المتصلة قولنا مثلا كلما (١٢٧) أو مهما كان الموجود جائزا كان حادثا مفتقرا الى الفاعل المختار ومثال

وذهب السعد الى انها اقناعية لا قطعية (قوله لان الذي دلت عليه الخ) علة للعلبية أو اني به للتوضيح كما تقدم غير مرة فلا يقال لاحاجة لهذا التعليل بعد قوله ولهذا كانت الخ (قوله وقول صدق) أي ومتعلق قول صدق لان لزوم ليس نفس القول الصدق كما هو ظاهر (قوله وسور الإيجاب الخ) محصله أن السور في الإيجاب الكلي له ثلاثة ألفاظ اثنان منها في المتصلة وهما كلما ومهما والاخر في المنفصلة وهو دائما وان السور في السلب الكلي له لفظ واحد وهو ليس ألبته وهو مشترك بين المتصلة والمنفصلة وان السور في الإيجاب الجزئي له لفظ واحد أيضا وهو قد يكون وهو مشترك بين المتصلة والمنفصلة وان السور في السلب الجزئي له أربعة ألفاظ وان لم يذكر الرابع في المتن لانه سببه عليه في الشرح اثنان منها في المتصلة وهما ليس كلما وليس مهما وواحد في المنفصلة وهو ليس دائما والاخر مشترك بينهما وهو قد لا يكون وان الاهمال يتحقق باطلاق ان ولو واذا عن السور في المتصلة وباطلاق اما عن ذلك في المنفصلة فافهم (قوله فيهما) أي في المتصلة والمنفصلة (قوله ليس كلما) أي في المتصلة ومثل ذلك ليس مهما كما سيذكره وقوله وليس دائما أي في المنفصلة وقوله قد لا يكون أي فيهما كما سيوضح (قوله باطلاق ان الخ) أي يتحقق باطلاق ان الخ من غير تنوين اطلاق المضاف لمابعده وقد علمت أن المراد اطلاق هذه المذكورات عن السور (قوله كقولك الخ) هذه الامثلة للمهمة المتصلة بقسميها الموجبة والسالبة والمنفصلة كذلك وهذه الامثلة من مواد الجزئية وانما مثلها المهمة لانها في قوتها كما سيذكره فقولنا اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا في قوة أن يقال قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقولنا ليس اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا في قوة أن يقال قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وهكذا (قوله مثلا) لاحاجة اليه كما هو ظاهر وكذا ما بعده (قوله لا يخفى) لوحده ماضره (قوله وليس دائما) اما أن يكون الانسان مطيعا واما أن يكون عاصيا أي لاعناد بينهما في بعض الاحوال لاجتماعهما اذا صلى في مكان مغصوب فانه مطيع من جهة ومخاص من جهة أخرى وارتفاعهما عند عدم التكليف فقولنا في الاصل الخ تغريب على ما قبله (قوله لان المهمة الخ) علة لمحذوف تقديره صحيح وهو خبر عن قوله وقولي (قوله ولا ليس في كلامنا الخ) دفع بذلك ما قد يقال في كلام المصنف ليس لانه لا يعلم منه ما هو مختص بالمتصلة أو بالمنفصلة وما هو مشترك ووجه الدفع أن ذلك يعلم بالنظر للاصل قبل السلب (قوله فلذا مثلت الخ) كان عليه بمنتهى الظاهر أن يخذف قوله فلذا ويجعل قوله مثلت الخ جواب لما ويصح جعل الجواب محذوف تقديره مع التمثيل بمادة الجزئية وقوله في مادة الجزئية أي بمادتها (قوله لان الحيوان الخ) علة لما تضمنه قوله في مادة الجزئية فكانه قال وانما كان ذلك من مادة الجزئية لان الحيوان الخ (قوله فيكون ثبوت الخ) لوقال كان ثبوت الخ لكان

الى الفاعل المختار ومثال الموجبة الكلية المنفصلة قولنا مثلا دائما اما أن يكون الموجود قديما واما أن يكون حادثا ومثال الكلية السالبة فيهما قولنا مثلا في المتصلة ليس ألبته كلما كان الموجود جائزا كان غيبا عن الفاعل المختار وفي المنفصلة ليس ألبته اما أن يكون الموجود جائزا واما أن يكون مفتقرا الى الفاعل المختار ومثال الموجبة الجزئية قولنا مثلا في المتصلة قد يكون اذا مات المؤمن نجيا من عذاب القبر وقتنه وفي المنفصلة قد يكون لا يخفى واما أن يكون الانسان مطيعا واما أن يكون عاصيا ومثال الجزئية السالبة قولنا مثلا في المتصلة ليس كلمات المؤمنين نجاة من عذاب الله تعالى أو قد لا يكون اذا مات المؤمن نجاة من عذاب الله وفي المنفصلة ليس دائما واما أن يكون الانسان مطيعا واما أن يكون عاصيا أو قد لا يكون أن يكون الانسان الخ فقولنا في الاصل وسور السلب الجزئي ليس كلما يعني في المتصلة وتطيره ليس

مهما وقولنا وليس دائما يعني في المنفصلة وقولنا وقد لا يكون يعني في المتصلة والمنفصلة ولا ليس في كلامنا سبق أن كلما ومهما دائما هما من أسوار الإيجاب الكلي في المتصلة لا في المنفصلة ودائما وسور الإيجاب الكلي في المتصلة لا في المنفصلة ومن المعالوم أن السلب اذا دخل على سور الإيجاب الكلي صيره جزئيا لانه سلب عموم وسلب العموم جزئي واما قد لا يكون فالدال على اشتراك بين المتصلة والمنفصلة ان أصله الذي هو قد يكون سور الإيجاب الجزئي مشترك بين المتصلة والمنفصلة فاذا دخل فيه النقي صار السلب الجزئي مشترك بينهما كما حصل وقولي في تمثيل المهمة المتصلة موجبة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وسالبة ليس اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا لان المهمة لما كانت في قوة الجزئية فلها مثلتها في مادة الجزئية لان الحيوان لما كان أعم من الانسان فيكون ثبوت لزوم الانسان للحيوان ونفي لزومه له جزئيا لا كلما

وهذا تعرف أيضا أن ثبوت
العناد بين الحيوان وسلب
الإنسان انما يكون جزئيا في
بعض مواد أنواعه وهو مادة
الحيوان الناطق فقط وينسب
العناد بين الحيوان وسلب
الإنسان سلبا جزئيا أيضا ذلك
في مادة سائر أنواع الحيوان غير
الإنسان فإنه لا عناد فيها بين
الحيوانية وسلب الإنسانية بل
هما متلازمان وبالله تعالى
التوفيق (ص)

(فصل) التناقض في القضايا
هو اختلاف قضيتين بالاجاب
والسلب على وجه يقتضي تجرد
ذلك الاختلاف لزوم صدق
احدهما وكذب الاخرى (ش)

قوله اختلاف جنس في الحد
وقوله قضيتين يخرج اختلاف
المفردات كقولك حيوان
لا حيوان ويخرج اختلاف غير
القضايا من المركبات الانشائية
وغيرها وقوله بالاجاب والسلب
يخرج كثيرا من أنواع الاختلاف
كالاختلاف بكون القضية
حليسية أو شرطية أو نحوهما
وكالاختلاف بالعدول والتحصيل
وكالاختلاف باطراف القضايا
من موضوع ومحمول الى مالا
تتضمن آحاده من أنواع الاختلاف
وقوله على وجه يقتضي مجرد
ذلك الاختلاف لزوم صدق
احدهما وكذب الاخرى يعني
أن الاختلاف المذكور ليس
المراد به كل اختلاف بالاجاب
والسلب بل اختلاف يوجب
للقضيتين المختلفتين مجردة أن
تكون احدهما صادقة
والاخرى كاذبة

أولى (قوله وبهذا) أي بهذا التعليل وقوله أيضا أي كما عرفت أن ثبوت لزوم الإنسان للحيوان ونفي
لزومه له جزئيا (قوله وينسب العناد الخ) المناسب لما قبله أن يقول وإن سلب العناد بين الحيوان
وسلب الإنسان انما يكون جزئيا أيضا الخ

(فصل) لما فرغ من الكلام على القضية واقسامها شرح الآن بتكلم على احكامها من التناقض
والعكس وتلازم الشرطيات وانعقاد التناقض لانهما اذ عليه مدار برهان الخالف وهو غالب
استدلال العلماء في جل مطالبهم وهو مصدر تناقض الكلام أي تخالف فهو لغة الخالف (قوله
التناقض في القضايا هو اختلاف الخ) قد اشتمل هذا التعريف على جنس وهو قوله اختلاف وأربعة
فصول على ما سيبين الاول قوله قضيتين والثاني قوله بالاجاب والسلب والثالث قوله على وجه يقتضي
لزوم صدق الخ والرابع قوله لمجرد ذلك الاختلاف (قوله بالاجاب والسلب) أي بالاجاب في احدهما
والسلب في الاخرى وهو متعلق بقوله اختلاف وكذا قوله على وجه (قوله على وجه يقتضي الخ) وهذا
الوجه الذي يقتضي ما ذكر هو الانعقاد في الوحدات الثمانية الاربعة مطلقا والاختلاف في الحكم في
المسورات وفي الجهة في الموجهات كما يؤخذ مما يأتي (قوله لمجرد ذلك الاختلاف) أي لذلك الاختلاف
المجرد عن ملاحظة غيره كما يتضح مما يأتي (قوله لزوم صدق الخ) لوحذف لفظ لزوم لكان أولى
اذ لا حاجة اليه واما قوله وانما قلنا لزوم صدق الخ فسيأتي ما فيه فتنبه (قوله اختلافا جنس) أي
وما بعده فصول كما اشار لذلك بقوله وقوله قضيتين الخ (قوله يخرج اختلاف المفردات) فيه أن ذلك
لم يدخل في موضوع الكلام انقيده أولا بقوله في القضايا وكذا يقال في قوله ويخرج اختلاف غير
القضايا وقد يقال ان ذلك يقطع النظر عن الموضوع كما هو ظاهر (قوله من المركبات الانشائية) أي
كأن يقال قم لا تقوم وقوله وغيرها أي كالمركبات الاضافية كأن يقال غلام زيد لا غلام زيد (قوله
كالاختلاف بكون القضية حليسية وشرطية) أي كافي قولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا هذا انسان
وما في بعض النسخ من التعبير يا ويل الواو في قوله حليسية وشرطية بمعنى الواو وقوله أو نحوهما أي
كالشخصية والكلية كافي قولنا زيد حيوان كل انسان حيوان وقوله وكالاختلاف بالعدول والتحصيل أي
كأن يقال زيد هو قائم زيد هو لا قائم وقوله باطراف القضايا أي بسبب اختلاف أطراف القضايا فهو
على تقدير هذا المضاف وقوله من موضوع أي كافي قولنا زيد قائم عمرو وقوله ومحمول أي كافي قولنا
زيد قائم زيد ضاحك (قوله الى مالا تنحصر الخ) أي وانته الى مالا تنحصر الخ (قوله يعني أن الاختلاف
المذكور ليس المراد به الخ) هذه الجهة خبر عن قوله والرابط محذوف أي يعني به وحاصله أن في هذا
المقام أربع اختلافات بالاجاب والسلب كما سيأتي الاول ما يقتضي صدق احدي القضيتين وكذب
الاخرى وهو المراد في التناقض الثاني مالا يقتضي صدق احدهما ولا كذب الاخرى وذلك كافي قولنا
زيد قائم عمرو وليس بقائم الثالث ما يقتضي كذب احدهما ولا يقتضي صدق الاخرى وذلك كافي
الموجبة الكلية مع سالبها فان الاختلاف فيهما يقتضي كذب احدهما ولا يقتضي كذب الاخرى
لانه اما أن يصدق المحمول على كل فرد من أفراد الموضوع فتصدق الموجبة الكلية دون السالبة
الكلية كافي مادة الانسان حيوان فيصدق أن يقال كل انسان حيوان ولا يصدق أن يقال لا شيء من
الانسان بحیوان واما أن لا يصدق على شيء من أفرادها فبالعكس كافي مادة الانسان حجر فيصدق أن
يقال لا شيء من الانسان بحجر ولا يصدق أن يقال كل انسان حجر واما أن يصدق على بعض الافراد
دون بعض فيمكن بيان معا كافي مادة الحيوان انسان فلا يصدق أن يقال كل حيوان انسان ولا أن يقال
لا شيء من الحيوان با انسان الرابع ما يقتضي صدق احدهما ولا يقتضي كذب الاخرى وذلك كافي
الموجبة الجزئية مع سالبها فان الاختلاف فيهما يقتضي صدق احدهما ولا يقتضي كذب الاخرى لانه
اما أن يصدق المحمول على شيء من أفراد الموضوع فتصدق الموجبة ثم ان كان المحمول أخص من
الموضوع صدقت السالبة أيضا وذلك كافي مادة الحيوان انسان فيصدق أن يقال بعض الحيوان انسان

وأن يقال بعض الحيوان ليس بإنسان والآن تصدق وذلك كافي مادة الإنسان حيوان فيصدق أن يقال
بعض الإنسان حيوان ولا يصدق أن يقال بعض الإنسان ليس بحيوان وأما أن لا يصدق على شيء منها
فتصدق السالبة دون الموجبة وذلك كافي مادة الإنسان حجر فيصدق أن يقال بعض الإنسان ليس
بحجر ولا يصدق أن يقال بعض الإنسان حجر فتأمل (قوله بذلك) أي بقوله يقتضي لمجرد ذلك
الاختلاف لزوم الخ على ما يقتضيه ظاهر السباق لكن الظاهر أن في قوله لمجرد ذلك الاختلاف ليس
المقصود الاحتراز به الآن فتأمل (قوله الذي لا يمنع اجتماع الخ) كان الاوضح والانصب أن يقول
الذي لا يقتضي صدق أحدهما ولا كذب الآخر (قوله فلا يوجب صدق أحدهما ولا كذب
الآخر) مفرع على قوله لا يمنع اجتماع القضيتين الخ (قوله ومثال ذلك) أي الاختلاف المذكور
لكن على حذف مضاف والتقدير ومثال محل ذلك الخ وذلك المحل هو القضية إن راعنا اجتماعنا التقدير
هذا المضاف ليصح قوله قولنا الخ وإن شئت قلت ومثال ذلك أي القضيتين المختلفتين بهذا الاختلاف
(قوله أو ليس بقاعد) أشار بذلك إلى أنه لا فرق بين أن يكون مع اختلاف الموضوع اختلاف المحمول
أولا (قوله يصح صدقهما معا) أي بأن فرض أن زيدا قائم في الواقع وإن عمرًا غير قائم أو غير قاعد
كذلك وقوله وكذبهما معا أي بأن فرض أن زيدا غير قائم في الواقع وإن عمرًا قائم أو قاعد كذلك وقوله
وصدق أحدهما وكذب الآخر أي بأن فرض أن زيدا قائم في الواقع وإن عمرًا قائم أيضًا أو قاعد كذلك
أو فرض أن زيدا غير قائم في الواقع وإن عمرًا غير قائم أيضًا أو غير قاعد كذلك (قوله الذي يمنع اجتماع
القضيتين على الصدق الخ) كان الاوضح والانصب أن يقول الذي يقتضي كذب إحدى القضيتين
ولا يقتضي صدق الآخر (قوله فيقتضي حينئذ) أي حينئذ يمنع اجتماع القضيتين على الصدق
(قوله لأنه إما أن يصدق الخ) لو أخرج هذا التعليق بعد قوله ومثاله كل قضية الخ لكان أولى وأوضح
ويؤخذ مما ذكره أن المحمول له ثلاث حالات الأولى أن يصدق على كل فرد من أفراد الموضوع وحينئذ
تصدق الموجبة الكلية دون السالبة الكلية وذلك كافي مادة الإنسان حيوان فيصدق أن يقال كل
إنسان حيوان ولا يصدق أن يقال لا شيء من الإنسان بحيوان الثانية أن لا يصدق على شيء منها وحينئذ
تصدق السالبة الكلية دون الموجبة الكلية وذلك كافي مادة الإنسان حجر فيصدق أن يقال لا شيء من
الإنسان بحجر ولا يصدق أن يقال كل إنسان حجر الثالثة أن يصدق على بعضها دون بعض وحينئذ
يكذبان معا وذلك كافي مادة الحيوان إنسان فلا يصدق أن يقال كل حيوان إنسان ولا أن يقال لا شيء من
الإنسان بحيوان كما تقدم (قوله فتصدق الكلية الموجبة) أي دون السالبة الكلية وقوله فتصدق
السالبة الكلية أي دون الموجبة الكلية (قوله وإن صدق المحمول الخ) الانصب أن يقول
عطفًا على ما تقدم أو يصدق على بعض أفراد الموضوع وينتضي عن بعضها الآخر فيكذبان معا (قوله
ومثاله) أي مثال ذلك الاختلاف على تقدير المضاف الماروي في بقية ما تقدم (قوله كقولك كل
حيوان الخ) هذا مثال لقوله وإن صدق المحمول على بعض الخ وقوله وقولك كل إنسان الخ هذا مثال
لقوله أما أن يصدق المحمول على كل فرد الخ وترك التمثيل لقوله أولاً يصدق على شيء منها ومثاله كل إنسان
حجر ولا شيء من الإنسان بحجر فتفطن (قوله الذي يمنع اجتماعهما على الكذب الخ) الانصب
والاوضح أن يقول الذي يقتضي صدق أحدهما ولا يقتضي كذب الآخر (قوله فيقتضي حينئذ) أي
حينئذ يمنع اجتماعهما على الكذب (قوله ومثال ذلك) أي الاختلاف على ما مر (قوله لا يكذبان
معا البتة) سيقول عطفًا على ذلك ويجوز صدق أحدهما فقط ويقول أيضًا ويجوز صدقهما معا
(قوله لأنه إما أن يصدق الخ) تعليل لقوله فهما لا يكذبان الخ وقوله فتصدق الموجبة أي وأما السالبة
فتارة تصدق أيضًا كافي مادة الحيوان إنسان وتارة لا تصدق كافي مادة الإنسان حيوان كما مر توضيحه
(قوله أولاً) أي ولا يصدق على شيء من أفراد الموضوع وقوله فتصدق السالبة أي دون الموجبة وذلك

واحد من ذلك من الاختلاف
بالإيجاب والسلب الذي لا يمنع
اجتماع القضيتين لأعلى الصدق
ولأعلى الكذب فلا يوجب صدق
أحدهما أو كذب الآخر ومثاله
ذلك قولنا زيد قائم عمر ليس
بقائم أو ليس بقاعد فهاتان
القضيتان يصح صدقهما معا
وكذبهما معا وصدق أحدهما
وكذب الآخر مع أنهما قاعد
اختلفتا بالإيجاب والسلب واحد
أيضًا بذلك القيد من الاختلاف
الذي يمنع اجتماع القضيتين على
الصدق ولا يمنع اجتماعهما على
الكذب فيقتضي حينئذ كذب
أحدهما ما ولا يقتضي صدق
الآخر لأنه إما أن يصدق
المحمول على كل فرد من أفراد
الموضوع فتصدق الكلية
الموجبة أولاً ولا يصدق على شيء
من أفراد الموضوع فتصدق
السالبة الكلية وإن صدق
المحمول على بعض أفراد الموضوع
وانتفى عن بعضه كذبنا معا
ومثاله كل قضية موجبة كلية
سالبها الكلية كقولنا كل
حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان
بإنسان أو قولنا كل إنسان حيوان
ولا شيء من الإنسان بحيوان
واحترازنا أيضًا من الاختلاف
الذي يمنع اجتماعهما على الكذب
ولا يمنع اجتماعهما على الصدق
فيقتضي حينئذ صدق أحدهما
ولا يقتضي كذب الآخر ومثاله
ذلك الجزئية الموجبة وسالبها
فهما لا تكذبان معا البتة لا
أما أن يصدق المحمول على شيء
من أفراد الموضوع فتصدق
الموجبة أولاً فيجب صدق
السالبة

يجوز صدق أحدهما فقط وذلك حيث يكون الموضوع خص من المحمول فيكذب نفي المحمول الأعم عن شيء من أفراد الموضوع الخاص
ويصدق إثباته لكلاهما أو لبعضها كقولنا بعض الإنسان حيوان ليس بحيوان ويجوز صدقهما معا وذلك حيث يكون
الموضوع أعم من المحمول فيثبت المحمول لبعض أفرادها وينتفي عن بعضها كقولك بعض الحيوان إنسان بعض الحيوان ليس بإنسان فهذه
أربع اختلافات بالإيجاب والسلب لا يعتبر منها في التناقض سوى الأولى وهو الاختلاف بالإيجاب والسلب المقترني لزوم صدق إحدى
القضيتين وكذب الأخرى والثلاثة الباقية (١٣٠) غير معتبرة وانما قلنا لزوم صدق أحدهما وكذب الأخرى احترازا عما إذا

كافي مادة الإنسان حجر (قوله ويجوز صدق أحدهما فقط) لا يخفى أن هذا صادق بان تكون
الموجبة أو السالبة لكن قوله وذلك حيث يكون الخ قاصر على الأولى فيكون الأولى أن يقول وذلك حيث
يكون الموضوع أخص من المحمول أو مبايناً له ويزيد بعد قوله فيكذب نفي المحمول الخ ويكذب إثبات
المحمول المبين لشيء من أفراد الموضوع ويصدق سلبه عن كلاهما وبعضها كقولك بعض الإنسان حجر
وكل إنسان أو بعض الإنسان ليس بحجر فتأمل (قوله وذلك) أي جواز صدق أحدهما فقط وقوله
حيث يكون الخ قد عرفت ما فيه (قوله لكلاهما) لا حاجة إلى ذلك هنا لأن فرض الكلام في الجزئية
ولذلك لم يمتثل له بعد (قوله وذلك) أي جواز صدقهما معا (قوله فهذه أربع اختلافات الخ) الإشارة
حائدة للثلاثة المحترزة عنها والآخر المقيد به كما هو واضح (قوله والثلاثة الباقية الخ) لا حاجة إليه بعد
قوله لا يعتبر منها الخ (قوله وانما قلنا لزوم صدق الخ) فيه أن ما احتزر عنه بذلك قد خرج بقوله على
وجه يقتضي الخ كما علم من قوله كما يصح ذلك الخ فتأمل (قوله كما يصح ذلك) أي كما يتأتى صدق
أحدهما وكذب الأخرى وقوله في الأمثلة الثلاثة هي قولك زيد قائم عمر وليس بقائم أو ليس بقائم وكل
إنسان حيوان لا شيء من الإنسان وبيان وبعض الإنسان حيوان بعض الإنسان ليس بحيوان وقوله
المحترز عنها أي المحترز عن الاختلافات الممثلة لها بما لا ان المحترز عنه انما هو الاختلافات كما علم مما
(قوله في حكم العقل) متعلق بيمكن وقوله بوجوب متعلق بحكم العقل (قوله لا يمكن لا يعلم الخ)
استدراك على قوله فهاتان القضيتان الخ وقوله بل حتى يعلم الخ اضرب انتقالي عن قوله لا يعلم الخ
(قوله والافتقار لمتبادر الخ) أي والافتقار إلى أنه لا يعلم ذلك بمجرد اختلافهما بل قلنا بانه يعلم بمجرد ذلك فلا
يصح لأن المتبادر الخ (قوله لا يلزم الخ) تفسير لقوله انهما كقولك زيد قائم الخ وقوله من ثبوت
أحدهما قال بعضهم ضمير التثنية للمحمولين اه وهو الذي يقتضيه سياق المؤلف بعد ما كان كلامه
قبل قد يقتضي خلافه (قوله وبالعكس) أي وبأن نفي أحدهما يبطل ثبوت الآخر (قوله مثلاً)
لا حاجة إليه (قوله كل إنسان زيد) لا يخفى أن هذا المثال كاذب في نفسه فكان الأولى أن يمتثل بغيره
كأن يقول كل إنسان حيوان بعض الناطق ليس بحيوان (قوله أو تغاير المحمولان الخ) معطوف على
مدخول إذا في قوله إذا اتحد المحمول الخ (قوله وحكم المترادفين حكم المتساويين) مثال الترادف في
المحمول كافي قولنا زيد إنسان زيد ليس ببشر وفي الموضوع كافي قولنا الإنسان حيوان البشر ليس
بحيوان وعليه مثال المترادف فيهما (قوله فان كانت القضية الخ) هذان بيان وتفصيل للوجه
المدكور في قوله فيهما على وجه يقتضي الخ (قوله من إيجاب أو سلب) بيان لكيفيةها وقوله وتحدد
معها معطوف على قوله تخالفها وقوله فيما سوى ذلك أي كيفيةها وقوله من الطرفين الخ بيان لما سوى ذلك
(قوله والجزء) الواو فيه بمعنى أو كهي في قوله والفعل بخلافها في غير ذلك وبهذا ظهر كون الأمور
ثمانية (قوله الجملة) قيد بها لكون ما ذكر لا يتأتى في الشرطية فيما يقاد من كلامه في المتن من العموم

جدمعه صدق أحدهما وكذب
الأخرى اتفاقاً من غير لزوم كما
صح ذلك في الأمثلة الثلاثة المحترزة
منها وقوله لمجرد ذلك الاختلاف
أشارهم - هذا إلى أن القضايا
المقسمة للصدق والكذب
سبب اختلافهما بالإيجاب
السلب منها ما يمكن مجرد تعقل
الإيجاب والسلب في حكم العقل
وجوب صدق أحدهما وكذب
الأخرى كقولك زيد قائم زيد
ليس بقائم زيد إنسان زيد ليس
بإنسان ومنها ما لا يمكن مجرد
تعقلهما في الحكم بذلك بل لابد
استدلال زائد على تعقلهما
مثال ذلك قولك زيد إنسان زيد
ليس بناطق فهاتان القضيتان
تقتضيان الصدق والكذب
لكن لا يعلم ذلك بمجرد اختلافهما
الإيجاب والسلب بل حتى يعلم
تساوي محمولهما وهما الإنسان
والناطق والافتقار لمتبادر أو لا
للهن عند اختلافهما انهما
كقولك زيد قائم زيد ليس بضابط
لا يلزم من ثبوت أحدهما نفي
الأخرى ولا ثبوته حتى إذا حصل
العلم بتساويهما في المصدوقية
فحينئذ يحكم العقل بأن ثبوت
أحدهما يبطل نفي الآخر

بالعكس وأفهم مثل هذا إذا اتحد المحمول في القضيتين واختلف الموضوعان فيهما مع تساويهما كقولك مثلاً كل
إنسان زيد بعض الناطق ليس زيد أو تغاير المحمولان والموضوعان لكن المحمولان متساويان والموضوعان كذلك كقولك كل إنسان حيوان
بعض الناطق ليس بحساس وحكم المترادفين حكم المتساويين فمن هذه الأوجه الثلاثة في المتساويين والمترادفين احتراز بقوله لمجرد ذلك
الاختلاف وبالله تعالى التوفيق (ص) فان كانت القضية مخصوصة كان نقيضها القضية التي تخالفها في كيفيةها من إيجاب
أو سلب وتحدد معها فيما سوى ذلك من الطرفين والزمان والمكان والشرط والكل والجزء والقوة والفعل والاضافة (ش)
بمعنى أن القضية مخصوصة بالجملة وهي ما موضوعها جزئي بشرط أن يخالفها نقيضها في أمر واحد

وهو الايجاب أو السلب المعبر عنهما بالكيفية ويجب أن يوافقها فيما سوى ذلك وهو ثمانية أمور الأول الموضوع الثاني المحمول وهما المر
بالطرفين الثالث الزمان لأنه إذا اختلف جاز صدق القضية بين وكذبهما مثال صدقهما قولنا مثلاً نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم صلى الله
بيت المقدس وزيد قبل أن يؤمر بالتوجه إلى الكعبة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم لم يصل إلى بيت المقدس وزيد في الزمان الذي نس
فيه التوجه بالصلاة إلى بيت المقدس وأمر بالتوجه إلى الكعبة (١٣١) ومثال كذبهما قولنا عكست الارادة

هذين المثالين الرابع المكان لا
إذا اختلف جاز صدقهما
وكذبهما مثال صدقهما قولنا
مثلاً نبينا ومولانا محمد صلى الله
عليه وسلم فرض عليه الجهاد
وزيد في المدينة نبينا ومولانا
محمد صلى الله عليه وسلم لم يفرض
عليه الجهاد وزيد في مكة
وكقولنا زيد جالس أي في الدار
زيد جالس بجالس أي في السور
فيجوز صدقهما وكذبهما
الخامس الشرط فلوا اختلف جاز
صدقهما أيضاً وكذبهما ويمثل
ذلك بقولهم اللون مفرق للبصر
أي بشرط كونه بياضاً اللون
ليس مفرق للبصر أي بشرط كونه
سواداً فقد صدقنا لا اختلاف
الشرط فيهما ولو عكس الشرط
فيهما كذبنا السادس الكل
والجزء فلوا اختلفا فيهما لم يحصل
تناقض كقولنا الثلاثة عدد
فرد وزيد المجموع الثلاثة ليست
بعدد فرد وزيد بعضها هو
الاثنان مثلاً فقد صدقنا ولو
عكس في الارادة لكذبنا فلوا
تناقض حتى يصدق في الكل أو
البعض ويكون البعض في الثانية
عين البعض في الأولى لا بعضاً
فيهما ولا جاز صدقهما كالجزيئيتين
السابع القوة والفعل فلوا اختلفا
فيهما لم يحصل تناقض ومثلوا
ذلك بقولهم الجحر في الدن مسكر

للشرطية والحالية ليس مراداً (قوله وهو) أي الأمر الواحد وقوله الايجاب والسلب الخ لوقال الكيف
من ايجاب وسلب كان أولى (قوله وهو) أي ماسوى ذلك (قوله وهما) أي الموضوع والمحمول (قوله
جاز صدق القضية الخ) لم يقل مع ذلك جاز صدق احدهما وكذب الأخرى مع فأتى ذلك لأن الضار انما
هو جواز ما ذكره اذ صدق احدهما وكذب الأخرى شأن التناقض (قوله مثلاً) لاجابة اليه (قوله
لوانعكست الارادة الخ) أي بان أريد في المثال الأول في الزمان الذي نسخ فيه التوجه إلى بيت المقدس
وفي المثال الثاني في الزمان الذي قبل الأمر بالتوجه إلى الكعبة (قوله مثلاً) لاجابة اليه (قوله ويمثلون
ذلك الخ) انما تبرئ من ذلك لأن هذا المثال مجعوت فيه بأن القضية فيه مبهمة والسكلام انما هو في
المخصوصة وكذا يقال فيما يأتي في قوله في مثال الاختلاف في القوة والفعل ومثلوا ذلك بقولهم الخ ولذلك
قال الاموي بعض أمثلتهم للاختلاف في هذه الأمور مختلف كقضيةهم للاختلاف في الشرط بقولهم اللون
مفرق للبصر اللون ليس مفرق للبصر اه بتصرف ويوجب يجعل الافي ذلك للعهد الحضور فتكون
القضية حينئذ مخصوصة (قوله ولو عكس الشرط) أي بأن شرط في الأول أن يكون سواداً وفي الثاني
أن يكون بياضاً (قوله مثلاً) كان عليه بقتضى الظاهر أن يحذف ذلك (قوله ولو عكس في الارادة) أي
بان أريد في الأول بعضها وهو اثنان وفي الثاني المجموع (قوله والا) أي والا يكن ليس بعضها آخر بان كان
بعضاً آخر جاز الخ مثلاً اذا قيل الستة عدد فرد وزيد البعض وهو ثلاثة الستة عدد ليس فرداً وزيد
البعض وهو اثنان فقد جاز صدقهما هنا وقوله كالجزيئيتين أي كافي قولنا البعض الستة عدد فرد بعض
الستة ليس عدد فرداً (قوله والا كذبنا) أي والا يكن ابنه العمرو والخاله ابنه خالد كما هو ظاهر وان
كان كلامه لا يفيد ذلك (قوله ومنهم من اختصر الخ) يعني أن ما تقدم كلام الأقدمين من المناطقة
واختصر ذلك بعضهم كاذكره فردها الفخر إلى ثلاثة فجعل وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء داخلتين
في وحدة الموضوع وجعل وحدة المكان ووحدة القوة والفعل ووحدة الاضافة داخلية في وحدة المحمول
أما الأول فلأنه اذا قلنا مثلاً اللون مفرق للبصر أي بشرط كونه بياضاً اللون غير مفرق للبصر أي بشرط
كونه سواداً أو قلنا الثلاثة عدد فرداً أو قلنا المجموع الثلاثة ليست عدداً فرداً أو قلنا بعضها هو اثنان
فلاشك أن وحدة الموضوع لم تحقق إذا اللون إذا كان بياضاً غيره إذا كان سواداً والكل غير الجزء
وأما الثاني فلأنه اذا قلنا مثلاً نبينا ومولانا محمد فرض عليه الجهاد وزيد في المدينة نبينا ومولانا محمد
لم يفرض عليه الجهاد وزيد في مكة أو قلنا الجحر في الدن مسكر وزيد بالقوة الجحر في الدن غير مسكر وزيد
بالفعل أو قلنا زيد ابن وزيد لعمرو وزيد ليس ابنه لعمرو فلاشك أن وحدة المحمول لم تحقق إذا الفرض
في المدينة غيره في مكة والاسكار بالقوة غيره بالفعل وبنو زيد لعمرو وغيره الخ الدوازم الفخر أن يرد
وحدة الزمان إلى وحدة المحمول كوحدة المكان ولذلك رد كثير من المتأخرين جميعاً إلى وحدة الموضوع
وحدة المحمول كما أشار لذلك المؤلف بقوله ومنهم من ردها إلى اثنين (قوله ومنهم من ردها إلى واحد الخ)
وجه ذلك أنه اذا قلنا زيد قائم عمر وليس بقائم فلاشك أن وحدة النسبة لم تحقق وعلى هذا القياس (قوله
وان كانت) أي القضية وقوله مسورة أي بالسور الكلي أو الجزئي وقوله أو ما في قوتها أي التي هي

أي بالقوة الجحر في الدن ليس مسكر أي بالفعل فهما صادقان ولو عكست فردت الفعل إلى الأولى والقوة إلى الثانية لكذبنا الثامن الاضافة
فلوا اختلفا فيهما لم يحصل تناقض كالوقائ زيد بن وزيد لعمرو وزيد ليس ابنه لعمرو وصدقنا ولا كذبنا ومنهم من
اختصر هذه الثمانية فردها الفخر إلى ثلاثة اتحاد الموضوع واتحاد المحمول واتحاد الزمان ومنهم من ردها إلى اثنين وهما اتحاد الموضوع
واتحاد المحمول ومنهم من ردها إلى واحد وهو اتحاد النسبة والأمر في ذلك قريب فلا نطيل به (ص) وان كانت مسورة أو ما في

السور الكلي أو الجزئي أو كانت في حكم المسورة (١٣٢) وهي أن تكون مهمة قائم في قوة الجزئية موجبة كانت أو سالبة شرط مع ما تقدم

المهمة كاسيد كره وقوله مع ذلك أي مع كونه مخالفا لها في كيفية اتحادها في الأمور الثمانية المتقدمة كاسيد كره أيضا وقوله في كمالها أي في الكلية أو الجزئية وقوله فإذا كانت الخ مفرع على ما قبله (قوله وهي أن تكون مهمة) لوقال وهي المهمة لكان أوضح وقوله قائم الخ توجيه لكون المهمة في حكم المسورة وقوله موجبة كانت الخ تعميم في المهمة وقوله شرط الخ جواب الشرط وقوله من وجوب الخ بيان لما (قوله فإذا كانت الخ) تفرع على ما قبله (قوله وذلك) أي جواز كذب ما معا وقوله حيث يكون المحمول أخص من الموضوع أي كافي قولنا كل حيوان إنسان لا شيء من الحيوان إنسان (قوله وذلك) أي جواز صدق ما معا وقوله في الموضوع الخ أي وهو الموضوع الأعم من المحمول كافي قولنا بعض الحيوان إنسان بعض الحيوان ليس بإنسان (قوله فإذا عرفت هذا) أي أنه يشترط مع ما تقدم أن يختلفا في السور (قوله وبالعكس) أي ونقيض الجزئية السالبة كلية موجبة وقوله وبالعكس أي ونقيض الجزئية الموجبة سالبة كلية (قوله فإذا قلت في الكلية الموجبة الخ) راجع لقوله فنقيض الكلية الموجبة الخ وقوله وإذا قلت في الكلية السالبة الخ راجع لقوله ونقيض الكلية السالبة الخ ففيه مع ما قبله نشر على ترتيب الآف (قوله ونقيضها الكاذب بعض الحادث الخ) فيه رد على المعتزلة القائلين بصدق ذلك لقولهم بأن العبد يخلق أفعال نفسه (قوله كان ذلك الممكن الخ) تعميم وليس جواب الشرط بل جوابه كانت كلية صادقة كما لا يخفى (قوله وهو) أي ذلك البعض وذلك واضح في محله (قوله وإن كانت موجبة) أي ذكربها الجهة وهي اللفظ الدال على المادة كاسينبه عليه في الشرح (قوله مع ذلك) أي مع كونه مخالفا لها في كيفية اتحادها في الأمور الثمانية المتقدمة ومخالفا لها في السور كما لا يخفى وقوله أن يخالفها في جهتها أي على الوجه الآتي فليس المراد مطلق المخالفة فيها (قوله فيقابل الخ) مفرع على ما قبله والمراد أن الضرورة يقابلها الإمكان على التفصيل الآتي من أن الضرورية المطلقة يقابلها الإمكان العامة والمشرطة العامة يقابلها الإمكانية الحينية وهكذا ومن ذلك يقال في قوله والدوام الإطلاق لأنه قد صرح ببعض تفصيل ذلك بقوله والدوام بحسب الوصف الخ لكن كان لا يظهر أن يقول والدوام بحسب الوصف الإطلاق مع التخصيص الخ وقوله بحين من أحيانه أي من أحيان ذلك الوصف كاسينبين مما يأتي (قوله فنقيض الخصوصية الموجبة الخ) هذا مفرع على جميع ما ذكره في قوله فإن كانت القضية مخصوصة الخ كاسينبه عليه في الشرح ومثال الخصوصية الموجبة ونقيضها كاسياتي أن تقول زيد إنسان زيد ليس بإنسان وقوله وبالعكس يعني أن نقيض الخصوصية السالبة مخصوصة موجبة كاسيد كره (قوله ونقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة) مثال ذلك كما تقدم أن تقول كل حادث فهو فعل لله تعالى بعض الحادث ليس فعلا لله تعالى وقوله وبالعكس يعني أن نقيض الجزئية السالبة كلية موجبة كما لا يخفى (قوله ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة) مثال ذلك كما تقدم لا شيء من الممكن بواجب على المولى تبارك وتعالى ونحوه وبالعكس يعني أن نقيض الجزئية الموجبة كلية سالبة كما هو واضح (قوله ونقيض المهمة الخ) مثال المهمة الموجبة كاسياتي أن تقول الإنسان حيوان وتريد بالآلف واللام الحقيقة في ضمن الأفراد لا بقيد الكل ولا بقيد البعض وهو في قوة الجزئية الموجبة القائلة ببعض الحيوان إنسان فنقيضها انقيض هذه الجزئية الموجبة وهو قولك لا شيء من الإنسان حيوان ومثال المهمة السالبة كاسياتي أيضا أن تقول الحيوان ليس بإنسان وتريد بالآلف واللام ما ذكره هذه في قوة الجزئية السالبة القائلة ببعض الحيوان ليس بإنسان فنقيضها انقيض هذه الجزئية السالبة وهو قولك كل حيوان إنسان (قوله جزئيهما) أي جزئيتي الموجبة والسالبة من حيث هما وقسم بعضهم الضمير بالموجبة والسالبة المهملتين قال وإضافة الجزئيتين للمهملتين من إضافة أحد المتلازمين للآخر أه والاول أولى (قوله ونقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة) مثال ذلك كاسياتي أن تقول كل ممكن متقرر

المخصوصة من وجوب الاختلاف في الكيف ووجوب الاتفاق في الثمانية الأمور أن يختلفا في السور فإذا كانت حدهما كلية وجب أن تكون الأخرى جزئية لأنهما ان كانا كائنتين جاز كذب ما معا وذلك حيث يكون المحمول أخص من الموضوع أن كانا جزئيتين جاز صدقهما معا وذلك في الموضوع الذي يكذب فيه الكليتان فإذا عرفت هذا فنقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة وبالعكس فإذا قلت في الكلية الموجبة كل حادث فهو فعل الله تبارك وتعالى أي مخلوق له كانت كلية صادقة ونقيضها الكاذب بعض الحادث ليس فعلا لله تبارك وتعالى وإذا قلت في الكلية سالبة لا شيء من الممكن بواجب على مولانا تبارك وتعالى كان لك الممكن صلاحا لا عبدا أو أصح لسم أولا كانت كلية صادقة ونقيضها الكاذب بعض الممكن بواجب على مولانا تبارك وتعالى وهو ما كان صلاحا أو أصح للعبير كما يقول به المعتزلة أذهبهم الله تعالى

وإن كانت المسورة موجبة شرط مع ذلك في نقيضها أن يخالفها في جهتها فيقابل الضرورة الإمكان والدوام الإطلاق والدوام بحسب الوصف التخصيص بحين من أحيانه فنقيض الخصوصية الموجبة سالبة وبالعكس ونقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة وبالعكس ونقيض الجزئية السالبة جزئية

الى الفاعل المختار بالضرورة ليس كل ممكن يفترق الى الفاعل المختار بالامكان العام (قوله ونقيض
الدائمة المطلقة عامة) مثال ذلك كما سيذكر ان تقول كل من دخل الجنة بعد البعث فهو منعم فيها دائما
ليس كل من دخل الجنة بعد البعث منعم فيها بالاطلاق العام ولا يخفى أنه كان الاوضح أن يتم أولا
الكلام على نقائص الضروريات ثم يتكلم على نقائص الدوام (قوله ونقيض المشروطية العامة
ممكنة حينية) مثال ذلك كما سيأتى أن تقول كل متخير فهو متصف بالحركة أو السكون بالضرورة مادام
متخير ليس كل متخير متصفا بالحركة أو السكون بالامكان العام حين هو متخير (قوله ونقيض العرفية
العامة المطلقة حينية) سيأتى التمثيل لذلك بقوله كل فاقدا للساتر يجوز له أن يصلى عريانا مادام فاقدا
للساتر ليس كل فاقدا للساتر يجوز له أن يصلى عريانا بالاطلاق العام حين هو فاقدا للساتر (قوله ونقيض
الوقفية المطلقة ممكنة وقتية) سيأتى التمثيل لذلك بقوله كل ممكن فهو وفعل الله تعالى بالضرورة وقت
حدوثه ليس كل ممكن فعلى الله تعالى بالامكان العام وقت حدوثه (قوله ونقيض المنتشرة المطلقة
ممكنة دائمة) سيأتى التمثيل لذلك بقوله كل ممكن معدوم بالضرورة وقتا ما ليس كل ممكن معدوم بالامكان
العام دائما (قوله وماتركب الخ) لما تكلم على الموجهات البسائط طرأ اثنتا عشرة اخذ يتكلم على
المركبات المركبات وهى سبع فقال وماتركب الخ وذلك كالمشروطية الخاصة فانه مركبة من
موجهتين بسيطتين احدهما مشروطية عامة وهى التى دل عليها المصدر والآخرى مطلقة عامة وهى
التي دل عليها العجز وقوله فبقضيهما منفصلة الخ سيأتى ان تسميتهما نقيضا تسمح لان نقيضيهما الحقيقي
انما هو حلية تخالفها في الكيف والكم لكن لما كانت تلك المنفصلة - او بعبارة اخرى - لا تقضى اطرافها
نقيضا واعلم أن الموجهة المركبة من موجهتين ان كانت كاية نحو ان يقال كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة مادام كاتب لا دائما كفى في نقيضيهما مانعة خلوم مركبة من نقيض جزئها فتعرف أولا جزئيهما
وقاخذ نقيضيهما وتركبهما منفصلة مانعة خلوم وقد عرفت أن المشروطية الخاصة مركبة من مشروطية
عامة ونقيضيهما ممكنة حينية ومن مطلقة عامة ونقيضيهما دائمة مطلقة فالجزء الاول من المثال المذكور
قائل كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب والجزء الثاني منه وهو قولنا لا دائما في قوة أن
يقال لاشئ من الكتابات متحرك الاصابع بالاطلاق العام ونقيض الجزء الاول أن تقول بعض الكتابات
ليس بمتحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب ونقيض الجزء الثاني أن تقول بعض الكتابات متحرك
الاصابع دائما فلهذين النقيضين وركب منهما مانعة خلوم ان تقول دائما اما أن يكون بعض
الكتابات ليس بمتحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب واما أن يكون بعض الكتابات متحرك
الاصابع دائما وان كانت جزئية نحو أن يقال بعض الحيوان انسان بالاطلاق لا دائما يكفى في نقيضيهما
ما ذكر حتى يفيد موضوع الثانية من الجزئيتين اللتين تحمل اليهما تلك الجزئية بالحكم المستفاد من محمول
الاولى لما سيأتى ان شاء الله تعالى فاذا حلت امثال المذكور الى جزئية قلت بعض الحيوان انسان
بالاطلاق العام بعض الحيوان الذى هو انسان ليس بانسان بالاطلاق العام فلا بد أن يفيد الموضوع في
الثانية بالحكم المأخوذ من محمول الاولى فكذلك تأخذ نقيضيهما مع التقييد السابق بأن
تقول لاشئ من الحيوان بانسان دائما كل حيوان الذى هو انسان انسان دائما وتركبهما مانعة خلوم
فكذلك دائما اما لاشئ من الحيوان بانسان دائما واما كل حيوان الذى هو انسان انسان دائما ولو لا ذلك
التقييد لما صح التناقض لان الجزئية المركبة كاذبة لاقتضاها عدم دوام الانسانية لبعض الحيوان
الذى ثبتت له وذلك كذب مع أن الجزئيتين اللتين تحمل اليهما تلك الجزئية يصدقان حينئذ فيكون
نقيضيهما كاذبا وتلك الجزئية كاذبة ايضا ولا تناقض بين كاذبين كما سيأتى ايضا في الشرح وبهذا
ظهر قوله بشرط تقييد موضوع الثانية من المركبة الخ (قوله بشرط تقييد موضوع الثانية من
المركبة الخ) ليس مراده الثانية حال التركيب بل مراده الثانية حال انحلال المركبة الى جزئيهما والا
فالثانية حال التركيب لا يحتاج الى هذا الاشتراط لان التركيب دل على اتحاد الموضوع في حكميهما كما

ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة
عامة ونقيض المشروطية العامة
ممكنة حينية ونقيض
العرفية العامة مطلقة حينية
ونقيض الوقفية المطلقة ممكنة
وقتية ونقيض المنتشرة المطلقة
ممكنة دائمة وماتركب من
موجهتين نقيضيهما منفصلة
مانعة خلوم مركبة من نقيضيهما
بشرط تقييد موضوع الثانية
من المركبة الجزئية بحكم محمولها
من الاولى

وبالعكس في جميع هذه الموجهات (ش) يعني أن القضية المسورة أن كانت موجهة أي ذكر فيها اللفظ الذي يدل على مادتها فإنه يشترط في نقيضها زيادة على ما سبق في شروط نقيض المسورة أن يخالفها هذا النقيض في الجهة لأنهم مالوا متحدان في الجهة لجاز صدقهما معا أو كذبهما معا مثال الصادقين معا أن تقول مثلا كل حادث فهو معدوم بالامكان العام بعض الحادث ليس معدوم بالامكان العام ومثال الكاذبين معا أن تقول مثلا كل مؤمن يدخل الجنة بالضرورة بعض المؤمن ليس يدخل الجنة بالضرورة قوله فنقيض الموجهة المخصوصة سالبة هـ ذات تفصيل منه ذكر نقائص القضايا كلها بعد أن ذكر أحكامها وبين شروطها ولهذا أتى بالغاء المؤذنة باستفتاح (١٢٤) معرفة هذه النقائص عما سبق ذكره من الشروط والأحكام فمثال المخصوصة

الوجبة قولك مثلا زيد انسان فنقيضها مخصصه سالبة وهي قولك زيد ليس بانسان وإذا كان نقيض المخصصه الموجهة مخصصه سالبة لزم أن نقيض المخصصه السالبة مخصصه موجبة إذا تناقض لا يكون الا مشتركا بين اثنين فلا ينفرد بمعناه أحدهما دون الآخر وهذا معنى قولى وبالعكس حيث ما ذكرته في هذه النقائص قوله ونقيض الكلية الموجبة قد تقدم تمثيلنا لهذه المسورات قوله ونقيض المهملة موجبة وسالبة نقيض جزئية ما يعنى لان المهملة في قوة الجزئية فمثال المهملة الموجبة قولك مثلا الانسان حيوان وتريد بالالف واللام الحقيقة لا الاستغراق فهذه في قوة جزئية موجبة وهي قولك بعض الانسان حيوان فنقيضها نقيض هذه الجزئية الموجبة وهي قولك لا شيء من الانسان بحيوان ومثال المهملة السالبة قولك مثلا الحيوان ليس بانسان وتريد أيضا بالالف واللام الحقيقة دون الاستغراق فهذه أيضا في قوة جزئية سالبة وهي قولك بعض الحيوان ليس بانسان فنقيضها نقيض هذه الجزئية السالبة وهي قولنا كل حيوان انسان قوله ونقيض الضرورية المطلقة ممكنة له حالتان الأولى أن يجوز العقل سلبه عن شيء من أفراد الموضوع كافي مادة الحيوان انسان وفي هذه الحالة تصدق الجزئية السالبة القائلة ليس كل حيوان انسان بالامكان العام وتكذب الكلية الموجبة القائلة كل حيوان انسان بالضرورة الثانية أن لا يجوز سلبه عن شيء منها كافي المثال الذي ذكره فيها وهو في هذه الحالة تصدق الكلية الموجبة القائلة كل ممكن فهو مفتقر الى الفاعل المختار بالضرورة وتكذب الجزئية السالبة القائلة ليس كل ممكن مفتقر الى الفاعل المختار بالامكان العام (قوله اما أن

اسميائي (قوله وبالعكس الخ) يعني أن ما كان نقيضا للموجهة فتلك الموجهة نقيض له كما سيذكره (قوله أي ذكر فيها اللفظ الخ) هذا تفسير لكونها موجهة أي وذلك اللفظ يسمى جهة فمعنى كونها موجهة أنه ذكر فيها الجهة وهي اللفظ الدال على المادة (قوله لأنهم مالوا متحدان في الجهة) أي كأن كان كل منهما ممكنة عامة أو ضرورية مطلقة كما في المثالين المذكورين بعد (قوله مثلا) لا حاجة اليه ولا يخفى عليه أمثال ذلك (قوله بعد أن ذكر أحكامها) أي أحكام تلك النقائص والمراد بأحكامها أنها تنقسم مع القضايا التي ناقضتها الصادق والكذب وقوله وبين شروطها وهي المخالفة في الكيف والاتحاد في الامور الثمانية المارة الى آخر ما تقدم (قوله ولهذا) أي لأجل كونه تفصيلا لما قبله (قوله المؤذنة باستفتاح الخ) أي المشعرة بجعل معرفة هذه النقائص نتيجة لما تقدم فالسين والتاء لجعل (قوله فمثال المخصصه الخ) أي إذا أردت بيان أمثلة ما ذكر فمثال الخ فالقاء فصحيحة (قوله وإذا كان الخ) هذا توجيه وبيان لقوله وبالعكس (قوله إذا تناقض الخ) هـ لاقوله لزم الخ (قوله وهذا) أي ما يفهم مما ذكر من أن القضية التي ذكرها نقيض هي نقيض لذلك النقيض (قوله قد تقدم تمثيلنا الخ) أي فلا حاجة الى امادته هنا (قوله وتريد بالالف واللام الحقيقة) أي في ضمن الافراد لا بقيد الكل ولا بقيد البعض لا من حيث هي والا كانت طبيعية وقوله لا الاستغراق أي والا كانت كلية والحاصل انه ان أريد بالالف واللام الحقيقة في ضمن الافراد غير مقيدة بكلية أو جزئية كانت مهمة وان أريد بها الحقيقة من حيث هي كانت طبيعية وان أريد بها الاستغراق كانت كلية وان أريد بها بعض الافراد كانت جزئية وان أريد بها ما فرد معهود كانت شخصية (قوله ونقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة) أي لان الممكنة العامة تدل على سلب الضرورية عن الطرف المخالف لما نطق به وقد أثبتت في ذلك الطرف كما هو ظاهر للتأمل في المثال الذي ذكره (قوله قابلنا كلية الافراد) أي في الضرورية وقوله يجوزيتها أي في الممكنة العامة وقوله والضرورة أي في الضرورية وقوله وبالامكان العام أي في الممكنة العامة وقوله وخالفنا كيف الايجاب أي في الضرورية المطلقة والاضافة في قوله كيف الايجاب للبيان كهي فيما بعده وقوله وكيف السلب أي في الممكنة العامة (قوله وبيان اقتسام هاتين القضيتين الصادق والكذب أن المحمول الخ) محصله أن المحمول له حالتان الأولى أن يجوز العقل سلبه عن شيء من أفراد الموضوع كافي مادة الحيوان انسان وفي هذه الحالة تصدق الجزئية السالبة القائلة ليس كل حيوان انسان بالامكان العام وتكذب الكلية الموجبة القائلة كل حيوان انسان بالضرورة الثانية أن لا يجوز سلبه عن شيء منها كافي المثال الذي ذكره فيها وهو في هذه الحالة تصدق الكلية الموجبة القائلة كل ممكن مفتقر الى الفاعل المختار بالضرورة وتكذب الجزئية السالبة القائلة ليس كل ممكن مفتقر الى الفاعل المختار بالامكان العام (قوله اما أن

دون الاستغراق فهذه أيضا في قوة جزئية سالبة وهي قولك بعض الحيوان ليس بانسان يجوز فنقيضها نقيض هذه الجزئية السالبة وهي قولنا كل حيوان انسان قوله ونقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة مثاله قولنا مثلا كل ممكن فهو مفتقر في وجوده الى الفاعل المختار تبارك وتعالى بالضرورة فهذه كلية موجبة ضرورية صادقة فنقيضها الكاذب قولنا ليس كل ممكن مفتقر في وجوده الى الفاعل المختار جل وعلا بالامكان العام فهذه جزئية سالبة ممكنة عامة قابلنا كلية الافراد بجزئتها والضرورة بالامكان العام وخالفنا كيف الايجاب وكيف السلب وبيان اقتسام هاتين القضيتين للصدق

يجوز العقل سلبه الخ) أى لا يمنع ذلك وقوله أولاً أى بان منع ذلك (قوله لانها انما الخ) علة لقوله صدقت الجزئية السالبة وقوله لانها حكمت الخ تعليل لقوله وكذبت الكلية الموجبة (قوله وذلك) أى وجوب ثبوت المحمول عقلاً لكل فرد من أفراد الموضوع (قوله وهذا) أى عدم تجويز العقل السلب عن شئ من الافراد مع ما ترتب عليه وهو صدق الموجبة وكذب السالبة وقوله في هذا المثال الخاص أى الذى هو قولنا كل ممكن فهو مفتقر في وجوده الى الفاعل المختار تبارك وتعالى بالضرورة ليس كل ممكن مفتقر في وجوده الى الفاعل المختار جل وعلا بالامكان العام (قوله واذا فهمت هذا) أى قوله وبيان اقسام الخ وقوله فافهم منه الوجه الخ أى بطريق المقايسة ومحصله أن المحمول له حالتان أيضاً الاولى أن يجوز العقل ثبوته لشئ من أفراد الموضوع كفى مادة الحيوان انسان وفي هذه الحالة تكذب الكلية السالبة القائلة لا شئ من الحيوان بانسان بالضرورة وتصدق الجزئية الموجبة القائلة بعض الحيوان انسان بالامكان العام الثانية أن لا يجوز ذلك كفى مادة الانسان حجر وفي هذه الحالة تصدق الكلية السالبة القائلة لا شئ من الانسان بحجر بالضرورة وتكذب الجزئية الموجبة القائلة بعض الانسان حجر بالامكان العام (قوله ونقيض الدائمة المطلقة مطلقاً عامة) أى لان المطلقة العامة اذا كانت سالبة كفى المثال الذى ذكره تدل على نفي الدوام وقد دلت الدائمة المطلقة اذا كانت موجبة كفى المثال أيضاً على ثبوته (قوله وانما احتيج الى الاطلاق الخ) أشار بذلك الى دفع ما قد يقال لما قابليته للضرورة بالامكان العام كان المناسب أن تقابلوا الدوام به أيضاً ومحصله ما أشار اليه انه انما قابليوا الدوام بالاطلاق ولم يقابلوه بالامكان لان الدوام لا يستلزم الضرورة حتى يصح أن يقابل بالامكان بل قد يصدق مع عدم الضرورة كفى قولنا كل فلان متحرك دائماً اذا الحركة دائمة للفلان لكنها ليست واجبة عقلاً فلا ضرورة فلو قابليوا الدوام بالامكان لجاز صدق القضيةتين معاً فلا يصح التناقض لانه لا تناقض بين صادقين كلاً لا تناقض بين كاذبين وذلك كفى قولنا كل فلان متحرك دائماً بعض الفلان ليس متحرك بالامكان العام فللدوام الحركة للفلان صدقت الكلية ولعدم وجوبها عقلاً صدقت الجزئية تأمل (قوله المؤذن بالصدق الفعلي) أى المشعر بان الحل في القضية بالفعلي (قوله لان الدوام لا يستلزم الضرورة) أى حتى يصح أن يقابلوه بالامكان العام كقابليوا الضرورة به وقوله بل قد يصدق الخ اضرب انتقالى (قوله فلو قوبل بالامكان) أى العام وانهم فيه بعضهم وقوله لجاز صدق القضيتين معاً قد عرفت مثاله فيما مر (قوله وبيان اقسام هاتين القضيتين للصدق والكذب أن المحمول الخ) محصله أن المحمول اما أن يدوم ثبوته لجميع أفراد الموضوع كفى المثال الذى ذكره فيما مر او ينسلب عن جميعها أو بعضها كفى مادة الانسان حجر والحيوان انسان ففي الأول تصدق الموجبة الكلية القائلة كل داخل الجنة بعد البعث فهو منعم فيها دائماً وتكذب السالبة الجزئية القائلة ليس كل داخل الجنة بعد البعث منعم فيها بالاطلاق العام وفي الثانية تصدق السالبة الجزئية القائلة ليس كل انسان حجر بالاطلاق العام أو ليس كل حيوان انسان بالاطلاق العام وتكذب الموجبة الكلية القائلة كل انسان حجر دائماً أو كل حيوان انسان دائماً تأمل (قوله فهو سلب) أى ذو سلب أو مسلوب كلاً لا يخفى وقوله اما عن جميعها أو عن بعضها قد عرفت مثال كل منهما فلا تغفل (قوله وكيف ما كان الخ) أى وعلى أى حالة كان أى سواء كان عن جميعها أو عن بعضها فهو ينسلب الخ أما فى الثانى فظاهر وأما فى الاول فلانه يلزم من سلبه عن جميعها سلبه عن بعضها كما هو واضح (قوله ولوفى وقت ما) أى ولو كان السلب عن بعضها فى وقت أى وقت من الاوقات قال بعضهم وهذا إشارة الى أن المطلقة العامة المناقضة للدائمة المطلقة هي المطلقة العامة الملهوطة فى مفهومها الوقت غير معين وهي المطلقة المنتشرة وهي التى حكمت بفعالية النسبة فى وقت ما وهذه عاظه فى التناقض أه وفيه نظر لأن قول المؤلف ولوفى وقت ما لا يشير لذلك فتأمل (قوله ونقيض

يجوز العقل سلبه الخ) أى لا يمنع ذلك وقوله أولاً أى بان منع ذلك (قوله لانها انما الخ) علة لقوله صدقت الجزئية السالبة وقوله لانها حكمت الخ تعليل لقوله وكذبت الكلية الموجبة (قوله وذلك) أى وجوب ثبوت المحمول عقلاً لكل فرد من أفراد الموضوع (قوله وهذا) أى عدم تجويز العقل السلب عن شئ من الافراد مع ما ترتب عليه وهو صدق الموجبة وكذب السالبة وقوله في هذا المثال الخاص أى الذى هو قولنا كل ممكن فهو مفتقر في وجوده الى الفاعل المختار تبارك وتعالى بالضرورة ليس كل ممكن مفتقر في وجوده الى الفاعل المختار جل وعلا بالامكان العام (قوله واذا فهمت هذا) أى قوله وبيان اقسام الخ وقوله فافهم منه الوجه الخ أى بطريق المقايسة ومحصله أن المحمول له حالتان أيضاً الاولى أن يجوز العقل ثبوته لشئ من أفراد الموضوع كفى مادة الحيوان انسان وفي هذه الحالة تكذب الكلية السالبة القائلة لا شئ من الحيوان بانسان بالضرورة وتصدق الجزئية الموجبة القائلة بعض الحيوان انسان بالامكان العام الثانية أن لا يجوز ذلك كفى مادة الانسان حجر وفي هذه الحالة تصدق الكلية السالبة القائلة لا شئ من الانسان بحجر بالضرورة وتكذب الجزئية الموجبة القائلة بعض الانسان حجر بالامكان العام (قوله ونقيض الدائمة المطلقة مطلقاً عامة) أى لان المطلقة العامة اذا كانت سالبة كفى المثال الذى ذكره تدل على نفي الدوام وقد دلت الدائمة المطلقة اذا كانت موجبة كفى المثال أيضاً على ثبوته (قوله وانما احتيج الى الاطلاق الخ) أشار بذلك الى دفع ما قد يقال لما قابليته للضرورة بالامكان العام كان المناسب أن تقابلوا الدوام به أيضاً ومحصله ما أشار اليه انه انما قابليوا الدوام بالاطلاق ولم يقابلوه بالامكان لان الدوام لا يستلزم الضرورة حتى يصح أن يقابل بالامكان بل قد يصدق مع عدم الضرورة كفى قولنا كل فلان متحرك دائماً اذا الحركة دائمة للفلان لكنها ليست واجبة عقلاً فلا ضرورة فلو قابليوا الدوام بالامكان لجاز صدق القضيةتين معاً فلا يصح التناقض لانه لا تناقض بين صادقين كلاً لا تناقض بين كاذبين وذلك كفى قولنا كل فلان متحرك دائماً بعض الفلان ليس متحرك بالامكان العام فللدوام الحركة للفلان صدقت الكلية ولعدم وجوبها عقلاً صدقت الجزئية تأمل (قوله المؤذن بالصدق الفعلي) أى المشعر بان الحل في القضية بالفعلي (قوله لان الدوام لا يستلزم الضرورة) أى حتى يصح أن يقابلوه بالامكان العام كقابليوا الضرورة به وقوله بل قد يصدق الخ اضرب انتقالى (قوله فلو قوبل بالامكان) أى العام وانهم فيه بعضهم وقوله لجاز صدق القضيتين معاً قد عرفت مثاله فيما مر (قوله وبيان اقسام هاتين القضيتين للصدق والكذب أن المحمول الخ) محصله أن المحمول اما أن يدوم ثبوته لجميع أفراد الموضوع كفى المثال الذى ذكره فيما مر او ينسلب عن جميعها أو بعضها كفى مادة الانسان حجر والحيوان انسان ففي الأول تصدق الموجبة الكلية القائلة كل داخل الجنة بعد البعث فهو منعم فيها دائماً وتكذب السالبة الجزئية القائلة ليس كل داخل الجنة بعد البعث منعم فيها بالاطلاق العام وفي الثانية تصدق السالبة الجزئية القائلة ليس كل انسان حجر بالاطلاق العام أو ليس كل حيوان انسان بالاطلاق العام وتكذب الموجبة الكلية القائلة كل انسان حجر دائماً أو كل حيوان انسان دائماً تأمل (قوله فهو سلب) أى ذو سلب أو مسلوب كلاً لا يخفى وقوله اما عن جميعها أو عن بعضها قد عرفت مثال كل منهما فلا تغفل (قوله وكيف ما كان الخ) أى وعلى أى حالة كان أى سواء كان عن جميعها أو عن بعضها فهو ينسلب الخ أما فى الثانى فظاهر وأما فى الاول فلانه يلزم من سلبه عن جميعها سلبه عن بعضها كما هو واضح (قوله ولوفى وقت ما) أى ولو كان السلب عن بعضها فى وقت أى وقت من الاوقات قال بعضهم وهذا إشارة الى أن المطلقة العامة المناقضة للدائمة المطلقة هي المطلقة العامة الملهوطة فى مفهومها الوقت غير معين وهي المطلقة المنتشرة وهي التى حكمت بفعالية النسبة فى وقت ما وهذه عاظه فى التناقض أه وفيه نظر لأن قول المؤلف ولوفى وقت ما لا يشير لذلك فتأمل (قوله ونقيض

المشروطة العامة ممكنة حينية مثال ذلك قولنا مثل كل مهيض هو مذهب بالحركة أو السكون بالضرورة مادام متغيرا فهو موصوفة كلية
مشروطة عامة صادقة فنقيضها الكاذب جزئية سالبة (١٣٦) ممكنة حينية وهي قولنا ليس كل مهيض متصف بالحركة أو السكون بالامكان

العام حين هو متغير فقد اختلفنا في
الكيف وقابلنا الكلية بالجزئية
والضرورة بالامكان العام وعموم
وقت الوصف بحين من أحيانه
وبين اقتسامهما بالصديق
والكذب أن المحمول اما أن يجب
ثبوته لجميع أفراد الموضوع طول
اتصافها بالوصف الذي عبر به
عنها وهو التحيز في مثالنا أولا فان
كان الاول صدقت المشروطة
الموجبة وكذبت الحينية الممكنة
والا فالعكس قوله ونقيض العرفية
العامة مطلقة حينية مناله كل
فاقد للساتر جاز أن يصلح عريانا
مادام فاقد للساتر فهذه كلية
موجبة عرفية عامة صادقة
فنقيضها الكاذب جزئية سالبة
مطلقة حينية وهي قولنا ليس
كل فاقد للساتر جاز أن يصلح
عريانا بالاطلاق العام حين هو
فاقد للساتر ولا يخفى في وجهه
تناقضهما قوله ونقيض الوقتية
المطلقة ممكنة وقتية مناله كل
ممكن فهو فعل لله تعالى بالضرورة
وقت حدوثه فنقيضها ليس كل
ممكن فعلا لله تعالى بالامكان
العام وقت حدوثه ولا يخفى عليك
وجه تناقضهما ويجب اذا كان
الوقت متصفا أن يقابل بحين من
أحيانه لا أن يذكر بعينه في
النقيض والاجاز كذبهما معا
لا احتمال أن يكون المحمول
ضروريا في بعض الاوقات وغير
ضروريا في البعض الاخر قوله
ونقيض المنتشرة المطلقة ممكنة
دائمة مثال ذلك قولنا مثلا كل

المشروطة العامة ممكنة حينية) أي لان الممكنة الحينية اذا كانت سالبة كافي مثال تدل على سلب
الضرورة عن الطرف المخالف وقد ثبت في ذلك الطرف كالا يخفى على المتأمل (قوله فقد اختلفنا
في الكيف) أي لان الاولى موجبة والثانية سالبة وقوله وقابلنا الكلية أي في الاولى وقوله
بالجزئية أي في الثانية وقوله والضرورة أي في الاولى وقوله بالامكان العام أي في الثانية وقوله
وعموم الوقت أي في الاولى وقوله بحين من أحيانه أي في الثانية (قوله وبين اقتسامهما بالصديق
والكذب ان المحمول الخ) محصله أن المحمول اما أن يجب ثبوته لجميع أفراد الموضوع مادامت
متصفة بالوصف الذي عبر به عنها كافي مثال السابق أولا كافي مادة الكاتب متحرك الرأس في الاول
تصدق المشروطة العامة القائلة كل مهيض فهو متصف بالحركة أو السكون بالضرورة مادام متغيرا
وتكذب الممكنة الحينية القائلة ليس كل مهيض متصف بالحركة أو السكون بالامكان العام حين هو
متغير وفي الثاني تصدق الممكنة الحينية القائلة ليس كل كاتب متحرك الرأس بالامكان العام حين
هو كاتب وتكذب المشروطة العامة القائلة كل كاتب متحرك الرأس بالضرورة مادام كاتبا متماثل
(قوله الذي عبر به) أي بالمشق منه وهو المتحيز فتنبه (قوله فان كان الاول) أي وهو أن يجب ثبوته
لجميع أفراد الموضوع طول اتصافها بالوصف الذي عبر به عنها وذلك كافي المثال الذي ذكره وقوله والا
أي والا يكن الأول بان كان الثاني وهو أن لا يجب ثبوته لجميع أفراد الموضوع الخ وذلك كافي المثال الذي
ذكرناه آنفا وقوله فالعكس أي تصدق الممكنة الحينية وتكذب المشروطة الموجبة (قوله ونقيض
العرفية العامة مطلقة حينية) أي لان المطلقة الحينية اذا كانت سالبة كافي مثال تدل على سلب
المحمول عن بعض أفراد الموضوع حين اتصافها بالوصف الذي عبر به عنها والعرفية المطلقة دلت
على ثبوته لكل فرد منها مادام متصفا بذلك الوصف ولهذا قال ولا يخفى وجه تناقضهما (قوله ونقيض
الوقتية المطلقة ممكنة وقتية) أي لان الممكنة الوقتية دلت على أن النسبة غير متمثلة في وقت معين
وقد دلت الوقتية المطلقة على أنها متمثلة في ذلك الوقت لزوما فتأمل ولهذا قال ولا يخفى عليك وجه
تناقضهما (قوله ويجب اذا كان الخ) أشار بذلك الى أن محل كون نقيض الوقتية المطلقة ممكنة وقتية
اذا لم يكن الوقت متصفا بأن كان بقدر النسبة فقط كافي المثال الذي ذكره واما اذا كان متصفا بأن كان
زائدا على ذلك فيجب أن يكون نقيضها ممكنة حينية فيقابل الوقت بالحين ومثال ذلك قولنا كل انسان
متنفس بالضرورة وقت حياته فهذه وقتية مطلقة والوقت فيها متسع عن قدر النسبة اذ ثبوت التنفس
لافراد الانسان ضرورة في بعض أحيان الحياة لا في وقتها بتمامه فيجب أن يكون نقيضها ممكنة حينية
هكذا ليس كل انسان متنفسا بالامكان العام حين حياته اذ لو كانت ممكنة وقتية بأن قلنا ليس كل انسان
متنفسا بالامكان العام وقت حياته لكذبنا لاقتضاء الاولى أن التنفس للانسان ضروري في جميع
الاقوات واقتضاء الثانية أن عدم التنفس للانسان غير متمنع في جميع الاوقات وليس كذلك فيهما
اذا التنفس له ضروري في بعض الاوقات فقط واذا كان كذلك كان عدمه غير متمنع في بعض الاوقات فقط
أيضا فتأمل (قوله اذا كان الوقت) أي الذي في الوقتية المطلقة (قوله والا) أي بان ذكر بعينه في النقيض
وقوله جاز كذبهما معا قد علمت مثاله وتوضيحه فيما مر آنفا وقوله لا احتمال الخ حلة لقوله جاز كذبهما معا
وقوله أن يكون المحمول الخ أي كافي المثال الذي ذكرناه فيما تقدم فلا تغفل (قوله ونقيض المنتشرة
المطلقة ممكنة دائما) أي لان الممكنة الدائمة تدل على أن انتفاء المحمول عن الموضوع غير متمنع دائما وقد
دلت المنتشرة المطلقة على خلاف ذلك فتأمل (قوله وبين اقتسامهما بالصديق والكذب أن المحمول
الخ) محصله أن المحمول له حالتان الاولى أن يكون واجبا لثبوت لكل فرد من أفراد الموضوع وقتا ما

ممكن معدوم بالضرورة وقتا ما فنقيضها ليس كل ممكن معدوم بالامكان العام دائما وبين اقتسامهما بالصديق والكذب أن
المحمول اما أن يكون واجبا لثبوت لكل فرد من أفراد الموضوع وقتا ما بحيث لا يتصور في العقل نفيه أولا

بحيث لا يتصور في العقل نفيه دائما في جميع الاوقات عن جميع الافراد (١٣٧) اوعن بعضها وفي كليهما يصدق امكان نفيه دائما

عن بعضها فان كان الاول صدقت
المنتشرة المطلقة وان كان الثاني
صدق نقيضها الذي هو الممكنة
الدائمة قوله وما تركب من
موجهتين فنقيضها منفصلة
مانعة خلو مركبة من نقيضيهما
ينبغي ان تعرف أولا ان كل محور
فله نسبتان للموضوع نسبة ثبوته
له ونسبة نفيه عنه فكل موجه
لم يصرح فيها الا ببيان جهة
احدى النسبتين فهي بسيطة
كقولنا **كل** انسان حيوان
بالضرورة اولا شي من الانسان
بفرس بالضرورة فالاولى بينت
ان نسبة ثبوت الحيوان للانسان
ضرورية ولم تتعرض باللفظ لجهة
نسبة نفيه عنه وان كان يؤخذ
بدلالة الالتزام انها نسبة ممتنعة
والقضية الثانية بينت ان نسبة
نفي الفرس عن الانسان ضرورية
ولم تتعرض بلفظها لنسبة
الثبوت وكل موجهة صرح فيها
بجهتي النسبتين معاذي مركبة
سعت بذلك دلالتها على جهتين
في الثبوت والنفي **كقولنا** في
المشروطة الخاصة مثلا كل
كاتب متحرك الاصاب بالضرورة
مادام كاتب الاداء فصدر هذه
القضية دل على ان جهة نسبة
ثبوت محمولها الى موضوعها جهة
المشروطة العامة وعجزها هو
قولنا لا دائما دل على صحة نفي
محمولها عن موضوعها وان جهة
نسبة هذا النفي اطلاق لان
مقابل الدوام اطلاق ويؤخذ منه
ان ذلك الوصف الذي اوجب
ثبوت المحمول للموضوع ليس بلاز
له بل لا بد ان يفارقه وعند
مفارقه لا بد ان ينفي المحمول
عن الموضوع على سبيل الاطلاق

كافي المثال الذي ذكره في هذه الحالة تصدق المنتشرة المطلقة القائلة كل ممكن معدوم بالضرورة وقتما
وتكذب الممكنة الدائمة القائلة ليس كل ممكن معدوما بالامكان العام دائما الثانية ان يكون غير واجب
الثبوت لكل فرد منها بان كان منفيها عن جميعها كافي مادة الانسان حجرا اوعن بعضها كافي مادة الحيوان
انسان في هذه الحالة تصدق الممكنة الدائمة القائلة ليس كل انسان حجرا بالامكان العام دائما وليس كل
حيوان انسانا بالامكان العام دائما وتكذب المنتشرة المطلقة القائلة كل انسان حجر بالضرورة وقتما
اوكل حيوان انسان بالضرورة وقتما فليتأمل (قوله بحيث لا يتصور الخ) تصويرا لكونه واجب
الثبوت لكل فرد من افراد الموضوع وقتما وقوله بحيث يتصور الخ تصويرا لكونه غير واجب الثبوت
لذلك (قوله أي في جميع الاوقات) تفسير لقوله دائما (قوله عن جميع الافراد وبعضها) قد علمت
مثال كل منهما ماقتنه وقوله وفي كليهما أي هاتين الحالتين أعني نفيه عن جميع الافراد اوعن بعضها
وقوله يصدق امكان نفيه الخ انما زاد لفظة امكان لانه كاف فيما ذكر ووجه صدق ذلك في الثاني ظاهر
واما في الاول فلما مر من انه يلزم من نفيه عن جميع الافراد نفيه عن بعضها (قوله فان كان الاول) أي
الحال الاول وهو كونه واجب الثبوت لكل فرد من افراد الموضوع وقتما وقوله صدقت المنتشرة
المطلقة أي وكذبت الممكنة الدائمة وانما حذفه للعلم به وقوله وان كان الثاني أي الحال الثاني وهو كونه
غير واجب الثبوت لذلك وقوله صدق نفيه أي وكذبت هي وانما حذفه للعلم به أيضا (قوله قوله وما
تركب الخ) لما فرغ من الكلام على شرح نقائص البسائط شرع يتكلم على شرح نقائص المركبات
مع بيان ما يتوقف عليه ذلك فتنبيه (قوله أولا) أي قبل شرح ذلك ومعرفته (قوله فله نسبتان) ليس
المراد انه صرح بكل من النسبتين في القضية اذ ليس ذلك الا في الموجهة المركبة بل المراد الاعم
كما لا يخفى (قوله نسبة ثبوته ونسبة نفيه عنه) اضافة نسبة لما بعد هالبيان فيهما (قوله فكل
موجهة لم يصرح الخ) لا يظهر هنا ان الغاء تفرعية فالمناسب ان تجعل فصحية (قوله فالاولى) أي
التي هي قولنا كل انسان حيوان بالضرورة وقوله ان نسبة ثبوت الخ الاضافة للبيان وكذا ما بعد
(قوله وان كان يؤخذ الخ) الوال للحال ووجه الاخذ انه متى كانت نسبة ثبوت المحمول للموضوع
ضرورية كانت نسبة نفيه عنه ممتنعة (قوله والقضية الثانية) أي التي هي قولنا لا شيء من
الانسان بفرس بالضرورة (قوله ولم تتعرض الخ) لم يقل هنا وان كان يؤخذ بدلالة الالتزام انها نسبة
ممتنعة لعله للعلم بذلك مما تقدم ففيه الحذف من الثاني لدلالة الاوائل ووجه الاخذ انه متى كانت نسبة
نفي المحمول عن الموضوع ضرورية كانت نسبة ثبوته ممتنعة (قوله سميت) أي الموجهة التي صرح
فيها بجهتي النسبتين معا وقوله بذلك أي بالمركبة (قوله في الثبوت والنفي) متعلق بمحذوف صفة لجهتين
والنقد ير على جهتين كانتين في الثبوت والنفي (قوله كقولنا الخ) تمثيل للموجهة التي صرح فيها
بجهتي النسبتين معا (قوله فصدر هذه القضية الخ) تفريع على التمثيل أو الفاء لا فصاح (قوله
جهة المشروطة العامة) أي وتلك الجهة هي الضرورة (قوله وان جهة الخ) معطوف على مدخول
على في قوله على صحة نفي الخ (قوله ويؤخذ منه) أي من العجز وقوله ان ذلك الوصف أي الذي هو
الكتابة وقوله ليس بلازم له وجه اخذ هذا من الجواز دل على انه ينفي المحمول عن الموضوع وذلك
المحمول لازم اعم لذلك الوصف والقاعدة انه يلزم من نفي اللازم الأعم نفي ملزومه (قوله وعند
مفارقه لا بد ان ينفي الخ) اعترض بأن هذا يقتضي ان انتفاء ذلك الوصف يستلزم انتفاء المحمول
وليس كذلك اذ لا يلزم من نفي المازوم نفي اللازم لانه قد يكون لازما اعم كما هنا فان تحرك الاصاب قد
يكون بغير الكتابة واجيب بأن المراد بالتحرك المستفاد من المحمول تحرك على وجه مخصوص
وحيث ان هذا مثلا زمان فيلزم من انتفاء أحدهما انتفاء الآخر فصم قوله وعند مفارقه الخ (قوله
فقولنا الخ) مفرع على قوله وعجزها الخ وقوله اذا أي اذا كان يدل على ذلك ويؤخذ منه ما ذكر (قوله

اللا ضرورية والممكنة الخاصة
وانما كانت الممكنة الخاصة
مركبة لانها دلت على أن نسبة
تبتون مجموعها لموضوعها ممكن
ونسبة نفيه عنه ممكن ففيها اذن
ممكنتان عامتان وأما البسائط فما
بقي من الموجهات وهي اثنتا
عشرة وهي التي ذكرنا التناقض
بينها فيما سبق وكل واحدة منها
لا تتعرض الا لبيان جهة نسبتها
الموافقة فقط بخلاف المركبات
فانما تتعرض لجهة نسبتها الموافقة
وبجهة نسبتها المخالفة في كل
موجهة من مركبة موجهتان
موجبة وسالبة احدهما موافقة
لكيفها المصريح به فيها والاخرى
مخالفة لكيفها المصريح به فيها
وقد ضبط الشيخ الامام العلامة
علم الاعلام سيدي أبو عبد الله
محمد بن مرزوق رحمه الله تعالى
ورضى عنه القضايا المركبة
والبسيطة في بيتين من الرجز فقال
وما حوى من القضايا الا كذا
أو خاص امكان من كبا هذا
وما عرى عن ذين فالبيسط
فادع لمن قرب بان شيط
وانذكر ما تركب منه كل واحدة
من المركبات لتوقف معرفة
نقائضها على ذلك أما المشروطة
الخاصة فهي مركبة من
مشروطة عامة موافقة ومطلقة
عامة مخالفة والعرفية الخاصة
مركبة من عرفية عامة موافقة
ومطلقة عامة مخالفة والوقفية
مركبة من وقفية مطلقة موافقة

ومطلقة عامة مخالفة والمنشورة من
مركبة من مطلقتين عامتين احد
مخالفة والممكنة الخاصة مركبة

واذا عرفت هذا فكل مركبة لا تصدق الا بصدق الوجهتين اللتين تركبت منهما مغالاة في حكمته ثم سمعنا ونكذب تلك المركبة
بكذبهما معا أو كذب احدهما بالما عرفت أن المركب يكذب بكذب أجزائه كلها أو بعضها ومهما كذب احد جزئي المركبة وجب صدق
نقيضه فاذن مهما صدق نقيض جزئيهما أو نقيض احدهما فقد كذبت لاستلزام ذلك كذب جزئيهما معا أو كذب احدهما فلهذا جعلوا
نقيضهما مانعة خالصة من نقيض جزئيهما الا ان معناها الحكم بأنه لا بد من صدق النقيضين أو أحدهما وانما لا يكذبان معا وذلك
مستلزم لتكذيب الوجهة المركبة لا محالة كما أن الوجهة المركبة تستلزم تكذيب هذه المنفصلة لا محالة لانها حاككة بصدق نقيض
جزئيهما معا وهما الوجهتان البسيطتان اللتان تركبت منهما واذا صدق نقيضهما معا فقد كذبا معا ومانعة الخلو تكذب عند كذب
جزئيهما معا وتسميتهن هذه المانعة الخلو نقيضا للمركبة تسامح (١٣٩) والافهى في الحقيقة مساوية لنقيضها الا عين نقيضها

لان نقيضها الحقيقي انما هو
حلية تخالفها في الكيف والكم
ومانعة الخلو هذه هي منفصلة
موجبة كلية أبدأ وان كانت
المركبة الحلية التي هي نقيضها
موجبة كلية مثابها والنقيض
الحقيقي لا يكون موافقا لنقيض
في الكيف والكم لكن لما
اقتضت مانعة الخلو هذه
الصدق والكذب مع الوجهة
المركبة كما يقتضيهما النقيضان
سواء بسواء اطلقوا عليها اسم
النقيض فاذا أردت معرفة هذه
المانعة الخلو التي هي نقيض
الوجهة المركبة فاعرف
ما تركبت منه تلك الوجهة
المركبة من الوجهتين
البسيطتين ونقيضهما معا على
ما عرفت فيما سبق وتركب من
نقيضهما مانعة الخلو واجعلها
نقيضا لتلك الوجهة المركبة
فالمشروطة الخاصة مثلا قد
عرفت انها قد تركبت من
مشروطة عامة موافقة ومن
مطلقة عامة مخالفة فخذ

بالامكان العام والطرف الآخر هو امكانية العامة المخالفة لهالاته في قوة أن يقال لاشئ من الانسان
بكتاب بالامكان العام (قوله اذا عرفت هذا) أي ما تركب منه كل واحدة من المركبات (قوله
لأنها قد حكمت الخ) علة لقوله لا تصدق الا بصدق الخ (قوله لما عرفت) أي من الخارج لا مما هنا
(قوله بكذب أجزائه كلها أو بعضها) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب (قوله فاذا) أي فاذا كان مهما
كذب احد جزئي المركب وجب صدق نقيضه وقوله مهما صدق الخ تفريع ذلك على ما قبله غير ظاهر
الا بواسطة التعليل الذي ذكره بعد ولو قال قبل قوله فاذا الخ ومهما صدق نقيض جزئي المركب أو نقيض
أحدهما وجب كذبه لظهور ذلك التفريع (قوله لاستلزام ذلك) أي صدق نقيض جزئيهما أو نقيض
أحدهما وقوله كذب جزئيهما معا أي اذا صدق نقيض جزئيهما وقوله أو كذب أحدهما أي اذا صدق نقيض
أحدهما (قوله فلهذا) أي لأجل كونههما صدق نقيضا لجزئيهما الخ (قوله لأن معناها الخ) علة
للعلية (قوله وذلك) أي صدق النقيضين معا أو أحدهما وانما لا يكذبان (قوله لأنما) أي الوجهة
المركبة وقوله نقيض جزئيهما أي هذه المنفصلة فالنقيضان هما جزأ الوجهة المركبة والجزآن هما
جزأ هذه المنفصلة (قوله وهما) أي نقيضا لجزئيهما وقوله تركب أي الوجهة المركبة (قوله
واذا صدق نقيضهما معا) أي نقيضا لجزئي هذه المنفصلة وقوله فقد كذب أي جزئيهما والحاصل ان
صدق كل من الوجهة المركبة وهذه المنفصلة يستلزم كذب الأخرى لأن الأولى حاككة بصدق جزئيهما
معا وهو مستلزم لتكذب جزئي المنفصلة فتكذب هي لتكذب جزئيهما والثانية حاككة بان جزئيهما
لا يكذبان معا بل لا بد من صدقهما أو صدق أحدهما وذلك مستلزم لتكذب جزئي الوجهة المركبة
أو أحدهما فلهذا كذب هي لتكذب جزئيهما أو أحدهما فتأمل (قوله والافهى الخ) أي والانتقل بأنما
تسامح بل قلنا بأنما حقيقة فلا يصح لأنما في الحقيقة الخ (قوله انما هو حلية الخ) أي ولم ينطقوا بها
وانما نطقوا بهذه المنفصلة المساوية لها (قوله والنقيض الحقيقي الخ) من قيمة التعليل بل هو روجه
(قوله لكن لما اقتضت الخ) استدراك على ما قبله الموهوم انه لا وجه لاطلاقهم عليها اسم النقيض
(قوله فاذا أردت معرفة الخ) قد تقدم ذلك فيما مر (قوله على ما عرفت فيما سبق) من أن نقيض
كذا وكذا لا تغفل (قوله وهي قولنا الخ) دائما الأول هو السور والمنفصلة وقوله بالامكان العام
جهة الجزء الأول منها وقوله دائما الثاني جهة الجزء الثاني منها (قوله مما قررناه فيما سبق) أي في قوله
اذا عرفت هذا فكل مركبة الخ (قوله واعرف من هذا) أي من قوله فالمشروطة الخاصة مثلا قد

نقيضهما وقد عرفت أن نقيض المشروطة العامة ممكنة حينية ونقيض المطلقة العامة دائمة مطلقة فركب مانعة الخلو من هذين النقيضين
فيكون نقيض المشروطة الخاصة مانعة خالصة من ممكنة حينية ودائمة مطلقة ومثال ذلك اذا قلنا مثلا كل كاتب متحرك الا صابع
بالضرورة مادام كاتبه لا دائما فقد تركبت هذه المشروطة الخاصة من مشروطة عامة موافقة وهي قولنا كل كاتب متحرك الا صابع
بالضرورة مادام كاتبه ومن مطلقة عامة مخالفة وهي قولنا لاشئ من الكاتب متحرك الا صابع بالاطلاق العام ونقيض المشروطة العامة
قولنا بعض الكاتب ليس هو متحرك الا صابع بالامكان العام حين هو كاتب ونقيض المطلقة العامة قولنا بعض الكاتب متحرك الا صابع
دائما فركب مانعة الخلو من هذين النقيضين وهي قولنا دائما اما أن يكون بعض الكاتب ليس هو متحرك الا صابع بالامكان العام حين
هو كاتب واما أن يكون بعض الكاتب متحرك الا صابع دائما ولا يخفى على من عاين مما قررناه فيما سبق وجه اقتسام هذه المنفصلة الصدق
والكذب مع المشروطة الخاصة واعرف من هذا وجه تقاض سائر هذه المركبات

فنقيض العرفية الخاصة مانعة
 خلوم كبة من حينية مطلقة
 ودائمة مطلقة ونقيض الوقتية
 مانعة خلوم كبة من ممكنة وقتية
 ودائمة مطلقة ونقيض المنتشرة
 مانعة خلوم كبة من ممكنة دائمة
 ودائمة مطلقة ونقيض الوجودية
 اللادائمة مانعة خلوم كبة من
 دائمة مطلقة وضرورة مطلقة
 ونقيض الممكنة الخاصة مانعة
 خلوم كبة من ضرورة يتبين
 مطلقتين واعلم أن الجزء الثاني
 من هذه المركبات لا يكون
 الا نفي دوام أو نفي ضرورة فإن
 كان نفي دوام فنقيضه الدوام
 لأن نفي الدوام اطلاق وقد علمت
 أن نقيض المطلقة هي الدائمة
 وإن كان نفي ضرورة فنقيضه
 الضرورة لأن نفي الضرورة
 إمكان وقد علمت أن نقيض
 الممكنة هي الضرورية قوله
 بشرط تقييد موضوع الثانية
 من المركبة الجزئية بحكم
 مجموعها من الأولى وبما يعني أن
 القضية المركبة ان كانت كبة
 كان نقيضها على ما سبق مانعة
 خلوم كبة من نقيض جزئها
 من غير زيادة في جزئها عند
 التحليل لأنها انما تتحلل أبدا إلى
 موجهتين مساويتين لها في المعنى
 فاذا أخذت نقيضا هما مجموعين
 على سبيل منع الخلو كان ذلك
 مساويا لنقيض المركبة لأن
 نقيض المساوي لشيء نقيض
 ذلك الشيء وأما المركبة الجزئية
 بانها قد تتحلل إلى موجهتين
 بسيطتين مجموعهما أعظم منها
 بدليل أنه قد يصديق ما تتحلل
 إليه الجزئية وتكون تلك
 الجزئية كاذبة مثال ذلك قولنا
 بعض الحيوان انسان لادائما
 فإن هذه الجزئية كاذبة لاقتضائها

عرفت الخ (قوله فنقيض العرفية الخاصة مانعة خلوم الخ) أي لأن جزئها كما تقدم عرفية عامة
 ومطلقة عامة وقد عرفت أن نقيض الأولى حينية مطلقة ونقيض الثانية دائمة مطلقة فتقول في نقيض
 قولنا في العرفية الخاصة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لادائماً دائماً أما بعض الكاتب
 ليس بمتحرك الأصابع حين هو كاتب بالاطلاق وأما بعض الكاتب متحرك الأصابع بالاطلاق دائماً
 فهذه مانعة خلوم كبة من حينية مطلقة ودائمة مطلقة وهي نقيض العرفية الخاصة (قوله ونقيض
 الوقتية مانعة خلوم الخ) أي لأن جزئها كما مر وقتية مطلقة ومطلقة عامة وقد عرفت أن نقيض الأولى
 ممكنة وقتية ونقيض الثانية دائمة مطلقة فتقول في نقيض قولنا في الوقتية كل قمر مخسف بالضرورة
 وقت الحيلولة لادائماً دائماً أما بعض القمر ليس مخسف وقت الحيلولة بالامكان العام وأما بعض
 القمر مخسف بالاطلاق دائماً فهذه مانعة خلوم كبة من ممكنة وقتية ودائمة مطلقة وهي نقيض الوقتية
 غير الموصوفة بالاطلاق (قوله ونقيض المنتشرة مانعة خلوم الخ) أي لأن جزئها كما مر منتشرة مطلقة
 ومطلقة عامة وقد عرفت أن نقيض الأولى ممكنة دائمة ونقيض الثانية دائمة مطلقة فتقول في نقيض
 قولنا في المنتشرة كل انسان معدوم بالضرورة وقتاً لادائماً دائماً أما بعض الانسان ليس
 معدوم بالامكان العام دائماً وأما بعض الانسان معدوم بالاطلاق دائماً فهذه مانعة خلوم كبة من
 ممكنة دائمة ودائمة مطلقة وهي نقيض المنتشرة غير الموصوفة بالاطلاق (قوله ونقيض الوجودية
 اللادائمة مانعة خلوم الخ) أي لأن جزئها كما تقدم مطلقتان عامتان وقد عرفت أن نقيضيهما دائماً
 مطلقتان فتقول في نقيض قولنا في الوجودية اللادائمة كل انسان ميت بالاطلاق لادائماً دائماً أما
 بعض الانسان ليس ميت بالاطلاق دائماً وأما بعض الانسان ميت بالاطلاق دائماً فهذه مانعة خلوم
 مركبة من دائمتين مطلقتين وهي نقيض الوجودية اللادائمة (قوله ونقيض الوجودية اللادائمة
 مانعة خلوم الخ) أي لأن جزئها كما مر مطلقة عامة وممكنة عامة وقد عرفت أن نقيض الأولى دائمة
 مطلقة ونقيض الثانية ضرورة مربية مطلقة فتقول في نقيض قولنا في الوجودية اللادائمة كل
 انسان ميت بالاطلاق بالضرورة مثلاً دائماً أما بعض الانسان ليس ميت بالاطلاق دائماً وأما بعض
 الانسان ميت بالضرورة فهذه مانعة خلوم كبة من دائمة مطلقة وضرورة مطلقة وهي نقيض
 الوجودية اللادائمة (قوله ونقيض الممكنة الخاصة مانعة خلوم الخ) أي لأن جزئها التي دلت
 عليها مما ممكنتان عامتان وقد عرفت أن نقيضيهما ضرورة مربية مطلقتان فتقول في نقيض قولنا في
 الممكنة الخاصة كل انسان قائم بالامكان الخاص مثلاً دائماً أما بعض الانسان ليس قائم بالضرورة
 وأما بعض الانسان قائم بالضرورة فهذه مانعة خلوم كبة من ضرورة يتبين مطلقتين وهي نقيض
 الممكنة الخاصة (قوله أن الجزء الثاني من هذه المركبات لا يكون الخ) هذا ظاهر في غير الممكنة
 الخاصة كما لا يخفى (قوله يعني أن القضية الخ) هذا بيان لفهوم قبل بيان المنطوق (قوله على ما سبق)
 أي من أن تسميتهما لها نقيضا تسامح (قوله لانها انما تتحلل الخ) علة لقوله من غير زيادة الخ (قوله
 كان ذلك) أي المذكور من النقيضين الماخوذين على سبيل منع الخلو وقوله مساويا لنقيض المركبة
 انما يقل نقيضا للمركبة لما تقدم من أن تسميتهما بذلك تسامح لكن لو عبر بذلك ليناسب التعليل لكان
 أولى فتأمل (قوله لان نقيض المساوي الخ) علة لقوله كان مساويا لنقيض الخ لكن المناسب لذلك
 أن يقول كان نقيضا الخ كما علمت وانطبق هذا التعامل على ما هنا ظاهر فالشيء هنا كناية عن المركبة
 الموجهة والمساوي لها مخرج آخر الذي تتحلل اليهما ونقيضه هو مانعة الخلو المركبة من نقيض هذين
 الجزئين وإذا كان نقيضا له كان نقيضا للموجهة لان نقيض المساوي لشيء نقيض لذلك الشيء فتنبه
 (قوله قد تتحلل إلى موجهتين الخ) وذلك لانه ليس بلازم أن يكون الموضوع فيما تتحلل اليه الجزئية
 واحدا كما كان في حاله التركيب كما سيأتي بيانه (قوله مثال ذلك) أي الجزئية الكاذبة مع صدق

وذلك كذب اذ كل ما ثبت له الانسانية فهو انسان دائما بالضرورة واذا حلت هذه الجزئية الى بسائطها انحلت الى قولنا بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام والى قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالاطلاق العام ولا شئ في صدق هاتين المطلقتين وان كانتا في مادة الضرورة لوجوب صدق المطلقة في جميع المواد الفعلية واذا استبان أن الجزئية قد تحلل الى الأعم لم يصح في معرفة نقائص القضايا الجزئية المركبة الطريق السابق في معرفة نقائص القضايا المركبة الكلية لانا اذا أخذنا في نقيض الجزئية المركبة المفهوم المرددين نقائص بسائطها لم يصح أن يكون مساويا لنقيض الجزئية المركبة لانه نقيض الأعم لا يكون مساويا لنقيض الأخص بل أخص منه فجاز أن يكذب مع كذب الأصل وغرضنا انما هو التوصل الى ما يناقض الأصل ولهذا اذا أخذت في نقض هذه الجزئية التي مثلناها وهي قولنا بعض الحيوان انسان لادائما مانعة الخلو المركبة من نقيض ما تحللت (١٤١) اليه وهي قولنا دائما ما لا شئ من الحيوان

انسان دائما واما كل حيوان انسان دائما فكانت كاذبة لكذب جزئها معا والجزئية الأصل كاذبة أيضا ولا تناقض بين كاذبتين وسر الفرق بين الجزئية المركبة والكلمة المركبة أن الموضوع في القضيتين اللتين تحلل اليهما المركبة الكلية لما كان عاما صار واحدا توارده عليه ثبوت المحمول ونفيه كما كان كذلك في أصل القضية المركبة فقد اتحد معناها مع معنى ما تحللت اليه وأما الموضوع في القضيتين اللتين تحلل اليهما الجزئية المركبة لما لم يكن عاما فلم يلزم اتحاده حتى يتوارد ثبوت المحمول فيهما ونفيه على شئ واحد كما كان كذلك في أصل الجزئية المركبة لأن التركيب فيها هو الذي دل على اتحاد الموضوع في حكمها فعند الانحلال وزوال التركيب صارتا جزئيتين مستقلتين لا ارتباط لموضوع احدهما بموضوع الأخرى فأمكن أن يحمل أحدهما على خلاف ما يحمل عليه الآخر فلم يلزم إذن في هذه الجزئية المركبة

ما تحلل اليه وقوله فان هذه الجزئية الخ توجيه للمثيل (قوله وذلك) أي عدم دوام الانسانية لما ثبتت له وقوله اذ كل الخ علة لقوله وذلك كذب (قوله وان كانتا الخ) الواو للحال وانما أتى بذلك لانه قد يتوهم من كونهما في مادة الضرورة عدم صدقهما (قوله لوجوب الخ) علة لقوله ولا شئ الخ وقوله في جميع الخ أي حتى مادة الضرورة وقوله المواد الفعلية أي التي وقعت النسبة فيها بالفعل (قوله لانا اذا أخذنا الخ) علة لقوله لم يصح الخ وقوله المفهوم المردد الخ أي الذي هو مانعة الخلو (قوله لانه نقيض الخ) علة لقوله لم يصح أن يكون الخ وقوله للضرورة الأعم أي الذي هو جزاها التي انحلت اليهما وانما كانا لازما لان الجزء لا يلزم السكاه (قوله ونقيض الأعم لا يكون الخ) توضيح ذلك كما سبق أن نقيض الحيوان لا حيوان ونقيض الانسان لا انسان وظاهر أن الأول أعنى لا حيوان الذي هو نقيض الأعم ليس مساويا للثاني أعنى لا انسان الذي هو نقيض الأخص بل هو أخص منه لان الثاني يصدق فيما لم يصدق فيه الأول كالفرس (قوله فجاز أن يكذب) أي المفهوم المرددين ماذكر (قوله وغرضنا انما هو التوصل الخ) أي ولا تناقض بين كاذبين كما يؤخذ مما بعد (قوله ولهذا) أي لهذا التعليل أعنى قوله لانه نقيض للضرورة الأعم الخ (قوله وسر الفرق) أي حكمته وقوله بين الجزئية المركبة أي حيث لم يكتف في مناقضتها بالمفهوم المرددين نقائص جزئها وقوله والكلمة المركبة أي حيث اكتفى في مناقضتها بذلك (قوله توارده الخ) صفة لقوله واحدا (قوله في أصل القضية) الاضافة للبيان وكذا ما بعد (قوله فقد اتحد معناها) أي المركبة الكلية وقوله مع معنى ما تحللت اليه أي وهو جزاها (قوله لان التركيب الخ) علة لقوله لم يلزم اتحاد الخ فتأمل (قوله وزوال التركيب) عطف لازم على ملزوم (قوله صارتا جزئيتين) الأولى صارت بضمير الأفراد لان السباق في المركبة ولعله راعى الخبر (قوله فلم يلزم اذا) أي اذا مكن الخ (قوله بل لا بد من زيادة عند المحققين) ربما يقتضى انه لا يحتاج لزيادة عند المحققين ولعل نكتة عدم الاحتياج لها حمل الجزئين على أصلهما وهو المركبة فيكون الموضوع فيهما واحدا كما هو كذلك فيهما فليحرر (قوله وهذان النقيضان الخ) في قوة الاستدراك على ما قبله لانه قد يتوهم انهما قد يكونا جزئيتين (قوله والجزء الثالث) بهذا الجزء الثالث صدقت المنفصلة لانهما تصدق ولو بصدق جزء من أجزائها (قوله الأولتين) كذا في كثير من النسخ وهو تشبيه أوله وهي لغة لكن اللغة الفصحى أولى كما قاله اليوسفي وقوله موجهتين أي الجزئيتين وقوله بمثل جهتين أي الكلمتين ومكيفتين أي الجزئيتين وقوله بكيفية أي الكلمتين وفي بعض النسخ ومكيفة بكيفية الأولى هو الاصول (قوله احدهما) أي الجزئيتين المذكورتين (قوله بان أثبت) بناء

مساواة معناها المعنى ما تحللت اليه فاذا عرفت هذا كله عرفت أن مانعة الخلو المركبة من نقيض ما تحلل اليه الجزئية المركبة لا تصلح وحدها أن تكون نقيضا لتلك الجزئية بل لا بد من زيادة عند المحققين ثم اختلف طرقهم ففهم من لم يزد شيئا في القضيتين اللتين تحلل اليهما الجزئية وزاد في أجزاء مانعة الخلو التي تناقض الجزئية المركبة جزأا الشاغلها مركبة من ثلاثة أجزاء الأول منها والثاني نقيضا جزئيا للمركبة الجزئية على الطريق المألوف في المركبة الكلية وهذان النقيضان كما بان أبدا لانهما نقيضا جزئيتين والجزء الثالث منها مجموع جزئيتين كل من الكلمتين الأولى موجهتين بمثل جهتين ما ومكيفتين بكيفية ما احدهما موجهة والأخرى سبابة وتكون هاتان الجزئيتان مستغرتين أفراد كل من الكلمتين بأن أثبت المحمول لبعضها ونفقه عن البعض الآخر فتقول مثلا في نقيض قولنا بعض العدد زوج لادائما هذا دائما اما أن يكون كل عدد زوجا دائما واما أن يكون بعض العدد زوجا دائما وبعضه الباقي ليس زوجا دائما

ومنه من جعل نقيض الجزئية المركبة محل المفهوم المرددين المحمول ونقيضه على جميع أفراد الموضوع فتقول في نقيض قولنا بعض العدد زوج لا دائما هكذا كل عدم اما زوج دائما وليس بزوج دائما ومنهم من زاد قيداً في الجزئية المخالفة من الجزئيتين اللتين تحلل اليهما الجزئية المركبة فيقيد موضوعها بحكم المحمول من الجزئية الموافقة من ثبوت أونفي ويؤخذ نقيض الجزئيتين على ما في المخالفة منهما من القيد المذكور فاذا قلت مثلاً في الموجبة بعض الحيوان انسان لا دائماً حملتهما الى قولنا بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام والى قولنا بعض الحيوان الذي (١٤٢)

المخاطب وكذا قوله ونقيض (قوله ومنهم من جعل الخ) فيه أن موضوع الكلام أن النقيض منفصلة مانعة خلوها وهذه على ما ذكره ليست بشرطية أصلاً بل حالية فكان مقتضى الظاهر أن يحذف ذلك (قوله محل المفهوم الخ) أي ذات محل المفهوم الخ فهو على تقدير مضاف لأن النقيض ليس عين المحل وإنما هو القضية ذات المحل كما هو ظاهر وقوله على جميع الخ متعلق بمحل (قوله ومنهم من زاد الخ) وهذا هو الذي يرى عليه في المتن كما سيذكره (قوله من ثبوت أونفي) بيان للحكم (قوله على ما في المخالفة الخ) أي حال كونها مشتملين على ما في المخالفة الخ (قوله فاذا قلت مثلاً الخ) راجع لقوله من ثبوت وقوله ألا تى واذا قلت مثلاً الخ راجع لقوله أونفي (قوله ونقيض تلك الجزئية الخ) المقام للتفريع فكان الأولى الاتيان بالقاء (قوله على ما في الثاني الخ) أي حال كونها مشتملة على ما في الثاني الخ (قوله على هذا الوجه) أي الذي هو التقييد بالقيد المذكور (قوله لا اتحاد الخ) علة لقوله الى ما يساويه وقوله بسبب الخ متعلق باتحاد (قوله لكان هو والجزئية المركبة كاذبين) أي ولا تناقض بين كاذبين (قوله وبالعكس في جميع الخ) قد تقدم ذلك غير مرة (تمة) قد سكت المؤلف عن تناقض الشرطيات اذ لم يذكر الا التناقض في الحملات كما يعلم مما مر ومحصلة أن الشرطية تناقضها شرطية أخرى توافقها في الاتصال أو الانفصال وفي الزوم أو العناد أو الاتفاق وتخالفا في الكيف والكم فنقيض المنصبة لزومية الموجبة الكلية متصلة لزومية سالبة جزئية مثلاً اذا قلت كلما كان انساناً كان حيواناً فهذه متصلة لزومية موجبة كلية فنقيضها أن تقول قد لا يكون اذا كان انساناً كان حيواناً فهذه متصلة لزومية سالبة جزئية وعلى هذا القياس فليتأمل (قوله وأما العكس الخ) مقابل المحذوف والتقدير أما التناقض فقد تقدم الكلام عليه وأما العكس الخ (قوله فتلاثة أقسام) اعلم أن القسمة عند الأقدمين من المناطق ثنائية لانهم لم يذكروا الا قسمين العكس المستوي وعكس النقيض وفسروه بما فسر به المؤلف عكس النقيض الموافق ثم لما رأى المحققون من المتأخرين أن عكس النقيض هو هذا التفسير غير منضبط استخرجوا عكس النقيض المخالف لكن بعضهم اقتصر عليه مع العكس المستوي وعلى ذلك مشى الكاتب في شرح الشمسية وبعضهم ضمه الى القسمين المذكورين وعليه مشى المؤلف هنا (قوله عكس مستوي) سمي بذلك لاستوائه مع الأصل في وجود طرفي النسبة بينهما أو لاستواء طرفيه في وراثته كل منهما منزلة صاحبه كما أفاده ابن يعقوب (قوله وعكس نقيض موافق) بالرفع صفة لعكس وسمى بذلك لموافاقته للأصل في السكيف لا يقال هذه العلة متحققة في الأول فلم يسم بذلك لأننا نقول علة التسمية لا توجبها كما هو مشهور (قوله وعكس نقيض مخالف) بالرفع صفة لعكس كالذي قبله وسمى بذلك لمخالفته للأصل في السكيف (قوله فالعكس الخ) أي اذا أردت بيان كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة فالعكس الخ فالقاء فصحية لا تفريعية (قوله هو تبديل الخ) قد اشتمل هذا التعريف على جنس وفصول ستة فالجنس قوله تبديل والفصل الأول قوله كل واحد والثاني قوله ذات الترتيب

من نقيض هذين الجزئتين على ما في الثاني منهما من التقييد فيكون نقيضهما هكذا دائماً أما لا شيء من الحيوان بانسان دائماً أما كل حيوان الذي هو انسان فهو انسان دائماً ولا شأن ان أخذ النقيض على هذا الوجه يقسم الصادق والكذب مع الجزئية المركبة ضرورة انحلالها الى ما يساويه في المعنى لاتحاد الموضوع فيما انحلت اليه من القضيةتين بسبب ذلك القيد الذي قيمه به موضوع الثانية واذا قلت مثلاً في السالبة بعض الحيوان ليس بانسان لا دائماً انحلت الى قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالاطلاق العام والى قولنا بعض الحيوان الذي ليس بانسان انسان بالاطلاق العام فنقيض تلك الجزئية المركبة مانعة الخلو المركبة من نقيض هذين الجزئتين على ما في الثاني من التقييد وهو قولنا دائماً اما كل حيوان انسان دائماً اما لا شيء من الحيوان الذي ليس انساناً بانسان دائماً ولا شأن أن هذا النقيض صادق لصدق أحد جزئيه والجزئية المركبة كاذبة لكذب أحد جزئيهما

وهو الثاني ولو أخذت النقيض غير مقيد بالقيد المذكور فقلت دائماً اما كل حيوان انسان دائماً اما لا شيء الطبيعي من الحيوان بانسان دائماً لكان هو والجزئية المركبة كاذبة معاً وهذا الطريق لابن واصل وهو أسهل الطرق وأبينها وأحسنها لأنه حلل الجزئية المركبة الى ما يساويه في المعنى وأخذ النقيض على مقتضى ذلك كما في المركبة الكلية سواء بسواء ولقرب هذا الطريق وحسنه مر راعاه في الأصل قوله وبالعكس في جميع هذا الموجهات يعني أن كل ما ذكر من نقيض الموجهة بسيطة كانت أو مركبة فتلك الموجهة بعينها نقيض لذلك النقيض لأن التناقض بين أمرين لا يمكن أن يختص به أحدهما دون الآخر كما تقدم ذلك في غير الموجهات وبالله تعالى التوفيق (ص) وأما العكس فتلاثة أقسام عكس مستوي وعكس نقيض موافق وعكس مخالف فالعكس المستوي هو تبديل كل واحد من طرفي القضية

ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم وعكس النقيض الموافق تبديل كل واحد من طرفي القضية
ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه (١٤٣) اللزوم وعكس النقيض المخالف تبديل الطرفين

الأول من القضية ذات الترتيب
الطبيعي بنقيض الثاني والثاني
بعين الأول مع بقاء الصدق
دون الكيف على وجه اللزوم
(ش)

العكس في اللغة مطلق التحويل
وفي الاصطلاح يطلق بازاء
معنيين المصدر والقضية التي
وقع التحويل اليها وكل منهما
ينقسم الى ثلاثة أقسام عكس
مستوى وعكس نقيض موافق
وعكس نقيض مخالف أما العكس
المستوى فحقيقته على المصدر
تبديل كل واحد من طرفي القضية
ذات الترتيب الطبيعي بعين
الآخر مع بقاء الصدق والكيف
على وجه اللزوم فقولنا تبديل
جنس وقولنا كل واحد من طرفي
القضية احتراز من تبديل
أحدهما فقط فلا يسمى عكسا
مستويا ودخل في طرفي القضية
طرفا الحامية والشرطية المتصلة
والمنفصلة وقولنا ذات الترتيب
الطبيعي يخرج تبديل واحد
من طرفي المنفصلة كقولنا أما
أن تكون الشمس طالعة وأما
أن يكون النهار مفقودا فانا اذا
بدلنا طرفيها وقولنا أما أن يكون
النهار مفقودا وأما أن تكون
الشمس طالعة لم يسم ههنا
التبديل عكسا فان الترتيب
بين طرفيها ليس طبيعيا أي
يقتضيه المعنى بحيث لو أزيل
تغير المعنى بل الترتيب في ذلك
موقوف على اختيار المتكلم

الطبيعي والثالث قوله بعين الآخر والرابع قوله مع بقاء الكيف وانطلمس قوله والصدق
والسادس قوله على وجه اللزوم وسيأتي بيان محتوياتها (قوله ذات الترتيب الخ) أي التي هي الحامية
والشرطية المتصلة كما يؤخذ مما سيأتي وقوله الطبيعي نسبة للطبيعة وهي المعنى كما سنبه عليه ويحتمل
أنه نسبة للطبيعة بمعنى السجية لأنها تقتضيه (قوله بعين الآخر) أي بحسب الظاهر والافق
الحقيقة ليس ذلك بعينه إذا المراد من الموضوع في نحو قولنا كل انسان حيوان ما صدق عليه الانسان
وليس ذلك مراداً من المحمول في عكسه القائل بعض الحيوان انسان بل مفهومه وكذلك المراد من
المحمول في المثال المفهوم الحيوان وليس ذلك مراداً من الموضوع في عكسه المذكور بل المراد موضوعه
فتأمل (قوله على وجه اللزوم) يؤخذ من كلامه في الشرح انه راجع لقوله والصدق فقط فتنبه
واضافة وجه اللزوم للبيان (قوله وعكس النقيض الموافق تبديل الخ) قد اشتمل هذا التعريف
على ما اشتمل عليه التعريف قبله إلا أن التبديل هنا بالنقيض بخلافه في التعريف قبله فانه بعين الآخر
كما سنبه عليه (قوله وعكس النقيض المخالف تبديل الخ) سيأتي أنه مخالف لكل من الأول والثاني
من وجهين فتأمل (قوله مطلق التحويل) مقتضاه أن تحويل الشيء من مكان الى آخر يسمى عكسا
لغة وليس كذلك فكان عليه أن يقول تبديل الأوائل بالأواخر والأواخر بالأوائل كذا لبعضهم ولا
مانع من أن يكون ما ذكره المؤلف قولاً آخر في اللغة فلجهر (قوله يطلق بازاء معنيين) أي بقبال
معنيين والمراد من ذلك أنه يطلق على معنيين (قوله وكل منهما) أي من هذين المعنيين (قوله أما
العكس المستوي الخ) لوقال أما على المصدر فحقيقة العكس المستوي تبديل الخ لكان أولى لانه يفيد
حينئذ أن قوله على المصدر معتبر في الجميع (قوله احتراز من تبديل أحدهما فقط) أي كأن تقول في
قولنا بعض الجسم انسان بعض الانسان حيوان اذا بدلت الأول بعين الثاني أو بعض الحيوان جسم
اذا بدلت الثاني بعين الأول كذا يؤخذ من كلام بعضهم لكن مقتضى كون التبديل لأحدهما فقط
إبقاء الآخر بحاله وليس كذلك فيما مثل به ولكنه اغماصنع كذلك لانه لو أتى الآخر بحاله لم يكن له
فائدة اذ لو قيل في المثال المذكور بعض الانسان انسان أو بعض الجسم جسم لم يكن له فائدة كما لا يخفى
(قوله فلا يسمى عكسا مستويا) أي ولا غيره وانما اقتصر على ذلك لكون الكلام فيه (قوله وقولنا
الخ) معطوف على قوله بدلنا عطف تفسير (قوله فان الترتيب الخ) تعاميل لقوله لم يسم الخ (قوله
أي يقتضيه المعنى) ههنا يقتضي أن الطبيعي نسبة للطبيعة بمعنى المعنى لا بمعنى السجية كما مر
الإشارة اليه (قوله بحيث لو أزيل الخ) تصوير لاقتضاء المعنى له (قوله بل الترتيب الخ) اضراب
عن قوله ليس طبيعيا وقوله في ذلك أي طرفها (قوله اذ المعنى الخ) علة لقوله هو كقول الخ وذلك المعنى
هو العنادين جزئيا وقوله فيه أي في ذلك (قوله قدم أو آخر) أي قدم المتكلم أي جزء منهما أو آخره
(قوله لأن التبديل فيه) كذا في بعض النسخ بافرااد الضمير وهو ظاهر وفي بعضها فهمما بضمير التثنية
وهو صحيح أيضا نظر السكون عكس النقيض نوعين موافق والمخالف على ما فيه من البعد (قوله
بأن يكون أصل القضية الخ) أي كافي قولنا بعض الانسان حيوان فهذه قضية موجبة فاذا بدلنا
وقولنا ليس بعض الحيوان انسان لم يسم ذلك عكسا لاختلافهما في الكيف وقوله أو بالعكس أي بأن
يكون أصل القضية سالبة وعكسها موجبة وذلك كافي عكس المثال المذكور بأن جعلنا الأصل
قولنا ليس بعض الحيوان انسانا وبدلنا الى قولنا بعض الانسان حيوان فتأمل (قوله للتبديل
المذكور) أي الذي هو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر مع

اذا المعنى فيه متحد قدم أو آخر وقولنا بعين الآخر يخرج عكس النقيض لأن التبديل فيه ليس في عين الطرفين كما ستراهم وقولنا مع
بقاء الكيف يخرج لتبديل كل واحد من الطرفين بعين الآخر مع الاختلاف في الكيف بأن يكون أصل القضية موجبة وعكسها سالبة
أو بالعكس وقولنا أو الصدق يخرج لتبديل المذكور مع عدم بقاء الصدق كقولنا مثلاً في عكس كل انسان حيوان انسان فالحديث

الذي كان في الأصل قد انتفى في العكس اذ هو كاذب فلا يسمى هذا عكسا ولا يشترط موافقة العكس للأصل في الكذب أيضا عند الجمهور
 وشرطه ابن سينا في بعض كتبه فلا يسمى عنده في هذا القول عكسا الا ما وافق في الصدق والكذب معا ووافق في كتابه الشفاء الجمهور
 وقولنا على وجه اللزوم مخرج للتبديل المذكور اذا اقتضى الموافقة في الصدق اقتضاء اتفاقيا من غير لزوم كقولنا مثلا في عكس كل انسان
 ناطق كل ناطق انسان فعكسنا في هذا المثال الكلية الى مثلها انما اقتضى الموافقة في الصدق لاجل ما اتفق في هذه القضية من كون موضوعها
 ومجولها متساويين فلو عكست غيرها عالم يكن (١٤٤) المحمول فيه مساويا للموضوع نحو هذا العكس - كان العكس كاذبا مع صدق

الأصل كقولنا مثلا في عكس كل
 انسان حيوان كل حيوان انسان
 فلا يسمى هذا التبديل الذي
 يكون الصدق فيه اتفاقيا غير
 لازم لصورة القضية عكسنا في
 اصطلاحهم وانما يسمى عكسا
 عند التبديل الذي يكون الصدق
 معه لازما للصورتين في أي مادة
 فرض عكسنا مثلا الكلية
 الموجبة الى جزئية موجبة فهذا
 العكس لازم الصدق للأصل
 أبدا وأما عكس النقيض الموافق
 حقيقة تبديل كل واحد من
 طرفي القضية ذات الترتيب
 الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء
 الكيف والصدق على وجه
 اللزوم وقيوده موافقة لقيود
 العكس المستوي الا أن التبديل
 هنا بالنقيض والمراد منه أن
 يجعل نقيض المحمول موضوعا
 ونقيض الموضوع مجعولا في الجليات
 ويجعل نقيض التالي مقسما
 ونقيض المقدم تاليا في
 الشرطيات المتصلات مثاله في
 الجليات كل انسان حيوان فعكس
 انقيضه الموافق كل ما ليس حيوانا
 وليس انسانا وفي الشرطيات اذا
 قلنا مثلا كلما كان هذا انسانا كان
 حيوانا فعكس نقيضه كلما يكن

بقاء الكيف (قوله فلا يسمى هذا) أي قولنا كل حيوان انسان بدل قولنا كل انسان حيوان كذا
 يقتضيه ظاهر كلام المؤلف لكن كان مقتضى الظاهر أن يقول فلا يسمى هذا التبديل لأن الكلام
 هنا هو المصدر (قوله ولا يشترط موافقة العكس الخ) اعلم أنه اختلف هل عكس القضية لازم
 أعم أو لازم مساو فعملى الأول مشي الجمهور كابن سينا في الشفاء وبنوا عليه أنه لا يشترط موافقة
 العكس للأصل في الكذب بل قد يصدق العكس مع كون الأصل كاذبا كقولنا بعض الانسان حيوان
 في عكس قولنا كل حيوان انسان وذلك لأن اللازم الأعم قد يصدق مع كذب ملازمه وعلى الثاني
 مشي ابن سينا في بعض كتبه وبنى عليه أنه يشترط ذلك كما في قولنا بعض الحجر انسان في عكس قولنا
 كل انسان حجر وعليه فلا يسمى ما ذكر في المثال الأول عكسا بخلافه على الأول وهو التحقيق (قوله
 أيضا) أي كما اشترط موافقة له في الصدق (قوله وشرطه) أي ما ذكر من موافقة العكس للأصل
 في الكذب (قوله الا ما وافق في الصدق) أي اذا كان الأصل صادقا وقوله والكذب أي اذا كان
 الأصل كاذبا وهذا هو المراد من العبارة وان كان خلاف ظاهرها (قوله للتبديل المذكور) أي الذي
 هو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر مع بقاء الكيف والصدق
 (قوله من غير لزوم) هذا كالتفسير لقوله اتفاقيا (قوله من كون موضوعها الخ) هذا بيان لما اتفق
 (قوله نحو هذا العكس) معمول لقوله فلو عكست الخ (قوله غير لازم كالتفسير لقوله اتفاقيا كما علمت
 (قوله في أي مادة فرض) أي التبديل المذكور (قوله للأصل) متعلق بقوله لازم (قوله الا أن التبديل
 هنا) بالنقيض أي ونم بعين الآخر (قوله والمراد منه) أي من عكس النقيض الموافق وانظر لم
 عبر بالمراد مع أنه انما يعبر بذلك اذا كان المقام محتملا (قوله وقولنا مع بقاء الخ) كان مقتضى الظاهر
 أن يقول وقولنا على وجه اللزوم يخرج الخ لانه هو الذي يخرج ما ذكر ولم ينبه على بقية المحترزات للعلم
 بهما في تقرير العكس المستوي ومحصله أن قوله كل واحد يخرج تبديل أحدهما فقط وقوله ذات
 الترتيب الطبيعي يخرج تبديل كل واحد من طرفي القضية المنفصلة كما في قولنا اما ان يكون هذا الشيء
 لا اسود أو لا أبيض في تبديل قولنا اما ان يكون هذا الشيء أبيض أو اسود وقوله مع بقاء الكيف يخرج
 التبديل المذكور مع عدم بقاء الكيف كما في قولنا بعض لا فرس لا انسان في عكس قولنا ليس بعض
 الانسان بفرس وقوله والصدق يخرج التبديل المذكور مع عدم بقاء الصدق كما في قولنا لا شيء
 من غير الفرس بغير انسان في عكس قولنا لا شيء من الانسان بفرس فتأمل (قوله اتفق صدقها)
 كذا وجد في النسخ بضمير التأنيث لكن المناسب صدقه بضمير التذكير وقد يقال أنه باعتبار كونه
 قضية (قوله من مساواة الخ) بيان لما اتفق وفي عبارته اجمال ولو قال من مساواة كل من طرفيها
 لنقيض الآخر لكان أوضح وظهر قريحا قوله فيما لم الخ على ذلك (قوله من نفي أحدهما) أي أحد
 طرفيها (قوله فلو لم يكن الطرفان كذلك) أي مساويين للنقيض يعني أنه ليس كل منهما مساويا للنقيض

وهذا حيوانا لم يكن انسانا وقولنا مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم أيضا ما يبقى معه الصدق لاهل وجه الآخر
 من اللزوم كالقول في عكس قولنا لا شيء من العدد الزوج بغير فرد فعكس النقيض الموافق لا شيء من غير الفرد غير عدد زوج فهذا العكس
 الكلية السالبة كنفسها اتفق صدقها في هذه القضية لما اتفق فيها من مساوات طرفيها للنقيض فيما لم من نفي أحدهما ثبوت الآخر فلو لم يكن
 في الطرفان كذلك لم يبق الصدق كالوقلت في عكس قولنا لا شيء من الانسان بفرس بعكس النقيض الموافق لا شيء من غير الفرس غير انسان فهذا
 العكس كاذب والأصل صادق ولو عكست السالبة بعكس النقيض الموافق الى سالبة جزئية لا طرفية بقاء الصدق فيها في كل مادة وأما عكس
 النقيض المخالف فحقيقته تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون

الكيف على وجه اللزوم فقد خالف هذا العكس العكسين السابقين في أمرين أحدهما أن الكيف فيه مخالف الكيف الأصل الثاني أن التبديل فيه ليس بعين الطرفين ولا بنقيضهما مما عاين بعين أحدهما ونقيض الآخر مثاله في الجمليات إذا قلنا مثلا كل انسان حيوان فعكس نقيضه المخالف لاشئ من غير الحيوان وانسان ومثاله في الشرطيات إذا قلنا مثلا كلما كان انسانا وباقي القيود حكمها فيما أخرجه واضح مما سبق وبالله تعالى التوفيق (ص) ويطلق العكس أيضا بالاشتراك المعرفي على نفس القضية المنعكس اليها (ش) تقدم أن العكس مشترك في الاصطلاح بين المصدر وبين القضية المنعكس اليها والحد السابق للعكس انما هو على أنه مصدر وأما حده على أنه اسم للقضية المنعكس اليها فهو أن يقال العكس المستوى قضية تركبت بتبديل (١٤٥) كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب

الطبيعي بعين الاخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم واجر على هذا في عكس النقيض الموافق والمخالف وانما آخر هذا التفسير الثاني للعكس لانه عليه يترتب ما يذ كر بعده من اطلاقه العكس ولهذا ذكر ما بعده بالفاء فقال (ص)

فعكس القضايا الموجبات وهي أربع بالعكس المستوى جمالية كانت أو شرطية متصلة جزئية موجبة (ش)

بدأ بالموجبات اشرفها ولو ضو ما ذكر من العكس لما وقد عرفت أن القضايا المجردة عن اعتبار الجهة فيها ثمانية وهي المخصوصة موجبة وسالبة والكلية موجبة وسالبة والجزئية موجبة وسالبة والمهمة موجبة وسالبة فنصفها وهي أربع موجبات ونصفها وهي الأربع الباقية سوالب فذكر أن الأربع الموجبات تنعكس كلها بالعكس المستوى الى جزئية موجبة فاذا قلت مثلا في المخصوصة الموجبة زيد

الاخر على مامر (قوله فقد خالف الخ) تفريع على التفريع المذكور (قوله ان الكيف فيه الخ) أي بخلافه فيه ما فانه ليس بخالف الكيف الأصل وقوله ان التبديل الخ أي بخلافه فيه ما فانه في الأول بعين الطرفين وفي الثاني بنقيضهما (قوله وباقي القيود الخ) فقوله ذات الترتيب الطبيعي يخرج ذلك التبديل في المنفصلة كما في قولنا ليس اما أن يكون هذا الشئ لا أبيض واما أن يكون أسود في تبديل قولنا اما أن يكون هذا الشئ أسود واما أن يكون أبيض وقوله مع بقاء الصدق يخرج التبديل المذكور مع عدم بقاء الصدق كما في قولنا كل لا فرس انسان في تبديل قولنا لاشئ من الانسان بفرس وقوله على وجه اللزوم يخرج ذلك التبديل اذ لم يكن بقاء الصدق على وجه اللزوم بل كان اتفاقا كما في قولنا كل لا قديم حادث في تبديل قولنا لاشئ من الحادث بقديم فبقاء الصدق هنا انما هو لما اتفق من مساواة كل من الطرفين لنقيض الاخر فلم يكونا كذلك لم يبق الصدق كما في قولنا كل لا فرس انسان في تبديل قولنا لاشئ من الانسان بفرس (قوله حكمها) أي باقي القيود وانما أنت الضمير لا كناية التأنيت من المضاف اليه ولذلك أنه أيضا في قوله فيما أخرجه (قوله ويطلق العكس أيضا) أي كما أطلق على المصدر كما علم مما مر (قوله في الاصطلاح) أي واما في اللغة فليس مشترك بل هو اسم لطابق الخويل على ما تقدم (قوله بتبديل الخ) أي بسببه أو معه فالباء للسببية أو بمعنى مع (قوله واجر على هذا) أي بان تقول في عكس النقيض الموافق هو قضية تركبت بتبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الاخر مع بقاء الصدق والكيف على وجه اللزوم وفي عكس النقيض المخالف هو قضية تركبت بتبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم (قوله وانما الخ) هذا جواب عما قد يقال لم آخر هذا التفسير مع انه أشهر مما قبله وأعرف منه (قوله ولهذا) أي لهذا التعليل أعني قوله لأنه يترتب عليه الخ (قوله فعكس القضايا الموجبات الخ) تفريع على ما تقدم كما أشار اليه الشارح وقوله وهي أربع أي وهي المخصوصة الموجبة والكلية الموجبة والجزئية الموجبة والمهمة الموجبة (قوله بالعكس المستوى) متعلق بقوله فعكس وقوله جمالية كانت أو شرطية متصلة تميم في الموجبات لكنهم لم يعللوا هنا الالزامية (قوله جزئية موجبة) أي واما في الموجبة الكلية والمخصوصة فهي لازمة واما في الموجبة الجزئية والمهمة فقد ينعكسان مخصوصتين كقولنا زيد انسان في عكس قولنا زيد وكوننا زيد حيوان في عكس قولنا الحيوان زيد وسما في الشارح انه يصح ان تعكس المهمة الى مهمة مثلها فتنبه (قوله لشرافها) أي لما هو مقرر من أن الاثبات اشرف من السلب (قوله وهي) أي الثانية (قوله وانما الخ) تنعكس الموجبات أي

(١٩ - منطق) حيوان فعكسه بالمستوى بعض الحيوان زيد واذا قلت مثلا في الكلية الموجبة كل انسان حيوان فعكسه بالمستوى بعض الحيوان انسان واذا قلت مثلا في الجزئية الموجبة بعض الحيوان أبيض انعكس بالمستوى الى قولنا بعض الابيض حيوان واذا قلت مثلا في المهمة الموجبة الحيوان أبيض انعكس بالمستوى الى قولنا بعض الابيض حيوان وان شئت عكسها الى مهمة مثلها وهي الابيض حيوان اذهي في قوة الجزئية وانما تنعكس الموجبات الى كلية موجبة لان المحمول فيها قد يكون أعم من الموضوع اما مطلقا أو من وجه فلا يصدق جل الموضوع الاخص على جميع افراد المحمول الاعم وبالله تعالى التوفيق (ص) وعكس المخصوصة السالبة والكلية السالبة

كانت نفسها الجزئية السالبة والمهمة السالبة لا عكس لهما (ش) هذا حكم الاربعة الباقية من الثمانية وهي الاربعة السوالب
فذكر ان اثنين منها وهما المخصوصة السالبة والسالبة بالعكس ان كانا نفسهما والاثنتان الباقيتان وهما الجزئية السالبة والمهمة
السالبة لا عكس لهما مثال المخصوصة السالبة قولنا مثل زيد ليس بعمر ووتعكس الى قولنا عمر ووليس بزيد ولو قلت زيد ليس بفرس
لا تعكس الى قولك لا شيء من الفرس بزيد وبعمر فاذن ليس معنى قولنا ان المخصوصة السالبة تنعكس كنفسها انما تنعكس الى مخصوصة
سالبة وانما معناها انما كادلت على سلب محمولها عما صدق عليه موضوعها فانه انعكس الى ما يدل على سلب موضوعها عما صدق عليه محمولها
فان كان محمولها جزئيا فالذي صدق عليه ذاته المعينة وان كان محمولها كليا فالذي صدق عليه جميع افراده فيحتاج

(١٤٦)

الاربعة وقوله لأن المحمول قد يكون الخ أي كافي قولنا كل انسان حيوان فان المحمول في هذا أعم من
الموضوع مطلقا وكافي قولنا بعض الحيوان أبيض فان المحمول فيه أعم من الموضوع من وجه
فلو عكست ذلك كلية موجبة بان قلت في الأول كل حيوان انسان وفي الثاني كل أبيض حيوان لم يصح
لعدم صدق حمل الموضوع الأخص على جميع افراد المحمول الأعم (قوله كان نفسهما) ظاهره أن الأولى
تنعكس مخصوصة سالبة وسالبة في الشارح على أن ذلك ليس مرادا وانما المراد بما ذكر انما تنعكس الى
ما يدل على سلب موضوعها عما صدق عليه محمولها كادلت على سلب محمولها عما صدق عليه موضوعها
فيصدق ذلك بما اذا كان العكس سالبة كلية وان الثانية تنعكس كلية سالبة وظاهر كلامه في الشارح
أيضا كذلك لكن فيه انما قد تنعكس الى مخصوصة سالبة كقولنا لا شيء من الفرس بزيد فانما تنعكس
الى قولنا زيد ليس بفرس فلونبه في الشرح على ان المراد من التشبيه انما تنعكس الى ما يدل على سلب
موضوعها عما صدق عليه محمولها كادلت على سلب محمولها عما صدق عليه موضوعها كاتى
قبالها كان أولى لأنه يصدق حينئذ بما اذا كان العكس مخصوصة سالبة (قوله هذا) أي قوله وعكس
المخصوصة الخ (قوله وبهذا) أي بهذا التمثيل (قوله فان كان محمولها جزئيا) أي كافي المثال الأول
أعني قولك زيد ليس بعمر وقوله وان كان محمولها كليا أي كافي المثال الثاني أعني قولك زيد ليس بفرس
(قوله فيحتاج حينئذ) أي حين اذا كان محمولها كليا وقوله عليه أي على المحمول (قوله ما يدل الخ) علة
لقوله ادخال الخ (قوله فانما تنعكس الخ) قد عرفت ما فيه فلا تغفل (قوله في هاتين القضيتين) أي
اللتين هما المخصوصة السالبة والسالبة بالعكس (قوله ان تبين القضيتين) كان مقتضى الظاهر أن
يقول انما الخ (قوله لزوم العكس) أي لزوم صدق العكس كافي بعض النسخ وقوله اذا لا تنصو الخ علة
لذلك (قوله لأن موضوعهما قد يكون أعم الخ) أي كافي مثالبه المذكورين قبل (قوله فيصدق سلب
المحمول الخ) أي كافي قولك بعض الحيوان ليس بانسان أو الحيوان ليس بانسان وانما كان الثاني فيه
سلب المحمول الأخص عن بعض افراد الموضوع الأعم لان المهمة في قوة الجزئية وقوله ولا يصدق
عكسه وهو سلب الخ أي كافي قولنا بعض الانسان ليس بحيوان أو الانسان ليس بحيوان وقوله لو جوب
الخ علة لقوله ولا يصدق الخ وقوله وهو ثبوت الأعم الخ أي كافي قولنا كل انسان حيوان (قوله هذا)
أي ما تقدم من قوله فعكس القضايا الموجبات الخ (قوله في الجمليات) هذا ليس للاحتراز عن
الشروطيات لأنه لا بد خلها الجهة كما أشار اليه في الشرح بقوله وهي انما تكون الخ فهو لبيان الواقع
(قوله فالممكناتان الخ) ومثلهما باقى الممكنات فالممكنات الخمسة موجبة تنعكس الى ممكنة عامة وذلك
لأن الممكنة العامة تنعكس كنفسها وهي أعمهما والقاعدة ان ما ثبت للأعم ثبت للأخص (قوله
وموجبات غيرهما) أي فالممكنتين أي وغير باقى الممكنات كما علمت (قوله وهذا الذي ذكر) أي من

حينئذ في العكس الى ادخال
السور الكلى السلبى عليه يدل
على سلب موضوع المخصوصة
السالبة عن جميع ما صدق عليه
محمولها ومثال الكلية السالبة
قولنا مثلا لا شيء من القديم بجائز
فانه انعكس الى سالبة كلية
مثلا وهي قولنا لا شيء من
الجائز بقديم وبرهان صدق
لزوم العكس في هاتين القضيتين
أن تبين القضيتين لما دلنا على
منافاة موضوعهما الحقيقة
محمولهما لزوم العكس اذا لا تنصور
المنافاة من احدى الجهتين دون
الانحرى ومثال الجزئية السالبة
قولنا مثلا بعض الحيوان ليس
بانسان ومثال المهمة السالبة
قولنا مثلا الحيوان ليس بانسان
وهي في قوة الجزئية التي قبلا
وانما لم يصح العكس في هاتين
القضيتين لأن موضوعهما قد
يكون أعم من محمولهما فيصدق
سلب المحمول الأخص عن بعض
افراد الموضوع الأعم ولا يصدق
عكسه وهو سلب الموضوع
الأعم عن بعض افراد المحمول
الأخص لو جوب صدق نقيضه
وهو ثبوت الأعم لجميع افراد

الاخص وبالله تعالى التوفيق (ص) هذا حكم العكس باعتبار الكم والكيف وأما حكمه باعتبار الجهة في
الجمليات فالممكنات العامة والخاصة تنعكسان موجبتين الى ممكنة عامة وموجبات غيرهما تنعكس الى مطلقة عامة (ش) يعني أن ما قدمه
انما هو حكم العكس باعتبار الكم والكيف من غير مراعاة جهة وأما حكمه باعتبار الجهة وهي انما تكون في الجمليات فالموجبات تنقسم
الى قسمين أحدهما الممكناتان وهما الممكنة العامة والممكنة الخاصة فكذلك انما تنعكسان الى ممكنة عامة الثاني الفعليات
وهي ما عدا الممكنتين وحكمها انما تنعكس الى مطلقة عامة وهذا الذي ذكر هو رأي الاقدمين

أن الممكنتين ينعكسان موجبتين إلى ممكنة عامة وإن موجبات غيرهما تنعكس إلى مطلقة عامة وقوله
هو رأي الأقدمين وقد احتجوا على ذلك من ثلاثة أوجه سياتي بيانها في الشرح باعتبار الفعاليات وأما
باعتبار الممكنتين فلم يتعرض للمنافية من الخساش كما سياتي والحاصل أنها ثلاثة أوجه كما علمت أولها
الافتراض وهو أن تفرض ذات الموضوع معيناً فيصدق عليه كل من المحموا والعنوان مثلاً إذا قلت
كل إنسان كاتب بالامكان العام أو الخاص فرضت أن ذات الموضوع هو الآدمي مثلاً فيصدق حينئذ
الآدمي ككاتب بالامكان العام الآدمي إنسان بالامكان العام وهاتان القضيتان قياس من الشكل
الثالث وظاهر أنه يرد إلى الشكل الأول بعكس الصغرى فيقال بعض الكاتب آدمي بالامكان العام
الآدمي إنسان بالامكان العام وحينئذ ينتج بعض الكاتب إنسان بالامكان العام وهو عكس القضية
المذكورة أعني الممكنة العامة أو الخاصة ثانيها الخلف وهو أن يضم نقيض العكس إلى الأصل فينتج
من الشكل الأول سلب الشيء عن نفسه وهو محال والقياس صحيح الصورة فتعين أن الخلل في مادته
والأصل مفروض الصدق فلا خلل إلا من نقيض العكس فيكون كاذباً وإذا كان كاذباً كان المعكس
صادقاً وهو المطلوب فتقول في المثال المذكور كل إنسان كاتب بالامكان العام أو الخاص ولا شيء من
الكاتب بإنسان بالضرورة ينتج لا شيء من الأنساب بإنسان وهو محال كما علمت ثالثها طريق العكس بأن
يعكس نقيض العكس فيكون ذلك العكس منافي للأصل المفروض صدقه ومأنى في الصادق فهو كاذب
وإذا كذب اللازم وهو العكس كذب الملزوم وهو نقيض العكس وإذا كان نقيض العكس كاذباً كان
العكس صادقاً وهو المطلوب فتقول في المثال السابق لو لم يصدق عكسه وهو بعض الكاتب إنسان
بالامكان العام لصدق نقيضه وهو لا شيء من الكاتب بإنسان بالضرورة وإذا صدق هذا النقيض
صدق عكسه وهو لا شيء من الإنسان بكاتب بالضرورة وهذا العكس منافي للأصل المفروض صدقه
وهو قولنا كل إنسان كاتب بالامكان العام أو الخاص فيكون كاذباً وإذا كذب اللازم كذب الملزوم الذي
هو نقيض العكس وإذا كذب ذلك صدق العكس وهو المطلوب ولما كانت هذه الأوجه مختلفة لم
يتعرض لها المؤلفات الأولى والثانية فلان الممكنة صغرى لا تنتج في الشكل الأول ولا في الشكل
الثالث وأما الثالث فلان الضرورية لا تنعكس كنفسها على الصحيح وإنما تنعكس دائمة ولا
تناقض بين دئمة وممكنة (قوله وذهب المتأخرون الخ) هو التحقيق (قوله واحتجوا بأنه ربما ثبتت
الخ) هذا لا يجري الأعلى رأي ابن سينا من أن صدق العنوان بالفعل وإياه تبع المتأخرون كما يعلم من
كلام المؤلف وأما على رأي الفارابي من أن صدق العنوان بالامكان فلا تنعكس الممكنتان حينئذ
نعكسا صحيحا وعلى هذا مشي الأقدمون فالخلاف في الحقيقة بين ابن سينا والفارابي وتبع الأول
المتأخرون وتبع الثاني الأقدمون (قوله صفة) هي في الفرض المذكور بعد ال كواب وقوله
لنوعين هما فيه الفرس والحمار وقوله لا حدهما بالفعل هو فيه الفرس وقوله وللآخر بالامكان فقط
هو فيه الحمار (قوله من غير فعل) تفسير لقوله فقط (قوله فيصدق كل حمار مر كواب زيدا بالامكان)
انما يأت بالوصف أعني العام أو الخاص إشارة إلى صحة كل منهما (قوله الذي هو الخ) صفة للامكان
العام (قوله ولا يصدق في عكسه بعض مر كواب زيد) أي بالفعل قد علمت أنه مبني على رأي ابن
سينا من أن صدق العنوان بالفعل الأعلى رأي الفارابي كما سبق (قوله لصدق نقيضه) علة لقوله ولا
يصدق الخ (قوله اذ كل مر كواب الخ) هذا إشارة إلى قياس من الشكل الأول استدلل به على قوله
لصدق نقيضه وهو قولنا لا شيء الخ (قوله وأما الفعاليات الخ) مقابل المحذوف والتقدير أما الممكنتان
فالدليل على صحة انعكاسهما إلى ممكنة عامة الذي ذكره الأقدمون محتمل وأما الفعاليات الخ (قوله
وأعها المطلقة) أي لأنها فعلية بدون اشتراط قيد ضرورة أو دوام أو وقت (قوله والدليل على ذلك)
أي على انعكاس المطلقة العامة إلى جزئية مطلقة عامة (قوله كلبا) أي حال كونه أي المحمول كلبا

وذهب المتأخرون إلى أن الممكنة
لا تنعكسان أصلاً واحتجوا بأن
ربما ثبتت صفة لنوعين
لا حدهما بالفعل وللآخر
بالامكان فقط من غير فعل
إذا فرضنا أن زيداً لم يركب
الفرس ولم يركب قط حمار
فصار ركوبه ثابتاً بالفعل للفرس
وهو أحد النوعين وثابت
بالامكان فقط من غير فعل
للعمار وهو النوع الثاني فيصدق
كل حمار مر كواب زيدا بالامكان
ولا يصدق في عكسه بعض
مر كواب زيد أي بالفعل حمار
بالامكان العام الذي هو أحد
الجهات لصدق نقيضه وهو
قولنا لا شيء من مر كواب زيد
بالفعل حمار بالضرورة وإذا
مر كواب زيد بالفعل فرس
بالضرورة ولا شيء من الفرس
بحمار بالضرورة ينتج من
الأول لا شيء من مر كواب زيد
بالفعل حمار بالضرورة وأما
الفعاليات وهي ما عدا الممكنة
فالدليل على صحة انعكاسها إلى
مطلقة عامة انعكاس أعها إلى
ذلك لأن كل لازم للازم لازم
للأخص وأعها المطلقة فإذا
ثبت مثلاً على ممكن فهو معدوم
بالإطلاق العام انعكست إلى
جزئية مطلقة عامة وهي قولنا
بعض المعدوم ممكن بالإطلاق
العام والدليل على ذلك من ثلاثة
أوجه الأول الافتراض وهو أن
تفرض ذات الموضوع معيناً
فيصدق عليه المحمول كلبا
بالفعل

كذلك يصدق عليه العنوان فيتركب من التضييقين قياس من الضرب الأول من الشكل الثالث ينتج العكس المذكور فلنفرض مثلاً في
 هذا المثال أن الذي يصدق عليه العنوان الذي هو الممكن هو العالم وهو على ما سوى الله تعالى فتصدق حينئذ قضية أن أحدهما العالم معدوم
 بالاطلاق العام والثانية العام ممكن بالاطلاق العام بل وبالضرورة ينتج من الثالث بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام وهو المطلوب
 الثاني الخلف وهو أن يضم نقيض العكس إلى الأصل فينتج من الأول المحال وهو سلب الشيء عن نفسه ولا خلل في صورة القياس فتعين
 أن يكون في مادته واحد مدى مقدمته وهي لأصل المعكوس مفروضة الصدق فأنحصر الكذب في المقدمة الأخرى وهي نقيض العكس
 وجب أن يكون العكس صادقاً وهو المطلوب فإذا صدق في مثالنا كل ممكن فهو معدوم أو بعض الممكن معدوم بالاطلاق العام وجب أن
 يصدق في عكس كل واحد منهما (١٤٨) بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام والاصدق نقيضه وهو لا شيء من المعدوم ممكن دائماً

أو صدقاً كلياً (قوله وكذلك يصدق الخ) أي فيصدق عليه كلياً بالفعل (قوله ينتج العكس
 المذكور) لكن لا ينتج العكس صغراً كسابقين (قوله حينئذ) أي حين اذ فرضنا ما ذكر
 (قوله ينتج من الثالث بعض المعدوم الخ) لكن لا ينتج ذلك إلا برده إلى الشكل الأول بعكس صغراً
 فيقال بعض المعدوم عالم بالاطلاق العام والعالم ممكن بالاطلاق ينتج بعض المعدوم ممكن بالاطلاق
 العام وهو المطلوب (قوله الخلف) تقدم أنه يصح بفتح الخاء وضمة (قوله ولا خلل في صورة القياس)
 أي لا يتجمعه الشروط (قوله فوجب أن يكون الخ) أي لأنه متى كذب نقيض شيء وجب صدق
 ذلك الشيء كما علم من التناقض (قوله كل واحد منهما) أي الكلية أو الجزئية (قوله والاصدق
 الخ) أي والاصدق ذلك بان كذب اصدق الخ (قوله فتضمنه الخ) أي بأن تقول كل ممكن معدوم
 بالاطلاق العام ولا شيء من المعدوم ممكن دائماً فينتج لا شيء من الممكن ممكن دائماً أو تقول بعض
 الممكن معدوم بالاطلاق العام ولا شيء من المعدوم ممكن دائماً فينتج بعض الممكن ليس ممكن دائماً
 (قوله ولا خلل إلا من نقيض العكس) أي فيكون كاذباً (قوله المدعى الخ) صفة للعكس قوله فيكون
 عكسه أي عكس النقيض (قوله ان كان ذلك الأصل جزئياً) أي كافي قولنا بعض الممكن معدوم
 بالاطلاق العام وقوله ان كان كلياً أي كافي قولنا كل ممكن معدوم بالاطلاق العام كسبياً (قوله
 وان شئت قلت أو أخص الخ) وذلك لأن الكلية القائلة مثلاً كل ممكن معدوم بالاطلاق العام
 نقيضها سالبة جزئية قائمة بعض الممكن ليس معدوم دائماً سالبة كلية قائمة لا شيء من الممكن
 معدوم دائماً لكن القاعدة أن السالبة الكلية أخص من السالبة الجزئية وبهذا ظهر قوله وان شئت
 قلت الخ (قوله في كلا الوجهين) أي كون الأصل جزئياً أو كلياً (قوله لأنه نقيض الخ) علة أقوله
 وهذا اللازم متناقض الخ (قوله والمتأخرون اقتصرنا الخ) اعلم أن الموجبات عند المتأخرين خمسة
 عشر وهي الضرورية المطلقة والمشرطة العامة والمشرطة الخاصة والوقعية المطلقة والوقعية
 المنتشرة والوقعية غير المطلقة والمنتشرة غير المطلقة والدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية
 الخاصة والمطلقة العامة والوجودية الدائمة والوجودية اللا ضرورية والامكنة العامة والامكنة
 الخاصة فالامكنتان لا ينعكسان عندهم كما تقدم والوقعية المطلقة والمنتشرة المطلقة لا يتكافؤا على
 عكسهما والباقي وهو الاحد عشر هي التي تكافؤا عليها فتكافؤا على خمسة منها أولاً ثم على أربعة ثم
 على اثنين كما لا يخفى (قوله في الوجوديتين) أي الوجودية الدائمة والوجودية اللا ضرورية وقوله
 والوقعتين أي الوقعية المنتشرة والوقعية غير الموصوفة بالاطلاق (قوله وهما الضرورية الخ) منه

نضمه كبرى لأصل القضية
 لينة كانت أو جزئية فينتج مع
 كلية لا شيء من الممكن ممكن
 دائماً مع الجزئية بعض الممكن
 ليس هو ممكن دائماً وكلا التبعيتين
 مستحيلة ولا خلل إلا من نقيض
 العكس فالعكس صادق الثالث
 اويق العكس وهو أن تعكس
 نقيض العكس المدعى لزوم
 صدقه اصدق الأصل فيكون
 عكسه نقيض الأصل المفروض
 صدقه ان كان ذلك الأصل جزئياً
 وصدقه ان كان كلياً وان شئت
 قلت أو أخص من نقيضه ان
 ان كلياً والحاصل أنه يكون لازم
 نقيض العكس وهو عكسه في
 كلا الوجهين منافياً للأصل
 المفروض صدقه ومفاني اصادق
 هو كاذب ضرورة فلازم نقيض
 لعكس كاذب وإذا كذب اللازم
 كذب الملازم ضرورة فنقيض
 العكس الملازم اذن كاذب
 يكون العكس صادقاً وهو
 المطلوب فنقول في المثال السابق
 الأول يصدق قولنا بعض المعدوم
 ممكن بالاطلاق عند صدق قولنا

كل ممكن معدوم أو بعض الممكن معدوم بالاطلاق العام لوجب صدق نقيضه وهو لا شيء من المعدوم ممكن دائماً يعلم
 وإذا صدق هذا النقيض صدق لازمه وهو لا شيء من الممكن معدوم دائماً على ما تبين في عكس السؤال الكلية وهذا اللازم متناقض لأصل
 القضية وهي قولنا كل ممكن معدوم أو بعض الممكن معدوم بالاطلاق العام لأنه نقيض الجزئية وأخص من نقيض الكلية فيتعين كذبه
 المتناقض ما فرض صدقه وإذا وجب كذبه وجب كذب ملازمه الذي هو نقيض العكس لما علم من وجوب كذب الملازم عند كذب لازمه
 لا يكون العكس لازم الصدق لما علم من وجوب صدق النقيض عند كذب نقيضه فقد استبان بهذه الطرق الثلاثة صحة انعكاس العمليات
 الموجبات كلها إلى مطلقة عامة فالأقدمون اقتصرنا عليها في جميع العمليات والمتأخرون اقتصرنا عليها في الوجوديتين والوقعتين
 العامة

فذهب كثير منهم الى انهما انعكس الى اخص من المطلقة العامة وهي الحينية ومتمسكهم في ذلك الوجة الثلاثة السابقة وتبينها في جزئية
العرفية العامة فانما اعمها اولها الافتراض فاذا قلنا مثلا بعض الكاتب متحرك الاصابع (١٤٩) مادام كاتب الزم ان يصدق في عكسه

يعلم ان في قوله الدائماتان تغليباً (قوله فذهب كثير الخ) يقتضى ان بعضهم يقول بغير ذلك (قوله
ومتسكهم في ذلك) أى كونها انعكس الى اخص من المطلقة العامة وهي الحينية (قوله وهي
الحينية) انما كانت الحينية اخص من المطلقة العامة لانفراد المطلقة العامة فيما اذا لم يلاحظ حين
أصلاً كما في قولنا كل انسان كاتب بالاطلاق العام (قوله وتبينها) أى الوجة الثلاثة السابقة
(قوله فانما اعمها) أى لأن ما صلح لأن يكون مادة لواحدة منها صلح لأن يكون مادة لتلك الجزئية من غير
عكس (قوله لانا نفرض الخ) علة لقوله لزم ان يصدق الخ وقوله الشخص الجارى في كتبه الخ أى فلا
نظر الى ما قد يتفق عرفاً للعادة من أن الله تعالى قد يخلق شخصاً يكتب مع كونه الاصابع (قوله حيثما
أى حين اذ فرضنا ذات الموضوع ماذا كر (قوله وانما لم نقل الخ) أن في القضية الثانية وقوله لان
تتحرك الاصابع الخ أى واذا كان كذلك فلا يصدق قولنا الشخص الجارى في كتبه على العادة كاتب
مادام متحرك الاصابع (قوله وحيث صدق ذلك الخ) أى كما في قولنا بعض الانسان ناطق مادام انساناً
دائماً واذا فرضت في هذا المثال ذات الموضوع معيناً كأن فرضته الرنجة صدق عاينه المحمول والعنوان
فتقول الرنجة ناطق مادام انساناً الرنجة انسان حين هو ناطق ومعلوم انه يصدق هنا ان يقال مادام ناطقاً
لكن لا يعتبر ذلك لانه اتفاق واسم الاشارة في كلامه عائد على قوله مادام كذا وقوله في المحمول المساوى
أى للوضوع وقد عرفت مثاله وقوله فهو أى صدق ذلك فيما ذكر (قوله فقد انعمت من هاتين القضيتين)
أى اللتين هما الشخص الجارى في كتبه على العادة متحرك الاصابع مادام كاتباً الشخص الجارى في كتبه
على العادة كاتب حين هو متحرك الاصابع (قوله فينتج بعض الخ) اسكن لا ينتج ذلك كما مر الا
بعكس صغراه ابرجع الى الشكل الاول بأن يقال بعض متحرك الاصابع شخص جارى في كتبه على
العادة والشخص الجارى في كتبه على العادة كاتب حين هو متحرك الاصابع ينتج ماذا كر (قوله وهو)
أى ما أنتجه هذا القياس وهو قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع (قوله لولم
يصدق العكس المذكور) أى لذي هو قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع
(قوله فتجعله كبرى لاصل القضية) أى بأن نقول بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ولا شئ
من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع ينتج المحال كما أشار له بقوله فينتج الخ (قوله ولا
خلل الا من نقيض العكس) أى لان صورة القياس صحيحة والاصل مفروض الصدق فتعين ان الخلل
من نقيض العكس فيكون كاذباً واذا كان كذلك كان العكس صادقاً وهو المطلوب (قوله فيكون
نقيض الخ) مراده بالنقيض مطلق المناسق والافصل القضية موجبة جزئية عرفية عامة وهي لا
يناقضها الا السالبة الكلية المطلقة الحينية كما تقدم وما ذكر أعني قولنا لا شئ من الكاتب متحرك
الاصابع مادام كاتباً ليس كذلك بل هو سالبة كلية عرفية عامة فتأمل (قوله فتعين أن يكون كاذباً)
أى لان مانا في الصادق كاذب وقوله فيكذب ملزومه أى لانه اذا كذب اللازم كذب الملازم وقوله
فيكون العكس صادقاً أى لانه اذا كذب نقيض شئ صدق ذلك الشئ (قوله الحينية هذه) أى التى
هي الحينية المطلقة (قوله اما لاطراد الخ) أى ان شئت علفت بهذا أو بهذا (قوله المشروطة الخاصة)
مثالها كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً دائماً وقوله والعرفية الخاصة مثالها
كل كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً دائماً (قوله فالأقدمون الخ) كان الاولى اسقاط ذلك
لان الكلام في بيان مذهب المتأخرين فلو قال فذهب الاثر الخ لكان أنسب (قوله الى مطلقة عامة)

بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لانا نفرض ذات الموضوع الشخص الجارى في كتبه على العادة فتصدق لانا حينئذ قضيتان وهما الشخص الجارى في كتبه على العادة متحرك الاصابع الشخص الجارى في كتبه على العادة كاتب حين هو متحرك الاصابع وانما لم نقل مادام متحرك الاصابع لان متحرك الاصابع أعم من الكتابة فالكتابة انما تكون في بعض أحيان متحرك الاصابع لا في جميعها وحيث صدق ذلك في المحمول المساوى فهو اتفاق لا يمتد بر فقد انعمت من هاتين القضيتين قياس من الشكل الثالث فينتج بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع وهو العكس الذى ادعينا لزوم صدقه للاصل وثانها الخلف وهو أنه لولم يصدق العكس المذكور لصدق نقيضه وهو لا شئ من متحرك الاصابع فتجعله كبرى لاصل القضية فينتج بعض الكاتب ليس بكاتب مادام كاتباً وهو محال ولا خلل الا من نقيض العكس فالعكس صادق وثالثها العكس وهو أن انعكس نقيض العكس الى قولنا لا شئ من الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً فيكون نقيضاً لاصل القضية الصادقة فتعين أن يكون كاذباً فيكذب ملزومه وهو نقيض العكس فيكون العكس

صادقاً وهو المطلوب واذا لزم الحينية هذه العرفية العامة وجب أن تازم البواقى اما لاطراد هذا الوجة فيها واما لان لازم الاعم
لازم الاخص واما الخاصة وهما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة فالأقدمون على ما سبق من انعكاسها الى مطلقة عامة
كسائر القليات وذهب الاثر من المتأخرين الى ان

الانهم اعم من ما واخي فيه ما زيادة قيد لا دائما لانها سالبة مطلقة وهي لا تنعكس فنك الزيادة فيه - ما كعدم وذهب الخونجي والسراج الى أنهم ما تنعكسان كعامتهم - ما لكان (١٥٠) بزيادة قيد لا دائما فيكون عكسها ما حينئذ حينية لا دائما

أي بان يقال في المثال السابق هكذا بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام وقوله الى حينية كعامتهم - أي بان يقال في ذلك المثال هكذا بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحرك الاصابع (قوله لانها) أي العامين وقوله اعم من ما أي الخاصتين أي واذا كان كذلك لزومهما ما لمزماه - لان القاعدة ان كلما لمزما اعم ازم الاخص (قوله واخي فيه ما) أي في الخاصتين وقوله قيد لا دائما الاضافة فيه للبيان وقوله لانها أي تلك الزيادة وقوله سالبة مطلقة أي لانها في قوة أن يقال في المثال المشار لشي من الكاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام (قوله وهي لا تنعكس) سيعلم وجهه مما سيأتى في السوالب ان شاء الله تعالى (قوله لكن بزيادة الخ) أي بان تقول في المثال المتقدم هكذا بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحرك الاصابع لا دائما فقولنا لا دائما هنا عكس قولنا لا دائما في الأصل لكن قد علمت أنه في قوة سالبة مطلقة وهي لا تنعكس وأجيب بأن محل منع انعكاسها حيث كانت مستقلة بخلاف ما لو كانت تابعة كما هنا لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره فيكون عكسها حينية لا دائما وهذه مما ظهر هنا لانها لم تنقد في الموجهات (قوله عندهما) أي الخونجي والسراج (قوله فلان البعض من المحمول الخ) محصله انك اذا قلت في العكس المذكور بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحرك الاصابع لا دائما فقد حكمت في هذا العكس على بعض المحمول بأنه الموضوع في حين من أحيان المحمول وهذا البعض لا بد وان يصح الحكم عليه بأنه ليس ذلك الموضوع بالاطلاق العام بأن يقال في ذلك المثال ليس بعض متحرك الاصابع بكاتب بالاطلاق العام وهذا هو المستفاد من قولنا في العكس لا دائما وانما وجب أن يصح الحكم عليه بذلك لانه لو لم يصح هذا الحكم لوجب الحكم بنقيضيه بأن يقال في المثال المذكور بعض متحرك الاصابع كاتب دائما فقد حكم عليه بأنه نفس ذلك الموضوع دائما وهذا يقتضي وجوب دوام المحمول بدوام الموضوع - وحينئذ يلزم أن يكون الموضوع في أصل القضية نفس المحمول دائما وقد تقرر فيه ان الموضوع نفس المحمول لا دائما هذا خلف فتأمل (قوله وهو) أي الحكم عليه بذلك (قوله دلولم يصح الخ) علة لقوله يجب أن يصح الخ (قوله وذلك) أي الحكم بنقيضه (قوله لاقتضائهما الخ) علة لقوله وذلك يستلزم الخ والضمير عائد للنقيض وانما أنه باعتبار كونه قضية (قوله فخرج من هذا) أي مما تقدم (قوله فيها قول واحد) أي لانه لم يقع فيها خلاف (قوله فيها ما قولان) أي لانه قد وقع فيه - ما خلا في بين الاقدمين والمتأخرين وقوله انعكاسهما الى إمكانية عامة أي الذي هو قول الاقدمين وقوله وعدم انعكاسهما أصلا أي الذي هو قول المتأخرين وتقدم انه التحقيق ومثل ذلك يقال في قوله بعد فيهما قولان الخ (قوله فيهما ثلاثة أقوال) أي لانه وقع الخلاف فيهما بين الاقدمين حيث قالوا تنعكسان الى مطلقة عامة وبين الاثريين حيث قالوا تنعكسان الى حينية مطلقة والى هذين أشار بقوله القولان السابقان في عامتهم - ما وبين الخونجي والسراج حيث قالوا تنعكسان الى حينية لا دائما والى هذا أشار بقوله والثالث الخ (قوله وأما السالبة الخ) مقابل للتقييد بالموجبة المأخوذ مما تقدم (قوله فان كانت عامة بحسب الأزمنة) أي بأن كانت دائما الحكم وهي إحدى القضايا الست التي سبقت ذكرها في التمرج وقوله الافراد أي وبحسب الافراد بان تكون إحدى هذه القضايا كلية وخرج بالاول ما عدا هذه القضايا الست كلها أو جزئيا والثاني هذه الست اذا كانت جزئية وكل من هذين المحترزين دخل تحت قوله والا الخ اذا المعنى والانتكامة بحسب الأزمنة بأن كانت من غير هذه القضايا الست كلية كانت أو جزئية أو كانت عامة بحسب الأزمنة لكن لم يكن عام بحسب الافراد بأن كانت جزئية من هذه القضايا الست وقوله انعكست

أما برهان انعكاسهما عندهما الى حينية فاسبق في انعكاس عامتهم - ما وأما برهان وجوب الزيادة لا دائما هنا في عكس الخاصتين فلان البعض من المحمول الذي حكم عليه في العكس بأنه الموضوع في حين من أحيان المحمول يجب أن يصح الحكم عليه بأنه ليس ذلك الموضوع بالاطلاق العام وهو معنى قولنا في العكس لا دائما اذ لو لم يصح هذا الحكم لوجب الحكم بنقيضه وهو أنه نفس ذلك الموضوع دائما فذلك يستلزم أن يكون الموضوع في أصل القضية نفس المحمول دائما لاقتضائهما وجوب دوام مجموعها بدوام موضوعها وقد كان في أصل القضية أن موضوعها يثبت له مجموعها لا دائما - هذا خلاف فوجب إذن أن يصدق في عكس الخاصتين ثبوت الموضوع المحمول في حين من أحيان المحمول لا دائما فخرج من هذا أن الوجوديتين والوقتيتين والمطلقة العامة فيها قول واحد وهو انعكاسهما الى مطلقة عامة - الممكنتان فيهما قولان انعكاسهما الى إمكانية عامة ومنع عكسهما أصلا والذاتتان والعامتان فيهما قولان انعكاسهما الى مطلقة عامة وانعكاسهما الى حينية والخاصتان فيهما ثلاثة أقوال القولان السابقان في عامتهم - ما والثالث في انعكاسهما الى حينية لا دائما وبالله تعالى التوفيق (ص)

وأما السالبة فان كانت عامة بحسب الأزمنة والافراد انعكست كنفسها واللام تنعكس أصلا الا المشروطة الخاصة

كالكلية (ش) مراده بعمومها بحسب الأزمنة أن تكون إحدى القضايا الست الدائم حادها أما بحسب الدائم فهي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة وأما بحسب الوصف فهي المشروطة والعرفية العامتان والخاصتان ومراده بالعموم في الأفراد أن تكون هذه الست كلية وقوله انعكست كنفسيها يحتمل أن يكون المراد من التشبيه أن عكس هذه الست الكلبيات يحفظ كلما كان فيها من كلية وجهة وقية. دلادوام ويحتمل أن يكون المراد أنها انعكست كنفسيها (١٥١) فيما وصفها به هنا وهن ثلاثة أشياء السلب والعمران وأما ما زاد على ذلك

من قيد ضرورة ولا دوام فلا يلزم في العكس وسترى ما في ذلك من الخلاف فأما الدائمة المطلقة والعرفية العامة فتعكسان كنفسيهما فاذا قلت في الدائمة لا شيء من العالم بقض الام وهو كل ما سوى الله تعالى بقديم دائما فإنه ينعكس الى دائمة مطلقة كالاصول وهو قولنا لا شيء من القديم بعالم دائما ولو لم يصدق هذا العكس عند صدق أصله لصدق نقيضه وهو بعض القديم عالم بالاطلاق العام فان أردت طريق الخلاف فضم هذا النقيض صغرى لا يصل القضية ينتج من الاول بعض القديم ليس بقديم دائما وهو محال لما فيه من سلب الشيء عن نفسه ولا خلل الا من نقيض العكس فالعكس صادق وان أردت طريق العكس فاعكس هذا النقيض الى بعض العالم قديم بالاطلاق العام وهو نقيض الاصل والصادق فيكون كاذبا فلزم منه وهو نقيض العكس كذلك فالعكس صادق وهو المطلوب واذا صدق في العرفية العامة لا شيء من فاقد العقل بمكلف ما دام فاقد العقل لم يصدق عكس عرفية عامة مثله وهي قولنا لا شيء من المكلف بفاقد العقل ما دام مكلفا والاصل صدق نقيضه

كنفسيها أي في الكلية والجهة وقية دلادوام أو في السلب والعموم بحسب الافراد بخلاف ما زاد على ذلك على ما يأتي وقوله الا المشروطة الخ استثناء عما قبله لكن بالنظر لمفهوم القيد الثاني (قوله كالكلية) أي ككلية ما الداخلة تحت قوله فان كانت عامة بحسب الأزمنة الخ (قوله ان تكون إحدى الخ) فيه جمع اذ ليس ذلك هو نفس العموم ويمكن ان يقرر مضاف بان يقال لازم ان تكون الخ (قوله أما بحسب الذات الخ) تعميم في قوله الدائم حكمها والمراد أما بحسب ذات الموضوع وذلك فيما لم يعتبر فيه وصف الموضوع وهو الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة وقوله وأما بحسب الوصف أي وأما بحسب وصف الموضوع وذلك فيما اعتبر فيه ذلك وهو المشروطة والعرفية العامتان والخاصتان كاذك فتأمل (قوله يحتمل ان يكون الخ) المتبادر من المنزلة الاحتمال الاول لكنه اختار فيما يأتي الاحتمال الثاني حيث جعل التحقيق ان الضرورية المطلقة تنعكس دائمة وان المشروطة العامة تنعكس عرفية عامة وتبقى المشروطة الخاصة ولو قال انعكست كذلك لكان المتبادر منه الاحتمال الثاني فتنبه (قوله الكلبيات) صفة الست وفي نسخة كليات بدون أل وهو محال وقوله يحفظ الخ خبر أن كالا يخفى (قوله وهو ثلاثة أشياء الخ) في جعل السلب من جملة ذلك مع كونه موضوع المسئلة بعد فلو قال وهو العموم لكان أظهر اذ السلب علم من قوله انعكست فان الضمير عائد على السالبة (قوله وأما ما زاد على ذلك) أي على وصفها به وهو الثلاثة المذكورة وقوله من قيد الخ بيان لما والاضافة للبيان (قوله فلا يلزم في العكس) هذا ظاهر في قيد الضرورية وأما قيد لا دوام فلازم كما سيعلم مما سيأتي وأجيب بما لا يجدي (قوله وسترى ما في ذلك) أي فيما زاد على ذلك من قيد الضرورية ولا دوام على ما فيه وقوله من الخلاف ببيان لما (قوله أما الدائمة المطلقة الخ) هذا تفصيل وبيان لما تقدم (قوله فان أردت طريق الخلاف الخ) لما ثبتت هناك دلائل الافتراض لم يذكر المؤلف (قوله فضم هذا النقيض الخ) أي بان تقول هكذا بعض القديم عالم بالاطلاق العام ولا شيء من العالم بقديم دائما ينتج المحال وهو سلب الشيء عن نفسه كما ذكره بقوله ينتج الخ (قوله ولا خلل الا من نقيض العكس) أي لانه لا خلل في صورة القياس والاصل مفروض الصديق فتعين انه في نقيض العكس فيكون كاذبا واذا كذب نقيض العكس كان ذلك العكس صادقا كما أشار بقوله فالعكس الخ (قوله فاعكس هذا النقيض) أي القائل بعض القديم عالم بالاطلاق العام (قوله وهو) أي قولنا بعض العالم قديم بالاطلاق وقوله نقيض الاصل الصادق أي القائل لا شيء من العالم بقديم دائما (قوله فان ضمه الى الاصل الخ) أي بان قلت بعض المكلف فاقد العقل بالاطلاق حين هو مكلف ولا شيء من فاقد العقل بمكلف ما دام فاقد العقل ينتج المحال كما بينه فتنبه (قوله وان عكست نقيض العكس) وذلك النقيض هو قولنا بعض المكلف فاقد العقل بالاطلاق (قوله وهو) أي قولنا بعض فاقد العقل مكلف حين هو فاقد العقل وقوله نقيض الاصل الصادق أي القائل لا شيء من فاقد العقل بمكلف ما دام فاقد العقل (قوله فيكون كاذبا) أي لأن نقيض الصادق كاذب وقوله فلزم منه الخ أي لانه اذا كذب اللازم كذب الملزوم وقوله فالعكس صادق أي لانه متى كذب نقيض شيء صدق ذلك الشيء (قوله اذا كانت سالبة كلية) لاجابة لذلك لانه فرض الكلام في السالبة الكلية وكذا يقال في نظيره (قوله وقيل ضرورة) استدلال من قال بهذا القول بكل

وهو بعض المكلف فاقد العقل بالاطلاق العام حين هو مكلف فان ضمه الى الاصل أنتج من الاول سلب الشيء عن نفسه وهو بعض المكلف ليس بمكلف حين هو مكلف وهو محال ولا خلل الا من نقيض العكس فالعكس صادق وان عكست نقيض العكس انعكس الى قولك بعض فاقد العقل بمكلف حين هو فاقد العقل وهو نقيض الاصل الصادق فيكون كاذبا فلزم منه وهو نقيض العكس كذلك فالعكس صادق وهو المطلوب وأما الضرورية المطلقة اذا كانت سالبة كلية فقد اختلف فيما ينعكس اليه على قوانين فقيل دائمة وهو قول المتأخرين وقيل ضرورة وهو

قول الفخر مع ابن سينا والتحقيق
 الأول بدليل انا اذا فرضنا في
 زيد مثلاً أنه يركب الخمار ولم
 يركب في جميع عمره الفرس فانه
 يصدق حينئذ أن يقال لاشئ
 من مركوب زيد بالفعل الذي
 هو الخمار بفرس بالضرورة ولا
 يصدق عكسه ضرورة ورياً وهو أن
 يقال لاشئ من الفرس مركوب
 زيد بالضرورة اذ كل فرس فهو
 مركوب زيد بالامكان وان كان
 مسؤولاً عنه دائماً أو بالمشروطة
 العامة اذا كانت سالبة كلية
 فقد اختلف في عكسها على
 قوانين الأول أن عكسها مشروطة
 ظامة كنفها وهو قول السراج
 مع الخوفاي والثاني أن عكسها
 عرفية عامة وهو التحقيق أيضاً
 بدليل أنه يصدق في المثال
 السابق لاشئ من مركوب زيد
 بفرس بالضرورة مادام مركوب
 زيد ولا يصدق عكسه مشروطة
 وهو لاشئ من الفرس مركوب
 زيد بالضرورة مادام فرساً
 لو جوب صدق نقيضه وهو قولنا
 بعض الفرس مركوب زيد
 بالامكان العام حين هو فرس
 وأما الخاصة والعرفية المشروطة
 الخاصة والعرفية الخاصة اذا
 كانتا سالبتين كإمتناع فانهما
 ينعكسان كعامتهما وهما
 المشروطة العامة والعرفية
 العامة فيجوز القولان السابقان
 في ذكر الضرورة في عكس
 المشروطة الخاصة كما جرى في
 ذكرها في عكس المشروطة العامة
 ثم زاد في عكس الخاصتين قيد
 لا دوام المذكور في الأصل لكن
 ينوي رجوعه في العكس الى
 بعض افراد الموضوع لا الى جميعها
 كما كان في الأصل

من دليل الخلف ودليل العكس فقال اذا صدق في الضرورية المطلقة لاشئ من الانسان بحجر
 بالضرورة فليصدق في عكسه لاشئ من الحجر بانسان بالضرورة والا فلا يصدق نقيضه وهو بعض الحجر
 انسان بالامكان العام فيضم هذا النقيض صغرى لأصل القضية هكذا بعض الحجر انسان بالامكان العام
 ولاشئ من الانسان بحجر بالضرورة ينتج المحال وهو سلب الشئ عن نفسه بان يقال بعض الحجر ليس
 بحجر ولا خلل الا من نقيض العكس فيكون العكس صادقاً وهو المطلوب أو يعكس الى قولك بعض
 الانسان حجر بالامكان العام وهو مناقض للأصل المفروض صدقه وماناقض الصادق فهو كاذب
 فيكذب أصله وهو نقيض العكس فيكون العكس صادقاً وهو المطلوب ولا يخفى ان الأول مبني على ان
 صدق العنوان بالامكان وأما على التحقيق من أن صدق العنوان بالفعل فلا ينتج هذا القياس مع كون
 صغرى ممكنة وان الثاني مبني على ان الممكنة تنعكس وأما على التحقيق من أن لا تنعكس كما مر فلا يصح
 الاستدلال به ولما كان هذا الاستدلال مبني على خلاف التحقيق لم يتعرض له المؤلف (قوله مع ابن
 سينا) اعترض بأنه قد تقدم انه يقول بأن صدق العنوان بالفعل فكيف يقول بذلك مع انه مبني على
 ان صدقه بالامكان ولعل له قولين (قوله بدليل انا اذا فرضنا الخ) هذا الفرض لا يتم الاستدلال به
 البناء على ان صدق العنوان في الأصل بالفعل والا فلا يصح كل من الأصل والعكس فتأمل (قوله
 حينئذ) أي حين اذا فرضنا ما ذكر (قوله ولا يصدق عكسه ضرورياً) أي بل يصدق دائماً كأن يقال
 في ذلك المثال لاشئ من الفرس مركوب زيد مادام فرساً دائماً كما أشار بقوله وان كان مسؤولاً عنه دائماً
 (قوله اذ كل فرس الخ) عامة لقوله ولا يصدق الخ وقوله وان كان الخ والوال لعل لأن الفرض انه كذلك
 (قوله الأول ان عكسها مشروطة عامة) استدلال من قال بهذا بكل من دليل الخلف ودليل العكس
 فقال اذا صدق في المشروطة العامة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً
 فليصدق في عكسه لاشئ من ساكن الاصابع بكاتب بالضرورة مادام ساكن الاصابع والا فلا يصدق
 نقيضه وهو بعض ساكن الاصابع كاتب بالامكان العام فيضم هذا النقيض صغرى للأصل هكذا بعض
 ساكن الاصابع كاتب بالامكان العام ولاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً
 ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الاصابع وهو محال ولا خلل الا من نقيض العكس فيكون
 العكس صادقاً وهو المطلوب أو يعكس الى قولنا بعض الكاتب بساكن الاصابع بالامكان العام وهو
 نقيض الأصل المفروض صدقه وما كان نقيضاً للصادق كان كاذباً فلزم منه كاذب كذلك فيكون العكس
 صادقاً وهو المطلوب وهو مبني على خلاف التحقيق مثلاً ما مر آنفاً (قوله أيضاً) أي كما أن التحقيق
 في الضرورية المطلقة انما تنعكس دائماً (قوله ولا يصدق عكسه مشروطة بل يصدق عرفية عامة)
 كان يقال في المثال المذكور لاشئ من الفرس مركوب زيد دائماً مادام فرساً (قوله وهو) أي النقيض
 (قوله فانهما تنعكسان الخ) فاذا صدق في المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة لاشئ من الكاتب بساكن
 الاصابع بالضرورة مادام كاتباً دائماً ولاشئ من الكاتب بساكن الاصابع دائماً مادام كاتباً دائماً
 لزم ان يصدق في عكسهما لاشئ من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع دائماً على
 التحقيق في الأولى أما لزوم العكس فلا لزوم في العامتين وأما لزوم الجزئيه ومعناه في
 هذا المثال بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام فلا يلزم لولم يصدق لصدق نقيضه القائل لاشئ
 من ساكن الاصابع بكاتب دائماً ويعكس هذا النقيض الى لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع
 دائماً وقد كان في الأصل بقيد لا دائماً (قوله وهما) أي عامتهما (قوله فيجري الخ)
 لم يفرع على ما تقدم بالنسبة للعرفية الخاصة شيئاً لأنه لم يتقدم في عامتها خلاف وانما تقدم انما تنعكس
 كنفسها قولاً واحداً والتحقيق من هاتين القولين انهما لا تذكر (قوله ثم زاد الخ) معطوف على قوله
 فانهما تنعكسان كعامتهما (قوله لكن ينوي الخ) استدلال على قوله ثم زاد الخ الموهوم انه كما كان في

في البعض عبارة عنها فعلى هذا
لم تنعكس الخاصتان كأنفسهما
في قيد لا دائماً وهذا مذهب
المتأخرين لأنهم بنوا على أن
قيد لا دائماً في الأصل راجع
إلى كل فرد من أفراد الموضوع
فهو كلية موجبة فعكسها جزئية
وذهب الأفنديون إلى أن
الخاصتين تنعكسان كأنفسهما
حتى في قيد لا دائماً بناءً منهم على
أن هذا القيد راجع في الأصل
إلى كل أفراد الموضوع من حيث
هو كل لا إلى كل واحد والنفي
عن الكل من حيث هو كل جزئي
وعكس الجزئية الموجبة
جزئية موجبة مثلها فقد انعكس
معنى هذا القيد في الأصل
والعكس فقد انعكست الخاصتان
على قول الأقدمين بهذا التاويل
إلى أنفسهما أقوله واللام تنعكس
أصل لا يدخل فيه ثلاثة أقسام
كليات غير الست الدوام
وجزئياتها وجزئيات الدوام
الست أفعال غير الدوام الست
فأخصها الكلية الوقتية وهي
لا تنعكس قباقي وهو الأعم
كذلك لأن كل مالا ينعكس
إليه الأخص لا ينعكس إليه
الأعم لأن العكس لازم للأصل
فلو انعكس الأعم لشيء لازم أن
ينعكس إليه الأخص لأن لازم
الأعم لازم الأخص إذا أعم
موجود في ضمن الأخص ووجود
اللزوم في شيء يستلزم وجود
لازمه فيه ودليل هدم انعكاس
الوقتية الكلية السالبة أنه
يصدق لشيء من القمر بمتخسف

الأصل وقوله رجوعه في العكس إلى بعض الخ فنعناه حيثئذ سلب دوام السلب عن البعض فهو في قوة
أن يقال في المثال المذكور بعض ساكن الأصابع كاتب بالاطلاق العام وقوله كما كان الخ راجع للنفي
وهو رجوعه للجميع أي لسلب دوام السلب عن الجميع وحيثئذ فهو في الأصل في قوة أن يقال كل
كاتب ساكن الأصابع بالاطلاق العام (قوله لأنه في الأصل الخ) علة لقوله لكن ينوي الخ والضمير
راجع لقيد لا دوام وقوله مطلقة عامة الخ أي في قوتها فهو في قوة أن يقال كل كاتب ساكن الأصابع
بالاطلاق العام كما علمت في المثال المذكور وقوله ولا تخفاء أن لا دوام الخ أي لأنه في قوة أن يقال بعض
ساكن الأصابع كاتب بالاطلاق العام كما مر (قوله فعلى هذا) أي على ما تقدم من أنه ينوي رجوع
قيد لا دائماً في العكس إلى بعض الأفراد في الأصل إلى جميعها وقوله لم تنعكس الخ أي لأن قيد لا دائماً في
الأصل في قوة مطلقة عامة موجبة كلية وفي العكس في قوة مطلقة عامة جزئية موجبة (قوله وهو)
أي عدم انعكاس الخاصتين كأنفسهما (قوله إلى كل فرد الخ) أي إلى سلب دوام السلب عن كل فرد
الخ وقوله فهو كلية الخ أي في قوتها وهذا هو الموافق لما تقدم سابقاً من أن كل مركبة فيها وجهتان
مختلفتان في الكيف متفقتان في الكم بخلاف ما سأل في أنه يخالف لذلك لأن المركبة كلية عليها
وجهتان مختلفتان في الكيف والكم فتأمل (قوله راجع في الأصل إلى كل أفراد الخ) أي إلى سلب
دوام السلب عن كل أفراد الخ وحيثئذ فهو في الأصل في قوة أن يقال بعض الكاتب ساكن الأصابع
بالاطلاق العام فهذه مطلقة عامة جزئية وهي تنعكس كنفسها فهو في العكس في قوة أن يقال بعض
ساكن الأصابع كاتب بالاطلاق العام وبهذا ظهر قوله فقد انعكس الخ (قوله يدخل فيه ثلاثة أقسام)
أي لأن المعنى كما مر والآن تكون السالبة عامة بحسب الأزمنة بأن كانت من غير هذه القضايا الست كلها
أو جزئياً أو كانت عامة بحسب الأزمنة لكن ليست عامة بحسب الأفراد بأن كانت من هذه القضايا
الست لكن كانت جزئية وبهذا تعلم أن القسمين الأولين داخلان بالنظر لفهوم العموم بحسب الأزمنة
والقسم الثالث داخل بالنظر لفهوم العموم بحسب الأفراد (قوله كليات غير الخ) المتبادر قرأته
بإضافة كليات لغير ويصح ترك الإضافة وقرأته بالتنوين ويكون غير صفة لكليات وقوله وجزئياتها
الضمير راجع لكليات غير الست المذكورة ويحتمل أنه راجع إلى غير الست وأنت الضمير باعتبار
المعنى (قوله أما غير الدوام الخ) أي كلياتاً وجزئياً (قوله فأخصها الكلية الوقتية) أي للتعقيب فيها
بوقت معين وبقيد لا دائماً بتعيين الوقت كانت أخص من المنتشرة قائماً وإن كان فيها التقييم بالوقت
وبقيد لا دائماً لكن الوقت فيها شائع (قوله وهي لا تنعكس) أي لما يأتي من الدليل (قوله كذلك)
أي لا ينعكس (قوله لأن كل مالا ينعكس الخ) علة لقوله فيما بقي الخ (قوله لأن العكس لازم للأصل)
أي الذي هو القضية المعكوسة وهذه توطئة لما بعده الذي هو محط التعليل للعلّة المذكورة (قوله)
فلو انعكس الأعم أي الذي هو هنا ما بقي بعد الكلية الوقتية وقوله لازم أن ينعكس إليه الأخص أي الذي
هو هنا الكلية الوقتية (قوله لأن لازم الأعم الخ) اللازم هنا هو العكس والأعم قد عرفته وكذا
الأخص (قوله إذا أعم الخ) علة لقوله لأن لازم الأعم الخ وقوله ووجود الخ من جهة التعليل بل هو
روحه (قوله أنه يصدق لشيء الخ) انما صدق ذلك لأن القمر لا يتخسف ذلك الوقت لعدم حيولة
الأرض بينه وبين الشمس الذي هو سبب انخسافه على ما يزعمون وقوله وقت التربع أي الذي يكون فيه
بين الشمس والقمر قدر ربع القلک (قوله وعكسه كاذب بأعم جهة) أي الذي هو الامكان العام مع
الجزئية لأن الامكان العام أعم الجهات والجزئية أعم من الكلية وذلك كما في قولنا بعض المتخسفين ليس
بقمر بالامكان العام وانما كذب ذلك اصدق نقيضه وهو كل متخسف قمر بالضرورة وإذا كذب ذلك
الأعم كذب كل قضية أخص منه لا ستلزام كذب الأعم كذب الأخص (قوله لجواز أن يكون الخ) أي

(٢٠ - منطق)

وقت التربع لا دائماً وعكسه كاذب بأعم جهة وأما سلب جزئيات الست الدوام فغير

الخاصتين وانما تنعكس لجواز أن يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فلا يصدق

حيث سلب الموضوع الأعم في العكس عن المحمول الأخص لا كليا ولا جزئيا لاستحالة وجود الأخص بدون الأعم وأما الخاصتان
الجزئيتان فأطلق الاقدمون عليهما عدم الانعكاس كغيرهما والحق الذي لا ريب فيه انه ما ينعكسان كانفسهما ولهذا استثنيناها
في الأصل عما لا ينعكس وقد نص على هذا (١٥٤) الخ ونجى في غير الجمل والسراج وغيرهما وبرهان ذلك في العرفية الخاصة

ليكونها أعم انه اذا صدق بعض
(ج) ليس هو (ب) مادام (ج)
لادائما فحكم هذه القضية
بقولنا لادائما هو حكم بثبوت
المحمول للموضوع في وقت ما وهو
معنى المطلقة العامة وقد عرفت
أن الحكم الايجابي يقتضي وجود
الموضوع فاذن (ج) الذي هو
موضوع هذه القضية له افراد
موجودة وقد حكمت القضية
على بعض تلك الافراد به - فاذن
الحكمين فيكون هذا البعض
من افراد (ب) ومن افراد (ج)
اذا قد صدق عليه بالفعل غير انهما
يتعاقبان عليه لا يجتمع صدقهما
عليه في وقت واحد بوجه الحكم
القضية بانه ينسلب عنه (ب)
مادام متصفا (ج) فهو اذن
ينسلب عنه (ج) مادام متصفا
(ب) فقد صدق اذن بعض
(ب) ليس هو (ج) مادام (ب)
ثم سلب (ج) لا يدوم له لكونه
عنوانا عليه يجب أن يصدق
عليه بالفعل فاذن يصدق بعض
(ب) ليس هو (ج) مادام (ب)
لادائما وهذه عرفية خاصة هي
عكس العرفية الخاصة السابقة
فقد صرح عكس العرفية الخاصة
الجزئية السالبة كنفسهما واذا
انعكست العرفية الخاصة الى
هذه القضية لزم انعكاس
المشروطة الخاصة اليها لما عرفت
من وجوب انعكاس الأخص
الى ما انعكس اليه الأعم ومثال

كافي قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة (قوله حينئذ) أي حين اذ كان الموضوع فيها أعم
من المحمول (قوله لا كليا) أي كافي قولنا لا شيء من الانسان بحيوان وقوله ولا جزئيا أي كافي قولنا بعض
الانسان ليس بحيوان (قوله فاطلاق الاقدمون الخ) وعليه فلا استثناء لكن المؤلف لما جرى على قول
المتأخرين استثناهما كما سنبه عليه (قوله ولهذا) أي لكون الحق انهما ينعكسان كانفسهما (قوله
وقد نص على ذلك) أي على انعكاسهما - ما كان نفسهما وكذا اسم الإشارة في قوله وبرهان ذلك الخ (قوله
ليكونها أعم) علة لتخصيصها بذكر البرهان فيها ووجه كونها أعم ان الدوام فيها يصدق بالضرورة
وغيرها وأما الضرورة في المشروطة فهي أخص لاستلزامها للدوام (قوله انه اذا صدق بعض الخ)
سيفيد كرمثال ذلك في المواد بقوله ومثال ذلك الخ وبيان اجراء هذا البرهان عليه ان نقول اذا صدق
بعض الكتاب ليس هو ساكن الاصابع مادام كاتب لادائما فقد حكمت هذه القضية باعتبار مجزئتها أعني
قولنا لادائما بثبوت المحمول للموضوع بالفعل لانه في قوة ان يقال بعض الكتاب ساكن الاصابع
بالاطلاق العام وقد تقدم ان الحكم الايجابي يقتضي وجود الموضوع وهو ما صدق عليه الكاتب فاذا
الكاتب الذي هو موضوع هذه القضية له افراد موجودة وهي افراد الانسان وقد حكمت هذه القضية
على بعض تلك الافراد به فاذن الحكمين أعني الكتابة والسكون بناء على أن المراد القضية المأخوذة
من قولنا لادائما ويحتمل أن المراد بهما السكون وعدمه بناء على أن المراد القضية المركبة فيكون
هذا البعض من افراد الساكن ومن افراد الكاتب لانهم ما قد صدق عليه بالفعل أما صدق الكاتب
فلان صدق العنوان بالفعل وأما صدق الساكن فأخذ من قولنا لادائما كما علم مما مر لكنهما يتعاقبان
عليه لانه لا يجتمع صدقهما عليه في وقت واحد بوجه الحكم القضية باعتبار صدرها بانه ينسلب عنه
ساكن الاصابع مادام متصفا بالكاتب ويلزم اذا أن ينسلب عنه الكاتب مادام متصفا بساكن
الاصابع فقد صدق اذ بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع وهذا هو صدر العكس
ثم سلب الكاتب لا يدوم له لكونه عنوانا عليه يجب أن يصدق عليه بالفعل فاذا يصدق بعض ساكن
الاصابع ليس هو كاتب مادام ساكن الاصابع لادائما فتأمل (قوله فحكم هذه القضية الخ) جواب اذا
وقوله بقولنا الخ أي بسبب ذلك لانه كما علمت في قوة أن يقال بعض الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق
العام (قوله في وقت ما) كان مقتضى الظاهر ان يقول بدل ذلك بالاطلاق العام لان المطلقة العامة
لا يلاحظ فيها ذلك كما تقدم (قوله فاذا) أي فاذا كان حكم هذه القضية حكما بثبوت المحمول للموضوع مع
ضميمة كون الحكم الايجابي يقتضي وجود الموضوع (قوله وقد حكمت القضية) المتبادر أن المراد
القضية المركبة ويحتمل على بعد من السياق أن المراد بها القضية المستفادة من لادائما وقوله به فاذن
الحكمين تقدم فيهما احتمالات فلا تغفل (قوله فيكون هذا البعض الخ) مفرع على قوله وقد حكمت
الخ كما يؤخذ من قوله اذا قد صدق الخ (قوله غير انما الخ) استدراك على ما قبله الموهوم انهما لا يجتمعان
عليه في الصدق في وقت واحد (قوله لا يجتمع الخ) أي كما قد يتوهم مما مر وقوله لحكم القضية الخ
علة لقوله لا يجتمع الخ والمراد لحكم القضية باعتبار صدرها (قوله فهو اذا ينسلب الخ) أي لانها
متناقضان وهذا شروع في بيان صدر العكس كما أشار لذلك بقوله فقد صدق الخ وقوله اذا أي اذ كان
ينسلب عنه حينئذ مادام متصفا ب (قوله ثم سلب ج الخ) هذا شروع في بيان عجز العكس ولهذا

ذلك في المواد انه اذا صدق قولنا بعض الكتاب ليس بساكن الاصابع مادام كاتب لادائما لزم أن يصدق عكسه
كنفسه وهو قولنا بعض ساكن الاصابع ليس كاتب مادام ساكن الاصابع لادائما ولا يخفى على من اجراء البرهان السابق فيه فان قلت لم
يقولوا بانه عكاس العامتين الجزئيتين السالبتين كانفسهما كما قالوا ذلك في خاصتيهما بل قالوا بعدم انعكاس العامتين أصلا

مع انه قد يقال اذا صدق في العرفية العامة بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) ازم أن يكون وصفا (ج) و (ب) متنافيين فها هو
(ب) لا يكون (ج) مادام (ب) والا كان (ج) في بعض أوقات كونه (١٥٥) (ب) فيكون الوصفان مجتمعين على ذات واحدة

وقد كانا متنافيين هـ هذا خلاف
وكون ما هو لا يكون (ب)
(ج) مادام (ب) هو معنى
عكس العرفية العامة واذا
انعكست الى ذلك انعكست اليها
المشروطة العامة لانها اخص
منها فالجواب أن تقول التنافي
الذي يستلزم صدق العكس في
العرفية العامة انما هو التنافي
في ذات واحدة مع صدقهما معا
على تلك الذات وليس ذلك بل لازم
هنا لأن مفهوم الأصل انما هو
تنافي الوصفين في ذات (ج)
ومفهوم العكس تنافيهما في ذات
(ب) ولا يلزم من تنافيهما في
ذات (ج) تنافيهما في ذات (ب)
وانما يلزم ذلك لو كان (ب) صادقا
على ذات (ج) حتى تكون ذات
(ج) ذات (ب) وليس كذلك
لجواز أن تكون الذاتان متغايرتين
ويكون (ج) ثابتا لكل ما صدق
عليه (ب) بالضرورة كما في
قولنا بعض الحيوان ليس بانسان
مادام حيوانا فان وصفي الحيوان
والانسانية متنافيان في ذات
بعض الحيوان وهو الفرس مثلا
ولا يلزم منه تنافيهما في ذات
الانسان بل الحيوان صادق على
كل انسان بالضرورة وهذا
بخلاف الخاصتين لوجوب
اتحاد الموضوع والمحمول هناك
بحكم لا دوام فقولك في الشبهة
ان العرفية العامة يلزم فيها
أن يكون وصفان (ج) و (ب)
متنافيين ممنوع بل يحتمل أن

كان الاولى أن يقول بدل قوله بعد فاذا يصدق بعض ب الخ فقد صدق اذ بعض ب ج بالاطلاق لكنه
بين العكس بتسامه كما يصرح به قوله وهذه عرفية الخ فليتم امل (قوله مع انه قد يقال اذا صدق الخ)
بيانه في المواد ان تقول اذا صدق في العرفية العامة بعض الكاتب ليس ساكن الاصابع مادام كاتبها
لزم أن يكون وصفا للكاتب وما كن الاصابع متنافيين وحيث نشذها وساك الاصابع لا يكون
كاتب مادام ساكن الاصابع والا لكان أي ما هو ساكن الاصابع كاتب في بعض أوقات كونه ساكن
الاصابع فيكون الوصفان مجتمعين على ذات واحدة وقد كانا متنافيين هـ هذا خلاف وكون ما هو ساكن
الاصابع لا يكون كاتب مادام ساكن الاصابع هو معنى عكس العرفية العامة القائل بعض ساكن
الاصابع ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع فتنبه (قوله فالجواب أن تقول الخ) الذي تحصل من هذا
الجواب رد قول السائل لزم أن يكون وصفا ج وب متنافيين كما يصرح به المؤلف (قوله انما هو التنافي
في ذات واحدة الخ) أي كما في الكاتب وساكن الاصابع فانهما متنافيان في ذات واحدة مع صدقهما
على تلك الذات وهي ذات الانسان (قوله وليس ذلك) أي التنافي المذكور وقوله بل لازم هنا أي بل
يختلف كما في قولنا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا (قوله لان مفهوم الأصل الخ) فاذا قلنا
بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا فقد دل ذلك على التنافي في ذات الموضوع وهي غير الانسان
كالفرس واذا قلنا في عكس ذلك بعض الانسان ليس بحيوان مادام انسانا فقد دل ذلك على التنافي
في ذات المحمول وهي الانسان وليس كذلك وبهذا ظهر قوله ولا يلزم الخ (قوله رانما يلزم ذلك لو كان ب
الخ) أي كما في قولنا بعض الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتبان ساكن الاصابع صادق على ذات
الكاتب لذات الكاتب هي ذات ساكن الاصابع (قوله وليس كذلك) لو قال وليس ذلك بل لازم كما قال
قبل لكان أنسب بالتعليل فتأمل (قوله فان وصفي الخ) توجيهه للتشيل (قوله وهذا بخلاف الخ)
أي فقد صل الفرق بين العامتين والخاصتين (قوله لوجوب اتحاد الخ) وجهه انه لا يتناقض صدق
الخاصة القائلة مثلا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا لا دائما لحكمها بسبب قولها لا دائما
بار البعض الذي انتفت عنه الانسانية لا تنتفي عنه دائما بل قد تثبت له وهو باطل وقوله بحكم لا دوام
أي بسببه كما علمت (قوله فقولك في الشبهة الخ) مفرغ على قوله وليس كذلك لجواز أن تكون الخ
(قوله فيصع اثبات الخ) أي كما في قولنا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا وقوله ولا يصح اثباتها
الخ أي كما في قولنا بعض الانسان ليس بحيوان مادام انسانا (قوله وحكم الموجبة الخ) لا يخفى أنه جرى
في ذلك على أول الأقوال الاتية في الدائمات والعامتين وهو أنها تنعكس بعكس النقيض الموافق
والخالف كنفسها وهو خلاف الصحيح من أنها لا تنعكس الا بالخالف على ما يأتي في قوله حكم السالبة
الخ أي وهو أنه ان كانت عامة بحسب الأزمنة والأفراد بان كانت من الست الدائم حكمها السكيات
انعكست كنفسها والا بان كانت من غير هذه الست كلبا أو جزيا أو منها وكانت جزئية فلا تنعكس أصلا
الا الخاصتين الجزئيتين فانها لا تنعكسان كنفسهما ككلمتيهما وهذا يقتضي أن يقال في الموجبة تطير
هذا التفصيل حتى الاستثناء لكنه في الشرح ليقب على الاستثناء ولعله جرى في ذلك على قول الأقدمين
فانهم أطلقوا على الخاصتين الجزئيتين عدم الانعكاس هـ اذ اقول اليومى يجب استثناء الجزئيتين
الخاصتين فقد قام البرهان على انه كما سجد عرفية خاصة مثلا اذا صدق فيهما قولنا بعض الكاتب
متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب لا دائما وبعض الكاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتب لا
دائما فصدق في عكسها ما بعكس النقيض الموافق بعض ما ليس متحرك الاصابع ليس بكاتب مادام

يكون وصف (ج) أعم من وصف (ب) ولا تنافي بين الأعم والأخص كما لا تساوي بينهما فيصع اثبات المناقاة بينهما في بعض افراد الأعم ولا
يصح اثباتها في شيء من افراد الأخص وبالله تعالى التوفيق (ص) وحكم الموجبة في عكس النقيض الموافق والخالف حكم السالبة
في العكس المستوي

وحكم السالبة فيه - ما حكم
الموجبة فيه (ش)

عني أن الموجبة في عكس النقيض
الموافق والمخالف حكمها حكم
السالبة في العكس المستوي
تنعكس في عكس النقيض
كنفسها إذا كانت عامة بحسب
لازمة والافراد وهي أن تكون
أحدى كليات الست الدوائيم
الأم تنعكس أصلا والسالبة في
عكس النقيض حكم الموجبة في
العكس المستوي فتعكس جزئية
بجهة الاطلاق في الفعاليات
بجهة الامكان العام في الممكنات
على رأي وعلى رأي بجهة
لامكان العام في الجميع هذا رأي
باحب الجمل ولا بد من ذكر ما قيل
ذلك من الاقوال وتوجيهها
ظهور ما هو الحق منها فنقول أما
اثنتان والعامتان الموجبات
الكليات فقد اختلف في عكس
نقيضها على ثلاثة أقوال الأول
وجزوا الجمل والكشئ انها
تعكس بعكس النقيض كنفسها
ثاني للخنجي في غير الجمل
اسراج انها انما تنعكس
لمخالف لا بالموافق فتعكس
اثنتان دائمة والعامتان
نفسهما الثالث لابن واصل
الثاني الآن العامتين تنعكسان
بنيين لا كنفسهما واحتج
أول

غير متحرك الا صابغ لا دائما وبالعكس النقيض المخالف ليس بعض ما ليس متحرك الا صابغ بكاتب
مادام غير متحرك الا صابغ لا دائما وانما صدق في عكسها اذ لا نال دائما في الاصل حكم بانتفاء
المحمول عن الموضوع بالفضل لانه في قوة أن يقال ليس بعض الكاتب بمتحرك الا صابغ بالاطلاق ويلزم
من انتفاء التحرك انتفاء الكتابة بالفعل وحيد يصدق صدر العكس بعكس النقيض الموافق القائل
بعض ما ليس متحرك الا صابغ ليس بكاتب مادام غير متحرك الا صابغ وبالعكس النقيض المخالف القائل
ليس بعض ما ليس متحرك الا صابغ بكاتب مادام غير متحرك الا صابغ ثم ان سلب الكتابة عن بعض
ما ليس متحرك الا صابغ لا يدوم له اكونه عنونه بالكاتب في صدر القضية وحيد يصدق عجز
العكس بعكس النقيض الموافق لانه في قوة أن يقال ليس بعض ما ليس متحرك الا صابغ بغير كاتب
بالاطلاق وبالعكس النقيض المخالف لانه في قوة أن يقال ليس بعض ما ليس متحرك الا صابغ كاتب بالاطلاق اه
بتصرف (قوله وحكم السالبة فيه - ما الخ) لا يخفى أنه جرى في ذلك على أول الرايين الاتيين وقوله
حكم الموجبة فيه أي وهو أنه ان كانت ممكنة عامة أو خاصة وكذا باقي الممكنات كما مر انعكست الى ممكنة
عامة والا فالى مطابقة عامة فيقال في السالبة مثل ذلك على أحد الرايين الاتيين (قوله فتعكس
الخ) وذلك كان تقول في عكس قوله في الضرورية المطلقة كل انسان حيوان بالضرورة وبالعكس
النقيض الموافق كل ما ليس بحيوان ليس بانسان بالضرورة وبالعكس النقيض المخالف لا شيء مما ليس
بحيوان بانسان بالضرورة وكان تقول في عكس قولنا في الدائمة المطلقة كل انسان حيوان دائما بعكس
النقيض الموافق والمخالف ما ذكرنا مع ابدال الضرورية دائما على هذا القياس (قوله وهو
أي العامة بحسب الازمنة والافراد وقوله أن تكون الخ أي ذات أن تكون الخ أو انه مبني على صحة
الاخبار بالمصدر المؤول من غير تقدير (قوله والام تنعكس الخ) أي والام تكن عامة بحسب الازمنة
بان كانت من غير القضايا الست كأي أو جزئيا أو منها وكانت جزئية لم تنعكس وقد عرفت انه لم ينبه
على الاستثناء السابق وكان عليه أن ينبه عليه وانما لم تنعكس اذا كانت من غير القضايا الست لان
أخصها وهو الوقتية الكلية لا ينعكس اذ لا يصدق في عكس قولنا كل قرغير مختسف وقت الترييح
بعكس النقيض الموافق بعض المختسف غير قر بأعم جهة وهو الامكان العام وبالعكس النقيض المخالف
ليس بعض المختسف بقمر بأعم جهة واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لان كل ما لا ينعكس اليه
الاخص لا ينعكس اليه الاعم وانما لم تنعكس اذا كانت من القضايا الست وكانت جزئية لان أخصها
وهو الضرورية المطلقة لا ينعكس اذ لا يصدق في عكس قولنا بعض الحيوان غير انسان بالضرورة
بعكس النقيض الموافق بعض الانسان غير حيوان بأعم جهة وبالعكس النقيض المخالف ليس بعض
الانسان بحيوان بأعم جهة واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لماسر (قوله والسالبة) أي
وحكم السالبة أخذنا مما بعد (قوله هذا رأي الخ) اسم الاشارة فائد لما قبله أعني قوله وعلى رأي
بجهة الامكان العام في الجميع (قوله ولا بد من ذكر ما قيل في ذلك) أي في عكس الموجبات اذا كانت
أحدى كليات الست الدوائيم لا في عكس السوالب اذ لم يتعرض لما قيل فيه من الاقوال مع أنه وقع في
ذلك نزاع طويل فليراجع (قوله وتوجيهها) معطوف على البيان وهذا الظاهر من جعل بعضهم له معطوفا
على المبين (قوله ليظهر الخ) علة لقوله ولا بد من ذكر الخ (قوله على ثلاثة أقوال) الفرق بين هذه
الاقوال ان الأول انها تنعكس بعكس النقيض الموافق والمخالف كنفسها والثاني انها تنعكس بعكس
النقيض المخالف فقط لكن الدائمتان تنعكسان الى دائمة والعامتان كنفسهما والثالث أنها كذلك
لكن العامتان تنعكسان عرفية (قوله الكشئ) بفتح الكاف وتشديد الشين المكسورة ولعله
نسبة الى كش قرية بمرجان (قوله لا كنفسهما) اعترض بان ظاهره أن العرفية العامة تنعكس
مشروطة عامة وليس كذلك لانها تنعكس كنفسها وأنت خير بأن هذا لا يتوهم بعد قوله الآن

بأنه إذا صدق قولنا في الدائمة المطلقة مثلاً كل (ج) دائماً لزم صدق عكس نقيضها الموافق وهو قولنا كل ما ليس (ب) هو ليس (ج) دائماً
والا لصدق نقيضه وهو بعض ما ليس (ب) ليس هو ليس (ج) بالاطلاق قالوا وإذا كان بعض ما ليس (ب) ليس هو ليس (ج) لزم أن يكون (ج)
لأنه لما انساب عنه ليس (ج) وجب أن يثبت له (ج) لاستحالة سلب النقيضين عن شيء واحد فقد صدق إذن بعض ما ليس (ب) بالاطلاق
فأما أن نعكسه بالمستوى فينعكس إلى قولنا بعض (ج) هو ليس (ب) بالاطلاق وذلك ينافي (١٥٧) أصل القضية لأنها موجبة

معدولة وأصل القضية موجبة
محصوله وقد سبق في لوح القضايا
أن القضيةين إذا اتفقتا في
الكيف واختلفتا في العدول
أو التحصيل تعاندتا في الصدق
حالة الإيجاب وأما أن نقول إذا
تبين صدق بعض (ج) هو ليس
(ب) لزم صدق ما هو أعم منه
وهو السالبة المحصلة وهي قولنا
بعض (ج) ليس هو (ب) وذلك
نقيض لأصل القضية لأنها سالبة
محصوله وأصل القضية موجبة
محصوله والقضيتان إذا اختلفتا
في الكيف واتفقتا في العدول
أو التحصيل تناقضتا وأما العرفية
العامّة فإذا صدق كل (ج) ب)
مادام (ج) انعكس في الموافق
إلى قولنا كل ما ليس (ب) غير (ج)
مادام ليس (ب) والا لصدق
نقيضه وهو بعض ما ليس (ب)
ليس هو غير (ج) حين هو ليس
(ب) قالوا أيضاً وإذا كان ليس
غير (ج) لزم أن يكون (ج) فاذن
بعض ما ليس (ب) حين هو ليس
(ب) وحينئذ ما أن نضم هذه
الجزئية الموجبة صغرى إلى أصل
القضية كبرى فينتج بعض ما ليس
(ب) هو (ب) حين هو ليس (ب)
وهذه النتيجة باطلة وأما أن
نعكسها كنفسها كما تقدم في عكس
الحيثية فيصدق بعض (ج) هو
ليس (ب) حين هو (ج) وهذه
تناق في أصل القضية لأن هذه

العرفيتين الخ (قوله بأنه إذا صدق قولنا في الدائمة المطلقة الخ) بيان إجراء ذلك في المواد أن نقول
إذا صدق في الدائمة المطلقة مثلاً كل إنسان حيوان دائماً لزم صدق عكس نقيضها الموافق وهو كل ما ليس
بحيوان ليس بإنسان دائماً والا لصدق نقيضه وهو بعض ما ليس بحيوان ليس هو ليس بإنسان
بالاطلاق قالوا وإذا كان بعض ما ليس بحيوان ليس هو ليس بإنسان لزم أن يكون إنساناً لأنه لما انساب
عنه ليس بإنسان وجب أن يثبت له إنسان لاستحالة سلب النقيضين عن شيء واحد فقد صدق إذا
بعض ما ليس بحيوان إنسان بالاطلاق فأما أن نعكسه بالمستوى فينعكس إلى قولنا بعض الإنسان هو
ليس بحيوان بالاطلاق وهو مناف لأصل القضية وأما أن نقول إذا تبين صدق بعض الإنسان هو ليس
بحيوان لزم صدق ما هو أعم منه وهو السالبة المحصلة وهي بعض الإنسان ليس هو بحيوان وذلك
نقيض أصل القضية فتأمل (قوله قالوا وإذا كان الخ) انما تبرأ منه لما سجد عليه من أن السالبة
المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة لأنها أعم منها والأعم لا يستلزم صدقه صدق الأخص (قوله
لأنه لما انساب الخ) هذا ليس مسلم على ما يأتي لصدق السالبة المعدولة دون الموجبة المحصلة عند
انتهاء الموضوع فيصدق قولنا بعض ما ليس بحيوان ليس هو ليس بإنسان ولا يصدق قولنا بعض
ما ليس بحيوان إنسان وقوله لاستحالة سلب الخ سيأتي أنه مغالطة (قوله فقد صدق إذا) أي إذا وجب
ذلك (قوله وذلك) أي قولنا بعض الخ (قوله لأنه) أي ذلك أعني قولنا بعض الخ وقوله وأصل
القضية أي القائل في المثال المذكور كل إنسان حيوان دائماً (قوله وأما أن نقول الخ) معطوف
على قوله فأما أن تعكس الخ فتلخص أنا ن نصب التناقض بين الأصل وعكس لزم نقيض عكس الأصل
أو بينه وبين الأعم من ذلك وهو السالبة المحصلة (قوله وذلك) أي قولنا بعض الخ (قوله فإذا صدق
الخ) بيان إجراء ذلك في المواد أن نقول إذا صدق في العرفية العامّة كل كاتب متحرك الأصابع مادام
كاتباً انعكس في الموافق إلى قولنا كلما ليس متحرك الأصابع غير كاتب مادام ليس متحرك الأصابع
والا لصدق نقيضه وهو بعض ما ليس متحرك الأصابع ليس هو غير كاتب حين هو ليس متحرك الأصابع
قالوا أيضاً وإذا كان ليس غير كاتب لزم أن يكون كاتباً فإذا بعض ما ليس متحرك الأصابع كاتب حين هو
ليس متحرك الأصابع وحينئذ ما أن نضم هذه الجزئية الموجبة صغرى إلى أصل القضية كبرى فينتج
بعض ما ليس متحرك الأصابع هو متحرك الأصابع حين هو ليس متحرك الأصابع وهذه النتيجة باطلة
وأما أن نعكسها كما تقدم في عكس الخ حيثية فيصدق بعض الكاتب هو ليس متحرك الأصابع حين هو
كاتب وهذه تناق في أصل القضية فتنبه (قوله قالوا أيضاً) انما تبرأ منه لما سجد عليه مما سيأتي نظير
ما هو (قوله فاذن) أي فاذن لزم ما ذكر وفيه ما تقدم (قوله وحينئذ) وحين إذا صدق ذلك وقوله أما
أن نضم هذه الجزئية الخ أي بأن نقول في ذلك المثال بعض ما ليس متحرك الأصابع كاتب حين هو ليس
متحرك الأصابع وكل كاتب متحرك الأصابع مادام متحرك الأصابع ينتج بعض ما ليس متحرك الأصابع
هو متحرك الأصابع حين هو ليس متحرك الأصابع (قوله وأما أن نعكسها كما تقدم الخ) أي بأن
نعكسها جزئية حيثية (قوله ولا يخفى عليها إجراء الخ) وذلك أن نقول إذا صدق في المشروطة العامّة
قولنا كل إنسان حيوان بالضرورة مادام إنساناً فليصدق عكسه بالموافق إلى قولنا كل ما ليس بحيوان
ليس بإنسان بالضرورة والا لصدق نقيضه وهو بعض ما ليس بحيوان ليس هو ليس بإنسان الخ

موجبة معدولة وأصل القضية موجبة محصلة وهما متعاندتان في أصل الصدق كما هو ولا يخفى عليها إجراء مثل هذا البرهان في المشروطة
العامّة ورد القول الثاني بهذا الدليل الذي استدل به الأول بما علم في لوح القضايا أن القضيةين إذا اختلفتا في الكيف واختلفتا أيضاً
في العدول والتحصيل كانت الموجبة أخص من السالبة

فأذن قولنا بعض ما ليس (ب ج) أخص من قولنا بعض ما ليس (ب) ليس هو غير (ج) فكيف يلزم من صدق هذه القضية السالبة التي هي أعم صدق تلك الموجبة التي هي أخص وقد تقرر أن الأعم لا يلزم من صدقه صدق الأخص وقول الأول في بيان استلزام تلك السالبة الموجبة أن الشيء الواحد لا ينتفي عنه النقيضان مخالطة وذلك أن قولنا بعض (ب) غير (ج) ليس سلبا (ل ج) بل اثباتا لغير (ج) كما علمت معنى العدول فقولنا غير (ج) ليس هو نقيض (ج) فإن حقيقة نقيض الشيء هو سلب ذلك الشيء لا إثبات ما ينافيه وإذا تبين لك هذا عرفت أن قولنا ليس غير (ج) ليس نفيا لنقيض (ج) الذي هو سلب (ج) وإنما هو نفى لثبوت غير (ج) وهو أعم من ثبوت (ج) إذ لا يلزم ثبوت (ج) إلا لو توجه النفي نحو نقيضه فينتهز يكون سلب السلب ايجابا بالثبوت لا يلزم من سلبه نقيض (ج) ولم يثبت نفي (ج) سلب النقيضين وهو محال والخاص أن سلب السلب مساو (١٥٨) للإيجاب بخلاف سلب العدول فالنسوية بينهما مخالطة ومما يؤكد هذا الرد ثبوت النقص بالمواد

(قوله فاذن قولنا بعض الخ) لا يخفى علينا إجراء ذلك في المواد المذكورة (قوله وقد تقرر الخ) الواو للعال (قوله وذلك) أي وبيان ذلك وقوله ان قولنا الخ هذاته هي بدو تقر ببل ما نحن فيه لا مما نحن فيه كما لا يخفى (قوله فقولنا الخ) مفرع على قوله ليس سلبا الخ (قوله وإنما هو) أي قولنا ليس غير (ج) وقوله وهو أي نفي ثبوت غير (ج) وقوله أعم من ثبوت الخ أي لجواز أن ينتفي ثبوت غير (ج) ولا يثبت (ج) لعدم وجود الموضوع (قوله إذ لا يلزم الخ) علة لقوله وهو أعم الخ وقوله فينتهز أي فينتهز توجه النفي نحو نقيضه (قوله ولم يثبت الخ) الواو للعال (قوله فانه يصدق في الدائمة المطلقة الخ) بحث فيه بانه ان أراد بالعالم خصوص الموجود مما سوى الله رصفا فانه فلا يصدق ذلك لأن غير العالم منه ما هو معدوم وان أراد به ما هو أعم من الموجود والمعدوم من ذلك فالعكس صادق فتأمل (قوله عدل الخ) جواب لما وقوله فانه سالم الخ تعليل لذلك (قوله فانه اذا صدق الخ) مثاله من المواد أن تقول اذا صدق قولنا كل انسان حيوان دائما صدق لاشئ مما ليس بحيوان انسان دائما والاصدق نقيضه وهو بعض ما ليس بحيوان انسان بالاطلاق فضمه صغرى الى أصل القضية هكذا بعض ما ليس بحيوان انسان بالاطلاق وكل انسان حيوان دائما ينتج بعض ما ليس بحيوان حيوان دائما وذلك مستحيل فتنبه (قوله لما تقدم في عكس السالبة الخ) أي من انه لا يصدق عكسها كنفسها في الفرض السابق اصدق نقيضه (قوله أنهم ما ينعكسان في عكس النقيض كأنفسهما) مثلا اذا صدق كل كاتب متحرك الا صابع بالضرورة أو دائما مادام كاتب بالاداء اصدق في عكسه بعكس النقيض الموافق كل ما ليس بمتحرك الا صابع ليس بكاتب بالضرورة أو دائما مادام غير متحرك الا صابع لا دائما وبالعكس النقيض المخالف لاشئ مما ليس بمتحرك الا صابع كاتب بالضرورة أو دائما مادام غير متحرك الا صابع لا دائما ومعنى قولنا لا دائما في الموافق ليس بعض ما ليس بمتحرك الا صابع بل ليس كاتب بالاطلاق وفي المخالف بعض ما ليس بمتحرك كاتب بالاطلاق (قوله أنهم ما ينعكسان الى ما تنعكس اليه عامتها الخ) هل المراد بما تنعكس اليه عامتها من جملة شروط عامة في المشروطة العامة وعرفية عامة في العرفية العامة أو عرفية عامة فيهما كما هو التحقيق والأقرب الثاني (قوله مع قيد لا دوام في البعض) مقتضاها أن قيد لا دوام ليس معتبرا في البعض فقط على القول الأول بل في الكل وليس كذلك كما تقرر (قوله بلا دخل) بفتح أوله وثانيه العيب والفساد (قوله نحاملهم) أي اعتراضهم (قوله في ذلك) أي في الصدق (قوله التي جعل الخ) صفة للأفراد (قوله

انه يصدق في الدائمة المطلقة قولنا كل ما هو غير عالم فهو موجود دائما أي مادامت ذاته موجودة ولا يصدق عكس نقيضه الموافق وهو قولنا كل ما هو غير موجود فهو عالم دائما ولما لا ح هذالا اعتراض في عكس النقيض الموافق عدل عنه أصحاب القول الثاني الى عكس النقيض المخالف فانه سالم من هذا الاعتراض فانه اذا صدق قولنا كل (ب ج) دائما صدق لاشئ مما ليس (ب ج) دائما والاصدق نقيضه وهو بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق فضمه صغرى الى أصل القضية ينتج بعض ما ليس (ب ب) دائما وذلك مستحيل ولا دخل الا من نقيض العكس فالعكس حق ولا يخفى علينا إجراء مثل هذا البرهان في بقية القضايا وأما القول الثالث وهو قول ابن واصل فوجهه كالثاني الا انه منع أن تنعكس المشروطة العامة كنفسها بل عرفية عامة لما تقدم في عكس السالبة المشروطة بالعكس المستوي وأما الخاصتان فقد

اختلف أيضا فيما ينعكسان اليه على ثلاثة أقوال الأول للجمل أنهم ما ينعكسان في عكس النقيض كأنفسهما وذلك الثاني للسراج والخونجي والموجز والكشي أنهم ما ينعكسان الى ما تنعكس اليه عامتها من جملة شروط عامة في المشروطة العامة في البعض الثالث لابن واصل مثل الثاني الا انه قال ينعكسان أيضا بعكس النقيض الموافق كما ينعكسان بالمخالف بخلاف عامتهما فانهم لا ينعكسان الا بالمخالف فقط وإنما صرح عند انعكاس الخاصتين بالموافق بخلاف العامتين لان البرهان هنا يتم بلا دخل يرد عليه لان الاعتراض الوارد في العامتين انما سببه تحاملهم على السالبة المعدولة في انها تستلزم الموجبة المحصلة وقد عرفت أن الأولى أعم من الثانية والأعم لا يستلزم لاخص وإنما كانت الأولى أعم من الثانية لصدقها دونها لعدم الموضوع فلذلك دليل على أن السالبة المعدولة لموضوعها افراد موجودة ثلاثة في ذلك هي الموجبة المحصلة لا يشك أن الدليل قد قام في الخاصتين على وجود افراد الموضوع التي جعل عنوانها نقيض المحمول

وذلك أن الموضوع في تلك السالبة المعدولة هو قولنا ما ليس (ب) وهو موجود لان موضوع القضية المفروضة التي نحن نطلب عكسها هو موجود لانها موجبة وقد سابت (ب) عن ذلك الموضوع لقولنا في ثبوت (ب) انه ليس بدائم فيصدق اذن على افراد ذلك الموضوع انه ليس (ب) فاليس (ب) له افراد موجودة وهذا هو الذي جعل موضوع تلك السالبة المعدولة فتستلزم اذن الموجبة المحصلة ويتم البرهان حينئذ بلا اعتراض وبالله تعالى التوفيق (ص) واعلم أن هذه العكوسات لوازم للقضايا كانت جملة أو شرطية متصلة والمتصلة لوازم أخرى غير العكس (ش) يعني أن الشرطية المتصلة قد شاركت الجملة في ثبوت هذه اللوازم (١٥٩) لها هي العكوسات وانفردت

الشرطية بزيادة لوازم أخرى إليه
أشار بقوله (ص)

فتستلزم المتصلة الموجبة
اللزومية المتعددة التالي
متصلات بعدد أجزاء التالي لان
جزء التالي لازم له والتالي لازم
للقدم فلازم اللازم لازم ولا
تتعدد بعدد أجزاء المقدم ان
كانت كلية لان جزءه ليس ملزوم
له وتتعدد الاتفاقية الموجبة
بعدد أجزاء كل واحد من طرفيها
والمنفصلة الموجبة مثلها باعتبار
منع الخ لولا باعتبار منع الجمع
والسالبة على العكس في
الجميع (ش)

وذلك أن الموضوع الخ) محصلة موضوعها أنه اذا قلنا كل كاتب متحرك الا صابغ مادام كاتباً دائماً انعكس
بالموافق الى قولنا كل ما ليس متحرك الا صابغ ليس بكاتب مادام غير متحرك الا صابغ لادائماً ولولم
يصدق هذا العكس اصدق نقبضه وهو بعض ما ليس متحرك الا صابغ ليس بكاتب حين هو
ليس متحرك الا صابغ بالموضوع في هذه السالبة المعدولة هو قولنا ما ليس متحرك الا صابغ وهو موجود
لأن موضوع القضية المفروضة التي نطلب عكسها كما في المثال السابق موجود لانها موجبة وقد
سابت متحرك الا صابغ عن ذلك الموضوع الذي هو الكاتب لقولنا في ثبوت متحرك الا صابغ انه
ليس بدائم حيث قاننا في الأصل لادائماً فيصدق اذن على افراد ذلك الموضوع الموجودة أنه ليس
متحرك الا صابغ فاليس متحرك الا صابغ له افراد موجودة وهذا هو الذي جعل موضوع تلك السالبة
المعدولة فتستلزم اذن الموجبة المحصلة فتأمل (قوله لأن موضوع الخ) علة لقوله وهو موجود
وقوله لأنهم اموجهة تعاميل وقوله لقولنا الخ علة لقوله وقد سابت الخ (قوله فيصدق اذن) أي
اذ سابت (ب) عن ذلك الموضوع وقوله فاليس الخ مفرع على ما قبله وقوله فتستلزم اذن أي اذ
كان هذا هو الذي جعل موضوعها (قوله واعلم أن هذه العكوس) أي التي هي العكس المستوى
وعكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف (قوله كانت جملة الخ) أي سواء كانت الخ
(قوله غير العكس) لوقال غيرها كان أولى ليناسب التعبير بالجمع قبل (قوله فتستلزم الخ) هذا
تفصيل لما أجمله قبل في قوله وللمتصلة الخ وقوله المتصلة الموجبة الخ جملة ما ذكره أربعة فيود وقد صرح
بمخترزاتهم بعد (قوله ان جزء التالي الخ) أشار بذلك الى قياس المساواة ونظمه هكذا جزء التالي لازم
للتالي والتالي لازم للقدم فجزء التالي لازم للقدم للقضية الخارجية القائلة لازم لللازم لشيء لازم لذلك
الشيء فقوله فلازم الخ بيان لدليل النتيجة لا عينها كما نبه عليه في الشرح (قوله ولا تعدد الخ) هذا مختصر
القييد الأخير أعني قوله المتعددة التالي وقوله لها أي للمتصلة الموجبة اللزومية (قوله ان كانت كلية) أي
وأما ان كانت جزئية فيكون لها تعدد بعدد ذلك كما سيأتي في الشرح (قوله لأن جزئها ليس ملزوماً له)
أي وحينئذ فهو ليس ملزوماً للتالي لانه لا يكون ملزوماً للتالي الا لو كان ملزوماً للقدم لان ملزوم الملزوم
لشيء ملزوم لذلك الشيء (قوله وتعدد الاتفاقية الخ) هذا مختصر القيد الثالث أعني قوله اللزومية وقوله
والمتصلة الخ مختصر القيد الأول أعني قوله المتصلة ولا يخفى ان المتصلة الحقيقية داخلة في عموم كلامه
فهو باعتبار منع الخ وتعدد بعدد أجزاء كل واحد من طرفيها باعتبار منع الجمع لا تعدد بذلك كما
سبذكره وقوله والسالبة الخ مختصر التقييد بالموجبة في الجمع وقوله على العكس الخ أي فلا تستلزم
المتصلة السالبة اللزومية المتعددة التالي متصلات بعدد أجزاء التالي وتتعدد بعدد أجزاء المقدم ولا
تتعدد الاتفاقية السالبة بعدد أجزاء كل واحد من طرفيها والمنفصلة السالبة مثلها باعتبار منع
الخ لولا باعتبار منع الجمع على ما يأتي بيانه (قوله سواء كانت الخ) أخذه من التقييد في المتن بعد ذلك
بقوله ان كانت كلية (قوله ويستدل على ذلك الخ) أي زيادة على دليل المساواة (قوله الأصل) بالرفع

يعني أن تعدد التالي المتصلة
اللزومية سواء كانت كلية
أو جزئية يفتضي تعدد لها بعدد
أجزاء ذلك التالي كقولنا مثلاً في
الكلية كلما كان هذا انساناً
كان حيواناً ناطقاً فتستلزم
متصلة بين كلمتين مثلها وهما
قولنا كلما كان هذا انساناً كان
حيواناً وقولنا كلما كان هذا
انساناً كان ناطقاً ووجه ما ذكرنا
في الأصل أن جزء التالي لازم له
لاستحالة وجود الكل بدون
جزئه والتالي لازم للقدم فيكون
جزؤه لازماً للقدم لان لازم

اللازم لازم ويستدل على ذلك بقياس من الشكل الاول صغراء المتصلة الأصل وكبراء استلزام الكل لجزئه هكذا كلما كان هذا انساناً كان
حيواناً ناطقاً وكلما كان حيواناً ناطقاً كان حيواناً فينتج كلما كان هذا انساناً كان حيواناً وهذه إحدى المتصلتين اللازمين للأصل ولوقلت
في الكبرى وكلما كان حيواناً ناطقاً كان ناطقاً لا تنج المتصلة اللازمة الأخرى وهي قولنا كلما كان هذا انساناً كان ناطقاً وأما تعدد مقدمها فلا
يفتضي تعدد لها ان كانت كلية

بل واز أن يكون الكل ملزوماً لشيء ولا يكون جزء ملزوماً وليس الجزء أيضاً ملزوماً للكل حتى يكون ملزوماً للضرورة لأن ملزوم الملزوم
 شيء ملزوم لذلك الشيء مثال ذلك إذا قلنا مثلاً كلما كان هذا حيواناً ناطقاً كان انساناً فهذه متصلة صادقة ولا يصدق استلزام جزء مقدمها
 إنما هي الكذب قولنا كلما كان هذا حيواناً كان انساناً واستلزام الجزء الآخر وهو الناطق للتالي في هذا المثال اتفاق لا طراد له وأما ان
 كانت المتصلة جزئية فتعدهم مقدمها (١٦٠) يقتضي تعددها بعدد أجزائه كما يقتضي تعدد تاليها بعدد أجزائه ذلك

التالي بيانه من الشكل الثالث
 والوسط ط فيه الكل الذي هو
 المقدم فاذا صدق مثلاً قولنا قد
 يكون اذا كان (أب) و (ج د)
 (فه ز) لزم أن يصدق قولنا قد
 يكون اذا كان (أب) (فه ز)
 وقولنا قد يكون اذا كان (ج د)
 (فه ز) وبرهانه أنا نضم كل واحدة
 من متصلتين قطعتي الصدق
 وهما قولنا كلما كان (أب)
 (و ج د) (أب) وقولنا كلما كان
 (أب) و (ج د) (فج د) فتجعلهما
 صغيرين للمتصلة الأصل فينتجان
 من الشكل الثالث المتصلتين
 المدعى لزومهما للأصل وبهذا
 يظهر لك أن المتصلة الكلية
 المتعددة المقدم يلزم تعددها
 بعدد أجزاء مقدمها جزئية كافي
 المتصلة الجزئية لأنها أخص من
 الجزئية ولازم الإعدم لازم
 الأخص وظاهر كلام الجدل
 والشيخ ابن عرفة وغيرهما أن
 المتصلة لا تعدد بعدد أجزاء
 المقدم مطلقاً وليس كذلك
 والتحقيق ما قدمناه ولهذا قيلنا
 في الأصل عدم اقتضاء تعدد
 المقدم تعدد المتصلة بما إذا
 كانت كلية وقدمنا المتصلة
 بالضرورة احترازاً من الاتفاقية
 الموجبة فإنها تعدد بعدد أجزاء
 مقدمها وأجزاء تاليها كقولنا
 (مثلاً كلما كان الانسان حيواناً

صفة للمتصلة وقوله استلزام الكل لجزئه أي داله وهو القضية الدالة عليه (قوله لجواز أن يكون الخ)
 أي وذلك كافي للمثال الآتي فان الكل الذي هو الحيوان والناطق ملزوم للانسان وليس جزء ملزوماً
 له كما سيذكره وقوله وليس الجزء الخ في قوة التعليل الثاني فكانه قال ولان الجزء ليس ملزوماً الخ وقوله
 حتى يكون الخ مفرج على المنفي وقوله لان ملزوم الخ تعليل للتفريع (قوله اتفاق) أي لما اتفق
 في هذا المثال من مساواة الجزء الآخر للتالي بدليل أنه يتخالف في نحو قولنا كلما كان هذا خلا وعسلاً
 كان سكبجياً فإنه لا يستلزم كل من جزئي المقدم التالي لعدم صدق كلما كان هذا خلا كان سكبجياً
 وكلما كان عسلاً كان سكبجياً (قوله لا طراد له) تفسير لما قبله (قوله بيانه من الشكل الثالث)
 مبنياً وخبر وقوله والوسط الخ الوالوالحال (قوله فاذا صدق مثلاً قد يكون الخ) اعلم أنهم كتبوا بالآلاف
 عن الشيء وكذا بالجيم وكتبوا بالباء عن الحيوان وبالذال عن الناطق وبالهاء عن هو وبالزاي عن انسان
 فكانه قال فاذا صدق مثلاً قد يكون اذا كان الشيء حيواناً والشيء ناطقاً فهو انسان لزم أن يصدق قولنا
 قد يكون اذا كان الشيء حيواناً فهو انسان وقد يكون اذا كان الشيء ناطقاً فهو انسان وبهذا يعرف ما في
 باقي كلامه من الرمز (قوله وبرهانه أنا نضم الخ) محصله أنه يوثق بقضيتين متصلتين قطعتي الصدق
 دالتين على استلزام الكل لكل من جزئيه بان يقال في المثال السابق كلما كان الشيء حيواناً والشيء
 ناطقاً فالشيء حيوان وكلما كان الشيء حيواناً والشيء ناطقاً فالشيء ناطق ويجعل كل واحدة منهما صغرى
 للمتصلة الأصاية فينتجان من الشكل الثالث المتصلتين المدعى لزومهما للأصل فيقال في جعل الأولى
 صغرى للأصل هكذا كلما كان الشيء حيواناً والشيء ناطقاً فالشيء حيوان وقد يكون اذا كان الشيء حيواناً
 والشيء ناطقاً فهو انسان ينتج أولى المتصلتين للضرورة للأصل وهي قد يكون اذا كان الشيء حيواناً
 فهو انسان وفي جعل الثانية صغرى للأصل هكذا كلما كان الشيء حيواناً والشيء ناطقاً فهو ناطق وقد
 يكون اذا كان الشيء حيواناً والشيء ناطقاً فهو انسان ينتج ثانيتهما وهي قد يكون اذا كان الشيء ناطقاً
 فهو انسان (قوله وبهذا) أي هذا البرهان وقوله يظهر لك الخ وجهه انك اذا أثبت بقضيتين قطعتي
 الصدق دالتين على استلزام الكل لكل من جزئيه وضعت كلامهما صغرى الى الأصل في المثال
 السابق أعني قوله كلما كان هذا حيواناً ناطقاً كان انساناً أنتج ذلك فتقول في ضم الأولى من ذلك
 القضيتين صغرى للأصل هكذا كلما كان حيواناً ناطقاً فهو حيوان وكلما كان حيواناً ناطقاً فهو انسان
 ينتج قد يكون اذا كان حيواناً فهو انسان وفي ضم الثانية منهما صغرى للأصل هكذا كلما كان حيواناً
 ناطقاً فهو ناطق وكلما كان حيواناً ناطقاً فهو انسان ينتج قد يكون اذا كان ناطقاً فهو انسان فليتنا مل
 وبهذا تعلم ان الممنوع فيما مررنا هو تعددها بعد ذلك كلية (قوله لانها) أي الكلية (قوله
 مطلقاً) أي سواء كانت كلية أو جزئية وقوله والتحقيق ما قدمناه أي من التفصيل بين الكلية
 والجزئية (قوله ولهذا) أي لكون ما قدمناه هو التحقيق (قوله كقولنا مثلاً كلما كان الانسان الخ)
 يخرج من ذلك أربع متصلات باعتبار أخذ كل جزء من جزءي المقدم مع التالي والعكس ولو اعتبرنا
 أخذ أحد جزئي المقدم مع أحد جزئي التالي ازادت لكن كلامه فيما يأتي لا يؤخذ منه الا ذلك الاعتبار
 فتأمل (قوله أن صدق) أي أنه صدق فان مخففة من الثقلية واسمها ضمير الشأن (قوله والمنفصلة
 الخ) مثلاً أن نقول دائماً ما أن يكون الجسم غير أبيض وغير أسود وأما أن يكون غير أصفر فهذه

الناطقاً كان الجمار جسمنا ههنا لان الاتفاقية انما هي تاليها مع مقدمها فاذا كانا
 الامر كين أو أحدهما فكما اتفق أن صدق الكل مع الكل كذلك اتفق أن صدق كل جزء من أحدهما مع الآخر والمنفصلة مثل الاتفاقية
 فتعدها بعدد أجزاء كل واحد من طرفيها باعتبار منع الخواص عن الشيء لان الجزء لازم لأكمله ومتناع الخواص عن الشيء والملزوم الذي هو الكل

منفصلة مانعة جمع وتعدد بتعدد أجزاء الطرف الأول فيصدق قولنا دائما ما أن يكون الجسم غير
أبيض واما أن يكون أصفر وقولنا دائما ما أن يكون الجسم غير أسود واما أن يكون غير أصفر وكذلك
لوقولنا دائما ما أن يكون الجسم غير أصفر واما أن يكون غير أبيض وغير أسود فتعدد بتعدد أجزاء
الطرف الثاني (قوله يقتضي امتناع الخلو عن الشيء ولازمه) أي الذي هو الجزء (قوله لاستحالة
بقاء المازوم الخ) أي ولو امتنع الخلو بين الشيء والمازوم الذي هو الكل ولم يمتنع الخلو بين الشيء
ولازمه بان جاز ارتفاعه - ما لازم بقاء المازوم مع نفي لازمه وقد علمت أنه مستحيل فتأمل (قوله
وأما تعدد أجزاء مانعة الجمع فلا يقتضي الخ) مثالها أخذ ما يأتي ان تقول دائما ما أن يكون الشيء
حيوانا ناطقا واما أن يكون فرسا فلا يستلزم التعدد في الطرف الأول تعددها الكذب قولك دائما ما أن
يكون الشيء حيوانا واما أن يكون فرسا وصدق قولنا دائما ما أن يكون الشيء ناطقا واما أن يكون فرسا
فاتفاق لا اطراده وكذلك لوقولنا دائما ما أن يكون الشيء فرسا واما أن يكون حيوانا ناطقا فلا تعدد
بتعدد أجزاء الطرف الثاني (قوله لا يستلزم منع الجمع بين الشيء وجزئه) أي كما في المثال المذكور
فان منع الجمع بين الفرس وحيوان ناطق لم يستلزم منع الجمع بين الفرس والحيوان (قوله وأما الحقيقة
فحكمها الخ) مثالها ان تقول دائما ما أن تكون الذات قديمة واما أن تكون موجودة حادثة فهذه
حقيقة وحكمها انما تعدد باعتبار ما فيها من منع الخلو باعتبار ما فيها من منع الجمع وذلك بأن تقول
في هذا المثال دائما ما أن تكون الذات قديمة واما أن تكون موجودة على منع الخلو فقط ودائما ما أن
تكون الذات قديمة واما أن تكون حادثة على منع الخلو أيضا وصدق منع الجمع في هذه اتفاق لا اطراد
له وكذلك لو عكسناه هذا المثال فليتنامل (قوله اذهي مركبة الخ) علة اقوله فحكمها مأخوذ الخ
(قوله هذا) أي ما تقدم من قوله يعني ان تعدد تالي الخ وقوله حكم الموجبات أي مفيد حكم الخ (قوله
فتعدد الخ) تفريع وتفصيل لما قبله (قوله دون التالى) يعني انما لا تعدد بتعدد أجزاء التالى
(قوله لان سلب ملازمة الخ) تعليل لكون السالبة اللازمة تعدد بتعدد أجزاء المقدم دون التالى
فأشار لتعليل الأول بقوله لأن سلب ملازمة الكل لشيء يستلزم سلب ملازمة كل جزء من أجزائه
لذلك ولتعليل الثاني بقوله بخلاف سلب لازمية الخ ولا يخفى ان الكل واقع هنا على المقدم والشيء
واقع على التالى وقوله من أجزائه أي الكل وقوله لذلك أي للشيء الذي هو كناية عن التالى (قوله اذلو
استلزمه الجزء الخ) أشار بذلك الى قياس استثنائي نظمه هكذا لو استلزمه الجزء لاستلزمه الكل
لكنه لم يستلزمه الكل فلم يستلزمه الجزء فذكر الشرطية وحذف الاستثنائية والنتيجة ثم عاها بقوله
اذ الكل الخ فهو علة لانتاج القياس لهما فيما يظهر وما قاله بعضهم من انه تعليل للشرطية مع فهمية
محدوفة والتقدير اذا الكل أخص من جزئه وما لازم الأخص يلزم الاعم وان قوله والقاعدة الخ علة للنتيجة
فلا يخفى ما فيه (قوله والقاعدة ان كلما الخ) من جهة التعليل على ما تقدم (قوله بخلاف سلب الخ)
لا يخفى ان الكل هنا واقع على التالى والشيء واقع على المقدم وقوله لا يلزم الخ تفسير للخلاف (قوله
جزئه) أي الكل (قوله اذ لا يلزم الخ) تعليل لقوله بخلاف الخ (قوله فلا تعدد مطلقا) أي لا
باعتبار تعدد التالى ولا باعتبار تعدد المقدم نعم ان كانت جزئية في التالى تعددت أخذها بعد (قوله
اما باعتبار تعدد تاليها الخ) أي اما عدم تعددها باعتبار الخ فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان الشيء
ناطقا كان حيوانا ناطقا أو قد لا يكون اذا كان الخ فهذه تعدد باعتبار تعدد التالى وقوله فلان عدم
المصاحبة الكل أي الذي هو التالى وقوله لشيء أي الذي هو المقدم وقوله كليا أو جزئيا تعميم في عدم
مصاحبة أي سواء كان عدم المصاحبة كليا كما في أول المثالين المذكورين أو جزئيا كما في ثانيهما
وقوله لا يستلزم عدم مصاحبة الخ وذلك لعدم صدق عدم مصاحبة الحيوان الذي هو جزء التالى في
المثالين المذكورين للمقدم وصدق عدم مصاحبة الجزء الثاني له اتفاق لا يعول عليه فان قلت هذا

المثال من اللازمية لا من الاتفاقية قلت لا مشاحة في التمثيل لان المقصود مجرد الايضاح (قوله اذا لا يلزم الخ) علة للعلة وبهذا أي بالتعليل المذكور وهو قوله لان عدم مصاحبة الكل لشيء لا يستلزم الخ وقوله يتبين عدم تعددها باعتبار الخ فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان ناطقا لم تعدده هذه السالبة الاتفاقية باعتبار تعددها مقدمها الماذ كمن ان عدم مصاحبة الكل لشيء لا يستلزم عدم مصاحبة جزئه لذلك الشيء وذلك لانه لا يصدق عدم مصاحبة الجزء الاول من المقدم الذي هو الحيوان للناتج (قوله اما تعددها باعتبار الخ) فاذا قلت مثلا قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان فرسا تعددت هذه السالبة الاتفاقية الجزئية باعتبار تعددها الى قولنا قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان فرسا او قولنا قد لا يكون اذا كان الشيء ناطقا كان فرسا (قوله المقدمة القائلة الخ) وهي قولنا في المثال المذكور كلما كان حيوانا ناطقا كان حيوانا ناطقا او كلما كان حيوانا ناطقا كان ناطقا والاصل الخ وهي قولنا في ذلك المثال قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان فرسا (قوله فنقول الكل يستلزم الخ) ظاهره اننا في هذا القياس في الاستدلال وهو خلاف الظاهر ولذلك كتب بعضهم المراد اننا نقول ما صدق ذلك أي بان نقول في المثال السابق هكذا كلما كان الشيء حيوانا ناطقا كان حيوانا وقد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان فرسا فينتج من الثالث قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان فرسا هي احدى اللازميتين ثم نقول فيه أيضا هكذا كلما كان الشيء حيوانا ناطقا كان ناطقا وقد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان فرسا فينتج من الثالث قد لا يكون اذا كان الشيء ناطقا كان فرسا وهي اللازمة الاخرى فقد أشار المؤلف بقوله الكل يستلزم الخ الى نحو قولنا كلما كان الشيء حيوانا ناطقا كان حيوانا في المثال المارو بقوله والكل لا يستلزم الخ الى نحو قولنا في ذلك المثال وقد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان فرسا وبقوله ينتج من الثالث الجزء الخ الى نحو قولنا فيه فينتج من الثالث قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان فرسا فتأمل (قوله كليا) أي بأن يكون السور جزئيا كافي قواما في المثال كلما كان حيوانا ناطقا كان ناطقا وقوله جزئيا أي بأن يكون السور جزئيا كافي المثال فتنبه (قوله واما مانعة الجمع السالبة فتتعدد الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اما أن يكون الشيء حيوانا ناطقا اما أن يكون انسانا أو ليس البتة اما أن يكون الشيء انسانا واما أن يكون حيوانا ناطقا فهذه مانعة جمع سالبة تتعدد بعدد اجزاء مقدمها في المثال الاول الى قولنا ليس البتة اما أن يكون الشيء حيوانا واما أن يكون انسانا وقولنا ليس البتة اما أن يكون الشيء انسانا واما أن يكون حيوانا وبعدها اجزاء تاليها في المثال الثاني الى قولنا ليس البتة اما أن يكون الشيء انسانا واما أن يكون حيوانا وقولنا ليس البتة اما أن يكون الشيء انسانا واما أن يكون حيوانا (قوله لا يستلزم جواز الخ) لا يخفى ان المراد بالشيء هنا التالي كافي المثال الاول او المقدم كافي المثال الثاني وبالجموع المقدم او التالي على العكس من ذلك (قوله لان الاجتماع الخ) علة للعلة (قوله واما مانعة الخلو السالبة فتتعدد اجزائها الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اما أن يكون الجسم متلونا أسود واما أن يكون أبيض أو ليس البتة اما أن يكون الجسم أبيض واما أن يكون متلونا أسود فهذه مانعة خلو سالبة ولا تعدد لها بعدد اجزاء مقدمها في المثال الاول ولا بعدد اجزائها تاليها في المثال الثاني اذا لا يصدق في الاول قولنا ليس البتة اما أن يكون الجسم متلونا واما أن يكون أبيض لعدم صحة خلو الجسم عن التلون بالكلية وصدق قولنا ليس البتة اما أن يكون الجسم أسود واما أن يكون أبيض اتفاقا لا يعول عليه ولا يصدق في الثاني قولنا ليس البتة اما أن يكون الجسم أبيض واما أن يكون متلونا وصدق قولنا ليس البتة اما أن يكون الجسم غير أبيض واما أن يكون أسود اتفاقا لا ينظر له فتنبه (قوله لان جواز الخلو الخ) لا يخفى ان المراد بالشيء هنا التالي كافي المثال الاول او المقدم كافي المثال الثاني وبالجموع التالي او المقدم لكن على العكس مما قبله (قوله والحقيقة السالبة معلوم حكمها الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اما أن يكون الجسم متلونا أسود واما أن يكون غير أبيض على سبيل سائب العناد الحقيقي أو ليس البتة

اذا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم كما عرفت وبهذا يتبين عدم تعددها باعتبار تعددها مقدمها كلية اما تعددها باعتبار تعددها جزئية فلا يلزم وبرهانه من الشكل الثالث يجعل المقدمة القائلة باستلزام الكل جزءه صغرى والاصل مقدمة كبرى فنقول الكل يستلزم الجزء كليا والكل لا يستلزم الشيء جزئيا ينتج من الثالث الجزء لا يستلزم ذلك الشيء جزئيا واما مانعة الجمع السالبة فتتعدد بعدد اجزائها لا يستلزم جواز اجتماع الشيء مع مجموع جواز اجتماعه مع كل جزء من أجزاء ذلك المجموع لان الاجتماع مع الكل يستلزم الاجتماع مع اجزائه ضرورة فلونا في شيئا منها لثاني كاه واما مانعة الخلو السالبة فتتعدد اجزائها لا يوجب تعددها لان جواز الخلو عن الشيء ومجموعه لا يستلزم جواز الخلو عن ذلك الشيء وجزء المجموع اذا المجموع اخص من جزئه والخلو عن الاخص لا يستلزم الخلو عن الاعم والحقيقة السالبة معلوم حكمها من مانعة حتى الجمع والخلو السالبتين وبالله تعالى التوفيق (ص)

وتستلزم المتصلة أيضا متصلة تماثلها في المقدم والكم وتناقضها في التالي والكيف (ش) يعني أن كل متصلتين متوافقتين في الكم بأن تكونا كائنتين أو جزئيتين وتوافقتان في المقدم بأن يكون مقدم (١٦٣) أحدهما عين مقدم الأخرى وتوافقا في الكيف

بأن تكون أحدهما موجبة والتالي بأن يكون نافي أحدهما نقيض نافي الأخرى فانهما متلازمان صدقا وكذبا كقول مثلا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فانه مستلزم في الصدق والكذب لقولنا ليس البتة اذا كان هذا انسانا لم يكن حيوانا واحتج ابن سينا على استلزام الموجبة السالبة بانه اذا استلزم المقدم التالي لا يستلزم نقيض التالي والا كان مستلزما للنقيضين وهو محال فاذا صدق مثلا كلما كان (أب) (فج) وجب أن يصدق ليس البتة اذا كان (أب) لم يكن (ج) والا يصدق نقيضه وهو قولنا قد يكون اذا كان (أب) لم يكن (ج) وقد كان في الأصل كلما كان (أب) فلزم استلزام (أب) للنقيضين وقرر أيضا استلزام الموجبة السالبة بانه لو لم يكن كذلك لزم صدق نقيض السالبة فنضمه كبرى للوجبة الأصل فينتج من الثالث لزوم سلب الشيء لشيئته وهو قولنا قد يكون اذا كان (ج) لم يكن (ج) وهو محال ولا خلل الا من نقيض السالبة فالسالبة صدق واحتج ابن سينا أيضا على استلزام السالبة للوجبة بانه اذا صدق سلب استلزام المقدم للتالي لزم أن يكون مستلزما لنقيضه والتالي لزم أن يكون مستلزما للنقيضين فإزان يجتمع عامعا وهو محال (ص)

اما أن يكون الجسم غير أبيض واما أن يكون متألونا أسود فهذه حقيقة سالبة فتتعدد باعتبار ما فيها من سلب العناد الجمعي الى قولنا في المثال الاول ليس البتة اما أن يكون الجسم متألونا واما أن يكون غير أبيض وقولنا اما أن يكون الجسم أسود واما أن يكون غير أبيض والى قولنا في المثال الثاني ليس البتة اما أن يكون الجسم غير أبيض وقولنا اما أن يكون الجسم غير أبيض واما أن يكون أسود ولا تتعدد باعتبار ما فيها من منع الخلو ولا يصدق قولنا في الاول ليس البتة اما أن يكون الجسم متألونا واما أن يكون غير أبيض وصدق قولنا ليس البتة اما أن يكون أسود واما أن يكون غير أبيض اتفاقا لا ينظر له ولا يصدق قولنا في الثاني ليس البتة اما أن يكون الجسم غير أبيض واما أن يكون متألونا وصدق قولنا ليس البتة اما أن يكون الجسم غير أبيض واما أن يكون أسود اتفاقا لا يلتفت له فلا تغفل (قوله وتستلزم المتصلة الخ) فاذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا استلزم هذه المتصلة الموجبة متصلة سالبة قائمة ليس البتة اذا كان هذا انسانا لم يكن حيوانا ولا ريب انها موافقة للاولى في المقدم والكم وتناقضها في التالي والكيف وكذا السالبة تستلزم الموجبة كما سيذكر في الشرح (قوله أيضا) أي كما استلزم ما تقدم (قوله فانهما متلازمان صدقا) أي كافي المثال المذكور وقوله وكذبا أي كافي قولنا كلما كان انسانا لم يكن حيوانا فان هذه قضية متصلة تستلزم متصلة أخرى قائمة ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حيوانا ولا يخفى انهما متلازمان كذبا (قوله والكذب) كان الأولى اسقاطه لان هذا المثال صادق ليس الا وقد يقال انه نظر لما اندرج تحت قوله متلازمان (قوله واحتج ابن سينا الخ) لما كان قوله وتستلزم المتصلة الخ شاملا لدعوتين الأولى ان الموجبة تستلزم السالبة والثانية ان السالبة تستلزم الموجبة احتج عليهم ما احتج على الأولى بقوله واحتج ابن سينا الخ واحتج على الثانية بقوله بعد واحتج ابن سينا أيضا الخ (قوله والا) أي بان استلزم نقيض التالي مع كون الفرض انه استلزم التالي (قوله وهو) أي استلزامه للنقيضين (قوله فاذا صدق مثلا كلما كان الخ) بيان اجراء ذلك في المواد ان تقول اذا صدق مثلا كلما كان الشيء انسانا فالشيء حيوان وجب ان يصدق ليس البتة اذا كان الشيء انسانا لم يكن الشيء حيوانا والا يصدق نقيضه وهو قولنا قد يكون اذا كان الشيء انسانا لم يكن الشيء حيوانا وقد كان في الأصل كلما كان الشيء انسانا فالشيء حيوان فلزم استلزام الشيء الذي هو انسان للنقيضين فتأمل (قوله وقرر) أي ابن سينا (قوله بانه لو لم يكن كذلك الخ) توضيحه أن تقول لو لم تستلزم الموجبة القائلة في المثال كلما كان الشيء انسانا فالشيء حيوان السالبة القائلة ليس البتة اذا كان الشيء انسانا لم يكن الشيء حيوانا لزم صدق نقيض السالبة القائلة قد يكون اذا كان الشيء انسانا لم يكن الشيء حيوانا فتضمه كبرى للوجبة الأصل بان تقول كلما كان الشيء انسانا فالشيء حيوان وقد يكون اذا كان الشيء انسانا لم يكن الشيء حيوانا فينتج من الثالث قد يكون اذا كان الشيء حيوانا لم يكن الشيء حيوانا وهو محال ولا خلل الا من نقيض السالبة فالسالبة صدق فتنبيه (قوله لشيئته) متعلق باللزم (قوله وهو قولنا الخ) الضمير ما تدعى اللزم المذكور بتقدير مضاف والتقدير وداله قولنا الخ (قوله بانه اذا صدق سلب استلزام الخ) أي كافي قولنا ليس البتة اذا كان الشيء انسانا لم يكن حيوانا وقوله لزم ان يكون الخ أي فيصدق قولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا وقوله والا لم يكن الخ أي والا لم يكن مستلزما لنقيضه مع ان الفرض انه ليس مستلزما لنفس التالي لم يكن الخ (قوله فإزان يجتمع عامعا) كان مقتضى الظاهر وصوبه بعضهم ان يقول فإزان يرتفع معا فليتأمل (قوله وتستلزم) أي المتصلة (قوله وهما) أي مانعة الجمع ومانعة الخلو وقوله مستلزمان متصليين يؤخذ مما يأتي انهما في الحقيقة

وتستلزم منفصلة مانعة جمع من عين مقدمها ونقيض تاليها ومانعة خلو من نقيض مقدمها وعين تاليها وهما مستلزمان لان المتصليين كذلك (ش) يعني أن المتصلة اللزومية تستلزم منفصلة مانعة جمع من عين مقدمها ونقيض تاليها ومانعة خلو من نقيض

أيضا وهي سالبه المتصلة وسالبة منع الجمع وسالبة الحقيقية والمنفصلة الموجبة الحقيقية تستلزم
ثلاثة سوالب أيضا وهي سالبه المتصلة وسالبة منع الجمع وسالبة منع الخلو فكل من هذه الموجبات
الأربع تستلزم ثلاثة سوالب فتكون جملة اللوازم اثنتي عشرة (قوله من كبات الخ) أي حال كون
تلك السوالب من كبات الخ (قوله وكذلك موجبة الجمع) فاذا قلت مثلاً دائماً ما أن يكون الشيء أبيض
أو أسود استلزم من هذه الموجبة مانعة الجمع سالبه المتصلة القائلة ليس البتة إذا كان الشيء أبيض كان
أسود وسالبة منع الخلو القائلة ليس البتة إما أن يكون الشيء أبيض وإما أن يكون أسود على سبيل نفى
لعناد الخلو وسالبة العناد الحقيقي القائلة ليس البتة إما أن يكون الشيء أبيض الخ على سبيل نفى
العناد الحقيقي وإن كان بينهما - أعناد جمعي وقوله تستلزم الخ تفسيراً للتشبيه (قوله ومثلها موجبة منع
الخلو) فاذا قلت مثلاً دائماً ما أن يكون الشيء غير أبيض وإما أن يكون غير أسود استلزم من هذه الموجبة
مانعة الخلو سالبه المتصلة القائلة ليس البتة إذا كان الشيء غير أبيض كان غير أسود وإذا لا أول صادق
بنقيض الآخر كما أنه هو صادق بنقيضه وسالبة منع الجمع القائلة ليس البتة إما أن يكون الشيء غير
أبيض وإما أن يكون غير أسود أي أن العناد الجمعي الذي هو مدلول مانعة الجمعي الموجبة منتف هـنا وهذا
لا ينافي أن العناد الخلو ثابت وسالبة العناد الحقيقي القائلة ليس البتة إما أن يكون الشيء الخ أي أن
العناد الحقيقي الذي هو مدلول الحقيقية الموجبة منتف هـنا وإن كان هـنا عناد خلو فتأمل (قوله
وموجبة الحقيقية) فاذا قلت مثلاً دائماً ما أن يكون الشيء قديماً وإما أن يكون حاداً استلزم من هذه
الموجبة الحقيقية سالبه المتصلة القائلة ليس البتة إذا كان الشيء قديماً كان حاداً وسالبة منع الجمع
رسالبة منع الخلو القائلة ليس البتة إما أن يكون الشيء قديماً وإما أن يكون حاداً على سلب نفى العناد
الجمعي فقط أو الخلو فقط أي أن العناد الجمعي فقط الذي هو مدلول مانعة الجمع الموجبة والعناد
الخلو فقط الذي هو مدلول مانعة الخلو الموجبة منتفبان وهذا لا ينافي أن العناد الحقيقي ثابت
فليتأمل (قوله مرادهم هـنا الخ) أي حين يصح استلزام الموجبة الحقيقية لسالبة منع الجمع
بمانعة الخلو أو لا يرد الأعمية أن لم يصح ذلك لأنه متى صدقت الموجبة الحقيقية صدقت موجبتهم
قوله الاختصيان وهما ما اعتبر فيهما قيد فقط بأن فسرت مانعة الجمع بما اقتضت منع اجتماعهما
على الصدق فقط وفسرت مانعة الخلو بما اقتضت منع اجتماعهما على الكذب فقط وقوله لا الأعمية أن
وهما ما لا يعتبر فيهما - ماذك القيد كما يؤخذ مما تقدم (قوله لما كانت متناقضة فيما بينهما) أي لأن
المتصلة هي التي تدل على لزوم أحدهما في الآخر بخلاف غيرها ومانعة الجمع هي التي تدل على العناد
بين جزئيهما عناداً اجتماعياً بخلاف غيرها ومانعة الخلو هي التي تدل على العناد بينهما عناداً خلوياً بخلاف
غيرها والحقيقية هي التي تدل على العناد بينهما عناداً حقيقياً أي في الجمع والخلو (قوله يعني أن سالبه
كل واحدة من هذه لا تستلزم الخ) فاذا قلت مثلاً ليس البتة إذا كان الإنسان ناطقاً كان الحمار ناطقاً
لم تستلزم هذه المتصلة السالبة موجبات غيرها من مانعة الجمع ومانعة الخلو والحقيقية لأنه لا يصدق
أن يقال دائماً ما أن يكون الإنسان ناطقاً وإما أن يكون الحمار ناطقاً أي عناد كان إذا عناد بينهما
كما لا لزوم بينهما ما إذا قلت مثلاً ليس البتة إما أن يكون الإنسان ناطقاً وإما أن يكون الحمار ناطقاً على
وجه سلب منع الجمع لم تستلزم هذه السالبة مانعة الجمع موجبات غيرها من المتصلة ومانعة الخلو
والحقيقية لأنه لا يصدق أن يقال إذا كان الإنسان حيواناً ناطقاً كان الحمار حيواناً ناطقاً على سبيل
اللزوم ولا أن يقال دائماً ما أن يكون الإنسان ناطقاً وإما أن يكون الحمار ناطقاً على وجه سلب العناد
الخلو أو الحقيقي وعلى هذا القياس (قوله إذا لا يلزم من سلب لزوم الخ) أي لا احتمال أن يكون
بين ذلك الجزئين اصطحاب فقط لا لزوم ولا عناد كما في المثال المتقدم وقوله ولا من سلب عناد خاص الخ
أي لا احتمال أن يكون بين ذلك الجزئين اصطحاب فقط مثل ما مر فتأمل (قوله وكل واحدة من مانعة
الجمع ومانعة الخلو تستلزم الأخرى الخ) فاذا قلت مثلاً إما أن يكون الشيء أبيض وإما أن يكون أسود

من كبات من جزئها من غير
عكس (ش)

يعني أن المتصلة الموجبة تستلزم
سوالب غيرها وهي سالبه
الحقيقية وسالبة منع الجمع
وسالبة منع الخلو من كبات من
جزئ المتصلة كقولنا كلما كان
هذا إنساناً كان حيواناً يستلزم
قولنا ليس البتة إما أن يكون
هذا إنساناً وإما أن يكون حيواناً
سواء قدرت العناد المسلوب جمعاً
أو خلواً أو حقيقياً وكذلك موجبة
منع الجمع تستلزم سوالب البواقي
ومثلها موجبة منع الخلو
وموجبة الحقيقية ومرادهم هـنا
بمانعة الجمع والخلو الاختصيان
لا الأعمية أن وجهه هـذا
الاستلزام أن هذه الموجبات
الشرطية لما كانت متناقضة
فيما بينهما استلزم من كل واحدة
منها سلب معنى غيرها عن جزئها
وقوله من غير عكس يعني أن
سالبه كل واحدة من هـذه
الشرطيات لا تستلزم موجبات
غيرها إذا لا يلزم من سلب لزوم
بين جزئيهما اثبات عناد بينهما ولا
من سلب عناد خاص بين جزئيهما
اثبات عناد آخر بينهما أو اثبات
لزوم وبالله تعالى التوفيق (ص)

وكل واحدة من مانعة الجمع
ومانعة الخلو تستلزم الأخرى

ليس بانسان وأما الثاني فلصدق قولنا قد يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا كان بعض الحيوان انسانا مع كذب أن تقول قد يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا كان كل حيوان انسانا فلا تغفل (قوله والسالبة الكلية على العكس) أي انهم امتي صدقت وأحد طرفيها جزئي صدقت وهو كلي فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان بعض الممكن حادنا فكل ممكن غني عن الفاعل المختار فقد صدقت هذه السالبة الكلية وأحد طرفيها الذي هو المقدم جزئي فتصدق وهو كلي بان يقال ليس البتة اذا كان كل ممكن حادنا فكل ممكن غني عن الفاعل المختار واذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان كل ممكن حادنا فبعض الممكن غني عن الفاعل المختار فقد صدقت هذه السالبة الكلية وأحد طرفيها الذي هو التالي جزئي فتصدق وهو كلي بان يقال ليس البتة اذا كان كل ممكن حادنا فكل ممكن غني عن الفاعل المختار ومفهومه أنه لا يلزم من صدقها وأحد طرفيها كلي أن تصدق وهو جزئي سواء كان المقدم أو التالي أما الأول فلصدق قولنا ليس البتة اذا كان لاشئ من الحيوان بانسان كان بعض الحيوان انسانا مع كذب أن تقول ليس البتة اذا كان لاشئ من الانسان بحجر كان لاشئ من لا حجر بل انسان مع كذب هذه أي القضايا المفهومة من ذلك (قوله وأهل المنطق يذكرونها الخ) أي لنفعها فيه بالخصوص كما ذكره بعد وانما ذكرها هو هنا المناسبة بينهما وبين العكس من حيث أن الجميع لوازم للقضية (قوله في فصل الجزء غير التام) مثلا وذلك بما اذا قلت كل انسان حيوان ناطق وكل ناطق بشرفا ذلك قد أخذت الجزء غير التام موضوع الكبرى ولذلك فوائد تترتب عليه يعرفونها (قوله وهي نافعة فيه خصوصا) أي نفعها خاصا به لانها تفيد قواعد خاصة به وقوله وفي غيره عموما أي نفعها عاما لانها تفيد قواعد لا تخصه بل تعمه وغيره (قوله وحاصلها) أي تلك اللوازم وقوله بيان الخ أي متعلق ببيان الخ (قوله باعتبار كلية أحد طرفيها أو جزئية) أي سواء كان ذلك المقدم أو التالي فهما كليان أو جزئيان أو المقدم كلي والتالي جزئي أو بالعكس وقوله مع اعتبار كونها كلية أو جزئية كان عليه بقتضي الظاهر أن يزيد على ذلك وكونها موجبة أو سالبة (قوله ومجموع أقسام ذلك) أي ما تستلزمه الشرطية (قوله لكن نصوا الخ) استندوا على ما قبله لانهما من نصوا على الجميع (قوله بالمفهوم) أي بالمفهوم مما نصوا عليه وقوله أو التركيب أي تركيب العقل بقطع النظر عن كونه مفهوما من كلامهم (قوله والذي نصوا عليه أن المتصلة الخ) ولذلك اقتصر عليه في المتن (قوله أما بيان الأول) أي الذي هو أن الكلية الموجبة متى صدقت ومقدمها جزئي صدقت وهو كلي (قوله بالقضية الكلية الخ) أي واذا كان كذلك فالنالي اللازم لا يقدم الجزئي في نحو قولنا كلما كان بعض الانسان حيوانا كان بعض الحيوان انسانا لازم لا يقدم الكلي في نحو قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان بعض الحيوان انسانا (قوله اذ هو) أي الأعم وقوله جزؤه أي الأخص وهذا تعليل لقوله وكل لازم الخ (قوله بلازمه) أي مع لازمه فالبايع بمعنى مع وما في بعض النسخ من كتابته بالياء بدل الباء فتحريف (قوله وأيضا اذا ضمننا الخ) لا يخفى أن القضية المطلوب لازمها في المثال السابق هي قولنا كلما كان بعض الانسان حيوانا فبعض الحيوان انسان فهي الكلية الموجبة التي صدقت ومقدمها جزئي وان لازمها هو قولنا في ذلك المثال كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الحيوان انسان فهو الكلية الموجبة التي صدقت ومقدمها كلي وأما المتصلة المعلومة الصدق لتكون جزءا مقدمها تاليا لها فهي أن تقول في المثال المذكور كلما صدق كل انسان حيوان صدق بعض الانسان حيوان فنظم القياس بالمواد في المثال هكذا كلما صدق كل انسان حيوان صدق بعض الانسان حيوان وكلما كان بعض الانسان حيوانا فبعض الحيوان انسان ينتج من الأول كلما صدق

والسالبة الكلية على العكس (ش)

هذه لوازم للشرطية المتصلة وأهل المنطق يذكرونها مقدمة في فصل الجزء غير التام وهي نافعة فيه خصوصا وفي غيره عموما وحاصلها بيان ما تستلزمه الشرطية المتصلة باعتبار كلية أحد طرفيها أو جزئية مع اعتبار كونها كلية أو جزئية ومجموع أقسام ذلك ستة عشر قسمًا من ضرب أربعة أحوال المقدم والتالي في أربعة أحوال المتصلة لكن نصوا على بعضها وبأقربها يؤخذ بالمفهوم أو التركيب والذي نصوا عليه أن المتصلة الموجبة الكلية متى صدقت ومقدمها جزئي صدقت وهو كلي واذا صدقت ونالها كلي صدقت وهو جزئي والسالبة الجزئية على العكس والجزئية الموجبة متى صدقت وأحد طرفيها كلي صدقت وهو جزئي والسالبة الكلية على العكس أما بيان الأول فالقضية الكلية أبداً أخص من جزئيتها وكل لازم للأخص فهو لازم للأخص اذ هو جزؤه فالأخص متضمن له بلازمه وأيضاً اذا ضمنمت الى القضية المطلوب لازمها متصلة معلومة الصدق

ليكون جزء مقدمها تاليا لها اذا الجزؤ لازم (١٦٨) اصدق كله ويكون تركيها ابدأ في هذا الفصل من الجزء المطلوب كذا وجزئيا

وهو قولنا هنا كذا صدق كل
(أب) صدق بعض (أب) انتجت
صغرى مع الكلية المتصلة
الجزئية المقدم كبرى وهي قولنا
كلما كان بعض (أب) (فج د)
من الاول كلما صدق كل (أب)
(فج د) وهو المطلوب وأما بيان
الثاني فلا نكل ما لزمه الاخص
لزمه الاعم وان شئت قلت لان
مازوم الاخص ملزوم لاجزائه
والاعم من أجزائه ولاشك ان
التالى الكلى أخص من جزئه
فيلزم أن يكون جزؤه لازما لما
لزمه وان شئت فضم المتصلة
المعلومة الصديق كبرى الى هذه
المتصلة الكلية التالى صغرى
فيكون القياس منه ما هكذا
كلما كان (أب) فكل (ج د) وكلما
كان كل (ج د) فبعض (ج د) فينتج
من الاول كلما كان (أب) فبعض
(ج د) وهو المطلوب وأما بيان
الثالث وهو أن السالبة الجزئية
اذا صدقت ومقدمها كلى صدقت
وهو جزئى فهو أن الكلية اذا
لم تستلزم شيئا في بعض الاحوال
استحال أن تستلزمه جزئيتها في
تلك الحال والا كان لازما لكليتها
لما تقرر أن كل لازم للاعم فهو
لازم للاخص وان شئت فضم هذه
المتصلة المطلوب لازما وهو
قولنا مثلا قد لا يكون اذا كان
كل (أب) (فج د) واجعلها
كبرى للمتصلة المعلوم صدقها
بالضرورة وهي قولنا كلما
كان كل (أب) فبعض (أب)
فانه ينتج من الثالث قد لا يكون
اذا كان بعض (أب) (فج د)
وهو المطلوب وأما بيان الرابع
وهو أن السالبة الجزئية اذا

كل انسان حيوان فبعض الحيوان انسان وهو المطلوب فتدبر (قوله لكون الخ) علة لقوله معلومة
الصدق وقوله اذا الجزؤ أى صدقه وهذا علة للعلة (قوله ويكون تركيها) أى تلك المتصلة وقوله
في هذا الفصل أى الذى هو فصل لوازم الشرطية المتصلة وقوله من الجزء المطلوب الخ أى وذلك الجزء
نارة يكون المقدم كفى هذا المثال وتارة يكون التالى كى أى الذى هو الكلية أو الجزئية
وقوله كى أو جزئيا أو بمعنى أو (قوله وهي) أى تلك المتصلة وقوله قولنا هنا أى في مقام بيان
الاول وقوله كلما صدق الخ ببيانها بالمواد أن تقول في المثال كى كلما صدق كل انسان حيوان ه صدق
بعض الانسان حيوان وقوله أنتجت جواب اذا وقوله صغرى حال من ضميره وقوله كبرى حال من الكلية
المدكورة وهكذا كلما كانت المتصلة المعلومة الصدق من مادة المقدم فتجعل هى صغرى وتجعل
القضية المطلوب لازما كبرى بخلاف ما لو كانت من مادة التالى فانها تجعل هى كبرى وتجعل القضية
المطلوب لازما صغرى كى يعلم من سياق كلامه وقوله هى أى الكلية المدكورة وقوله قولنا كلما
كان الخ ببيانها بالمواد أن تقول في المثال كما تقدم كلما كان بعض الانسان حيوانا فبعض الحيوان انسان
وقوله من الاول تعلق بانتهجت وقوله كلما الخ مع موله وببيانها بالمواد أن تقول في المثال كلما صدق
كل انسان حيوان فبعض الحيوان انسان (قوله وأما بيان الثاني) أى الذى هو أن الكلية الموجبة
من صدقت وتاليا كلى صدقت وهو جزئى وقوله فلا نكلما لزمه الخ واذا كان كذلك فالقدم الذى لزمه
التالى الكلى في نحو قولنا كلما كان بعض الحيوان انسانا فكل انسان حيوان يلزمه التالى الجزئى في نحو
قولنا كلما كان بعض الحيوان انسانا فبعض الحيوان انسان (قوله وان شئت فضم المتصلة الخ) لا يخفى
ان المتصلة المعلومة الصدق هى قولنا في المثال السابق كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان حيوان
وان المتصلة المدكورة هى قولنا في ذلك المثال كلما كان بعض الحيوان انسانا فكل انسان حيوان
وقوله فيكون القياس منه ما هكذا الخ ببيانها بالمواد أن تقول في المثال هكذا كلما كان بعض الحيوان انسانا
فكل انسان حيوان وكلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان حيوان فينتج من الاول كلما كان بعض
الحيوان انسانا فبعض الانسان حيوان وهو المطلوب فتنبه (قوله فهو أن الكلية اذا لم تستلزم الخ) أى
وحينئذ فيلزم من عدم استلزام المقدم الكلى للتالى في نحو قولنا قد لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا
فكل حيوان انسان عدم استلزام المقدم الجزئى له في نحو قولنا قد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا
فكل حيوان انسان (قوله والا) أى بأن استلزمته الجزئية في تلك الحال وقوله كان لازما لكليتها أى مع
ان الغرض انهم لم تستلزمه (قوله لما تقرر) علة لقوله والا كان الخ (قوله وان شئت فضم هذه المتصلة الخ)
لا يخفى ان المتصلة المطلوب لازما هى قولنا في المثال السابق قد لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا فكل
حيوان انسان وان لازما هو قولنا في ذلك المثال قد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا فكل حيوان
انسان وأما المتصلة المعلومة الصدق فهى قولنا في المثال كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان
حيوان فنظم القياس بالمواد في ذلك المثال هكذا كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان حيوان
وقد لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا فكل حيوان انسان ينتج من الثالث قد لا يكون اذا كان بعض
الانسان حيوانا فكل حيوان انسان وهو المطلوب فلا تغفل (قوله وهي قولنا مثلا قد لا يكون الخ)
قد عرفت أن بيان ذلك بالمواد في المثال السابق أن يقال قد لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا فكل
حيوان انسان وقوله هى قولنا كلما كان الخ أى كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان حيوان كما
علمت وقوله فانه ينتج من الثالث قد لا يكون الخ أى قد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا فكل
حيوان انسان كما علمت أيضا (قوله كقولنا مثلا الخ) بيان اجرائه في المواد أن تقول في المثال السابق
قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادنا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار فقد صدقت هذه السالبة
الجزئية وتاليا جزئى فتصدق وهو كلى بان يقال قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادنا فكل ممكن غنى عن

صدق وتاليا جزئى صدقت وهو كلى كقولنا مثلا قد لا يكون اذا كان (أب) فبعض (ج د) فانه يلزم المقدم الفاعل

أيضا فكل (ج) لان الجزئية لما كانت أعم من كليتها فنفي تلك الجزئية عن شيء في حالة يستلزم نفي كليتها عنه في تلك الحالة لما تقر ران نفي الأعم يستلزم نفي الأخص وان شئت فاجعل هذه المتصلة المطلوب لازمها صغرى (١٦٩) للمتصلة المعلومة الصديق وهي التي تاليها جزؤ

مقدمها ينتظم القياس منها ما
هكذا قد لا يكون اذا كان ر أب
فبعض (ج) وكلما كان كل
(ج) فبعض (ج) فينتج من
الثاني قد لا يكون اذا كان (أب)
فكل (ج) وأما بيان الخامس
وهو أن الموجبة الجزئية متى
صدق وأحد طرفيها كل أي
طرف كان صدقت وذلك الطرف
بعينه جزئى فهو أن اللزوم بين
الأخص وبين أمر اذا ثبت في بعض
الأحوال ثبت بين أعمه وبين ذلك
الأمر في تلك الحالة لوجوده إذ
ذلك في ضمن أخصه فيستلزم في
تلك الحالة ذلك الأمر وهي الحالة
التي يوجد في ضمن أخصه وان
شئت ضمنت الى هذه الجزئية
المطلوب لازمها المتصلة
الضرورية الصديق على أنها
صغرى فينتظم القياس منها ما
هكذا كل ما كان (أب) فبعض
(أب) وقد يكون اذا كان كل
(أب) فينتج من الثالث
قد يكون اذا كان بعض (أب)
(فج) وهو المطلوب هذا اذا
كانت الجزئية الموجبة كلية
المقدم وان كانت كلية التالى
فاجعلها صغرى للمتصلة المعلومة
الصديق هكذا قد يكون اذا كان
(أب) فكل (ج) وكل ما كان
كل (ج) فبعض (ج) فينتج
من الاول قد يكون اذا كان
(أب) فبعض (ج) وهو
المطلوب وأما بيان السادس
وهو أن السالبة الكلية متى
صدق وأحد طرفيها جزئى أي
طرف كان صدقت وهو كل وهو
أن السلب العام اللزوم في جميع

الفاعل المختار والى هذا شار بقوله فانه يلزم الخ (قوله أيضا) أي كالزمه فبعض (ج) (د)
(قوله لان الجزئية لما كانت الخ) وحيث شذفتى التالى الجزئى عن المقدم في نحو قولنا قد لا يكون اذا
كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار يستلزم نفي التالى الكلى عن ذلك المقدم
في نحو قولنا قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن المختار الفاعل (قوله وان شئت
فاجعل هذه المتصلة الخ) لا يخفى ان المتصلة المطلوب لازمها هي قولنا في المثال المذكور قد لا
يكون اذا كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار وان لازمها هو قولنا في ذلك المثال
قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار وأما المتصلة المعلومة الصديق
فهى ان تقول في المثال المذكور كلما كان كل ممكن غنى عن الفاعل المختار فبعض الممكن غنى عن
الفاعل المختار (قوله ينتظم القياس منها ما هكذا قد لا يكون الخ) بيانه بالمواد ان تقول في ذلك المثال
هكذا قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار وكلما كان كل ممكن
غنى عن الفاعل المختار فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار فينتج من الثانى قد لا يكون اذا كان
كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار فليتنا مل (قوله أى طرف كان) أى سواء كان المقدم
أو التالى (قوله فهو ان اللزوم الخ) وحيث شذفتى ثبت اللزوم بين المقدم الكلى والتالى في نحو قولنا
قد يكون اذا كان كل انسان حيوانا فبعض الحيوان انسان ثبت بين المقدم الجزئى والتالى في نحو قولنا
قد يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا فبعض الحيوان انسان ومتى ثبت بين التالى الكلى والمقدم في
نحو قولنا قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فكل انسان حيوان ثبت بين التالى الجزئى والمقدم في
نحو قولنا قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فبعض الانسان حيوان فالمراد بالأخص هنا الكلى
أما المقدم أو التالى وبالأعم الجزئى كذلك وبالأمر التالى فيما اذا كان المقدم هو الكلى والمقدم فيما
اذا كان التالى هو الكلى (قوله لوجوده) أى الأعم وقوله اذ ذاك أى في تلك الحالة وأشار المؤلف
بهذا التعليق الى دفع ما قد يقال ليس كل ما يلزم الأخص يلزم الأعم ووجه الدفع ان ذلك انما هو من
حيث انه أعم وأما من حيث وجوده في ضمن الأخص فلا شك في اللزوم (قوله وان شئت ضمنت الخ)
لا يخفى ان الجزئية المطلوب لازمها هي قولنا في المثال السابق قد يكون اذا كان كل انسان حيوانا
فبعض الحيوان انسان وان لازمها هو قولنا في ذلك المثال قد يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا
فبعض الحيوان انسان وأما المتصلة المعلومة الصديق فهى ان تقول في المثال المذكور كلما كان كل
انسان حيوانا فبعض الانسان حيوان وهذا كله اذ كان المقدم هو الكلى وأما اذا كان التالى هو
الكلى فالجزئية المطلوب لازمها هي قولنا في المثال السابق قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا
فكل انسان حيوان ولازمها هو قولنا في ذلك المثال قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فبعض
الانسان حيوان والمتصلة المعلومة الصديق هى ان تقول كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان
حيوان (قوله فينتظم القياس منها ما هكذا كلما كان الخ) بيانه بالمواد ان تقول في المثال هكذا كلما
كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان حيوان وقد يكون اذا كان كل انسان حيوانا فبعض الحيوان
انسان فينتج من الثالث قد يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا فبعض الانسان حيوان وهو المطلوب
(قوله هذا اذا كانت الخ) أى محل كون المتصلة المعلومة الصديق صغرى اذا كانت الخ (قوله فاجعلها
صغرى للمتصلة المعلومة الصديق هكذا قد يكون الخ) بيانه بالمواد ان تقول هكذا قد
يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فكل انسان حيوان وكلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان
حيوان فينتج من الاول قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فبعض الانسان حيوان وهو المطلوب
(قوله أى طرف كان) أى سواء كان المقدم أو التالى (قوله فهو ان السلب العام الخ) وحيث شذفتى يلزم

الأحوال بين الأعم وبين أمر يستلزم سلب ذلك اللزوم بين أخصه وبين ذلك الأمر اذ من جملة أحوال الأهم

من سلب اللزوم بين المقدم الجزئي والتالي في نحو قولنا ليس البتة اذا كان بعض الممكن حادثا فكل
 ممكن غنى عن الفاعل المختار سلب ذلك اللزوم بين المقدم السكلي والتالي في نحو قولنا ليس البتة اذا كان
 كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار ويلزم من سلب اللزوم بين التالى الجزئى والمقدم فى
 نحو قولنا ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار سلب ذلك اللزوم
 بين التالى السكلى والمقدم فى نحو قولنا ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل
 المختار (قوله وان شئت أيضا ضمنت الخ) لا يخفى ان السالبة المطلوبة لازمها هي قولنا فى المثال
 ليس البتة اذا كان بعض الممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار وان لازمها هو قولنا فى ذلك
 المثال ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار وأما المتصلة الضرورية
 الصديق فهي ان تقول فى المثال كلما كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن حادث هذا اذا كان الجزئى
 هو المقدم وأما اذا كان هو التالى فالسالبة المطلوبة لازمها هي قولنا فى المثال السابق ليس البتة اذا
 كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار ولازمها هو قولنا ليس البتة اذا كان كل
 ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار والمتصلة الضرورية الصديق هي ان تقول كلما كان كل
 ممكن غنى عن الفاعل المختار فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار (قوله فان ضمنتها الى السالبة
 الجزئية المقدم جعلناها صغرى هكذا كلما كان الخ) بيانه بالمواد ان تقول فى المثال المذكور هكذا
 كلما كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن حادث وليس البتة اذا كان بعض الممكن حادثا فكل ممكن
 غنى عن الفاعل المختار فينتج من الاول ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن
 الفاعل المختار وهو المطلوب (قوله وان ضمنتها كبرى الى السالبة الجزئية التالى الخ) بيانه
 بالمواد ان تقول فى المثال المذكور ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل
 المختار وكلما كان كل ممكن غنى عن الفاعل المختار فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار فينتج
 من الثانى ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار وهو المطلوب
 فليتأمل (فصل القياس قول الخ) ذكر المعنى الاصطلاحي دون المعنى اللغوي وهو تقدير شئ على
 مثال آخر وقد اشتمل تعريفه على جنس وهو قوله قول وعلى خمسة فصول أو أربعة على ما يأتي (قوله
 مؤلف هذا) هو الفصل الأول ونخرج به المفرد وهذا على القول بان القول يشمل المفرد وأما على
 القول بانه خاص بالمركب فالمفرد خارج من أول الأمر لعدم دخوله فى الجنس وعليه فقوله مؤلف وصلة
 لما بعده (قوله من تصديقين) أى قضيتين كما فسره بذلك بعد فقيه تجوز وخارج بذلك القول المؤلف
 لا من قضيتين سواء القضية وغيرها كغلام زيد فان قلت هذا لا يظهر فى الموجهة المركبة فنحو زيد قائم
 لا دائما والشرطية فنحو ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا قلت أما الأولى فأجيب عنها بانها فى
 الاصطلاح قضية واحدة وان كانت فى قوة قضيتين وأما الثانية فأجيب عنها أيضا بانها قضية واحدة
 لما تقدم من أن جزئها حالة التركيب ليسا قضيتين (قوله متى سلما الخ) انما قال ذلك ولم يقل متى صدق
 ليشمل كلاما من صادق المقدمات وكاذبا كما سينبئ عليه (قوله يسمى) أى ذلك التصديق الآخر
 (قوله التوصل الى المطالب المجهول) أى بواسطة تهييج الطرق الموصلة اليها (قوله وهو) أى
 ما يتوصل به الى التصور المجهول (قوله لان التصور الخ) علة لقوله قدمنا الكلام الخ (قوله شرعنا
 الخ) جواب لما (قوله وهو) أى ما يوصل الى التصديق المجهول (قوله بعد ان ذكرنا الخ) الطرف
 متعلق بقوله شرعنا (قوله وما يتركب الخ) تفسير لما قبله وقوله وهو القضايا بنفسها يتركب منه
 (قوله وهذا) أى القياس (قوله فبدأنا الخ) معطوف على قوله شرعنا (قوله فقولنا) مبتدأ
 وقوله أى قضيتين خبرا ذهوى قوة ان يقال معناه كذا كما تقدم نظيره فما كتبه بعضهم من أن الصواب
 حذف الواو من قوله وهو الخ ليس على ما ينبغي (قوله وهو جنس) فيه تسميح لما عرفت من أن الجنس

وجوده فى ذهن أخصه وان
 شئت أيضا ضمنت الى هذه
 السالبة المطلوب لازمها
 المتصلة الضرورية الصديق
 فان ضمنتها الى السالبة الجزئية
 المقدم جعلناها صغرى هكذا
 كلما كان كل (أب) فبعض (أب)
 ليس البتة اذا كان بعض
 (أب) (فج) فينتج من الاول
 ليس البتة اذا كان كل (أب)
 (فج) وهو المطلوب وان
 ضمنتها كبرى الى السالبة
 الجزئية التالى كان مثال ذلك على
 هذه الصورة ليس البتة اذا
 كان كل (أب) فبعض (ج) وكل
 ما كان كل (ج) فبعض (ج)
 فينتج من الثانى ليس البتة اذا
 كان كل (أب) فكل (ج) وهو
 المطلوب (س)

(فصل) القياس قول مؤلف
 من تصديقين متى سلب لازم
 لثانيهما تصديق آخر يسمى قبل
 الشروع فى الاستدلال دعوى
 وعنده مطلوبنا وبعده نتيجة (ش)

اعلم أن الغرض من علم المنطق
 التوصل الى المطالب المجهول
 وهو منحصرة فى التصور
 لئلا تصديق فلما قدمنا الكلام
 على ما يتوصل به الى التصور
 المجهول وهو المعارف ومبادئها
 لان التصور قبل التصديق
 شرعنا هنا فيما يتوصل به الى
 التصديق المجهول وهو القياس
 بعد ان ذكرنا مبادئه وما يتركب
 منه وهو القضايا وهذا هو
 المقصود الأعظم من هذا الفن
 فبدأنا أولا بهذا القياس فقولنا
 فى حده تصديقان أى قضيتان
 وهو جنس وانما لم نقل فأكبر

انما هو القول (قوله لأن الصحيح ان القياس الخ) هذا يقتضى ان بعضهم يقول بانه لا يرجع الى ما ذكر قال بعضهم والظاهر انه ليس كذلك اهـ لكن عباراتهم كلها تقتضى ذلك وتسليمه أولى من رده. يقتضى الاستظهار (قوله يرجع الى أقبسة الخ) هذا اقتصار على أحد قسميه المسمى بمفصول النتائج أى الذى فصلت عنه النتائج ولم تذكر فيه والثانى موصوفاً وهو الذى ذكرت فيه أولاً نتيجة ثم ثانياً مقدمة فالأول نحو قولنا فى الاستدلال على كون الانسان نامياً كل انسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نامى والثانى نحو قولنا فى الاستدلال على ذلك كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فكل انسان حساس ثم تقول كل انسان حساس وكل حساس نامى فكل انسان نامى (قوله واستغنى الخ) جواب عن سؤال مقدر (قوله الكاذب المقدمات) لا يخفى ان الكاذب فى المثال الذى ذكره انما هو مقدمة فاللجنس (قوله لأن القياس الخ) علة لقوله يدخل فيه الخ (قوله من حيث هو قياس) انظر مفهوم هذه الخيمية (قوله يشمل البرهانى) وهو ما ألف من مقدمات يقينية ومثاله ظاهر وقوله والجلى وهو ما ألف من مقدمات مشهورة ونحو هذا ظلم وكل ظلم قبيح ينتج هذا قبيح وقوله والخطاى وهو ما ألف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه كولى أو من مقدمات مظنونة معتقدة فيها اعتقاد اراجيحاً وفلان يطوف بالليل بالسيلاح وكل من كان كذلك فهو لص ينتج فلان اص وقوله والسوفسطائى وهو ما ألف من مقدمات وهمية كاذبة نحو هذا ميت وكل ميت جساد ينتج هذا جساد وقوله والصغرى وهو ما ألف من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض نحو ان يقال الخربا قوته سيالة أو العسل مرة مهوعة (قوله يخرج التمثيل) الأصوب فيه كما قاله السعدان تشبيهه جزئى بجزئى فى معنى مشترك بينهما ليثبت التشبيه بالحكم الثابت للتشبيه به المعنى بذلك المعنى نحو ان يقال النيد مثل الخمر وذلك بجامع الاسكار فالمشبه هو النيد والمشبه به هو الخمر والمعنى المشترك بينهما هو الاسكار والحكم المعنى بذلك المعنى هو الحرمة وقوله والاستقراء الصحيح فى تفسيره كما قاله السعدان ما ذكره الامام حجة الاسلام انه عبارة عن تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات ثم التصفح اما سكلها وهو الاستقراء التام واما لاكثرها وهو الاستقراء الناقص كذا قيد كثير من المناطق فى تفسير الناقص بالأكثر وتعقبه (سم) فى الآيات بانه يلزم عليه خروج ما يكون بنصف الجزئيات فأقل وحينئذ يشكل الأمر بمسائل استند فيها الفقهاء الى الاستقراء مع انه لم يقع فيها تصفح لاكثر الجزئيات فالوجه ترك التقييد بالأكثر بل بغيره البعض كما فى عبارة غير واحد كالامام فى المحصول وينبغى ضبط البعض بما يحصل معه ظن عموم الحكم والاستقراء التام ليس مراداً هنا لانه يفيد اليقين كما اذا استقررت جميع جزئيات الحيوان فوجدت الموت لازماله فحكمت عليه به فقلت كل حيوان اما ماش أو غيره وكل منهما ميت فكل حيوان ميت بخلاف الاستقراء الناقص فانه لا يفيد ذلك كما اذا استقررت أكثر الحيوانات فرأيت به يحرك فكه الأسفل عند المضغ فظننت أن سائرهما كذلك فحكمت على كل حيوان بانه يحرك فكه الأسفل عند المضغ وربما يكون فردهما مستقر على خلاف ذلك بل الواقع ان بعض الافراد ليس كذلك وذلك كالتمساح فانه يحرك فكه الأعلى عند المضغ (قوله مدلولهما) أى التمثيل والاستقراء وقوله عنها أى عن المقدمات وفى نسخة عنها أى عن التمثيل والاستقراء (قوله الكامل وغير الكامل) المراد بالأول ما لا تتوقف نتيجته على مقدمة أخرى لازمة لاحدهما كالعكس وذلك ما كان من الشكل الأول والثانى ما توقفت نتيجته على تلك المقدمة وذلك ما كان من بقية الاشكال (قوله أعم من البين وغيره) البين ما لا يقتصر الى واسطة كما فى الشكل الأول وغير البين ما يقتصر اليها كتغيير كل من المقدمتين أو احدهما كما فى بقية الاشكال (قوله لذات تأليف التصديقين) أى لذات المؤلف منهما وقوله أى لا يكون الخ لوقال من أول الأمر معناه أن لا يكون الخ لكان أحسن ولا يخفى ان النفى صادق بأن لا يكون واسطة أصلاً وبأن يكون واسطة لكنهما مقدمة لازمة لاحدى المقدمتين لزوماً ضرورياً فالأول كفى الشكل الأول والثانى كفى بقية الاشكال (قوله على هذا)

لان الصحيح أن القياس المركب من أكثر من مقدمتين يرجع الى أقبسة طويت فيه نتائج أى لم تذكر وهى صغريات لما بقى من المقدمات واستغنى عنها العلم بها وقولنا متى سلم يدخل فيه القياس الصادق المقدمات كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم والقياس الكاذب المقدمات كقول القائل كل انسان فرس وكل فرس صهال لان القياس من حيث هو قياس انما يجب أن يؤخذ بحيث يشمل البرهانى والجلى والخطاى والسوفسطائى والشعرى وقولنا ازم يخرج التمثيل والاستقراء فان مقدماتها اذا سلمت لا يلزم عنها شئ لا مكان تخلف مدلوليهما عنهما ويتنازع القياس الكامل وغير الكامل لان اللزوم أعم من البين وغيره وقولنا لذا فهم معناه أن يكون اللزوم لذات تأليف التصديقين أى لا يكون بواسطة مقدمة اجنبية أى غير لازمة لاحدى المقدمتين لزوماً ضرورياً فيخرج على هذا

قياس المساواة كقولنا مثلا (أ) مساو (ب) و (ب) مساو (ج) فانه يلزم هاتين المقدمتين (أ) مساو (ج) لكن لا لذات هذا التآليف والا لكان متجاها بحسب صورته دائما وليس كذلك بدليل انتقاضه في المباني كقولنا الانسان مبين للفرس والفرس مبين للناطق ولا يصح الانسان مبين للناطق ومنتهى أيضا في النصفية ونحوها كقولنا مثلا الثلاثة نصف الستة والستة نصف الاثنى عشر ولا يصح الثلاثة نصف الاثنى عشر فاذا لم ينتج هذا التآليف في قياس المساواة بذاته بل بواسطة مقدمة أجنبية وهي قولنا كل مساو (ب) فهو مساو لكل ما يساويه (ب) فانه اذا انضم كبرى الى المقدمة الأولى من مقدمتي قياس المساواة أنتج من الأول (أمسا) ولكل ما يساويه (ب) ويلزم من هذه النتيجة (١٧٢) باعتبار مادة المساواة التي فيها كل ما يساويه (ب) (فأ) مساو له فاحفظ هذه

القضية ثم تأتي المقدمة الثانية من مقدمتي قياس المساواة فتجدها يلزمها من جهة مادتها قولنا (ج) يساويه (ب) فاجعل هذه القضية صغيرة للمقدمة المحفوظة ينتج (ج) (أ) مساو له ويلزم هذه النتيجة بحسب مادتها (أ) مساو (ج) وهو المطلوب فقد بان أن هذا اللزوم الذي في قياس المساواة إنما هو بواسطة تلك المقدمة وهي غير لازمة لصورة إحدى المقدمتين فتكون أجنبية بحيث لم تصدق هذه المقدمة الأجنبية لم يتلزم القياس شيئا كما في قياس المباني والنصفية الذين مثلناهما فيما سبق فانه لا يصدق في ذلك المثال للمباني قول القائل كل مبين للفرس فهو مبين لما للفرس مبين له ولا في مثال النصفية كل ما هو نصف الستة فهو نصف لنا الستة نصف له ومهما صدقت المقدمة الأجنبية وجسد الاستلزام كافي قياس المساواة لسابق وقياس الملزومية يقولك الانسان ملزوم للجرمية الجرمية ملزومة للاعراض

أي بناء على ما ذكر من أن معنى قولنا لذاتهما ما علمت (قوله قياس المساواة) هو ما تركب من قضيتين متعلق بمجول أولاهما موضوع الأخرى وتسمية ذلك قياسا على سبيل التجوز لمشابهة القياس من حيث اشتماله على مطلق تكرر وان لم يكن المتكرر فيه الحد الوسط ولا يخفى أن التعريف المذكور يشمل ما عرّف به بالمساواة أو غيرها كالمباني والنصفية الى غير ذلك مما يأتي لكن قوة كلام بعضهم ان قياس المساواة ما عرّف به بمادة المساواة فقط وعلى الأول فاضافته للمساواة باعتبار بعض الأمثلة (قوله كقولنا مثلا الخ) لا يخفى ان اجراءه بالمواد أن تقول زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لعمرو فانه يلزم هاتين المقدمتين زيد مساو لعمرو وهذا يعلم ما يأتي من بقية الحروف (قوله والا) أي بان كان اللزوم في ذلك لذات التآليف (قوله في المباني) أي في مادتها وكذا ما بعد (قوله ومنتهى أيضا) لوقال وانتقاضه أيضا عطفًا على ما قبله لكان أنسب (قوله ونحوها كالرعية) بأن تقول مثلا الواحد ربع الاربعة والاربعة ربع الستة عشر ولا يصح الواحد ربع الستة عشر (قوله فاذا لم ينتج الخ) أي فاذا كان ذلك منتهى ضا فبما ذكر لم ينتج الخ (قوله فانه اذا انضم الخ) تعليل لقوله بل بواسطة مقدمة أجنبية ومحصل ما أشار اليه انك تأخذ المقدمة الأجنبية القائلة هنا كل مساو (ب) فهو مساو لكل ما يساويه (ب) وتضمها كبرى الى المقدمة الأولى من مقدمتي القياس القائلة (أ) مساو (ب) فينتظم منها ما قياس هكذا (أ) مساو (ب) وكل مساو (ب) فهو مساو لكل ما يساويه (ب) ينتج من الأول (أ) مساو لكل ما يساويه (ب) ويلزم من ذلك قولنا كل ما يساويه (ب) (فأ) مساو له فاحفظ هذا اللازم وتأخذ من المقدمة الثانية من مقدمتي القياس الاول القائل (ج) يساويه (ب) وتجعله صغيرا لذلك اللازم فينتظم قياس هكذا (ج) يساويه (ب) وكل ما يساويه (ب) (فأ) مساو له ينتج (ج) (أ) مساو له ويلزم من هذه النتيجة (أ) مساو (ج) وهو المطلوب من قياس المساواة فتأمل (قوله باعتبار مادة المساواة) أشار بذلك الى أن ما ذكرنا هو من المعنى لا بطريق العكس الاصطلاحي (قوله فانه لا يصدق في ذلك المثال للمباني قول القائل كل مبين الخ) وذلك لان الانسان من أفراد مباني الفرس وليس مباني للناطق الذي من أفراد مبانيه الفرس وقوله ولا في مثال النصفية كلما هو الخ أي لان الثلاثة نصف الستة ولا يست نصف الاثنى عشر اثنى عشر الستة نصف لها (قوله وهي قولنا كل ملزوم الخ) فلذلك كان الانسان ملزوم للجرمية وملزوم للاعراض (قوله يقتضي وجوب مغايرة النتيجة الخ) أورد عليه أن هذا مناقض للقسم الأول من القياس الاستثنائي كما سيأتي في الشرح وسيذكر جوابه وأورد عليه أيضا انه اذا قلنا كل انسان انسان وكل انسان حيوان أنتج عن الكبرى واذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان حيوان أنتج عن الصغرى وأجيب بوجوه المتجه منها أن ذلك ليس من الأقيسة لأن ما ادعى انه الصغرى في الأول والكبرى في الثاني

انه يلزمه الانسان ملزوم للاعراض بواسطة مقدمة أجنبية وهي قولنا كل ملزوم للجرمية فهو ملزوم لما لجرمية ملزومة له وقياس المقدمة كقولنا مثلا نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم مقدم في الفضيلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام والرسل عليهم الصلاة والسلام مقدمون في الفضيلة على الملائكة عليهم الصلاة والسلام على ما هو الصحيح عند أهل السنة فانه لزمه نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم مقدم في الفضيلة على الملائكة عليهم الصلاة والسلام بواسطة مقدمة أجنبية وهي قولنا وكل مقدم في الفضيلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام فانه مقدم على ما الرسل عليهم الصلاة والسلام مقدمون في الفضيلة عليه قولنا في الحد تصديق آخر يقتضي وجوب مغايرة النتيجة للمقدمات

فلا تسمى المقدمتان باعتبار استلزام مجموعهما لاحداهما قياسا وقولنا يسمى قبل الشروع الخ ليس من الخلف في شيء وانما هو افادة لما يسمى به لازم القياس فقولنا انه يسمى قبل الشروع في الاستدلال دعوى (١٧٣) وعند الاستدلال أي بعد الشروع فيه وقبل نكته لانه

يسمى مطلوباً ويسمى بعد تمام الاستدلال نتيجة ولا يخفى مناسبة هذه التسميات لمعانيهما وباللغة تعالى التوفيق (ص)

وهو ينقسم الى اقتراني واستثنائي فالاستثنائي ما ذكرت فيه النتيجة بالفعل أو نقيضها والاقتراضي ما لم تذكر فيه كذلك (ش)

يعني أن القياس الذي سبق تعريفه ينقسم الى قسمين استثنائي واقتراضي فالاستثنائي ما يشتمل بالفعل على النتيجة أو نقيضها مثال الاول قولنا مثلاً كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود ولا شأن أن هذه النتيجة المذكورة بالفعل في القياس لأن ما عني تالي الشرطية ومثال الثاني قولنا مثلاً لو لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجود لكن النهار موجود ينتج الشمس طالعة فهذه النتيجة نقيضها قولنا لم تكن الشمس طالعة وهذا بعينه هو مقدم الشرطية واعتراض على الاول وهو قولهم ما شتمل بالفعل على النتيجة بأنه يقتضي عدم مغايرة النتيجة للقياس وهو مناقض لما اقتضاه حد القياس من وجوب المغايرة لقولهم فيه لزم لاذنبهما تصديق آخر وأجيب بأن الاستدلال عدم مغايرة النتيجة للمقدمتين في الضرب الاول من القياس

ليس بقضية اذ لا بد من تغير الطرفين ذهنا واتحادهما خارجاً وحيث كانا متحدين ذهنا وخارجاً لم يكن المركب منهما قضية (قوله فلا تسمى المقدمتان الخ) وذلك نحو كل انسان حيوان وكل حجر جاد فمجموع هاتين القضيتين مستلزم لاحدهما ضرورة استلزام الكل لجزئه (قوله وانما هو افادة الخ) أي ذوافادة أو مفيداً وأنه على سبيل المبالغة كما هو واضح (قوله فقولنا انه يسمى الخ) خبر المبتدأ محذوف تقديره واضح أو نحو ذلك (قوله ولا يخفى مناسبة الخ) أما مناسبة تسميته دعوى فهي كون الخصم قد ادعاه وأما مناسبة تسميته مطلوباً فهي كون المستدل قد طلبه بذلك الاستدلال وأما مناسبة تسميته نتيجة فهي كونه قد استنتج منه (قوله وهو) أي القياس من حيث هو كما أشار له في الشرح (قوله الى اقتراني واستثنائي) سمي الأول بذلك لاقتراض حدوده وعدم فصلها بإداة الاستثناء وهي لكن وسمي الثاني بذلك لاشتماله على تلك الأداة وظاهر أن المراد بالاستثناء معناه اللغوي وهو مطلق الانحراج (قوله فالاستثنائي ما ذكرت الخ) لا يخفى أنه ما أن يستثنى عن المقدم وحيثئذ ينتج القياس عين التالي فهو في هذه الحالة قد ذكرت فيه النتيجة بالفعل كما أشار له في الشرح بالمثال الاول وأما أن يستثنى نقيض التالي وحيثئذ ينتج القياس نقيض المقدم فهو في هذه الحالة قد ذكر فيه نقيض النتيجة كما أشار له في الشرح بالمثال الثاني (قوله والاقتراضي ما لم يذكر الخ) أي ما لم يذكر فيه النتيجة بالفعل ولا نقيضها لكن لا بد من ذكرها فيه بالقوة أخذاً من تعريف القياس السابق وان لم يعط هذا التركيب ذلك (قوله وهو) أي ما اقتضاه من عدم مغايرة النتيجة للقياس (قوله من وجوب الخ) بيان لما (قوله لقولهم الخ) علة لاقتضاء حد القياس ذلك (قوله وأجيب باننا لانسلم الخ) يؤخذ من ذلك أن المراد من قولهم ما ذكرت فيه النتيجة بالفعل أنه ذكرت فيه صورتها باعتبار اللفظ فقط وان كان المعنى مختلفاً فليست امل (قوله في الضرب الاول) أي في القسم الاول الذي هو ما ذكرت فيه النتيجة بالفعل (قوله ولا يحتج به حيثئذ) أي حين اذ أخذ باعتبار كونه لازماً للزوم (قوله ومعناها مختلفة في الموضوع عين) أي لم اعرف من أنه اعتبر في الموضوع الاول كون مسماها لازماً للزوم فهو غير مستقل لانه جزء قضية وفي الموضوع الثاني كونه قضية كاملة فهو مستقل (قوله وهو) أي الاقتراني كما أشار له في الشرح واعلم أنه كما يكون مركباً من الجملتين يكون مركباً من الشرطيات على التحقيق وقال ابن الحاجب ومن تبعه باختصاصه بالجملتين وعلى الاول جرى المؤلف كما لا يخفى (قوله طرف احدي مقدمتيه الخ) هذا هو المسمى عندهم بالحد الأصغر وهذا يقطع النظر عن كونه موضوع تلك المقدمة أو محمولها على التفصيل الآتي في الأشكال وكذا يقال فيما بعد وقوله أصغر المطلوب أي الذي هو النتيجة وسيد كر في الشرح وجه تسمية ذلك أصغر (قوله وهو) أي أصغر المطلوب وقوله موضوعه أي المطلوب وقوله ان كان أي المطلوب وكذا يقال فيما بعد فاذا قلت مثلاً كل انسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج كل انسان جسم فطرف احدي المقدمتين وهو الانسان أصغر المطلوب وهو موضوعه لانه حلية وقوله ومقدمه ان كان الخ فاذا قلت مثلاً كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجود فالليل معدوم أنتج كلما كانت الشمس طالعة فالليل معدوم فطرف احدي المقدمتين وهو كلما كانت الشمس طالعة أصغر المطلوب وهو مقدمه لانه شرطية (قوله وتسمى هذه المقدمة) أي التي طرفها أصغر المطلوب (قوله وطرف المقدمة الأخرى الخ) وهذا هو المسمى بالحد الأكبر وقوله وهو محموله ان كان الخ فاذا قلت مثلاً كل انسان حيوان الى آخر ما تقدم

الاستثنائي فان سماها أخذ في المقدمتين باعتبار كونه لازماً للزوم ولا يحتج به حيثئذ صدقاً ولا كذباً لانه جزء قضية لا قضية وأخذ في تسميته نتيجة باعتبار كونه قضية كاملة محتملة للصدق والكذب فلفظها واحد ومعناها مختلفة في الموضوعين وباللغة تعالى التوفيق (ص) وهو مركب من مقدمتين طرف احدي مقدمتيه أصغر المطلوب وهو موضوعه ان كانت حلية ومقدمته ان كانت شرطية وتسمى هذه المقدمة صغرى وطرف المقدمة الأخرى أكبر المطلوب وهو محموله ان كانت حلية وتاليها ان كانت شرطية

الوسط مع الأصغر والأكبر شكلا
فان كان مجهولا أو تاليا في الصغرى
وموضوفا أو مقدما في الكبرى
فهو الشكل الاول وعكسه
الشكل الرابع وان كان مجهولا
أو تاليا فيهما فهو الشكل الثاني
وعكسه الشكل الثالث وتسمى
المقدمتان باعتبار كمهما وكيفهما
ضربا وقرينة فالقدر في كل
شكل ستة عشر ضربا (ش)

يعنى أن كل قياس اقتراني لابد
فيه من مقدمتين يشتركان في
حد لان نسبة مجهول المطلوب الى
موضوعه في القياس الحلى ونسبة
تاليه الى مقدمه في القياس
الشرطى لما كانت مجهولة احتج
الى أمر ثالث بوجوب العلم بتلك
النسبة المجهولة ويسمى هذا الأمر
الثالث الحد الوسط لتوسطه بين
طرفي المطلوب ومن نسبته اليهما
وجبت المقدمتان وتنفرد
احدى المقدمتين بحد موضوع
المطلوب أو مقدمه ويسمى أصغر
لانه في الأغلب أخص من المجهول
أو التالى فيكون أقل افرادا
فلذلك سمي الأصغر وتسمى
المقدمة المشتملة عليه صغرى
لانها ذات الأصغر وتنفرد
المقدمة الثانية بحد هو المجهول
المطلوب أو تاليه ويسمى أكبر لانه
في الأغلب أعم فيكون أكثر
افرادا وتسمى المقدمة المشتملة
عليه كبرى لانها ذات الأكبر
وانما سميت القضية التي جعلت
جزء قياس مقدمة لتقدمها على
المطلوب وانما سمي ما تمحل اليه

فطرف المقدمة الأخرى وهو الجسم أكبر المطلوب وهو مجهول لانه حلية وقوله وتاليه ان كان الخ فاذا
قلت مثلا كما كانت الشمس طالعة الخ فطرف المقدمة الأخرى وهو الليل معدوم أكبر المطلوب وهو
تاليه لانه شرطية (قوله وتسمى هذه المقدمة) أى التى طرفها أكبر المطلوب (قوله فى ثالث وهو
الوسط) أى وهذا هو المسمى بالحد الوسط فتلخص أن الحدود ثلاثة كما سيذكره فى الشرح (قوله
وتسمى المقدمتان الخ) لما كان المسمى شكلا فى الحقيقة انما هو الهيئة قال باعتبار هيئة الخ والمراد
بالهيئة هنا أى هيئة كانت فتشمل الشكل الأول وغيره كما هو ظاهر (قوله فان كان الخ) هذا تفصيل
لما قبله والضمير ما تدل الوسط وقوله مجهولا أى ان كان القياس من كميات الحليات وقوله أو تاليا أى ان
كان من كميات الشرطيات وكذا يقال فيما بعد (قوله فهو الشكل الأول) فيه تسع لماعرفت أن
الشكل اسم للهيئة وكذا ما بعد (قوله وعكسه) أى بأن يكون موضوفا أو مقدما فى الصغرى ومجهولا
أو تاليا فى الكبرى (قوله فيهما) أى فى الصغرى والكبرى (قوله وعكسه) أى بأن يكون موضوفا
أو مقدما فيهما (قوله باعتبار كمهما) أى الكلية والجزئية وقوله وكيفهما أى الايجاب والسلب (قوله
فالمقدر فى كل شكل الخ) أى لان الصغرى لها احوال أربعة اذهى اما كلية أو جزئية وعلى كل اما
موجبة أو سالبة وكذلك الكبرى ومعها احوال أربعة من ضرب أربعة فى أربعة ستة عشر واذا كان
المقدر فى كل شكل ما ذكر كانت الجملة أربعة وستين قائمة من ضرب أربعة فى ستة عشر (قوله لا بد فيه
الخ) اخذ من قوله وهو من كم من مقدمتين مع قوله ويشتركان المقدمتان فى ثالث (قوله لان نسبة
مجهول الخ) تعليل لقوله لا بد فيه الخ لانه علل قوله يشتركان فى حد بصدد التعليل أعنى قوله لأن
نسبته الخ وعلل قوله لا بد فيه من مقدمتين بحجزه أعنى قوله ومن نسبته اليهما واجبت المقدمتان
(قوله لما كانت مجهولة) اذ لو كانت معلومة لم يحتج الى اقامة قياس عليها (قوله الى أمر ثالث
بوجوب الخ) وذلك بان تكون نسبته الى كل واحد من طرفي المطلوب معلومة وقوله بتلك النسبة
المجهولة أى التى هى نسبة مجهول المطلوب الى موضوعه فى القياس الحلى ونسبة تاليه الى مقدمة فى
القياس الشرطى (قوله لتوسطه الخ) ليس المراد من توسطه بين ذلك وقوعه وسطا فى التركيب
لانه انما يكون كذلك فى الشكل الأول دون بقية الأشكال وانما المراد منه كونه واسطة بينهما فى نسبة
أحدهما وهو الأكبر الى الآخر وهو الأصغر (قوله ومن نسبته اليهما الخ) أى ومن نسبة هذا الأمر
الثالث الى طرفي المطلوب وجبت الخ فن نسبته الى موضوع المطلوب أو مقدمة تنشأ المقدمة الصغرى
ومن نسبته الى مجهول أو تاليه تنشأ المقدمة الكبرى فبطرفي المطلوب تتميز الصغرى عن الكبرى كما قاله
المؤلف فى شرح ايساغوجى (قوله وتنفرد احدى المقدمتين الخ) اخذ ذلك من قوله طرف احدى
مقدمتيه أصغر المطلوب الخ (قوله لانه فى الأغلب أخص الخ) وذلك كما فى قولنا كل انسان حيوان
وكل حيوان جسم ينتج كل انسان جسم فالموضوع فى هذا المثال أخص من المجهول وكما فى قولنا كلما كان
انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسميا ينتج كلما كان انسانا كان جسميا فالمقدم هنا أخص من
التالى ومن غير الأغلب أنه يكون مساويا له كما فى قولنا كل انسان بشرو كل بشر ناطق ينتج كل
انسان ناطق وكما فى قولنا كلما كان انسانا كان بشرا وكلما كان بشرا كان ناطقا ينتج كلما كان انسانا كان
ناطقا فالموضوع والمقدم هنا مساويان للمجهول والتالى (قوله فلذلك يسمى الأصغر) كان الأولى
اسقاطه كما لا يخفى (قوله وتنفرد الخ) اخذ ذلك من قوله وطرف المقدمة الأخرى الخ (قوله لانه
فى الأغلب أعم الخ) ظاهر مما تقدم (قوله لانه طرف النسبة) أى وحد الشئ فى اللغة طرفه (قوله
يشتمل على ثلاثة حدود) أدب خير بانها فى اللفظ أربعة لكنه لتكرار الحد الوسط لم ينظر والدلك

بالوضع والجل أو بكونه مقدما أو بالاشكال ويستحق اقتران الصغرى بالكبرى باعتبار الكيف وهو الايجاب والسلب وباعتبار الكم وهو الكمية والجزئية قرينة وضربا ثم الاشكال أربعة لان الوسط ان كان محمولا أو نالبا في الصغرى وموضوعا أو مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان محمولا أو نالبا فيهما فهو الثاني وان كان موضوعا أو مقدما فيهما فهو الثالث وانما كان الاول في المرتبة الاولى لانه بين الانتاج لان الكبرى فيه دالة على ثبوت حكمها (١٧٥) من ايجاب أو سلب لكل ماثبت له الاوسط

ومن جملة ذلك الأصغر فيثبت
حكم الكبرى له ولا حاجة مع هذا
الى فكر زوروية ولانه أيضا
منتج للمطالب الأربعة ولا شرف
المطالب الذي هو الايجاب الكلي
لاشتماله على الشرفين على
الايجاب الذي هو أشرف من
السلب فان الوجود خير من
العدم وعلى الكمية التي هي
أشرف من الجزئية لانها أنفع
في العلوم ولدخولها تحت الضبط
بخلاف الجزئية ولانها أخص
والأخص أكل من الأعم لاشتماله
على أمر زائد ويتلوه الثاني لانه
يوافق الاول في الصغرى وهي
أشرف المقدمتين لاشتمالها على
موضوع المطالب أو مقدمه
وهما أشرف من المحمول والتالي
لان المحمول والتالي في الغلب
يكونان طارئين تابعين والمتبوع
المعروض أشرف من التابع
العارض ولان المحمول والتالي
انما هما مذكوران مطلوبان في
القضية لاجل الموضوع أو المقدم
حتى يرتبطا عليه بالايجاب أو
السلب وانما تلاه أيضا لانه ينتج
الكلي وهو أشرف من الجزئي
فان قيل الثالث أيضا ينتج
الايجاب وهو أشرف من السلب
فالجواب أن الثالث لا ينتج الا
الجزئي والكلي وان كان سلبا
أشرف من الجزئي وان كان ايجابا
لانه أنفع في العلوم وأضبط وأكمل

وجعلوه شيئا واحدا (قوله بالوضع والجل) أي بكونه موضوعا وكونه محمولا ليناسب ما بعده والباء
للتصوير متعلقة بميثمة وهذا أظهر من قول بعضهم انه متعلق بنسبة كما قاله شيخنا (قوله لان الكبرى
فيه الخ) فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم أو ولا شيء من الحيوان بجبر فالكبرى
في ذلك دالة على ثبوت حكمها من ايجاب في الأول أو سلب في الثاني لكل ماثبت له الاوسط ومن جملة
الأصغر فيثبت ذلك الحكم له وهو معنى النتيجة القائلة في الأول كل انسان جسم وفي الثاني لا شيء من
الانسان بجبر (قوله ومن جملة ذلك الأصغر) أي كدات عليه الصغرى (قوله ولا حاجة مع هذا)
أي المذكور من دلالة الكبرى على ثبوت حكمها الخ وقوله الى فكر اى تأمل وقوله وروية عطف
مرادف (قوله ولانه أيضا الخ) معطوف على قوله لانه بين الانتاج وقوله للمطالب الأربعة أي التي هي
الايجاب الكلي والجزئي والسلب الكلي والجزئي (قوله ولا شرف المطالب) لا يخفى انه داخل فيما
قبله لكن صرح به لما بعده (قوله لاشتماله على الشرفين) علة لكون ذلك هو أشرف المطالب
(قوله فان الوجود الخ) علة لكون الايجاب أشرف من السلب (قوله التي هي أشرف من الجزئية)
علل ذلك بثلاثة أمور كما لا يخفى (قوله ولدخولها تحت الضبط) كناية عن كونها ذات ضبط (قوله
لانه يوافق الاول في الصغرى) أي من حيث ان الحد الاوسط محمول أو نال فيها فهمما (قوله وهي أشرف
المقدمتين) بذلك يدفع ما قيل هنا وهو أن الثاني قد وافق الاول في الصغرى باعتبار محمولها
والثالث قد وافقه في الكبرى باعتبار موضوعها وقد تبين أن الموضوع أشرف من المحمول فيكون
الثالث أشرف من الثاني ووجه الاندفاع أن الثاني قد شارك الاول في أشرف المقدمتين بخلاف
الثالث (قوله لان المحمول والتالي في الغلب يكونان الخ) أي كافي قولنا كل انسان ناطق وكل
ناطق كاتب ينتج كل انسان كاتب فالمحمول هنا طارض وتابع وكافي قولنا كلما كان انسانا كان ناطقا
وكما كان ناطقا كان كاتب ينتج كلما كان انسانا كان كاتبا فالتالي هنا طارض وتابع ومن غير الأغلب
انهما يكونان ذاتيين كافي قولنا كل انسان بشري وكل بشري ناطق ينتج كل انسان ناطق وقولنا كلما
كان انسانا كان بشريا وكلما كان بشريا كان ناطقا ينتج كلما كان انسانا كان ناطقا فالمحمول والتالي
هنا ذاتيان (قوله حتى يرتبطا عليه الخ) أي حتى يتعلق به على سبيل الايجاب في القضية الموجبة
والسلب في القضية السالبة (قوله من جهة واحدة) أي التي هي أن الوجود خير من العدم وقوله
من جهات متعددة أي التي هي أنه أنفع في العلوم وأضبط وأكمل (قوله وأيضا فلهذا الشكل قريب
الخ) أي لان وقوع الطبع على الترتيب الثاني أكثر من وقوعها على الترتيب الثالث كما قاله المؤلف
في شرح ايساغوجي (قوله لموافقته الاول في الكبرى) أي من حيث أن الحد الاوسط موضوع
أو مقدم فيها فهمما (قوله لمخالفته الاول في مقدمته معا) أي من حيث ان الحد الاوسط في الشكل
الاول محمول أو نال في الصغرى وموضوع أو مقدم في الكبرى ولا كذلك الشكل الرابع بل هو على
العكس كما تقدم (قوله ولذلك) أي لكونه في غاية البعد من الطبع (قوله ولهذا كانت الخ) كان
مقتضى الظاهر أن يقول ولهذا لم يوجد في القرآن بخلاف الثلاثة قبله فانها كلها موجودة في القرآن

على ما سبق فصار شرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلي من جهات متعددة وأيضا فلهذا الشكل الثاني قريب من الاول في بيان
الانتاج فلهذا جعل مواليه الثالث لموافقته الاول في الكبرى ولانه في بيان الانتاج أقرب من الرابع ويتلوه الرابع لمخالفته الاول
في مقدمته معا وهو في غاية البعد من الطبع ولذلك أسقطه الفارابي وابن سينا والغزالي عن الاعتبار ولهذا كانت الثلاثة وهي ما عدا الرابع
كلها موجودة في القرآن أما الاول

ففي احتجاج خليل الله تعالى إبراهيم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام على انفراد مولانا جل وعز بالربوبية ونفيها عن النمرود المسمى لها بالجهل والعناد بقوله صلى (١٧٦) الله عليه وسلم خطابه ان الله يأتي بالشمس من المشرق فأتى بها من المغرب لان هذا الدليل

الخ قتل (قوله في احتجاج خليل الله تعالى الخ) وذلك ان النمرود لعنه الله كان يدعى الربوبية فقال لخليل الله تعالى ابراهيم عليه وعلى نبينا الصلوة والسلام من ربك قال ربى الذى يحيى ويميت فقال لعنه الله انا احيى واميت واحضر رجلين فقتل احدهما وترك الآخر وقال هذا احييته وهذا اُمته فقال له خليل ان الله يأتي بالشمس من المشرق فأتى بها من المغرب انتقلانها تمكن فيه الشهادة الى مالا تمكن فانه قطع النمرود كما أخبر الله تعالى عن ذلك بقوله في بيت الذى كفر (قوله عن النمرود) باهمال آخره كما فى القاموس أو باهماله كما نقله نعلب عن أهل البصرة وهو الموافق للضابط الفارق بين المهمل والمجمل في لغة الفرس الذى أشار له بعضهم بقوله

ان تلت الدال صحبحا سنا • أهملها الفرس والاعجموا

أفاده بعضهم نقلا عن الزرقاني (قوله لان هذا الدليل في قوة قوله أنت الخ) وجه ذلك والله أعلم أن قوله فأتى بها من المغرب أمر تمييزي فقد نسب الجزاليه فكانه قال أنت لا تقدر أن تأتي بالشمس من المغرب وهذا هو عين الصغرى وقوله ان الله يأتي بالشمس من المشرق يستلزم الرب يقدر أن يأتي بالشمس من المغرب لكونه أسبق الجهتين وقد سلم النمرود ذلك القضية وهي تستلزم بعكس النقيض الموافق كل من لم يقدر أن يأتي بالشمس من المغرب فليس رب وبذلك عين الكبرى (قوله قال هذاربي) أى بزعمكم فكانه قال أنتم تزعمون ان هذاربي ثم كر على ذلك بالابطال (قوله لانه في قوة قوله هذاربي الخ) لا يخفى أن الصغرى مأخوذة من قوله فلما أفل أو أفلت وأن الكبرى مأخوذة من قوله لا أحب الا فلين وقوله لن لم يهدنى ربى لا كونه من القوم الضالين وقوله انى برئ مما نشر كون وقوله هذا أى الكوكب أو القمر وقوله أو هذه أى الشمس (قوله في رد الله تعالى على اليهود القائلين الخ) وانما قالوا ذلك لئتم صوابا بذلك إلى انكار رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فرد الله تعالى عليهم ذلك بقوله قل من أنزل الكتاب الآية فيؤخذ منها أن موسى بشر وأنه أنزل عليه الكتاب وهما مسلمتان عندهم فانتظم القياس منهما ما أنتج بعض البشر أنزل عليه الكتاب (قوله لانها نقيضتها) علته لقوله تكذب الكلية السالبة (قوله المجموع ستة عشر ضربا) وقد عرفت أنه اذا كان ذلك في كل شكل من الأشكال الأربعة كان الجملة أربعة وستين (قوله أما الشكل الأول) أى أما به ان شروطه وضروبه وكذا يقال فيما بعد قوله فشرط انتاجه) أى انتاج القياس الذى على هيئته كما يشير اليه في الشرح (قوله ايجاب صغراه) أى سواء كانت كلية أو جزئية وقوله وكلية كبراه أى سواء كانت موجبة أو سالبة فاذا ضربت حالتى الصغرى فى حالتى الكبرى تحصل أربعة فلذا فرغ على ذلك قوله فضر وبه الخ (قوله ليندرج الأصغر) أى حكمه ليناسب قوله تحت حكم الأوسط فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فقد اندرج حكم الأصغر أى الحكم عليه بانه جسم تحت حكم الأوسط أى تحت الحكم عليه بذلك لانه من أفراد ولو كانت الصغرى سالبة لم يندرج حكم الأصغر تحت حكم الأوسط لانه ليس من أفراد كما سيتضح بالمثال (قوله والابحاز الخ) أى والانتكاف كبراه كلية بان كانت جزئية جاز كون الخ كما سيظهر بالمثال (قوله فضر وبه المنتجة الخ) هذه طريقة التخصيل وهي التي تتعرض للنتج صريحا وللعقيد التزاما ولم تتعرض للموافق في هذا الشكل لطريق الخذف وهي المتعرضة للعقيد صريحا وللانتج التزاما ومحصلا أنه يسقط بمقتضى الشرط الأول ثمانية أضرب لأن الصغرى اذا كانت سالبة فاما أن تكون كلية أو جزئية وهي لا تنتج مع المحصورات الأربع كبريات أعنى الكلية والجزئية الموجبة والسالبة وبمقتضى الشرط الثانى أربعة أضرب لان الكبرى اذا كانت جزئية فاما أن تكون موجبة أو سالبة

في قوة قوله أنت لا تقدر أن تأتي بالشمس من المغرب وكل من لا يقدر على أن يأتي بالشمس من المغرب فليس رب ينتج من الاول أنت لست برب وأما الثانى ففي استدلال خليل عليه السلام بالافول على عدم الوهية النجم والقمر والشمس في قوله تعالى فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذاربي فلما أفل قال لا أحب الا فلين الآية فانه في قوة قوله هذا أو هذه أفل أو أفلت ودرى جل وعز ليس بأفل ينتج من الثانى هذا أو هذه ليس أو ليست بربى وأما الثالث ففي رد الله تعالى على اليهود القائلين ما أنزل الله على بشر من شيء بقوله جل وعز قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى نو راوهدى للناس ونظمه من الثالث أن يقال موسى عليه الصلاة والسلام بشر موسى عليه الصلاة والسلام أنزل عليه الكتاب ينتج بعض البشر أنزل عليه الكتاب وهذه النتيجة جزئية موجبة تكذب الكلية السالبة في قول اليهود ما أنزل الله على بشر من شيء لانها نقيضتها وانما كان المقدر في كل شكل من الضروب ستة عشر ضربا لان الصغرى إما كلية أو جزئية وكل واحدة منهما إما موجبة أو سالبة فهذه أربعة أضرب مضروبة في مثلها في الكبرى المجموع ستة عشر ضربا منها المنتج ومنها العقيم ومنها المنتج

للايجاب والكلية ومنها المنتج للسلب والجزئية فاحتيج الى معرفة ضوابط ذلك في كل شكل والى ذلك أشار بقوله (ص) أما الشكل الاول فشرط انتاجه ايجاب صغراه ليندرج الأصغر تحت حكم الأوسط وكلية كبراه والابحاز كون ما ثبت له الا كبر غير الأصغر فضر وبه المنتجة أربعة

كلية موجبة مع مثاليها ينتج كلية موجبة مع سالبة كلية موجبة مع كلية موجبة ينتج جزئية موجبة مع
 سالبة كلية ينتج سالبة جزئية (ش) يعني انه يشترط في انتاج القياس الذي على هيئة الشكل الاول أن تكون صغراء موجبة سواء
 كانت كلية أو جزئية اذ بذلك يندرج الاصغر تحت الاوسط بحيث يكون من افراد ذلك مستلزم لاندراج في الحكم الذي ثبت في الكبرى
 لكل ما صدق عليه الاوسط ويشتد أيضا أن تكون كبراء كلية سواء كانت موجبة أو سالبة اذ بذلك يتعدى حكمها الى الاصغر لانها لما
 حكمت بالا كبرايها بالوسط على كل ما صدق عليه الاوسط دخل في هذا الحكم الاصغر لانه من جملة ما صدق عليه الاوسط على مادات
 عليه الصغرى الموجبة ولو كانت الصغرى سالبة لم يصدق حينئذ الاوسط على الاصغر (١٧٧) فلا يتعدى حكم الكبرى اليه ولو كانت

الكبرى جزئية لجاز كون البعض
 الذي ثبت له الا كبر غير الا صغر
 لعدم نعين ذلك البعض فلم يلزم
 أيضا تعدى حكم الا كبر الى
 الا صغر مثال كون الصغرى
 سالبة قولنا مثلاً لا شئ من
 الانسان بفرس وكل فرس صها
 ومثال كون الكبرى جزئية قوله
 كل انسان حيوان وبعض الحيوان
 فرس فعلى هذا تكون الضرو
 المنتجة من الشكل الاول ارب
 لان شرط ايجاب الصغرى يثبت
 لها كلية وجزئية وكلية الكبرى
 يثبت لها موجبة وسالبة فاضر
 حالي الصغرى في حالي الكبرى
 يخرج لنا اربعة اضرب الضر
 الاول من كليتين موجبتين مثلاً
 كل (ج ب) وكل (ب أ) ينتج
 موجبة كلية وهي كل (ج أ)
 الضرب الثاني من كليتين الكبر
 سالبة ينتج كلية سالبة مثلاً كل
 (ج ب) ولا شئ من (ب أ) ينتج
 لا شئ من (ج أ) الضرب الثالث
 من موجبتين الصغرى جزئية
 ينتج جزئية موجبة مثلاً بعض
 (ج ب) وكل (ب أ) ينتج بعض
 (ج أ) الضرب الرابع من
 جزئية موجبة صغرى وسالبة

وهي لا تنتج مع الصغرى الموجبة الكلية أو الجزئية فتحصل أن العقيم اثنا عشر (قوله كلية موجبة
 مع مثاليها ينتج الخ) فاذا قلت مثلاً كل انسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج كل انسان جسم وقوله
 ومع سالبة كلية الخ فاذا قلت مثلاً كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بجو اد أنتج لا شئ من الانسان
 بجواد وقوله وجزئية موجبة مع كلية موجبة ينتج الخ فاذا قلت مثلاً بعض الحيوان انسان وكل
 انسان ناطق أنتج بعض الحيوان ناطق وقوله ومع سالبة كلية الخ فاذا قلت مثلاً بعض الحيوان انسان
 ولا شئ من الانسان بجواد أنتج بعض الحيوان ليس هو بجواد ووجه وضع هذه الضروب على هذا
 الترتيب أن الاول قد جمع الأشرفين الشكل والايجاب فقدم والثاني ينتج الكلى وهو وان كان سلباً
 أشرف من الجزئي وان كان ايجاباً فولى الاول والثالث ينتج الجزئي مع الايجاب وهو أشرف من الجزئي
 مع السلب فولى الثاني وأما الرابع فجمع الخسنتين (قوله اذ بذلك) أي يكون الصغرى موجبة
 وقوله بحيث الخ تصويراً لكونه مندرجاً تحت الاوسط (قوله وذلك) أي اندراجاً تحت الاوسط
 وقوله مستلزم لاندراج أي لاندراج حكمه ليناسب قوله في الحكم الخ (قوله اذ بذلك) أي يكون
 الكبرى كلية (قوله لانها لما حكمت الخ) علة لعله وقوله لانه الخ علة لهذه العلة (قوله على مادات
 الخ) أي بناء على مادات الخ ولوقال كما دلت الخ لكان أظهر (قوله ولو كانت الصغرى سالبة الخ) هذا
 مفهوم الشرط الاول وقوله ولو كانت الكبرى جزئية الخ هذا مفهوم الشرط الثاني (قوله فعلى هذا
 تكون الخ) أي فعلى ما ذكر من الشرطين المذكورين (قوله لان شرط الخ) علة لقوله فعلى هذا تكون
 الخ (قوله الاول من موجبتين كليتين) مثاله بالمواد أن تقول كما مر كل انسان حيوان وكل حيوان
 جسم ينتج موجبة كلية وهي كل انسان جسم (قوله الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج
 الخ) مثاله بالمواد كما تقدم كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بجو اد أنتج لا شئ من الانسان بجو اد
 (قوله الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج الخ) مثاله بالمواد كما علمت بعض الحيوان
 انسان وكل انسان حيوان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق (قوله الضرب الرابع من جزئية موجبة
 وسالبة كلية كبرى ينتج الخ) مثاله بالمواد كما سبق بعض الحيوان انسان ولا شئ من الانسان بجواد
 ينتج بعض الحيوان ليس هو بجواد (قوله واعلم ان ضابط الخ) لما علم من كلامه ان نتيجة الشكل
 الاول تختلف بالايجاب والسلب وبالكلية والجزئية فاسباب ان يذكر ضابط ذلك في كل شكل لكنه
 صرح بضابط الايجاب ويعلم منه ضابط السلب وصرح بضابط الكلية ويعلم منه ضابط الجزئية كما
 نبه على ذلك في الشرح (قوله عموم وضع الاصغر) أي بان يكون الاصغر موضوعاً ومسوراً بالسور
 السكلى فتي كان كذلك كان تام الوضع وكانت النتيجة كلية وسيد كالمؤلف في الشرح ان في معنى عموم
 وضع الاصغر مفهوم مقدمته فاذا كان الاصغر موضوعاً ومسوراً بالسور السكلى كان تام المقدمة وكانت

(٢٢ - منطق) كلية كبرى ينتج جزئية سالبة مثله بعض (ج ب) ولا شئ من (ب أ) ينتج بعض (ج ب) ليس
 هو (أ) وبالله تعالى التوفيق (ص) واعلم أن ضابط ايجاب النتيجة في كل شكل ايجاب المقدمتين معا وضابط كليتها عموم وضع الاصغر
 بالفعل أو بالقوة أي في عكس الصغرى (ش) ذكر هنا ضابطين أحدهما يعرف به كون النتيجة موجبة وفي ضمنه معرفة كونها سالبة
 وذلك لعدم وجود ضابط الايجاب الثاني يعرف به كون النتيجة كلية وفي ضمنه معرفة كونها جزئية أيضاً بأن لا يوجد ضابط كليتها أيضاً
 الايجاب في النتيجة فهو ان السكلى المقدمتين معا يعرف به كونها كليتين ومما كان في الجهد ان ضابط نتيجة الجزئية في ذلك وان ضابط كلية النتيجة
 فهو أن يكون الا صغر

عام الوضع للاوسط اما بالفعل أو بالقوة (١٧٨) وفي معنى عموم الوضع أن يكون عام المقدمة حيث يكون القياس شرطيا وعموم وضعه

النتيجة كلية وانما اقتصر في المتن على ذلك لانه الاغلب وقوله بالفعل أو بالقوة متعلق بالوضع يعني ان وضع الاصغر تارة يكون بالفعل وتارة يكون بالقوة كما سيأتي بيانه وقوله في عكس الصغرى متعلق بمحذوف صفة للقوة والتقدير أو القوة الآيلة الى الفعل في عكس الصغرى فليس متعلقا بالقوة لانه في العكس بالفعل لا بالقوة كما سيتضح (قوله عام الوضع للاوسط) الجار والمجرور متعلق بالوضع وقد علمت ان ذلك يكون الا صغرا موضوعا ومسورا بالسور الكلي واللاوسط محمولا عليه فقد تحقق حينئذ كون الا صغرا عام الوضع للاوسط (قوله ان يكون عام المقدمة) فاذا قلت مثلا كلما كان انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسمًا أنتج كلما كان انسانا كان جسمًا فلما كان الا صغرا عام المقدمة كانت النتيجة كلية (قوله يكون في الشكل الاول والثاني حيث تكون الخ) وذلك لا يكون الا في الضربين الاولين من كل منهما كما سيأتي فاذا قلت مثلا من الضرب الاول من الشكل الاول كل انسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج كلية وهي كل انسان جسم وكذا اذا قلت من الضرب الثاني من ذلك الشكل كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بجبر أنتج كلية وهي لا شيء من الانسان بجبر واذا قلت من الضرب الاول من الشكل الثاني كل انسان حيوان ولا شيء من الجهاد بجهاد أنتج كلية وهو لا شيء من الانسان بجهاد واذا قلت من الضرب الثاني من ذلك الشكل لا شيء من الانسان بجهاد وكل جبر جاد أنتج كلية وهي لا شيء من الانسان بجبر (قوله يكون في بعض ضروب الشكل الرابع حيث تكون الخ) وذلك في الضرب الثالث كما يعلم مما يأتي فاذا قلت مثلا منه لا شيء من الانسان بجهاد وكل ناطق انسان أنتج كلية وهي لا شيء من الجهاد بناطق فالاصغر هنا وان كان محمولا لكنه موضوع بالقوة لان الصغرى سالبة كلية وهي تنعكس كنفسها فالصغرى في المثال المذكور تنعكس الى قولنا لا شيء من الجهاد بانسان فقد صار موضوعا وهو مسور بالسور الكلي فهو في الاصل عام الوضع بالقوة الآيلة الى الفعل في العكس فليتأمل (قوله لانهم تنعكس الخ) علة لكون الوضع في هذا بالقوة (قوله واما الشكل الثالث فلا يوجد فيه عموم الوضع الخ) فاذا قلت مثلا منه كل انسان حيوان وكل انسان ناطق أنتج جزئية وهي بعض الحيوان ناطق لانه لم يوجد عموم وضع الا صغرا بالفعل لكونه محمولا لا موضوعا ولا بالقوة لان الصغرى موجبة وهي لا تنعكس الا جزئية فالصغرى في المثال تنعكس الى قولنا بعض الحيوان ناطق والاصغر وان كان موضوعا في العكس لكنه ليس مسورا بالسور الكلي فلم يتحقق عموم وضعه وعلى هذا القياس (قوله لانه لا ينتج الخ) علة لقوله فلا يوجد فيه الخ (قوله ومن ثم) أي من أجل كونه لا ينتج الا حيث تكون صغرا موجبة وعكس الموجبة جزئية أبدا (قوله وزاد الخونجي الخ) أي على ما تقدم من عموم وضع الا صغرا بالفعل الخ (قوله وهو حشو) أي لا حاجة اليه (قوله لانه لا يكون الا صغرا عام الوضع الخ) أو رد عليه انه قد يكون الا صغرا عام الوضع بحسب ما اقتضاه ضابط الانتاج والكبرى ليست كافية كافي نحو الضرب الثاني من الشكل الرابع عند من يجعله منتجا فان الا صغرا فيه عام الوضع بالقوة والكبرى ليست كافية ولم ينتج كلية لعدم كون الكبرى كلية وحينئذ فلا بد من قيد كلية الكبرى كما قاله الخونجي وأجيب بأن المؤلف جرى على مذهب المتقدمين القائلين بعدم انتاج ذلك (قوله وبيان ذلك) أي انه لا يكون الا صغرا عام الوضع الا والكبرى كلية وقوله الاستقراء خبر بيان وقوله ان الا صغرا الخ خبر لبدء المحذوف والتقدير وذلك أن الخ وفي بعض النسخ بالاستقراء الخ وهو ظاهر (قوله وفي الضرب الذي الخ) هكذا في بعض النسخ وهو ظاهر وفي بعضها ومن الضرب الخ وهو غير ظاهر ولذلك كتب عليه بعضهم ان الصواب وفي الضرب الخ (قوله فكذلك) أي ان عدم عموم الوضع فيما للاصغر ظاهر ثم نبه على ذلك بقوله لان صغراهما الخ (قوله واما تلك المواضع الخ) مقابل لما علم مما قبله وهوان المواضع التي لم يوجد فيها عموم موضوعية الا صغرا

بالفعل يكون في الشكل الاول والثاني حيث تكون الصغرى فيهما كلية وعموم وضعه بالقوة يكون في بعض ضروب الشكل الرابع حيث تكون صغرا كلية سالبة لانها تنعكس كنفسها واما الشكل الثالث فلا يوجد فيه عموم الوضع لا بالفعل ولا بالقوة لانه لا ينتج الا حيث تكون صغرا موجبة والاصغر فيها محمول وانما يصير موضوعا في العكس وعكس الموجبة جزئية أبدا ومن ثم لم ينتج الثالث الا جزئية وزاد الخونجي في الجمل الكلية النتيجة قيدا آخر وهو كلية الكبرى وهو حشو لانه لا يكون الا صغرا عام الوضع بحسب ما اقتضاه ضابط الانتاج الا والكبرى كلية وبيان ذلك الاستقراء أن الا صغرا لا يكون عام الوضع الا في الضربين اللذين الصغرى فيهما كلية من الشكل الاول ومن الشكل الثاني وفي الضرب الذي صغرا سالبة كلية من الشكل الرابع وما سوى ذلك وهو ما اذا كانت صغرا جزئية من الشكل الاول والثاني فعدم عموم الوضع فيه للاصغر ظاهر واما الشكل الثالث كله وما بقي من الرابع فكذلك لان صغراهما موجبة والاصغر فيها محمول فلا يصير موضوعا الا في عكسها وهي لا تنعكس الا جزئية واما تلك المواضع السابقة التي وجد فيها عموم موضوعية الا صغرا بالفعل أو بالقوة فلا تكون الكبرى فيها الا كلية

أما في الشكل الاول والثاني فشرط انتاجهما من أصلهما كلية الكبرى وأما في الرابع فان كانت الصغرى سالبة بالفعل لم تكن الكبرى الا موجبة كلية لئلا يجتمع فيه خستان

على غير شرطهما وبالله تعالى التوفيق (ص) وأما الشكل الثاني فشرط انتاجه اختلاف كيف مقدمته وكيفية كبراه لان وجه انتاجه أن الأصغر والأكبر تبانينا في لازم واحد فيلزم تبان أحدهما للآخر ولا يحصل هذا إلا بجموع الشرطين اذ لو لم يختلفا في الكيف لم يلزم تبان الأصغر والأكبر ولا توافقهما لجواز اشتراك المتوافقين والمتباينين (١٧٩) في لازم ايجاب أو سلب ولو لم تكن الكبرى كلية لم يلزم التبان في اللوازم (ش)

بالفعل أو القوة ليس يلزم أن تكون الكبرى فيها كلية فليستأمل (قوله على غير شرطهما) أي الذي هو عدم اجتماع الحسنتين على ماسياتي (قوله اختلاف كيف مقدمته) أي الذي هو الايجاب والسلب فلا بد أن تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة (قوله لان وجه انتاجه ان الاصغر الخ) فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان ولا شيء من الجاد بحيوان أنتج لاشئ من الانسان بجماد ووجه انتاجه لذلك ان الاصغر الذي هو الانسان والا كبر الذي هو الجاد تبانينا في لازم واحد وهو الحيوان حيث استلزم أحدهما اثبوت له والاخر سلبه عنه فلزم أن أحدهما مبين للآخر لأن الاختلاف في اللازم يوجب تبان الملزومات وحينئذ صحت النتيجة القائلة لاشئ من الانسان بجماد (قوله ولا يحصل هذا) أي الوجه المذكور وقوله لا بجموع الشرطين لما كان متضمنا لدعوتين احدهما توقف حصوله هذا الوجه على الشرط الاول والاخر توقفه على الشرط الثاني علل كلا منهما بقوله اذ لو لم يختلفا الخ (قوله اذ لو لم يختلفا في الكيف) أي بان كانتا موجبتين أو سالبتين فالأول فيما اذا اشتركا في لازم ايجابيهما كما في قولنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان وقولنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان والثاني فيما اذا اشتركا في لازم سلبيهما كما في قولنا لاشئ من الانسان بجماد ولا شيء من الناطق بجماد وقولنا لاشئ من الانسان بجماد ولا شيء من الفرس بجماد كما يؤخذ من الشرح فعلم من هذا ان الاتحاد في اللازم لا يقتضي تبان الملزومات والاتحاد باختلاف الاختلاف في اللازم فانه يقتضي تبان الملزومات كما مر ولذلك قال المؤلف لما لم يلزم تبان الخ أي بل تارة يوجد التبان بينهما وتارة يوجد توافقهما وقوله وتوافقهما انما ذكره مع انه قد تم المقصود تقييما للفائدة وقوله لجواز اشتراك المتوافقين والمتباينين الخ فالمتوافقان كالانسان والناطق والمتباينان كالانسان والفرس وقوله في لازم ايجابيهما أي كالحَيوان وقوله أو سلبيهما أي كالخمر ولا يخفى ان قوله في لازم الخ راجع لكل من المتوافقين والمتخالفين فتكون الصور أربعة وقد مثل لها في الشرح وقد ذكرناها أيضا (قوله ولو لم تكن الكبرى كلية) أي بأن كانت جزئية وقوله لما لم يلزم التبان في اللوازم يقتضي انه تارة يوجد التبان في اللوازم حينئذ وهو ظاهر وتارة لا يوجد فيه نظرا ولا يخفى بعدم ما صوروه به كقولنا لاشئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس قالوا فانه لم يوجد هنا التبان في اللوازم لعدم وجدانها اذ الموجود لازم واحد وهو سلب الفرسية عن الانسان وأما الفرسية فليست لازمة لكبرى الذي هو الحيوان ومما يدل على بعد ذلك عدم تعويل المؤلف عليه في الشرح (قوله لانهما لو اتفقتا الخ) علة لاشتراط اختلافهما في الكيف (قوله وأيا ما كان الخ) أي وعلى أي الحالين وجد لزوم الخ وقوله الاختلاف الموجب للعقم أي اختلاف النتيجة بالصدق والكذب الموجب لعدم الانتاج (قوله أو سلبيهما) كان مقتضى الظاهر أن يسقط ذلك لانه فرض الكلام فيما اذا كانتا موجبتين وهو خاص بما اذا اشتركا في لازم ايجابيهما كما ان كونهما سالبتين خاص بما اذا اشتركا في لازم سلبيهما كما يعلم مما يأتي (قوله والحق في نتيجة الاول الايجاب) أي كما اقتضاء القياس وقوله وفي نتيجة الثاني السلب أي على خلاف ما اقتضاء القياس (قوله فلهذا صدقت صورة هذا القياس المتحدة) انما كانت ممتدة لان المقدمات موجبتان كليتان وقوله مع كل واحد من النقيضين أي الايجاب والسلب فانه في أحد المسائل يلزمه الايجاب وفي الآخر يلزمه السلب (قوله والحق الايجاب) أي على خلاف ما اقتضاء القياس وقوله والحق هنا السلب أي كما اقتضاء القياس (قوله لانها لو كانت الخ) علة لاشتراط كلية الكبرى (قوله حينئذ) أي حينئذ كانت

يعني انه لا يشترط لانتاج الشكل الثاني بحسب كيفية المقدمات وكيفها شرطان أحدهما اختلاف كيف مقدمته أي كون احدهما موجبة والاخرى سالبة لانهما لو اتفقتا في الكيف فهما امام وجهين أو سالبتان وأيا ما كان لازم الاختلاف الموجب للعقم أما اذا كانتا موجبتين فليجوز اشتراك المتوافقين أي المتساويين والمتباينين في لازم واحد ايجابيهما أو سلبيهما كقولنا مثلا في المتوافقين كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان فقد اشترك الانسان والناطق المتوافقان أي المتساويان في لازم واحد ثابت لهما وهو الحيوانية وكقولنا في المتباينين كل انسان حيوان وكل فرس حيوان فقد اشترك الانسان والفرس المتباينان في لازم واحد ايجابيهما وهو الحيوان والحق في نتيجة الاول الايجاب وفي نتيجة الثاني السلب فقد صدقت صورة هذا القياس المتحدة مع كل واحد من النقيضين وكل قياس صدقت صورته مع النقيضين فليس ملزوما لأحدهما على التعيين فيكون عقيما وأما اذا كانتا سالبتين فليجوز اشتراك

المتوافقين والمتباينين أيضا في لازم واحد سلبيهما كقولنا في المتوافقين لاشئ من الانسان بجماد ولا شيء من الناطق بجماد والحق هنا الايجاب وهو كل انسان ناطق وكقولنا في المتباينين لاشئ من الانسان بجماد ولا شيء من الفرس بجماد والحق هنا السلب وهو لاشئ من الانسان بفرس الشرط الثاني لانتاج هذا الشكل كلية كبراه لانها لو كانت جزئية لكان المبين حينئذ للاصغر بعض افراد الأكبر

وذلك غير مستلزم لمباينة حقيقة الا كبر للاصغر ولذلك تصدق صورة القياس حينئذ مع ايجاب النتيجة ثارة ومع سلبها اخرى لانه يصح
قولنا مثلاً لاشئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق هنا الايجاب وهو كل انسان حيوان ولو قلت بدل الكبرى وبعض
الصاهل فرس لكان الحق السلب وهو لا شئ من الانسان بصاهل وكذا يصح قولنا كل انسان ناطق وليس بعض الحيوان أو الفرس
بناطق والحق أيضاً في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وبالله تعالى التوفيق (ص) فضرره المنتجة أربعة الصغرى كلية موجبة
مع كلية سالبة وعكسه ينتجان سالبة كلية والصغرى جزئية موجبة مع سالبة كلية وجزئية سالبة مع موجبة كلية ينتجان جزئية سالبة
(ش) يعنى أن الضروب المنتجة باعتبار (١٨٠) الشرطين أربعة أما بطريق الحذف فلا الشرط الاول أسقط ثمانية أضرب

الجزئية (قوله وذلك) أى كون المباين للاصغر بعض افراد الأ كبر (قوله ولذلك) أى لكون ما ذكر غير
مستلزم لمباينة حقيقة الأ كبر للاصغر (قوله والحق هنا الايجاب) أى على خلاف ما اقتضاه القياس
وقوله وهو كل انسان حيوان لو قال وهو بعض الانسان الخ لكان أنسب لكونه نظراً لكون ذلك نقيض
النتيجة الكاذبة إذ نقبض السالبة الجزئية موجبة كلية وكذا يقال في نظيره بعد (قوله لكان الحق
السلب) أى كما اقتضاه القياس (قوله والحق أيضاً في الاول الايجاب) أى على خلاف ما اقتضاه
القياس وقوله وفي الثاني السلب أى كما اقتضاه القياس (قوله فضرره بالخ) تفريع على الشرطين
المذكورين (قوله الصغرى كلية موجبة مع كلية سالبة الخ) فاذا قلت مثلاً كل انسان حيوان ولا شئ
من الجاد بحيوان أنتج لاشئ من الانسان بجماد وقوله وعكسه أى بان تكون الصغرى سالبة كلية مع
موجبة كلية فاذا قلت مثلاً لاشئ من الانسان بجماد وكل جماد أنتج لاشئ من الانسان بجماد
وقوله والصغرى جزئية موجبة مع سالبة كلية الخ فاذا قلت مثلاً بعض الحيوان انسان ولا شئ من الجاد
بانسان أنتج بعض الحيوان ليس بجماد وقوله وجزئية سالبة مع موجبة كلية الخ فاذا قلت مثلاً بعض
الحيوان ليس بفرس وكل صاهل فرس أنتج بعض الحيوان ليس بصاهل (قوله فلان الشرط الاول)
أى الذى هو اختلاف كيف المقدمتين (قوله الموجبتين مع الموجبتين) دخل في ذلك أربعة الموجبة
الكلية صغرى مع الموجبة الكلية أو الجزئية كبرى والموجبة الجزئية صغرى مع الموجبة الكلية
أو الجزئية كبرى ومثل ذلك في السالبتين (قوله والثاني) أى الذى هو كلية الكبرى (قوله الاول
من كائتين والكبرى سالبة كلية) مثاله بالمواد أن تقول كل انسان حيوان ولا شئ من الجاد بحيوان
ينتج لاشئ من الانسان بجماد (قوله الثاني من كائتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية) مثاله
بالمواد لاشئ من الانسان بجماد وكل جماد ينتج لاشئ من الانسان بجماد (قوله الثالث من موجبة
جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية) مثاله بالمواد أن تقول بعض الحيوان انسان
ولا شئ من الجاد بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بجماد (قوله الرابع من سالبة جزئية صغرى
وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية) مثاله بالمواد أن تقول بعض الحيوان ليس بفرس وكل
صاهل فرس ينتج بعض الحيوان ليس بصاهل (قوله مع اتحاد الخ) أى لان الاول مركب من كائتين
احدهما موجبة والاخرى سالبة وكذلك الثانى وينتجان سالبة كلية والثالث مركب من كلية
وجزئية احدهما موجبة والاخرى سالبة وكذلك الرابع وينتجان سالبة جزئية (قوله لانهما
أشرف الخ) يعنى أن الاول أشرف من الثانى وان الثالث أشرف من الرابع لما ذكره وقوله من كل منهما
يقترن ان الاول أشرف من كل من الثانى والرابع وان الثالث أشرف من كل من الثانى والرابع مع
انه غير محتاج الى تفضيل الاول على الرابع وتفضيل الثالث على الثانى خلاف الواقع من تفضيل الثانى

الموجبتين مع الموجبة-ين
والسالبتين مع السالبتين والثاني
أسقط أربعة أخرى الكبرى
الموجبة الجزئية مع السالبتين
والسالبة الجزئية مع الموجبتين
وأما بطريق الفصل فلان
الكبرى الكلية اما أن تكون
موجبة أو سالبة والصغرى
لا بد أن تكون مخالفة لها
فالكبرى الموجبة لا تنتج الا مع
الصغرى السالبة كلية أو جزئية
الكبرى السالبة لا تنتج الا مع
الصغرى الموجبة كلية
أو جزئية فالجسموع أربعة
الاول من كائتين والكبرى
سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا
كل (ج ب) ولا شئ من (ب أ)
ينتج لاشئ من (ج أ) الثانى
من كائتين والصغرى سالبة
ينتج سالبة كلية مثل الاول
كقولنا لاشئ من (ج ب) وكل
(أ ب) ينتج لاشئ من (ج أ)
الثالث من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج
سالبة جزئية كقولنا بعض
(ج ب) ولا شئ من (أ ب)
ينتج ليس بعض (ج أ) الرابع
ن سالبة جزئية صغرى وموجبة

كلية كبرى ينتج سالبة جزئية مثل الثالث كقولنا بعض (ج) ليس (ب) وكل (أ ب)
نتج بعض (ج) ليس (أ) ووجه وضع هذه الضروب على هذا الترتيب أن الضربين الاولين أشرف من الاخيرين مقدمات ونتيجة
سأعرفت أن الكلية مطلقاً أشرف من الجزئية وانما يبقى الاشكال في تقديم الاول على الثانى والثالث على الرابع مع اتحاد المقدمات
النتيجة في القسمين وجوابه انه انما يقدم الاول على الثانى والثالث على الرابع لانهم ما أشرف من كل واحد منهم-ما لا شئ من كليهما على
صغرى النظم التكامل بعينها

(تنبیه) اختلاف في الضروب المنتجة من الشكل الثاني والثالث فقبل ان بيان انتاجها موقوف على ردّها للضروب المنتجة من الشكل الاول لوضوح انتاج الاول بنفسه وهو قول الأكثر وقيل ان انتاجها يتبين لذتهم من غير ردّ الاول وقال به السهروردي والفخر ووجهه ان الاوسط في الشكل الثاني لما ثبت لاحد الطرفين وسلب عن الطرف الآخر لم يثبت المباشرة بين الطرفين ضرورة وأما الثالث فلان صدق شيئين على شيء واحد مع عموم صدق أحدهما بقتضي لذاته صدق أحدهما على بعض ماصدق عليه الآخر وهو ذلك الشيء الواحد أي الذي هو الحيوان وقوله من افرادهما أي الشئين المذكورين هما الانسان والجسم (قوله هذا) أي التوجيه المذكور (قوله وأما في الموجبة والسالبة) هكذا في بعض النسخ وهو ظاهر وفي بعضها وأما في السالبتين وهو مخالف السالبة أي من أنه يشترط لا تحتاج هذا الشكل ايجاب صفراء وغير مناسب لما بعده من التوجيه قال بعضهم اللهم الا أن يقال انه من باب التغليب اه وفيه من البعد لما لا يخفى (قوله فلان ثبوت أحد الشئين الخ) فإذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بجماد فقد ثبت أحد الشئين الذين هما الانسان والجماد وذلك الاحد هو الانسان لشيء وهو الحيوان ثم سلب الآخر الذي هو الجماد عن ذلك الشيء بعينه مع عموم أحد الحكمين وهو السلب في هذا المثال وهذا يقتضي أيضا لذاته سلب أحدهما وهو الجماد عن بعض ماصدق عليه الآخر وهو الانسان فيقال بعض الانسان ليس بجماد فقد سلب أحدهما عن بعض ماصدق عليه الآخر (قوله بالشيء الواحد) أي ببعض الشيء الواحد نظير ما قبله هذا وقال شيخنا ليس المراد بالشيء الواحد المقروض كالحيوان بل المراد به شيء مخصوص من افراد الانسان والجسم كزيد مثلا وهو قريب وعليه فلا حاجة لتقدير المضاف في المحلين فتأمل (قوله ليس بيننا بنفسه) أي بل يحتاج الى غيره (قوله لأن حاصله راجع الخ) الضمير راجع لانتاج الشكل الثاني لكن على حذف مضاف والتقدير لان حاصل وجهه راجع الخ واعتراض بانه اذا كان كذلك فانتاج الشكل الثاني موقوف على مقدمة قائلة تنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات وحينئذ يكون خارجا من تعريف القياس بقيد لذاته كما مر في قياس المساواة وأجيب بانه وان كانت تلك المقدمة وجه انتاجه لكنه غير متوقف على الاتيان بما يخالف قياس المساواة كما مر وكونها وجه انتاجه من غير توقفه على الاتيان بما لا ينافي ان انتاجه لذاته المقدمة بين والا فالشكل الاول الذي هو أبيض الاشكال موقوف انتاجه على مقدمة خارجية وهي ان لازم اللازم لازم كما يعلم محاسن (قوله فيمكن فيه أن يقال الخ) فإذا قلت مثلا كل انسان حيوان ولا شيء من الجماد بحيوان فن لازم أحد الطرفين اللذين هما الانسان والجماد وذلك الاحد هو الانسان ثبوت الاوسط الذي هو الحيوان ومن لوازم الآخر الذي هو الجماد سلبه ولا شئ ان ثبوت الشيء وسلبه متنافيان واذا تنافى اللزيمان تنافى الملزومان وهما الانسان والجماد والابان اجتماع الملزومان لا جمع المتنافيان وهما ثبوت الشيء وسلبه فلو اجتمع الانسان والجماد لا جمع ثبوت الحيوان وسلبه لان اجتماع الملزومين يستلزم اجتماع لازميهما ضرورة وجود كل لازم عنده وجود ملزومه

عليه فكان الاولى أن يقول منهما وقوله على صغرى النظم الكامل أي الشكل الاول (قوله اختلافوا) أي المناطق على أقوال ثلاثة الاول ان بيان انتاج الضروب المنتجة من الشكل الثاني والثالث موقوف على ردّها للضروب المنتجة من الاول والقول الثاني انه غير موقوف على الرد والثالث ان انتاج الشكل الثاني لا يحتاج الى الرد كما يعلم من كلام الشارح (قوله وهو) أي القول بان بيان انتاج الضروب المنتجة من الشكل الثاني والثالث موقوف على ردّها للضروب المنتجة من الشكل الاول (قوله ان الاوسط في الشكل الثاني لما ثبت الخ) فإذا قلت مثلا كل انسان حيوان ولا شيء من الجماد بحيوان فالحد الاوسط الذي هو الحيوان قد ثبت لأحد الطرفين وهو الانسان وانتفى عن الطرف الآخر وهو الجماد فلزمّت المباشرة بين الطرفين اللذين هما الانسان والجماد ضرورة وحينئذ فلا حاجة لرد (قوله فلان صدق شيئين الخ) فإذا قلت مثلا لبعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم فقد صدق شيان ٣ اللذين هما الانسان والجسم على شيء واحد وهو الحيوان مع عموم صدق أحدهما الذي هو الجسم وهذا يقتضي لذاته أن يصدق أحدهما الذي هو الآخر وهو الجسم على بعض ماصدق عليه الآخر الذي هو الاوسط الذي هو الانسان فيقال بعض الانسان جسم فقد صدق أحدهما على بعض ماصدق عليه الآخر (قوله وهو) أي بعض ماصدق عليه الآخر وقوله ذلك الشيء على حذف مضاف والتقدير وهو بعض ذلك الشيء الواحد أي الذي هو الحيوان وقوله الذي هو أي ذلك البعض وقوله من افرادهما أي الشئين المذكورين هما الانسان والجسم (قوله هذا) أي التوجيه المذكور (قوله وأما في الموجبة والسالبة) هكذا في بعض النسخ وهو ظاهر وفي بعضها وأما في السالبتين وهو مخالف السالبة أي من أنه يشترط لا تحتاج هذا الشكل ايجاب صفراء وغير مناسب لما بعده من التوجيه قال بعضهم اللهم الا أن يقال انه من باب التغليب اه وفيه من البعد لما لا يخفى (قوله فلان ثبوت أحد الشئين الخ) فإذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بجماد فقد ثبت أحد الشئين الذين هما الانسان والجماد وذلك الاحد هو الانسان لشيء وهو الحيوان ثم سلب الآخر الذي هو الجماد عن ذلك الشيء بعينه مع عموم أحد الحكمين وهو السلب في هذا المثال وهذا يقتضي أيضا لذاته سلب أحدهما وهو الجماد عن بعض ماصدق عليه الآخر وهو الانسان فيقال بعض الانسان ليس بجماد فقد سلب أحدهما عن بعض ماصدق عليه الآخر (قوله بالشيء الواحد) أي ببعض الشيء الواحد نظير ما قبله هذا وقال شيخنا ليس المراد بالشيء الواحد المقروض كالحيوان بل المراد به شيء مخصوص من افراد الانسان والجسم كزيد مثلا وهو قريب وعليه فلا حاجة لتقدير المضاف في المحلين فتأمل (قوله ليس بيننا بنفسه) أي بل يحتاج الى غيره (قوله لأن حاصله راجع الخ) الضمير راجع لانتاج الشكل الثاني لكن على حذف مضاف والتقدير لان حاصل وجهه راجع الخ واعتراض بانه اذا كان كذلك فانتاج الشكل الثاني موقوف على مقدمة قائلة تنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات وحينئذ يكون خارجا من تعريف القياس بقيد لذاته كما مر في قياس المساواة وأجيب بانه وان كانت تلك المقدمة وجه انتاجه لكنه غير متوقف على الاتيان بما يخالف قياس المساواة كما مر وكونها وجه انتاجه من غير توقفه على الاتيان بما لا ينافي ان انتاجه لذاته المقدمة بين والا فالشكل الاول الذي هو أبيض الاشكال موقوف انتاجه على مقدمة خارجية وهي ان لازم اللازم لازم كما يعلم محاسن (قوله فيمكن فيه أن يقال الخ) فإذا قلت مثلا كل انسان حيوان ولا شيء من الجماد بحيوان فن لازم أحد الطرفين اللذين هما الانسان والجماد وذلك الاحد هو الانسان ثبوت الاوسط الذي هو الحيوان ومن لوازم الآخر الذي هو الجماد سلبه ولا شئ ان ثبوت الشيء وسلبه متنافيان واذا تنافى اللزيمان تنافى الملزومان وهما الانسان والجماد والابان اجتماع الملزومان لا جمع المتنافيان وهما ثبوت الشيء وسلبه فلو اجتمع الانسان والجماد لا جمع ثبوت الحيوان وسلبه لان اجتماع الملزومين يستلزم اجتماع لازميهما ضرورة وجود كل لازم عنده وجود ملزومه

وجود ما زومه فعند وجود الانسان يوجد لازمه وهو ثبوت الحيوان وعند وجود الجاد يوجد لازمه وهو سلب الحيوان (قوله وعلى قول الأكثر) أي الذي هو ان بيان انتاج الضروب المنتجة من كل من الشكل الثاني والثالث موقوف على ردّها للضروب المنتجة من الشكل الأول (قوله فالضرب الأول من الشكل الثاني الخ) فاذا قلت مثلاً كل انسان حيوان ولا شيء من الجاد بجماد وهو بهذا مثال الضرب الأول من الشكل الثاني والمطلوب منه قولنا لا شيء من الانسان بجماد وهو يرجع بعكس كبراء الى الضرب الثاني من الشكل الأول بان تقول في المثال المذكور هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بجماد فينتج المطلوب بعينه وهو لا شيء من الانسان بجماد (قوله اذهى المخالفة الخ) أي لأن الوسط محمول فيهما مع انه موضوع في كبرى النظم الكامل الذي هو الشكل الأول (قوله وينتج حينئذ) أي حينئذ عكست كبراء (قوله ويمثل هذا بين الخ) المماثلة انما هي في كونه بعكس الكبرى فقط لا في كونه يرجع الى الضرب الثاني من الشكل الأول والاني في قوله بعد وهو يرجع الخ فاذا قلت مثلاً بعض الحيوان انسان ولا شيء من الجاد بانسان فهذا مثال الضرب الثالث من الشكل الثاني والمطلوب منه قولنا بعض الحيوان ليس بجماد وهو يرجع بعكس كبراء الى رابع الأول بان تقول في المثال المذكور هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بجماد فينتج المطلوب بعينه وهو بعض الحيوان ليس بجماد (قوله منه) أي من الشكل الثاني (قوله وأما الضرب الثاني منه الذي هو الخ) فاذا قلت مثلاً لا شيء من الانسان بجماد وكل حجر جماد فهذا مثال الضرب الثاني من الشكل الثاني والمطلوب منه قولنا لا شيء من الانسان بحجر وهو لا يقين بعكس الكبرى اذ لو قلت في المثال المذكور لا شيء من الانسان بجماد وبعض الجاد حجر كان ذلك الضرب من ضروب الشكل الأول العقيمة لانه مركب حينئذ من سالبية كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى وشرط انتاج الشكل الأول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وانما يقين بعكس الصغرى وجعلها كبرى بأن تقول في ذلك المثال كل حجر جماد ولا شيء من الجاد بانسان ينتج لا شيء من الحجر بانسان فتعكس النتيجة لانه عند التبديل في المقدمتين وقع تبديل طرفيها الى قولنا لا شيء من الانسان بحجر فتأمل (قوله والا) أي بأن بين بعكس الكبرى (قوله وذلك) أي الضرب المركب من ذلك (قوله وأما الضرب الرابع فلا يمكن الخ) فاذا قلت مثلاً بعض الحيوان ليس بفوس وكل صاهل فوس فهذا مثال الضرب الرابع من الشكل الثاني ومطلوبه بعض الحيوان ليس بصاهل وهذا الضرب لا يمكن بيانه بطريق العكس مطلقاً أعني عكس الكبرى أو عكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة أما الأول فلانه لو عكست الكبرى لكانت جزئية مع أن شرط انتاج الأول كلية الكبرى وأما الثاني فلان الصغرى سالبية جزئية وهي لا عكس لها كما تقدم وقد بينوه بالاقتراض ومحصلة مع بيانه بالمواد ان تفرض بعض الحيوان الذي حكمت عليه بانه ليس بفوس معينا وليكن الزنجي مثلاً فيخرج لاجل ذلك قضيتان صادقتان احدهما ماخوذة من نفي المحمول عن الموضوع وهي القائلة لا شيء من الزنجي بفوس والأخرى ماخوذة من صدق عنوان الموضوع وهي القائلة كل زنجي حيوان فتضم القضية الأولى صغرى الى كبرى القياس هكذا لا شيء من الزنجي بفوس وكل صاهل فوس ينتج من هذا الشكل بعينه ولكن من ضرب أجلى وهو الثاني لا شيء من الزنجي بصاهل ثم تعكس المقيدة الثانية من مقدمتي الاقتراض وهي قولنا كل زنجي حيوان الى قولنا بعض الحيوان زنجي وتجعل ذلك العكس صغرى للنتيجة السابقة وهي قولنا لا شيء من الزنجي بصاهل هكذا بعض الحيوان زنجي ولا شيء من الزنجي بصاهل فينتج من رابع الأول المطلوب وهو قولنا بعض الحيوان ليس بصاهل (قوله بطريق العكس) أي مطلقاً كما علمت (قوله فتحصل لاجل ذلك قضيتان) أي أخذنا من نفي المحمول ومن صدق عنوان الموضوع واسم الإشارة عائداً لفرض بعض (ج) الذي هو ليس (ب) معينا وقوله احدهما لا شيء الخ وهي الماخوذة من نفي المحمول وقوله

وعلى قول الأكثر فالضرب الأول من الشكل الثاني يرجع الى الضرب الثاني من الشكل الأول بعكس كبراء اذهى المخالفة للنظم الكامل وينتج حينئذ المطلوب بعينه ويمثل هذا بين انتاج الضرب الثالث منه الذي هو من موجبة جزئية صغرى وسالبية كلية كبرى وهو يرجع بعكس كبراء الى رابع الأول وأما الضرب الثاني منه الذي هو من كليتين والصغرى سالبية فلا يمكن بيانه بعكس الكبرى والا لكانت كبرى الأول جزئية وصغرى سالبية وذلك عقيم وانما يقين بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة لاجل ما وقع من التبديل في طرفيها عند ما وقع التبديل في المقدمتين وأما الضرب الرابع فلا يمكن بيانه بطريق العكس وقد بينوه بالاقتراض وهو ان تفرض بعض (ج) الذي ليس هو (ب) معينا وليكن (د) مثلاً فتحصل لاجل ذلك قضيتان كليتان صادقتان احدهما لا شيء من (دب) والأخرى كل (دج) فتضم القضية الأولى صغرى الى كبرى القياس هكذا لا شيء من (دب) وكل (أب) ينتج من نفي هذا الشكل الذي هو ا بين الرابع

سهولة رده هو الى الشكل الأول لاشئ من (دأ) ثم نعكس المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض وهي قولنا كل (دج) الى قولنا بعض (ج د)
ونجعلها صغرى للنتيجة السابقة وهي قولنا لاشئ من (دأ) ينتج من رابع الأول المطلوب وهو قولنا بعض (ج) ليس (أ) والافتراض أبدا
انما يكون من قياسين أحدهما من الشكل الأول والاخر من ذلك الشكل بعينه لكن (١٨٣) من ضرب أجلى لكونه من

والأخرى كل الخ وهي المأخوذة من صدق عنوان الموضوع (قوله سهولة رده هو الى الشكل الأول) أي
لانه يرد اليه بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة كما تقدم ولا يخفاء أن هذا أسهل من
الافتراض (قوله والافتراض انما يكون أبدا من قياسين أحدهما من الشكل الأول الخ) هذا ليس الا
على ما أرادوا من رجوع هذا الضرب الى الشكل الأول والافتراض من قياسين وكل منهما
من غير الشكل الأول لانه لو ذهبت المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض من غير عكس الى النتيجة
التي أنتجها القياس الأول من قياس الافتراض هكذا كل زنجي حيوان ولاشئ من الزنجي بصاهل
ينتج من الثالث بعض الحيوان ليس بصاهل وهو المطلوب فهنا قد صرح ان كلام من قياسى الافتراض من
غير الشكل الأول وسيأتى فى كلام المؤلف التنبيه على ذلك (قوله لكونه من كيتين مثلا أو لكونه فرغ
الخ) وكل من هذين الأمرين متحقق في الضرب الثاني من الشكل الثاني فانه من كيتين وقد فرغ من
اقامة البرهان على انتاجه (قوله واعتراض الأثير على برهان الافتراض الخ) محصله ان صغرى هذا
الضرب جزئية سالبة والسالبة لا تستلزم وجود الموضوع فتصدق وان كان معدوما وقد تقدم ان
الافتراض لا يتم الا عند وجود الموضوع فكيف يمكن فرض موضوعها معينا ويحكم عليه بالاجاب
فى احدى مقدمتي الافتراض وهي قولنا كل زنجي حيوان مع تجوز كونه معدوما بمقتضى السالبة
والموجبة لا تصدق حيث يكون الموضوع معدوما (قوله وأجاب ابن واصل عن هذا الاعتراض بان
الأصغر الخ) محصله انه ان علم من الخارج أن الأصغر معدوم لم يستدل بدليل الافتراض بل بدليل
آخر وذلك أن الاكبر لما كان موضوع الكبرى الموجبة كان موجودا وحينئذ يصح سلبه عن الأصغر
سلبا كاملا لان الموجود لا يثبت لاشئ من أفراد المعدوم فاذا قلنا مثلا بعض العنقاء ليس بانسان وكل
ناطق انسان صدق فيه السلب الكللى بان يقال لاشئ من العنقاء بناطق ضرورة كذب نقيضه وهو
بعض العنقاء ناطق ومتى صدقت السالبة الكلية صدقت النتيجة المدعاة وهي الجزئية السالبة وهي
قولنا بعض العنقاء ليس بناطق لانها أعم من الكلية ويلزم من صدق الأخص صدق الأعم وان علم
من الخارج أنه موجود ثم برهان الافتراض على ما سبق فكانه يقول محل الاستدلال بالافتراض اذا علم
من الخارج أن الأصغر موجودا أما ان علم أنه معدوم فلا يستدل به وقوله وان شئت قلت الخ أي ان
شئت قلت ما تقدم في الجواب وان شئت قلت اذا لم يصدق الخ فهو مقابل لذلك وكفى قولك
بعض الحيوان ليس بفرس وكل صاهل فرس فانه لا يصدق هنا سلب الاكبر عن الأصغر السلب
الكللى المستلزم لصدق النتيجة المدعاة اذا لم يصدق أن يقال لاشئ من الحيوان بصاهل وحينئذ
يصدق نقيضه وهي الموجبة وهي قولنا بعض الحيوان صاهل فيكون موضوعها موجودا لا مستلزما
الموجبة وجود موضوعها ولا شئ أن موضوعها هو موضوع السالبة الجزئية فيتم في ذلك البعض
الموجود الافتراض يعنى وأما اذا صدق سلب الاكبر عن الأصغر السلب الكللى المستلزم لصدق
النتيجة المدعاة فلا حاجة الى دليل الافتراض وذلك كفى قولك بعض العنقاء ليس بانسان وكل ناطق
انسان فانه يصدق هنا السلب الكللى المستلزم لصدق النتيجة المدعاة اذا يصدق أن يقال لاشئ من
العنقاء بناطق وذلك مستلزم لصدق أن يقال بعض العنقاء ليس بناطق وهذا هو النتيجة المدعاة
وحينئذ فلا حاجة الى دليل الافتراض وهذا أعنى قوله وان شئت قلت الخ قريب مما قبله فالتخيير انما
هو فى العبارة فيما يظهر فليتنامل (قوله ورد الشيخ ابن عرفة جواب ابن واصل بوجهين) محصله

كيتين مثلا أو لكونه فرغ
من اقامة البرهان على انتاجه
واعترض الأثير على برهان
الافتراض فى هذا الضرب الرابع
بأن صغرا جزئية سالبة
والسالبة لا تستلزم وجود
الموضوع فكيف يمكن فرض
موضوعها معينا ويحكم عليه
بالاجاب فى احدى مقدمتي
الافتراض وهو قولنا كل (دج)
مع تجوز كونه معدوما والموجبة
لا تصدق حيث يكون الموضوع
معدوما وأجاب ابن واصل عن
هذا الاعتراض بأن الأصغر ان
كان معدوما فقد صرح سلب الاكبر
عنه سلبا كاملا لان الاكبر موجود
اذا هو موضوع الكبرى الموجبة
والموجود لا يثبت لاشئ من
المعدوم فيصدق اذ ذلك لاشئ
من (ج أ) ضرورة كذب نقيضه
وهو بعض (ج أ) ومتى صدقت
الكلية السالبة صدقت النتيجة
المدعاة وهي الجزئية السالبة
وهي قولنا بعض (ج) ليس (أ)
لانها أعم من الكلية وان كان
الأصغر موجودا ثم برهان
الافتراض على ما سبق وان شئت
قلت اذا لم يصدق سلب الاكبر
عن الأصغر السلب الكللى
المستلزم لصدق النتيجة المدعاة
صدق نقيضه وهو الموجبة
الجزئية وهي قولنا بعض (ج أ)
فيكون موضوعها وجود
الاستلزام الموجبة وجود

موضوعها فيتم في ذلك البعض الموجبة الافتراض ورد الشيخ ابن عرفة رجه الله جواب ابن واصل بوجهين أحدهما منع صدق سلب الاكبر
عن الأصغر المعدوم لانه وان كان الاكبر موضوعا للنقيضة الموجبة لا يلزم أن يكون وجوده فى الخارج بل هو أن يكون أمرا اعتباريا فى
الأذهان لا وجود حقيقة منه فى الأعيان كالأمكن والوجوب والامتناع فتقول المدعى والواحد والمهتم بمعلومات التولى تبارك وتعالى

فهذه قضية موجبة وموضوعها ليس موجودا في الخارج ولا يصح سلبه على العموم عن المعدوم اذ لا يصح أن يقال لاشئ من المعدوم بممتنع
 الاعادة أو يمكن الاعادة الثاني أن غاية هذا الجواب أن الأصغر اذا كان معدوما لم يمتنع صدق النتيجة المدعاة لصدق ما هو أخص منها وهو
 السالبة السالبة لكن هذا اللزوم لا من جهة ذات مقدمتي القياس وما فيه من نسبة الأوسط الى الطرفين على الوجه المخصوص بل من أمر
 خارج وهو أن الأ كبر لما كان موجودا لم يمتنع سلبه عن كل معدوم وذلك أخص من سلبه عن البعض الذي هو المطلوب فالمتلزم اذن
 لصدق النتيجة على هذه الكيفية انما هو السالبة المفروضة وهي أجنبية عن مقدمتي القياس اذ ليست عكسها واحدة منها بالمستوى ولا
 بعكس النقيض ومنهم من أجاب (١٨٤) عن اعتراض الاثير بان ادعى أن كل قياس احدى مقدمتيه سالبة فانه يلزم أن يكون

موضوع تلك السالبة موجودا
 فيلزم أن يصح فيه برهان
 الافتراض قال لانه لو كان معدوما
 لكان سلب الأ كبر الوجودي
 عنه معلوما بالبدية اذ كل ما قل
 يحكم ضرورة بان المعدوم ليس
 عين الموجود ومن لازم القياس
 الذي احدى مقدمتيه سالبة
 عدم بداية نتيجته التي هي سلب
 الأ كبر عن الأصغر لان الاقضية
 انما هي الاستدلالات لتحصيل
 المطالب النظرية المجهولة فلا
 قياس اذن لتحصيل أمر بدعي
 معلوم بالضرورة واعتراض الشيخ
 ابن عرفة رحمه الله ايضا هذا
 الجواب بأنه انما يلزم أن
 كل قياس احدى مقدمتيه
 سالبة لا بد أن يكون فيه الأ كبر
 وجوديا كيف واما ذلك بل لازم
 لجواز أن يكون الأ كبر في نفسه
 غير وجودي بل أمر اعتباريا
 يصح أن يثبت الوجود والمعدوم
 كالأمكن ونحوه على ما سبق في
 الرد على ابن واصل وقديين الشيخ
 ابن الحاجب هذا الضرب الرابع
 من الشكل الثاني بأن عكس
 كبراه بعكس النقيض الموافق
 واعتراض عليه بأوجه الأول

الوجه الأول أن قوله ان كان الا ص غر معدوما فقد صح سلب الأ كبر عنه سلبا كاملا لان الأ كبر موجود
 الخ ممنوع اذ لا يلزم أن يكون الأ كبر موجودا حتى يلزم صحة سالبة عن الأصغر سلبا كاملا لانه وان كان
 موضوع القضية الموجبة لا يلزم أن يكون موجودا في الخارج لجواز أن يكون أمر الاعتباريا كالأمكن
 فلا يصح سلبه عن المعدوم ومحصل الوجه الثاني أنه على تسليم ذلك خارج من تعريف القياس اذ لزوم
 النتيجة حينئذ لا من جهة ذات مقدمتي القياس بل من مقدمة أجنبية وهي السالبة الكلية وقد
 مر أنه لا بد أن تكون النتيجة لازمة لذات مقدمتي القياس (قوله اذ لا يصح أن يقال لاشئ من
 المعدوم الخ) انما لم يصح قولنا لاشئ من المعدوم بممتنع الاعادة لصدق نقيضه وهو بعض المعدوم
 بممتنع الاعادة وذلك كالتحليل والمراد بالاعادة مطلق الايجاب فلا يرد أن المستحيل لم يتصف بالوجود
 قبل حتى يعبر في جازبه بالاعادة وانما لم يصح قولنا لاشئ من المعدوم بممكن الاعادة لصدق نقيضه أيضا
 وهو قولنا بعض المعدوم ممكن الاعادة ولم يقل أو واجبه بالصحة أن يقال لاشئ من المعدوم بواجب
 الاعادة (قوله وهو أن الأ كبر لما كان الخ) فاذا قلت بعض العنقاء ليس بانسان وكل ناطق انسان
 فلا كبرهنا موجودا فإلزم سلبه عن جميع أفراد العنقاء فيصدق أن يقال لاشئ من العنقاء بناطق
 وهو أخص من سلبه عن البعض الذي هو المطلوب القائل بعض العنقاء ليس بناطق (قوله على هذه
 الكيفية) الأولى حذفه للاستغناء عنه بالنظر في قوله ومنهم من أجاب الخ) محصاه أن محل
 قولهم السالبة لا يلزم أن يكون موضوعها موجودا اذ لم تكن احدى مقدمتي قياس وأما ان كانت
 احدى مقدمتي قياس لزم أن يكون موضوع تلك السالبة موجودا فيلزم أن يصح فيه برهان
 الافتراض وانظر ما يقول في القياس السابق أعني قولنا بعض العنقاء الخ ولعله يمتنع أن يكون سلب
 الموجود عن المعدوم ضروريا فلا يستدل عليه (قوله لكان سلب الأ كبر الوجودي الخ) انما جعله
 وجوديا أخذ من كونه موضوع القضية الموجبة كما قاله ابن واصل ولذلك اعترضه الشيخ ابن عرفة
 بما سيأتي فتنبه (قوله بان عكس كبراه بعكس النقيض الموافق) وذلك بان تقول في قولنا مثلا
 بعض الحيوان ليس بفرس وكل صاهل فرس هكذا بعض الحيوان ليس بفرس وكل ما ليس بفرس ليس
 بصاهل فينتج بعض الحيوان ليس بصاهل (قوله بأوجه) أي ثلاثة لكن المؤلف سيختار انه لا يرد
 الا الأول (قوله الأول أنه الخ) محصاه أن ما قاله مبني على أن الكلية الموجبة تنعكس بعكس
 النقيض الموافق وهو غير مسلم وقوله الثاني على تقدير الخ محصاه أنه على تسليم انعكاسها بذلك لا يصح
 الانتاج لانه يرجع بعد ذلك الى ضرب عقيم في الأول وقوله الثالث على تقدير الخ محصاه أنه على
 تسليم صحة انتاج ما صغراه سالبة من الأول لا يصح انتاج هذا الضرب بهذا البيان لعدم اتحاد الوسط
 لانه في الصغرى عين المخمول وهو الفرس وفي الكبرى نقيضه وهو ليس بفرس (قوله وهذا الاعتراض

انه مبني على انعكاس الكلية الموجبة بعكس النقيض الموافق ونحن لا نسلمه بناء على ما تقدم فيه من المنع الثاني
 على تقدير تسليم انعكاس الكبرى بالموافق فان ذلك لا يستلزم صحة الانتاج لجوعه بعد ذلك الى ضرب عقيم من الأول لوجوب عقم كل
 ضرب صغراه سالبة في الأول الثالث على تقدير أن لو قيل بصحة انتاج ما صغراه سالبة في الأول فلا يصح انتاج هذا الضرب بهذا البيان لان
 الوسط عليه لم يحد وهذا الاعتراض والذي قبله مبنيان على فهم كلام ابن الحاجب انه يقتصر في هذا البيان على عكس الكبرى بعكس
 النقيض الموافق فقط وتبقى الصغرى على ما هي عليه سالبة والحق أن ذلك ليس مراداه

بل مراده أن الصغرى لا بد أن ترد الى الموجبة المعدولة لكن يرد عليه اذا كان هذا مراده الاعتراض بمنع استلزام السالبة الموجبة المعدولة لانها اعم منها وأجاب الايكى عن هذين الاعتراضين بأن الصغرى وان كانت

(١٨٥)

الموضوع فهي في قوة الموجبة المعدولة بناء منه على ما سبق أن كل سالبة تكون مقدمة في القياس فوضوعها موجود والرد عليه بما سبق وأجاب الاصبهاني بأن السالبة والمعدولة كلاهما لا يقتضيان وجود الموضوع فلا فرق بينهما الا في النية والتسمية فان نوى أن السلب جزء من المحمول سميت معدولة وان نوى أنه خارج عن المحمول سميت سالبة وهما متساويان فالصغرى السالبة على هذا في قوة الموجبة المعدولة واءترض عليه بمخالفته لنصوص أهل المنطق وأنهم نصوا على أن شرط الموجبة على العموم محصلة كانت أو معدولة وجود موضوعها ويصح أن يبرهن على انتاج ضروب هذا الشكل ببرهان الخلف وهو أن نضم نقيض النتيجة الى المقدمة المخالفة للنظم الكامل فينتج نقيض الاخرى الموافقة للصادق فتكون هذه النتيجة كاذبة ولا خلل فيها الا من نقيض نتيجة الأصل فيكون كاذبا فتنتج الاصل اذن صادقة وهو المطلوب وبالله تعالى التوفيق (ص)

وأما الشكل الثالث فشرط انتاجه ايجاب صغره وكليته احدهما والا جازع عدم التقا الا كبر بالأصغر ولا ينتج

أى الذى هو الثالث وقوله والذى قبله أى الذى هو الثانى (قوله بل مراده أن الصغرى الخ) فهي سالبة في أصل القياس لكن عند رده تجعل موجبة معدولة ومقتضى هذا أن السالبة المحصلة تستلزم الموجبة المعدولة وليس كذلك اذ السالبة تصدق عند عدم الموضوع بخلاف الموجبة ولذلك استدرك المؤلف بقوله لكن يرد عليه الخ (قوله وأجاب الايكى) بفتح الهمزة وسكون الياء التخيية وقوله عن هذين الاعتراضين المراد عما ورد على ردهذين الاعتراضين ولو قال عن هذا الاعتراض وعنى به الاخير لكان أولى (قوله والرد عليه بما سبق) أى من أن هذا انما يتم لولزم أن كل قياس احدى مقدمتيه سالبة لا بد أن يكون الاكبر فيه وجوديا الخ (قوله وأجاب الاصبهاني) أى عن ماذا كرم قوله لكن يرد عليه الخ (قوله أن يضم نقيض النتيجة الخ) بيانه في الضرب الأول لقياس عليه غيره أنه اذا قلت مثلاً من هذا الضرب كل انسان حيوان ولا شئ من الجاد بحيوان أنتج لاشئ من الانسان بجاد فتأخذ نقيض هذه النتيجة وهو قولك بعض الانسان جاد وتضمه الى الكبرى لانها هي المخالفة للنظم الكامل هكذا بعض الانسان جاد ولا شئ من الجاد بحيوان ينتج بعض الانسان ليس بحيوان وهو نقيض المقدمة الصادقة القائلة كل انسان حيوان وما في الصادق كاذب فتكون هذه النتيجة كاذبة ولا خلل الا من نقيض نتيجة الأصل فيكون كاذبا فتنتج الاصل اذن صادقة وهو المطلوب وقوله الى المقدمة المخالفة للنظم الكامل أى التى هي الكبرى في هذا الشكل ولو ضممته الى الموافقة أيضاً لصح فتقول في ذلك المثال هكذا بعض الانسان جاد وكل انسان حيوان ينتج من الشكل الثالث بعض الجاد حيوان وهو نقيض المقدمة الصادقة القائلة لاشئ من الجاد بحيوان وما نافي الصادق كاذب الى آخر ما علمت (قوله فشرط انتاجه الخ) فلو كانت صغراه موجبة وكليته لكفى اتفق الشرطين المذكورين أخذاً باطلاق قوله وكليته احدهما (قوله والا) أى بان انتفى الشرطان المذكوران معاً أو أحدهما كما سيأتى وقوله جازع عدم التقا الخ أى جازع عدم صدقه عليه ايجاباً أو سلباً وأفاد بذلك أنه قد يصدق عليه وهو كذلك لكن لم يعتبر ذلك لعدم الاطراد (قوله ولا ينتج الجزئية) فلا ينتج كلية ولو كانت مقدمة كليتين (قوله لجواز كون الاوسط أخص الخ) فاذا قلت مثلاً كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فالأوسط هنا الذى هو الانسان أخص من الأصغر الذى هو الحيوان ومساو للأكبر الذى هو الناطق فيلزم أن يكون الأصغر أعم من الأكبر لان الأعم من شئ أعم مما ساواه ذلك الشئ وحينئذ فلا يصح اثبات الأكبر لجميع افراد الأصغر كان يقال كل حيوان ناطق فبطل انتاجه للموجبة الكلية فتعين انتاجه للموجبة الجزئية واذا قلت مثلاً كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بفرس ومثله ما لو قلت كل انسان جسم وكل انسان حيوان فالأوسط الذى هو الانسان أخص من الأصغر الذى هو الحيوان فى الاول والجسم فى الثانى وليس مساوياً للأكبر الذى هو الفرس فى الاول والحيوان فى الثانى بل مباين له فى الاول وأخص منه فى الثانى لكنه مندرج معه تحت الأصغر فيلزم أن يكون الأصغر أعم من الأكبر حتى يصح اندراج فيه وحينئذ فلا يصح سلب الأكبر عن جميع افراد الأصغر فى الاول كان يقال لاشئ من الحيوان بفرس فبطل انتاجه للسالبة الكلية فتعين انتاجه للسالبة الجزئية ولا يصح أيضاً اثباته لجميع افراد فى الثانى كان يقال كل جسم حيوان وبهذا التقرير يعلم أن قول المؤلف ومساوياً للأكبر أو مندرجاً الخ ليس على التوزيع بين الموجبات والسوالب خلافاً لمن جعله كذلك فاندفع ما أورد هنا (قوله واخصر من هذا الخ) وانما ذكره مع ما فيه من الطول لكونه هو الذى قاله المتقدمون كما سيأتى وقوله لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر أى وحينئذ فلا يصح اثبات الأكبر

(٢٤ - منطق)

الجزئية لجواز كون الاوسط أخص من الأصغر ومساوياً للأكبر أو مندرجاً فيه تحت الأصغر فيلزم فيه أن يكون الأصغر أعم من الأكبر وان تقول لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر (ش) حاصل الشكل الثالث

وضع موضوع الشئ بين متغايرين ليوضع أحدهما الآخر وشرط انتاجه بحسب السكينة ايجاب صغراه وبحسب الحكم كلية احدى المقدمتين لانه لا يلزم التقاء الأصغر والأكبر الا بجمع موضوع الشرطين ولوانتفيا أو أحدهما لجاز أن يلتقيا أما الأول فلان الصغرى لو كانت سالبة فالكبرى اما موجبة أو سالبة وعلى التقديرين يتحقق الاختلاف الموجب للعقم أما اذا كانت الكبرى موجبة فكقولنا لا شئ من الانسان بفرس وكل انسان حيوان والحق الايجاب ولو جعلت بدل الكبرى وكل انسان ناطق لكان الحق السلب وأما اذا كانت الكبرى سالبة فكما اذا بدلنا الكبرى بقولنا لا شئ من الانسان بصها ل أو حمار والحق في الأول الايجاب وفي الثانى السلب وأما كلية احدى المقدمتين فلانها لو كانتا جزئيتين جاز أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأصغر غير البعض منه المحكوم عليه بالأكبر فلا يلزم لاجل ذلك التقاء الاكبر مع الأصغر والاختلاف في المواد يحقق ذلك أما اذا كانتا موجبتين فكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ناطق أو فرس والحق في الأول الايجاب (١٨٦) وفي الثانى السلب وأما اذا كانت الكبرى سالبة فكما اذا بدلنا الكبرى بقولنا

جميع افراد الأصغر بل لبعضها ولا سلبه عن جميعها بل عن بعضها (قوله وضع موضوع الخ) فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فقد وضع موضوع وهو الانسان اشئين متغايرين وهما الحيوان والناطق ليوضع أحدهما وهو الأصغر للآخر الذى هو الاكبر بأن يقال بعض الحيوان ناطق (قوله لانه لا يلزم الخ) علة لقوله وشرط انتاجه الخ (قوله أما الأول) أى أما بيان جواز عدم التقائهما عند انتفاء الأول الذى هو ايجاب صغراه (قوله يتحقق الاختلاف) أى اختلاف النتيجة بالصدق تارة وعدمه أخرى (قوله والحق الايجاب) أى على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله لكان الحق السلب أى كما اقتضاه القياس (قوله والحق في الأول الايجاب) أى على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله وفي الثانى السلب أى كما اقتضاه القياس (قوله وأما كلية الخ) أى وأما بيان جواز عدم التقائهما عند انتفاء كلية أحدهما وكان المناسب لما تقدم ان يقول وأما الثانى (قوله فلانها لو كانتا جزئيتين الخ) فاذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ناطق فالبعض من الأوسط الذى هو الحيوان المحكوم عليه بالأصغر الذى هو الانسان غير البعض من ذلك الأوسط المحكوم عليه بالأكبر الذى هو الناطق فلا يلزم لأجل ذلك أى لأجل جواز ان يكون البعض من الأوسط الخ وقوله يحقق ذلك أى هذا التعليل (قوله والحق في الأول الايجاب) أى كما اقتضاه القياس وقوله وفي الثانى السلب أى على خلاف ما اقتضاه القياس (قوله وأما اذا كانت الكبرى سالبة) أى مع كون الصغرى موجبة اذ الفرض انه انتفى الشرط الثانى فقط (قوله والحق في الأول الايجاب) أى على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله وفي الثانى السلب أى كما اقتضاه القياس (قوله ومساويا للأكبر) لا يخفى ان المساواة مفاعلة من الجانبين وحينئذ فالأكبر مساويا للأوسط ولذلك قال والمساوى الخ فان قوله المساوى واقع على الأكبر والأخص واقع على الأوسط ولو قال والمساوى له الأخص لكان أنسب (قوله وذلك) أى كونه أخص منه (قوله هذين الضربين الكليين) فالأول مركب من كليتين موجبتين والثانى مركب من كليتين والكبرى سالبة (قوله لأن الأول الخ) هذا تفصيل وبيان للتعليل قبله وقوله واذا لم ينتج الخ من تمة التعليل (قوله فضروره الخ) مفرع على ما تقدم من الشرطين المذكورين (قوله

وبعض الحيوان ليس بناطق أو ليس بفرس والحق في الأول الايجاب وفي الثانى السلب ولا ينتج هذا الشكل الجزئية موجبة أو سالبة وانما لم ينتج كلية موجبة لجواز كون الأوسط في الموجبتين أخص من الأصغر ومساويا للأكبر والمساوى للأخص أخص فيلزم أن يكون الأكبر أخص من الأصغر وذلك يستلزم أن لا يصدق على جميع افراده لاستحالة ثبوت الأخص لجميع افراد الأعم مثال ذلك قولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولا شأن أن الأوسط الذى هو الانسان أخص من الأصغر الذى هو حيوان ومساويا للأكبر الذى هو ناطق فيلزم أن يكون ناطق أخص من الأصغر فلا يثبت لجميع افرادها وانما لم ينتج كلية سالبة في الكليتين اللتين كبراهما سالبة لجواز أن يكون الأوسط مشاركا للأكبر

في الاندراج تحت الأصغر فيكون الأكبر أيضا أخص من الأصغر فلا ينتفى الا عن بعض افراده لاستحالة انتفاء الأخص عن جميع افراد الأعم مثال ذلك قولنا مثلا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بفرس ولا شأن أن الأوسط الذى هو انسان أخص من الأصغر الذى هو حيوان وهو مشاركا للأكبر الذى هو فرس في الاندراج تحت الحيوان الذى هو الأصغر فلا ينتفى الا عن بعض افراده وفي هذا البرهان وان كان هو الذى نص عليه الشيخ ابن عرفة رحمه الله تعالى طول والأخص منه أنه أن تقول انما ينتج الشكل الثالث الايجاب الكلى أو السلب الكلى لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر وقد علم امتناع حمل الأخص على كل افراد الأعم ايجابا أو سلبا واذا عرفت هذا البرهان عدم انتاج هذين الضربين الكليين للكلية عرفت أن بقية الأضرب لا تتجه لانها أخص منها لان الأول أخص الضروب المنتجة للايجاب والثانى أخص الضروب المنتجة للسلب واذا لم ينتج الأخص شيئا استحال أن ينتج الأعم وبالله تعالى التوفيق (ص)

الصغرى كلية موجبة مع مثلها أو مع جزئية موجبة ينتج جزئية موجبة مع سالبة كلية أو جزئية ينتج جزئية سالبة وجزئية موجبة مع كلية موجبة ينتج جزئية موجبة ومع كلية سالبة ينتج جزئية سالبة (ش) يعنى أن المنتج بمقتضى الشرطين السابقين ستة أضرب لأن الشرط الأول يسقط ثمانية أضرب من ضرب بالسالبين صغرى في المحصورات الأربع كبريات والشرط الثانى يسقط ضربين آخرين وهما الموجبة الجزئية صغرى مع الجزئيتين الموجبة والسالبة (١٨٧) كبريين المجموع عشرة يبقى ستة منتجة

وأما طريق التفصيل فالصغرى لا بد أن تكون موجبة فهى إما كلية أو جزئية فالكلية تنتج مع المحصورات الأربع والجزئية لا تنتج إلا مع الكليتين الموجبة والسالبة فالمجموع ستة أضرب بالضرب الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وكل (ب أ) فبعض (ج أ) الثانى من كليتين والكبرى فقط سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) ولا شئ من (ب أ) فبعض (ج) ليس (أ) وبيان هـ ذين الضربين بعكس صغرىهما ليرجع الشكل الأول وينتج المطلوب بعينه الضرب الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) وكل (ب أ) فبعض (ج أ) ويتبين بعكس الصغرى وبالأفراض وهو أن تفرض بعض (ب) الذى هو (ج) معينا وهو (د) فيحمل عليه (ب) حلا كليا فكل (د ب) فضمه صغرى الى كبرى القياس وهى كل (ب أ) ينتج من الأول كل (د أ) وكذا يصدق أيضا لاجل الافتراض كل (د ج) فضم عكسه المستوى وهو قولنا

الصغرى كلية موجبة مع مثلها الخ) فإذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق أنتج جزئية موجبة قائلة بعض الحيوان ناطق وقوله أو مع جزئية موجبة الخ فإذا قلت مثلا كل انسان حيوان وبعض الانسان أبيض أنتج أيضا جزئية موجبة قائلة بعض الحيوان أبيض وقوله ومع سالبة كلية الخ فإذا قلت مثلا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بجماد أنتج سالبة جزئية قائلة بعض الحيوان ليس بجماد وقوله أو جزئية الخ فإذا قلت مثلا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بجماد أنتج تلك النتيجة بعينها وقوله وجزئية موجبة مع كلية موجبة الخ فإذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان وكل حيوان متحرك أنتج موجبة جزئية قائلة بعض الانسان متحرك وقوله ومع كلية سالبة الخ فإذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان ولا شئ من الحيوان بجماد أنتج سالبة جزئية قائلة بعض الانسان ليس بجماد (قوله وأما طريق التفصيل الخ) مقابل المحذوف والتقدير هذا بطريق الحذف وأما بطريق الخ (قوله الأول من موجبتين كليتين الخ) مثاله بالمواد أن تقول كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق (قوله الثانى من كليتين والكبرى فقط سالبة الخ) مثاله بالمواد أن تقول كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بجماد فبعض الحيوان ليس بجماد (قوله وبيان هذين الضربين بعكس الخ) وذلك بأن تقول فى المثال المذكور الأول هكذا بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب بعينه وتقول فى المثال المذكور الثانى هكذا بعض الحيوان انسان ولا شئ من الانسان بجماد ينتج بعض الحيوان ليس بجماد وهو المطلوب بعينه (قوله الضرب الثالث من موجبتين والكبرى الخ) مثاله بالمواد أن تقول بعض الحيوان انسان وكل حيوان متحرك فبعض الانسان متحرك (قوله ويتبين بعكس الصغرى) وذلك بأن تقول فى المثال المذكور بعض الانسان حيوان وكل حيوان متحرك ينتج بعض الانسان متحرك وهو المطلوب بعينه (قوله وهو أن يفرض الخ) محصاه أنه يفرض فى المثال المذكور بعض الحيوان الذى هو انسان معين وهو الزنجى مثلا فيحمل عليه الموضوع وهو الحيوان حلا كليا فيقال كل زنجى حيوان فيضم صغرى الى كبرى القياس وهى كل حيوان متحرك هكذا كل زنجى حيوان وكل حيوان متحرك ينتج من الأول كل زنجى متحرك وكذا يحتمل عليه المحمول فيصدق أيضا للافتراض كل زنجى انسان ينتج بعكس المستوى الى قولنا بعض الانسان زنجى ويضم هذا العكس صغرى الى هذه النتيجة وهى كل زنجى متحرك هكذا بعض الانسان زنجى وكل زنجى متحرك ينتج من الأول بعض الانسان متحرك وهو المطلوب وقوله وان شئت الخ مقابل لمقدر فكأنه قال ان شئت عكست المقدمة الثانية كما تقدم وان شئت الخ وأشار به الى ان قوله يضم عكسه الخ ليس على سبيل التعمين بل على سبيل الاولوية لينتج من الشكل الأول وقوله وضمه صغرى الى هذه النتيجة أى بأن تقول فى ذلك المثال هكذا كل زنجى انسان وكل زنجى متحرك ينتج بعض الانسان متحرك وهو المطلوب بعينه لكن من هذا الشكل الثالث (قوله الضرب الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية الخ) مثاله من المواد أن تقول كل انسان حيوان وبعض الانسان أبيض ينتج بعض الحيوان أبيض (قوله وبيان بعكس الكبرى الخ)

بعض (ج د) صغرى الى هذه النتيجة وهى كل (د أ) ينتج من الأول بعض (ج أ) وهو المطلوب وان شئت لم تعكس وأبقيت المقدمة الثانية من مقدمتى الافتراض كما هى كلية وضمه صغرى الى هذه النتيجة ينتج أيضا المطلوب بعينه لكن من هذا الشكل الثالث الضرب الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية ينتج موجبة جزئية كالذى قبله كقولنا كل (ب ج) وبعض (ب أ) فبعض (ج أ) وبيان بعكس الكبرى وضمها صغرى ثم عكس النتيجة وبالأفراض

وهو أن تفرض بعض (ب) الذي هو (أ) معيناً وليكن (د) فيصدق كل (دب) وكل (دأ) فتضم المقدمة الأولى من مقدمتي الافتراض صغرى إلى صغرى القياس ينتج من الأول كل (دج) فضم هذه النتيجة صغرى إلى المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض ينتج من هذا الشكل الثالث ألا أنه من كيتين نتيجة أصل القياس المدعاة الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (بج) ولا شيء من (بأ) فبعض (ج) ليس (أ) وبيانه بعكس الصغرى وهو ظاهر وبالاقتراض وهو أن تفرض بعض (ب) الذي هو (ج) معيناً وليكن (د) فيصدق بسبب ذلك كل (دب) وكل (دج) فضم القضية الأولى من مقدمتي الافتراض صغرى إلى كبرى القياس ينتج من الأول لا شيء من (دأ) فضم هذه النتيجة كبرى إلى المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض ينتج من هذا الشكل الثالث ولكن من كيتين المطالب بعينه ولو جمعت القضيتين الحادتين بالافتراض لا نتجنا من هذا الشكل ولكن من كيتين إيجاب الأوسط للأصغر إيجاباً جزئياً فتضمه صغرى إلى كبرى القياس ينتج من الأول أن انضم عكسه أو من الثالث أن انضم بنفسه نتيجة الأصل للمدعاة الضرب السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (بج) وبعض (ب) ليس (أ) ينتج بعض (ج) ليس (أ)

وذلك بأن تقول في المثال المذكور هكذا بعض الأبيض انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض الأبيض حيوان فتعكس تلك النتيجة إلى قولنا بعض الحيوان أبيض وهو المطلوب (قوله وهو أن يفرض الخ) محصله أنه يفرض في المثال المذكور بعض الانسان الذي هو أبيض معيناً وليكن الروي مثلاً فيجعل عليه الموضوع فيصدق أن يقال كل روي انسان وكذا المحمول فيصدق أن يقال كل روي أبيض فتضم المقدمة الأولى من مقدمتي الافتراض صغرى إلى صغرى القياس هكذا كل روي انسان وكل انسان حيوان ينتج من الأول كل روي حيوان فضم هذه النتيجة صغرى إلى المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض هكذا كل روي حيوان وكل روي أبيض ينتج من هذا الشكل الثالث ألا أنه من كيتين نتيجة أصل القياس المدعاة وهي بعض الحيوان أبيض وقوله تضم هذه النتيجة الخ لا يتعين أن يصح بل هو الأول لا ينتج حينئذ من الأول أن تعكس بالمستوى إلى قولنا بعض الحيوان روي ويضم ذلك العكس إلى المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض هكذا بعض الحيوان روي وكل روي أبيض ينتج من الأول بعض الحيوان أبيض وهو المطلوب بعينه (قوله الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى الخ) مثاله من المواد أن تقول بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان ليس بحمار (قوله وبيانه بعكس الصغرى) وذلك بأن تقول في المثال المذكور بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحمار ينتج بعض الانسان ليس بحمار وهو المطلوب بعينه (قوله وهو أن يفرض بعض الخ) محصله أنه يفرض في المثال المذكور بعض الحيوان الذي هو انسان معيناً وليكن الزنجي مثلاً فيجعل عليه كل من الموضوع والمحمول فيصدق بسبب ذلك كل زنجي حيوان وكل زنجي انسان فتضم المقدمة الأولى من مقدمتي الافتراض صغرى إلى كبرى القياس هكذا كل زنجي حيوان ولا شيء من الحيوان بحمار ينتج من الأول لا شيء من الزنجي بحمار فضم هذه النتيجة كبرى إلى المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض هكذا كل زنجي انسان ولا شيء من الزنجي بحمار فينتج من هذا الشكل الثالث ولكن من كيتين المطالب بعينه وهو بعض الانسان ليس بحمار (قوله ولو جمعت القضيتين الخ) يعني أن ما ذكر لا يتعين بل يجوز أن تجمع القضيتين الحادتين بالافتراض وهما كل زنجي حيوان وكل زنجي انسان لكن لا على هذا الترتيب بل هكذا كل زنجي انسان وكل زنجي حيوان وحينئذ ينتجنا من هذا الشكل ولكن من كيتين إيجاب الأوسط الذي هو الحيوان للأصغر كذلك الذي هو الانسان إيجاباً جزئياً بأن يقال بعض الانسان حيوان هذا ما يقتضيه قوله لا نتجنا إيجاباً الأوسط للأصغر وهو مخالف لما يقتضيه باقي كلامه من أنك تجمع القضيتين المذكورتين على ذلك الترتيب هكذا كل زنجي حيوان وكل زنجي انسان وحينئذ ينتجنا إيجاباً جزئياً بأن يقال بعض الحيوان انسان ثم إنك انضمت عكسه القائل بعض الانسان حيوان صغرى إلى كبرى القياس هكذا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحمار أنتج من الأول نتيجة الأصل المدعاة وهي بعض الانسان ليس بحمار وإن ضمته نفسه من غير عكس صغرى إلى كبرى القياس هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحمار أنتج من الثالث نتيجة الأصل المدعاة في كلامه قداًف والمتبادر من السياق أنما هو التقرير الثاني ولوقال لا نتجنا من هذا الشكل ولكن من كيتين إيجاب الأوسط للأوسط الخ لسلم من ذلك وكذا لو عكس قوله ينتج من الأول أن ضم عكسه أو من الثالث أن ضم نفسه بأن قال ينتج من الأول أن ضم نفسه أو من الثالث أن ضم عكسه فليتامس (قوله فتضمه صغرى الخ) أي تضم عكسه أو نفسه على ما ذكره بعد (قوله أو من الثالث أن ضم الخ) فيه أن القياس حينئذ يكون من عين الضرب المطلوب اتجاهاً مع أنه قد شرط فيما تقدم أنه إذا كان من الشكل نفسه يكون من ضرب أجلى فكان مقتضى الظاهر أن يقتصر على الشيء الأول (قوله الضرب السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية الخ) مثاله بالمواد أن تقول كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحمار ينتج

وبرهانه بالاقتراض بان يفرض بعض (ب) الذي هو ليس (أ) معيناً وليكن (د) فيصدق لأجل ذلك كل (دب) ولا شيء من (دأ) فتضم المقدمة الأولى من مقدمة الافتراض صغرى الى صغرى (١٨٩) القياس ينتج من الأول كل (دج) فتضم

هذه النتيجة صغرى الى المقدمة

الثانية من مقدمة الافتراض

ينتج من هذا الشكل الثالث

بعبارة ولكن من كائنين بعض

(ج) ليس (أ) وهو المطلوب

واعلم أن هذا الترتيب الواقع

من الضروب المنتجة في الشرح

مخالف للترتيب الواقع مثلاً في

الأصل لأن مقصداً في الأصل

ضبط المنتج فقط والأحسن في

الترتيب هو هذا الترتيب الذي

سلكناه في الشرح ووجهه أن

الضرب الأول أخص الضروب

المنتجة للإيجاب والثاني أخص

الضروب المنتجة للسلب فقدا

لأن الأخص أشرف من الأعم

وقدم الثالث على الرابع والخامس

على السادس لاشتمالهما على

كبرى الشكل الأول بعينها وبالله

تعالى التوفيق (ص)

وأما الشكل الرابع فشرط

انتاجه أن لا يجتمع في مقدمته

أواحداًهما خستان من جنس

واحد أو من جنسين أعني جنس

الكم والكيف إلا إذا كانت

الصغرى جزئية موجبة فلا

ينتج إلا مع السالبة الكمية

وخسة الكم الجزئية وخسة

الكيف السلب (ش)

اعلم أن الشكل الرابع بشرط

انتاجه أن لا تكون صغره

موجبة جزئية أن لا يجتمع فيه

خستان بحسب الكم أو بحسب

الكيف أو بمعامول في مقدمة

واحدة وخسة الكم الجزئية

بعض الحيوان ليس بجسماد (قوله وبرهانه بالاقتراض) أي لا بالعكس لأنه لا يتبين بالرد إلى الأول بسبب

العكس إذ لا تقع الجزئية السالبة كبرى الأول ولا صغرى ولا يخفى أنه يأتي هنا في برهان الافتراض

ما تقدم من اعتراض الأثر والجواب عنه لكون المقدمة التي وقع الافتراض فيها سالبة فالأولى أن

يبرهن على انتاج هذا الضرب ببرهان الخلف بان يقال لو لم يصدق في المثال المذكور بعض الحيوان

ليس بجسماد لصدق نقيضه وهو كل حيوان جسماد فيضم هذا النقيض كبرى إلى صغرى القياس هكذا

كل انسان حيوان وكل حيوان جسماد ينتج كل انسان جسماد وهو منافي للقضية الصادقة القائلة بعض

الانسان ليس بجسماد وما نافي الصادق فهو كاذب ولا خال إلا من نقيض النتيجة فيكون كاذباً والنتيجة

صادقة فتنبه (قوله بأن يفرض الخ) محصله أنه يفرض في المثال المذكور بعض الانسان الذي هو ليس

بجسماد معيناً وليكن الزنجي مثلاً وحينئذ يحمل عليه الموضوع ايجاباً والمحمول سالماً فيصدق لأجل

ذلك كل زنجي انسان ولا شيء من الزنجي بجسماد نضم المقدمة الأولى من مقدمة الافتراض صغرى إلى

صغرى القياس هكذا كل زنجي انسان وكل انسان حيوان ينتج من الأول كل زنجي حيوان تضم

هذه النتيجة صغرى إلى المقدمة الثانية من مقدمة الافتراض هكذا كل زنجي حيوان ولا شيء من

الزنجي بجسماد ينتج من هذا الشكل الثالث بعينه ولكن من كائنين بعض الحيوان ليس بزنجي وهو

المطلوب (قوله لأن مقصداً الخ) أي وانما صنعنا ذلك لأن مقصداً الخ (قوله ووجهه ان الضرب الخ)

لم يستفد من ذلك وجه الترتيب بين الأول والثاني وهو أنه ينتج الأشرف وهو الإيجاب وقوله أخص

الضروب المنتجة للإيجاب أي لأنه مر كب من كائنين بخلاف سائرهما وكذا يقال فيما بعد (قوله

لا شتمالهما على كبرى الشكل الأول بعينها) أي بخلاف الرابع والسادس وذلك لانها في كل من

الثالث والخامس كلية موجبة أو سالبة كما هي في الشكل الأول وفي كل من الرابع والسادس جزئية

موجبة أو سالبة وليست كذلك في الشكل الأول (قوله فشرط انتاجه أن لا يجتمع الخ) هذه طريقة

الأقدمين وسيأتي بشير إلى طرق أخرى بقوله وقيد بعضهم الخ (قوله من جنس واحد) أي بان كانتا

من الكيف فقط أو الكم فقط وقوله أو من جنسين أي بان كانتا من الكم والكيف ولا يخفى أن قوله من

جنس واحد راجع لقوله في مقدمته فقط إذ لا يتأتى ذلك في احدهما بخلاف قوله من جنسين فإنه راجع

لشكل من ذلك وقوله أو احدهما (قوله أعني) أي بالجنسين (قوله فلا تنتج إلا مع السالبة الخ) كان

مقتضى الظاهر أن يقول فليس شرط انتاجه ما ذكر بل شرطه أن تكون مع السالبة الكلية (قوله

ان لم تكن الخ) أخذ ذلك من الاستثناء (قوله بحسب الكم) أي فقط أخذاً بما بعده وفيه أنه إذا كان

الفرض أن الصغرى ليست موجبة جزئية تعذر اجتماع الخستان بحسب الكم فقط فلامعنى لاشتراط

عدمه (قوله أو بحسب الكيف) أي فقط مثل ما قبله (قوله ولو في مقدمة واحدة) قد علمت

مما مر أن هذه الغاية لا تتأتى إلا في قوله أو بمعاملاً (قوله أما القسم الأول) أي الذي هو لم تكن

صغره موجبة جزئية والمراد ما شرط القسم الأول ليناسب قوله فلا نه لواجتمعت الخ (قوله فإما في

مقدمتين أو في مقدمة واحدة) اعلم أنه يتحصل فيما إذا كان ذلك في مقدمتين ستة أضرب أربعة منها

فإذا كانا كانتا السالبتين واثنان منهما فيما إذا كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية وفيما إذا

كان ذلك في مقدمة واحدة اثنان فالجميع ثمانية وكما في القسم الأول وسيأتي في القسم الثاني ثلاثة

والجمله أحد عشر لا تنتج تبقى خمسة تنتج فتنبه (قوله إذا كانت الخ) أي وأما إذا كانتا موجبتين

وخسة الكيف السلب وان كانت صغره جزئية موجبة فشرط انتاجه أن تكون الكبرى كلية سالبة أما القسم الأول فلا نه

لواجتمعت فيه خستان فإما في مقدمتين أو في مقدمة واحدة فان كان في مقدمتين لم يكن ذلك إلا إذا كانتا السالبتين أو كانت الصغرى سالبة

والكبرى موجبة جزئية وإيما كان لا ينتج أما إذا كانتا السالبتين فلان أخص القرابين

منهما هو المركب من السالبتين كالتين والاختلاف الدال على العقم موجود فيه فانه يصدق قولنا الاشئ من الانسان بفرس ولا شئ من الصاهل
 بالانسان والحق الايجاب وهو قولنا كل فرس صاهل ولو قلت بدل الكبرى ولا شئ من الجار بالانسان لكان الحق السلب وهو لا شئ من
 الفرس بحمار وأما اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزئية موجبة فلان أخص القرابين منهما هو المركب من السالبة الكلية
 والموجبة الجزئية والاختلاف متحقق فيه فانه يصدق قولنا الاشئ من الحيوان بجماد وبعض الجسم حيوان والحق الايجاب وهو قولنا كل
 جماد جسم ولو قلت بدل الكبرى وبعض (١٩٠) المتحرك بالارادة حيوان لكان الحق السلب وهو قولنا الاشئ من الجماد بمتحرك بالارادة

وان كان اجتماع السالبتين في
 مقدمة واحدة كانت سالبة
 جزئية مع الموجبة الكلية
 والسالبة الجزئية اما صغرى
 أو كبرى وأيا ما كان يلزم الاختلاف
 أما اذا كانت صغرى فكقولنا
 ليس كل جسم حيوانا وكل متحرك
 بالارادة جسم والحق الايجاب
 وهو كل حيوان متحرك بالارادة
 ولو قلنا ليس كل حيوان انسانا
 وكل فرس حيوان لكان الحق
 السلب وهو لا شئ من الانسان
 بفرس وأما اذا كانت كبرى
 فكقولنا كل انسان حيوان
 وليس كل متحرك بالارادة انسانا
 والحق الايجاب وهو كل حيوان
 متحرك بالارادة ولو قلنا كل
 ناطق انسان وليس كل فرس
 ناطقا لكان الحق السلب وهو لا
 شئ من الانسان بفرس فهذه
 القرابين الاربع أخص ما اجتمع
 فيه الخسستان من القسم الأول
 واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم
 وأما القسم الثاني وهو ما اذا كانت
 الصغرى جزئية موجبة قلوم
 تكن الكبرى معها كلية سالبة
 لكانت اما سالبة جزئية أو
 موجبة بقسمها وكلاهما لا ينتج
 أما السالبة الجزئية فلما علم فيما
 سبق من عقدها مع الموجبة

جزئيتين أو كانت الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة فلا يتأتى هنا لان الكلام في القسم الاول
 وهو ما لم تكن صغراه موجبة جزئية وظاهرا ان كونها سالبتين يصدق بأربعة السالبة الكلية صغرى
 مع مثلها كبرى والسالبة الجزئية صغرى مع مثلها كبرى والسالبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية
 كبرى والعكس وقوله أو كانت الصغرى سالبة الخ يصدق بالثنتين الصغرى سالبة كلية والكبرى موجبة
 جزئية أو الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة جزئية (قوله منهما) متعلق بمحذوف صفة للقرائن
 والثقلير أخص القرائن المركبة منهما (قوله والاختلاف) أى اختلاف النتيجة صدقا وكذبا (قوله
 والحق الايجاب) أى خلاف ما اقتضاه القياس وقوله لكان الحق السلب أى كما اقتضاه القياس (قوله
 والحق الايجاب) أى على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله وهو قولنا كل جماد جسم لوقال وهو قولنا
 بعض الجماد جسم لكان أنسب بالقياس لكنه نظر الى كونه نقيض السالبة الجزئية الكاذبة كما تقدم
 نظيره (قوله ولو قلت بدل الكبرى وكل متحرك الخ) فيه نظرا لان الغرض أن الكبرى موجبة جزئية
 فكان مقتضى الظاهر أن يقول ولو قلت بدل الكبرى وبعض المتحرك بالارادة حيوان لكان الحق السلب
 وهو قولنا بعض الجماد ليس بمتحرك بالارادة فتنبيه (قوله والحق الايجاب) أى على خلاف ما اقتضاه
 القياس وقوله لكان الحق السلب أى كما اقتضاه القياس (قوله والحق الايجاب) أى على خلاف
 ما اقتضاه القياس وقوله لكان الحق السلب أى كما اقتضاه القياس وقوله وهو لا شئ الخ كان المناسب
 وهو ليس كل انسان بفرس لكنه نظر الى كون السالبة الكلية تستلزم السالبة الجزئية (قوله فهذه
 القرائن الاربع الخ) تميم للاستدلال (قوله وكلاهما) أى السالبة الجزئية والموجبة بقسميهما
 (قوله فلما علم فيما سبق الخ) أى لانها اذا كانت عقبة مع الاخص كانت عقبة مع الاعم (قوله والحق
 الايجاب) أى كما اقتضاه القياس وقوله وهو كل الخ كان المناسب وهو بعض الخ لكنه نظر الى كون
 الموجبة الكلية تستلزم الموجبة الجزئية وقوله لكان الحق السلب أى على خلاف ما اقتضاه القياس
 وقوله وهو لا شئ الخ فيه ما مر (قوله فضرر وبه الخ) مفرع على الاشتراط السابق (قوله كلية موجبة
 مع مثلها الخ) فاذا فات مثلا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان أنتج بعض الحيوان ناطق وقوله
 أو مع موجبة جزئية الخ فاذا قلت مثلا كل انسان ناطق وبعض الحيوان انسان أنتج بعض الناطق
 حيوان (قوله لجواز الخ) علة لانتاج الضرب الاول الجزئية دون الكلية وظاهرا ان الاصغر الذي
 هو في المثال السابق الحيوان أعم من الاوسط الذي هو الانسان وذلك الاوسط مساو للأكبر الذي هو
 ناطق فيكون حينئذ الاصغر أعم من الاكبر ضرورة ان الأهم من المساوي لشئ أعم من ذلك الشئ
 واذا كان كذلك فلا يصح اثبات الاكبر لجميع افراد الا صغرياً يقال كل حيوان ناطق بل لبعضها
 (قوله وسالبة كلية مع كلية موجبة الخ) فاذا قلت مثلا لا شئ من الانسان بجماد وكل ناطق انسان
 ينتج لا شئ من الجماد بناطق وقوله لرد الى الاول بتبديل الخ أى بان تقول في المثال المذكور هكذا كل
 ناطق انسان ولا شئ من الانسان بجماد ينتج لا شئ من الناطق بجماد فتعكس ذلك النتيجة الى

الكلية التي هي أخص من الموجبة الجزئية وأما الموجبة فلان أخص القرابين منها ومن الموجبة الجزئية هو المركب من
 الموجبة الجزئية صغرى والموجبة الكلية كبرى والاختلاف الموجب للعقم حاصل فيه كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان والحق
 الايجاب وهو كل انسان ناطق ولو قلت بدل الكبرى وكل صاهل حيوان لكان الحق السلب وهو لا شئ من الانسان بصاهل فهذه براهين عقم
 ما لم يوجد فيه شرط الانتاج في هذا الشكل وبالله تعالى التوفيق (ص) فضرر وبه المنتجة خمسة كلية موجبة مع مثلها أو مع جزئية موجبة
 ينتجان موجبة جزئية لجواز كون الأصغر أعم من الأوسط المساوي للأكبر فيكون حينئذ الأصغر أعم من الاكبر وسالبة كلية مع كلية موجبة

ينتج سالبة كلية لردة الى الأول بتبديل المقدمتين وعكس النتيجة وعكسه ينتج سالبة جزئية لجواز كون الأصغر أعم من الأوسط
 المندرج مع الأكبر تحت الأصغر فيلزم أيضا أن يكون الأصغر أعم من الأكبر وموجبة جزئية مع سالبة كلية ينتج جزئية سالبة لردة
 الى الأول بعكس المقدمتين (ش) يعني أن المنتج بمقتضى الشرط السابق من الشكل الرابع خمسة أضرب لان اجتماع
 الخسنتين في القسم الأول يسقط ثمانية أضرب السالبتين بأربعة والسالبة (١٩١) الجزئية صغرى مع الموجبة

كلية وجزئية والسالبة الجزئية
 كبرى مع الموجبة الكلية صغرى
 والسالبة الكلية صغرى مع
 الموجبة الجزئية كبرى فهذه
 ثمانية واشترط كون الكبرى
 سالبة كلية مع الموجبة الجزئية
 الصغرى يسقط ثلاثة الموجبة
 الجزئية صغرى مع المحصورات
 الثلاث غير السالبة الكلية فهذه
 ثلاثة أضرب الى الثمانية قبلها
 يجتمع احدى عشر كلها عقيمة تبقى
 خمسة منتجة وأما طريق التخصيل
 فالصغرى اما موجبة كلية وهي
 لا تنتج الا مع الثلاث وهي ماعدا
 السالبة الجزئية واما موجبة
 جزئية وهي لا تنتج الا مع السالبة
 الكلية واما سالبة كلية وهي
 لا تنتج الا مع الموجبة الكلية
 ولا تصلح أن تكون الصغرى
 سالبة جزئية لاجتماع خسنتين
 فيها فمجموع المنتج اذن خمسة
 أضرب بضرب الأول من
 كليتين موجبتين ينتج موجبة
 جزئية كقولنا كل (ب ج) وكل
 (أ ب) فبعض (ج أ) وبرهانه
 بتبديل المقدمتين ثم عكس
 النتيجة هذا اذ برهنت على
 الانتاج بالرد الى الأول ولو برهنت
 بالثالث لكونه أجلى من الرابع
 لعكست الكبرى في هذا الضرب
 فيرجع الى ثالث الثالث وانما
 لم ينتج هذا الضرب الكلية لجواز

المطلوب وهو قولنا لاشئ من الجماد بنطاق (قوله وعكسه) أي بان يكون من موجبة كلية صغرى
 وسالبة كلية كبرى وقوله ينتج الخ فاذا قلت كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس بانسان أنتج بعض
 الحيوان ليس بفرس (قوله لجواز الخ) لا يخفى ان الاوسط الذي هو في المثال المذكور الحيوان أعم من
 الاوسط الذي هو الانسان وذلك الاوسط مندرج مع الأكبر الذي هو الفرس تحت الأصغر فيلزم أيضا
 ان يكون الأصغر أعم من الأكبر ضرورة ان المندرج أخص من المندرج فيه وحينئذ فلا يصح سلب
 الأكبر عن جميع افراد الأصغر بان يقال لاشئ من الحيوان بفرس بل عن بعضها فقط (قوله وموجبة
 جزئية مع سالبة كلية ينتج الخ) فاذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان ولا شئ من الجماد بحيوان أنتج
 بعض الانسان ليس بجماد (قوله لردة الى الأول بعكس المقدمتين) وذلك بان تقول في المثال المذكور
 بعض الانسان حيوان ولا شئ من الحيوان بجماد ينتج المطلوب وهو قولنا بعض الانسان ليس بجماد
 (قوله لان اجتماع الخ) كان الأنسب ان يقول لان اشتراط عدم اجتماع الخ لكنه نظر لفهوم الشرط
 (قوله السالبتان مع السالبتين) قد تقدم توضيحه (قوله مع المحصورات الثلاث) أي التي هي
 الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الجزئية فقط كما أشار لذلك بقوله غير السالبة الكلية (قوله
 وأما طريق التخصيل الخ) أي هذا طريق الحذف وأما طريق الخ فهو مقابل لهذا المقدور وقوله
 فالصغرى الخ محصله ان الصغرى لها ثلاثة أحوال الأولى ان تكون موجبة كلية وهي لا تنتج الا مع
 الموجبة بقسمها ومع السالبة الكلية الثانية ان تكون موجبة جزئية وهي لا تنتج الا مع السالبة
 الكلية الثالثة ان تكون سالبة كلية وهي لا تنتج الا مع الموجبة الكلية وأما الحالة الرابعة وهي
 كونها سالبة جزئية فلا تصح هنا كما ذكره المؤلف (قوله الأول من كليتين موجبتين الخ) مثاله
 بالمواد ان تقول هكذا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق (قوله وبرهانه
 بتبديل المقدمتين وذلك بان تقول في المثال المذكور هكذا كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل
 ناطق حيوان فتعكس هذه النتيجة الى المطلوب وهو قولنا بعض الحيوان ناطق (قوله لعكست الكبرى
 في هذا الضرب) أي بان تقول في ذلك المثال هكذا كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق ينتج
 المطلوب وهو بعض الحيوان ناطق (قوله فيرجع الى ثالث الثالث) أنت خبير بان ثالث الثالث
 مركب من موجبتين والكبرى فقط كلية وهذا بعد عكس الكبرى ليس كذلك لأنه يصير حينئذ مركبا
 من موجبتين والكبرى فقط جزئية ولذلك كتب عليه بعضهم ان صوابه أن يقول فيرجع الى رابع
 الثالث وهو كذلك (قوله لجواز أن يكون الأصغر الخ) قد ذكر المؤلف بعد توضيحه فانظره (قوله
 لكونه محمولا) علة مقدمة على خبر يكون (قوله من الاوسط الموضوع) أي له اعني لذلك الاصغر فان
 الاوسط موضوع للأصغر في الصغرى وقوله الموضوع له صفة للأكبر والضمير المتصل باللام فائد
 للأوسط فان الأكبر موضوع للأوسط في الكبرى كما هو ضابط هذا الشكل (قوله لما علم الخ) علة
 لقوله وجواز كون الاوسط مساويا الخ (قوله ويلزم من ذلك) أي من جواز كون الاوسط مساويا
 الخ (قوله واذا ثبت هذا الجواز) أي جواز كون الأصغر أعم من الأكبر (قوله الضرب الثاني
 من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى الخ) مثاله بالمواد أن تقول هكذا كل انسان ناطق

أن يكون الأصغر لكونه محمولا أعم من الاوسط الموضوع ولجواز كون الاوسط مساويا للأكبر الموضوع له لما علم من جواز مساواة المحمول
 للموضوع وكونه أعم لا يخص ويلزم من ذلك جواز كون الأصغر أعم من الأكبر ضرورة لجواز كونه أعم من مساويه واذا ثبت هذا الجواز
 لم يهتق ثبوت الأكبر لجميع افراد الأصغر مثال ذلك قولنا مثل كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فلا شئ أن الأصغر في هذا المثال وهو
 حيوان أعم من الاوسط الذي هو الانسان المساوي للأكبر الذي هو ناطق ومتى لم ينتج هذا الضرب الكلية لم ينتجها الضرب الثاني لأنه

أخص منه الضرب الثاني من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية كالأول كقولنا كل (بج) وبعض (أب) فبعض (جأ) وبيانها كالأول سواء بسواء يزيد هذا الضرب على الأول بالافتراض وذلك أن يفرض بعض (أ) الذي هو (ب) معيناً وليكن (د) فيصدق لأجل ذلك كل (دأ) وكل (دب) فتجعل المقدمة الثانية كبرى لصغرى القياس ينتج من هذا الشكل بعينه لكن من (١٩٢) كيتين وهو الضرب الأول منه بعض (ج د) فتجعل هذه النتيجة صغرى للمقدمة الأولى من

وبعض الحيوان انسان فبعض الناطق حيوان (قوله وبرهانه كالأول سواء بسواء) أي فيتين بتبديل المقدمة من ثم عكس النتيجة بأن تقول في المثال المذكور بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فتعكس هذه النتيجة إلى المطلوب وهو قولنا بعض الناطق حيوان هذا إذا برهنت عليه بالرد إلى الأول ولو برهنت عليه بالرد إلى الثالث لعكست الكبرى بأن تقول في ذلك المثال هكذا كل انسان ناطق وبعض الانسان حيوان ينتج المطلوب فيرجع إلى رابع الثالث على ما مر (قوله وذلك أن يفرض الخ) محصلاً أن يفرض في المثال المار بعض الحيوان الذي هو انسان معيناً وليكن الزنجي مثلاً فعمل عليه كل من الموضوع والمحمول فيصدق لأجل ذلك كل زنجي حيوان وكل زنجي انسان فتجعل هذه المقدمة الثانية كبرى لصغرى القياس هكذا كل انسان ناطق وكل زنجي انسان ينتج من هذا الشكل بعينه لكن من كيتين وهو الضرب الأول منه بعض الناطق زنجي فتجعل هذه النتيجة صغرى للمقدمة الأولى من مقدمة الافتراض هكذا بعض الناطق زنجي وكل زنجي حيوان ينتج من الأول بعض الناطق حيوان وهو المطلوب (قوله الضرب الثالث من كيتين والصغرى سالية الخ) مثاله بالمواد أن تقول لاشئ من الانسان يجماد وكل ناطق انسان فلاشئ من الجباد ناطق (قوله ويتبين بتبديل الخ) وذلك بأن تقول في المثال المذكور كل ناطق انسان ولاشئ من الانسان يجماد ينتج من الأول لاشئ من الناطق يجماد فتعكس هذه النتيجة إلى المطلوب وهو قولنا لاشئ من الجباد ناطق (قوله وان عكست الصغرى الخ) أي بأن تقول هكذا لاشئ من الجباد انسان وكل ناطق انسان ينتج من الثاني النتيجة المدعاة وهي قولنا لاشئ من الجباد ناطق (قوله الضرب الرابع من كيتين والكبرى سالية الخ) مثاله بالمواد أن تقول كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس (قوله ويتبين بعكس مقدمته) وذلك بأن تقول في المثال المذكور بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بفرس ينتج من الأول بعض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب وقوله أو بعكس صغراً أي بأن تقول في ذلك المثال بعض الحيوان انسان ولاشئ من الفرس بانسان ينتج من الثاني بعض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب وقوله أو بعكس كبراً أي بأن تقول في المثال المار هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بفرس فينتج من الثالث المطلوب وهو بعض الحيوان ليس بفرس (قوله لجواز كون الأصغر الخ) قد وضحه المؤلف بعد (قوله الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالية كلية كبرى الخ) مثاله بالمواد أن تقول بعض الحيوان انسان ولاشئ من الجباد يجماد فليس بعض الانسان يجماد (قوله ويتبين بما تبين به الضرب الذي قبله سواء بسواء) فيتين بعكس مقدمته فيرجع إلى الشكل الأول بأن تقول هكذا في المثال المذكور بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحيوان يجماد فينتج بعض الانسان ليس يجماد وهو المطلوب وكذا يتبين بعكس صغراً فيرجع إلى الثاني بأن تقول هكذا في ذلك المثال بعض الانسان حيوان ولاشئ من الجباد يجماد فينتج المطلوب وهو بعض الانسان ليس يجماد ويتبين أيضاً بعكس كبراً فيرجع إلى الثالث بأن تقول في المثال بعينه هكذا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحيوان يجماد فينتج بعض الانسان ليس يجماد (قوله ويزيد الافتراض فيفرض الخ) محصلاً أن تفرض

مقدمة الافتراض ينتج من الأول بعض (جأ) وهو المطلوب الضرب الثالث من كيتين والصغرى سالية ينتج سالية كلية كقولنا لاشئ من (بج) وكل (أب) فلاشئ من (جأ) ويتبين بتبديل المقدمة من ليرجع إلى الأول ثم عكس النتيجة وان عكست الصغرى رجع إلى الثاني وأنتج النتيجة المدعاة الضرب الرابع من كيتين والكبرى سالية عكس الضرب الذي قبله ينتج سالية جزئية كقولنا كل (بج) ولاشئ من (أب) فبعض (ج) ليس (أ) ويتبين بعكس مقدمته فيرجع إلى الشكل الأول أو بعكس صغراً فيرجع إلى الثاني أو بعكس كبراً فيرجع إلى الثالث وانما ينتج كلية كالذي قبله لجواز كون الأصغر أعم من الأوسط المندرج مع الأكبر تحت الأصغر هكذا ذكر الشيخ ابن عرفة هذا الدليل وأخصر منه أن تقول لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر وسالب الأخص عن جميع أفراد الأعم كاذب كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بانسان فالحيوان الذي هو الأصغر أعم من الأوسط الذي هو الانسان ومن الفرس الذي هو الأكبر

فكل ما مندرج تحت الأصغر الذي هو الحيوان الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالية كلية كبرى ينتج سالية جزئية كقولنا بعض (ب) ج ولاشئ من (أب) فليس بعض (جأ) ويتبين بما تبين به الضرب الذي قبله سواء بسواء ويزيد الافتراض فيفرض بعض (ب) الذي هو (ج) معيناً وليكن (د) فيصدق لأجل ذلك قضيتان وهما قولنا كل (دب) وكل (دج) فتضم القضية الأولى صغرى إلى عكس كبرى القياس ينتج من الأول لاشئ من (دأ) فقيم عكس هذه النتيجة كبرى إلى المقدمة الثانية من مقدمة الافتراض

في المثال المذكور بعض الحيوان الذي هو انسان معين وليكن الزنجي مثلاً فيحمل عليه كل من الموضوع والمحمول فيصدق لأجل ذلك قضيتان وهما قولنا كل زنجي حيوان وكل زنجي انسان تضم المقدمة الاولى صغرى الى عكس كبرى القياس القائل لاشئ من الحيوان بجماد بأن نقول هكذا كل زنجي حيوان ولا شئ من الحيوان بجماد ينتج من الاول لاشئ من الزنجي بجماد فتأخذ عكس هذه النتيجة القائل لاشئ من الجماد بزنجي وتضعه كبرى الى المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض هكذا كل زنجي انسان ولا شئ من الجماد بزنجي ينتج من هذا الشكل بعينه ولكن من كليتين نتيجة الاصل وهي بعض الانسان ليس بجماد وقوله ولو ضمنت هذه النتيجة الخ أي بأن قلت في ذلك المثال هكذا بعض الانسان زنجي ولا شئ من الزنجي بجماد فينتج من الاول نتيجة الاصل وهي بعض الانسان ليس بجماد وقوله ولو ضمنتها اليها الخ أي بأن قلت هكذا كل زنجي انسان ولا شئ من الزنجي بجماد فينتج من الثالث نتيجة الاصل وهي بعض الانسان ليس بجماد (قوله ويصح البيان برهان الخلف الخ) وتقريره في الضرب الاول لتقيس عليه غيره انك اذا قلت مثلاً كل انسان حيوان وكل ناطق انسان أنتج بعض الحيوان ناطق ثم تقول لو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها وهو لا شئ من الحيوان بناطق ثم تضعه كبرى الى صغرى القياس هكذا كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بناطق فينتج من الاول لاشئ من الانسان بناطق وتنعكس تلك النتيجة الى قولنا لاشئ من الناطق بانسان وهو منافي لكبرى القياس الصادقة وهي كل ناطق انسان وان شئت ضمنت ذلك النقيض بعد عكسه كبرى الى كبرى القياس هكذا كل ناطق انسان ولا شئ من الناطق بحيوان فينتج من الثالث بعض الانسان ليس بحيوان وهو منافي لصغرى القياس الصادقة وهي كل انسان حيوان (قوله ان فهمت ماذا كر) أي ماذا كر فيما مر من تفسير برهان الخلف (قوله ولنضع لك الاقيسة امكنة في كل شكل الخ) وقد عرفت ان جملتها أربعة وستون قائمة من ضرب أربعة في ستة عشر وكيفية وضع تلك الاقيسة انه وضع اولاً الموجبة الكلية صغرى مع المحصورات الاربع كبريات الموجبة الكلية فإل سالبة الكلية فالموجبة الجزئية فإل سالبة الجزئية ثم السالبة الكلية صغرى مع المحصورات الاربع كبريات كذلك ثم الموجبة الجزئية صغرى مع المحصورات الاربع كبريات كذلك ثم السالبة الجزئية صغرى مع المحصورات الاربع كبريات كذلك والتم ذلك في كل من الاشكال الأربعة وكيفية قراءة ذلك أن تنظر في الجهة اليمينية أولاً فتجد مكتوباً على رأسها ضرب الشكل الأول فتقرأ ضرباً به مرتباً لها كما علمت ثم تنظر في الجهة اليسارية فتجد مكتوباً على رأسها ضرب الشكل الثاني فتقرأ ضرباً به مرتباً لها كما علمت ثم ترجع الى الجهة اليمينية فتجد بعد ضرب الشكل الأول مكتوباً ضرب الشكل الثالث فتقرأ ضرباً به مرتباً لها على الوجه الذي علمته ثم تنتقل الى الجهة اليسارية فتجد بعد ضرب الشكل الثاني مكتوباً ضرب الشكل الرابع فتقرأ ضرباً به مرتباً لها على الوجه الذي علمته

ينتج من هذا الشكل بعينه ولكن من كليتين - من نتيجة الاصل ولو ضمنت هذه النتيجة بعينها من غير عكس كبرى الى عكس المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض لا نتج من الاول نتيجة الاصل ولو ضمنتها اليها كبرى من غير عكس فينتج من الثالث نتيجة الاصل ويصح البيان برهان الخلف في جميع هذه الاضرب ولا يخفى عليك ابراراً وان فهمت ماذا كر ولنضع الاقيسة في كل شكل لتسكون نصب عينيك فتعرض الشر وطعها حتى ترى بالمشاهدة المنتج منها من العقيم ولنضع على كل ضرب منتج حرف التاء هكذا ان علامة انتاجه ونضع على كل ضرب عقيم حرف العين هكذا مع علامة على عقمه

(ضروب الشكل الثاني)

(ضروب الشكل الاول)

كل (ج ب) وكل (ب أ) ت	كل (ج ب) وكل (ب أ) ع
كل (ج ب) ولا شيء من (ب أ) ت	كل (ج ب) ولا شيء من (ب أ) ت
كل (ج ب) وبعض (ب أ) ع	كل (ج ب) وبعض (ب أ) ع
كل (ج ب) وليس بعض (ب أ) ع	كل (ج ب) وليس بعض (ب أ) ع
لا شيء من (ج ب) وكل (ب أ) ع	لا شيء من (ج ب) وكل (ب أ) ع
لا شيء من (ج ب) ولا شيء من (ب أ) ع	لا شيء من (ج ب) ولا شيء من (ب أ) ع
لا شيء من (ج ب) وبعض (ب أ) ع	لا شيء من (ج ب) وبعض (ب أ) ع
لا شيء من (ج ب) وليس بعض (ب أ) ع	لا شيء من (ج ب) وليس بعض (ب أ) ع
بعض (ج ب) وكل (ب أ) ت	بعض (ج ب) وكل (ب أ) ت
بعض (ج ب) ولا شيء من (ب أ) ت	بعض (ج ب) ولا شيء من (ب أ) ت
بعض (ج ب) وبعض (ب أ) ع	بعض (ج ب) وبعض (ب أ) ع
بعض (ج ب) وليس بعض (ب أ) ع	بعض (ج ب) وليس بعض (ب أ) ع
ليس بعض (ج ب) وكل (ب أ) ع	ليس بعض (ج ب) وكل (ب أ) ع
ليس بعض (ج ب) ولا شيء من (ب أ) ع	ليس بعض (ج ب) ولا شيء من (ب أ) ع
ليس بعض (ج ب) وبعض (ب أ) ع	ليس بعض (ج ب) وبعض (ب أ) ع
ليس بعض (ج ب) وليس بعض (ب أ) ع	ليس بعض (ج ب) وليس بعض (ب أ) ع

(ضروب الشكل الرابع)

(ضروب الشكل الثالث)

كل (ب ج) وكل (ب أ) ت	كل (ب ج) وكل (ب أ) ت
كل (ب ج) ولا شيء من (ب أ) ت	كل (ب ج) ولا شيء من (ب أ) ت
كل (ب ج) وبعض (ب أ) ت	كل (ب ج) وبعض (ب أ) ت
كل (ب ج) وليس بعض (ب أ) ع	كل (ب ج) وليس بعض (ب أ) ع
لا شيء من (ب ج) وكل (ب أ) ع	لا شيء من (ب ج) وكل (ب أ) ع
لا شيء من (ب ج) ولا شيء من (ب أ) ع	لا شيء من (ب ج) ولا شيء من (ب أ) ع
لا شيء من (ب ج) وبعض (ب أ) ع	لا شيء من (ب ج) وبعض (ب أ) ع
لا شيء من (ب ج) وليس بعض (ب أ) ع	لا شيء من (ب ج) وليس بعض (ب أ) ع
بعض (ب ج) وكل (ب أ) ت	بعض (ب ج) وكل (ب أ) ت
بعض (ب ج) ولا شيء من (ب أ) ت	بعض (ب ج) ولا شيء من (ب أ) ت
بعض (ب ج) وبعض (ب أ) ع	بعض (ب ج) وبعض (ب أ) ع
بعض (ب ج) وليس بعض (ب أ) ع	بعض (ب ج) وليس بعض (ب أ) ع
ليس بعض (ب ج) وكل (ب أ) ت	ليس بعض (ب ج) وكل (ب أ) ت
ليس بعض (ب ج) ولا شيء من (ب أ) ع	ليس بعض (ب ج) ولا شيء من (ب أ) ع
ليس بعض (ب ج) وبعض (ب أ) ع	ليس بعض (ب ج) وبعض (ب أ) ع
ليس بعض (ب ج) وليس بعض (ب أ) ع	ليس بعض (ب ج) وليس بعض (ب أ) ع

(قوله وهذه صورتها) ولذا ذكر أمثلة ضروب كل شكل بالمواد مرتبة على الوجه الذي ذكره المؤلف فنقول مثال الضرب الاول من الشكل الاول أن نقول كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ومثال الضرب الثاني منه أن نقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بجمااد وهذا الضربان منتجان ولذلك وضع عليهما علامة الانتاج وهي التاء ومثال الضرب الثالث منه أن نقول كل انسان حيوان وبعض الحيوان جسم ومثال الضرب الرابع منه أن نقول كل انسان حيوان وليس بعض الحيوان بجمااد ومثال الضرب الخامس منه أن نقول لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس صاهل ومثال الضرب السادس منه أن نقول لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الفرس بحمار ومثال الضرب السابع منه أن نقول لا شيء من الانسان بفرس وبعض الفرس بحمار ومثال الضرب الثامن منه أن نقول بعض الانسان بفرس وليس بعض الفرس بحمار وهذه الاضرب الستة عقبة ولذلك وضع على كل منها علامة العقم وهي العين ومثال الضرب التاسع منه أن نقول بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ومثال الضرب العاشر منه أن نقول بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرس وهذا الضربان منتجان ولذلك وضع على كل منهما علامة الانتاج ومثال الضرب الحادي عشر منه أن نقول بعض الحيوان انسان وبعض الانسان ناطق ومثال الضرب الثاني عشر منه أن نقول بعض الحيوان انسان وليس بعض الانسان بفرس ومثال الضرب الثالث عشر منه أن نقول ليس بعض الانسان بفرس وليس بعض الفرس بحمار ومثال الضرب الرابع عشر منه أن نقول بعض الانسان بفرس وليس بعض الفرس بحمار ومثال الضرب الخامس عشر منه أن نقول ليس بعض الانسان بفرس وليس بعض الفرس بحمار ومثال الضرب السادس عشر منه أن نقول ليس بعض الانسان بفرس وليس بعض الفرس بحمار ومثال الضرب السابع عشر منه أن نقول ليس بعض الانسان بفرس وليس بعض الفرس بحمار ومثال الضرب الثامن عشر منه أن نقول ليس بعض الانسان بفرس وليس بعض الفرس بحمار ومثال الضرب التاسع عشر منه أن نقول ليس بعض الانسان بفرس وليس بعض الفرس بحمار ومثال الضرب العشرون منه أن نقول ليس بعض الانسان بفرس وليس بعض الفرس بحمار

الثالث منه أن تقول كل انسان حيوان وبعض المتحرك بالارادة حيوان ومثال الضرب الرابع منه
 أن تقول كل انسان حيوان وليس بعض الجماد بحيوان وهذا الضربان عقيمان ولذلك وضع على
 كل منهما علامة العقم ومثال الضرب الخامس منه أن تقول لا شيء من الحيوان يجماد وكل حجر جماد
 وهذا الضرب منتج ولذلك وضع عليه علامة الانتاج ومثال الضرب السادس منه أن تقول لا شيء
 من الحيوان يجماد ولا شيء من الانسان يجماد ومثال الضرب السابع منه أن تقول لا شيء من
 الحيوان يجماد وبعض الحجر جماد ومثال الضرب الثامن منه أن تقول لا شيء من الحيوان يجماد
 وليس بعض الانسان يجماد ومثال الضرب التاسع منه أن تقول بعض الحيوان انسان وكل ناطق
 انسان وهذه الاضرب الاربعة عقيمة ولذلك وضع عليها علامة العقم ومثال الضرب العاشر منه أن
 تقول بعض الحيوان انسان ولا شيء من الفرس بانسان وهذا الضرب منتج ولذلك وضع عليه علامة
 الانتاج ومثال الضرب الحادي عشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان وبعض الناطق انسان
 ومثال الضرب الثاني عشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان وليس بعض الفرس بانسان وهذا الضربان
 الضربان عقيمان ولذلك وضع عليهما علامة العقم ومثال الضرب الثالث عشر منه أن تقول ليس
 بعض الانسان يجماد وكل حجر جماد وهذا الضرب منتج ولذلك وضع عليه علامة الانتاج ومثال
 الضرب الرابع عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان يجماد ولا شيء من الفرس يجماد ومثال الضرب
 الخامس عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان يجماد وبعض الحجر جماد ومثال الضرب السادس
 عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان يجماد وليس بعض الفرس يجماد وهذا الضرب الثلاثة
 عقيمة ولذلك وضع عليها علامة العقم ومثال الضرب الاول من الشكل الثالث أن تقول كل انسان
 حيوان وكل انسان ناطق ومثال الضرب الثاني منه أن تقول كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان
 بفرس ومثال الضرب الثالث منه أن تقول كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق ومثال الضرب
 الرابع منه أن تقول كل انسان حيوان وليس بعض الانسان بفرس وهذه الاضرب الاربعة منتجة
 ولذلك وضع عليها علامة الانتاج ومثال الضرب الخامس منه أن تقول لا شيء من الانسان بفرس وكل
 انسان حيوان ومثال الضرب السادس منه أن تقول لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الانسان
 يجماد ومثال الضرب السابع منه أن تقول لا شيء من الانسان بفرس وبعض الانسان حيوان ومثال
 الضرب الثامن منه أن تقول لا شيء من الانسان بفرس وليس بعض الانسان يجماد وهذا الضرب
 الاربعة عقيمة ولذلك وضع عليها علامة العقم ومثال الضرب التاسع منه أن تقول بعض الحيوان
 انسان وكل حيوان جسم ومثال الضرب العاشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان ولا شيء من
 الحيوان يجماد وهذا الضربان منتجان ولذلك وضع عليهما علامة الانتاج ومثال الضرب الحادي
 عشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان جسم ومثال الضرب الثاني عشر منه أن
 تقول بعض الحيوان انسان وليس بعض الحيوان يجماد ومثال الضرب الثالث عشر منه أن تقول ليس
 بعض الانسان بفرس وكل انسان حيوان ومثال الضرب الرابع عشر منه أن تقول ليس بعض
 الانسان بفرس ولا شيء من الانسان يجماد ومثال الضرب الخامس عشر منه أن تقول ليس بعض
 الانسان بفرس وبعض الانسان حيوان ومثال الضرب السادس عشر منه أن تقول ليس بعض
 الانسان بفرس وليس بعض الانسان يجماد وهذا الضرب الستة عقيمة ولذلك وضع عليها علامة
 العقم ومثال الضرب الاول من الشكل الرابع أن تقول كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ومثال
 الضرب الثاني منه أن تقول كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان ومثال الضرب الثالث
 منه أن تقول كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان وهذا الضرب الثلاثة منتجة ولذلك وضع
 عليها علامة الانتاج ومثال الضرب الرابع منه أن تقول كل انسان حيوان وليس بعض الفرس

بأنسان وهذا الضرب عقيم ولذلك وضع عليه علامة العقم ومثال الضرب الخامس منه أن تقول لاشئ
من الانسان بجماد وكل ناطق انسان وهذا الضرب منتج ولذلك وضع عليه علامة الانتاج ومثال
الضرب السادس منه أن تقول لاشئ من الانسان بجماد ولا شئ من الفرس بأنسان ومثال الضرب
السابع منه أن تقول لاشئ من الانسان بجماد وبعض الناطق انسان ومثال الضرب الثامن منه
أن تقول لاشئ من الانسان بجماد وليس بعض الفرس بأنسان ومثال الضرب التاسع منه أن تقول
بعض الحيوان انسان وكل متحرك بالارادة حيوان وهذه الضروب الأربعة عقبة ولذلك وضع عليها
علامة العقم ومثال الضرب العاشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان ولا شئ من الجماد بحيوان
وهذا الضرب منتج ولذلك وضع عليه علامة الانتاج ومثال الضرب الحادي عشر منه أن تقول
بعض الحيوان انسان وبعض المتحرك بالارادة حيوان ومثال الضرب الثاني عشر منه أن تقول
بعض الحيوان انسان وليس بعض الجماد بحيوان ومثال الضرب الثالث عشر منه أن تقول ليس
بعض الانسان بفرس وكل ناطق انسان ومثال الضرب الرابع عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان
بفرس ولا شئ من الجماد بأنسان ومثال الضرب الخامس عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان
بفرس وبعض الناطق انسان ومثال الضرب السادس عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس
وليس بعض الجماد بأنسان وهذه الضروب الستة عقبة ولذلك وضع عليها علامة العقم فتنبه (قوله
وقيد بعضهم الخ) يعني أن بعضهم قال محل كون الضربين المركبين من الجزئية السالبة صغرى
والكلية الموجبة كبرى أو العكس عقبين اذا كانت الجزئية السالبة لا تنعكس بأن كانت ليست
احدى الخاصتين كما تقدم في التمثيل أما اذا انعكست بأن كانت احدى الخاصتين أعني المشروطة
الخاصة والعرفية الخاصة فانهما ليسا عقبين بل منتجين فاذا قلت مثلا بعض المستيقظ ليس نائم
مادام مستيقظا دائما وكل كاتب مستيقظ مادام كاتباً أنتج بعض النائم ليس بكاتب مادام نائماً
لا دائماً واذا قلت مثلاً كل كاتب متحرك الا اصابع وبعض ساكن الا اصابع ليس بكاتب مادام ساكن
الا اصابع لا دائماً أنتج بعض متحرك الا اصابع ليس بساكن الا اصابع مادام متحرك الا اصابع لا دائماً
ويتبين الأول برده للثاني بعكس الجزئية السالبة فيه وذلك بأن تقول بعض النائم ليس بمستيقظ مادام
نائماً لا دائماً وكل كاتب مستيقظ مادام كاتباً فينتج المطلوب بعينه وهو قولنا بعض النائم ليس بكاتب
مادام نائماً لا دائماً ويتبين الثاني برده للثالث بعكس الجزئية السالبة فيه وذلك بأن تقول كل كاتب
متحرك الا اصابع وبعض الكاتب ليس بساكن الا اصابع مادام كاتباً لا دائماً فينتج المطلوب بعينه وهو
قولنا بعض متحرك الا اصابع ليس بساكن الا اصابع مادام متحرك الا اصابع لا دائماً (قوله صغرى أو
كبرى) أى حال كون تلك الجزئية السالبة صغرى الخ (قوله فانها) أى الكلية الموجبة مع الجزئية
السالبة (قوله لدا الضرب الخ) قد علمت توضيحه فيما مر وقوله حينئذ أى حينئذ انعكست الجزئية
السالبة (قوله للثاني) أى للضرب الرابع منه وقوله للثالث أى للضرب السادس منه كما سيذكره في
الشرح (قوله وهو ظاهر) الضمير مائد للتقييد بما ذكر ويحتمل أنه مائد للرد المذكور فتأمل (قوله
صغرى أو كبرى) أى حال كون الكلية الموجبة صغرى الخ كذا يتبادر من عبارته هنا بخلاف عبارة
المتن والخطب يسير (قوله وان احتوت الخ) الوال لبحال (قوله اذا كانت الجزئية الخ) تقييد في قوله
ينتج الخ كما هو ظاهر (قوله كأنفسهما) قد تقدم أن التحقيق انه ما انعكس ان عرفة خاصة وعليه
فالمراد بقوله كأنفسهما أى في السلب والجزئية (قوله أما اذا كانت الجزئية السالبة صغرى الخ) قد
سبق مثاله وكذا مثال قوله وان كانت كبرى الخ (قوله وهو الجزئية السالبة الخاصة) هذا يقتضى
اعتبار قيد لا دائماً في النتيجة فيما كما تقدمت الإشارة اليه لئلا يكون الذى يرمى عليه ابن يعقوب
اعتباره في الثاني دون الاول فليحذر (قوله وزاد الكاتب الخ) هذه الجملة فائدة زائدة على المتن

(ص) وقيد بعضهم عقم الكلية
الموجبة مع الجزئية السالبة
صغرى أو كبرى بما اذا كانت
الجزئية السالبة لا تنعكس أما
اذا انعكست كالخاصتين فانها
نتج لدا الضرب حينئذ بعكس
الجزئية السالبة فيه اذا كانت
صغرى للثاني واذا كانت كبرى
للاول وهو ظاهر (ش) هذا
لتقديم يد السراج فعنده أن اقتران
الجزئية السالبة مع الكلية
الموجبة صغرى أو كبرى في
الشكل الرابع ينتج وان احتوت
الجزئية السالبة على خاصتين
اذا كانت الجزئية السالبة
منعكسة كأن تكون أحدهما
الخاصتين فانها قد سبق في فصل
العكس بيان انعكاسهما
كأنفسهما أما اذا كانت الجزئية
السالبة التى هي احدى
الخاصتين صغرى فانها اذا
انعكست رجع الضرب الى رابع
الشكل الثاني وان كانت كبرى
رجع القياس بعكسها الى
سادس الشكل الثالث وينتجان
المطلوب بعينه وهو الجزئية
السالبة الخاصة فاذا ضمت
هذين الضربين الى الخمسة
السابقة كان المنتج على قول
السراج من الشكل الرابع
سبعة أضرب وزاد الكاتب في
رسالته على هذه السبعة اقتران
السالبة الكلية صغرى اذا كانت
احدى الخاصتين مع الموجبة
الجزئية كبرى اذا كانت أحدهما
الموجبتان الأربع فينتج سابعة
جزئية خاصة

كقولنا لاشئ من (بج)
 مادام (ب) لادائما وبعض
 (أب) مادام (أ) ينتج بعض
 (ج) ليس (أ) مادام (ج) لادائما
 ويتبين بعكس الترتيب ليرجع
 الى الأول ثم عكس النتيجة وزاد
 صاحب الايضاح الصغرى
 السالبة الكلية اذا كانت
 احدى الخاصتين مع الكبرى
 الموجبة الجزئية اذا كانت
 احدى الست المنعكس سوالها
 الكلية فزاد على الكائى يكون
 الكبرى الجزئية الموجبة ينتج
 مع السالبة اذا كانت تلك الكبرى
 احدى الدائمتين والسكائى يمنع
 من ذلك بناء منه على منع ماركب
 من متناقضين لانه يجب على
 مقتضى ذلك الغاء اختلاط
 الدائمتين مع الخاصتين لان النتيجة
 حينئذ تخرج دائرة لادائما لان
 تأخذ قيد الدوام من الكبرى
 وقيد اللادائما من الصغرى
 وصاحب الايضاح مر على القول
 بصحة الخلط المركب من
 متناقضين وينتج حينئذ القياس
 بعد التبدل دائرة لادائما وهى
 قولنا بعض (ب) ليس (ج)
 دائما لادائما وبرهان انعكاسها
 واضح كبرهان انعكاس احدى
 الخاصتين اذ هو مبنى على
 الافتراض ولاشئ ان الدوام
 الثانى يستلزم الوصف وانعكاس
 هذه الجزئية السالبة واضح
 اذ موضوعها متحقق الوجود
 لذاته الآن عجزها قضية موجبة
 فموضوعها موجود وهو عيسى
 موضوع السالبة التى هى صدره
 وايضا فموضوع هذه الجزئية
 السالبة

(قوله احدى الموجبات الأربع) يعنى المشروطة العامة والخاصة والعرفية كذلك (قوله كقولنا لاشئ
 الخ) مثاله بالمواد أن تقول لاشئ من الساكن بمنتهى مادام ساكنا لادائما وبعضه الباقي في حيزه
 ساكن مادام باقيا في حيزه باحدى الجهات الأربع فينتج بعض المنتقل ليس باقيا في حيزه مادام منتقلا
 لادائما وقوله ويتبين بعكس الترتيب الخ وذلك بأن تقول بعض الباقي في حيزه ساكن مادام باقيا في حيزه
 ولاشئ من الساكن بمنتهى مادام ساكنا لادائما فينتج بعض الباقي في حيزه ليس بمنتهى مادام باقيا في
 حيزه لادائما فتعكس تلك النتيجة الى قولنا بعض المنتقل ليس باقيا في حيزه مادام منتقلا لادائما وهو
 المطلوب (قوله وزاد صاحب الايضاح) أى على السبعة المتقدمة كالكاينى الا أن الكائى اقتصر على
 أربعة من تلك الستة كما أشار به بقوله فزاد على الكائى يكون الكبرى الخ (قوله اذا كانت احدى الستة
 الخ) يعنى الأربع السابقة والضرورة المطلقة والدائمة المطابقة (قوله فزاد على الكائى يكون الكبرى
 الخ) فاذا قلت مثلا لاشئ من الساكن بمنتهى مادام ساكنا لادائما وبعض الباقي في حيزه ساكن
 بالضرورة لادائما أنتج بعض المنتقل ليس باقيا في حيزه مادام منتقلا لادائما وبالضرورة لادائما
 (قوله احدى الدائمتين) أى الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة (قوله يمنع من ذلك) أى من
 انتاج الكبرى الجزئية الموجبة مع السالبة الكلية اذا كانت تلك احدى الدائمتين (قوله بناء منه
 على منع ماركب الخ) علم من كلامه أن فى القياس المركب من متناقضين خلافا فقيس على منعه وعليه
 بنى الكائى منع انتاج ما ذكر لان النتيجة تخرج متناقضة وتناقضها يقتضى تنافى المقدمات والازم
 أن يصمدق الملزوم مع كذب لازمه وقيل بصحته وعليه جرى صاحب الايضاح لان القياس متى سلمت
 مقدمته أنتج تلك النتيجة فليتنا مـلـ (قوله لانه يجب الخ) علة لقوله بناء على منع الخ وقوله على
 مقتضى ذلك أى المنع المذكور (قوله لان النتيجة الخ) علة للتعليل قبله وقوله لانك تأخذ الخ علة
 لعله العلة (قوله وينتج حينئذ القياس بعد التبدل الخ) فاذا قلت فى المثال المذكور بعض الباقي في
 حيزه ساكن بالضرورة لادائما ولاشئ من الساكن بمنتهى مادام ساكنا لادائما أنتج من الاول بعض
 الباقي في حيزه ليس بمنتهى دائما لادائما فقد أنتج بعد التبدل دائرة لادائما وهى قولنا بعض الباقي
 فى حيزه ليس بمنتهى دائما لادائما (قوله وبرهان انعكاسها) أى هذه النتيجة التى أنتجها القياس بعد
 التبدل القائلة بعض الباقي الخ والمراد انعكاسها الى المطلوب وهو قولنا بعض المنتقل ليس باقيا في
 حيزه مادام منتقلا لادائما (قوله اذ هو مبنى على الافتراض) علة لقوله وبرهان انعكاسها واضح
 وبيان الافتراض فى ذلك ان تفرض بعض الباقي فى حيزه الذى هو ليس بمنتهى معيناً وليكن زايدها مثلاً
 فيحمل عليه كل من وصف الموضوع والمحمول فيصدق لاجل ذلك قولنا زايدها باقيا فى حيزه زايدها منتقل
 بقطع النظر عن النفي فاذا ركبت هاتين القضيتين هكذا زيد منتقل زايدها باقيا فى حيزه أنتج من الثالث
 بعض المنتقل باقيا فى حيزه وهو عجز انعكاس أعنى قولنا فيه لادائما ثم تأتى بمقدمة خارجية قائلة زيد ليس
 باقيا فى حيزه مادام منتقلا فتضمها كبرى الى احدى مقدمتى الافتراض القائلة زيد منتقل هكذا زيد
 منتقل زيد ليس باقيا فى حيزه مادام منتقلا ينتج من الثالث بعض المنتقل ليس باقيا فى حيزه وهو صدر
 العكس فتم برهان انعكاس النتيجة بعد التبدل الى المطلوب صدرا وعجزا (قوله ولاشئ أن
 الدوام الخ) يعنى أن الدوام الذاتى الذى فى قولنا بعض الباقي فى حيزه ليس بمنتهى دائما اذ ذلك الدوام
 ليس باعتبار الوصف بل باعتبار ذات الموضوع يستلزم الدوام الوصفى الذى فى قولنا بعض المنتقل ليس
 باقيا فى حيزه مادام منتقلا اذ ذلك الدوام باعتبار الوصف (قوله وانعكاس هذه الجزئية الخ) انما أعاد
 ذلك بعد قوله وبرهان انعكاسها الخ لاجل التعليل بعد ذلك كتب عليه أى قوله اذ موضوعها الخ علة
 لمخدوف معاً وممنوع من قوله مبنى على الافتراض والتقدير والافتراض فيها صحيح مع كونها سالبة
 اذ موضوعها الخ وعليه فلا حاجة لقوله وانعكاس الخ (قوله لذاته) أى لاشئ منها وهو عجزها أعنى
 قولنا لادائما وقوله لان عجزها الخ علة لاقتضاء ذاتها كون موضوعها متحقق الوجود وقوله قضية

فيشترط من انتاجه كلية احدى
المقدمتين واجبا ما فضعهما
وانظر لوازم الصغرى مع لوازم
الكبرى أو لازم الصغرى مع لازم
لازم الكبرى أو لازم لازم الصغرى
مع لازم الكبرى أو مع لازم لازم
الكبرى فما كان من ذلك على
تأليف منتج فنتيجة ذلك التأليف
نتيجة المنفصلتين ولازم تلك
النتيجة أيضا نتيجة لهما وهذه
صورتهما كما ترى

التي في المختلفتين تصدق بستة بسبب جعل أحدهما معينة صغرى والاخرى كبرى أو بالعكس (قوله
فيشترط في انتاجه كلية احدى المقدمتين) اذ لو كانتا جزئيتين معا لكانت لوازمهما جزئيات ولا انتاج
لجزئيتين أبدا وقوله واجبا ما كذا في بعض النسخ بضمير التثنية وفي بعض النسخ واجبا ما بضمير
الافراد والمنعين الاول اذ لو كانتا بالبين أو احدهما لم يثبت انتاجهما لانهما أو احدهما لا لوازم
لهما أو لا لازم لاحدهما كما سيأتي (قوله فضعهما) أي بان تكتبهما أو تستخضرهما وقوله وانظر
لوازم الخ ذكر ثلاثة اقطار وتركيبا وهو النظر بين لازم لازم الصغرى ولازم لازم الكبرى كما تقدم
التنبية على ذلك (قوله وهذه صورتهما) أي صورة المذكورات من الصغرى ولوازمها والكبرى
ولوازمها وكيفية وضع هذا الجدول أنه رسم الحقيقية الصغرى ولوازمها في الجهة اليمينية وكتب على
رأسها حقيقة صغرى ورسم الحقيقة الكبرى ولوازمها في الجهة اليسارية وكتب على رأسها
حقيقة كبرى واعلم أن كلا من لوازم الصغرى ولوازم الكبرى التي ذكرها أربعة حاصلة من وضع
مقدم المنفصلة ورفع تاليها أو بالعكس ومن رفع مقدمها ووضع تاليها أو بالعكس وكيفية قراءة
الجدول المذكور أن تنظر للصغرى مع الكبرى وتركيب

القياس منهم ما بأن تقول بالمواد هكذا دائما اما الشيء قديم
واما الشيء حادث ودائما اما الشيء حادث واما الشيء غني عن
الفاعل ثم تنظر للوازم الصغرى القائمة كلما كان الشيء
قديما فليس الشيء بحادث وكلما كان الشيء حادثا فليس الشيء
بقديم وكلما كان ليس الشيء بقديم فالشيء حادث وكلما كان ليس
الشيء بحادث فالشيء قديم مع لوازم الكبرى القائمة كلما

كان الشيء حادثا فليس الشيء بغني عن الفاعل وكلما كان الشيء غنيا عن الفاعل فليس الشيء بحادث
وكلما كان ليس الشيء بحادث فالشيء غني عن الفاعل وكلما كان ليس الشيء غنيا عن الفاعل فالشيء
حادث وتركيب كل واحد من لوازم الصغرى مع كل واحد من لوازم الكبرى فتأخذ أول لوازم
الصغرى وتركيبه مع أول لوازم الكبرى هكذا كلما كان الشيء قديما فليس بحادث وكلما كان الشيء
حادثا فليس بغني عن الفاعل وهذا التأليف غير منتج لأنه لم يتحد فيه الحد الوسط وكذلك تركبه مع
ثاني لوازم الكبرى هكذا كلما كان الشيء قديما فليس بحادث وكلما كان الشيء غنيا عن الفاعل فليس
بحادث وهذا التأليف غير منتج لأنه وان اتحد فيه الحد الوسط لم يختلف فيه الكيف كما هو مشروط
انتاج الشكل الثاني وكذلك تركبه مع ثالث لوازم الكبرى هكذا كلما كان الشيء قديما فليس بحادث
وكلما كان ليس الشيء بحادث فهو غني عن الفاعل وهذا التأليف منتج من الأول ونتيجته وهي قولنا
كلما كان الشيء قديما فهو غني عن الفاعل نتيجة لأصل القياس المركب من منفصلتين وكذلك ما يلزم
هذه النتيجة من العكس وغيرها كما تقدم وكذلك تركبه مع الرابع هكذا كلما كان الشيء قديما فليس
بحادث وكلما كان ليس الشيء غنيا عن الفاعل فهو حادث وهذا التأليف غير منتج لعدم اتحاد الحد
الوسط ثم تأخذ ثاني لوازم الصغرى وتركبه مع أول لوازم الكبرى هكذا كلما كان الشيء حادثا فليس
بقديم وكلما كان الشيء حادثا فليس بغني عن الفاعل وهذا التأليف منتج من الثالث قديما يكون اذا كان
الشيء ليس بقديم فليس بغني عن الفاعل وهذه النتيجة ولوازمها نتائج لأصل القياس المركب من
منفصلتين وكذلك تركبه مع ثاني لوازم الكبرى هكذا كلما كان الشيء حادثا فليس بقديم وكلما كان
الشيء غنيا عن الفاعل فليس بحادث وهذا التأليف غير منتج لعدم اتحاد الوسط فيه وكذلك تركبه

حقيقة كبرى

حقيقة صغرى

ودائما (ج د) واما (ه ز)
وكما كان (ج د) فليس (ه ز)
وكما كان (ه ز) فليس (ج د)
وكما كان ليس (ج د) ف (ه ز)
وكما كان ليس (ه ز) ف (ج د)

دائما (أ ب) واما (ج د)
كلما كان (أ ب) فليس (ج د)
كلما كان (ج د) فليس (أ ب)
كلما كان ليس (أ ب) ف (ج د)
كلما كان ليس (ج د) ف (أ ب)

مع ثالث لوازم الكبرى هكذا كلما كان الشيء حادثا فليس بتقديم وكلما كان ليس الشيء بمحادث فهو غنى
 عن الفاعل وهذا المؤلف غير منتج لعدم اتحاد الوسط فيه وكذلك تركبه مع رابع لوازم الكبرى
 هكذا كلما كان الشيء حادثا فليس بتقديم وكلما كان ليس الشيء غنيا عن الفاعل فهو حادث وهذا
 التاليف منتج من الرابع قد يكون اذا كان الشيء ليس بتقديم فليس غنيا عن الفاعل وهذه النتيجة
 ولوازمها نتائج لأصل القياس ثم نأخذ ثالث لوازم الصغرى وتركبه مع أول لوازم الكبرى هكذا
 كلما كان ليس الشيء بتقديم فهو حادث وكلما كان الشيء حادثا فليس بغنى عن الفاعل وهذا التاليف
 منتج من الأول كلما كان ليس الشيء بتقديم فليس بغنى عن الفاعل وهذه النتيجة ولوازمها نتائج لأصل
 القياس وكذلك تركبه مع ثاني لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشيء بتقديم فهو حادث وكلما كان
 الشيء غنيا عن الفاعل فليس بمحادث وهذا التاليف غير منتج لعدم اتحاد الوسط فيه وكذلك تركبه
 مع ثالث لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشيء بتقديم فهو حادث وكلما كان ليس الشيء بمحادث فهو غنى
 عن الفاعل وهذا التاليف غير منتج لعدم اتحاد الوسط فيه وكذلك تركبه مع رابع لوازم الكبرى هكذا
 كلما كان ليس الشيء بتقديم فهو حادث وكلما كان ليس الشيء غنيا عن الفاعل فهو حادث وهذا التاليف
 غير منتج لعدم الاختلاف في الكيف ثم نأخذ رابع لوازم الصغرى وتركبه مع أول لوازم الكبرى هكذا
 كلما كان ليس الشيء حادثا فهوقديم وكلما كان الشيء حادثا فليس بغنى عن الفاعل وهذا التاليف
 غير منتج لعدم اتحاد الوسط فيه وكذلك تركبه مع ثاني لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشيء حادثا
 فهوقديم وكلما كان الشيء غنيا عن الفاعل فليس بمحادث وهذا التاليف منتج من الرابع قد يكون
 اذا كان الشيء قديما فهو غنى عن الفاعل وهذه النتيجة ولوازمها نتائج لأصل القياس وكذلك تركبه
 مع ثالث لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشيء حادثا فهوقديم وكلما كان ليس الشيء بمحادث فهو غنى
 عن الفاعل وهذا التاليف منتج من الثالث قد يكون اذا كان الشيء قديما فهو غنى عن الفاعل وهذه
 النتيجة ولوازمها نتائج لأصل القياس وكذلك تركبه مع رابع لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشيء
 حادثا فهوقديم وكلما كان ليس الشيء غنيا عن الفاعل فهو حادث وهذا التاليف غير منتج لعدم
 اتحاد الوسط فيه واذا أمعنت النظر سهل عليك تركيب لازم اللازم مع اللازم أو مع لازم اللازم
 وفي هذا قدر كفاية (قوله يستلزم النظر الخ) وجهه ذلك أن لما نعت الجمع لازم من حاصلين من
 وضع كل من الطرفين ورفع الآخر ولما نعت الخلو أيضا لازم من حاصلين من رفع كل من الطرفين
 ووضع الآخر وللحقيقة اللوازم الأربعة اللازمين الأولين من حيث ما فيها من منع الجمع والآخرين
 من حيث ما فيها من منع الخلو وحينئذ إذا نظرت بين لوازم الحقيقةيتين صغرى وكبرى كأن نظرت
 بين لوازم مانعي الجمع أو مانعي الخلو أو الحقيقةية وممانعة الجمع إلى آخر ما تقدم من الأقسام كما أشار
 لذلك بقوله سائر أقسام المنفصلات (قوله لدخول الخ) علة لقوله يستلزم الخ وقوله جميعها أي لوازم
 سائر أقسام المنفصلات وقوله فيما أي في لوازم هاتين الحقيقةيتين وكذا الضمير في قوله وانقتصر على
 وضعها (قوله وهكذا الحكم في القياس المركب الخ) وإذا قلت مثلا كلما كان الشيء قديما فهو غنى
 عن الفاعل ودائما اما الشيء غنى عن الفاعل واما هو حادث فلا ينتج ذلك القياس بالنظر لذات تركبه
 بل بالنظر للوازم المنفصلة مع المتصلة ولازمها كما سيأتي (قوله من المتصلات مع المنفصلات) لا يخفى أن
 اللازم فيه - ما للجنس لان التحقيق أن القياس لا يتركب من أكثر من مقدمتين كما مر (قوله أن تنظر
 الخ) أشار بذلك إلى أن التشبيه انما هو في توقف معرفة الانتاج على النظر إلى اللوازم وان كان التوقف
 في التشبيه به على النظر بين اللوازم بعضها مع بعض لا بين لوازم إحدى المقدمتين مع الأخرى بخلافه في
 التشبيه كما لا يخفى فاذا كرر بيان المراد من التشبيه (قوله مع المتصلات) أي ومع لوازمها أخذنا بما
 ياتي (قوله فنتيجة ذلك التركيب الخ) وكذلك لوازم تلك النتيجة كما سيذكره (قوله صغرى كانت أو
 كبرى الخ) الحاصل أن المنفصلة اما صغرى أو كبرى وعلى كل احوال وجبة أو سالبة فهذه أربعة وعلى

واعلم ان اسبقها النظر بين
 لوازم هاتين الحقيقةيتين يستلزم
 النظر بين لوازم سائر أقسام
 المنفصلات لدخول جميعها فيها
 فلنقتصر على وضعها وبالله تعالى
 التوفيق (ص)

وهكذا الحكم في القياس المركب
 من المتصلات مع المنفصلات
 أن تنظر لوازم المتصلات مع
 المنفصلات فنتيجة ذلك التركيب
 هي نتيجة الاصل (ش)

يعني أن القياس المؤلف من
 المتصلة والمنفصلة حكمه حكم
 المركب من المنفصلتين فتتظر
 أيضا فيه لوازم المنفصلة صغرى
 كانت أو كبرى موجبة كانت
 أو سالبة مع تلك المتصلة الموجبة
 أو السالبة فما كان من ذلك على
 تاليف منتج فنتيجته نتيجة
 القياس المركب من المتصلة
 والمنفصلة ولازم هذه النتيجة
 أيضا نتيجة لذلك القياس واعلم
 أن المتصلة ان كانت صغرى
 فالشركة بين ماو بين المنفصلة
 اما في مقدم الصغرى واما في تاليفها
 فان كانت في التاليف فلا بد من كلمة
 المنفصلة لان الشركة لما كانت
 في تاليف الصغرى

كل منها اما حقيقة أو ممانعة جـع أو ممانعة خلو فهذه اثنا عشر قائمة من ضرب ثلاثة في أربعة وعلى كل
 اما أن تكون المتصلة موجبة أو سالبة فهذه أربعة وعشرون وعلى كل منها اما أن يكون الاشتراك
 في المقدم أو في التالي فالجملية ثمانية وأربعون فتأملها من كلامه (قوله صارت الصغرى موافقة للنظم
 الكامل) أي لان الحد الأوسط فيه محمول أو قال في الصغرى (قوله لا يكون الا من الشكل الأول)
 أي على تقدير أن يكون لازم الكبرى مشاركا بـ (قوله لا يكون الا من الشكل الثاني) أي على تقدير أن
 يكون لازم الكبرى مشاركا بتاليه (قوله فان كانت موجبة الخ) لم يذكر المؤلف مقابله ذلك هنا وهو
 ما اذا كانت سالبة كما صنع فيما يأتي ويمكن أن يجعل قوله فيما يأتي وأما ان كانت الكبرى المنفصلة
 سالبة لزمتها الخ شامل لذلك بان يجعل عاملا اذا كانت الشركة في التالي أو في المقدم غير أن الجدول الذي
 ذكره هناك خاص بما اذا كانت الشركة في المقدم فليست تامل (قوله لزمتها المتصلات الأربع الخ) أي
 الحاصلة من وضع المقدم مع رفع التالي أو عكسه أو من رفع المقدم مع وضع التالي أو عكسه وقوله
 والاوليان فقط أي الحاصلتان من وضع المقدم مع رفع التالي أو عكسه وقوله والآخران فقط أي
 الحاصلتان من رفع المقدم مع وضع التالي أو عكسه (قوله وهذه صورتها) أي صورة المذكورات

صارت الصغرى موافقة للنظم
 الكامل فلزم أن القياس
 المنعقد منها ومن لوازم الكبرى
 لا يكون الا من الشكل الأول
 أو من الشكل الثاني وعلى كل
 تقدير فلا بد من كاية الكبرى ثم
 الكبرى اما موجبة واما سالبة
 فان كانت موجبة لزمتها المتصلات
 الأربع ان كانت حقيقية
 والاوليان فقط ان كانت ممانعة
 جـع والآخران فقط ان كانت
 ممانعة خلو وهذه صورتها

من المتصلة موجبة أو سالبة مع لازم كل منهما والمتصلة
 الموجبة مع لوازمها وكيفية وضع هذا الجدول أنه رسم
 الصغرى في الجهة اليمينية فذكر الموجبة ثم السالبة وكتب
 فوقها متصلاتان صغريان وذكر لازم الأولى وكتب فوقه
 لازمة المتصلة الصغرى الموجبة وذكر لازم الثانية وكتب
 فوقه لازمة المتصلة الصغرى السالبة ورسم الكبرى في الجهة
 اليسارية لكنه استغنى بالحقيقة عن كل من ممانعة الجمع
 وممانعة الخلو كما تقدم لما تقدم فذكر المنفصلة الحقيقية ولوازمها
 وكتب فوقها حقيقة كبرى وكيفية قراءة هذا الجدول

متصلاتان صغريان
كلما كان (أب فيج د)
ليس ألبته اذا كان (أب) (فج د)
لازمة المتصلة الصغرى الموجبة
ليس ألبته اذا كان (أب) فليس (ج د)
لازمة المتصلة الصغرى السالبة
كلما كان (أب) فليس (ج د)

(حقيقة كبرى)
ودائما اما (ج د) واما (ه ز)
كلما كان (ج د) فليس (ه ز)
كلما كان (ه ز) فليس (ج د)
كلما كان ليس (ج د) ف (ه ز)
كلما كان ليس (ه ز) ف (ج د)

أن تنظر أولا في الجهة اليمينية فتأخذ المتصلة الموجبة ثم في الجهة اليسارية فتأخذ المنفصلة وتركب
 القياس منها ما بان تقول بالمواد هكذا كلما كان الشيء قديما فهو غني عن الفاعل ودائما اما الشيء
 غني عن الفاعل واما هو حادث ثم تنظر للوازم الكبرى القائلة كلما كان الشيء غنيا عن الفاعل
 فليس هو بحادث وكلما كان الشيء حادثا فليس هو بغني عن الفاعل وكلما كان ليس الشيء بغني عن
 الفاعل فهو حادث وكلما كان ليس الشيء بحادث فهو غني عن الفاعل ثم تركب المتصلة المذكورة
 مع كل واحد من هذه اللوازم فتعرف المنتج وغيره على الوجه السابق ثم تأخذ لازم تلك المتصلة
 القائلة ليس ألبته اذا كان الشيء قديما فليس هو بغني عن الفاعل وتركبه مع كل واحد من تلك
 اللوازم كما فعلت في المتصلة ثم به ذلك تأخذ المتصلة السالبة وتركبهما مع المنفصلة بأن تقول من
 المواد هكذا ليس ألبته اذا كان الشيء قديما فهو حادث ودائما اما الشيء حادث واما هو غني عن
 الفاعل ثم تنظر للوازم الكبرى القائلة كلما كان الشيء حادثا فليس هو بغني عن الفاعل وكلما كان
 الشيء غنيا عن الفاعل فليس هو بحادث وكلما كان ليس الشيء بحادث فهو غني عن الفاعل وكلما كان
 ليس الشيء بغني عن الفاعل فهو حادث ثم تركب المتصلة المذكورة مع كل واحد من هذه اللوازم
 فتعرف المنتج وغيره كما مر ثم تأخذ لازم تلك المتصلة القائل كلما كان الشيء قديما فليس هو بحادث
 وتركبه مع كل واحد من تلك اللوازم كما فعلت في المتصلة فتنبه (قوله وأما اذا كان الاشتراك في المقدم
 الخ) هذا مقابل لقوله فيما مر فان كانت في التالي الخ (قوله على ما سبق) أي من أنها ان كانت

وأما اذا كان الاشتراك في المقدم
 والقرض أن المتصلة صغرى
 فالكبرى اما موجبة واما سالبة
 فان كانت موجبة لزمتها المتصلات
 على ما سبق

فذلكون الصغرى المتصلة
كلما كان (ج د) (أ ب) ان
كانت موجبة أو ليس ألبتة
إذا كان (ج د) (أ ب) إذا كانت
سالبة وتكون الكبرى المتصلة
الموجبة هكذا دائما (ج د)
وأما (ه ز) فانظر المتصلتين
الصغريين أو لازمه كل واحدة
منهما الموجبة والسالبة مع
لوازم المتصلة ولوازم تلك اللوازم
فما شمل منها على تأليف منتج
فنتيجة نتيجة أصل القياس وما
بازم هذه النتيجة من منفصلة
فهو نتيجة أيضا أصل القياس
وأما ان كانت الكبرى المتصلة
سالبة لزمنها ان كانت مانعة جمع
أو مانعة خلو سايلتان متصلتان
على مانعة فتنظر أيضا تلك
اللوازم مع المتصلتين الصغريين
فان كانت المتصلة السالبة
حقيقية لم يازمها شيء فالقياس
منها ومن المتصلتين عقيم فاذن
انما تتركب المتصلتان مع سالبة
مانعة جمع وسالبة مانعة خلو
وهذه صورتها

حقيقية لزمنها المتصلات الأربع وان كانت مانعة جمع فالأوليان وان كانت مانعة خلو فالآخران
(قوله فتكون الصغرى المتصلة الخ) لم يضع المؤلف لذلك جدولا كسابقة ومحصله أن الصغرى المتصلة
قائلة كلما كان الشيء قديما فهو غنى عن الفاعل ان كانت موجبة أو ليس ألبتة اذا كان الشيء قديما فهو
حادث ان كانت سالبة وتكون الكبرى المتصلة الموجبة هكذا دائما اما الشيء قديم واما هو مفتقر
للفاعل فخذ المتصلة الموجبة وركبها مع المتصلة هكذا كلما كان الشيء قديما فهو غنى عن الفاعل
ودائما اما الشيء قديم واما هو مفتقر للفاعل ثم انظر اللوازم الكبرى ولوازم تلك اللوازم وركب
المتصلة المذكورة أو لازمتها القائلة ليس ألبتة اذا كان الشيء قديما فليس هو غنى عن الفاعل مع
كل واحد من تلك اللوازم ثم خذ المتصلة السالبة وركبها مع المتصلة هكذا ليس ألبتة اذا كان الشيء
قديما فهو حادث ودائما اما الشيء قديم واما هو مفتقر للفاعل ثم انظر اللوازم الكبرى ولوازم تلك
اللوازم وركب المتصلة أو لازمتها القائلة كلما كان الشيء قديما فليس هو بمحدث مع كل واحد من تلك
اللوازم على الوجه السابق كما شار لذلك بقوله فانظر المتصلتين الخ (قوله على ما تقدم) أي من أنها
ان كانت مانعة جمع لزمنها الا وليان وان كانت مانعة خلو لزمنها الا خريان (قوله وهذه صورتها)
أي صورة المذكورات وكيفية وضع هذا الجدول أنه رسم الصغرى في الجهة اليمينية فذكر الموجبة
ثم السالبة وكتب فوقهما متصلتان صغريان وذكر لازم الأولى ثم لازم الثانية ورسم الكبرى في الجهة
اليسارية وكتب فوقهما منفصلة كبرى مانعة جمع أو مانعة خلو وذكر لازم من لمائة الجمع ثم لازم من
لمائة الخلو وكيفية قراءة الجدول المذكور ان تنظر أولا في الجهة اليمينية فتأخذ المتصلة الموجبة
ثم في الجهة اليسارية فتأخذ المتصلة مانعة الجمع وتتركب القياس منها ما بان تقول بالمواد هكذا كلما
كان الشيء أبيض فهو غير أسود وليس ألبتة اما الشيء أبيض واما هو غير أحر ثم تنظر لللازم الكبرى
القائلين ليس ألبتة اذا كان الشيء أبيض فليس هو غير أحر وليس ألبتة اذا كان الشيء غير أحر فليس
هو أبيض وتتركب تلك المتصلة أو لازمتها القائلة ليس ألبتة اذا كان الشيء أبيض فليس هو غير أسود
مع كل من هذين اللازمين فتعرف المنتج وغيره ثم تأخذ المتصلة مانعة الخلو مع المتصلة الموجبة
وتتركب القياس منها ما بان تقول بالمواد هكذا كلما كان الشيء أبيض فهو غير أسود وليس ألبتة اما
الشيء أبيض واما هو أحر ثم تنظر لللازم الكبرى القائلين ليس ألبتة اذا كان ليس الشيء أبيض فهو
أحر وليس ألبتة اذا كان ليس الشيء أحر فهو أبيض وتتركب
تلك المتصلة أو لازمتها مع كل من هذين اللازمين فتعرف
المنتج وغيره كما مر ثم تنظر في الجهة اليمينية فتأخذ المتصلة
السالبة ثم في الجهة اليسارية فتأخذ المتصلة مانعة الجمع
وتتركب القياس منها ما بان تقول بالمواد هكذا ليس ألبتة
اذا كان الشيء أبيض فهو أسود وليس ألبتة اما الشيء أبيض
واما هو غير أحر ثم تنظر لللازم الكبرى وتتركب تلك المتصلة

متصلتان صغريان

كلما كان (أ ب) (ج د)

ليس ألبتة اذا كان (أ ب) (ج د)

(لازمة المتصلتان الصغريان)

ليس ألبتة اذا كان (أ ب) فليس (ج د)

كلما كان (أ ب) فليس (ج د)

وأما اذا كانت المتصلة هي

الكبرى فالاشتراك في مقدمها

وأما في تأليها فان كان في التالي

فالمنفصلة اما موجبة واما سالبة

ان كانت موجبة ازمنها المتصلات

الأربع ان كانت حقيقية

والأوليان فقط ان كانت مانعة جمع والآخران فقط ان كانت مانعة خلو

منفصلة كبرى مانعة جمع أو مانعة خلو

ليس ألبتة اما (أ ب) واما (ه ز)

ليس ألبتة اذا كان (أ ب) فليس (ه ز)

ليس ألبتة اذا كان (ه ز) فليس (أ ب)

ليس ألبتة اذا كان ليس (أ ب) (ه ز)

ليس ألبتة اذا كان ليس (ه ز) (أ ب)

أولازمتها القائلة كلما كان الشيء أبيض فليس هو أسود مع كل من هذين اللازمين فتعرف المنتج

وغيره كما سبق ثم تأخذ المتصلة مانعة الخلو مع المتصلة السالبة وتتركب القياس منها ما بان تقول بالمواد

هكذا ليس ألبتة اذا كان الشيء أبيض فهو أسود وليس ألبتة اما الشيء أبيض واما هو أحر ثم تنظر

لللازم الكبرى وتتركب تلك المتصلة أو لازمتها مع كل فتعرف المنتج وغيره على الوجه المار ففتن

(قوله)

المتصلتين

المتصلتين

الكبريين على ما سبق وأما ان كانت المنفصلة سالبة لم تنتج الحقيقة شيئا اذ لا يلزمها شيء ويلزمها ان كانت مانعة جمع أو مانعة خلوص البعثان
متصلتان فانظر ههنا مع المتصلتين الكبيرين وأما ان كان الاشتراك في المقدم فيجب أن تكون المنفصلة موجبة لان الكبرى موافقة
للتظيم الكامل فيه تعين أن يكون القياس المركب من اللوازم اما من الشكل الاول واما من الشكل الثالث وفي كل منهما يلزم ايجاب الصغرى
فهذا تمام الكلام في الاقيسة الافتراضية المركبة من الجمليات أو من الشرطيات (٢٠٣) على وجه الاختصار وبالله تعالى التوفيق (ص)

وهذا كما ان كان أحد طرفي
الشرطية وسطا برمتيه وهو المسمى
بالجزء التام أما اذا كان الوسط
جزء ذلك الطرف وهو المسمى
بالجزء غير التام فلا نتاجه
شروط غير ما تقدم ولنعرض
عن الكلام فيه أيضا كما عرض
عن الكلام في الاختلالات
لكثرة شغبه وندور استعماله
وقد فائدته (ش)

يعني انه انما ذكر من الاقيسة
الشرطية ما كثر دوره في العلوم
ويصطبر لمعرفته ويسهل تناوله
ويتضح انتاجه وهو ما كان الوسط
في قياسه جزءا تاما بان يكون أحد
طرفي الشرطية بكلمة وترك ما يكون
الوسط فيه جزءا غير تام بان يكون
جزء أحد طرفي الشرطية كأن
يقال مثلا كلما كان (أب)
(ج د) وكلما كان (د هـ) (و ز)
فقد وقعت الشرطية في هذا القياس
في جزء غير تام وهو جزء التالي الذي
هو (د) ولوقلت في الكبرى وكلما
كان (ج د) (و ز) فكانت
الشرطية في جزء تام وانما تركنا
الاقيسة ذات الجزء غير التام
لكثرة شغبه وندور استعمالها
وعدم وضوح انتاجها كما تركنا
الاختلالات لذلك بل هـ في
الاحتياج اليها دون الاختلاط
بكتير لان الجهات وان سكنت
عن في القضايا فعناها واجب في

(قوله وأما ان كانت المتصلة هي الكبرى الخ) انما يضع المؤلف لذلك شيئا لكون ما تقدم يأتي هنا
لكن مع التقديم والتأخير فنأمل (قوله لان الكبرى موافقة الخ) أي لان الحد الوسط قد وقع
مقدما في الكبرى كما يكون في النظم الكامل (قوله المركب من اللوازم) أي مع المتصلات
أولوازمها (قوله اما من الشكل الاول) أي ان كان لازم المنفصلة مشاركا بتاليه وقوله راما
من الثالث أي ان كان مشاركا بقدمه (قوله وهذا) أي ما تقدم من شروط الانتاج (قوله
ان كان أحد طرفي الشرطية الخ) وذلك كما في قولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان ناطق وكلما
كان حيوانا ناطقا فهو متعجب (قوله أما اذا كان الوسط جزء ذلك الطرف الخ) أي كما في قولنا كلما كان
الشيء انسانا فهو حيوان ناطق وكلما كان ناطقا بشرا فهو متعجب (قوله لكثرة شغبه) بالغين
المجتمعة أو العين المهمة كما تقدم لكن على الاول يكون بفتح أوله وعلى الثاني بضمه (قوله كأن يقال
مثلا كلما كان الخ) مثله بالمواد كما تقدم أن يقال كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان ناطق وكلما كان
ناطقا بشرا فهو متعجب فقد وقعت الشرطية في هذا القياس في جزء غير تام وهو جزء التالي الذي هو
الناطق ولوقلت في الكبرى وكلما كان حيوانا ناطقا فهو متعجب لكانت الشرطية في جزء تام (قوله بل
هذه الخ) أي فهي أولى بالترك من الاختلالات (قوله فعناها راجب في كل قضية هكذا في بعض
النسخ وفي بعضها واحد في كل قضية وهو غير ظاهر (قوله وأما القياس الاستثنائي الخ) هذا مقابل
لحذوف والتقدير ما تقدم هو القياس الاقتراني وأما القياس الاستثنائي الخ (قوله فلا بد أن تكون
الخ) فلا يصح أن تكون جملة (قوله وهي الكبرى) فهو على عكس الاقتراني وانما كان كذلك
لان الشرطية ترجع الى كبرى القياس الاقتراني والاستثنائية ترجع الى صغراء وذلك لأنك اذا
قلت مثلا كلما كان هـ انسانا فهو حيوان فان وضعت المقدم بان قلت لكنه انسان وجددت
القياس في قوة أن يقال من الشكل الاول هـ انسان وكلما كان انسانا فهو حيوان وان رفعت التالي
بأن قلت لكنه ليس بحيوان وجدته في قوة أن يقال من الشكل الثاني هذا ليس بحيوان وكلما كان
انسانا فهو حيوان فقد رجعت الشرطية الى كبرى الاقتراني والاستثنائية الى صغراء (قوله فان كانت
متصلة الخ) أي وأما ان كانت منفصلة فسيأتي في كلامه (قوله فشرط انتاجه الخ) ذكر من الشروط
أربعة ورابعها مرددين شين كما ترى (قوله هو عبارة عن قياس مركب الخ) لا يخفى أن هذا تعريف
للقياس الاستثنائي من حيث هو فيشمل ما شرطية متصلة وما شرطية منفصلة كما يقتضيه اطلاق
قوله احدهما شرطية وقوله والأخرى وضع الخ أي ذات وضع أو ذات رفع والمراد باحد جزئيه المقدم
بالنسبة للوضع والتالي بالنسبة للرفع وقوله يلزم منه وضع الخ راجع لما قبله على اللف والنشر المرتب
فوضع المقدم يلزم منه وضع التالي ورفع التالي يلزم منه رفع المقدم وهذا كما بالنسبة لمتصلة وأما
بالنسبة لانفصلة فالمراد باحد جزئيه الا حد اثر فيشمل كلاما من طرفيه بالنسبة لكل من الوضع والرفع
وقوله يلزم منه وضع الخ راجع لما قبله على اللف والنشر المشوش فوضع كل من طرفيه يلزم منه رفع
الأخر بالنسبة للحقيقية وممانعة الجمع ورفع كل منهما يلزم منه وضع الآخر بالنسبة للحقيقية أيضا

كل قضية وبالله تعالى التوفيق (ص) وأما القياس الاستثنائي فلا بد أن تكون المقدمة الاولى فيه شرطية وهي الكبرى فان كانت متصلة
فشرط انتاجه أن تكون موجبة كلية لازمة وان تكون الاستثنائية وهي الصغرى حكمت بثبوت المقدم أو بنفي التالي (ش)
القياس الاستثنائي هو عبارة عن قياس مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع لا حد جزئيه أو رفعه يلزم منه وضع
الجزء الآخر أو رفعه

ومناعة الخلو كما يعلم مما يأتي فتنبه (قوله وليس يجب أن يكون الخ) دفع به لما قد يتوهم من اشتراط ذلك
 (قوله فان الشرطية لو كانت مركبة من شرطيتين الخ) وذلك كافي قولنا كلما كان ان كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود كان اذالم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا لكن ان كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود اولس ان لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا فكل من الجزء الموضوع
 أو المرفوع شرطية في هذا المثال ولا يخفى أن الاستثنائية لثانية بحسب الفرض وان كانت خلاف
 الواقع وكذا ما يأتي (قوله ولو كانت مركبة من شرطية وحملية الخ) وذلك كافي قولنا كلما كان ان
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعدم طلوع الشمس ملزوم لعدم طلوع النهار لكن ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود وكافي قولنا كلما كان عدم طلوع الشمس ملزوما لعدم طلوع النهار فان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود لكن ليس ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالجزء الموضوع
 شرطية في المثال الاول وكذلك المرفوع في الثاني (قوله اذا كانت الشرطية مقدما) أي لأجل
 أن يتأتى أن الجزء الموضوع شرطية اذ لا يوضع في المتصلة الا المقدم وذلك كافي المثال الاول وقوله ان
 كانت تاليها أي لأجل أن يتأتى أن الجزء المرفوع شرطية اذ لا يرفع في المتصلة الا التالي (قوله فلو كانت
 المتصلة الكلية سالبة الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرا لكنه انسان لم
 ينتج ذلك القياس شيئا وكذا لو رفعت التالي بان قلت لكنه ليس بحجر (قوله أو وضعه) فاذا قلت
 مثلا ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرا لكنه حجر لم ينتج أيضا وفيه أن وضع التالي لا ينتج ولو
 كانت المتصلة موجبة لكنه ذكره لأجل قوله بعد ويأزم أيضا بالقوة الخ (قوله لكن بالقوة يأزم من
 وضع الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرا لكنه انسان فانه وان لم ينتج هذا
 القياس بالفعل لكنه ينتج بالقوة انه ليس بحجر بواسطة ما استلزمه القضية السالبة من المتصلة
 الموجبة المناقضة لها في التالي وهي كلما كان هذا انسانا لم يكن حجرا اذ هذه القضية تقتضي انه متى
 ثبت له الانسانية انتفت عنه الجبرية (قوله أي وضع نقيضه) انما أتى بهذا التفسير لان المعهود
 في الانتاج أن وضع المقدم ينتج الوضع لا الرفع (قوله لاستلزام المتصلة الخ) علة لقوله لكن بالقوة
 يأزم الخ فقولنا مثلا البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرا يستلزم أن يقال كلما كان هذا انسانا لم يكن حجرا
 ووجه استلزامه لذلك انه لو اتفق بآب أن انسانا حجرا لما صدق السلب الكلي في أصل القضية القائلة
 ليس البتة الخ (قوله ويأزم أيضا بالقوة الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرا
 لكنه حجرا فانه وان لم ينتج هذا القياس بالفعل لكنه ينتج بالقوة انه ليس بانسان بواسطة ما اقتضاه عكس
 القضية القائلة ليس البتة اذا كان هذا حجرا كان انسانا من المتصلة الموجبة المناقضة لهذا العكس في
 التالي وهي كلما كان هذا حجرا لم يكن انسانا اذ هذه القضية تقتضي انه متى ثبت له الجبرية انتفت عنه
 الانسانية (قوله لاقتضاء العكس بالمستوى ذلك) أي المذكور من المتصلة الموجبة المناقضة في
 التالي ويحتمل أن اسم الإشارة عائد لزوم المفهوم من قوله ويلزم أيضا الخ وهذا هو المتبادر من
 كلامه لكن الأقرب الاول وهو الذي قرره شيخنا فاذا عكست قولنا ليس البتة اذا كان هذا انسانا
 كان حجرا الى قولنا ليس البتة اذا كان هذا حجرا كان انسانا استلزم هذا العكس أن يقال كلما كان هذا
 حجرا لم يكن انسانا ووجه الاستلزام ما تقدم (قوله وان كانت المتصلة الموجبة جزئية الخ) فاذا قلت
 مثلا قد يكون اذا جاء في زيد أكرمه لكنه جاءني أولي لكني لم أكرمه فلا ينتج هذا القياس شيئا لاحتمال
 أن يكون زمن الشرطية غير زمن الاستثنائية وحينئذ فلا يحصل الانتاج كما أشار إليه بقوله لانها
 حينئذ الخ (قوله صدق الشرطية) الأولى أن يقول صدقها ويكون الضمير عائدا على المتصلة المذكورة
 (قوله فلا تجتمع المقدمتان الخ) أي في زمن واحد والافهما مجتمعتان معا على الصدق لكن لا في زمن
 واحد ويمكن أن يكون المؤلف أشار لذلك بقوله معا وهذا هو المتبادر وعليه فلا حاجة لما ذكر

وليس يجب أن يكون الطرف
 لموضوع أو المرفوع قضية حملية
 ان الشرطية لو كانت مركبة من
 شرطيتين لكان كل واحد من
 الجزء الموضوع أو المرفوع
 شرطية ولو كانت مركبة من
 شرطية وحملية لكان الجزء
 الموضوع شرطية ان كانت
 الشرطية مقدما والجزء المرفوع
 شرطية ان كانت تاليها فاذا عرفت
 هذا فنقول الشرطية المستعملة
 فيه ان كانت متصلة اشترط
 فيها أن تكون موجبة كلية
 أو زمنية فلو كانت المتصلة الكلية
 سالبة لم تنتج بالفعل في القياس
 الاستثنائي شيئا أي لا يأزم من
 وضع المقدم ولا من رفع التالي
 أو وضعه شيء بالفعل لكن بالقوة
 يلزم من وضع المقدم رفع التالي
 أي وضع نقيضه لاستلزام
 المتصلة السالبة متصلة موجبة
 تناقضها في التالي ويأزم أيضا
 القوة من وضع التالي رفع المقدم
 لاقتضاء العكس المستوى ذلك
 ان كانت المتصلة الموجبة
 زمنية لم تنتج لانها حينئذ يحتمل
 أن يكون زمن صدق الشرطية
 بزمان صدق الاستثنائية فلا
 تجتمع المقدمتان معا على
 الصدق فلا يحصل الانتاج

نعم لو كانت وقت الاتصال أو الانفصال هو بعينه وقت استثناء أحد جزئي الشرطية أو نقيضه أو كانت الاستثنائية عامة حتى تشمل وقت الاتصال أو الانفصال أنتج القياس وإن لم تكن الشرطية كلية وإن كانت المتصلة (٢٠٥) الموجبة الكلية اتفاقية لم تنتج لأن العلم

بصدق الاتفاقية موقوف على العلم بصدق جزئها فلما استفدنا العلم بصدق أحد جزئها من صدقها لزم الدور هذا ووضع في الاستثنائية أحد جزئها وأما ان رفعته كانت الاستثنائية حينئذ كاذبة لأن الاتفاقية طرفاها صادقان فلا يصح رفع واحد منهما هذا ما يتعلق بشروط المقدمة المتصلة وأما المقدمة الاستثنائية فيشترط فيها أن تثبت المقدم أو تنفي التالي وبالجملة رفع نافي الاتفاقية كذب ووضع مقدمها لفائدة له لأن تنجته معلومة من نفس الاتفاقية فإن أثبت المقدم كانت النتيجة ثبوت التالي لأن المقدم ملزم للتالي وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت لازمه واز نقيض التالي كانت النتيجة نفي المقدم لأن نفي اللازم يستلزم نفي ملزومه مثال ذلك إذا قلنا مثلا كليا كان هذا إنسانا كان حيوانا فإن قلت في الاستثنائية لكنه إنسان أنتج فهو حيوان وإذا قلت في الاستثنائية لكنه ليس بحيوان أنتج فليس بإنسان ولا ينتج نفي المقدم ولا اثبات التالي شيئا لجواز أن يكون التالي أعم من المقدم كافي هذا المثال وإذا كان أعم لم يلزم من نفي المقدم نفي التالي لأنه لا يلزم من نفي الأخ من نفي الأعم فلا يلزم من نفي كون هذا إنسان نفي كونه حيوانا

(قوله نعم لو كان وقت الاتصال الخ) فإذا قلت مثلا قد يكون إذا جاءني زيد يوم الجمعة أكرمه لكنه جاءني حينئذ أنتج هذا القياس فأنا مكرمه أو لكني لم أكرمه حينئذ أنتج فهو لم يجئني يوم الجمعة وهذا يقتضي أن قوانيما لا قد يكون إذا كان زيد متحركا لا صابغ يوم الجمعة كان كتابا لكنه متحركا لا صابغ حينئذ أنتج أنتج بكتاب حينئذ أنتج في الأول فهو كاتيب وفي الثاني فهو ليس متحركا لا صابغ وليس كذلك لأنه لا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص ولا من نفي الأخص نفي الأعم كما سبق في كلامه إذا عرفت ذلك فكان مقتضى الظاهر أن يقول بدل التعليل السابق لجواز أن يكون المقدم أعم من التالي فلا يلزم من وضع المقدم وضع التالي ولا من رفع التالي رفع المقدم (قوله أرا الانفصال) فإذا قلت مثلا قد يكون هذا الجسم وقت كونه حيا مالم يمتلأ بالهواء لكنه عالم حينئذ أنتج أنتج ليس بجاهل حينئذ أنتج هذا القياس في الأول فهو ليس بجاهل وفي الثاني فهو عالم وعكسه بعكسه فإذا قلت في الاستثنائية لكنه ليس بعالم حينئذ أنتج أنتج فهو جاهل أو لكنه جاهل حينئذ أنتج أنتج فهو ليس بعالم كما يعلم مما ياتي في المنفصلة واعتراض بار الانفصال ليس هذا محله إذ كلامه في المتصلة (واجيب) بأنه ذكره تيمم الفائدة (قوله أحد جزئي الشرطية) الذي هو المقدم بالنسبة للمنصلة أو أحد الدائر الصادق بالمقدم والتالي في المنفصلة أو نقيضه أي أحد جزئي الشرطية الذي هو التالي بالنسبة للمنصلة أو أحد الدائر الصادق بالمقدم والتالي في المنفصلة (قوله أو كانت الاستثنائية عامة الخ) فإذا قلت مثلا قد يكون إذا جاءني زيد وقت الزوال حدثته لكنه جالسني جميع النهار أو لكني لم أحدثه جميع النهار أنتج هذا القياس في الأول فانا حدثته وفي الثاني فهو يجالسني وقت الزوال وإذا قلت مثلا لا قد يكون زيد عند الزوال اما قائما واما آكلا لكنه قائم جميع النهار أو لكنه ليس بكل جميع النهار أنتج هذا القياس في الأول أنه ليس بكل وفي الثاني أنه قائم وعكسه بعكسه فإذا قلت في الاستثنائية لكنه ليس بتمام جميع النهار أنتج أنه آكل أو لكنه آكل جميع النهار أنتج أنه ليس بتمام (قوله وإن لم تكن الشرطية الخ) الواو للحال لأن فرض كلامه في الجزئية (قوله وإن كانت المتصلة الموجبة الكلية اتفاقية الخ) فإذا قلت مثلا كليا كان الإنسان ناطقا فالإنسان ناطق لكن الإنسان ناطق لم ينتج هذا القياس لمافي من الدور كما أشار به بقوله لأن العلم الخ (قوله لزم الدور) أي لأنه صار العلم بصدق أحد جزئها متوقفا على ما توقف عليه وهو العلم بصدق الاتفاقية فانه متوقف على العلم بصدق جزئها (قوله هذا) أي محل هذا التعليل (قوله وأما ان رفعته) أي بان قلت في المثال السابق لكن الجار ليس بناهق (قوله وبالجملة رفع نافي الاتفاقية الخ) هذه العبارة قد وجدت في بعض النسخ قبل قوله هذا ما يتعلق الخ وهو الظاهر ووجدت في بعضها بعده وهو خلاف الظاهر وقوله لفائدة له أي زيادة على لزوم الدور (قوله هذا ما يتعلق الخ) اسم الإشارة عائد لما تقدم من قوله إذا عرفت هذا فنقول الخ (قوله ونصه) أي نص ابن عرفة (قوله والثاني) أي القسم الثاني من قسمي القياس لما تقدم من أن القياس قسمان اقتراني واستثنائي فبعد ذكر الأول قال والثاني الخ (قوله وهو متصلة) فيه تسميح لما تقدم من أنه عبارة عن قياس مركب من مقدمتين الخ ما هو (قوله قالوا والاكثر الخ) انما أتى بصيغة التبري لأنهم أطلقوا ذلك ولم يقيدوه بالمهمة كما يرشد لذلك قوله قلت الخ وقوله في الأول أي الذي هو استثناء عين المقدم لينتج التالي وقوله وفي الثاني أي الذي هو استثناء نقيض التالي لينتج نقيض المقدم (قوله المتصلة كبراه والاستثنائية صغراه) هذا هو محل الاستشهاد

وكذلك لا يلزم من ثبوت التالي ثبوت المقدم لأنه لا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص فلا يلزم من كون هذا حيوانا كونه إنسانا (فائدة) اعلم أن المقدمة الأولى وهي الشرطية في القياس الاستثنائي هي الكبرى والمقدمة الثانية وهي الاستثنائية هي الصغرى نص على ذلك الشيخ ابن عرفة رحمه الله تعالى في منطقته ونقله عن القارابي ونصه والثاني الاستثنائي وهو متصلة استثنائي عين مقدمها لينتج نافيها أو نقيض نافيها لينتج نقيض مقدمها قالوا والاكثر في الأول ان وفي الثاني لو قلت هذا في المهمة لا غير والمتصلة كبراه والاستثنائية صغراه قاله القارابي فقول

وان كانت الشرطية منفصلة حقيقية فلا بد أن تكون موجبة كلية عنادية وان تكون مركبة من شئ ومساو لنقيضه اذ لو كانت مركبة من الشئ وعين نقيضه لم يفد الانتاج لان النتيجة حينئذ تصير عين الاستثنائية وتلزم فيه المصادرة عن المطلوب والنتيجة في هذا القياس أربعة اثنان في وضع الاستثنائية لاحد الطرفين واثنان في رفعها لاحدهما وان كانت الشرطية مانعة جمع أنتجت الاولين وان كانت مانعة خلو أنتجت الآخرين وبالله تعالى التوفيق (ش)

بمعنى أن المقدمة الشرطية في القياس الاستثنائي ان كانت منفصلة اشترط فيها شرطان أن تكون موجبة كلية وزاد بعضهم شرطاً ثالثاً أن تكون عنادية احترازاً من الاتفاقية لعدم لزوم العناد فيها فلا يلزم من وضع شئ منها أو رفعه شئ في الطرفين الآخر وبعض المحققين صرح بأنه لا يشترط في المنفصلة أن تكون عنادية وان الاتفاقية فيها تنتج بخلاف الاتفاقية في المنفصلة لان المنفصلة حقيقية الاتفاقية وان كان لا يمنع صدق جزئها ولا كذبها سكت اذا اتفق عدم صدق جزئها معا وصدق أحدهما لزم كذب الآخر وكذلك لو اتفق عدم كذب جزئها معا وكذب أحدهما لزم صدق الجزء الآخر انتهى قلت وحاصل الفرق بين المنفصلة الاتفاقية والمنصلة الاتفاقية لزوم الدور وعدم الفائدة في استعمال المنصلة الاتفاقية في القياس الاستثنائي

(قوله الجائز بين) بكسر الباء الموحدة وتخفيف الجيم نسبة الى بجااة بلدة بالمغرب (قوله ثم ذكر بعد هذا ان حكم الخ) انما احتاج لذلك لانه خص الكلام بالمنصلة حيث قال وهو منصلة الخ (قوله وان كانت الشرطية الخ) مقابل لقوله فيما تقدم فان كانت منصلة الخ وقوله حقيقة يقتضي انه لا يشترط في كل من مانعة الجمع وممانعة الخلو شئ من هذه الشروط وليس كذلك نعم الشرط الرابع أعني قوله وان تكون مركبة الخ خاص بالحقيقية كما يؤخذ من كلامه في الشرح (قوله عنادية) سيماني ما في اشتراط هذا الشرط من الخلاف وكلامه في الشرح يقتضي انه اختار عدم اشتراطه حيث قال قلت وحاصل الفرق الخ (قوله وأن تكون مركبة من شئ الخ) سيماني التمهيد لذلك بقولنا دائماً أن يكون الموجود قديماً وأما أن يكون قديماً لا قديماً وهو يساويه حادث فقد تركب من شئ وهو القديم والمأوى لنقيضه وهو الحادث (قوله أما اذا كانت مركبة من الشئ الخ) سيماني أيضاً التمهيد لذلك بقولنا دائماً أن يكون الموجود قديماً وأما أن يكون ليس قديماً فهي مركبة من الشئ وعين نقيضه فاذا قلت في الاستثنائية لكنه قديم أو لكنه ليس قديماً بان وضعت المقدم أو التالي أو لكنه ليس قديماً أو لكنه ليس لا قديماً بان رفعت المقدم أو التالي لم يفد الانتاج لان النتيجة حينئذ تصير عين الاستثنائية فانه ينتج في الاول فهو ليس لا قديم وهو عين الاستثنائية لان نفي النفي اثبات وفي الثاني فهو ليس قديماً وهو عين الاستثنائية أيضاً في الثالث فهو ليس قديماً وهو كالذي قبله وفي الرابع فهو قديم وهو عين الاستثنائية فالحاصل انه لا يفيد الانتاج مطلقاً لان النتيجة عين الاستثنائية في الجميع (قوله وتلزم فيه المصادرة الخ) أي لان فيه أخذ الدعوى جزاً من الدليل كما هو معنى المصادرة في الاصطلاح وهي في الاصل الممانعة يقال صادره عن مطلوبه اذا مانعه عنه (قوله والنتيجة في هذا القياس) أي الذي شرطية منفصلة حقيقية فاذا قلت مثلاً دائماً أن يكون الشئ قديماً وأما أن يكون حادثاً لكنه قديم أو لكنه حادث أو لكنه ليس قديماً أو لكنه ليس بحادث أنتج في الاول فهو ليس بحادث وفي الثاني فهو ليس قديماً لان وضع أحد الطرفين ينتج رفع الآخر وفي الثالث فهو حادث وفي الرابع فهو قديم لان رفع أحد الطرفين ينتج وضع الآخر كما أشار لذلك بقوله أربعة اثنان الخ (قوله وان كانت الشرطية مانعة جمع الخ) فاذا قلت مثلاً دائماً أن يكون الجرم أبيض وأما أن يكون أسوداً لكنه أبيض أو لكنه أسود أنتج في الاول فهو ليس بأسود وفي الثاني فهو ليس بأبيض فقد انتجت مانعة الجمع النتيجةين الاوليين للحقيقة ولا تنتج الاخرين فاذا قلت في الاستثنائية لكنه ليس بأبيض أو لكنه ليس بأسود لم ينتج انه أسود أو انه أبيض لجواز اجتماعهما على الكذب كما سيماني في الشرح (قوله وان كانت مانعة خلو الخ) فاذا قلت مثلاً دائماً أن يكون الجرم غير أبيض وأما أن يكون غير أسوداً لكنه ليس غير أبيض أو لكنه ليس غير أسود أنتج في الاول فهو غير أسود وفي الثاني فهو غير أبيض فقد انتجت مانعة الخلو النتيجةين الاخيرتين للحقيقة ولا تنتج الاوليين فاذا قلت في الاستثنائية لكنه ليس غير أبيض أو لكنه ليس غير أسود لم ينتج انه غير أسود أو انه ليس غير أبيض لجواز اجتماعهما على الصدق كما سيذكره في الشرح (قوله وزاد بعضهم الخ) وقد جرى على ذلك في المتن كما رأيت (قوله احترازاً من الاتفاقية) فاذا قلت مثلاً في شخص كاتب أسود دائماً أن يكون هذا كاتباً وأما أن يكون أبيضاً لكنه كاتب أو لكنه أبيض أو لكنه ليس بكاتب أو لكنه ليس بأبيض لم ينتج لعدم لزوم العناد بين الطرفين كما أشار لذلك بقوله لعدم لزوم العناد الخ (قوله وبعض المحققين صرح الخ) وعليه فينتج القياس المذكور في الاول فهو غير أبيض وفي الثاني فهو غير كاتب لكنه خلاف الفرض وفي الثالث فهو أبيض لكنه خلاف الفرض أيضاً وفي الرابع فهو كاتب (قوله فيها) أي في المنفصلة (قوله قال) أي بعض المحققين (قوله لكن اذا اتفق عدم صدق جزئها الخ) أي بان وضعت أحد الطرفين في الاستثنائية وقوله وكذلك لو اتفق عدم كذب الخ أي بان رفعت فيها أحدهما (قوله قلت وحاصل الفرق الخ) هذا يشعر بأنه

ولا يلزم ذلك في المنفصلة في الاتفاقية وإذا عرفت هذا فالمنفصلة على ثلاثة أقسام حقيقية وممانعة جمع وممانعة خلوا ما الحقيقية فيشتترط فيها مع ما تقدم أن تكون مركبة من الشئ والمساوي لنتقيضه كقولنا دائما ما أن يكون الموجود قديما واما أن يكون حادثا و ينتج حينئذ أربع نتائج اثنتان باعتبار ما فيها من منع الجمع فاستثناء عين أي جزء كان ينتج نقيض الآخر واثنتان باعتبار ما فيها من منع الخلو فاستثناء نقيض أي جزء كان ينتج عين الآخر هذا كله ان تركبت الحقيقة من الجزئين كالمثال (٢٠٧) السابق أما ان تركبت من أكثر من

جزئين كقولنا مثلاً دائماً ما أن يكون العدد زائداً وأما أن يكون ناقصاً وأما أن يكون مساوياً فقال لا بُدَّ أن امتثلاء عين أحد الأجزاء ينتج نقيض سائرهما أي تنفي سائر الأجزاء وأن استثناء نقيض أحد الأجزاء ينتج منفصلة تركب من سائر الأجزاء قلت وقولنا إن الحقيقة تركب من أكثر من جزئين إنما هو على سبيل التسامح والافتقار لتقديم البرهان على أنها لا تركب إلا من جزئين وما يوهم التركيب من أكثر من جزئين راجع إلى تركيبها من جملة ومنفصلة أو من قضية والمساوي لنقيضها وذلك المساوي منفصلة والظاهر أن هذه النتيجة المنفصلة حقيقة لأنها لا تنفي أحداً من الأجزاء لأن لا يحتاج جمع باقي الأجزاء على صدق ولا كذب وهذا معنى الحقيقة فلوتركت الحقيقة من الشيء وعين نقيضه كقولنا دائماً ما أن يكون الموجود قديماً وأما أن يكون ليس قديماً لم يفسد الوضع والرفع شيئاً فإن عين الاستثنائية حينئذ هي عين النتيجة فلا استدلال بها على النتيجة كالأستدلال على الشيء بنفسه لأن الاستثنائية إن ثبت صدقها لم يحتاج إلى قياس ولا غيره إذ هي عين النتيجة فلا استدلال عليها من باب تحصيل الحاصل

ارتضى ما قاله بعض المحققين (قوله ولا يلزم ذلك في المنفصلة الاتفاقية) فيه أن العلم بصدقهما موقوف على العلم بصدق أحدهما، وكذب الآخر، حيث لو استفيد علم صدق أحدهما جزئياً أو كذبهما من الزم الدور وعدم الفائدة، وهو معلوم أن هذا إذا رُضعت الصادق أو رُفعت الكاذب، والابتن وضع الكاذب أو رُفعت الصادق، لزم الكذب كالتبيين لك في المثال المشار فقوله ولا يلزم الخ غير ظاهر (قوله وإذا عرفت هذا) أى ما ذكر من الشروط (قوله أما الحقيقة فيبشترط فيها الخ) هذا يقتضى أن ما تقدم كما هو معتبر في الحقيقة معتبر في كل من مانعة الجمع ومانعة الخلو، وهو المتبادر كما تقدم التنبيه عليه (قوله هذا) أى ما ذكر من أنها تنتج ما تقدم (قوله كقولنا مثلاً دائماً ما أن يكون العدد الخ) قد تقدم ما يؤخذ منه تعريف كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة فالزائد هو ما لو جمعت كسورة المنطقة كانت زائدة عليه وذلك كالاثني عشر فان كسورها المذكورة نصف وثلاث وربع وسدس ومجموعها خمسة عشر وهي زائدة على العدد المذكور والناقص هو ما لو جمعت كسورة المنطقة كانت ناقصة عنه وذلك كالثمانية فان كسورها المذكورة نصف ورابع وثمان ومجموعها سبعة وهي ناقصة عن العدد المذكور والمساوي ويعبر عنه بالتام هو ما لو جمعت كسورة المنطقة كانت مساوية له وذلك كالسنة فان كسورها المذكورة نصف وثلاث وسدس ومجموعها ستة وهي مساوية للعدد المذكور (قوله فقال الاثر أن استثناء الخ) وإذا قلت مثلاً دائماً ما أن يكون العدد زائداً وما أن يكون ناقصاً وما أن يكون مساوياً، لكنه زائد أنتج ذلك القياس فهو ليس بناقص ولا مساوٍ وكذلك لو استثنيت باقى الأجزاء، فإذا قلت فى الاستثنائية لكنه ناقص أنتج فهو ليس بزائد ولا مساوٍ ولكنه مساوٍ أنتج فهو ليس بزائد ولا ناقص وإذا قلت دائماً ما أن يكون العدد زائداً وما أن يكون ناقصاً وما أن يكون مساوياً، لكنه ليس بزائد أنتج هذا القياس فهو ما ناقص أو مساوٍ وكذلك لو قلت لكنه ليس بناقص أو لكنه ليس بمساوٍ فإنه ينتج فهو ما زائد أو مساوٍ أو فهو ما زائد أو ناقص وهذه النتيجة منفصلة تركبت من سائر الأجزاء، وهى حقيقة كما سيذكر بقوله والظاهر أن هذه النتيجة الخ (قوله وما يوجب التركيب من أكثر الخ) أى كالمثال السابق وقوله راجع الخ فكأنه قيل فى المثال السابق العدد زائد أو هو ما ناقص أو ما ناقص فقد رجع ذلك إلى حمليته ومنفصلته وقوله أو من قضية والمساوٍ الخ فالقضية هى قولنا العدد زائد ونقيضها العدد غير زائد والمساوٍ انقيضها هو ما ناقص وهذا دائماً هو تنوييع فى التعبير والافهوعين ما قبله (قوله والظاهر أن هذه النتيجة الخ) هذا مرتب بقوله ينتج منفصلة تركيب الخ (قوله وهذا) أى عدم الاجتماع على الصدق وعلى الكذب (قوله لم يفد الوضع) أى لا أحد الطرفين وقوله والرفع أى لذلك (قوله لا امتناع اجتماعهما على الصدق) فلا يتأتى أن يكون الجرم أبيض وأسود، واللا اجتماع الضدين وقوله لجواز اجتماعهما على الكذب فيجوز أن لا يكون أبيض وأن لا يكون أسود، بان كان أحدهم مثلاً (قوله فلما نعت الجمع النتيجةتان الأوليان) أى الحاصلتان من وضع أحد الطرفين فإنه ينتج انتفاء الآخر (قوله لا امتناع اجتماعهما على الكذب) أى لانه يلزم منه أن الجرم أبيض وأسود، فيلزم اجتماع الضدين وقوله لجواز اجتماعهما على الصدق فيجوز أن يكون الجرم غير أبيض وغير أسود، بان يكون أحدهم مثلاً (قوله

وان لم يثبت صدقها فقد استدل على الشيء بنفسه وهو مصادرة وان كانت المنفصلة مانعة جـمع كقولنا مثلاً دائماً اما أن يكون الجرم أبيض
واما أن يكون أسوداً فاستثنا عن أي جزء كان ينتج نقيض الآخر لا متناع اجتماعهما على الصديق ولا ينتج استثناء نقيض شيء منـهـما الجواز
اجتماعهما على الكذب فلما نهى الجمع النقيضين الأوليان من تنابيح الحقيقة وان كانت المنفصلة مانعة خلو كقولنا مثلاً دائماً اما أن يكون
الجرم غداً أبيض واما أن يكون غداً أسوداً فاستثنا نقيض أي جزء كان ينتج عن الآخر لا متناع اجتماعهما الكذب لا نتج استثناء عنه

فلما نعت الخلو أذن النبيجتان الأخيرتان) أي الحاصلتان من رفع أحد الطرفين فإنه ينتج وضع الآخر
(قوله وهذا) أي ما ذكره من الجملة الأخيرة (قوله من هذا الشرح) بيان لما (قوله النفع) معمول لقوله
ينفع (قوله وان يجعله الخ) معطوف على أن ينفع الخ (قوله لهم) أي كل من يسعى في تحصيلها
وجمع الضمير باعتبار المعنى (قوله بعظيم الدرجات) الجار متعلق بالفوز وهو بمعنى الظفر وكذلك
قوله بجاه سيد الخلق (قوله العقو) معمول لقوله فحوز وقوله بمجاهديناه متعلق بالعفو وقوله
بجهننا الخ متعلق بقوله جنيته وقوله وسوء نظرها من إضافة الصفة للموصوف وقوله وقلة حياتنا
بالهز أي وقلة استحيائنا وقوله من الذنب العظيم بيان لما جنيته (قوله عدد ما ذكره الذاكرون وغفل
عن ذكره الغافلون) يحتمل أن يكون كل من الضميرين عائدا على النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل
أن يكون عائدا على الله سبحانه والأولى أن يجعل الأول عائدا لله تعالى والثاني للنبي صلى الله عليه وسلم
وإنما كان ذلك هو الأولى مع أن فيه تشبیه لأنه أبلغ في كثرة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم إذا ذكره
الله تعالى أكثر من الغافلين عن ذكره والغافلون عن ذكره صلى الله عليه وسلم أكثر من الذاكرين له صلى الله
عليه وسلم وهل يحصل للصلي بهذه الصيغة ونحوها ثواب صلوات بقدر هذه العدة أو يحصل له ثواب
صلاة واحدة لكنه أعظم من ثواب الصلاة المجردة عن ذلك ذهب بعضهم إلى الأول وذهب المحققون
إلى الثاني (قوله وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) أتى بذلك أشعارا بالختام وهذا من أحوال
أهل الجنة التي أخبر الله تعالى في قوله جل وعز أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم هم بآياتهم
تجزي من نعمهم التي لا تعد في جنات النعيم دعواهم فيها سبحانك اللهم ونحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم
أن الحمد لله رب العالمين وحمل بعض المفسرين التسميح والتحميد في الآية على أحوال أهل الجنة بسبب
المساكول والمشروب فانهم إذا اشتوا شربوا وسبحوا سبحانك اللهم فيحصل ذلك الشيء بين أيديهم على موافق
كل مائدة ميل في ميل على كل مائدة سبعون ألف صحيفة في كل صحيفة لون من الطعام لا يشبه بعضها
بعضا وإذا فرغوا من الطعام حمدوا الله تعالى فترفع الموائد عند ذلك قال الرازي وهذا القائل مارق
نظره في دنياه وآخره عن المساكول والمشروب وحقيقة يمثل هذا الإنسان أن يعد في زمرة البهائم
وأما المحققون فقد تركوا ذلك اهـ لكن لا ينبغي هذه المبالغة في التسميح فقد قاله البغوي وتبعه جماعة
من المفسرين وإنما يقال الأولى أن المراد أنهم يشغلون بالتسبيح والتقديس والتحميد والثناء عليه
بما هو أهله ولذلك قال الزجاج أعلم الله تعالى أن أهل الجنة يفتخون بتعظيم الله تعالى وتزيمه ويختتمون
بشكره والثناء عليه وقال البيضاوي المعنى أنهم إذا دخلوا الجنة وما ينو أعظمه الله تعالى وكبرياته
مجدوه وبعثوه بنعوت الجلال ثم حيتهم الملائكة بالسلامة من الآفات والفوز بأصناف الكرامات
وحينئذ يحمدهون الله تعالى ويشنون عليه بصفات الأكرام كذا يؤخذ من تفسير العلامة الخطيب وهذا
آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك نسأل الله تعالى أن يجعله في مرتبة القبول بجاه السيد
الرسول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين

(قال المؤلف رحمه الله) وكان الفراغ من جمع هذا التقرير منتصف شعبان المبارك من شهر سنة
ألف ومائتين وخمسة وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية *
وعلى آله وصحبه أولى البركة السنية * وحشرنا وإياهم في الرتب العلية بفضلهم وكرمهم آمين

أما بعد حمد الله الذي قام على وجوب وجوده واضح البرهان والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي
أوضح معالم العرفان وعلى آله وأصحابه الذين حازوا كليات الفخار والجزئيات وجعوا أجناس
الكمال بعد الشئيات فقد تم طبع حاشية العالم الفاضل جامع أشنيات الفضائل الشيخ إبراهيم
البيجوري على شرح الامام العامل الكامل سيدي محمد السنوسي المختصره في فن المنطق وذلك بطبعة
التقدم العلمية التي مركزها درب الدليل بمصر المحمية إدارة (حضرة السيد محمد عبد الواحد بن
الطوبى وأخيه) وكان انتهاء طبعه في النصف الثاني من شهر الله المحرم سنة ١٣٢٢ هـ بحريه
على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية آمين

شيء منهما لجواز اجتماعهما على
الصدق فلما نعت الخلو أذن
النبيجتان الأخيرتان من نتائج
الحقيقة وهذا آخر ما قصدنا
وضعه في هذا الشرح المبارك نسأل
الله تعالى أن ينفع به وبأصـله
كل من سعى في تحصيلهما النفع
الذي يبلغ في الدنيا والآخرة إلى
رضى المولى الكريم وان يجعله
عونا لهم على ادرا لما يكون معه
بفضل الله تعالى الفوز مع العلماء
العالمين بعظيم الدرجات في دار
النعيم المقيم بجاه سيد الخلق
الشفيع المشفع سيدنا ومولانا
محمد صلى الله عليه وسلم صلاة
وسلاما فحوزهم بما من الرب
الرفوف الرحيم العفو في الدنيا
والآخرة بمجاهديناه بجهننا وسوء
نظرنا وقلة حياتنا من الذنب
العظيم وصلى الله على سيدنا
ومولانا محمد عدد ما ذكره الذاكرون
وغفل عن ذكره الغافلون وآخر
دعوانا أن الحمد لله
رب العالمين

